شرح الفية ابن مالك للعلامة بدر الدين المرادي الشهير بابن ام قاسم

دولت اهل سفه تجئ زواله قريب
ابتر اشر كشر عمره وغريب

خير المواهب العقل وشر المصائب الجهل

للامام الاعظم رحمه الله

اذا زاد فضل المرء زاد تواضعا   اذا زاد جهل المرء زاد ترفعا
كذا الغصن في حمل الثمار مثاله   اذا تعرى عن حمل الثمار ترفعا

هذا الكتاب لو شرى بعد اوراقه من الثمن فتخاصم البائع والمشتري الى
قاضي نضعفه عليه البيع هذا عند من يعرف بما فيه لا عند من لا يعرف
فان المال عنده خير

٩٨٥

يا حفيظ يا كبيكج يا الله يا الله

هذا كتاب شرح الالفية

المشهورة بخلاصة النحو لابن مالك الطائي والشرح للعلامة بدر الدين ابن المشهور بابن ام قاسم رحمه الله تعالى عليهما رحمة واسعة برحمته الامين امين

1

تم تملكه العبد الفقير الى رحمة الرحمان محمد بن احمد قبوداً عفى الله عنهما

من كتب افقر الورى حسن باسار السيد محمد سعيد عفى له

حسن الكتاب عم الله صاحبه

التحويجي اي حسن ... شكلها محمد بن ... السيايي

يحيى با نحو دارك يا حبيب . يقينا نحو الف من رقيب
وجدناهم رأيناهم نحو كلب . تمنوا منك نحو اخي سراب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر له وصلاته على محمد ابتر وفي رسله محمد خاتم النبيين وعلى آل محمد واصحابه والتابعين اما بعد فهذا توضيح لمقاصد الفية ابن مالك رحمه الله تعالى يجلي معانيها على طلابها ويظهر محاسنها لخطابها سالنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوايدها والله الموفق والمعين ص قال محمد هو ابن مالك

احمد ربي الله خير مالك ش قال فعل ماضي واوي العين مفتوحها متعد الى مفعول واحد واذا وقعت بعده جملة محكية به فهو موضع مفعوله والمحكي به في البيت احمد ربي الى اخره وقوله هو ابن مالك جمله معترضه بين القول ومحكيه فان قلت هلا قال يقول محمد كما فعل ابن معط في الفيته لان المحكي لم يمض بعد قلت في الجواب عنه ثلاثة اوجه احدها يجوز ان يكون قد تاخر نظم قال عن المحكي فتكون على ظاهره والثاني ان يكون اوقع الماضي موقع المستقبل تحقيقا وتنزيلا له منزلة الواقع والثالث ان يكون وضع كلمة قال اول نظمه ليحكي بها عند الحاجة والفراغ من المحكي ونظيره ما اجاز السيرافي في قول سيبويه رحمه الله تعالى هذا باب علم ما الكلم من العربية اي يكون وضع كلمة الاشارة غير مشير بها الى شي ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار اليه وحذف الف مالك بعضهم واثباتها جيد واما مالك اخر البيت فلا يحذف الفه لانه صفه ص مصليا على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا ش مصليا حال من فاعل احمد والمصطفى المختار والاصطفا افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوايب ابدلت تايه طا لمجاورة الصاد وكان ثلاثيه لازما تقول صفا الشي يصفوا وجا الافتعال منه متعديا وفي معنى الال واصله خلاف مشهور وليس هذا موضع ذكره واختلف في جواز اضافته الى المضمر فمنعه الكسائي والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي ان اضافته الى المضمر من لحن العامة والصحيح انه من كلام العرب

2 هذا امر مجمع عليه اذ ليس فيه مقتضي الاعراب فالتوالي الحروف لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج الى الاعراب واعترض بان من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو من ولجيب بان الحرف انما جي به في الاصل ليدل على معنى واحد ليس غير ص قوله والاصل في المبني ان يسكنا ش يعني ان الاصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف ان يبنى على السكون لانه اخف فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل الى الحركة ص قال

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ش اي ومن المبني صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم فعلم بذلك ان المبني اربعة اقسام وان انواع البنا اربعة ضم وفتح وكسر ووقف وهو السكون تنبيهات الاول قد تقرر ان الاصل في المبني ان يسكن فاذا بني على الحركة فلسبب ترك الاصل لاجله واسباب البنا على الحركة خمسة الاول التقا الساكنين نحو امس والثاني كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات والثالث كون الكلمة عرضة لان يبتدا بها كلام الابتدا وبا الجر والرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن نحو اول والخامس الشبه بالمعرب نحو ضرب فانه شابه المضارع فبني على الفتح كما سبق التنبيه الثاني لتخصيص المبني ببعض الحركات اسباب فاسباب الفتح ستة الاول مجرد طلب التخفيف نحو اين والثاني شبه محلها بما في هيهات والثالث نحو بعلبك والثالث مجاورة الالف نحو ايان والرابع كونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم مفعول والخامس الفرق بين معنيي اداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو والسادس الاتباع واسباب الكسر سبعة الاول التقا الساكنين نحو امس والثاني مجانسة العمل نحو با الجر ولامه والثالث الحمل على المقابل نحو لام الامر فانها كسرت حملا على لام الجر لانها في الافعال نظيرتها في الاسما والرابع الاشعار بالتانيث نحو انتِ والخامس كونها حركة الاصل نحو ترخيم مضارِ اسم فاعل والسادس الفرق بين اداتين نحو لام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لزيد عبد والسابع الاتباع واسباب الضم ستة الاول ان يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها نحن ونظيرتها هو والثاني شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو اخشوا القوم والثالث ان لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو قبل وبعد

والرابع شبه المبني بما لا يكون له الضمة حال الاعراب نحو يا زيد والخامس كونها حركة
الاصل نحو يا نحاح من جم يجاح مصدر نحاح اذا سمي به والسادس الاتباع واعلم
ان ما يحرك لاجل التقا الساكنين فحقه الفتح لخفته ولا يعدل عنه الا لسبب من الاسباب غالبا
المذكورة وما خرج عن هذا فهو شاذ المسئلة الثالثة قد فهم بما سبق ان الاسم اذا
بني على السكون ففيه سوال واحد لم بني ولا يقال لم سكن لانه الاصل واذا بني على حركة
ففيه ثلاثة اسولة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا واما الفعل والحرف فان
بنيا على السكون فلا سوال فيهما وان بنيا على حركة فسوالان لم حركا ولم كانت الحركة
كذا وقوله كاين امس حيث والساكن كم ن مثل لانواع
المبني فاين مثال المبني على الفتح وهو اسم لدخول حرف الجر عليه وبني لتضمنه معنى
الهمزة في الاستفهام ومعنى ان الشرطية في الشرط وحرك لالتقا الساكنين وفتح
تخفيفا للثقل ن وامس مثال للمبني على الكسر وهو اسم لدخول حرف الجر عليه
نحو بالامس ولصحة الاسناد اليه وبني عند اهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف لانه
معرفة بغير اداة ظاهرة وحرك لالتقا الساكنين وكسر على اصل التقائهما وقال
السهيلي من كسر امس في كل حال فانما سمي بالفعل وفيه ضمير محكي وقد حكي نحو من هذا عن
الكسائي وحيث مثال للمبني على الضم وهو اسم لدخول من عليه في نحو ومن حيث
خرجت وبني عند غير فقعس لافتقاره الى جملة افتقارا لازما وضم على اشهر اللغات
لشبهه بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر
اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث
موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي وكم مثال للمبني على السكون وهو
اسم لدخول حرف الجر عليه وبني لشبهه بالحرف في الوضع او لتضمن الاستفهامية
معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير وقيل في سبب بنا الخبرية غير هذا مما يذكر
في باب كم ولما ذكر انواع البنا اخذ يذكر انواع الاعراب وهي اربعة الرفع والنصب
والجر والجزم وعن المازني ان الجزم ليس باعراب وهذه الانواع ثلاثة اقسام قسم
يشترك فيه المعربان الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو الرفع والنصب نقول
زيد يهاب وان زيدا لن يهاب وقسم يختص بالاسم وهو الجر نقول مررت بزيد وقسم

يختص

3 يختص به الفعل وهو الجزم نقول لم يهب والى هذا اشاره بقوله
والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا
والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما
وهذا واضح وانما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر الا عن
الاسم وانما اختص الجزم بالفعل لسكونه فيه كالعوض من الجر وقد قيل غير ذلك مما لا
فايدة في ذكره هنا وقد اشار بقوله كما الى تخصيص الفعل بالجزم ثم قال
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر ن والجزم بتسكين
يعني ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات والسكون فاصل الرفع ان يكون بضمة واصل النصب
ان يكون بفتحة واصل الجر ان يكون بكسرة واصل الجزم ان يكون بالسكون اذ لا حظ له في
الحركات فكان حظه حذفها وقد مثل الرفع والجر والنصب بقوله ذكر الله عبده
ثم قال وغير ما ذكر ينوب ن فاشار الى الاعراب بغير ما ذكر من الحركات
والسكون نايب عن المذكور فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف وحذف النون جم
واليا والكسرة وعن الكسرة اليا والفتحة وعن السكون حذف الحرف فللرفع اربع علامات
وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث وللجزم علامتان فهذه اربعة عشر علامة منها
اربعة اصول وعشرة تنوب عن تلك الاصول وسنذكر مواضع النيابة مفصلة
ان شا الله تعالى ثم مثل ما اعرب بغير ما ذكر على طريق النيابة بقوله
نحو جا اخو بني نمر ن فاخو مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وبني مجرور باليا نيابة
عن الكسرة واعلم ان النايب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف
واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسما الستة
والمثنى والمجموع على حده فبدا بالاسما الستة لان المفرد سابق للمثنى والمجموع
ثم قال وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف ن
اي الذي اصفه لك من الاسما يعني الاسما الستة ن واعلم ان في اعراب هذه الاسما
الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر واقواها مذهبان انا اذكرهما
الاول مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة
في الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله ابو زيد

ثم اسقطت حركة الباء لجرم ... فصار ابُو زيد فاستثقلت الضمه على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباه زيد فاصله اَبَوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء حركة اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بِأَبَوِ زيد فاسقطت حركة البا لحركة الواو فصار بابُوِ زيد فاستثقلت الكسره على الواو فحذفت كما حذفت الضمه ثم قلبت الواو يا لسكونها بعد الكسره كما قلبت في نحو ميزان هذا تفسير المذهب الاول وذكر في التسهيل انه الاصح والثاني مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين في احد قوليه ومن وافقهم ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكوره قال في شرح التسهيل وهذا ايسر المذاهب وابعدها عن التكلف قلت ولكنه مستلزم للخروج عن الاصل اذ اصل الاعراب ان يكون بالحركات ولعدم الاطراد ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسما ولبقا فيك وذي مالٍ على حرف واحد لان الاعراب زايد ولا يوجد ذلك في المعربات الا شذوذا بخلاف المذهب الاول فان قلت ظاهر كلامه هنا موافقه قطرب ومن ذكر معه في ان اعراب هذه الاسما بالاحرف قلت يحتمل ان يكون وافق بذلك القايل هنا ويحتمل ان يكون تسامح في جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مقيله ما تفيده الحركات لو ظهرت واراد بذلك التقريب على المبتدي كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحه مذهب سيبويه ويويد حمله على التسامح نصه في التسهيل على ان اعرابها بالحركات هو الاصح قوله

من ذاك ذو ان صحبه ابانا

شروع في ذكر الاسما السته وبدا بذو لانها لا تفارق الاعراب بالاحرف وقيدها بان تبين معنى الصحبه احترازا من ذو الموصوله في لغه طي فانها مبنيه على الاعرف وقوله

والفم حيث الميم منه بانا

يعني ان الفم من الاسما التي تعرب بالاحرف ان بانت منه الميم اي زالت او فارقته فتقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك وان كان بالميم ففيه عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه كل منها مع فتح الفا او كسرها او ضمها فهذه تسعه والعاشر اتباع فايه لميمه وافصحها فتح فايه منقوصا وقوله

اب اخ حم كذاك

اي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر باليا والحم هو اب الزوج ونحوه من اقاربه وقد يطلق على اقارب

لعله التكلف

4 الزوجه وقوله

وهن

اي كذاك واخر لوقوع الخلاف فيه فان الفرا انكر اعرابه بالاحرف وهو محجوج بنقل سيبويه وايضا فان اعرابه بالاحرف قليل والاحسن فيه التزام النقص وهو حذف لامه وجعل الاعراب على عينه كيدٍ ومنه قوله عليه السلام من تعزى بعزا الجاهليه فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا والى هذا اشار بقوله

والنقص في هذا الاخير احسن

اي احسن من الاعراب بالاحرف وجرت عاده كثير من النحويين ان يذكروا الهن مع هذه الاسما غير منبهين على قله اعرابه بالاحرف فيوهم ذلك مساواته لهن قال في شرح التسهيل ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب والهن كنايه عن اسم جنس قال في الصحاح كلمه كنايه ومعناه شي يقول هذا هنك اي شيك وقال ابن الدهان هو كنايه عما يستقبح ذكره الكنايه عن الفرج به ثم قال

وفي اب وتالييه يندر

اي يندر التزام النقص في اب وتالييه وهما اخ وحم ومنه قول الراجز

بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم

فالوجه الراجح في هن هو المرجوح في اب وتالييه وانكر بعضهم نقص حم وقد حكاه الفرا وحكى ابو زيد نقص اخ ثم ذكر لغه ثالثه في اب وتالييه فقال

وقصرها من نقصهن اشهر

يعني ان القصر في اب وتالييه وهو التزام الالف مطلقا وجعل الاعراب بالحركات المقدره في الالف اشهر من النقص فيها اما قصر الحم فكثير ومن قصر الاب قول الراجز

ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها

ومن قصر الاخ قولهم مكره اخاك لا بطل بسهاقه الاول والاصح عا ذكره في هذه الارجوزه ان الاسما السته على ثلاثه اقسام قسم ليس فيه الا لغه واحده وهي الاعراب وذلك ذو بمعنى صاحب وفم بلا ميم وقسم فيه لغتان النقص ثم الاعراب بالاحرف وهو هن وقسم فيه ثلاث لغات الاعراب بالاحرف ثم القصر ثم النقص وهو اب واخ وحم الثاني زاد في التسهيل في اب التشديد فيكون فيه اربع لغات وفي اخ التشديد واخوًا باسكان الخا فيكون فيه خمس وفي حم حمو وحمًا وحمْءٌ وحمْءٍ وحمًا كخطا فيكون فيه سته الثالث مذهب سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها يا ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولامها واو فهي من

باب فوه وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ باسكان
العين وفتح الفاء واصله فوه ولامه ها وذهب الفراء ان وزنه فُعل بضم الفاء واب
واخ وحم وهن وزنها عند البصريين فَعَل بالتحريك ولاماتها واو بدليل تثنيتها بالواو وذهب
بعضهم ان لام حم يا من الحماية لان احما المراة يحمونها وهي مردود بقولهم في التثنية حموان وفي
احدى لغاته حمو وذهب الفراء الى ان وزن اب واخ وحم فَعْل بالاسكان ورد عليه
بسماع قصرها وجمعها على افعال واما هن فقال بعضهم لا اعرف ما يدل على ان اصله
التحريك واستدل الشارح على ذلك بقولهم هنه وهنوات واستدل به بعض شراح
الجزولية واعترضه ابن اياز بان فتح النون في هنه يحتمل ان يكون لها التانيث وفي هنوات
للونه مثل جفنات فتح لجمعه بالالف والتا وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكي
بعضهم في جمعه اهنا فيه يستدل على ان وزنه فعل بالتحريك وهذا موضع اختصار
ثم اشار الى اعراب هذه الاسما بالاحرف المذكوره **فقال**
وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا   لليا كجا اخو ابيك ذا اعتلا
فاحترز بما لم يضف منها كاب فانه يعرب بحركات ظاهره وكلها تفرد الا فا فانها ملازمه
الاضافه واذا افرد فوك عوض من واوه ميم وقد ثبتت في الاضافه **كقوله**
يصبح ظمآن وفي البحر فمه ولا يختص بالضروره خلافا للفارسي لقوله عليه
الصلاه والسلام لخلوف فم الصايم عند الله اطيب من ريح المسك واحترز بما
اضيف منها الى يا المتكلم فانه يعرب بحركات مقدره نحو هذا اخي وذو لا تضاف الى اليا
الا ذو فانها لا تضاف الى مضمر وانما تضاف الى اسم جنس ظاهر غير صفه وما خالف
ذلك فهو نادر ويشترط في اعراب هذه الاسما بالاحرف مع الشرطين المذكورين شرطان
اخران ان يكون مفرده فان ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع وان يكون مكبره
فان صغرت اعربت بالحركات **فان قلت** قد اهمل هذين الشرطين **قلت**
قد علم الحكم بما لفظ به وقد لفظ بها مفرده مكبره فاكتفى بذلك ثم مثل ما اضيف الى
اليا بقوله جا اخو ابيك ذا اعتلا وهو واضح ثم انتقل الى الموضع الثاني من مواضع
نيابه الحرف عن الحركه **فقال**   بالالف ارفع المثنى وكلا
المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزياده في اخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه

هو كلا

قولك زيدان ورجلان فانه يصلح فيهما ذلك نحو زيد وزيد ورجل ورجل وللتثنيه ثمانيه شروط
الاول الافراد فلا يجوز تثنيه المثنى والمجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد
اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته وقال غيره
ان تثنيه الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسه الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
قولهم منان ومنين فليست الزيادتان فيهما للتثنيه بل للحكايه يدل على ذلك حذفهما وصلا
واما يا زيدان ولا رجلين فانما ثني قبل البنا واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ وضعت
للمثنى وليس من المثنى الحقيقي عند المحققين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب
تركيب اسناد اتفاقا وكذا ما في حكمه مما سمي به واختلف في تثنيه المركب تركيب المزج نحو
بعلبك وسيبويه وصحح الرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع واما الاعلام
المضافه نحو ابي بكر فيستغنى فيها بتثنيه المضاف وجمعه عن تثنيه المضاف اليه
وجمعه واجاز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فتقول ابوا البكرين واما البكرين الرابع
التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل اذا اريد تثنيته قدر تنكيره ولذلك لا يثنى الكنايات
عن الاعلام نحو فلان وفلانه لانها لا تقبل التنكير الخامس ان يكون قابلا لمعنى التثنيه
فلا يثنى الاسما الواقعه على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا قصدت الحقيقه
السادس اتفاق اللفظ واما نحو القمرين في الشمس والقمر فمن باب التغليب السابع
اتفاق المعنى فلا يجوز تثنيه المشترك والحقيقه والمجاز هذا مذهب اكثر المتاخرين
قال في شرح التسهيل والاصح الجواز وممن صرح بذلك ابو بكر ابن الانباري الثامن
ان لا يستغنى بتثنيته بتثنيه غيره نحو سوا فان الرهم لا يثنيه استغنا بتثنية
سي فقالوا سيان ولم يقولوا سوا ان على ان ابا زيد قد حكاه عن بعض العرب ومما
اعرب اعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين او الافراد
نحو البحرين او هو اوله ولم يصلح للتجريد نحو اثنين او صلح للتجريد وعطف مباينه عليه
لا عطف مثله نحو القمرين والعمرين في ابي بكر وعمر فهو ملحق بالمثنى وقد اشار في
النظم الى اربعه الفاظ الحقت بالمثنى واعربت اعرابه وليست من المثنى حقيقه وهي
كلا وكلتا واثنان واثنتان اما كلا وكلتا فهما اسمان مفردا اللفظ مثنيا
المعنى بدليل الاخبار عنهما بالافراد تاره مراعاه اللفظ وبالتثنيه تاره مراعاه

للمعنى وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي

ولكونهما مفردي اللفظ مثنيي المعنى اعربا اعراب المفرد في موضع واعراب المثنى في موضع فاعربا مع الظاهر اعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة ومع المضمر اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولما كان الاعراب بالحروف فرعا على الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا على الاضافة الى الظاهر جعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل والى هذا اشار بقوله اذا بمضمر مضافا وصلا اي اذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر فمضافا حال من الضمير المستتر في وصل وهو ضمير كلا وقوله كلتا كذاك يعني مثل كلا في ان اعرابه اعراب المثنى مشروط بالاضافة الى المضمر تنبيهات الاول حكى الفراء في كلا وكلتا ثلاث لغات الاولى ان يعربا مع الظاهر اعراب المقصور ومع المضمر اعراب المثنى كما تقدم والثانية ان يعربا مع الظاهر والمضمر ونسبها الى كنانة والثالثة ان يعربا اعراب المقصور مع النوعين ايضا وجعل من ذلك قول بعضهم كلاهما وتمرا بالالف الثاني ما

اعراب المثنى

علم من ان كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى ويرده امور منها الاخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم وزعم البغداديون ان كلا ورد نطق لها المفرد في قول الراجز في كلت رجليها سلامى واحده وليس بصحيح بل اراد في كلتا فحذف الالف للضرورة الثالث وزن كلا عند البصريين فعل نحو معى والفه عن واو بدليل ابدالها تاء في كلتا وقيل عن سيبويه انها لو سمي بها وانقلبت وثنيت لانقلبت ياء ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل من لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي وذهب الجرمي الى ان التاء ايه للتانيث وهو ضعيف لان تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الف الرابع المنقول عن البصريين ان قلب كلا وكلتا مع المضمر ليس هو للعامل وانما هو بالحمل على لدى وعلى وذلك لانهما ملازمان للاضافة فاشبهها في النصب لدى وفي الجر على فجعلوا كلا وكلتا في النصب والجر ما فعلوا بلدى وعلى وقلبوا الفهما ياء

بالقول

الفرع

واشباهها

اذا

اذا اضيفا الى المضمر ولم يقلبوها اذا اضيفا الى الظاهر كما ان الف لدى وعلى لا تنقلب مع الظاهر واما في الرفع فبقيت الالف مع الظاهر والمضمر لانها لم تشبه في الرفع ما تقلب الفه قال الخليل ومن لا يقلب الف لدى وعلى اذا اضيفا الى المضمر يقول رايت كلاهما ومررت بكلاهما فيجعلهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر وضعف الناظم هذا المذهب وجعل اعرابهما بالحروف فرعا لمثنى واستدل بلغة كنانة واما اثنان واثنتان فيعربان اعراب المثنى بلا شرط ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لئلا يتوهم انهما مثل كلا في اشتراط الاضافة الى المضمر فقال

بلغ

اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان اي يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط ثم قال وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا يعني ان اليا تخلف الالف اي تحل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى والالفاظ الملحقة به جرا ونصبا نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين وقدم الجر لان النصب محمول عليه في اليا التي هي اخت الكسرة وانما حمل عليه لاشتراكهما في ان كلا منهما فضلة ولهذا لم يحمل على الرفع لانه عمدة وقوله بعد فتح قد الف تسبب فتح ما قبل هذه اليا الاشعار بانها خلفت الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا تنبيهان الاول في المثنى وما الحق به لغة اخرى وهي لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهي لغة بني الحرث بن كعب وقبايل اخر وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل الايمة وهي احسن ما خرج عليه قراءة ان هذان لساحران الثاني مذهب الناظم ان اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح بذلك في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطايفة من المتاخرين وينسب الى الزجاج والزجاجي وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان الاعراب مقدر في الالف واليا فمقدر في الالف الضمة وفي اليا الفتحة والكسرة فاعراب المثنى عندهم بالحركات وفي اعراب المثنى مذاهب لا نطول بذكرها هاهنا انتقل الى الموضع الثالث من مواضع نيابة الحرف وهو المجموع على حد المثنى فقال

قيل

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

لما كان الجمع قسمين جمع تكسير وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظا او تقديرا وجمع

ينصرفان

وامرأ عيرا

بسلامة ومؤحلاقه احترز عن جمع التكسير بقوله سالم جمع ثم السالم قسمان مذكر ومؤنث فاحترز عن المؤنث باضافة الجمع الى مذكر اعني عامرا ومذنبا فالذي يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء هو جمع المذكر السالم ويوصف بان اسم وصفة فالاسم لا يجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل والخلو من تا التانيث المغايرة لما في علقة وشبه علين والصفة لا يجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الذكورية والعقل والخلو من تا التانيث وقبول تا التانيث عند قصد معناه واحترزت بهذا الاخير من فعلان فعلى نحو سكران وافعل فعلى نحو احمر وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو صبور فلا يجمع شي من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله تا التانيث فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط عامر فتقول جا العامرون ورايت العامرين ومررت بالعامرين ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط مذنب فتقول جا المذنبون ورايت المذنبين ومررت بالمذنبين وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبا للاختصار واشار الى القياس عليهما بقوله

وشبه ذين وبه عشرونا ... وبابه الحق والاهلونا

اولو وعالمون عليونا ... وارضون شذ والسنونا وبابه

فشبه عامر كل اسم مذكر عاقل خال من تا التانيث وشبه مذنب كل اسم مذكر عاقل خال من تا التانيث قابل لتا التانيث فان قلت قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين اخرين احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد او مزج والاخر ان يكون معربا عمرو بحرفين فلم تركت ذكرهما قلت هذان شرطان لصحة مطلق الجمع لا خصوصية لهما بهذا الجمع المذكور تنبيهان الاول لم يشترط الكوفيون الخلو من التانيث فاجازوا جمع طلحة بالواو والنون ولا قبول الصفة لتا التانيث مستدلين بقول الشاعر

منا الذي هو ما ان طر شاربه ... والعانسون ومنا المرد والشيب

جمع عانسا وهو من الصفات المشتركة ولا حجة في البيت لشذوذه الثاني ما جعل علما من الدالة على المعوض من لامه تا التانيث كثبة او من فائه كعدة فانه يجوز جمعه بالواو والنون وبالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل بتقييد التاء

المغايرة لما في عدة وشبه علين الثالث اعلم ان التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لكون التصغير وصفا في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع فاعرب اعرابه وهو اربعة اقسام اسم جمع وجمع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط ومفرد هو جمع فالاول عشرون وبابه ونعني بابه سائر العقود الى التسعين والو وعالمون فهذه كلها اسما جموع الحقت بجمع المذكر السالم في اعرابه لان هذه لا واحد لها من لفظها وليس العالمون جمع عالم لان العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل وانما هو اسم جمع قاله المصنف والثاني ارضون وسنون وبابه فهذه جموع تكسير لتغير واحدها اعرب اعراب جمع المذكر السالم والثالث اهلون فانه جمع اهل واهل غير مستوف للشروط اذ ليس علما ولا صفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل بعضهم ارضين وسنين من هذا النوع والرابع عليون وهو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو جمع جمع ما يعقل وسمي به وفي تمثيله بهذه الالفاظ تنبيه على نظائرها وباب سنين الذي اشار اليه بقوله وبابه هو ما عوض من لامه الهاء التانيث ولم يكسر فهذا النوع شاع فيه بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسور الفاء نحو مائة ومضموم الفاء نحو ثبة وفي الجامعة فلام سنة واو او هاء على اللغتين ولام مائة ياء ولام ثبة واو وقيل يا من ثبت اي جمعت واما الثبة التي هي وسط الحوض فمحذوفة العين من باب سوق اذا رجعت وقيل بل محذوفة اللام ايضا من ثبت ثم ما كان مفتوح الفاء من ذلك نحو سنين وقد حكي ضم سينه وما كان مكسور الفاء لم يتغير نحو مئين وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو ثبين فان كسر استغني عن هذا الاستعمال نحو شفة الا ما ندر وقوله

ومثل حين قد يرد ذا الباب

يعني ان باب سنين قد يستعمل مثل حين يجعل اعرابه بالحركات على النون منونة ولا تسقطها للاضافة ويلزم الياء فتقول هذه سنين وصحبته سنينا ومدة سنين وفي الحديث في رواية اللهم اجعلها عليهم سنينا كسني يوسف ومنه قول الشاعر

دعاني من نجد فان سنينه ... لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط النون وقوله وهو عند قوم يطرد
يعني أن إجراء سنين وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من العرب وقد يستعمله غيرهم على
وجه الشذوذ كما في الحديث المذكور وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من
شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده وقوله
ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق
نون المجموع نحو الزيدين والمسلمين وما به ألحق نحو عشرين وما ذكر معه فافتح أي فرقا
بينه وبين نون التثنية وقل من يكسره نطق يعني في الضرورة وليس بلغة ومنه قول الشاعر
وأنكرنا زعانف آخرين وقول الآخر وقد جاوزت حد الأربعين
قال في شرح التسهيل ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وقوله
ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه
نون ما ثني نحو الزيدين والملحق به نحو اثنين بعكس ذاك استعملوه أي بعكس نون الجمع
فيكسر لالتقاء الساكنين وقل من يفتحه إلا أن فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي
والفراء إلا أنهما حكياها مع الياء لا مع الألف وأجازها بعضهم مع الألف واستدل
بقول الراجز أعرف منها الجيد والعينانا وحكى السيرافي أن ضم
نون المثنى لغة يعني إذا كان بالألف وحكي عن العرب هما خليلان ولما فرغ من نيابة الحرف
عن الحركة اشتغل إلى نيابة الحركة عن حركة أخرى وذلك في موضعين الأول جمع المؤنث
السالم فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل نصب المذكر
السالم على جره وضابطه ما جمع بألف وتاء مزيدتين وإليه أشار بقوله
وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا
فإن قلت لم قيد الألف والتاء بكونهما زائدتين قلت تعليق التاء بقوله
جمع يغني عن التقييد إذ المراد ما دل على جمعيته بألف وتاء ونحو أبيات جمعا تاؤه أصلية
وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالألف والتاء فإن قلت
لم لم يذكر علامة رفعه قلت لأنه بالضمة على الأصل ثم ذكر ما ألحق بجمع المؤنث السالم
فقال كذا أولات والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضا قبل
يعني أن أولات يجري في جره ونصبه كالجمع المذكور وهو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه

يكسر اوج

فهو في المؤنث نظير أولو في المذكر وقوله والذي اسما قد [illegible] يعني أن ما كان مجموعا
بالألف والتاء ثم سمي به كجعل اسما مفردا فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى
بالذال المعجمة صح
بما كان يعرب به قبلها فيكسر في الجر والنصب وينون وقد مثله بأذرعات وهو اسم
موضع فتقول رأيت أذرعات ومررت بأذرعات فيستوي جره ونصبه ونحو عرفات
ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة كما سبق ومنهم من يمنعه الصرف
فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون فإن قلت لم نون أذرعات وعرفات ونحوهما
على اللغة الفصحى وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية قلت ليس تنوينهما
للصرف وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه فإن قلت قد ذكر حكم المجموع
بالألف والتاء إذا سمي به فما حكم المثنى والمجموع على حده إذا سمي بهما قلت
أما المثنى ففيه لغتان الأولى أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها
والثانية أن يجعل كعمران في لزوم الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف
وأما المجموع على حده ففيه أربعة أوجه الأول أن يعرب بعد التسمية بما كان
يعرب به قبلها والثاني أن يجعل كغسلين في لزوم الياء وجعل الإعراب في
النون مصروفا ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين والثالث أن يجعل كهارون
في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة
والرابع لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم أنه صحيح من
لسان العرب تنبيهان الأول جعل المثنى كعمران والمجموع كغسلين أو
هارون مشروط بأن لا يتجاوز سبعة أحرف فإن تجاوز السبعة لم يعربا بالحركات وقد
نبه على ذلك في التسهيل الثاني ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسمية كعمران يمنع
هنا صح
الصرف قيده ابن جني بغير ذان وتان مسمى بهما فإنهما يصرفان إذ الألف لم تقع موقع الألف
الزائدة وفي حواشي مبرمان منع صرفه إذا كان لأن في آخره زيادتين والموضع
الثاني من مواضع نيابة الحركة عن حركة أخرى ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل
نيابة صح
بكونه فرعا من وجهين كما سيتحقق في موضعه فهذا يجر بالفتحة عن الكسرة حملا جره على
نصبه لأنه لما شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة وإلى هذا أشار بقوله
[illegible]جر بالفتحة ما لا ينصرف فشمل ذلك المفرد والجمع المكسر نحو مررت بأحمد

وصليت في مساجد وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل قوله ما لم يضف او يك بعد ال ردف

يعني فانه يجر حينيذ بالكسرة نحو مررت باحسن القوم وبالاحسن وشمل قوله ال المعرفة كما مثل

والموصولة نحو قوله وما انت باليقظان ناظره اذا نسيت بما تهواه ذكر العواقب

والزايدة نحو قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا وقال في التسهيل ال

تصحب الالف واللام او بدلها يعني الالف والميم في لغة اهل اليمن كقول الشاعر

تبيت بليل امارمد اعتادا اولقا اراد بليل الارمد

وقوله ردف بمعنى تبع فان قلت اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال وانجر بالكسرة

فهل يسمى منصرفا قلت فيه خلاف مشهور والتحقيق ان زالت احدى علتيه بالاضافة

او ال فمنصرف نحو مررت باحمدكم والا فغير منصرف نحو باحسنكم وليبان ذلك موضع هو

اليق به والمفهوم من قوة كلامه في النظم انه باق على منع صرفه ولما فرغ من مواضع النيابة

في الاسما اخذ يذكر مواضع النيابة من الافعال وقد تقدم ان النايب في الفعل شيان الحذف

والحرف فالحرف هو النون ينوب عن الضمة والحذف حذف النون وحذف حروف العلة والسكون

فحذف النون ينوب عن الفتحة وحذف حروف العلة ينوب عن السكون وبدا بموضع النون

فقال واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسالونا

فنحو يفعلان هو كل فعل اتصل به الف اثنين مخاطبين او غايبين نحو انتما تفعلان وهما

يفعلان وسوا اكانت ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلان الزيدان في لغة طي وازدشنوه

وقوله رفعا هو مفعول ثان لقوله واجعل اي صير وهو تصريح بان الرفع بالنون كما

هو مذهب الجمهور خلافا لمن زعم ان الاعراب في هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام

الفعل وقوله وتدعين اي ونحو تدعين وهو كل فعل اتصل به يا المخاطبة وقوله

وتسالونا اي ونحو تسالون وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبين او غايبين نحو

انتم تفعلون وهم يفعلون وسوا اكانت ضميرا كما مثل او حرفا نحو يفعلون الزيدون في

اللغة المشار اليها وقوله وحذفها للنصب والجزم سمه

اي وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وقد مثل

بقوله كلم تكوني لترومي مظلمه فتكوني مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون

وترومي منصوب بان مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون ايضا وبدا

بالجزم لان النصب محمول على الجزم في علامته فان الجزم اخو الجر في الافعال والنصب يحمل على الجر في الاسما

وقوله مظلمه بفتح اللام وكسرها والفتح هو القياس ولما انهى القول في اعراب

الصحيح من الاسما والافعال شرع في بيان اعراب المعتل من الاسما والافعال

فقال وسم معتلا من الاسما ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

فاشار بالمثال الاول الى كل اسم حرف اعرابه الف لازمة وبالثاني الى كل اسم حرف اعرابه

يا لازمة قبلها كسرة وكلا النوعين يسمى معتلا وليس في الاسما ما حرف اعرابه واو لازمة

قبلها ضمة ثم اشار الى تمييز النوعين وان اشتركا في الاعتلال بان لكل منهما اسما خاصا

وحكما غير حكم الاخر فقال

فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا

يعني بالاول ما حرف اعرابه الف لازمة كالمصطفى وانما قدر فيه الاعراب جميعه اعني الرفع

والنصب والجر لتعذر تحريك الالف فاذا قلت جا الفتى فعلامة رفعه ضمة مقدرة في

الالف تعذرا واذا قلت رايت الفتى فعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف تعذرا واذا قلت

مررت بالفتى فعلامة جره كسرة مقدرة في الالف تعذرا وقوله وهو الذي قد قصرا اشار به

الى ان هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا لانه منع المد وتقابله الممدود ولذلك لا

يسمى نحو يسعى مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود وقيل سمي مقصورا لانه قصر عن ظهور

الحركات والقصر المنع وقوله والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر

كل منقوص

يعني بالثاني ما حرف اعرابه يا لازمة تلي كسرة وسمي منقوصا لانه يحذف لامه للتنوين نحو

داع ومرتق وقيل لانه نقص بعض الحركات وظهر فيه بعضها وقوله ونصبه ظهر

نحو قوله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله وذلك لخفة الفتحة قوله ورفعه ينوي

نحو قوله تعالى يوم يدعو الداعي فعلامة رفعه ضمة مقدرة في اليا استثقالا لا

لا تعذرا لامكان النطق بها وقد تظهر في الضرورة كقول الشاعر

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابي الازند

وقوله كذا ايضا يجر اي يجر بكسرة منوية كما رفع بضمة منوية لثقل الضمة والكسرة على

اليا كقوله تعالى اجيب دعوة الداعي فعلامة جره كسرة مقدرة في اليا استثقالا لا

تعذرا لامكان النطق بها كقول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضي

ثم اسقل الى المعتل من الافعال فقال

وأيُّ فعلٍ آخرٌ منه ألفْ ❊ أو واوٌ أو ياءٌ فمعتلاً عُرِفْ

اي هنا شرطيه ونعدها كان الشاميه مقدره ولخرمنه مبتدا والفحبره والجمله خبر كان وقوله فمعتلا عرف جواب الشرط ويحتمل ان يكون كان المقدره ناقصه ولخر اسمها والف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغه ربيعه ويجوز ان يكون اي موصوله على مذهب من اجاز اضافتها للنكره وحاصل البيت ان كل فعل اخره الف نحو يخشى او واو نحو يدعو او ياء نحو يرمي فهو معتل وقد عرف بهذا الاسم ولا يقال مقصور ولا منقوص الا في الاسما

وقوله فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجزمْ ❊ يعني بغير الجزم الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يسعى فعلامه رفعه ضمه مقدره وعلامه نصبه فتحه مقدره وكل ما قدر في الالف فهو على سبيل التعذر وانما استثنى الجزم لانه يظهر بحذف الالف كما سياتي

وقوله وأبْدِ نصبَ ما كيدعو يرمي ❊ اي واظهر نصب المعتل بالواو نحو يدعو والمعتل بالياء نحو يرمي فتقول لن يدعو ولن يرمي لخفه الفتحه

وقوله والرفعَ فيهما انْوِ ❊ يعني في المعتل بالواو والياء استثقالا لاجل سبقه في المنقوص

وقوله واحذفْ جازماً ثلاثهنّ ❊ يعني الالف والواو والياء بحذف الثلاثه للجازم نحو لم يخش ولم يرم ولم يغز والتحقيق ان الحذف عند الجازم لا به

فرع اذا كان حرف العله بدلا من همزه نحو يقرا فان ورد دخول الجازم قبل الابدال وجب اقراره وان قدر دخوله بعد الابدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين الاثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف

وقوله تقضِ حُكْماً لازماً ❊ يعني في غير ضروره الشعر اما في الضروره فقد ثبت هذه الاحرف ويقدر الجزم كقول الشاعر

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وكقول الاخر لم يهجو ولم يدع

ولا ترضاها ولا تملق ❊ ومنع بعضهم اثبات الالف وهو اختيار ابن عصفور وسبب هذا الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمه المنويه فعلى هذا لا فرق بين الالف واختيها وقيل الضمه الظاهره لفظا بها ضروره ثم حذفت فعلى هذا لا يجوز في الالف اذ لا يمكن فيها ذلك وقد ذهب بعضهم الى ان هذه الحروف

اللابت

١٥

ص واستعين الله في الفيه ❊ مقاصد النحو بها محويه ش

للنحو في اللغه اربعه معان الاول ان يكون مصدرا تقول نحوت كذا نحوا اي قصدت قصدا الثاني ان يكون ظرفا انشد ابو الحسن يحدوا بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات قال ابو الفتح واصله المصدر الثالث ان يكون بمعنى مثل يقال هذا نحو هذا اي مثله الرابع ان يكون بمعنى القسم يقال هذا على اربعه انحا اي اقسام واطلاق لفظ النحو على هذا العلم من اطلاق لفظ المصدر على المفعول به فالنحو اذا بمعنى المنحو اي المقصود كالنسخ بمعنى المنسوخ وخص به هذا العلم وان كان كل علم منحوا كاختصاص علم الاحكام الشرعيه بالفقه وله نظاير في كلامهم وسبب تسميه هذا العلم نحوا ما ذكر ان عليا رضي الله تعالى عنه اشار الى ابي الاسود الدؤلي ان يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيا من الاعراب وقال انح هذا النحو يا ابا الاسود وقد حد النحو بحدود كثيره ومن اقربها قول بعضهم النحو علم يعرف به احكام الكلم العربيه افرادا وتركيبا ومن اشهرها قول صاحب المقرب النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقرا كلام العرب الموصله الى معرفه احكام اجزايه التي ايتلف منها وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب ص تقرب الاقصى بلفظ موجز ❊ وتبسط البذل بوعد منجز ش

قال الشارح رحمه الله تعالى يقول هذه الالفيه مع انها حاويه للمقصود الاعظم من النحو فيها من المزيه على نظايرها انها تقرب الى الافهام البعيده المعاني بسبب وجازه اللفظ وتنقيح العباره وتبسط البذل اي توسع العطا بما تمنحه لقاريها من الفوايد واعده بحصول ما يرومه واخر بونا بها ص وتقتضي رضا بغير سخط ❊ فايقه الفيه ابن معط ش هو الامام ابو الحسين يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لاقرا الادب الى ان توفي بالقاهره في سلخ ذي القعده سنه ثمان وعشرين وستمايه ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربه الامام الشافعي ومولده سنه اربع وستين وخمسمايه

ص وهو بسبق حايز تفضيلا ❊ مستوجب ثنايي الجميلا

والله يقضي بهبات وافره ❊ لي وله في درجات الاخره

بوعدم

يشير بذلك الى فضل المتقدم على المتاخر وما يستحقه السلف من ثنا الخلف ودعايهم والدرجات
قال في الصحاح هي طبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلا والدرك الى اسفل ولسه ... ظلم
الكلام وما يتالف منه انما بدا بتعريف الكلام لانه هو المقصود الاعظم في كحقيقه
اذ به يقع التفاهم وانما قال وما يتالف منه ولم يقل وما يتركب منه لان التالف كما قيل اخص
اذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الالفة بين الجزوين والضمير المرفوع في يتالف عايد على
الكلام والمجرور بمن عايد على ما والمعنى باب شرح الكلام وشرح الشي الذي يتالف الكلام
منه وهو الكلم ولكنه حذف الباب والشرح واقام المضاف اليه مقام المحذوف اختصارا
ص كلامنا لفظ مفيد كاستقم **ش** هذا تعريف الكلام في الاصطلاح النحويين
فلذلك قيده باضافته الى الضمير وقوله لفظ جنس للحد وهو الصوت المعتمد على
مقطع وخرج بتصديره الحد به ما يطلق عليه كلام في اللغه وليس بلفظ في الاصطلاح
وهو خمسة اشيا الخط والاشارة وما يفهم من حال الشي وحديث النفس والتكليم وقوله
مفيد فصل اخرج به ما يطلق عليه لفظ وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد وذلك
خمسة اشيا الكلمة نحو زيد والمركب تركيب تقييد نحو غلام زيد او تركيب اسناد ولا نحو ان كان النار
حارة او لم يقصد ككلام النايم او قصد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها فلا يسمى شي
من ذلك كلاما في الاصطلاح لانه غير مفيد الافادة الاصطلاحية وهي افهام معنى يحسن
السكوت عليه وقوله استقم تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده لا لتتميم الحد خلافا
للشارح وقد نص في شرح الكافية على ان في الاقتصار على مفيد كفاية **فان قلت**
اذا كان في الاقتصار على مفيد كفاية لكونه مغنيا عن بقية الحد فما باله ذكرها
في التسهيل حيث قال والكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته **قلت** كانه
اخذ المفيد في حد التسهيل بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاصطلاحي فلذلك احتاج الى ذكرها او اراد ان
ينص فيه على ما يفهم من قيد الافادة بطريق الالتزام **فان قيل** هل الاولى تصدير الحد باللفظ
كما فعل هنا او بالقول كما فعل في الكافية **قلت** تصديره بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقع على
المهمل بخلاف اللفظ فانه يقع على المستعمل والمهمل وقد صرح بذلك في شرح التسهيل وذهب
بعضهم الى ان اللفظ والقول مترادفان لجواز اطلاقهما على المهمل وعلى هذا قيل
ان اللفظ اولى من القول لان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا وشاع

ذلك حتى صار كانه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك واورد ان اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله
جنسا واجيب بان اللفظ مصدر صالح للقليل والكثير والقاني لفظه للتنصيص على الوحده
وليس اللفظ جمع وانما يقال ذلك فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق واعترض بانه لا يصح كون اللفظ هنا
مصدرا لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه فزيد قائم مثلا
هو الكلام ولفظك اذا عنيت به المصدر متعلق بهما لا جزء له والجواب ان اللفظ هنا مصدر اطلق
على المفعول به **تنبيهات احدها** لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الاسنادي فمتى
حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا القصد فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين
بالاسناد وقال في شرح التسهيل وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على ان الكلام
لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة **الثاني** لم يشترط ابن مالك في الكلام التركيب فزعم ان الكلمة الواحدة
وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب والصحيح ان الكلام هو الجملة
المقدرة بعدهما لا واحدة منهما **الثالث** قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلما في حد الكلام من ناطق
واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعل ذلك الفعل
او خبر ذلك المبتدا لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال وللمستغني عن هذه الزيادة
جوابان **احدهما** ان يقول لا نسلم ان مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا
كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطا **والثاني** ان يقال كل واحد من المصطلحين انما اقتصر
على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى فمعناها مستحضر في ذهنه فكل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام كما يكون قول القايل لقوم راوا شبحا زيد اي المرئي زيد انتهى مختصرا **واقول** ان صدور
الكلام من ناطقين غير متصور لان الكلام مشتمل على الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره
الا من واحد وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما اجاب به ثانيا وقوله **ص** واسم وفعل ثم حرف الكلم
ش بيان ما يتالف منه الكلام اي والكلم الذي يتالف منه الكلام اسم وفعل وحرف لا رابع لها ودليل
الحصر ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت ركنا له فان قبلته بطرفيه فهي الاسم والا فهي
الفعل واول من قسم الكلم هذه القسمة وسماها بهذه الاسما امير المومنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه
والنحويون مجمعون على ان اقسام الكلم ثلاثة الا من لا يعتد بخلافه **واعلم** ان الكلم اسم جنس جمعي
وا... ما يتناول ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام عموم من وجه وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة
انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص من جهة انه لا يتناول غير المفيد والكلم اعم من جهة انه

يبنا والمفيد وغيره واخص من جهة انه لا يبنا والمركب من دالمنين كما سبق فان قلت مقتضى قوله
واسم وفعل ثم حرف الكلم ان الكلم مخصوص بما تركب من اسم وفعل وحرف وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات
فصاعدا من ثلاثة اجناس نحو ان زيدا ذهب او من جنسين نحو ان زيدا ذاهب او من جنس واحد نحو
غلام زيد ذاهب قلت المعني بالكلم هنا الاجناس الثلاثة اعني الكلمة التي يراد بها جنس الاسما والكلمة التي
يراد بها جنس الافعال والكلمة التي يراد بها جنس الحروف والكلم بهذا الاعتبار لا يقع الا على الثلاثة المذكورة
ولا يتصور فيه غير ذلك واما اطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الاحاد لان الكلمة كما تطلق
ويقصد بها جنس الاسم او الفعل او الحرف تطلق ويقصد احاد الاسما والافعال والحروف فاذا قيل في نحو
ان زيدا ذهب هذا كلم فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتامله واورد على الناظم انه قسم الكلم
الى غير اقسامه لان الاسم والفعل والحرف اقسام للكلمة لا اقسام الكلام واقسام الكلام اسما وافعال وحروف
لان علامة صحة القسمة جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام والجواب ان هذا من تقسيم الكل الى
اجزائه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق المقسوم على كل من الاقسام في تقسيم الكلي الى جزئياته والناظم
لم يقصد ذلك واورد عليه ايضا ان ادخال ثم في قوله ثم حرف ليس بجيد لان ثم للتراخي واذا قسمنا شيا الى
اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام الى الشي المقسم نسبة واحدة والجواب ان ثم في قوله ثم حرف يجوز ان يكون استعمالها
بمعنى الواو ويجوز ان تكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل لكونه فضلة وكل منهما يكون عمدة
وقوله واحده كلمة ش الضمير للكلم اي واحد الكلم كلمة فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة وحدها لفظ
بالفعل او بالقوة دال بالوضع على معنى مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازا على احد جزئي العلم المضاف نحو امرئ القيس
مجموعه كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا والكلم يذكر لاعتبار التذكير والتانيث فعال واحده على الاولى وقال ابن
معط في الفيته واحدها على التانيه وفي الكلمة ثلاث لغات كما في نظايرها نحو كبد وقوله ص والقول عم ش يعني
عم الكلمة والكلام والكلم فيطلق على كل من الثلاثة قولا حقيقة ويطلق مجازا على الراي في الاشارة وما يفهم من
حال الشي وهو اخص من اللفظ لانه لا ينطلق على المهمل خلافا لمن جعلهما مترادفين وقد سبق ذكره وقوله
ص وكلمة بها كلام قد يؤم ش بيان لان الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام فتطلق على اللفظ
المفيد كقولهم كلمة الشهادة وهو مجاز مهمل في عرف النحويين فقيل هو من تسمية الشي باسم بعضه وقيل ان
اجزا الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة ولما ذكر ان
الكلمات ثلاث شرع في بيان ما يميز كل واحد منها عن اخويه فقال ص بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل
ش فذكر للاسم خمس علامات الاولى الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو بزيد وبالمضاف نحو غلام زيد ولا جر بغيرهما خلافا
لمن زاد التبعية وقد ظهر ان ذكر الجر اولى من ذكر حرف الجر والثانية التنوين وهو مصدر نونت الكلمة ثم

غلب حتى

12 غلب حتى صار اسما للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظا وتسقط خطا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة
اقسام تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم وزاد الاخفش سادسا وهو الغالي وتبعه السيرافي والزجاج
وقيل هو قسم من الترنم فتنوين التمكين نحو زيد ورجل وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اشعارا ببقائه
على اصالته وتنوين التنكير نحو صه اذا اردت سكوتا ما ونحو سيبويه لغير معين وهو اللاحق لبعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها ويطرد فيما اخره ويه وتنوين العوض ضربان عوض من حرف نحو جوار ويعيل تصغير
يعلى فالتنوين فيهما عوض من اليا المحذوفة على الصحيح وعوض من مضاف اليه اما جملة نحو يومئذ واما مفرد
نحو كل وبعض على راي وتنوين المقابلة نحو مسلمات وهو اللاحق لما جمع بالف وتا زائدتين سمي بذلك لانه
قابل النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافا للربعي بدليل ثبوته بعد التسمية كما تثبت النون
نحو عرفات وهذه الاربعة من خواص الاسما لانها لمعان لا تليق بغيره وتنوين الترنم هو اللاحق للروي المطلق
عوضا من مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس وقولهم تنوين الترنم قال المصنف هو على حذف المضاف اي تنوين
ذي الترنم وانما هو عوض من الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة حرف الروي وهذا القسم يشترك فيه الاسم
والفعل والحرف فمثاله في الاسم قول العجاج يا صاح ما هاج الدموع الذرفن وفي الفعل قوله من طلل كالاتحمي
وفي الحرف قول النابغة أزف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن والغالي هو اللاحق للروي المقيد
وهو كتنوين الترنم في عدم الاختصاص بالاسم فمثاله في الاسم قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اصله
المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقا الساكنين وفي الفعل قول امرئ القيس ويعدو على المرء ما
ياتمرن وفي الحرف قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وانن اي وان رضيته وزاد بعضهم سابعا
وهو تنوين الاضطرار كقول الشاعر سلام الله يا مطر عليها ولم يعد الناظم الا الاربعة المتقدمة فان قلت
فقد اطلق في موضع التقييد قلت قد اجيب بان ال في قوله والتنوين للعهد فلم يشمل غير المختص بالاسم وفيه
نظر اذ لا معهود يصرف اللفظ اليه عند من يذكر له علامات الاسما وان جعلت الجنسية فقد يقال لم
يعتبر الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر وقد قيل ان تسمية ما يلحق الروي تنوينا مجاز وانما هو نون
بدليل انه يثبت وقفا فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه وقال ابو الحجاج يوسف بن معزوز
ظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم انه ليس بتنوين وانما هو نون تتبع الاخر عوضا عن المدة والثالث
الندا وهو الدعا بيا او احدى اخواتها وهو من خواص الاسم لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما
لانه مخبر عنه في المعنى قال في شرح التسهيل وانما اختص الاسم بالندا لانه مفعول في المعنى والمفعولية لا
تليق بغير اسم واعترض قوله في المعنى لان ظاهره انه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ وقد سبقه

ابو موسى الى هذه العبارة وهذه مسئلة خلاف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين ان المنادى مفعول به من جهة اللفظ
والمعنى **والرابعة** ال ونعني بها حرف التعريف وهي من خواص الاسم اذ لا حظ للفعل في التعريف واما ال الموصولة فانها قد تدخل على
الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختيارا او عند الجمهور اضطرارا كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي
فكان ينبغي الاحتراز عنها **فان قلت** هل الاولى ان يعبر عن حرف التعريف بال او بالالف واللام او باللام وحدها **قلت** لهم في حرف التعريف
ثلاثة مذاهب **احدها** انه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولا كثر على هذا المذهب الا التعبير بال وهو مذهب
الخليل واختيار الناظم قال ابن جني وقد حكي عن الخليل انه كان يسميها ال ولم يكن يسميها بالالف واللام **والثاني** انه ثنائي وهمزته همزة
وصل زايدة وهي مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه حيث لا يعد رباعيا وهو مذهب سيبويه على ما نقله
في التسهيل وشرحه وعلى هذا المذهب يجوز ان يعبر بال نظرا الى ان الهمزة معتد بها في الوضع وهو اقيس وان يعبر عنها بالالف واللام
نظرا الى ان الهمزة زايدة وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين **والثالث** انه اللام وحدها واليه ذهب اكثر المتاخرين ونسبه
بعضهم الى سيبويه ولا كثر على هذا المذهب الا التعبير باللام والكلام على هذا المذهب موضع غير هذا **والخامسة** المسند
وهو مفعل من اسند فهو صالح لان يكون مفعولا به ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جايز ان يريد به هنا الزمان او المكان اذ
لا وجه لارادتهما ويحتمل ان يريد به المفعول به وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لان المسند من خواص الاسماء وذكر ان المسند في الاصطلاح
المشهور هو المحكوم به والمسند اليه هو المحكوم عليه فكانه قال وتميز الاسم بمسند اي محكوم به نحو قام زيد وزيد قائم فزيد
في المثالين له مسند وهو الفعل في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وذكر من علامات اسميته ويحتمل ان يريد به المصدر اعني
الاسناد وهو نسبة شي الى شي على جهة الاستقلال وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على اطلاقه لان الفعل يشترك الاسم في الاسناد
فان كلا منهما يسند وانما اختص الاسم بالاسناد اليه فان اجيب بما ذكره الشارح من انه اراد والاسناد اليه فحذف صلته
اعتمادا على التوقيف ففيه نظر لان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف وان اجيب بان اللام في قوله للاسم متعلقة
بمسند وهو بمعنى الى كما وقع في بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد واورد على الناظم انه اطلق الاسناد وهو قسمان
معنوي ولفظي فالمعنوي هو الخاص بالاسماء واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض
ومن حرف جر **قلت** التحقيق ان القسمين كليهما من خواص الاسماء ولا يسند الى الفعل والحرف الا بحكمنا باسميتهما فاذا قلت
ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان وكيف يتصور ان نحكم عليه في المثال
المذكور ونحوه بانه باق على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا ونحكم على موضعه بالرفع بالابتدا
فان قلت قد ذكر في شرح التسهيل ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف وللجملة ولذلك قال في حد الاسم كلمة يسند
ما لمعناها فقيد الاسناد بالمعنى لانه خاص بالاسماء بخلاف الاسناد باعتبار مجرد اللفظ فانه عام واذا كان قابلا بذلك
لزمه الايراد المذكور **قلت** لا اشكال في ان الاسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة

وهذا الابنا

13

وهذا لا ينافي الاختصاص بالاسماء لانا نحكم على هذه الالفاظ المسند اليها بانها اسماء وان كانت لفظ فعل
او حرف فقوله ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة صحيح بهذا الاعتبار
وقد صرح في الكافية باسمية ما اخبر عنه لفظه حيث قال وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب
فان قلت اذا كان الاسناد مطلقا من خواص الاسماء فلم قيد الاسناد في حد الاسم باعتبار
المعنى **قلت** كانه لما راى اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره اقتصر على المعنوي لانه هو الذي
يحصل به التمييز الاترى انك اذا قلت زيد ثلاثي دل هذا الاسناد على اسمية زيد المراد به
لفظ زيد الدال على الشخص ولم يدل على اسمية زيد الدال على الشخص كما انك اذا قلت ضرب
مبني على الفتح دل هذا الاسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان
ولما ذكر ما يتميز به الاسم شرع في ذكر ما يتميز به الفعل فقال

ص بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي

ش ذكر للفعل اربع علامات **الاولى** تا فعلت وهي ضمير المخاطب نحو تباركت يا رحمن وفي حكمها تا ضمير
المتكلم والمخاطبة وهذه التا في جميع احوالها مختصة بالفعل الموضوع للمضي ولو كان مستقبل
المعنى نحو ان جئتني جئت **والثانية** تا اتت وهي تا التانيث الساكنة وهي مثل تا الفاعل في الاختصاص
بالفعل الموضوع للمضي وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو اتت ونعمت قال في شرح التسهيل واما
لم يكن افعل في التعجب فلو قال ما لم يلزم تذكيرا فاعله لكان اولى ليشمل افعل في التعجب
وغيره نحو ما خلا وما عدا وحاشا وليس في الاستثنا فان تحركت التا لحركة
الاعراب فهي من خواص الاسما نحو رحمة وان تحركت لحركة بنا فتكون في الحرف
نحو لات وفي الاسم نحو لا قوة الا بالله ولا اعتداد بحركة الفعل لان الحركة
التقا الساكنين لعروضها **تنبيه** قال في شرح الكافية وقد انفردت
يعني تا التانيث الساكنة بلحاقها نعم وبيس كما انفردت تا الفاعل
بلحاقها تبارك **والثالثة** يا افعلي وهي يا المخاطبة وهي اسم مضمر عند سيبويه
والجمهور وحرف عند الاخفش والمازني ويشترك في لحاقها المضارع والامر نحو انت
تفعلين وافعلي **والرابعة** نون اقبلن وهي نون التوكيد الشديدة وهي
مختصة بالفعل وكذلك الخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وتلحق الامر بلا شرط
والمضارع بشرط مذكور في بابه وقد تلحق الماضي وضعا المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم

فأما أدركن واحذر منا الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما
فشذ لحاقها في اسم الفاعل في نحو قوله أقائلن أحضروا الشهودا وفي قوله
ياليت شعري عنكم حنيفا أشاهرن بعدنا السيوفا انشدهما ابن جني فإن قلت
فلم سميت نون التوكيد اذا من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل قلت دخولها
على اسم الفاعل إنما لا يلتفت اليه لندوره ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل قال ص
سواهما الحرف ش فكل ما لا يقبل شيا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة
علامة له ثم مثله بثلاثة احرف تنبيها على ان الحرف ثلاثة انواع مشترك بين الاسم والفعل نحو هل
ومختص بالفعل نحو لم ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغه ثلاثة اقسام ماض وامر ومضارع
أخذ يذكر ما يتميز به كل واحد منها على الاخرين فقال ص فعل مضارع يلي لم كيشم ش
أي علامة الفعل المضارع قبوله لان يلي لم اي يقع بعدها كقولك لم يشم المسك وهو مضارع شممت
الطيب اشمه بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والعامة يفتحون عين الماضي ويضمون
عين المضارع قال [illegible] وهو خطا وليس كما قال بل هو لغة حكاها الفرا وابن الاعرابي
ويعقوب وغيرهم ثم ذكر علامة الماضي فقال ص وماضي الافعال بالتا مز ش اي ميز
الفعل الماضي بالتا المتقدم ذكرها وهي تا التانيث الساكنة ويحتمل ان يريد مجموع التاءين
اعني تا فعلت وتا اتت لكن كلتيهما مختصة بالفعل الماضي ومز امر من مازه يميزه ميزا
وميزة فتميز ثم ذكر علامة الامر فقال ص وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم ش
اي علم فعل الامر بالنون المتقدمة وهي نون التوكيد لا مطلقا بل بشرط ان يفهم من اللفظ
معنى الامر فعلامة الامر اذا مجموع شيين قبول النون وافهام معنى الامر نحو اقبل فانه
يقبل النون ويفهم الامر فهو فعل امر فان قبل النون ولم يفهم الامر فهو فعل مضارع نحو
هل تفعلن او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فان لفظه لفظ الامر وليس بامر في المعنى
على الاصح وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر وان دل اللفظ على معنى الامر
ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم اما مصدر نحو ضربا ابني عبيد واما اسم
فعل واليه الاشارة بقوله ص
والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل ش
فصه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى ايت وكلاهما يفهم منه الامر ولكن اسكت يقبل النون فهو فعل امر وصه

لا يقبلها

14 لا يقبلها فهو اسم فعل ش وحيهل بمعنى اقبل او قدم او عجل يقال حيهل على زيد اي اقبل عليه
وحيهل زيدا اي قدمه وحيهل بزيد اي عجل به ومنه اذا ذكر الصالحون فحيهل
بعمر فقد تساوى حيهل واقبل وقدم وعجل في افهام معنى الامر ولكن هذه الثلاثة تقبل
النون فهي افعال وحيهل لا يقبلها فهي اسم فعل ش واعلم ان علامة المضارع
وهي لم فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو اف واتضجر [illegible] بمعنى ولكن اف
لا تقبل لم واتضجر تقبلها وكذلك علامة الماضي وهي التا فارقة بينه وبين اسم
الفعل الذي بمعناه نحو هيهات وبعد فانهما بمعنى ولكن هيهات لا تقبل تاء
التانيث وبعد تقبلها وهذا واضح ص المعرب والمبني
المعرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من البنا فيجب لذلك ان يتقدم بيان الاعراب
والبنا فالاعراب في اللغة مصدر اعرب اي ابان او اجال او حسن او غير او
ازال عرب الشي وهو فساده او تكلم بالعربية فهذه ستة معان ش واما في
الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار المصنف ونسبه الى
المحققين وحده في التسهيل بقوله الاعراب ما جي به لبيان مقتضى العامل من
حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات انما هي
دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين
وحدوه بقولهم الاعراب تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا والمذهب الاول اقرب الى الصواب والله اعلم والبنا في اللغة
وضع شي على شي على صفة يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقد حده في
التسهيل بقوله ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فعلى هذا هو لفظي وقيل هو
لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل ولا اعتلال فعلى هذا هو معنوي
ص والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني ش
يعني ان الاسم قسمان قسم معرب وقسم مبني ولا واسطة بينهما وذهب قوم
الى ان الاسما قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن عصفور ومذهب
الناظم انها مبنية وسياتي سبب بنائها فان قلت قوله منه معرب ومبني

بلغ

لايفهم الحصر **تنبيه** لما ذكر ان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب هو ما لم يشبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما **تنبيهات** الاول بدا الناظم بالمعرب لان اصل الاسم الاعراب وما بني منه فلسبب اخرجه عن اصله الثاني مذهب الجمهور ان الاعراب انما جي به في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليه كقولهم ما احسن زيد بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الافعال لان صيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه فلذلك كان الاعراب في الاسم اصلا وفي الفعل فرعا كما سياتي بيانه وذهب قطرب الى ان الاعراب لم يدخل للفرق بين المعاني وانما دخل للفرق بين الوصل والوقف الثالث لما كان الاعراب في الاسم اصلا لم يحتج الى بيان سببه ولما كان البنا في الاسم على خلاف الاصل احتاج الى بيان سببه **فقال** لشبه من الحروف مدني يعني ان سبب بنا الاسم انما هو شبهه بالحرف واما شبه الفعل فليس سببا للبنا عنده بل هو سبب منع الصرف وكون سبب البنا هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه ثم ان شبه الحرف انما يقتضي بنا الاسم اذا لم يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان عارضه مقتضي الاعراب الغي شبه الحرف واعرب الاسم مرجحا لمقتضي الاعراب فانه داعية الاصل والى ذلك اشار بقوله مدني اي مقرب فان الشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف الا اذا لم يعارضه معارض فان عارضه ما يمنع البنا لم يكن حينئذ مقربا **مثال** ذلك اي فانها تكون موصولة وشرطية واستفهامية وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف كاخواتها ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للاضافة ولكونها بمعنى كل مع النكرة وبمعنى بعض مع المعرفة فاعربت ثم اعلم ان شبه الحرف خمسة انواع وضعي ومعنوي واستعمالي وافتقاري واهمالي وقد نبه على الوضعي **بقوله** كالشبه الوضعي في اسمي جيتنا المراد بالشبه الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين في الوضع كاسمي جيتنا وهما التاء ونا فانهما اسمان بدليل صحة الاسناد اليهما وهما مبنيان لان التا على حرف واحد في الوضع ونا على حرفين في الوضع فشابها بذلك الحرف لان اصل الحرف ان يوضع على حرف

هجا

هجا او حرفي هجا واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع من الاسما على اقل من ثلاثة فقد شابه وضعه وضع الحرف فاستحق البنا واما ما وضع على اكثر من حرفين ثم طرا عليه حذف نحو يد ودم فهو معرب لان له ثالثا في الوضع ونبه على المعنوي **بقوله** والمعنوي في متى وفي هنا المراد بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف فيصير موديا لمعنى الحرف وذلك ضربان احدهما ان يتضمن معنى حرف مستعمل نحو متى فانه يتضمن معنى الاستفهام اذا وقع استفهاما ومعنى الشرط اذا وقع شرطا ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط إنْ والثاني ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا يلفظ بها وان لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو هنا فانه اسم اشارة الى المكان بني لتضمنه معنى الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف ولم يوضع للاشارة حرف يدل عليها والى هذين الضربين اشار الناظم بالمثالين ونبه على الاستعمالي **بقوله**

وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وحقيقته ان يكون الاسم نايبا عن الفعل اي عاملا عمله ولا يكون مع ذلك غير متاثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا والمراد بذلك اسما الافعال نحو دراك ونزال فانها تلزم النيابة عن افعالها فتعمل عملها ولا تتاثر بالعوامل فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل اعني ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتاثر بالعوامل فلما استعملت اسما الافعال استعمال هذه الحروف بنيت **تنبيه** ما ذكر من ان اسما الافعال لا تتاثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب ابي الحسن ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه في الافصاح الى الجمهور وياتي بيان ذلك في موضعه ان شا الله تعالى واحترز بقوله بلا تاثر من المصدر الواقع بدلا من فعله كقوله تعالى فضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتاثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل ويتاثر ونبه على الافتقاري

بقوله وكافتقار اصلا وحقيقته ان يكون الاسم مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي ونحوها من الموصولات الى جملة فان لم يكن الافتقار

لانها لا تفتقر الى الكلام الموصوف بجمله الى صفتها لم يكن سببا للبنا لانه ليس بلازم
والى هذا اشار بقوله اصلا . واما الشبه الاهمالي فهو ان يكون الاسم غير
عامل ولا معمول كالحروف المهمله ومثال ذلك الاسما قبل التركيب وفواتح
السور فانها مبنيه لشبهها بالحروف المهمله في انها لا عامله ولا معموله هذا
مذهب الناظم خلافا لمن قال انها موقوفه ولمن قال انها معربه حكما فان قلت
قد اخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره قلت قد اشار اليه بكاف التشبيه
في قوله كالشبه الوضعي فانها مشعره بعدم الحصر .

ومعرب الاسما ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما

يعني ان المعرب من الاسما هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر ومن هنا علم انحصار الاسم
في القسمين ثم مثل للمعرب بمثالين صحيح وهو ارض ومعتل وهو سمي وهو احدى
لغات الاسم ونبه بذلك على ان من المعرب ما يظهر اعرابه نحو ارض وما يقدر اعرابه
نحو سما ثم انتقل الى الفعل وقال

وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا ان عريا

يعني ان الفعل ايضا على قسمين مبني ومعرب واصله البنا فجا الامر والماضي على وفق
الاصل واما المضارع فانه اعرب لشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص ودخول
لام الابتدا وقيل لمشابهته في الاولين فقط واما لام الابتدا فانما دخلت
بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها
بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل
وسكناته والذي ذهب اليه المصنف ان المضارع انما اعرب لمشابهته
الاسم في ان كلا منهما تعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة
كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب اذا اريد النهي عن كل
منهما ونصبه اذا اريد النهي عن الجمع بينهما ورفعه اذا اريد النهي عن الاول
فقط ويكون الثاني مستانفا فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني
بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب
لان معانيه مقصوره عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم

بالاسم

مكانه

مكانه فلهذا جعل الاسم اصلا والفعل المضارع فرعا هذا معنى ما ذكره
في شرح التسهيل قال والجمع بينهما بما ذكرته اولى من الجمع بينهما بالابهام
والتخصيص ودخول لام الابتدا او بمجاراة اسم الفاعل في الحركات والسكون
لان المشابهه بهذه الامور بمعزل عن ما جي بالاعراب لاجله بخلاف
المشابهه التي اعتبرتها تنبيهات الاول ذهب الكوفيون
الى ان الاعراب اصل في الافعال كما انه اصل في الاسما واستدلوا
بان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسما موجود في الافعال في
بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم واجاب
البصريون بان النصب في وتشرب باضمار ان مضمره والجزم على ارادة لا والرفع
على القطع فلو اظهرت النواصب المضمره لكانت داله على المعاني
ولم يحتج الى الاعراب وليس كذلك ما احسن زيدا لان الرافع والناصب
والجار هو المضمر وتقدم ما ذكره المصنف من ان المضارع يغنيه عن
الاعراب تقدير اسم مكانه كقولك لا تعن بالجفا وتمدح عمرا
فانه محتمل للمعاني الثلاثه المتقدمه في لا تاكل السمك وتشرب
اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع اسم مكان كل واحد من
المجزوم والمنصوب والمرفوع كان تقول لا تعن بالجفا ومدح
عمرو ولا تعن بالجفا مادحا عمرا ولا تعن بالجفا ولك مدح
عمرو وحكي عن بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب
من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم
فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا القول ضعيف الثاني قد اشار
الى علة اعراب الفعل المضارع وتسميته مضارعا والمضارعة المشابهة
قال بعضهم والمضارعة من لفظ الضرع كانه رضع مع الاسم ضرعا
واحدا وزعم ابن عصفور ان المضارعة مقلوبة من المصارعة
ولا ضرورة تدعو الى ادعاء القلب لان البنا كامل التصاريف
الثالث لم يتعرض في النظم لما يبنى عليه الامر

والماضي اما الامر فانه يبنى على ما يجزم به لو كان مضارعا فان كان صحيح الاخر بني على
السكون وان كان معتل الاخر او مما يرفع بالنون حذف اخره واما الماضي فانه يبنى على الفتح
ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او جمع مونث فيسكن اخره وان اتصل به
واو جمع ضم اخره وانما بني على حركة لشبهه بالمعرب اعني المضارع في وقوعه صفة وصلة
وشرطا وخبرا وحالا فكان له بذلك مزية على الامر وانما خص بالفتح طلبا للخفة وسكن اخره
كراهة لتوالي اربع حركات في شيئين هما كالشي الواحد لان الفاعل كجزء من فعله وقال في شرح
التسهيل انما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا والزمنا ثم شبه بالمتصل بالتاء والنون
هذا التسهيل كسنا وانما لتنافي الرفع والاتصال وعدم الاعتلال وضعف قول الجمهور بما
يوقف عليه في كلامه **الرابع** اجمعوا على ان الماضي مبني واما الامر فذهب البصريون
انه مبني كما تقدم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر المقدرة وهو عندهم منقطع
من المضارع ثم اشار الى ان اعراب المضارع مشروط بان لا يتصل به نون توكيد ولا اناث بقوله
ص ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن **ش** المراد بالمباشر
المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما فاذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بني على الفتح
نحو هل تذهبن واحترز بغير المباشر وهو ما فصل بينه وبين الفعل الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة
لفظا او تقديرا نحو تفعلان وهل تفعلن وهل تفعلن حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت
الضمة والكسرة دليلا على ما حذف فهذا ونحوه معرب لان النون لم تباشره والضابط انما
كان رفعه بالضمة اذا اكد بنون التوكيد بني لتركيبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد بنون
التوكيد لم يبن لعدم التركيب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء **تنبيه** ما ذهب اليه الناظم من التفصيل
في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطايفة الى البناء مطلقا وذهب
قوم الى الاعراب مطلقا واما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة فلذلك اطلق لعدم احتياجه الى التقييد
والفعل معها مبني على السكون نحو يرعن اي يخفن والروع الفزع وفي سبب بنايه مع نون الاناث خلاف
وذهب سيبويه الى انه بني حملا على الماضي المتصل بها وصححه في شرح التسهيل **تنبيه** قال في شرح التسهيل
واما المتصل بنون الاناث فمبني بلا خلاف وليس كذلك بل ذهب قوم الى انه معرب لوجود سبب الاعراب
فيه ومنهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي والاعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه
من الشبه بالماضي ثم انتقل الى الحرف فقال **ص** وكل حرف مستحق للبنا **ش** هذا

الياء اشباع وقد يحذف الحروف الاصلية للجازم وقد ورد في الضرورة ايضا تقدير نصب
الياء والواو مثال الياء **قوله**
ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول
ومثال الواو **قوله** ابى الله ان اسمو بام ولا اب وقد ورد
في الضرورة ايضا اظهار رفعها مثال الياء **قوله**
تساوي عنز عمر خمس دراهم ومثال الواو **قوله**
اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
وقرى في السبعة نصب الياء في قراءة بعضهم من اوسط ما تطعمون اهاليكم وجزمها
لقراءة انه من يتقي ويصبر ونصب الواو في قراءة بعضهم الا ان يعفون او يعفو
الذي وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر والله اعلم

النكرة والمعرفة

انما قدم الناظم هذا الباب الى هذا الموضع لتوقف كثير من الاحكام الاعرابية عليه
وبدا بالنكرة لانها الاصل **فقال**
نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا
يعني ان النكرة قسمان احدهما يقبل ال المؤثرة اي المعرفة نحو رجل فانها تقبلها تقول
الرجل والثاني لا يقبل ال المؤثرة بنفسه ولكنه واقع موقع شي يقبلها نحو ذو بمعنى
صاحب فانها لا تقبل ال ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل ال فيستدل
على تنكير ذو بذلك واحترز بقوله مؤثرا من ال الزايدة والتي للمح الصفة فانهما لا
يدلان على تنكير ما يدخلان عليه لانهما يدخلان على العلم فالزايدة **نحو قوله**
باعد ام العمرو من اسيرها والتي للمح الصفة نحو الحرث والعباس
فان قلت ال في الحرث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على اطلاقه **قلت**
التي للمح الصفة لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه امرا زايدا لا تعريف ولا غيره وانما نبهت
على اصله وانه كان صفة **فان قلت** حصر النكرة في القسمين غير صحيح لوجود ثالث لا
يقبل ال ولا يقع موقع شي يقبلها وذلك من وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن
كيسان في من وما الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان **قلت** الحصر في

وهو نكرة

المسمى صحيح ونثروبا المذكورتان واقعتان موقع شي يستلها ولا يشترط ان يكون مساويا لها في
تضمن معنى الشرط والاستفهام لان من وما لم يوضعا في الاصل لذلك وتضمن معنى الشرط طاري
على معناهما الاصلي ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل الى المعرفة فقال

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي

اي وغير النكرة معرفة ولا واسطة بينهما واستغنى بذلك عن حد المعرفة قال في شرح التسهيل
من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه ثم اشار الى انواع المعارف
بالامثلة وهي ستة انواع مضمر وعلم واسم اشارة وموصول وذو اداة ومضاف الى واحد
من هذه اضافة تخصيص فهم مثال للمضمر وذي مثال لاسم الاشارة وهند مثال للعلم
وابني مثال للمضاف والغلام مثال لذي الاداة والذي مثال للموصول واعرفها المضمر
على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم ذو الاداة وقيل هما في مرتبة واحدة
وقيل ذو الاداة اعرف من الموصول والمضاف الى واحد منها في مرتبته
مطلقا على راي المصنف والا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم على راي الجمهور وقال
في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن ابهام ومثلها في النطم
غير مرتبة ورتب انواعها بعني من المعارف قسم سابع وهي النكرة المقصودة
في النداء نحو يا رجل فلم يرتضه وما ترتبه قلت لم يدع الحصر بل اتى بكاف التشبيه
المشعرة بعدم الحصر وايضا فقد ذهب قوم الى ان نحو يا رجل انما تعرف بال المقدرة
واما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبة اسم الاشارة ثم شرع
في الكلام على اعرف المعارف وهو المضمر فقال

فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير

الضمير هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وهذا هو المراد بقوله
فما لذي غيبة او حضور اي فما وضع لمسمى ذي غيبة او حضور والحضور يشمل التكلم
والخطاب فكرر فيه ابهام ادخال اسم الاشارة في الحد واجاب الشارح بان افراد
اسم الاشارة بالذكر يرفع الابهام ومثل الحاضر بانت والغائب بهو وقوله سم بالضمير
هذا اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير والمضمر والكوفيون يسمونه الكناية
والمكني والضمير قسمان متصل ومنفصل والمتصل قسمان بارز ومستتر هذا التقسيم

الجمهور

الجمهور واما المصنف فقسمه اولا الى بارز ومستتر فالبارز ما له صورة في اللفظ والمستتر ضده والبارز
قسمان متصل ومنفصل ولما كان المتصل هو الاصل قدمه على المنفصل فقال

وذو اتصال منه ما لا يبتدى ولا يلي الا اختيارا ابدا

اي الضمير المتصل هو الذي لا يصح وقوعه اول الكلام ولا بعد الا في الاختيار وسياتي مثل النوعين
واحترز بقوله اختيارا من وقوع المتصل بعد الا ضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار

وقال اخر

اعوذ برب العرش من فية بغت علي فما لي عوض الاه ناصر

تنبيه الاول منع المبرد وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد سواك ديار والمروي الاك
واجاز ابن الانباري مطلقا الثاني كلام الناظم هنا موافق لكلام الجمهور في كون وقوع
المتصل بعد الا ضرورة وقال في التسهيل وشذ الاك ولا يقاس عليه وصرح في باب الاستثناء
من شرح التسهيل بان ذلك ليس بضرورة ثم مثل المتصل فقال

كاليا والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملك

الضمير المتصل ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور وكل من الثلثة اما لمتكلم او لمخاطب
او لغائب فالمرفوع للمتكلم فعلت وفعلنا وللمخاطب فعلت فعلت فعلتما فعلتم فعلتن
والمنصوب للمتكلم اكرمني اكرمنا وللمخاطب اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن وللغائب
اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن والمجرور للمتكلم مر بي مر بنا وللمخاطب مر بك الخ
وللغائب مر به بها بهما بهم بهن فتلك ستة وخمسون ضميرا متصلا والسابع والخمسون يا المخاطبة
نحو تفعلين يا هند على مذهب سيبويه وقد اشار الناظم الى المتكلم بالياء من ابني والى الخطاب
بالكاف من اكرمك والى الغيبة بالهاء من سليه واشار ايضا الى الرفع بالياء من سليه والى
النصب بالكاف من اكرمك والى الجر بالياء من ابني فقد بينه بهذه الامثلة الاربعة على الاقسام
كلها ثم اشار الى حكم عام لجميع المضمرات فقال

وكل مضمر له البنا يجب

المضمرات كلها مبنية باتفاق واختلف في سبب بنائها فقيل بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لان
كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل غير ذلك وقد
ذكر في التسهيل لبنائها اربعة اسباب اولها شبه الحرف وضعا لان اكثرها على حرف او حرفين
وحمل الباقي على الاكثر وثانيها شبه الحرف افتقارا لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة

ولا يقاس عليه اي على اصل
العبارة عبارة

والمنفصل بخلافه
اي يصح وقوعه
اول الكلام وبعد
الا في الاختيار

والغائب فعل فعلت فعلا
فعلوا فعلن

الخ كما في

من مشاهده او غيرها وما لنها شبه الحرف جمودا والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير وبان يوصف او يوصف به كما فعل بالمبهمات وراعيها الاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بنا المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البنا **فقال**

؞ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ ؞ اي الصالح للجر من الضماير المتصله هو الصالح للنصب وقد تقدم ذكره **ثم قال**

؞ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ ؞ يعني ان هذا الضمير اعني لفظ نا صالح للرفع والنصب والجر ومثل للثلاثه **بقوله** كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ ؞ فموضع نا جر بعد البا ونصب بعد ان ورفع بعد الفعل وما سوى ما ذكر من الصالح للنصب والجر والصالح للثلاثه مختص بالرفع فالاقسام ثلثه وذلك واضح **ثم قال**

؞ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ؞ غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا ؞

الضمير المتصل بالنسبه الى المعنى على ثلاثه اقسام مختص بالحاضر كالكاف ومختص بالغايب كالها وهذان القسمان ظاهران وقسم يكون للغايب تاره وللمخاطب اخرى وهو ثلثه ضماير الف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث ومثل الالف بقاما واعلما فالالف في قاما للغايبين وفي اعلما للمخاطبين ومثال الواو قاموا واعلموا والنون قمن واعلمن **فان قلت** قوله وغيره اعم من المخاطب **قلت** لما كانت الالف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعين ان المراد المخاطب وذلك بين ثم اشار الى المستتر **فقال**

؞ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ؞ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ ؞

فعلم من تخصيصه ان المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر والمستتر ضربان واجب الاستتار وهو ما لا يخلفه الظاهر وجايز الاستتار وهو ما يخلف الظاهر فالواجب الاستتار في سبعه مواضع فعل امر الواحد كافعل والمضارع المبدو بهمزه المتكلم كاوافق والمبدو بتا المخاطب المفرد كتغتبط والمبدو بنون المتكلم كنشكر واسم فعل الامر كنزال واسم المضارع كاوه والمصدر الواقع بدلا من فعله نحو ضربا يا زيد **فان قلت** لم اخل الناظم بهذه الثلاثه الاخر **قلت** لم يدع الحصر وانما مثل ليقاس على مثله وايضا فاقتصر على الافعال لاصالتها في العمل واسم الفعل والمصدر نايبان عن الفعل في ذلك والجايز الاستتار هو المرفوع بفعل الغايب والغايبه ماضيا ومضارعا وبالصفه وباسم الفعل الماضي ثم انتقل الى الضمير المنفصل

بالرفع

المعظم نفسه او المشارك مع

في الامر

وهو

المنفصل

وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدا بالمرفوع **فقال**

؞ وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ ؞ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ ؞ ضمير الرفع ثلثه اقسام متكلم ومخاطب وغايب فلذلك مثل بثلاثه امثله والمراد بالفروع ما دل على مونث او مثنى او مجموع فانا له فرع واحد وهو نحن وانت له اربعه فروع انت انتما انتم انتن وهو له اربعه فروع ايضا هي هما هم هن **تنبيه** مذهب البصريين ان الف انا زايده والاسم هو الهمزه والنون واستدلوا بحذف الالف وصلا وانما زيدت وقفا لبيان الحركه ولذلك عاقبتها ها السكت **في قول حاتم** هذا فزدي انه ؞ ومذهب الكوفيين ان الاسم هو مجموع الاحرف الثلثه واختاره المصنف وفي انا لغات الفصحى حذف الفه وصلا واثباتها وقفا والثانيه اثباتها وصلا ووقفا وهي لغه تميم والثالثه هنا بابدال همزته ها والرابعه آن بمده بعد الهمزه قال المصنف من قال آن فانه قلب انا كما قال بعض العرب في راى راء والخامسه ان حكاها قطرب واما انت وفروعه فالضمير عند البصريين ان والتاء حرف خطاب ومذهب جمهور البصريين ان هو بجملته ضمير وكذلك هي واما هما وهم وهن فذهب ابو علي الى انها بجملتها ضماير وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمل ذكره هذا الموضع ثم ثنى بالمنصوب **فقال**

؞ وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ؞ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا ؞

ايا هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم او خطاب او غيبه هذا مذهب سيبويه وذهب الخليل الى ان ايا ضمير مضاف الى لواحقه وهي ضماير واليه ذهب المصنف وفيه مذاهب اخر لا نطول بها فللمتكلم اياي ايانا وللمخاطب اياك اياك اياكما اياكم اياكن وللغايب اياه اياها اياهما اياهم اياهن وهذا معنى قوله والتفريع ليس مشكلا ؞

الخليل

؞ وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ؞ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ ؞

لما كان الغرض من وضع المضمر الاختصار وكان المتصل اخصر لم يستعمل المنفصل مع تاتي المتصل وامكانه الا في الضروره **كقول الشاعر**

؞ بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ؞ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ ؞

والى هذا اشار بقوله في اختيار ولا بد من ذكر المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تاتي الاتصال وهي اثنا عشر موضعا الاول ان يحصر بالا وشذ الاك فلا يقاس عليه الثاني ان يحصر بانما **كقول الفرزدق** انا الذايد الحامي الذمار وانما ؞ يدافع عن احسابهم انا او مثلي ؞

الثالث ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب **كقول الشاعر**
بنصركم نحن كنتم فائزين وقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا
الرابع ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه هو مطلقا عند البصريين ويشترط خوف اللبس عند الكوفيين
الخامس ان يحذف عامله نحو **قوله**
فان انت لم ينفعك علمك فانتسب
السادس ان يؤخر عامله نحو اياك نعبد
السابع ان يكون العامل حرف نفي نحو ما هن امهاتهم
الثامن ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم
التاسع ان يلي واو المصاحبة نحو **قوله**
فكونوا ايا هايما مثلا بغيرك
العاشر ان يلي اما نحو **قوله**
بك او بي استعان فليلي اما انا او انت ما ابغي المستعين
الحادي عشر ان يلي اللام الفارقة نحو **قوله**
ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا
الثاني عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اجاز ربه وسياتي الكلام على هذا ذكر جميع ذلك في التسهيل ثم شرع الناظم في ذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال **فقال**
وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه
المراد بها سلنيه ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول سلنيه وسلني اياه والاتصال ارجح ولذلك بدا به ولم يات في القران الا متصلا كقوله تعالى اذ يريكهم الله ولم يذكر سيبويه غير الاتصال ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملككم اياهم **ثم قال**
في كنته الخلف انتمي
اي في كانه والمراد به ما وقع خبر الكان او احد اخواتها والخلف في الاختيار كما نبه في البيت الاتي **وقوله**
كذاك خلتنيه
يعني ان ها خلتنيه كها كنته في الخلاف المشار اليه والمراد بها خلتنيه ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ ثم ذكر اختياره **فقال**
واتصالا اختار
يعني في باب كنته وخلتنيه **ثم قال**
غيري اختار الانفصالا
وهم الاكثرون منهم سيبويه ووجهه ان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع وما اختاره هو مختار الرماني وابن الطراوة **سهاف**
الاول واوهم في التسهيل موافقة سيبويه في اختيار الانفصال في باب ظننته قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب اخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في انه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء الفعل مباشرته فاضطرب

لان نصب بمصدر ناصب الكاف والميم ومحله فاعله فالكفار مفعول به الذي رجع اليه الضمير ومعنى الاعراب جار على غير معنى الذي انشئ في المعنى الاخر ونعد اضابطه الصفة الجارية على غير من هي له

اختيار

اختيار الناظم في باب خلتنيه الثاني يجوز الاتصال والانفصال ايضا فيما وقع من الضماير منصوبا بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل نحو **قوله**
كان قوامها امر الصبي
او مفعول اول نحو **قوله**
ومنعكها بشي يستطاع
او باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول اول **كقول الشاعر**
لا ترج او تخش غير الله ان الذي وافيكه الله لا ينفك مامونا
والمختار في هذه الثلاثة الانفصال ولكنه ترك هذه الثلاثة لان الوزن لم يات به ويجوز الوجهان ايضا في المفعول الثاني من نحو اعطيت زيدا اياه درهم او الدرهم اعطيته زيدا درهم والمختار فيه عند الرماني والمصنف الاتصال لانه الاصل وعند غيرهما الانفصال مراعاة لرتبة الاصل **ثم قال**
وقدم الاخص في اتصال
اي قدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب لان المتكلم اخص من المخاطب والمخاطب اخص من الغائب وفهم من ذلك ان شرط جواز الاتصال في هاء سلنيه وخلتنيه ونحوهما ان يكون الاول اخص فانه متى تقدم غير الاخص وجب الانفصال لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص والحاصل ان المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضميرين ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع او كونه خبر كان واخواتها ثم اذا كان المقدم من الضميرين غير الاخص فاما ان يكون مخالفا في الرتبة او مساويا فيها فان كان مخالفا لم يجز اتصال ما بعده الا فيما ندر **كقول عثمان رضي الله عنه**
اراهمني الباطل شيطانا
واجاز المبرد وكثير من العلماء تقدم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح وان كان مساويا فسياتي **وقوله**
وقدمن ما شئت في انفصال
يعني انه يجوز في الانفصال تقديم الاخص وتقديم غير الاخص فتقول الدرهم اعطيتك اياه وتقديم الاخص واعطيته اياك بتقديم غير الاخص وفي الحديث ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم **وقوله**
وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا
اي اذا اتحدت رتبة الضميرين بان يكونا للمتكلم او للمخاطب او للغائب لزم انفصال الثاني فتقول ظننتني اياي وعلمتك اياك وحسبته اياه ثم نبه على انه قد يتصلان غائبين **فقوله**
وقد يبيح الغيب فيه وصلا
مثال ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم احسن الناس وجوها وانضرهموها **وقول الشاعر**

الغائب لازم

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنا لهماه قفو أكرم والد تنبيهان

الأول شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الهاءين أن يختلف لفظهما ولم يذكر ذلك هنا
واعتذر عنه الشارح بأن قوله وصلا بلفظ المنكر على معنى نوعا من الوصل يعرض بأنه لا يستباح
الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ الثاني أجاز بعضهم
الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم والخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف ثم استطرد إلى
ذكر نون الوقاية فقال وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم
مذهب الجمهور أن هذه النون سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر وقال المصنف بل لأنها تقي
اللبس في نحو أكرمني في الأمر فلولا النون لالتبست يا المتكلم بيا المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة
ففعل الأمر أحق بها من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر ومعنى البيت أن نون الوقاية تلزم
قبل يا المتكلم مع جميع الأفعال نحو أكرمني يكرمني أكرمني إلا فعلا واحدا وهو ليس فإنه قد ندر
حذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله إذ ذهب القوم الكرام ليسي
والوصل ليسني وهو الفصيح لقول بعض العرب عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه وأجاز بعضهم
ليسي في الاختيار فإن قلت قد ندر حذف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني

والأصل فلينني بحذف النون الثانية وهي نون الوقاية قال في البسيط بلا خلاف فإن المحذوفة
نون الوقاية لأن الأولى ضمير قلت مذهب سيبويه أن المحذوفة نون الإناث لا نون
الوقاية وهو مذهب المصنف فلذلك لم ينبه هنا على ندوره وليس بمتفق على ذلك
تنبيه أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في ما أفعل زيدا في التعجب لأنهم يقولون
باسمية أفعل المذكور ومذهب البصريين أن نون الوقاية تلزم معه لأنهم يقولون بفعليته
وهو الصحيح واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل يا المتكلم مع بعض الحروف وبعض الأسما
وقد شرع في بيان ذلك فقال وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا
في الباقيات أي كثر إلحاق النون مع ليت ولم يأت في القرآن إلا كذلك وليتي ندر
أي ندر إسقاط النون مع ليت كقول الشاعر

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي

وهو ضرورة وقال
الفراء يجوز ليتني وليتي وظاهر هذا جوازه في الاختيار ومع لعل اعكس يعني أن الحذف معها هو

الكثير

21

الكثير ولم يأت في القرآن إلا كذلك وإثبات النون معها نادر كقول الشاعر

فقلت أعيراني القدوم لعلني أخط بها قبرا لأبيض ماجد

ونص بعضهم على أنه ضرورة
تنبيه إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة ونبه على
ذلك في الكافية حيث قال ومن لعلي ليتي أقل وقوله وكن مخيرا في الباقيات
يعني من أخوات ليت ولعل وهي أربعة أن وإن ولكن وكأن فيجوز فيها إثبات نون الوقاية
وحذفها كراهة لاجتماع الأمثال فإن قلت لم اختلف حكم نون الوقاية مع الأحرف
الستة مع أنها متحدة في العمل قلت إنما لحقت هذه النون مع هذه الأحرف لشبهها
بالأفعال المتعدية في عمل الرفع والنصب وأوجه أخر مذكورة في موضعها فاستمرت ليت
على مقتضى هذا الشبه إلا في الشعر وضعفت لعل من أجل أنها تعلق في الغالب ما قبلها
عما بعدها ومن أجل أنها تجر على لغة وكان حق إن وأن ولكن وكأن مثلها وأنها كليت لوجود الشبه
المذكور لكن استثقل لحاق النون معها لتوالي الأمثال كما تقدم تنبيه ما ذهب إليه الناظم
من أن المحذوف من إني وأني ولكني وكأني هو نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين
وذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون
الأولى والصحيح الأول لأنها طرف وبدليل لعلي وهو مذهب سيبويه وأما نحو إنا فقد حكى
بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثانية لأن الثابتة هنا من الضمير
وليست حذفها في إن إذا أحجمت وقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا
أشار به إلى قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

وهذا في غاية الندور وقوله وفي لدني لدني قل يعني أن الأكثر في لدن لحاق النون
وحذفها قليل وبالحذف قرأ نافع قد بلغت من لدني عذرا قال في شرح التسهيل
وزعم سيبويه أن عدم لحاقها للدن من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح
ومن ذلك قراءة من قرأ قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال ولا تكون نون
لدني نون الوقاية لأن لد متحرك الآخر والنون في لدن وأخواته إنما جي بها لصون أواخرها
من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك وإنما يقال في لد مضافة إلى اليا لدي نص
على ذلك سيبويه انتهى واعترض بأن سيبويه لم يقل إن عدم لحاقها للدن من الضرورات
قوله وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي ه قد وقط مثل لدن بإثبات

النون فيهما هو الاكثر ولذلك قلل الحذف بقوله قد يفي وليسا بعكس لكن خلافا للشارح وقد
جمع الراجز بين الامرين في قوله قدني من نصر الخبيبين قدي ٥ وفي الحديث
قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وكسرها مع يا ودونها ويروى قطني وقط وقط بالتنوين
والنون اشهر مسائل الاول ذهب بعضهم الى ان حذف النون من قد وقط لا يجوز الا في
الضرورة والصحيح جوازه في الاختيار الثاني اعلم ان قد يكون حرفا واسما فالحرفية ليست
هي المذكورة هنا لانها من خواص الافعال فلا تتصل بها ياء المتكلم والاسمية لها معنيان
احدهما ان تكون بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالاضافة وتلحقها نون الوقاية
ويجوز حذفها وهي المذكورة هنا والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى اكتفي فتكون الياء المتصلة
بها منصوبة وتلزمها نون الوقاية ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا وقد ذكره
في التسهيل في باب اسماء الافعال واما قط فلها ثلاثة اقسام تكون اسما بمعنى حسب وهي
المذكورة في النظم وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في قد وتكون ظرفا بمعنى قط
الظرفية ولا تتصل بها ياء المتكلم الثالث مذهب الكوفيين ان من جعل قد وقط بمعنى
حسب قال قدي وقطي بغير نون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل قال قدني وقطني
بالنون كما تفعل في غيرهما من اسماء الافعال وتكون الياء في الوجه الاول مجرورة وفي الوجه
الثاني منصوبة ومذهب الخليل وسيبويه ان قد وقط بمعنى حسب والياء مجرورة بالاضافة
عند من الحق النون ومن لم يلحق الرابع تلزم نون الوقاية ايضا مع ياء المتكلم ان نصبت باسم
فعل نحو عليكني حكاه سيبويه وحكى ايضا عليك بي بالياء وسمع الفراء من بعض بني سليم مكانكني
يريد انتظرني في مكانك ولم يذكر الناظم هذا في هذا النظم وذكره في التسهيل الخامس
قد تلحق نون الوقاية مع اجل والحذف معها اكثر كقول طرفة
٥ الاجلي من السراب الاجلي ٥ ولذلك لم يذكره هاهنا السادس قال في التسهيل
وقد تلحق مع اسم الفاعل وافعل التفضيل مثال الاول قول الشاعر
٥ وما ادري وظني كل ظن امسلمني الى قومي شراحي ٥ وقيل ان النون في مسلمي
ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا وورد ثبوتها مع ال في قوله
٥ وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا ٥ ومثال الثاني قول
النبي صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم واعلم ان الحاقها مع هذين في غاية القلة

لا

ولا نعلم من قاله والله اعلم ٥ بلغ

العلم

٥ اسم يعين المسمى مطلقا ٥ علمه كجعفر وخرنقا ٥
٥ وقرن وعدن ولاحق ٥ وشذقم وهيلة وواشق ٥

قوله اسم جنس يعين
المسمى مخرج للنكرات ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف فان العلم يعين مسماه بمجرد
الوضع او بالغلبة لا بقرينة بخلاف غيره من المعارف فانها لا تعينه الا بقرينة اما لفظية
كال او معنوية كالحضور والغيبة في انت وهو وحد ابن عصفور العلم بقوله هو الاسم
الذي علق في اول احواله على شيء بعينه في غيبته وخطابه وتكلمه فان قلت العلم ضربان شخصي وجنسي اما
الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما الجنسي فلا يصدق عليه هذا التعريف
لانه لم يعين مسماه لانه في معنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصي في
الاحكام اللفظية قلت التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو
معين لمسماه والتعريف شامل له صادق عليه وسياتي بيان هذا واعلم ان العلم الشخصي لا
يختص باولي العلم بل يوضع لما يحتاج الى تعيينه من المالوفات فلذلك نوع امثلته
جعفر علم رجل وخرنق علم امراة وقرن علم قبيلة واليها ينسب اويس القرني
وعدن علم بلد ولاحق علم فرس وشذقم علم جمل وهيلة علم شاة وواشق
علم كلب ثم قال واسما اتى وكنية ولقبا ٥ العلم ثلاثة اقسام اسم وكنية
ولقب لان ما صدر باب او ام فهو كنية كابي بكر وام كلثوم والا فان اشعر برفعة المسمى او
بضعته فهو لقب كالصديق والفاروق في الاول وبطة وانف الناقة في الثاني وان
لم يكن كذلك فهو اسم كزيد وعمرو وقوله واخرن ذا ان سواه صحبا ٥ اشار الى
اللقب اي اذا اجتمع مع اللقب غيره اخر اللقب وقدم الاسم او الكنية نحو قال ابو بكر
الصديق وعمر الفاروق لان اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو قدم
لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وندر تقديم اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر
٥ ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب ٥
٥ بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب ٥ وفي بعض
نسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وما سواه اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم
اللقب مع الكنية ثم قال وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف ٥

اي اذا كان اللقب والمصاحب له مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا سعيد كرز على تاول الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم والمعنى هذا مسمى اللقب وقوله حتما هو مذهب جمهور البصريين لا يجيزون في المفردين الا الاضافة واجاز الكوفيون وبعض البصريين الاتباع ايضا بدلا او عطف بيان والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا والى هذا ذهب في التسهيل وقال في شرحه لم يذكر سيبويه فيهما الا الاضافة لانها على خلاف الاصل فبين استعمال العرب لها اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل — جواز الاضافة مقيد بعدم المانع فان كان في الاسم مانع لم تضف ولو كانا مفردين نحو الحرث كرز فان ال تمنع الاضافة وقوله والا اي وان لم يكونا مفردين فيشمل ذلك المركبين نحو عبد الله انف الناقة والاسم المفرد مع اللقب المركب نحو زيد عايد الكلب وعكسه نحو عبد الله بطة فالحكم في هذه الصور الثلاثة امتناع الاضافة ووجوب الاتباع او القطع ولم يذكر القطع هنا وكذلك لم يذكره الشارح بل قال فلا بد من الاتباع وقد ذكره في التسهيل ص

ٌٌ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ٌٌ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ ش العلم قسمان منقول ومرتجل فالمنقول هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها كفضل فانه منقول من المصدر واسد فانه منقول من اسم عين والمرتجل خلافه كسعاد وهو علم امراة وادد وهو علم رجل تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وبعضهم الى انها كلها مرتجلة والمشهور الاول الثاني قال بعضهم تقسيم العلم الى منقول ومرتجل انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل الثالث المنقول اما من مصدر كفضل او اسم عين كاسد او اسم فاعل كحارث او اسم مفعول كمسعود او صفة مشبهة كسعيد او فعل ماض كشمر علم فرس او مضارع كيزيد او جملة من فعل وفاعل ظاهر كبرق نحره او مضمر كاذرى طرقا في قول الشاعر

ٌٌ على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي ٌٌ او مستتر كيزيد في قول الراجز

ٌٌ نبيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد ٌٌ كذا انشده الزمخشري بالياء المثناة من تحت وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية قال في شرح التسهيل ولم يرد عن العرب منقول من مبتدا وخبر ولا من فعل امر دون اسناد الا اصمت اسم الفلاة الخالية فان من العلماء من زعم انه منقول من الامر بالصمت وذلك عندي غير صحيح لوجهين احدهما انه ان كان من اصمت فالامر منه مفتوح الهمزة وان كان من صمت فالامر منه مضموم الميم

واصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه اصمته بتاء التانيث ولو كان فعل امر لم يلحقها التانيث واذا انتفى كونه منقولا من امر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلا واعترض بانه امر من صمت بكسر الميم والجواب عن كل والثاني انهم ان جعلوا ذلك كونه فارق موضعه من الفعلية وزاد بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعنى بذلك ببه وهو لقب لبعض بني هاشم وهو عبد الله بن الحرث بن نوفل وهو منقول من الصوت الذي كانت امه ترقصه به وهي صبي وذلك قولها ٌٌ لانكحن ببه ٌ جارية خدبه ٌ مكرمة محبه ٌ تحب اهل الكعبة ٌٌ الكعبة قال ابن مالك والصحيح ان ببه منقول من قولهم الغلام الصغير ببه وحكى ابن خالويه ان ببه هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة وقال في الصحاح يقال الاحمق الثقيل ببه وهو ايضا لقب عبد الله بن الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب والي البصرة قال الفرزدق

ٌٌ وبايعت اقواما وفيت بعهدهم وببة قد بايعته غير نادم ٌٌ واسم جارية وقال

ٌٌ لانكحن ببه ٌٌ جارية خدبه ٌٌ مكرمة محبه ٌٌ تحب اهل الكعبة ٌٌ انتهى وقد وهم في استشهاده بالرجز على انه اسم جارية لان ببه في الرجز هو لقب عبد الله بن الحرث كما تقدم وانشده بفتح الهمزة في قوله لانكحن والصواب ضمها وانشد تجب اهل الكعبة بفتح التاء وكسر الجيم اي تغلبهم حسنا يقال جب القوم اذا غلبهم والله اعلم ص

ٌٌ وجملة وما بمزج ركبا ٌٌ ذا ان بغير ويه تم اعربا ٌٌ ش العلم قسمان مفرد نحو زيد ومركب وهو ثلاثة اقسام مركب اسناد وهو ما كان جملة في الاصل نحو برق نحره وتقدم انه لم يسمع النقل الا من الجملة الاسمية ولو سمي بها لجاز ومركب مزج وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث نحو بعلبك ومركب اضافة كامرئ القيس فالاسنادي يحكى ولا يعرب مطلقا قال في التسهيل وربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزها ان كان ظاهرا فيقول على هذا جاني برق نحره بالاضافة قال بعضهم وهذا لا يقاس عليه والمزجي ان ختم بويه بني على الكسر على الاشهر وقد يعرب غير منصرف وان لم يختم بويه اعرب غير منصرف على الاشهر وقد يبنى تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره الى عجزه وقد جمع حكم المزجي من قوله ذا ان بغير ويه تم اعربا وذا اشارة الى المزجي فان قلت ابهم في قوله اعرب اذ لم يبين انه غير منصرف قلت قد بينه في موضعه من باب ما لا ينصرف واما الاضافي فقد ذكره في قوله

ٌٌ وشاع في الاعلام ذو الاضافة ٌٌ كعبد شمس وابي قحافة ٌٌ ش الاضافي ضربان كنية كابي قحافة وغير كنية كعبد شمس وقد نبه على النوعين كليهما واشار بقوله شاع الى ان المضاف

ان اقسام المركب فان منه الكني ولا يخفى كثرتها **فان قلت** مقتضى ما ذكر انحصار المركب في
الانواع الثلثة وان ما عداها مفرد وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال وما عري من اضافة
واسناد ومزج مفرد وما لم يعر مركب وليس الامر كما قال لانه يرد عليه اشيا كثيرة من
المركب نحو ما تركب من حرفين كانما او حرف واسم نحو يا زيد او حرف وفعل نحو قد قام **قلت**
عن هذا جوابان احدهما انما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب واما تركب الحرفين فما ذكر
معه ولم يرد عن العرب التسمية به والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بتركيب
الاسناد لان جملة ان حكي ولا يعرب تركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا
ملحق به ،، ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ،،
هذا هو الضرب الثاني من ضربي العلم وهو العلم الجنسي وانما قال لبعض الاجناس لانهم لم يضعوا
لجميعها وانما وضعوا العلم الجنسي لبعض الاجناس التي لا تولف غالبا كالسباع والوحوش
وربما جا في بعض المالوفات كابي المضا لجنس الفرس وقوله كعلم الاشخاص لفظا يعني
ان العلم الجنسي ساوى العلم الشخصي في احكامه اللفظية فانه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف
التعريف ولا ينعت بالنكرة ولا يبتدا به مبتدا ولا انتصاب النكرة بعده على الحال ولا
يصرف منه ما فيه سبب زايد على العلمية كاسامة فساوى في ذلك كله العلم الشخصي
وقوله وهو عم يعني انه فارق العلم الشخصي من جهة المعنى بعمومه اذ ليس بعض الاشخاص اولى
به من بعض الاترى ان اسامة صالح لكل اسد بخلاف العلم الشخصي **فان قلت** فما الفرق
بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى **قلت** ذهب قوم الى ان اسامة لا يخالف في معناه
دلالة اسد وانما خالفه في احكام لفظية وانما اطلق عليه انه معرفة مجازا وهذا معنى ما ذكره
ابن مالك في باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل فانه ذكر فيه ان اسامة ونحوه نكرة معنى
معرفة لفظا وانه في الشياع كاسد **واقول** معرفة الواضع بين اسامة واسد في الاحكام
اللفظية تؤذن بفرق من جهة المعنى ومما قيل في ذلك ان اسدا وضع ليدل على شخص معين وذلك
الشخص لا يمنع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياع في جملتها ووضع اسامة لا بالنظر
الى شخص بل على معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان يوجد خارج الذهن بل هي موجودة في
النفس ولا يمكن ان يوجد منها اثنان اصلا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص
لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلي في الاشخاص والتحقيق في ذلك ان يقول

اسم

اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي فاسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد
معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص
لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف بالالف واللام التي للحقيقة والماهية وبيان
ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار
حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك
الصورة الكاينة في ذهنه جزئية بالنسبة الى صورة الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا
الشخص في زمان اخر او في ذهن اخر والجميع يشترك في مطلق صورة الاسد فان وضع لها
من حيث خصوصيتها فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم جنس وفي كلام سيبويه ايما الى
هذا الفرق فانه قال في باب ترجمته هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص منها شايعا
في امته ليس واحد منها اولى من الاخر ما نصه اذا قلت هذا ابو الحرث انما تريد هذا
الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شي قد عرفته بعرفته
كزيد ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى فجعله بمنزلة الاسم المعرف
بالالف واللام التي للحقيقة وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيبويه هذا جعله خاصا شايعا
في حال واحد فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل
شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج ثم شرع في تمثيله **فقال**
،، من ذاك ام عريط للعقرب ،، وهكذا ثعالة للثعلب ،، علم الجنس ضربان
عيني ومعنوي فالعيني يكون اسما نحو سبوة للعقرب وثعالة للثعلب ويكون كنية كام
عريط للعقرب وابي الحصين للثعلب والمعنوي مثل برة وفجار فبرة علم للمبرة وفجار
للفجرة **قال النابغة** انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار ،،
والى هذا اشار **بقوله** ومثله برة للمبرة ،، كذا فجار علم للفجرة ،، وفجار علم مونث
مبني على الكسر مثل حذام **تنبيه** لما كان لعلم الجنس خصوصا من وجه وشياعا من وجه
جاز بعضه عن العرب وجهان اعطاوه حكم المعارف واعطاوه حكم النكرات وطريق
ذلك السماع ومن المسموع فيه الوجهان فينة وغدوة وبكرة وعشية والله سبحانه اعلم

اسم الاشارة

لم يحد اسم الاشارة لانه كما قيل
محصور بالعدد فلا يحتاج الى الحد وحده في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه

اسم الجنس النكرة هو الشي ... بالجنس ... والعلم ... في المعنى وذكر ... على الحقيقة ... اسم الجنس النكرة يدل على ... الحقيقة لا باعتبار ... دخول الالف واللام ... علم الجنس لاشتراكهما ... بلغ مقابلة

وقال بعضهم هو الموضوع لمعين في حال الاشارة وقال ابن الحاجب هو ما وضع لمشار اليه
والمشار اليه اما مذكر او مونث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه ستة اقسام فبدا اما
يشار به الى الواحد المذكر فقال بذا لمفرد مذكر اشر ش اي للمفرد المذكر لفظ واحد
وهو ذا وقد يقال ذائه بهمزة مكسورة بعد الف وذايه بها مكسورة بعد الهمزة تنبيه
مذهب البصريين ان ذا ثلاثي لفظا بلا في وضعا لقولهم في التصغير ذيا وسياتي تعريفه في باب
التصغير وهل المحذوف عينه او لامه فيه قولان اظهرهما الثاني وهل هو من باب طويت او
من باب حيي قولان اشهرهما الثاني وهل وزنه فعل بالاسكان او فعل بالتحريك قولان اصحهما الثاني
وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه على حرف واحد وضعا وان الفه زائدة واستدلوا بسقوطها
في قولهم ذان واجيب بانها حذفت لالتقاء الساكنين او بانها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية
واستدلوا ايضا بقولهم ذه امة الله واجيب باحتمال ان يكون الهاء من اليا قلت
والظاهر ان يقال ذه صيغة مرتجلة للمونث وذهب قوم منهم السيرافي الى ان ذا ثنائي الوضع
فالالف على هذا اصل كالف ما ليست منقلبة عن شي ثم انتقل الى الواحدة المونثة
فقال بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر ش اي اقتصر بهذه الالفاظ الاربعة على
المونث فلا تشير بها الى غيره وليس مراده حصر ما يشار به الى المونث في هذه الاربعة وقد
حكى في التسهيل للمونثة عشرة الفاظ ذي وتي وذه وته باسكان الها وذه وته بكسر
الها وذهي وتهي بالاشباع وتا وذات مبنية على الضم قلت وحكى ابن ابي الربيع
في شرح الايضاح ان من العرب من يقول ذي في الوصل وذه في الوقف بسكون الها تشبيها
بالمضمر وان منهم من يقول ذي في الوصل فاذا وقف عليها ابدل من اليا ها فقال ذه ثم انتقل
الى المثنى فقال وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع ش
اي يقول في تثنية المذكر ذان في الرفع وذين في الجر والنصب وفي تثنية المونث تان في الرفع
وتين في الجر والنصب تعربهما اعراب المثنى وان كانا مشابهين للمثنى لان التثنية عارضت شبه
الحرف لكونها من خواص الاسما فلم يوثر شبه الحرف وليس من اسما الاشارة غير ذا وتا ومذهب
المحققين كالفارسي ان ذين وتين ليسا تثنية حقيقية بل الفاظ وضعت للمثنى واستدل
الفارسي على ذلك في التذكرة بان التثنية تستلزم تقدير التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قدر
تنكيره واسم الاشارة لازم للتعريف لا يقبل التنكير ثم انتقل الى الجمع فقال
وبالـ

25 وبأولا اشر لجمع مطلقا ش اي مذكرا كان او مونثا فتقول اولا خرجوا واولا خرجن
ويشار بها الى العاقل وغيره قال الشارح والاكثر ان تستعمل في من يعقل وقد يجي لغيره وفيه
لغتان القصر وهي لغة بني تميم والمد وهي لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جا القران ولهذا
قال والمد اولى ش وقد حكي فيه لغات اخر وهي هلا بابدال الهمزة ها
واولاء بضم الهمزة واولا بالتنوين حكاه قطرب قال في شرح التسهيل وتسميته هذا تنوينا
مجاز والجيد ان يقال ان صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة الا نونا واولا باشباع الضمة قبل
اللام وهو لا حكاه الشلوبين عن بعض العرب والاء بالقصر والتشديد حكاه بعض اهل اللغة
تنبيه في همزة الالف مذاهب احدها انها عربا وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها
الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها اصلية غير مبدلة من شي بل هما فاء همزة ولامه
همزة نحو اخاء وهو مذهب الفارسي ثم قال
ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه ش فاشار بذلك الى ان الاسما
الاشارة مرتبتين قريبة وبعيدة فما يجرد عن كاف الخطاب فهو للقريب وقد مثلنا به وما
لحقته الكاف وحدها او مع اللام فهو للبعيد فتقول في المذكر ذاك وذلك وقالوا الك
في معنى ذلك وفي المونثة تيك وتلك وتالك وفي المثنى ذانك وتانك ولا يلحقه اللام وفي الجمع
اوليك والاك والالك ولا يلحق اللام اوليك على لغة المد تنبيهان الاول لا يلحق من اسما
الاشارة الى المونثة الا تي وتا وذي فالوا تيك وتلك وتلك بكسر التا في الثلاثة وتيك
وتلك بفتح التا فيهما وتالك وذيك وقال ثعلب لا يقال ذيك وقد حكاها غيره فهذه
سبعة الفاظ للمونثة في البعد الثاني للنحويين في اسما الاشارة مذهبان احدهما ان لها مرتبتين
قريبة وبعيدة والاخر ان لها ثلاث مراتب قريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور فزعموا
ان المقرون بالكاف وحدها للمتوسط والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد وجعلوا تشديد
النون في المثنى قائما مقام اللام في الدلالة على البعد واختلفوا في اوليك بالمد فقيل هو للمتوسط
لعدم اللام وقيل هو للبعيد قال المصنف والمذهب الاول هو الصحيح وهو الظاهر من
كلام المتقدمين يعني القول بان لها مرتبتين فقط قلت ونسبه الصفار الى سيبويه
وقد استدل له في شرح التسهيل باوجه اولها وهو اقواها ان الفرا روى ان الحجازيين ليس من لغتهم
استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان بني تميم

يقولون ذاك وتيك حيث يقولها الحجازيون ذلك وتلك فلزم من ذلك ان اسم الاشارة على اللغتين
ليس له الا مرتبتان وثانيها ان القران العزيز ليس فيه اشارة الا بمجرد عن اللام والكاف معا او
مصاحب لها اعني غير المثنى والمجموع فلو كانت الاشارة الى المتوسط بكاف لا لام معها لكان
القران غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء
وثالثها ان التعبير بذلك عن مضمون كلام على اثر انقضائه شائع في القران وغيره ولا واسطه
بين اللفظين ورابعها انه لو كانت مراتب الاشارة ثلاثا لم يكتف في التثنيه والجمع بلفظين
لان في ذلك رجوعا عن سبيل الافراد ولا التفات الى قول من قال ان تشديد النون
دليل على البعد لان التشديد عوض مما حذف من الواحد لانه يستعمل مع المجرد مع الكاف
انتهى وفيه اختصار ولا اخفا بما في الوجه الثاني من الضعف وقوله حرفا يعني ان الكاف
في ذلك حرف خطاب من احوال المخاطب فيقال ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن
كما يفعل في الكاف الاسميه وله افصح اللغات والثانيه ان تكون مفتوحه في التذكير
ومكسوره في التانيث ولا يلحقها دليل تثنيه ولا جمع والثالثه ان تكون مفتوحه مجرده من
الزوايد في الاحوال كلها ولا خلاف في حرفية الكاف هنا وقوله دون لام او معه تقدم ان
اللام لغة الحجازيين وتركها لغة بني تميم وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة اقوال احدها
انها دليل البعد والثاني انها عماد والثالث انها عوض من ها التنبيه لانها لا تجامعها
تنبيه قوله او معه لا يصح في جميع اسما الاشارة وانما ذلك في المفرد والا المقصور
وقد تقدم ان المثنى والا الممدود لا تلحقه اللام **وقوله**
والام ان قدمت ها ممتنعه ٥ يعني انك ان قدمت قبل اسم الاشارة لفظ
ها التي للتنبيه امتنع الاشارة باللام فلا يقال هاذلك قال في شرح التسهيل لكراهة كثرة
الزوايد وقد فهم من كلامه ان ها تدخل على المجرد فيقال هذا وعلى المصاحب للكاف
قليل ومنه **قول طرفة**
٥ رايت بني غبرا لا ينكرونني ولا اهل هذاك الطراف الممدد ٥
تنبيه مقتضى ما ذكر جواز هاذانك وهاتانك وهاولايك وقال في شرح التسهيل ان المعروف
بالكاف في التثنيه والجمع لا تصحبه ها فلا يقال هاذانك ولا هاوليك لان واحديهما ذاك او ذلك
فحمل على ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى اهـ

وحده هاتا فاعلها لا الا ... على المجرد ... الصاحب للكاف

والسماع

والسماع في الجميع يرد عليه **قال** ٥ من ها وليا يكن الضال والسمرة ٥
وقد انشد هذا البيت في الشرح **وقوله** وبهنا او ها هنا اشر الى داني المكان ٥
يعني ان هنا من اسما الاشارة المخصوصه بالمكان وقد تلحقه ها التنبيه وهو بمعنى قولك ان
المكان والداني هو القريب فاذا اريد بها البعد جي بالكاف فيقال هناك وها هناك
ولهذا **قال** وبه الكاف صلا في البعد ٥ يعني مجردا او مع ها التنبيه
ويقال ايضا في البعد هنالك باللام مع الكاف كما يقال ذلك ولا تدخل ها على هنالك فلا
يقال ها هنالك كما لا يقال هاذالك وقد نبه على هنالك بقوله او بهنالك انطقن **تنبيه**
ظاهر كلامه هنا اختصاص هنا بالمكان وصرح به في الكافيه فقال وبالمكان اخصص هنا
وقال في التسهيل وقد يراد بهنالك وهناك ومثل هناك في شرحه **بقول الشاعر**
٥ واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك تعترفون اين المفزع ٥
ومثل هنالك بقوله تعالى هنالك ابتلي المومنون ولا حجة فيهما لاحتمالهما ان يكون الاشارة
الى المكان **وقوله** او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا ٥ ٥
يعني انه يشار ايضا للمكان البعيد بثم وهنا وهنا بفتح الها وكسرها وقد يقال هنت
موضع هنا وقد يقال هناك وهنالك بكاف الخطاب وقد يراد بهنا الزمان كما ذكر في التسهيل
ومنه **قول الشاعر** حنت نوار ولات هنا حنت ٥ والله سبحانه اعلم
٥ **الموصول** ٥
هو محصور بالعد فاستغنى بذلك عن الحد كما فعل في اسم الاشارة وهو قسمان اسمي وحرفي
والاسمي هو المذكور هنا وقد حده في التسهيل بقوله ما افتقر ابدا الى عايد او خلفه
وجمله صريحه او موولة فاحترز بقوله ابدا عن النكرة الموصوفة بجملة فانها حال وصفها
بها تفتقر اليها والى عايد لكن لا تفتقر انها مفتقرة اليها ابدا واحترز بقوله الى عايد من
حيث واذ واذا فانها تفتقر الى جمله لكن لا تفتقر الى عايد واشار بقوله او خلفه الى
ما ورد من الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم ابو سعيد الذي رويت عن
الخدري اي عنه قال ابو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا واراد بالموولة الثلثة
الظرف والجار والمجرور والصفه الصريحه في نحو الضارب وسياتي بيان ذلك وحده
ابن الحاجب بقوله ما لا يتم جزءا الا بصله وعايد **قال** في التحفه اللذان واللتان

نيقال ها هنا وكلاهما للقريب اعني المجرد والمقرون بها التنبيه

الزمان

يأبهم هو أشد معرفة قبل مجيء الصلة والإعراب دليل تمامها والأولى ما لا تتم إفادته إلى آخره

وأما الحرفي فحده في التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد واحترز بقوله

ولم يحتج إلى عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي خاضوا أي كالخوض

الذي خضتموه فإنه مؤول مع ما يليه بمصدر لكنه محتاج إلى العائد فكل من الاسمي والحرفي

مفتقر إلى صلة والفرق بينهما أن الاسمي مفتقر إلى عائد والحرفي لا يفتقر إليه ولم يذكر الناظم

هنا الحرفي لتقدمه وهو خمسة أحرف أن وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع

وصلها بالأمر وما وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد توصل بجملة اسمية خلافا لقوم

وندر وصلها بليس في قوله بما لستما أهل الخيانة والغدر ه

وسعد بنيانها عن ظرف زمان نحو لك حد ما دمت واحدا وزعم الزمخشري أن تستأديها

مع دليل وجعل منه قوله تعالى ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك وهو مردود

لأن أن في الآية صالحة للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه وذهب الأخفش

وابن السراج إلى أن ما المصدرية اسم يحتاج إلى عائد والصحيح أنها حرف فلا تحتاج إلى

عائد وهو مذهب سيبويه قلت وذكر أبو البقا أنها على كلا القولين لا يعود عليها

من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره وكي وتوصل بفعل مضارع ولا يقع إلا مجرورة

باللام أو مقدرا معها اللام وأن وتوصل باسمها وخبرها ولو خلافا لمن أنكرها وعلامتها

أن تصلح موضعها أن وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله تعالى يود أحدهم لو يعمر قال

المصنف وأكثر النحويين لا يذكرون لو في الحروف المصدرية وممن ذكرها الفراء وأبو علي ومن

المتأخرين التبريزي وأبو البقا وتوصل بفعل متصرف غير أمر كما وأما الاسمي فقد نبه عليه

بقوله ص موصول الأسماء الذي الأنثى التي ش ه الموصول الاسمي ضربان

مذكر ومؤنث وكل مفرد أو مثنى أو مجموع فللمفرد المذكر الذي وفيه ست لغات إثبات يائه

وحذفها مع إبقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة

حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة وللواحدة المؤنثة التي وفيها تلك اللغات الستة

أيضا ثم قال ص واليا إذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه أوله العلامة ش ه

يعني أنك تقول في تثنية الذي اللذان فتحذف الياء وتولي الحرف الذي يليه الياء من الدال على علامة

التثنية وهي الألف رفعا والياء جرا ونصبا تليهما نون مكسورة وتقول في تثنية التي

اللتان

اللتان فتحذف الياء أيضا وتولي علامة التثنية ما قبلها وهو التاء في المذكور وكان القياس إثبات الياء

فيهما فيقال اللذيان واللتيان كما يقال في تثنية الشجي ونحوه من المنقوص الشجيان بإثبات الياء

إلا أن الذي والتي لما كانا مبنيين لم تكن لهما ياء تحط في التحرك فلذلك لم تبق قبل علامة التثنية ليابهما

بل بقيت ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين وقوله ص والنون إن تشدد فلا ملامة ش ه

إشارة إلى جواز تشديد النون في تثنية الذي والتي فتقول اللتان واللذان وهو مع الألف

متفق على جوازه وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون وهو الصحيح لقراءة ابن كثير

ربنا أرنا اللذين أضلانا بالتشديد تنبيه في تثنية الذي والتي لغة ثالثة وهي حذف النون

كقول الفرزدق أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا ه

وقول الآخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ه وذكر في شرح التسهيل

أن حذف النون من قوله هما اللتا الضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل فإنه قال ويجوز إثبات

نونهما وحذفها وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب الحذف حذف نون التثنية لتقصير الصلة

ومثله في الشرح بقوله أبني كليب إن عمي اللذا وذكر غيره أن حذف هذه النون لغة بني الحرث

ابن كعب وبعض ربيعة وقد ذكر في التسهيل لغة رابعة وهي اللذان بحذف الألف واللام

وقوله ص والنون من ذين وتين شددا أيضا ش ه يعني أن النون في تثنية اسم الإشارة

قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو فذانك برهانان ومع الياء

على الصحيح كما تقدم ثم ذكر وجه التشديد فقال ص وتعويض بذاك قصدا ش

يعني أن تشديد النون في اللذين والتين قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما

تقدم والتشديد في ذين وتين عوض عن الألف المحذوفة من ذا وتا فإن حقهما أن تثبتا كما تثبت

ألف المقصور هذا ما ذهب إليه المصنف وتقدمه مذهب من جعل تشديد النون في ذانك

دليلا على البعد قال في شرح التسهيل ويبطل هذا القول جواز التشديد في ذين وتين

وأجيب بأنه لا يدل على جواز التشديد في حالة القرب على عدم جعله على سبيل

اللزوم دليلا على حال البعد بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء في حال وإن كان جائزا في

حال أخرى وذكر في البسيط في علة تشديد النون أقوالا على صحتها دليل ثم انتقل إلى لا تقوم

الجمع فقال ص جمع الذي الألى الذين مطلقا ش ه يعني أن الذي له جمعان أحدهما

الأولى وتسميته جمعا تجوز وإنما هو اسم جمع وقد يرد الألى للمؤنث وهو قليل وقد اجتمع

الإثر في قوله: وتبلي الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدأ القبل ن
وقد يقال الألاء بالمد ومنه قول كثير
ش أبى الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوما صقالها ن والأخر الذين مطلقا أي
رفعا ونصبا وجرا لأنه مبني ولا تغيير وإطلاق الجمع على الذين فيه أيضا تجوز لأنه مخصوص بأولي العلم
والذي عام وقد تقدم فإن قلت قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية التي والذي أعربت فهو كالعالمين ح
لأن التثنية من خواص الأسماء وقد دفعت شبه الحرف فهلا أعربت الذين لأن الجمع من خواص الأسماء
كالتثنية قلت لما لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحده كما تقرر لم يعتبر معنى الجمعية
فيه فبقي على بنائه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال ففي الذي والذين شبه ما بالشجي والشجين
في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم يجمع العرب على ترك إعراب اللذين بل إعرابه في لغة هذيل مشهور
فيقولون نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا وإلى هذا أشار بقوله
ص وبعضهم بالواو رفعا نطقا ش قلت ونقلها بعضهم عن عقيل تنبيه
في الذين أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقا هكذا ذكر
المغاربة وأنشدوا قول الشاعر وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد ن
وفصل المصنف فقال ونغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه الضرورة قليلا وأنشد
البيت على أنه ضرورة قيل وهو مخالف لما ذكره أول التسهيل فإنه ذكر لحذف النون أسبابا
فقال وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة قلت هو غير مخالف له
فإن قوله ونغني عنه الذي معناه أن الذي المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع
حذفت نونه ألا ترى قوله في الشرح وإذا لم يقصد بالذي تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع
حملا على من وأما الذي حانت فيحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع وأن يكون جمعا حذفت نونه
واللغة الرابعة حذف الألف واللام فيقال لذين قال أبو عمرو وسمعت أعرابيا يقرأ صراط لذين
بتخفيف اللام ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال ص باللات واللاء التي قد جمعا ش
يعني أن التي لها جمعان أحدهما اللائي وفيه لغتان إثبات الياء وحذفها والآخر اللاتي وفيه أيضا
لغتان إثبات الياء وحذفها وللتي جموع أخر منها اللواتي بإثبات الياء وحذفها واللوا بالمد والقصر
واللا بالقصر واللات مبنيا على الكسر أو معربا إعراب أولات وليست هذه جموعا حقيقة وإنما
هي أسماء جموع وفي شرح التسهيل تفصيل في هذه الجموع قال الصحيح أن الذين جمع الذي مرادا

به

28 وهو العنو

به من يعقل وأن اللات جمع اللاتي مرادف اللائي وكذا اللواتي واللوائي جمعان للائي والألى على
حد قولهم في الهادي الهوادي وأما اللائي فيحتمل أن يكون اسما للجمع لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع
ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن حروف التي ويغتفر كونه مخالفا لأبنية الجموع كما اغتفر في
اللتيا كونه مخالفا لأبنية التصغير وأما الألاء والألى وغيرهما من الموصولة الدالة على
جمع فأسماء جموع وذكر أن اللاء واللوا أصلهما اللائي واللواتي بحذف الياء والياء قال
والأظهر عندي أن الأصل في اللوا اللواء وفي اللا اللاء ثم قصر وقوله
ص واللاء كالذين نزرا وقعا ش يشير به إلى نحو قول الشاعر
ن فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا ن فاستعمل اللاء بمعنى الذين والأصل
فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم تنبيه من جمع الذي أيضا الألين مطلقا وهذيل يعربه كما أعربت
الذين وذكر في شرح التسهيل أن اللائين جمع اللائي مرادف الذين ثم أشار إلى ألفاظ أخر
من الموصولات بقوله ص ومن وما وأل تساوي ما ذكر ش يعني أن هذه الأسماء تستعمل بمعنى الذي
والتي وتثنيتهما وجمعهما فمن لمن يعقل نحو ومنهم من يستمع إليك أو لمنزل منزلته كقوله
تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له فعبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة
العاقل أو المختلط به نحو ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض أو المقترن به نحو
ومنهم من يمشي على أربع أوقع من على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن قال في
شرح التسهيل ونحوه قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وأجاز قطرب وقوع من على ما لا يعقل
بلا شرط واستدل بما لا حجة فيه وما لما لا يعقل نحو ما خلقكم وما تعملون أو لصفة من يعقل
نحو والسماء وما بناها فانكحوا ما طاب لكم من النساء أي الطيب أو للمبهم أمره نحو أن ترى شبحا
تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول انظر إلى ما هناك قال في شرح التسهيل وكذا لو علمت
إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى ومنه قوله تعالى إني نذرت لك ما في بطني قلت
وقال غيره إنما أتى بما دون من لأن الحمل حينئذ لم يتصف بالعقل أو المختلط بما لا يعقل نحو ولله ن
يسجد ما في السموات وما في الأرض قال في الكافية وعند الاختلاط خير من نطق في أن يجي منهما بما
وأجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف وقوع ما على آحاد من يعقل ونسبه ابن
خروف إلى سيبويه واستدلوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف مسألة
من لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت وشرطية نحو من يضلل الله فلا هادي له واستفهامية

نحو وذا الذي يشفع عنده الا باذنه ونكره موصوفه نحو مررت بمن معجب لك وزعم الكسائي ان
العرب لا تستعمل من نكره موصوفه الا في محل مختص بالنكره لوقوعها بعد رب في قوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ؞ ن ؞ ورد بقول الشاعر
؞ فكفى بنا فضلا على من غيرنا ؞ ن واجيب بان الكسائي يرى انها في هذا البيت زايده لانه
اجاز زيادة من ومذهب البصريين والفرا انها لا تزاد لانها اسم وزاد ابو علي في اقسام من ان تكون نكره
غير موصوفه بقول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان ؞ والصحيح انها لا تكون نكره غير
موصوفه وما لها سبعة اقسام موصوله نحو ولله ما في السموات وشرطيه نحو وما تفعلوا من
خير يعلمه الله واستفهاميه نحو وما تلك بيمينك يا موسى ونكره موصوفه نحو مررت بما معجب
لك ويمكن ان يكون منه هذا ما لدي عتيد ونكره غير موصوفه نحو ما احسن زيدا على مذهب سيبويه
وصفه نحو لامر ما جدع قصير انفه قال المصنف والمشهور ان ما في هذا المثال ونحوه زايده
منبهة على وصف لائق بالمحل ومعرفه تامه وذلك في باب نعم نحو غسلته غسلا نعما اي نعم
الغسل وفي هذا اطلاق يأتي في باب نعم فهذه اقسام ما الاسميه واما الحرفيه فتكون نافيه وزايده
ومصدريه وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الاقسام وال يشترك فيها العاقل وغيره وهي
اسم موصول عند الجمهور وذهب المازني الى انها حرف موصول وذهب الاخفش الى انها
حرف تعريف والصحيح انها اسم لاوجه احدها عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه
واجاب المازني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف مطلقا
لا يحذف في غيرها الا ضروره وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفه معها عن الموصوف
نحو جا الكريم فلولا انها اسم موصول قد اعتمدت الصفه عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح
خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا انها موصوله واسم
الفاعل معها في تاويل الفعل لقدح لحاقها في اعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال
قلت وقد التزم ذلك الاخفش فذهب الى ان اسم الفاعل لا عمل له مع ال وسياتي
بيانه في بابه الرابع دخولها على الفعل في نحو الترضى حكومته والمعرفه مختصه بالاسم
واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور
ضارب ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين
الدليل على ان الالف واللام حرف قولك جا القايم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق

فلم

عامل

فاسم البنا لانه على هذا التقدير مهمل لانه صله والصله لا يتسلط عليها عامل الموصول
ولكاتب في شرح التسهيل بان مقتضى الدليل ان يظهر عمل الموصول في اخر الصله لان نسبتها
منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصله جمله والجمل لا تتاثر بالعوامل فلما كانت
صلة الالف واللام في اللفظ غير جمله حكم لها على مقتضى الدليل لعدم المانع وقوله
؞ ص وكذا ذو عند طي شهر ش يعني ان ذو عند طي اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه
بلفظ واحد فيقال جاني ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلنا وذو فعلوا وذو فعلن
ويميز معانيها بالعايد كما مثل او بما هي له بقول الشاعر
؞ ن ؞ فان الما ما ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت ن اي التي حفرت والتي
طويت لان البير مونثه تنبيهان الاول سمى ذو هذه الطاييه لانها لا يستعملها
موصوله الا طي او من تشبه بهم من المولدين كابي نواس وحبيب الثاني المشهور في ذو الطاييه
انها مبنيه وبعضهم يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب ويروى بالوجهين قول الشاعر
؞ ن ؞ فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا ؞ ن وقوله
؞ ص وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات ش يعني ان بعض طي
يقول ذات اذا اراد معنى التي وذوات اذا اراد معنى اللاتي بالبنا على الضم فيهما وظاهر هذا
انه اذا اراد غير التي واللاتي يقول ذو على الاصل واطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات
وجمعهما قال المصنف واظن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت
عنه لذلك انتهى ونقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور والله سبحانه اعلم
؞ ص ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام ش ؞ يعني ان من الموصولات
الذي يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد ذا بشرطين الاول ان يقع بعد من او ما الاستفهاميتين
خلافا لمن منع وقوعها بعد من الثاني ان لا تكون ملغاه والمراد بالالغا ان تركب مع ما فيكونا
اسما واحدا ولها حاله الالغا معنيان احدهما وهو الاشهر ان يكون المجموع اسم استفهام
فلا يعمل فيه فعل متقدم والاخر ان يكون اسما موصولا او نكره موصوفه وعليه بيت
الكاتب ؞ دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبيني ؞ ن ؞
اي دعي الذي علمته او شيا علمته ولذلك عمل فيها ما قبلها ولها شرط ثالث لم يذكره لوضوحه
وهو ان لا تكون اشاريه نحو من ذا او ما ذا وقد اتضح بما ذكر ان ماذا لها اربع استعمالات

ويجوز في نحو ماذا اصنعت وجهان احدهما ان يكون ذا موصوله فتكون ما حينيد مبتدا وذا وصلته خبر ما والعايد محذوف اي صنعته والاخر ان يكون ملغاه اي مركبه مع ذا فيجعلا اسما واحدا من اسما الاستفهام فيكون ماذا مفعولا مقدما لصنعت ويظهر اثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب فبدل الاول مرفوع وكذا جوابه على المختار وبدل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار لان حق السوال وقد قري بالوجهين قوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو برفع العفو والباقون بنصبه فيكون ذا في قرايته موصوله وفي قراتهم ملغاه ولما فرغ من عد الموصولات عنراي شرع في بيان صلتها وعايدها **فقال**

ص وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لايق مشتمله **ش** يعني ان كل واحد من هذه الموصولات لابد له من صلة لانه اسم ناقص لا يتم معناه الا بصلته **فان قلت** مقتضى قوله يلزم انها لا تحذف وحذفها جايز اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال **كقول الشاعر** نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا ∴ اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك **قلت** المراد انها تلزم لفظا او تقديرا التي لا بد منه وان حذفت لفظا **تنبيه** فهم من قوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شي منها على الموصول واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة ال لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وقوله على ضمير هذا الضمير هو العايد على الموصول وقوله لايق اي مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما **تنبيه** الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في العايد وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا المعنى او اريد به غير ذلك نحو من وما فلك في العايد عليه وجهان مراعاة اللفظ وهو اكثر كقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك لا من سالك او قبح نحو من هي حمرا امتك فيجب مراعاة المعنى او يعتضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو **قول الشاعر** وان من النسوان من هي روضه تهيج الرياض قبلها وتصوح ∴ **فان قلت** يفهم من قوله على ضمير انه لا يربط الصلة بالموصول غيره وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رايت ابن يوسف **وقول الشاعر** وانت الذي في رحمة الله اطمع ∴ اي في رحمته او في رحمتك **قلت** هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه فلذلك لم يذكره في هذا المختصر والله اعلم

وجمله

31

∴ **ص** وجملة او شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل **ش** ∴ يعني ان الذي يوصل به الموصول غير ال شيان جمله وشبه الجمله اما الجمله فهي ضربان اسميه نحو جا الذي ابوه فاضل وفعليه نحو جا الذي قام ابوه واما شبه الجمله فهو الظرف نحو الذي عندك والجار والمجرور نحو الذي في الدار وانما كان الظرف والجار والمجرور شبه الجمله لانهما يجب هنا تعلقهما بفعل مقدر مسند الى ضمير الموصول والتقدير الذي استقر عندك او في الدار وقد مثل شبه الجمله بقوله من عندي فمن موصول وعندي صلتها ومثل الجمله بقوله الذي ابنه كفل فالذي موصول وابنه كفل جمله اسميه هي الصلة **تنبيه** شرط الجمله الموصول بها ان تكون خبريه خلافا للكسائي في جواز الامر والنهي واجاز المازني ان تكون دعا بلفظ الخبر نحو جا الذي رحمه الله ويلزم الكسائي موافقته **فان قلت** من اين يعلم هذا الشرط من كلامه **قلت** من مثاله فانه انما مثل ليقاس عليه والمشهور اشتراط كون الجمله الموصول بها معهوده قال المصنف وليس ذلك بلازم لان الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى فاوحى الى عبده ما اوحى وشرط الجمهور ان لا تكون تعجبيه فلا يجوز مررت بالذي ما احسنه وان كانت عندهم خبريه ومن النحاة من اجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما اجاز النعت بها وزاد المغاربه في شروط الصله ان لا تستدعي كلاما قبلها فلا يجوز نحو جا الذي حتى ابوه قايم ثم ذكر صلة ال **فقال**

ص وصفة صريحة صلة ال ∴ وكونها بمعرب الافعال قل **ش** ∴ المراد هنا بالصفه اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهه خلافا لمن منع وصلها بالصفه المشبهه والمراد بالصريحه الخالصه الوصفيه احترازا مما يوصف به وليس بمشتق نحو اسد ومن الصفه التي تغلب عليها الاسميه نحو ابطح واجرع وصاحب فال في ذلك حرف تعريف لا موصوله وقوله وكونها بمعرب الافعال قل يعني ان ال قد وردت موصولة بمعرب الافعال وهو المضارع لكونه مشابها لاسم الفاعل وذلك قليل ومنه **قول الشاعر** ما انت بالحكم الترضى حكومته ∴ وقد سمع منه ابيات ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضروره **تنبيه** شذ وصل ال بمبتدا وخبر في **قول الشاعر** من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد ∴ وبظرف في **قوله** من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه ∴ اي الذي معه

ولا يقاس على هذين ما نافق وقد قيل ان ال في البيت زائدة وهي الثانية بقية الذي

ص أيٌّ كَما وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَمِيرٌ انْحَذَفْ ش قوله أي كما يعني انها
تستعمل موصولة بمعنى الذي والتي وفروعهما خلافا لاحمد بن يحيى في قوله انها لا تستعمل الا شرطا او
استفهاما وقد تؤنث بالتاء اذا اريد بها المؤنث وقال ابو موسى واذا اريد بها المؤنث لحقتها التاء
في الاسم وحكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها وقوله واعربت يعني دون اخواتها
ولذلك افردها بالذكر وقد تقدم سبب اعرابها مع ان فيها ما في اخواتها من شبه الحرف والكتاب
وقوله ما لم تضف البيت يعني انها اعربت ما لم يجتمع فيها هذان الامران الاضافة وحذف الصدر
فان فقدا او احدهما اعربت فالصور اربعة الاولى ان لا تضاف ويثبت الصدر نحو جاءني ايٌّ
هو فاضل فتعرب لفقد الامرين الثانية ان لا تضاف ويحذف الصدر نحو جاءني ايٌّ فاضل فتعرب
لفقد الاول وهو الاضافة الثالثة ان تضاف ويثبت الصدر فتعرب ايضا لفقد الثاني وهو
حذف الصدر الرابعة ان تضاف ويحذف الصدر كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
فهذه تبنى لاجتماع الامرين هذا مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس فانهما لا يريان البناء بل هي
عندهم معربة في الاحوال كلها وتاولا الاية اما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر
والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم ايهم اشد واما يونس فجعلها استفهامية ايضا وحكم بتعليق
الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليه قول الشاعر
اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين
معمولها وبهذا ابطل قول من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة ذكر
هذا الشرط ابن اياز في شرح الفصول وقال نص عليه النقيب في الامالي وفي الاية اقوال اخر
قال الاخفش من زائدة وكل مفعول وايهم اشد جملة مستانفة وذهب الكوفيون الى ان ايهم
علق عنه شيعة لما فيه من معنى الفعل كانه قيل لننزعن من كل من يشيع في ايهم اشد اي من كل
من نظر في ايهم وكانهم راوا ان ننزعن لا يعلق فعدلوا الى هذا وقال ابن الطراوة غلطوا ولم تبن الا
لقطعها عن الاضافة وهم مبتدأ واشد خبره وليس بشيء لانها لا تبنى الا اذا اضيفت ولان ايا
في رسم المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل ثم قال

ص وبعضهم أعرب مطلقا ش اي وبعض العرب اعرب ايا مطلقا يعني في الصور الاربعة
وقرئ ايهم بالنصب على هذه اللغة ويحتمل ان يريد بقوله وبعضهم بعض النحويين فيكون اشارة الى

مذهب

مذهبا الخليل ويونس ومن وافقهم وقوله ص وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل ش
يعني ان غير اي من الموصولات يقتفي ايا اي يتبعها في جواز هذا الحذف يعني حذف العائد اذا كان مبتدأ
لكن بشرط وهو ان يكون في الصلة طول كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا اي هو قائل ومنه قوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي هو في السماء اله ثم قال ص وان لم يستطل فالحذف نزر
يعني ان الصلة اذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرا اي قليلا ضعيفا وليس
بممتنع ومنه قراءة بعض السلف تماما على الذي احسنُ اي هو احسن وقراءة بعضهم مثلا ما
بعوضةٌ اي هو بعوضة ومذهب البصريين ان ذلك لا يقاس عليه ولم يشترط الكوفيون
طول الصلة بل اجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم اشتراطه في اي ثم قال

ص وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل ش يعني انه يشترط في حذف العائد اذا كان
مبتدأ ان يكون ما بقي بعد حذفه غير صالح لان يكون صلة كاملة وهذا الشرط معتبر في اي وفي غيرها
وضابط ذلك ان خبره ان كان مفردا جاز حذفه نحو ايهم فاضل لان المفرد لا يصلح لان يكون صلة
كاملة بل جزء صلة فيعلم ان احد الجزءين محذوف وان كان الخبر جملة او ظرفا او جارا
ومجرورا لم يجز حذفه لانه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل لان الجملة والظرف والجار
والمجرور تصلح لان تكون صلة كاملة فاذا قلت جاء الذي هو يفعل او عندك او في الدار لم يجز
حذفه لما ذكر وقد اتضح بما ذكر ان العائد ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدأ او غير مبتدأ ان كان
غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه وان كان مبتدأ جاز حذفه من صلة اي
بشرط واحد وهو ان يكون خبره مفردا وفي صلة غيرها بشرطين عند البصريين ان يكون الخبر
مفردا وان تطول الصلة تنبيه ذكر غير الناظم لحذف العائد الذي هو المبتدأ شروطا
اخر احدها ان لا يكون معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان والثاني ان لا يكون معطوفا
عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان واجاز الفراء حذفه في هذا المثال واجازه ايضا ابن السراج
قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه عن البصريين والثالث ان لا يكون بعد لولا نحو جاء
الذي لولا هو لاكرمتك ثم انتقل الى العائد المنصوب فقال

ص والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كمن نرجو يهب ش
اعلم ان العائد المنصوب اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا يفوت
فائدة الانفصال نحو جاء الذي اياه اكرمت ولذلك قال في عائد متصل وان كان متصلا فان انتصب

بعده

ونحوه هذا الشرط

بفعل او بوصف جاز حذفه وقد مثل المتصل بالفعل بقوله من نرجو يهب اي من نرجوه ومنه قوله
تعالى أهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه ومثال المنتصب بالوصف قول الشاعر
ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
اي الذي الله موليكه فضل وان كان منتصبا بحرف لم يجز حذفه نحو جا الذي انه فاضل او كانه
اسد وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف تنبيهات الاول حذف العائد
المنصوب بفعل اكثر من حذف المنصوب بوصف وان اشتركا في الجواز الثاني لا يخلو
المنصوب بالوصف من ان يكون في صلة ال او في صلة غيرها فان كان في صلة غيرها
جاز حذفه كما تقدم وان كان في صلتها فمذهب الجمهور انه لا يجوز واجازه بعضهم نحو الضارب
زيد هند يريد الضاربها واختلف فيه عن الكسائي وقال في التسهيل وقد يحذف منصوب
صلة الالف واللام ومثال ذلك قول الشاعر
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر
وقول الاخر
في المعقب البغي اهل البغي ما ينهى امرأ حازما ان يساما
اي الذي اعقبه البغي
على خلاف في هذا الضمير امنصوب هو ام مجرور وعلى كل حال فحذفه نادر ومقتضى عبارة
الناظم ان حذف المنصوب بالوصف كثير وليس كذلك الثالث شرط ابن عصفور في
جواز حذف المنصوب ان يكون متعينا للربط فان لم يتعين لم يجز حذفه نحو جا الذي ضربته
في داره وشرط قوم ان لا يكون الفعل الناصب له تاما فلو كان ناقصا لم يجز حذفه نحو الذي
ليسه زيد الرابع اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف
اجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واختلف عن الفرا
الخامس اتفقوا على مجي الحال منه اذا كانت موخرة عنه نحو هذه التي عانقت مجردة اي
عانقتها فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت فاجازها ثعلب ومنعها
هشام ثم انتقل الى المجرور فقال ص
كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضا ش
العائد المجرور اما ان يجر باضافة او بحرف فان جر باضافة والمضاف وصف عامل جاز
حذفه كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي الذي انت قاضيه والى هذه الاية اشار بقوله
كانت قاض بعد امر اي بعد فعل امر من قضى وهو قوله فاقض وليس حذفه بضعيف جدا

خلافا

خلافا لابن عصفور بل فصيح لوروده في القران ولانه منصوب في المعنى على ان من النحويين
من زعم انه منصوب وان كان المضاف اليه غير وصف نحو جا الذي وجهه حسن او
وصف غير عامل نحو جا الذي انا ضاربه امس لم يجز حذفه فان قلت اطلق الناظم
الوصف ولم يقيده بالعامل قلت كانه اكتفى بالمثال عن التقييد لانه قد فهم
من استقرا هذا النظم انه قد يتمم الحكم بالمثال واما المجرور بحرف فقد ذكره في قوله ص
كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو بر ش يعني انه يجوز حذف
العائد المجرور بالحرف بشروط الاول ان يجر الموصول بمثل الحرف الجار للعائد
لفظا فلو اختلفا لفظا لم يجز الحذف نحو حللت في الذي حللت به الثاني ان يتحد الحرفان
معنى فلو اختلفا معنى لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به تعني باحدى البائين السببية
الثالث ان يتحد متعلقهما معنى فلو اختلفا المتعلق لم يجز الحذف نحو شعرت بالذي مررت به
وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله مر بالذي مررت اي به فحذف العائد
لانه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ولو جر الموصوف بالموصول
بالحرف المماثل لما ذكر جاز الحذف ايضا وان كان الموصول لم يجر نحو مررت بالرجل الذي
مررت به فان قلت لا يوخذ من كلامه الا شرط واحد وهو اتفاقهما في لفظ الحرفين قلت
اما اخذ الشرط الثاني من كلامه فظاهر فانه شرط ان يجر العائد بالذي جر الموصول
ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجار للعائد حينئذ غير الجار للموصول فان با السببية
مثلا غير با التعدية واما اخذ الشرط الثالث من تمثيله فان قلت كان ينبغي ان يقول بما
جر الموصول او الموصوف به ليشمل الصورتين قلت الموصوف والصفة كالشي
الواحد فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة فلذلك ترك التنصيص
على ذلك اختصارا تنبيه يشترط في حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط اخر
ذكرها غير الناظم الاول ان لا يكون ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي
مررت به في داره والثاني ان لا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به والثالث
ان لا يكون محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به فان قلت قد اخل الناظم بهذه
الشروط قلت انما يلزمه ان يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب لا يوخذ
من غيره وقد علم ان كل ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره

وان النايب عن الفاعل كالفاعل في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضله اذا احرزت
لم يجز حذفها وقد جاء حذف العايد المجرور وان لم تكمل شروط الحذف **قول حاتم**
ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني • **ن** اي فيه وهو نادر والله سبحانه اعلم

المعرف باداة التعريف

ص أل حرف تعريف أو اللام فقط • فنمط عرفت قل فيه النمط • **ش**

مذهب الخليل ان حرف التعريف ال والهمزه اصليه وهي همزه قطع وصلت لكثره
الاستعمال وكان يعبر عنها بال ولا يقول الالف واللام وهو اختيار الناظم ومذهب سيبويه
ان حرف التعريف ال ايضا ولكن الهمزه عنده زايده معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده
ثنائي هذا نقله عنه في التسهيل وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه ونقل في شرح الكافيه
عن سيبويه انه اللام وحدها وتبعه الشارح وهو اختيار المتاخرين وقوله ال حرف
تعريف يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله او اللام فقط هو المذهب الثاني
والثالث واصح **مسهمان** الاول قال في شرح التسهيل الصحيح عندي قول الخليل
لسلامته من وجوه كثيره مخالفه للاصل موجبه لعدم النظاير احدها تصدير
زياده فيما لا اهليه فيه للزياده وهو الحرف الثاني وضع كلمه مستحقه للتصدير علي
حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزه وصل ولا نظير
لذلك الرابع لزوم فتح همزه وصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزت
باللزوم ونفي السبب من همزه ايمن في القسم فانها تفتح وتكسر وكسرها هو الاصل وفتحه
لئلا ينتقل من كسر الي ضم دون حاجز حصين الخامس المعهود الاستغنا عن همزه الوصل
بالحركه المنقوله الي الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا علي شذوذ بل يبدا بالهمزه
في المشهور من قراءه ورش السادس انها لو كانت همزه وصل لم تقطع في يا الله ولا في
قول بعضهم افالله لا فعلن **قلت** ووجه سابع وهو انها لو كانت همزه وصل
لزم تعاميها الوصل في غير الابتدا مسهله او مبدله في نحو آلذكرين وقد اشار اليه
في شرح التسهيل واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها واعادتها في **قول الراجز**
عجل لنا هذا والحقنا بذال • بالشحم انا قد مللناه بجل •
وبالوقف عليها في نصف البيت **كقوله**

ياخليلي

ياخليلي اربعا واستخبرا ال • منزل الدارس عن حي حلال
مثل سحق البرد عفي بعدك ال • قطر مغناه وتاويب الشمال •
وفي اسات اخري اصطرب فيها ذلك وقد اجاب المنتصر لسيبويه عن اكثر هذه الاوجه
وقد ذكرت في غير هذا الكتاب فان هذا الكتاب مبني علي الاختصار **التنبيه** الثاني
اعلم ان اداه التعريف قسمان عهديه وجنسيه لان مصحوبها ان عهد مسماه فهي عهديه نحو جاني
رجل فاكرمت الرجل او حضورا مدلوله حسا كقولك القرطاس لمن سدد سهما او علما كقوله
تعالي اذ هما في الغار فهي عهديه والا فهي جنسيه والجنسيه ان خلفها كل دون تجوز
فهي لشمول الافراد نحو ان الانسان لفي خسر وان خلفها بتجوز فهي لشمول الخصايص
مبالغه نحو انت الرجل علما وان لم يخلفها فهي لبيان الحقيقه نحو وجعلنا من الما كل
شي حي وهو الذي يسمونه المتكلمون بتعريف الماهيه وكلامه في شرح الكافيه يقتضي انها
هي العهديه وقد جعلها بعضهم قسما براسه **فان قلت** ما الفرق بين المعرف بهذه
التي للحقيقه نحو اشتر اللحم ومن اسم الجنس النكره نحو اشتر لحما **قلت**
الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم ولما كانت اداه التعريف قد ترد
زايده غير معرفه نبه علي ذلك **بقوله**
ص وقد تزاد لازما كاللات • والان والذين ثم اللات • **ش** ثم ان زيادتها علي
ضربين لازمه وغير لازمه فاللازمه في الفاظ محفوظه منها اللات علم صنم والان
اسم للزمان الحاضر وهو متضمن معني حرف التعريف ولذلك بني ومنها بعض الموصولات
كالذي والتي واللاتي وانما حكم علي ال في هذه الكلمات بالزياده لانها تعرفت بغيرها اما اللات
فبالعلميه واما الان فبتضمنه معني حرف التعريف واما الموصولات فلانها تعرفت بالصلات
وانما حكم عليها بانها لازمه لانه لم يعهد حذفها **فان قلت** قد ورد في شرح التسهيل
قول من جعل سبب بنا الان تضمن معني حرف التعريف والقول بزياده ال فيه مبني
علي ذلك **قلت** القول بزيادتها فيه يستلزم ان يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم
ان يكون بتضمن معني حرف التعريف بل يجوز ان يكون بوجه اخر من وجوه التعريف وقد قال
في التسهيل ان الان مبني لتضمن معني الاشاره وهو قول الزجاج فهو علي هذا معرف
بما تعرفت به اسما الاشاره واداه الان تعريفه بذلك قال فيه زايده وذهب قوم الي

ان ال في الان للحضور لا زايده وذهب قوم الى ان ال في الموصولات للتعريف والصحيح الاول فان
قلت قد حكى في التسهيل حذف ال من الذين واللاتي وذكر في شرحه ان ذلك لغة قال ابو
عمرو سمعت اعرابيا يقرا صراط لذين بتخفيف اللام فلم لا جعلها لازمه قلت كانه اراد
انها لازمه عند اكثر العرب وهو صحيح لجزمه هنا بافصح اللغتين ثم اشار الى غير اللازمه
فقال ص ولاضطرار كبنات الاوبر وكذا وطبت النفس يا قيس السري ش
الزايده غير اللازمه قسمان قسم تزاد لمعنى وقسم تزاد للضرورة فالاول هو الذي للمح الصفه
والثاني ضربان ضرب يزاد مع نكره لا يقبل التعريف وقد اشار الى الضربين فالاول
كقول الشاعر ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
يعني بنات اوبر وهو علم على ضرب من الكماه ردي والثاني كقول الاخر
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
اراد نفسا لانه تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين فان قلت تمثيله ببنات بلعم
الاوبر ليس بجيد لان مذهب المبرد انه نكره وان ال فيه للتعريف قلت نص سيبويه
على انه علم جنس وافاد تمثيله به انه موافق لسيبويه ثم اشار الى القسم الاول وهو الذي
يزاد لمعنى فقال ص وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا ش
انما قال بعض الاعلام لان منها ما لا يدخل عليه للمح كالمنقول من فعل نحو يزيد الا في ضرورة
وظاهر قوله للمح ما قد كان عنه نقلا انها تدخل للمح الاصل لا للمح الوصف وهو ظاهر
كلامه في التسهيل وشرحه ويؤيده انه مثل بالمنقول من صفة كحارث ومن مصدر كفضل ومن
اسم عين كنعمان وهو من اسماء الدم قال ص كالفضل والحارث والنعمان ش
وقول الشارح وقد يلمح في المنقول من مصدر او اسم عين لان المصادر واسماء الاعيان قد
تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التاويل يقتضي ان اللمح للوصف وهذا
هو المشهور في كلامهم تنبيه اعلم ان في تمثيله بالنعمان نظرا لانه مثل به في شرح
التسهيل لما قارنت الاداة نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمه واذا كانت للمح لم تكن لازمه
وقوله ص فذكر ذا وحذفه سيان ش يعني ان ال في ذلك ليست للتعريف
فحذفها لا يخل به فذكر ال وحذفه في ذلك سيان فان قلت كيف قال سيان والوجهان
مترتبان على مقصدين ان قصد اللمح جي بال وان لم يقصد استديم تجريده قلت

يزاد مع معرفه وضرب ...

اما كونهما مترتبين على مقصدين فصحيح وهو مفهوم من قوله دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا وقوله
سيان يعني من جهة التعريف كما قررته ثم قال
ص وقد يصير علما بالغلبه مضاف او مصحوب ال كالعقبه ش
يعني ان من المعرف بالاضافه او الاداه ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علما بالغلبه
خلافا للمبرد ذهب الى انه ليس بعلم بل اجري مجراه ومثال المضاف ابن عمر وابن الزبير وابن عمرو
وابن عباس من العبادله رضي الله عنهم ومثال مصحوب ال العقبه والبيت والمدينه
والكتاب في عقبه ايله والبيت الحرام وطيبه ومصنف سيبويه ثم قال
ص وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد تنحذف ش
ذي اشاره الى التي صحبت ما صار علما بالغلبه ومثال حذفها في الندا قولهم في الصعق
يا صعق ومثال حذفها في الاضافه قولهم في الاعشى اعشى قيس ولا تحذف في غير النداء
والاضافه الا قليلا كقولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه ونحا الكمال منه في الفصيح وضح فساد
قول المبرد في جعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا التصارت نكرات و
حذفها في ذلك اشار بقوله وفي غيرهما قد تنحذف والله سبحانه اعلم

الصعق يزيد بن عمرو بن نفيل كان من كبراء العرب وكان يطعم ضيفانا فجاءته الريح فنشقت عليهم الترابا فلعنها فارسل الله عليه الصاعقه فاحرقته فقيل الصعق ... الى ان قيل الدهن الاوليه

الابتدا

ص مبتدا زيد وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر ش
المبتدا هو الاسم المجرد من العوامل اللفظيه غير الزايده مخبرا عنه او وصفا رافعا لما
يستغنى به فالاسم جنس يشمل الصريح نحو زيد عاذر والمؤول نحو وان تصوموا خير لكم والمجرد
من العوامل اللفظيه مخرج لاسم كان ونحوه وغير الزايده مدخل لنحو بحسبك زيد وما لكم
من اله غيره فان حسبك مبتدا والبا فيه زايده وكذلك اله مبتدا ومن زايده وقد ذكر في
شرح الكافيه ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافه
وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكره نحو بحسبك درهم ومخبرا عنه او وصفا مخرج لاسما
الافعال ورافعا ما يستغنى به يشمل الفاعل نحو اقايم الزيدان ونايبه نحو امضروب
العبدان ويخرج به نحو قايم في قولك اقايم ابوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به وقد
اتضح بذلك ان المبتدا قسمان احدهما ذو خبر والثاني مسند الى مرفوع يغني عن الخبر وقد
اشار الى الاول بقوله مبتدا زيد وعاذر خبر البيت والى الثاني بقوله

ص وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ ش فزيد في المثال الاول اسم مجرد
من العوامل اللفظية مخبر عنه بعاذر وسار في المثال الثاني اسم مجرد من العوامل اللفظية
وهو وصف رافع لما استغنى به فقد فهم من المثالين حد المبتدا ثم قال وقس اي قس
على هذين المثالين فيما زيد عاذر واسار ذان او قس على الثاني في كونه بعد استفهام
ثم قال ص وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ ش يعني ان النفي مسموع لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام
نحو ما قائم الزيدان واطلق الاستفهام لتناوله جميع ادواته نحو هل ومن وما فهو اولى
من قول ابن الحاجب او الف استفهام واطلق النفي لتناوله ما يصلح لمباشرة الاسم
حرفا نحو ما ولا وان واسما وهو غير نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا مضاف الى الوصف
والزيدان فاعل يغني عن خبره وعليه خرج قول الشاعر
ن غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ن وفعلا نحو ليس قائم الزيدان الا ان
الوصف بعد ليس يرتفع على انه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذلك ما الحجازية ن
وقوله ص وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ ش اشارة الى جواز الابتدا بالوصف المذكور
مجردا عن النفي والاستفهام وهو قليل ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبحه وعن
الاخفش انه يرى ذلك حسنا ونقل غيره ان مذهب البصريين غير الاخفش المنع
واعلم ان الوصف المذكور انما يتعين جعله مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر
اذا كان مفردا وما بعده مثنى او مجموع اما ان طابق ما بعده فله ثلاثة احوال اشار اليها
بقوله ص وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ ن
فاحد الاحوال الثلاثة ان يطابقا في التثنية نحو اقائمان الزيدان والثاني ان يطابقا
في الجمع نحو اقائمون الزيدون واعراب هاتين الصورتين واحد وهو ان الوصف خبر
مقدم وما بعده مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يجعل الوصف فيهما مبتدا وما بعده فاعلا لتحمله
الضمير الا على لغة اكلوني البراغيث والثالث ان يطابقا في الافراد نحو اقائم زيد فيجوز
الوجهان بان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا لم يحتج الى ضمير ثم اشار الى رافع
المبتدا بقوله ص وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا ش
ما ذكره هو احد المذاهب السبعة وهو الصحيح وهو مذهب سيبويه والابتدا هو كون
الاسم مجردا من العوامل اللفظية مخبرا عنه او مسندا هو الى ما يغني عن الخبر

ثم

ثم شرع في تعريف الخبر فقال
ص وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ ش فالجنس يشمل
المبتدا والخبر والمتم الفائدة لخرج المبتدا فان قلت هذا ليس بحد صحيح لانه صادق
على الفعل وعلى الفاعل وعلى الحرف ايضا قلت ليس مراده بالجزء جزء الكلام
مطلقا فيلزمه ما ذكرت وانما المراد جزء الجملة الاسمية ويدل على ذلك امران احدهما
ان الباب موضوع لها والثاني تمثيله بقوله الله بر والايادي شاهده فلم يدخل
تحت كلامه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف ايضا لانه لا يكون احد جزئي جملة فان قلت
اخراج المبتدا بقوله المتم الفائدة غير واضح لان المبتدا ايضا يتم الفائدة فان الفائدة
بهما حصلت قلت الخبر هو الثاني من الجزئين ولا اشكال في انه هو الذي يتم الفائدة به
وايضا فان الخبر هو المستفاد من الجملة ولذلك كان اصله ان يكون نكرة ولهذا قال ابو
موسى المبتدا معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة ثم قال
ص وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ ش قسم الخبر الى قسمين مفرد وجملة خلافا لابن السراج
في اثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور ثم ذكر حكم الجملة فقال
ص حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ ش الذي سيقت له هو المبتدا فكانه قال حاوية معنى
المبتدا ولم يقيده بالضمير فيشمل اربعة اشياء الضمير نحو زيد ابوه قائم وقد يحذف ان امن
اللبس نحو السمن منوان بدرهم واسم الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وتكرار لفظ
المبتدا نحو الحاقة ما الحاقة والعموم نحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم ن
وهذه الروابط الاربعة المتفق عليها فان قلت وقد ذكر ابن عصفور من الروابط المتفق عليها عطف
جملة فيها ضمير بالفاء خاصة قوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو ن
وعبارة الناظم لا تشمله قلت التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى
بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء واكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفي
بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط
وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد لما
جاء عمرو اكرمه فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير والله اعلم
ثم قال ص وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى ن ص

اي اذا كانت الجملة هي نفس المبتدا في المعنى اكتفي بها ولم يحتج الى رابط ومثل بقوله نطقي الله حسبي
فنطقي مبتدا والله حسبي جملة اخبر بها عنه ولا رابط فيها لانها هي نفس المبتدا في المعنى
ومن ذلك قولهم هجيري ابي بكر لا اله الا الله **واقول** الذي يظهر والله اعلم في هذا ونحوه
انه ليس من الاخبار بالجملة وانما هو من الاخبار بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها حين كما قصد
اخبر عنها في نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فلينا ما ير اسقل الى حكم المفرد
قال ص والمفرد الجامد فارغ ❊ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن ❊ ش
الخبر قسمان جامد ومشتق فالجامد فارغ من الضمير فلا يتحمل ضميرا خلافا للكسائي والمشتق
ذو ضمير مستكن اي يتحمل ضميرا يعود على المبتدا **فان قلت** هذا البيت عند محرر من خمسة
اوجه الاول ان الجامد ليس فارغا من الضمير مطلقا بل اذا لم يوول بمشتق فان اول به تحمل
الضمير الثاني ان قوله فارغ ليس مبينا لمراده اذ لا يدرى مما ذا الثالث ان قوله وان يشتق
ظاهره ان فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود وذلك غير مستقيم الرابع انه اطلق
ايضا في المشتق ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير كاسما الالة الخامس انه اطلق في قوله فهو ذو
ضمير مستكن وهو مقيد بان لا يرفع ظاهرا فان رفع الظاهر لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم ابوه
قلت الجواب عن الاول ان ما اول بالمشتق نزل منزلته واعطي حكمه فلان حكم المشتق
تغني عن ذكره في مقام الاختصار وعن الثاني ان قوله في المشتق فهو ذو ضمير مستكن علم منه
ان المراد فارغ من الضمير لانه مقابله وعن الثالث ان الضمير عايد على الموصوف لا بقيد
صفته ولذلك نظاير وعن الرابع ان المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل قال
والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغا من مستعمل او مقدر واسم الزمان والمكان مصدره
والالة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح وعن الخامس ان البيت الاتي بعده كما سياتي
ص وابرزنه مطلقا حيث تلا ❊ ما ليس معناه له محصلا ❊ ش
امر بابراز الضمير اذا جرى على غير من هو له مطلقا اي سوا خيف اللبس او امن مثال ما خاف فيه
اللبس زيد عمرو ضاربه هو ومثال ما لا لبس فيه زيد هند ضاربها هو واجاز الكوفيون
ان امن اللبس كالمثال الاخير وافقهم الناظم في غير هذا الكتاب ومن صور جريانه على غير صاحبه
ان يرفع ظاهرا نحو زيد قائم ابوه فقائم خبر عن زيد وهو لاب فيجب في هذه الصورة ايضا
ابراز الضمير لانه لا يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا فالها في قوله ابوه هو الضمير الذي كان مستكنا

وهذا

وهذا هو الجواب عن الخامس ❊ **ص** واخبروا بظرف او بحرف جر ❊ ش مثال الظرف
زيد عندك ومثال حرف الجر مع المجرور زيد في الدار واقتصر على ذكر الحرف لاستلزامه
المجرور ثم ان الظرف والجار والمجرور ليسا خبرين في الحقيقة وانما الخبر هو العامل فيهما
واطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه ولهذا **قال ص** ناوين معنى كاين او استقر ❊ ش
ثم قد رايناه جعلهما من قبيل الخبر المفرد ومن قدر استقر جعلهما من قبيل الجمل والاول
اختيار الناظم ومن حجته ان اصل الخبر الافراد والثاني قول البصريين ومن حجته ان الاصل
في العمل انما هو للفعل وقد نسب كل منهما الى سيبويه **فان قلت** ما فايدة قوله معنى
كاين او استقر **قلت** التنبيه على ان لفظ كاين او استقر لا يتعين بل مستقر وثابت
وحاصل ونحوها كان وثبت وحصل واستقر وضابط ذلك الكون المطلق ❊ ك
ص ولا يكون اسم زمان خبرا ❊ عن جثة وان يفد فاخبرا ❊ ش
اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو زيد امامك وعن المعنى نحو العلم امامك واسم الزمان يخبر به
عن المعنى نحو الرحيل غدا ولا يخبر به عن الجثة لعدم الافادة ما لم تقدر اضافة معنى اليها
فيجوز لان الاخبار حينيذ انما هو في الحقيقة عن المعنى المقدر كقولهم الهلال الليلة
اي طلوع الهلال والى هذا اشار بقوله وان يفد فاخبرا وذهب بعضهم الى ان الهلال
الليلة لا يقدر فيه مضاف محذوف لان الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون
وقت فافاد الاخبار عنه واليه ذهب في التسهيل وتقدير المضاف في ذلك مذهب
البصريين **وقوله ص** ولا يجوز الابتدا بالنكره ❊ ما لم تفد كعند زيد نمره ❊
وهل فتى فيكم فما خل لنا ❊ ورجل من الكرام عندنا ❊
ورغبة في الخير خير وعمل ❊ بر يزين وليقس ما لم يقل ❊ ش
يعني ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الاخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فان افاد الاخبار عن
النكرة جاز الابتدا بها ولم يشترط سيبويه في الاخبار عن النكرة الا حصول الفايدة وتتبع النحويون
مواضع حصول الفايدة فقالوا لا يبتدا بها الا بمسوغ والمسوغات كثيرة وهي راجعة
الى شيين التخصيص والتعميم وقد اشار بالمثل الى ستة منها الاول تقديم الخبر وهو
ظرف مختص نحو عند زيد نمرة او مجرور نحو في الدار رجل او جملة مشتملة على فايدة نحو قصد لك
غلامه رجل ذكره في شرح التسهيل ولم ير لغيره والثاني تقدم استفهام نحو هل فتى فيكم

والثالث النفي نحو ما خل لنا والرابع الوصف نحو رجل من الكرام عندنا والخامس العمل نحو رغبة في
الخير خير والسادس الاضافة نحو عمل بر يزين وتصح الاستغنا بالعمل عن الاضافة لان المضاف
عامل للجر على الاصح ولما لم يذكر جميع المسوغات قال وليقس ما لم يقل ش والضابط
حصول الفايدة ثم قال ص والاصل في الاخبار ان تؤخرا ش لان الخبر وصف في المعنى
فحقه ان يتاخر ثم قال ص وجوزوا التقديم اذ لا ضررا ش مثاله تميمي انا ومشنوء من
يشنوك ومنع الكوفيون تقديم الخبر الا في داره زيد وهم محجوجون بالسماع وقوله
ص فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا او قصد استعماله منحصرا
او كان مسندا لذي لام ابتدا او لازم الصدر كمن لي منجدا ش يعني ان الخبر يمنع من تقديمه
اسباب وهي خمسة الاول ان يستوي الجزآن اعني المبتدا والخبر في التعريف مثل صديقي زيد
والعالم زيد او في التنكير مثل افضل منك افضل مني ولا قرينة فلو علم المخبر به معينة لقرينة
جاز التقديم كقولك ابو حنيفة ابو يوسف فابو حنيفة خبر مقدم لان المراد تشبيه ابي
يوسف به والثاني ان يكون الخبر فعلا يوهم تقديمه فاعلية المبتدا نحو زيد قام فان لم يوهم
نحو الزيدان قاما او زيد قام ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام ابوه زيد لان اسناد
الفعل الى الضمير او السببي يعلم منه ابتداية المتاخر فان قلت تقديم الخبر في نحو قاما
اخواك وقاموا اخوتك يوهم فاعلية المبتدا على لغة اكلوني البراغيث قلت
قال في شرح التسهيل لا يمنع ذلك من التقديم لان تقديم الخبر ... بتلك اللغة والحمل على
الاكثر راجح فان قلت الطلوع في قوله اذا ما الفعل كان خبرا وهو مقيد بان يوهم فاعلية
المبتدا كما سبق قلت كانه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله والثالث ان يقصد
استعماله للمبتدا منحصرا في الخبر بالا نحو ما زيد الا كاتب او بانما نحو انما زيد كاتب وتسامح
في جعله الخبر محصورا وانما هو محصور فيه وقد ندر تقديم المقرون بالا في الضرورة كقول
الشاعر ش فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول ش ن
والرابع ان يكون الخبر مسند المبتدا مقرون بلام الابتدا لاستحقاقها الصدر نحو لزيد قايم واما
قوله خالي لانت ومن جرير خاله ش ن فخرج على زيادة اللام او حذف مبتدا اي
لهو انت والخامس ان يكون الخبر مسند المبتدا لازم الصدر كالاستفهام واسم الشرط والمضاف الى

احدهما

احدهما وضمير الشان وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله من لي وامثلة البواقي ظاهرة وقوله او لازم
الصدر بالجر عطف على ذي لام ابتدا والتقدير او للازم الصدر ثم قال ص
ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر
كذا اذا يستوجب التصديرا كاين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم ابدا كما لنا الا اتباع احمدا ش
يعني ان الخبر يلزم تقديمه لاسباب الاول ان يكون تقديمه مسوغا للابتدا به نحو عندي درهم ولي وطر
ومثل بالظرف والجار والمجرور وزاد في شرح التسهيل الجملة نحو قصدك غلامه رجل فتقديم
والثاني ان يعود على الخبر ضمير من المبتدا نحو في الدار ساكنها اذ لو تاخر لعاد الضمير على متاخر
لفظا ورتبة وتقدير كلامه كذا يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه يعني على الخبر ضمير من الشي
الذي يخبر بالخبر عنه يعني من المبتدا ودعاه الى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق
النظم فان قلت الضمير في قولك في الدار ساكنها ليس عايدا على الخبر لان الخبر ليس هو المجرور
وحده فكان ينبغي ان يقول كذا اذا اتصل بالمبتدا ضمير يعود على ما التبس بالخبر او على شي في
الخبر ونحو ذلك قلت ما التبس بالخبر تنزل منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر
والثالث ان يكون مستوجبا الصدر نحو اين من علمته وكيف زيد فان الاستفهام له صدر الكلام
والرابع ان يكون المبتدا مقرونا بالا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم او معناها
نحو انما قام زيد وقوله ص
وحذف ما يعلم جايز كما تقول زيد بعد من عندكما
وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف ش
يعني انه يجوز حذف كل من المبتدا والخبر اذا علم مثال حذف الخبر زيد في جواب من عندكما والمقدر
زيد عندنا فلو كان المجاب به نكرة نحو درهم ففي شرح التسهيل ان الخبر يقدر بعده قال ولا يجوز
ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف ومثال حذف المبتدا دنف في جواب كيف زيد اي هو
دنف فحذف المبتدا للعلم به فان قلت فظاهر كلامه فزيد استغني عنه ان المقدر هو
الاسم الظاهر لا ضميره والذي جرت به العادة في ذلك ان يقدروا الضمير قلت
تقديره بالظاهر هو الاصل وانما قدره النحاة بالمضمر لئلا يتوهم المغايرة وقوله

وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتم وفي نص يمين ذا استقر
وبعد واو عينت مفهوم مع ... كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا ... عن الذي خبره قد اضمرا
كضربي العبد مسيئا واتم ... تبييني الحق منوطا بالحكم

ش يعني ان الخبر يحذف وجوبا في اربعة مواضع الاول بعد لولا اذا كان كونا مطلقا وهو الغالب نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد كاين او موجود فان كان خاصا ولا دليل عليه وجب اثباته قال المصنف كقوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهد بجاهلية وان كان خاصا ودل دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج ومنه قول المعري

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

والى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب الرماني والشجري والشلوبين ومذهب الجمهور ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بنا على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا اريد الكون الخاص قيل لولا قيام زيد لاتيتك فيجعل مبتدا ولذلك لحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه وحاصل مذهبهم منع الاخبار بالخاص بعد لولا وما ورد ابن ابي الربيع قوله في الحديث لولا قومك حديث عهد بكفر لا يمتنا للت على ان حدث عهدهم مبتدا حذف وهي جملة مقدمة من تاخير والتقدير لولا قومك لا يمتنا للت على قواعد ابراهيم ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على ان هذه الرواية لم ارها من طريق صحيح والروايات المشهورات في ذلك لولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك ولولا ان قومك حديثوا عهد بجاهلية ونحو ذلك والثاني بعد مبتدا هو نص في القسم نحو لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي فسد الجواب مسده والثالث بعد واو مع الناصة على المعية نحو كل صانع وصنعته اي مقرونان حذف الخبر المقدر في نحو مقرونان بعد الواو والرابع قبل حال لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدا المذكور وشرط ذلك ان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو ضربي العبد مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وذلك الضمير يعود على العبد وهو معمول للمصدر والتقدير عند سيبويه اذا كان مسيئا فالمصدر اذن عامل في العبد الذي هو مفسر صاحبها او يكون المبتدا مضافا الى المصدر اضافة بعض لكل او كل الجميع نحو اكثر ضربي زيدا قايما واول شربي السويق ملتوتا وبعض ضربي زيدا قايما والغرض ان يكون المضاف مصدرا في المعنى ولا يختص ذلك بافعل التفضيل والى هذا اشار بقوله واتم تبييني الحق منوطا والتقدير اذا كان منوطا وان اردت الماضي قدرت اذ كان هذا مذهب سيبويه وكان المقدرة تامة فان قلت فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبرا

لان

38 لان حذف الناقصة اكثر قلت منع من ذلك امران التزام تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه في قول الشاعر

خير اقترابي من المولى حليف رضى ... وشر بعدي عنه وهو غضبان

وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير صاحبها والتقدير ضربي زيدا ضربه قايما واختاره في التسهيل ولم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وذكر في غير هذا الكتاب اربعة مواضع الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع والثاني ما اخبر عنه بمخصوص نعم والثالث ما اخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة والرابع ما اخبر عنه بصريح في القسم نحو في ذمتي لافعلن وقد ذكر الاولين في هذا النظم في موضعهما ثم قال ص

واخبروا باثنين او باكثرا ... عن واحد كهم سراة شعرا

ش يعني عن غير متعدد وذلك شامل لصورتين احداهما متفق على جوازها وهي ان يتعدد الخبر لفظا ويتحد معنى نحو هو حلو حامض ولا يجوز فيهما العطف خلافا لابي علي والاخرى مختلف فيها وهي ان يتعدد لفظا ومعنى نحو هم سراة شعرا والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف خلافا لمن منعها بغير عطف واما اذا تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة او حكما فلا بد من العطف نحو بنوك فقيه وكاتب وشاعر والله سبحانه اعلم

كان واخواتها

لما فرغ من احكام المبتدا والخبر اخذ يبين نواسخها وهي ثلاثة اقسام قسم يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما الحجازية واخواتها وافعال المقاربة وقسم ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهو ان واخواتها وقسم ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة ابواب وبدا بكان واخواتها فقال

ص

ترفع كان المبتدا اسما والخبر ... تنصبه ككان سيدا عمر

ش لا خلاف انها نصبت الخبر ومذهب البصريين انها رفعت الاسم ايضا خلافا للكوفيين ثم ذكر اخواتها فقال ص

ككان ظل بات اضحى اصبحا ... امسى وصار ليس زال برحا
فتي وانفك وهذي الاربعة ... لشبه نفي او لنفي متبعة
ومثل كان دام مسبوقا بما ... كاعط ما دمت مصيبا درهما

ش اي ترفع ما بعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر وهذه الافعال ثلاثة اقسام قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي سبعة اولها كان واخرها ليس وقسم يعمل بشرط تقدم نفي او شبهه وهي الاربعة التي بعد ليس وقسم يعمل بشرط ان يقع صلة لما الظرفية وهو دام وفهم هذا من النظم واضح وشمل قوله بعد نفي

دراياف وشبه النفي هو النهي نحو قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ؛ والدعا نحو قوله
؛ ولا زال منهلا بجرعائك القطر ؛ فان قلت اطلق قوله ومثل كان دام مسبوقا بما
وينبغي ان يقيد بقول المصدرية الظرفية قلت احال على المثال فانه انما مثل للتقييد ؛ ن ؛
وقوله ص وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا ؛ يعني ان ما تصرف منها
كالمضارع والامر يعمل عمل الماضي ثم اشار الى ان منها ما لا يتصرف بقوله ان كان غير الماض منه استعملا
وكلها يتصرف الا ليس باتفاق ودام على الصحيح ؛ ن ؛ وقوله ص
؛ وفي جميعها توسط الخبر اجز وكل سبقه دام حظر ؛ س ٥ ؛ ن ؛ ٥
يعني ان خبر هذه الافعال اصله التاخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في ليس وما
دام ؛ نحو قوله وليس سواء عالم وجهول وقوله الاخر
ن ؛ لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم ؛ ن
وحكى المصنف الاجماع على جواز توسط خبر ليس تبعا للفارسي وفيه خلاف ضعيف والقاطع بالجواز
قراه ليس البر ان تولوا وجوهكم ومنع ابن معط توسط خبر ما دام ونسب الى الوهم اذ لم يقل به غيره
وقوله وكل سبقه دام حظر اي كل النحاة او كل العرب منع تقديم الخبر على دام وحظر بمعنى منع ولذلك
صورتان احداهما ان يتقدم على ما ولا خلاف في منعها والاخرى ان يتقدم على دام بعد ما وظاهر كلامه
انها مجمع على منعها ايضا وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه
لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى ان ما موصول
حرفي ولا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير الفصل بين
الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية ثم قال ص
؛ كذاك سبق خبر ما النافية فجي بها متلوة لا تاليه ؛ س يعني انه يمتنع تقديم خبر المقرون بما
النافية على ما لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز ان يقال قائما ما كان زيد ولا جاهلا ما كان عمرو وقال
في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها ووافق ابن كيسان البصريين
في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب فان قلت قوله كذاك يوهم انه مجمع
عليه لتشبيهه بالمجمع قلت انما اراد ان هذا مثل ذاك في المنع لا في كونه مجمعا عليه اما
الخلاف في ما زال واخواتها فشهير واما ما كان ونحوها فحكى في البسيط الاتفاق على منع اجازتها
على ما وقد تقدم نقل الخلاف وفهم من كلام الناظم مسئلتان الاولى انه يجوز توسط الخبر بين ما والمنفي

بها

بها نحو ما قائما كان زيد ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثانية ان النافي ان كان غير ما جاز التقديم
قال في شرح الكافية عند الجميع وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل فان قلت ما فائدة قوله فجي
بها متلوة لا تاليه قلت تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم وهو ان ما لها
صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة ثم قال ص ومنع سبق خبر ليس اصطفي ؛ ن ؛ س
يعني ان المختار منع تقديم خبر ليس عليها وفاقا للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي والزجاج
والفارسي في الحلبيات والجرجاني واكثر المتاخرين وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما
النافية تنبيه ينبغي ان يحرر الخلاف في غير ليس المستثنى بها بل ينبغي ان يمنع التقديم فيها
قولا واحدا واقتضى سكوته عن ساير افعال الباب انه يجوز تقديم خبرها عليها ثم ان افعال هذا
الباب قسمان احدهما يستعمل تاما وناقصا والاخر لا يستعمل الا ناقصا فاشار الى ذلك بقوله
ص ؛ وذو تمام ما برفع يكتفي ؛ ن اي التام من هذه الافعال هو ما اكتفى بالمرفوع ولم يفتقر الى
منصوب نحو وان كان ذو عسرة وما سواه ناقص وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع ولهذا سميت الافعال
لا ناقصة لا لانها سلبت الدلالة على المصدر خلافا لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملا عملها
في قوله وكونك اياه عليك يسير ؛ ن ثم قال
ن ومما سواه ناقص والنقص في فتي ليس زال دائما قفي ؛ ن يعني ان هذه الثلاثة اعني ليس
وزال وفتي تلزم النقص ولا تستعمل تامة واجاز الفارسي في الحلبيات وقوع زال تامة قياسا لا
سماعا ؛ ص ٥ ؛ ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر ؛ ن س
هذا مذهب البصريين والعامل هنا هو كان واخواتها فلا يجوز كان طعامك زيدا اكلا لانه ليس بظرف
ولا مجرور فان كان ظرفا او مجرورا نحو كان عندك او في الدار زيد فانما جاز للتوسع في الظرف
والمجرور واجاز الكوفيون كان طعامك زيد اكلا ونحوه واحتجوا بقول الشاعر
ن ؛ قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ؛ ن فاولى كان اياهم وهو
معمول الخبر وهذا ونحوه متاول عند البصريين وقد اشار الى تاويله بقوله ص
ن ؛ ومضمر الشان اسما انو ان وقع ؛ موهم ما استبان انه امتنع ؛ ن يعني اذا وقع شي يوهم
جواز ما منعناه كالبيت المتقدم فانو في العامل ضمير الشان يجعل بينه وبين المعمول والجملة
بعده خبر فيكون اسم كان ضمير الشان منويا وعطية مبتدا وعود خبره واياهم معمول عود والجملة
خبر كان وقد قيل في البيت غير هذا ووافق بعض البصريين على جواز ايلاء المعمول هذه الافعال بشرط

ان يقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد ش ص

وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما ش ما مبتدا واصح خبره وكان زائدة بين جزئي الجملة وفهم من قوله تزاد كان انها تزاد بلفظ الماضي وقد تزاد بلفظ المضارع في قول ام عقيل انت تكون ماجد نبيل وفهم من قوله في حشو انها لا تزاد في غيره خلافا للفراء في اجازته زيادتها آخرا وفهم من تخصيص الحكم بها ان غيرها لا يزاد وقد شذ زيادة اصبح وسائر افعال هذا الباب اذا لم ينتقض المعنى ش

ص ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ش في كلامهم حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها بعد ان الشرطية نحو الناس مجزيون بعملهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وفي هذا المثال ونحوه اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني وهو ارجحها لان فيه اضمار كان مع اسمها بعد ان واضمار مبتدا بعد فا الجزاء وكلاهما كثير مطرد والثاني عكسه والثاني عكسه وهو اضعفها لان فيه اضمار كان وخبرها بعد ان واضمار ناصب مع المبتدا بعد الفا وكلاهما قليل ولذلك لم يذكره سيبويه والثالث رفعهما والرابع نصبهما وهما متوسطان ومذهب الشلوبين انهما متكافيان وقال ابن عصفور ان رفعهما احسن من نصبهما والمسألة مشهورة وبعد لو قوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ش جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا وقد حذفها بعد غير ان ولو ومنه قول الراجز

ش من لد شولا فالى اتلائها ش اي من لدن كانت شولا

ص وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برا فاقترب ش

يعني ان كان اذا حذفت بعد ان المصدرية وابقي اسمها وخبرها وعوض عنها ما فصار حذفها واجبا اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه خلافا للمبرد في اجازته اما انت منطلقا انطلقت وتحصل ما رايته والاصل في قوله اما انت برا فاقترب لان كنت برا فحذف لام التعليل لاطراد حذفها مع ان مطردا ثم حذف كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض عنها ما فانت اسمها وبرا خبرها ش

ص ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم ش

مضارع كان نحو يكون اذا دخل عليه الجازم سكنت نونه ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين نحو لم يكن ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس وبشرط ان يكون بعده متحرك عند سيبويه ويشهد ليونس قول الشاعر

فان لم

40

ش فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم ش

قال المصنف ويقوله اقول اذ لا ضرورة في البيت لامكان ان يقال فان تكن المراة اخفت وسامة الا ان الاثبات قبل الساكن نادر وبه ورد القران فان قلت فهل حذف النون مخصوص بالناقصة قلت لا بل هو كثير في الناقصة ومورود في التامة قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها والله سبحانه اعلم

فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس

من الاحرف من باب كان وانما فصلها عنها لانها احرف وتلك افعال

ص إعمال ليس أعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن

وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما ش ما النافية حرف مهمل عند بني تميم وهو القياس لعدم اختصاصه والحقه اهل الحجاز بليس لانها لنفي الحال غالبا فاعملوه عملها وبه ورد القران قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ولاعمالها شروط الاول فقد ان الزائدة فلو وجدت بطل العمل نحو ما ان زيد قائم قال في شرح التسهيل دون خلاف وقد حكى غيره عن الكوفيين اجازة النصب والثاني بقا النفي فلو انتقض بالا بطل العمل نحو ما زيد الا قائم والثالث الترتيب وهو تقديم الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر بطل العمل نحو ما قائم زيد وفي هذا الشرط خلاف قال في التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه في الاول وليونس في الثاني والرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا او مجرورا فان تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل واجاز ابن كيسان نصبا ايضا ونحوه مع تقديم المعمول قيل ومقتضى من اجاز تقديم الخبر تجويز تقديم معموله ش

قلت ليس بلازم لانه يلزم من تقديم المعمول ايلا العامل معمول غيره ولا يلزم ذلك من تقديم الخبر فان كان المعمول ظرفا او مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقا العمل نحو ما عندك زيد جالسا وما بي انت معنيا فان قلت من اين يوخذ هذا الشرط الرابع من كلامه قلت من قوله وسبق حرف جر البيت فان مفهومه ان معمول الخبر ان لم يكن ظرفا او مجرورا فانه لا يجوز تقديمه مع بقا العمل

ص ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل ش اذا عطف على منصوب ما وهو خبرها ببل او لكن وجب رفع المعطوف وجعل خبر مبتدا محذوف لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فان عطف بحرف لا يوجب كالواو والفا نصب المعطوف واعلم ان الناظم تجوز في تسميته ما بعد بل ولكن معطوفا وليس هو معطوف بل مبتدا وبل ولكن حرفا ابتداء ش

ص وبعد ما وليس جر البا الخبر ، وبعد لا ونفي كان قد يجر ، ش مثاله بعد ما وما ربك بظلام
للعبيد ولا خلاف في زيادة البا بعد ما الحجازية ومنع الفارسي والزمخشري زيادتها بعد ما التميمية
والصحيح الجواز لوجود ذلك في اشعار بني تميم وبعد لا قوله

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ،

والخلف في زيادتها بعد لا النافية للجنس فاجازه بعضهم مستدلا بقوله لا خير بخير بعده النار ومنعه
الجمهور وجعلوا البا ظرفية وبعد نفي كان كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ، ن

وهو كثير بعد ليس وما قليل بعد لا وكان المنفية ولذلك قلله بقد

ص في النكرات اعملت كليس لا ش يعني ان لا تعمل عمل ليس من رفع الاسم ونصب الخبر بشرط
ان يكون معمولاها نكرتين كقوله تعز فلا شي على الارض باقيا ، ن خلافا للمبرد ووافقه في
منعهم اعمالها عمل ليس واما قول النابغة الجعدي

وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا ،

فظاهره انه اعملها في المعرفة واجاز في التسهيل القياس عليه واجازه ابن جني وتاوله المانعون

ص وقد تلي لات وان ذا العملا ش يعني ان لات وان قد يعملان عمل ليس برفع الاسم ونصب الخبر اما لات
فاثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وهي مركبة عند سيبويه من لا النافية والتاء
واما ان فاجاز اعمالها عمل ليس الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين
واختلف عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال وقد سمع في النثر والنظم فمن النثر قولهم ان ذلك
نافعك ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية وقال اعرابي ان قائما وجعل ابن جني
من ذلك قراة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم والنظم قوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يبغى عليه فيخذلا ، وقوله ان هو مستوليا على احد ، ن

وبهذا تبين بطلان قول من قال انه لم يات منه الا ان هو مستوليا وتخصيصه ذلك بالضرورة
ونص المصنف على ان عمل لا اكثر من عمل ان والعكس اقرب الى الصواب ،

ص وما للات في سوى حين عمل ش يعني ان لات تختص باسما الاحيان فلا تعمل في
غيرها ثم اشار الى ان حذف اسمها وابقا خبرها كثير وعكسه قليل بقوله

ص وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل ش فمن حذف مرفوعها قوله تعالى ولات حين مناص

ومن

41

ومن حذف منصوبها قراة من قرا ولات حين بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا والله سبحانه اعلم

افعال المقاربة

سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا وهي ثلاثة اقسام قسم للرجا الفعل وهو عسى
وحرى واخلولق فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجا وقسم لمقاربة الفعل وهو كاد
وكرب واوشك وقسم للشروع فيه وهي انشا وطفق واخذ وجعل وعلق وهذه الافعال من
باب كان لانها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد
اشار الى ذلك بقوله ص ككان كاد وعسى ش يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب
الخبر ثم قال ص لكن ندر غير مضارع لهذين خبر ش واشار الى الوقوع فيهما وبين كان
وروده غير مضارع قوله

لا تكثرن اني عسيت صائما ، ن وقول الاخر

فابت الى فهم وما كدت آيبا ، ن

ثم قال ص وكونه بدون ان بعد عسى نزر ، ش
يعني ان الاكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه بان وكونه بدون ان قليل ومنه قوله

عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج قريب ، ن

وجمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر
ثم قال ص وكاد الامر فيه عكسا ، ش يعني ان اقتران المضارع بعدها بان قليل
ومنه قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ، ن وظاهر كلام المصنف جواز ذلك
وخصه المغاربة بالضرورة ثم قال ص وكعسى حرى ، اي في المعنى لانها للرجا
سبق ثم قال ص ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا ، ن فيقال حرى زيد ان يفعل
ولا يجوز حرى يفعل وقل من ذكر حرى ثم قال ص والزموا اخلولق ان مثل حرى ، ن
فيقال اخلولق زيد ان يفعل ولا يجوز اخلولق يفعل ثم قال

ص وبعد اوشك انتفا ان نزرا ش فهي مثل عسى في ذلك فمن اسقاط ان بعدها ن
قوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها ن

ثم قال ص ومثل كاد في الاصح كربا ، ن يعني ان اتيان ان بعدها قليل ومنه
قوله فقد كربت اعناقها ان تقطعا ، ن ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد
واليه اشار بقوله في الاصح والمشهور في كرب فتح الرا وقد حكي كسرها ثم قال

ص وترك ان مع ذي الشروع وجبا ش وذلك لان الفعل معها حال وان للاستقبال ،

ثم ذكر افعال الشروع فقال ص كانشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق ش

ويقال الطفق بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء ايضا فان قلت قد ذكر في التسهيل من افعال الشروع هب وقام قلت هما غريبان وايضا فانه لم يدع الحصر بل قال كانشأ ش

ص واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا ش

جميع افعال المقاربة لا يتصرف الا كاد واوشك فان لهما مضارعا وهو يكاد ويوشك واسم فاعل وهو موشك وكايد ولم يذكر هنا اسم فاعل كاد وقال في الكافية وحفظ كايدا وموشكا وذكر الجوهري مضارع طفق وقال ولم ار لغيره والظاهر انه قاله رأيا وقد حكي مضارع جعل ش

ص بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد ش

يجوز اسناد هذه الثلاثة الى ان يفعل فيستغنى به عن الخبر نحو عسى ان يقوم فان وصلتها في موضع رفع بعسى سدت مسد الجزئين فان قلت اذا اسندت هذه الثلاثة الى ان والفعل فهل هي تامة او ناقصة قلت فيها خلاف ذهب قوم الى انها تامة والمرفوع فاعلها وقال في شرح التسهيل والوجه عندي ان تجعل عسى ناقصة ابدا واذا اسندت الى ان والفعل فوجه ما يوجه وقوع حسب عليهما في نحو احسب الناس ان يتركوا ش

ص وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ش

اذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز اسنادها الى ضميره وجعل ان يفعل خبرا وجاز اسنادها الى ان يفعل مكتفى به وتكون مجردة من الضمير وتظهر اثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاول هند عست ان يفعل والزيدان عسيا ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا وتقول على الثاني عسى بالتجريد في الاحوال كلها ش

ص والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن ش

يجوز كسر سين عسى وفتحها اذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او غايب والفتح اكثر ولذلك قال وانتقا الفتح زكن اي واختيار الفتح علم وبالكسر قرأ نافع ثم انتقل الى القسم الثاني من نواسخ الابتدا فقال

ان واخواتها

ص لإن أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل ش

يعني ان ان ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الاحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين في قولهم ان الخبر باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذه الاحرف الجزئين معا وحكى قوم منهم ابن السيد ان ذلك لغة واما معاني هذه الاحرف فان وان للتوكيد ولكن للاستدراك وليست مركبة على الاصح وليت للتمني وتكون في الممكن والمستحيل ولا تكون في الواجب ولعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه ولا تكون

الا

ان واخواتها

معاني هذه الاحرف

42

الا في الممكن ولا تكون للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك وليست مركبة على الاصح وكأن للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافا لمن قال بذلك وهي مركبة من كاف التشبيه وان وقيل بالاخلاف وليس بصحيح بل قد قيل ببساطتها ثم مثل بقوله ص

كأن زيدا عالم بأني كفو ولكن ابنه ذو ضغن ش وحكم الباقي واضح ش

ثم قال ص وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ش

الاشارة الى تقديم الاسم وتأخير الخبر يعني انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها الا اذا كان ظرفا نحو ليت هنا غير البذي او مجرورا نحو ليت فيها غير البذي وانما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما ولانهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه وقال في الغرة ويجب ان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ص

وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة

او حكيت بالقول او حلت محل حال كزرته واني ذو امل ش

ان المكسورة اصل والمفتوحة فرعها على اصح الاقوال فلذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر فتفتح وجوبا ان لزم التاويل نحو بلغني انك فاضل اي فضلك وجوازا ان لم يلزم وذلك في مواضع وقد نبه على مواضع الكسر بقوله فاكسر في الابتدا يعني في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم وفي بدء صلة يعني اول صلة موصول كقوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء واحترز بالبدء من نحو جاء الذي عندي انه فاضل وحيث ان ليمين مكملة يعني اذا وقعت جواب قسم مطلقا مع اللام او دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر ونحو حم والكتاب المبين انا انزلناه فان قلت قد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر بعد اليمين اذا لم توجد اللام فيكون الاطلاق هنا مقيدا بما بعده كما قاله بعضهم قلت الصحيح وجوب كسرها اذا وقعت جواب القسم مطلقا فاطلاقه صحيح ولا يعارضه اجازته للوجهين بعد لان من فتح لم يجعلها جوابا وسياتي بيانه او حكيت بالقول مثاله قال الله اني معلم فان سبقت بعد القول للتعليل فتحت لانها غير محكية نحو اخصك بالقول انك ذكي اي لانك وعنه احترز بقوله حكيت واحترز ايضا من القول المضمن معنى الظن فانه يجوز بعده الفتح والكسر كقول الشاعر

اتقول انك بالحياة ممتع ش

من فتح جعل القول عاملا وان غير محكية ومن كسر حكى به لان الحكاية بالقول مع استيفاء شروط اجرائه مجرى الظن جائز او حلت محل حال يعني مع الواو

فتح همزة ان وكسرها

مواضع كسر ان

نحو قوله لو زيد واني ذو امل او دون او كقوله تعالى الا انهم لياكلون الطعام ص

وكسروا ان بعد فعل علقا باللام كاعلم انه لذو تقى ش حق ان بعد افعال القلوب ان تفتح ما لم تعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو والله يعلم انك لرسوله وكقوله اعلم انه لذو تقى ولولا اللام لفتحت فهذه ستة مواضع يجب كسرها وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سابعا وهو ان تقع خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل وزاد غيره ثامنا وهو بعد حيث قال وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها قلت ويتخرج على مذهب الكسائي ثم اشتغل الى مواضع الوجهين فقال ص

بعد اذا فجاة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي ش مثال ذلك بعد اذا قول الشاعر

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على تاويل ان ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتدا والخبر محذوف قال المصنف والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير قلت وذهب قوم الى انها هي الخبر وعلى هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فيستوي الوجهان ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر

او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي ش يروى بالكسر على جعل ان جواب القسم وبالفتح على تاويل ان بمصدر معمول لفعل القسم باسقاط الخافض اي على اني وقد اتضح ان من فتح لم يجعلها للجواب وذلك لان الفتح متوقف على كون المحل معنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم ليس كذلك لانه لا يكون الا جملة قال في شرح التسهيل فان ورد الفتح في جواب قسم حكم بشذوذه وحمل على ارادة على فان قلت فهل يجوز الفتح في نحو والله ان زيدا القائم قلت قد حكي عن الكوفيين تفضيله على الكسر في هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه ومذهب البصريين لزوم الكسر لانه هو الصحيح قال ابن خروف ولم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له ونحوه قال وشبهة من اجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو ان زيدا قائم مما جاز التصريح بالفعل لانه يجوز مع تقدير حلفت من المثال المذكور ونحوه فيلزم ذلك غلط لان من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما بل اخبار عن قسم ولا يتصور ذلك في حلفت المضمر لان العرب لا تضمر حلفت وتريد بها غير القسم ثم كمل مواضع الوجهين فقال ص مع تلو فا الجزا ش مثال ذلك انه غفور رحيم الفا جواب قوله من عمل وقد قرئ بالوجهين والكسر على جعل ما بعد الفا جملة تامة والفتح على تقديرها مصدرا هو خبر مبتدا محذوف والكسر احسن في القياس قال المصنف ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن الا مسبوقا بان المفتوحة ص وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد ش فالكسر على تقدير اول قولي

43 افتتح به هذا المفتتح باني والفتح على تقدير اول قولي حمد الله فعبارة الفتح تصدق على ذا اللفظ نص حمدا وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي اوله اني وقد قيل في وجه الكسر غير هذا وما ذكرته هو التحقيق وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع ان يقع ان خبر قول و يكون خبرها قولا فلو كان غير قول تعين الكسر نحو اول قولي انك ذاهب ص وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتدا نحو انى لوزر ش دخول هذه اللام بعد ان المكسورة متفق عليه واجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة وحكي عن المبرد وهو خلاف شاذ وما سمع منه محمول على الزيادة واجاز الكوفيون دخولها بعد لكن وما احتجوا به متاول وقوله لام ابتدا يعني ان هذه اللام هي لام الابتدا وانما اخرت الى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافا لمن قال هي غير ذلك وقوله تصحب الخبر مقيد بقوله ص

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا ش الخبر ضربان مثبت ومنفي فالمنفي لا تدخل عليه اللام الا نادرا كقوله

وأعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء

والمثبت اما ان يكون ماضيا متصرفا عاريا من قد او غيره فان كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل اللام عليه فان ورد مثل ان زيدا لقام فاللام لام القسم ولذلك لو تقدم ان ما بعضي فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو علمت ان زيدا لقام وان كان غير ذلك دخلت اللام عليه فتدخل على الخبر المفرد نحو ان زيدا لقايم والفعل المضارع نحو ان ربك ليحكم بينهم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لابوه فاضل والماضي غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الفتى والمتصرف المقرون بقد نحو ان زيدا لقد قام والى هذا اشار بقوله ص وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدى مستحوذا ش وانما جاز دخولها عليه مع قد لان قد تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب الماردي في منعه دخولها مع قد فان وجد مثل ان زيدا لقد قام فهي عنده لام القسم ثم اشار الى بقية المواضع بقوله ص

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حل قبله الخبر ش يعني ان هذه اللام يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو ان زيدا لطعامك اكل وشرطه ان يكون الخبر صالحا لها فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل خلافا للاخفش وتدخل ايضا على الضمير المسمى فصلا كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق وعلى الاسم اذا تاخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيدا وانما يصح ذلك اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا لانه لا يتقدم ان كان غيرهما وانما اشترط في دخولها على الاسم تقديم الخبر لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فان قلت دخولها على الخبر مشروط بما يليها من تاخر ولم ينبه عليه

قلت اشتراط ذلك في الاسم منه على اشتراطه في الخبر اذ العله واحده ص

ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل اذا اتصلت ما الزايده بهذه الاحرف فيها وجهان احدهما ان تكون كافه فتبطل عملها نحو انما الله واحد والثاني ان تعمل ملغاه فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها وهذا مسموع في ليت وقد حكي في انما واجازه ابن السراج والزجاج قياسا في سايرها ووافقهما المصنف ولذلك اطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه جواز الوجهين في ليت خاصه ومنع الثاني في ساير اخواتها لانها قد زالت اختصاصها بالاسما بخلاف ليت فانها باقيه على اختصاصها ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال في ليتما وهذا اسقط قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع ص وجايز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا يعني انه يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسوره بشرط ان تستكمل خبرها وتجوز المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا ذاهب وعمرو والنصب هو الوجه الظاهر ولذلك قال وجايز رفعك فهم ان النصب هو الاصل فان عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكساي في اجازته الرفع قبل الخبر مطلقا وللفرا في اجازه ذلك بشرط خفا اعراب الاسم ثم قال ص

والحقت بان لكن وان من دون ليت ولعل وكان اي الحقت لكن وان المفتوحه بان المكسوره في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو لكن زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو اما الحاق لكن بها فمتفق عليه واما الحاق ان المفتوحه فمنعه بعضهم واجازه بعض قال في التسهيل وان في ذلك كان على الاصح فاطلق ها هنا وقيد ذلك في شرحه بان يتقدمها علم قوله

والا فاعلموا انا وانتم بغاه ما بقينا في شقاق او معناه كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بري من المشركين ورسوله وهذا هو الصحيح لان ان ها هنا وما عملت فيه بتاويل الجمله فصح ان تعطف على محلها كالمكسوره وقوله من دون ليت ولعل وكان يعني انه لا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثه الا النصب ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده لان معنى الابتدا قد تغير بدخولها بخلاف ان وان ولكن فانها لا تغير معناه واجاز الفرا الرفع في الثلاثه بعد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفا اعراب الاسم وتلخيص هذه المسله ان نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جايز في الجميع واما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في ان ولكن باتفاق وان بعد العلم او ما في معناه على المختار فان قلت قد ورد الرفع قبل الخبر في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابون انه المايله قلت حمل سيبويه [illegible] وما اوهم العطف قبل

التمام

44

التمام على التقديم والتاخير قال المصنف واسهل منه ان يحذف قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعد فان قلت ما وجه رفع المعطوف على اسم ان وما الحق بها قلت مذهب المحققين انه مبتدا محذوف الخبر لا انه معطوف على محل اسم ان وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات وقد اوضح ذلك في شرح التسهيل فان قلت ظاهر قوله وجايز رفعك معطوفا على منصوب ان يخالف ما ذكرته قلت يجوز في تسميته معطوفا على الاسم لان صورته صوره المعطوف ف

ص وخففت ان فقل العمل ن اي اهمالها اذا خففت هو القياس لزوال اختصاصها واعمالها ثابت بنقل سيبويه ومنه وان كلا لما ليوفينهم ف ص وتلزم اللام اذا ما تهمل ف س علة لزومها الفرق بين ان المخففه وان النافيه وتسمى هذه اللام الفارقه فان قلت هل هي لام الابتدا ام غيرها قلت مذهب سيبويه انها لام الابتدا الزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا و[illegible] اللام يعني اللام المتقدم ذكرها بعد المشدده وذهب الفارسي الى انها غيرها ص وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا ن س مثال ذلك قول الشاعر

ونحن اباه الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ن

ص والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا س اذا خففت ان فالغالب ان يليها فعل ناسخ للابتدا نحو وان كانت لكبيره وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم قال في شرح التسهيل ولا يكون غالبا الا بلفظ الماضي واشار بقوله غالبا الى انه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ن قال الشارح ومنه ولكن الذين كفروا وقوله ان قتلت لمسلما تقليل واقل منه ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه

ص وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان س اذا خففت ان المفتوحه لم تلغ كما الغيت المكسوره ولكن يكون اسمها ولا يلفظ به الا في ضروره كقوله فلو انك في يوم الرخا سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ن

ولكونه على هذا لا يظهر غالبا تجوز بعضهم فقال الغيت ومراده ما ذكرت وتجوز المصنف في قوله استكن لان الضمير المنصوب لا يستكن والحرف ايضا لا يستكن فيه الضمير وانما هو محذوف لا مستكن وقوله والخبر اجعل جمله يشمل الاسميه والفعليه اما الاسميه فلا تحتاج الى فاصل منها ومن ان كقوله في فتيه كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل ن واما الفعليه ففيها تفصيل وان كانت مصدره بفعل دعا او بفعل غير متصرف لم يحتج الى فاصل

بمثال الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها ومثال غير المتصرف وان ليس للانسان الا ما
سعى وان صدرت بفعل غيرهما فصل غالبا بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او حرف تنفيس نحو
علم ان سيكون او حرف نفي نحو علم ان لن تحصوه او لو نحو لو تبينت الجن ان لو كانوا والى هذا اشار
بقوله ص وان يكن فعلا ولم يكن دعا ۞ ولم يكن تصريفه ممتنعا ۞
فالاحسن الفصل بقد او نفي او ۞ تنفيس او لو وقليل ذكر لو ۞
واشار بقوله فالاحسن الى انه قد يرد غير مفصول ۞ ن ۞ ومنه قول الشاعر
علموا ان يؤملون فجادوا ۞ قبل ان يسألوا باعظم سؤل ۞ ن ۞ وخصه بعضهم بالضرورة
واشار بقوله وقليل ذكر لو الى قلة ذكرها في كتب النحو الى قلة استعمالها في كلام العرب
ص ۞ وخففت كان ايضا فنوي ۞ منصوبها وثابتا ايضا روي ۞ ش ۞ تخفف كان فلا تلغى
في الغالب بل في مثل ان المفتوحة وقد اطلق بعضهم الالغا عليها واسمها منوي كاسم ان ولا يلزم في خبرها
ان يكون جملة بل يكون جملة ومفردا فمثال كونه جملة قول الشاعر
ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان ۞ ن ومثال كونه مفردا قول الاخر
كان ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية الرفع واشار بقوله وثابتا ايضا
روي الى نحو كان زيدا حمار وكان ظبية في رواية النصب وكلامه في التسهيل يشعر باختصاص
ذلك بالشعر قال فيه وقل ثبوت اسمها في الشعر فان قلت قد ذكر المصنف تخفيف ان
وان ولكن فما حكمها قلت اما لعل فلا تخفف واما لكن فاذا خففت لم تعمل وستاتي في حروف
العطف واجاز يونس والاخفش اعمالها مخففة قياسا وقد حكى عن يونس انه حكاه عن العرب

لا التي لنفي الجنس ن

ص ۞ عمل ان اجعل للا في النكرة ۞ مفردة جاءتك او مكررة ۞ ش
اعلم ان لا حرف مشترك فاصلها ان لا تعمل وقد اعملت عمل ليس تارة وعمل ان اخرى وانما تعمل عمل
ان بشروط الاول ان يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف واما نحو لا هيثم الليلة للمطي ونحو
قضية ولا ابا حسن لها فمؤول الثاني ان يتصل بها فلو فصل بطل عملها قال في التسهيل باجماع وفيه خلاف ضعيف
الثالث ان يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق فاذا استكملت هذه الشروط عملت عمل ان مفردة نحو
لا رجل في الدار او مكررة نحو لا حول ولا قوة ولكن يجب العمل ان افردت ويجوز ان كررت
ص ۞ فانصب بها مضافا او مضارعه ۞ ش اسم لا هذه ثلثة اقسام مضاف ومضارع للمضاف

اي مشابه له ويسمى المطول وهو ما كان عاملا فيما بعده عمل الفعل او مركبا من معطوف ومعطوف عليه
ومفرد فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو لا طالب علم محروم ولا طالعا جبلا ظاهر والمفرد ما ليس كذلك
ثم قال ص ۞ وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه ۞ ش اي اذكر الخبر بعد نصب الاسم رافعا له بلا
لانها تعمل عمل ان فالمثلوثين لا خلاف في ان رفع الخبر بها عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم ففيه خلاف
مذهب الاخفش انها ايضا رافعة له وذكر في التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها وانها لم تعمل الا في الاسم وفهم من قوله وبعد ذاك ان خبرها لا يتقدم على اسمها
وهو واضح ثم انتقل الى المفرد فقال ص ۞ وركب المفرد فاتحا ۞ ش سبب بنائه عند سيبويه والجمهور
تركيبه مع لا كخمسة عشر والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبيها به فيشمل المثنى والمجموع وبني
على ما ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وان كان ينصب بالياء بني عليها فيه وجهان استصحاب
كسره وفتحه خلافا لابن عصفور في الزام فتحه قال المصنف والفتح اولى وبالوجهين روي قوله
ولا لذات للشيب ۞ وخالف المبرد في نحو لا غلامين ولا حامدين فقال بما معربان وفي عبارته هنا
قصور حيث قال فاتحا بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فصلناه ولو قال وركب المفرد لا جاد
ثم مثل فقال ص ۞ كلا حول ولا قوة ۞ ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال
ص ۞ والثاني اجعلا ۞ مرفوعا او منصوبا او مركبا ۞ يعني مع فتح الاول فان رفع الاول امتنع
نصب الثاني اذ لا وجه له وجاز رفعه وتركيبه ولهذا قال ص ۞ وان رفعت اولا لا تنصبا ۞
فالحاصل خمسة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتحهما على التركيب والكلام جملتان الثاني لا حول ولا قوة
بفتح الاول على التركيب ونصب الثاني عطفا على موضع اسم لا باعتبار عملها وزيادة لا الثانية والكلام
جملة واحدة الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ايضا ورفع الثاني عطفا على موضع
لا واسمها فانها في موضع رفع بالابتدا ولا الثانية على هذا زائدة والكلام جملة واحدة ويجوز جعل الثانية
عاملة عمل ليس فيكون الكلام جملتين الرابع لا حول ولا قوة برفع الاول والثاني برفع الاول على وجهين
على الابتدا ولا ملغاة او على اعمالها عمل ليس ورفع الثاني على وجهين اعمال لا عمل ليس وعطفه على
الاول الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب ن ص
۞ ومفردا نعتا لمبني يلي ۞ فافتح او انصبن او ارفع تعدل ۞ ش يجوز في نعت اسم لا المبني ثلاثة
اوجه فتحه ورفعه ونصبه بشرطين احدهما ان يكون مفردا والثاني ان يتصل بالاسم ولهذا قال يلي اي
يلي المنعوت فتقول لا رجل ظريف بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا بالعمل

لا وما الرفع اعتبارا بالعمل الابتدا فلو انفصل عن المنعوت لا رجل في الدار ظريفا او كان غير مفرد اعني مضافا او شبيها به نحو لا رجلا قبيحا فعله عندنا لامتنع البنا على الفتح وجاز النصب والرفع وهذا معنى ص

قوله وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد فان قلت هل حكم نعت المبني كحكم نعت المعرب قلت فيه وجهان الرفع والنصب مطلقا وقد علم من منع الرفع ثم حكم المعطوف فقال ص

والعطف إن لم يتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى يعني لا المعطوف عطف النسق ان لم يتكرر معه لا جاز رفعه ونصبه كالنعت المفصول قوله

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ص وحكى الاخفش فتحه ايضا على نية لا وهو قليل فان تكررت لا فقد تقدم حكمه فان قلت قد فهم من كلامه حكم النعت وحكم النسق فما حكم بقية التوابع قلت اما البدل الصالح لعمل لا وعطف البيان عند من اجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب فان كان البدل معرفة تعين رفعه اذ المعرفة لا تصلح لعمل لا واما التوكيد فقيل لا مدخل في هذا الباب لان النكرة لا تؤكد قلت انما امتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي واما اللفظي فلا يمتنع ص

واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام ش اذا دخلت الهمزة على لا فلها اربعة معان احدها وهو الاكثر ان تكون للتوبيخ والانكار كقوله

الا طعان الا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير قوله

الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ش والثاني ان تكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله

الا عمر ولى مستطاع رجوعه ... والثالث ان تكون للتمني ولها عند المازني والمبرد ما لها مجردة من جميع الاحكام السابقة وذهب الخليل وسيبويه والجرمي ومن وافقهم الى انها انما تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها الا على اللفظ ولا تلغى ولا تعمل عمل ليس والرابع ان تكون للعرض والتحضيض فلا يليها حينئذ الا فعل ظاهرا او مقدرا ومعمول فعل مؤخر ولا تعمل عمل ان ولا عمل ليس لانها مختصة بالفعل وما ذكره ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عملا لم يصح وقد ذهب بعضهم الى ان التي للعرض ليست مركبة من الهمزة ولا النافية بل هي حرف بسيط واما الا التي للاستفتاح فهي غير مركبة على الاظهر خلافا لمن قال بتركيبها اذا تقرر هذا فاعلم ان كلام المصنف مناقش من وجهين احدهما انه اطلق فشمل التي للعرض

المعاني الاربعة الا التي دخلتها همزة الاستفهام

فان قلت

46

فان قلت فلعله يقول انها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الاطلاق قلت قد استثناها في الكافية والتسهيل فدل على انها عنده مركبة والاخر ان مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسويته التي للتمني بالتي للتوبيخ والانكار والتي لمجرد الاستفهام وهو خلاف ما ذهب اليه في غير هذا الكتاب ص وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر ش اذا علم خبر لا كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين ومن حذفه قوله تعالى قالوا لا ضير وان لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب ولذلك قال اذا المراد مع سقوطه ظهر ولا فرق بين الظرف وغيره خلافا لمن فصل ثم انتقل الى القسم الثالث من نواسخ الابتدا

ظننت واخواتها

انصب بفعل القلب جزئي ابتدا ... اعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد ... حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلم والتي كصيرا ... ايضا بها انصب مبتدا وخبرا

ش افعال هذا الباب قسمان قلبي وهو ما دل على يقين او ظن او عليهما وغير قلبي وهو ما دل على تصيير وجميعها تدخل على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور فلذلك اعني رأى وهي بمعنى علم وقد تكون للظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية او من الرأي او بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وان كانت حلمية فسيأتي خال بمعنى ظن وقد تكون لليقين فان كانت بمعنى تكبر او ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع في مشيه فهي لازمة علم لليقين فان كانت بمعنى عرف تعدت الى واحد وسيأتي وان كانت بمعنى صار اعلم فهي لازمة وجد بمعنى علم فان كانت بمعنى اصاب تعدت الى واحد وان كانت بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمة ظن لغير المتيقن وقد تكون بمعنى علم مما طريقه النظر فان كانت بمعنى اتهم تعدت الى واحد وسيأتي حسب لغير المتيقن وقد تكون بمعنى علم وهو قليل فان كانت من الحسبة وهي لون فهي لازمة زعم لغير المتيقن ومصدرها زعم وزعم وزعم قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صح او لم يصح فان كانت بمعنى هزل او رأس تعدت الى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر وان كانت بمعنى سمن او هزل فهي لازمة عد للظن قوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى فان كانت من الحسبان تعدت الى واحد حجا للظن وهي غريبة ومضارعها يحجو فان كانت بمعنى غلب من المحاجاة او قصد او رد او ساق وكتم تعدت الى واحد او بمعنى اقام او بخل فهي لازمة درى

قال ص

بمعنى حسب

فان كانت

بمعنى علم والزم ان تستعمل معداه بالباء كقولك دريت به فاذا دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد
بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى ولا ادراكم به فان كانت بمعنى ختل تعدت الى واحد نحو دريت الذئب
الصيد اذا استخفى ليفترسها جعل الاعتقادية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا فان كانت بمعنى صير فستأتي وان كانت بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور او
بمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا او بمعنى القى كقولهم جعلت بعض متاعي على بعض تعدت الى واحد
وان كانت للشروع في الفعل فقد تقدمت في افعال المقاربة هب بمعنى ظن ولا تستعمل الا
بصيغة الامر كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأ هالكا تعلم
بمعنى اعلم ولا تستعمل الا بصيغة الامر مثل هب فان كانت امرا من تعلمت الحساب ونحوه تعدت
الى واحد وتصرفت ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما دل على تصيير فقال والتي كصيرا البيت
اي والافعال التي مثل صير وهو ما دل على تحويل كصير واصار وجعل وورد واتخذ وتخذ حكى ابن
الاعرابي وهبني الله فداك اي جعلني ولا تستعمل الا بصيغة الماضي ثم قال ص
وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب ش يختص القلبية المتصرفة بالالغاء والتعليق
ولا حظ لهب وتعلم في ذلك لعدم تصرفهما ولا لافعال التصيير اذ ليست قلبية ولهذا قال ما من
قبل هب وهي احد عشر فعلا والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق ترك العمل
لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق لازم والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى تنبيه
اما اختصاص الافعال القلبية بالالغاء فلا اشكال فيه واما التعليق فشاركها فيه مع
الاستفهام غيرها من افعال العلم نحو عرف ونظر وتفكر وكذلك سأل وابصر وما بمعناهما
وقوله ص والامر هب قد الزما كذا تعلما ش يعني انهما الزما صيغة الامر فلا يستعمل لهما
ماض ولا مضارع لعدم تصرفهما وقوله ص ولغير الماض من سواهما اجعل كل ماله زكن ش
يعني ان غير الماضي كالمضارع والامر من سوى هب وتعلم يعمل عمل الماضي فينصب المفعولين ويجوز
فيه الالغاء والتعليق ولهذا قال كل ماله زكن اي علم للماضي من الاحكام وقوله ص
وجوز الالغا لا في الابتدا ش يفهم من قوله وجوز ان الالغاء ليس بواجب بل هو جائز ولما كان جوازه
مشروطا بتوسط الفعل او تأخره قال لا في الابتدا فيشمل ثلاث صور الاولى ان يتأخر عن المفعولين
نحو زيد قائم ظننت فهذه يجوز فيها الالغاء والاعمال والالغاء ارجح الثانية ان يتوسط بين
المفعولين نحو زيد ظننت قائم فهذه يجوز فيها الامران على السواء الثالثة ان يتقدم على المفعولين

وقيل الاعمال ارجح

ولم

ولم يتقدمه بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيدا فاضلا فهذه يجوز فيها الامران والاعمال ارجح خلافا لمن
منع الالغاء فان تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء فمذهب البصريين انه يمتنع الالغاء وهو
مفهوم قوله لا في الابتدا وذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه لكن الاعمال عندهم ارجح وقد اجازه
في التسهيل بقبح وقال في شرحه حكم سيبويه بقبح الغاء المقدم نحو ظننت زيد قائم وبقليل قبحه بعد
معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم ودون درجته الالغاء في نحو زيدا ظننت ابوه قائم وقوله ص
وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما ش يعني انه اذا ورد ما يوهم
الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قائم وجب عند من منع الغاءه تأويله على احد وجهين الاول نية ضمير
الشان فيكون هو المفعول الاول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا لا يكون الفعل باقيا على عمله
والثاني نية لام الابتدا المعلقة ويكون التقدير ظننت لزيد قائم والفعل على هذا معلق وعلى
هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع ش ما المشهور على تقدير اني للاحق ومن اجاز
الغاء المتقدم لم يحتج الى تأويل لذلك قال في التسهيل وتقدير ضمير الشان او اللام المعلقة في
نحو ظننت زيد قائم اولى من الالغاء ومن منع الالغاء في نحو متى ظننت زيد قائم حمل ما اوهم ذلك
على احد التأويلين ايضا كقوله اني رايت ملاك الشيمة الادب ش ثم انتقل الى التعليق
فقال والزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم ش
فعلم من قوله والزم ان التعليق لازم بخلاف الالغاء ثم ذكر المعلقات وهي ستة ما النافية كقوله
تعالى وظنوا ما لهم من محيص وان اختها كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا ولا النافية ذكرها
النحاة ومن امثلة ابن السراج احسب لا يقوم زيد ولم يعدها المغاربة في المعلقات ولام
الابتدا نحو قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه على اظهر الاوجه ولام القسم نحو قوله
ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها ولم يعد بعضهم لام القسم
والاستفهام بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وبالاسم نحو ولتعلمن اينا اشد
عذابا والمضاف الى اسم الاستفهام مثله في ذلك نحو علمت غلام ايهم عندك واعلم ان الجملة
بعد المعلق في موضع نصب لانه عامل في المعنى فان قلت ما معنى تعلق العلم بالاستفهام
في نحو ازيد عندك ام عمرو قلت هذا الكلام صورته الاستفهام وليس المراد به الاستفهام
لانه يستحيل الاستفهام عما اخبرت بعلمه وانما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين
قال سيبويه ما نصه كما انك اذا قلت قد علمت ازيد ثم ام عمرو واردت ان تخبر انك قد علمت انهما ثم

بمعنى الظن قلت فيه خلاف والظاهر انه ضمن معنى الظن ثم قال

وليحكي القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا لغة سليم اجرا القول

مجرى الظن في العمل مطلقا اي بلا شرط من الشروط المذكوره كما حكاه سيبويه فيقولون قلت زيدا قايما قال ذا

اعلم واري

الى ثلاثة راى وعلما عدوا اذا صارا اري واعلما اذا دخلت همزة التعدية على علم

وراى المتعديتين قبل دخولها الى مفعولين صارا بدخولها متعديين الى ثلاثة اولها الذي كان فاعلا

قبل النقل والثاني والثالث هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة مفعولا علمت زيدا عمرا فاضلا واريت

زيدا عمرا فاضلا وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا

يعني للمفعول الثاني والثالث من الاحكام ما لمفعولي علمت من جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا

وحذفهما معا اقتصارا ومنع حذف احدهما اقتصارا وغير ذلك كالالغا والتعليق ولم احانهما ان بنى

الفعل للمفعول لا ان بنى للفاعل والدليل على الجواز قول من يوثق بعربيته البركة اعلمنا الله مع اذا برم

وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فعلق ينبي وهي بمعنى يعلم واما المفعول الاول

فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاوه ويجوز حذفه اقتصارا او اختصارا ومنع ابن خروف حذفه

والاقتصار عليه والصحيح الجواز وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

قد تقدم في الباب السابق ان علم بمعنى عرف وراي بمعنى ابصر متعديان الى واحد فاذا دخلت عليهما

همزة التعدية تعديا بها الى اثنين نحو اعلمت زيدا عمرا واريت زيدا الهلال وذكر بعض النحويين

انه لم يحفظ نقل علم المتعدية الى اثنين الا بالهمزة وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية

بالهمزة فان لم يثبت سماعه فهو نظر الى القياس فان قلت ظاهر مذهب سيبويه ان التعدي

في الهمزة قياس في اللازم سماع في المتعدي وهو الصحيح قلت ظاهر كلام المصنف في شرح

التسهيل ان ذلك قياس في المتعدي الى واحد ايضا ومثل في باب تعدي الفعل ولزومه باضربت

زيدا عمرا وهذا مذهب طايفة من النحويين وذهب الاخفش الى ان التعدي بالهمزة قياس مطلقا

في اللازم والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين من غير باب اعطى وذهب قوم الى انه سماع مطلقا

فهذه اربعة مذاهب وذكر الجزري وابن معط تعدي علم الى ثلاثة بالتضعيف فعدوا من افعال

هذا الباب علم والصحيح ان التعدي بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي وهو ظاهر مذهب

سيبويه والثان منهما كثاني اثنى كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

يعني

يعني ان الثاني من مفعولي اعلم واري المتعديتين الى اثنين بهمزة النقل مثل ثاني مفعولي كسا وبابه وهو كل فعل

متعد الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر فيجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغا في

باب كسي واعلم انه ليس بانهما كثاني مفعولي كسي في كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق فان تعليق

اعلم واري المذكورتين عن الثاني جايز لان اعلم منبية واري بصرية وهي ملحقة بالقلبية في ذلك ومن تعليق

اري عن الثاني قوله تعالى رب ارني كيف تحيي الموتى ل

وكاري السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا جمله ما ذكر من الافعال المتعدية

الى ثلاثة سبعة اعلم واري ونبا وانبا وخبر واخبر وحدث واما تعدي اعلم واري الى ثلاثة فمجمع عليه

والحق سيبويه بهما نبا وزاد الاخفش اظن واحسب واخال وازعم واوجد ومستنده القياس

والحق بعضهم اري الحلمية سماعا كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا فمن منع تعديها

قبل الهمزة الى اثنين جعل الثالث حالا والحق الجزري وابن معط علم وقد تقدم ومما اغفل ذكره

مع افعال هذا الباب وهو منها اري مبنيا للمفعول وهو مضارع اريت بمعنى اظننت ولم يستعمل

اظننت وذكر في شرح التسهيل ان اري هذه لا ماضي لها وقد ذكره غيره ل

الفاعل

هو المسند اليه فعل تام مقدم عليه غير مصوغ للمفعول او جار مجراه فالاسم جنس يشمل الصريح

والموول والمسند اليه فعل يخرج ما لم يسند اليه كالمفعول والمسند اليه غير الفعل نحو زيد

اخوك وتام يخرج للفعل الناقص نحو كان واخواتها فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة وقد سماه

سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع ومقدم عليه يخرج نحو زيد قام قيل وهذا

كلم مختلف فيه فلا ينبغي ان يدخل في الحد وغير مصوغ للمفعول يخرج نحو ضرب ويضرب

مما هو على طريقة فعل او يفعل وان مرفوعهما نايب عن الفاعل وليس بفاعل وان المصنف وقد

اضطر الزمخشري الى تسميته مفعولا بعد ان سماه فاعلا والجاري مجرى الفعل من الصفات

والمصادر والظروف والمجرورات بشروطها وقد اشار الى تعريف الفاعل بمثالين يتضمنهما

قوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فكانه قال الفاعل ما كان كزيد من قولك اتى زيد من كونه اسما اسند اليه فعل تام مقدم عليه

غير مصوغ للمفعول او كان كوجهه من قولك منيرا وجهه في كونه اسما اسند اليه اسم

مقدم جار مجرى الفعل المذكور واما قوله نعم الفتى فهو من تمام البيت والاول يغني عنه

اصل لان المتن يمنع الالغاء والتعليق صح

وحكى الشلوبين عن بعض المتأخرين لهذا الكلام على حذف مضاف وان المراد علم جواب هذا الكلام وكان يفتي به ويراه في بعض اقرائه واعلم ان كلام العرب ثلاثة اقسام الاول مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر والثاني غلبة اللفظ للمعنى نحو اظن ان يقوم اجمعوا على جوازه ومنع الاكثر اظن قيامك والمعنى واحد لاشتمال ان يقوم على المسند والمسند اليه بخلاف قيامك والثالث غلبة المعنى للفظ نحو مسلتنا غلب فيهما جانب المعنى واركان اللفظ استفهام **وقوله**

لعلم عرفان وظن تهمه ... تعدية لواحد ملتزمه **ش** الاصل في علم تعلقها بالنسبة الخبرية وهي المتعدية الى مفعولين وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتعدى الى واحد كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا واما ظن فان كانت للتردد في وقوع الخبر فهي المتعدية الى اثنين ولذلك ان استعملت لليقين وان كانت للتهمة تعدت الى واحد كقولك ظننت زيدا على المال اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين **فان قلت** قد ترد علم لازمة اذا انشق العلة ولم ينبه على ذلك **قلت** قد اخرجه بقوله اول الباب انصب بفعل القلب وبقوله هنا العلم فان مصدر هذه علمه لا علم **فان قلت** كان ينبغي ان يقيد ساير افعال الباب كما قيد علم وظن **قلت** لما كان الاصل علم وظن فان غيرهما لا يعمل حتى لو كان بمعناهما اكتفى بتقييدهما وايضا فقد خرج من قوله انصب بفعل القلب نحو راي بمعنى ابصر واصاب الرية وحسب بمعنى صار احسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبي **وقوله**

ولراى الرويا انم ما لعلما ... طالب مفعولين من قبل انتما **ش** الرويا مصدر راى الحلمية مقيد الفعل باضافته الى مصدره يعني ان راى الحلمية تتعدى الى مفعولين لكونهما مثلها في انها ادراك بالحس الباطن ومنه اني اراني اعصر خمرا خلافا لمن منع تعديها الى اثنين وجعل الثاني المنصوب حالا ويرده وقوعه معرفة في **قوله**

اراهم رفقتي حتى اذا ما ... تجافى الليل وانخزل انخزالا

وانما قيد علم بقوله طالب مفعولين لئلا يعتقد انه احال على علم العرفانية ويقال نمت الرجل الى ابيه نميا نسبته وانما هو انتسب قيل وليس قوله راى الرويا بنص على المراد لان الرويا قد تستعمل مصدرا لراى مطلقا علمية كانت او بصرية ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية **ش**

ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين او مفعول **ش** الحذف ضربان اختصار واقتصار فالاختصار حذف لدليل والاقتصار حذف لغير دليل فاما حذف مفعولي هذا الباب او حذف احدهما اختصارا فهو جائز فمن حذفهما اختصارا **قول الكميت**

باي كتاب ام باية سنة ... ترى حبهم عارا علي وتحسب

ومن حذف الاول اختصارا قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي ما يبخلون به هو خيرا لهم ومن حذف الثاني اختصارا **قول عنترة**

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم **ش**

اي فلا تظني غيره واقعا ومنع ابن ملكون حذف احدهما اختصارا وليس بصحيح واما حذفهما اقتصارا فلا يجوز لان اصلهما مبتدا وخبر واختلف في حذفهما معا اقتصارا على مذهب المنع والجواز وبه قال الاكثر والجواز في ظننت وما في معناها والمنع في علمت وما في معناه وهو مذهب الاعلم والجواز ان وجدت فايدة لقولهم من يسمع يخل ولولا ان الحاذف قرينة يحصل بسببها فايدة لم يجز كاقتصارك على اظن اذ لا يخلو الانسان من ظن ما ولا من علم ما وهذا اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونسب الى سيبويه والمحققين ممن يدرك كلامه كابن خروف وابن طاهر والشلوبين وظاهر كلامه اطلاق المنع

وكتظن اجعل تقول ان ولي ... مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف او كظرف او عمل ... وان ببعض ذي فصلت يحتمل **ش**

اعلم ان القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد ومفعوله اما مفرد وهو نوعان نوع بمعنى جملة نحو قلت شعرا ونوع مراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم اي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن اجازه ابن خروف وصاحب الكشاف واما جملة فتحكى به وتكون في موضع مفعوله وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين بشروط اربعة عند اكثر العرب الاول ان يكون بلفظ المضارع والثاني ان يكون مسندا الى المخاطب والثالث ان يكون بعد استفهام والرابع ان لا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة اشياء منها في قوله بغير ظرف او كظرف او عمل فالظرف نحو اعندك تقول زيدا مقيما وشبه الظرف هو المجرور نحو افي الدار تقول عمرا جالسا والعمل هو المعمول ويعني به احد المفعولين **كقوله**

اجهالا تقول بني لوي ... **ش**

فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر ولهذا قال وان ببعض ذي فصلت يحتمل فان فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية **فان قلت** لم ينص على الشرطين الاولين **قلت** نبه عليهما بالمثال وزاد السهيلي شرطا اخر وهو ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق فيتحتم الحكاية وزاد في التسهيل ان يكون حاضرا وشرحه بان يكون مقصودا به الحال فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل ولم يشترطه غيره وفيه نظر **فان قلت** اعمال القول بالشروط المذكورة واجب ام جائز **قلت** بل جائز والحكاية جائزة **فان قلت** اذا اعمل القول عمل الظن فهل هو باق على معناه او صار

حو الفاعل

ٚ؛ وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر ؛ٚ مرتبه الفاعل ان يكون بعد فعله لكونه كالجزء منه فان ظهر المسند اليه بعد الفعل نحو قام زيد وقمت وان لم يظهر بعده بل قبله نحو زيد قام اولم يظهر قبله ولا بعده نحو قم فهو ضمير مستتر لان الفعل لا يخلوا ان الفاعل ولا يتاخر عنه **فان قلت** ليس قوله وبعد فاعل على اطلاقه فان بعض الافعال لا يرفع فاعلا فليس بعده فاعل وذلك الفعل الزايد نحو كان الزايده خلافا لمن قال فيها ضمير المصدر والمستعمل استعمال الحرف نحو قلما المراد بها النفي في الاشهر والموكد نحو قام قام زيد في احد الاوجه والمبني للمفعول نحو ضرب زيد **قلت** المراد بقوله وبعد فعل فاعل ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله وليس المراد ان يكون بعده فاعل فيلزم ما ذكرت **فان قلت** لابد في الشرط والجزاء من مغايره ولم يفد الجزا في البيت الا ما افاد الشرط لان التقدير فان ظهر الفاعل فهو الفاعل **قلت** الضمير في قوله ظهر الفاعل في المعنى وضمير هو الفاعل في الاصطلاح فتغايرا والمعنى فان ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح **فان قلت** قوله والا فضمير استتر ليس بجيد لان الفاعل قد يكون ضميرا بارزا نحو فعلت **قلت** الضمير البارز شمله قوله فان ظهر فان المراد بالظاهر هنا الملفوظ به لا مقابل الضمير **فان قلت** مقتضى قوله والا فضمير استتر ان الفاعل اما ظاهر واما ضمير مستتر وبقيت حاله اخرى وهي ان يكون محذوفا في باب النيابه وباب المصدر وباب التعجب **قلت** قد ذكر ذلك في باب النيابه وباب التعجب واما المصدر فلا يرد هنا لانه انما تكلم على فاعل الفعل على ان في التعجب والمصدر خلافا وقد ذهب الكسايي الى جواز حذف الفاعل مطلقا ن

ٚ؛ وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا ؛ٚ اي اذا اسند الفعل الى فاعل ظاهر مثنى او مجموع جرد في اللغه المشهوره من علامه التثنيه والجمع فيقول فاز الشهيدان وفاز الشهدا **فان قلت** الطلوب قوله لاثنين او جمع وانما يعني من الظاهر **قلت** يفيد ذلك بمثاله وايضا بقوله في البيت الذي يليه والفعل للظاهر بعد مسند لان المسله واحده **فان قلت** لا فايده في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع لان المسند الى المفرد يجرد ايضا **قلت** لم يختلف العرب في فعل المفرد وانما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع فنبه على موضع الخلاف ثم اشار الى اللغه الاخرى **بقوله**

ٚ؛ وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند ؛ٚ هذه اللغه ينسبها النحويون الى الطويء الى اكلوني البراغيث وحمل المصنف عليها قول النبي صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم

ملايكة

51 ملايكه بالليل وملايكه بالنهار وقد نوزع في ذلك وقال السهيلي الفت في كتب الحديث المرويه الصحاح ما يدل على كثره هذه اللغه وجودتها وذكر اثارا منها قوله عليه السلام يتعاقبون فيكم ملايكه وملايكه بالنهار اخرجه مالك في الموطا ثم قال الاملي اقول في حديث مالك ان الواو فيه علامه اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجودا فقال فيه ان الله ملايكه يتعاقبون فيكم انتهى وحكى بعض النحويين انها لغه طي وحكى بعضهم انها لغه ازد شنوءه ولا يقبل قول من انكرها ن

ٚ؛ ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا ؛ٚ يعني ان الفاعل قد يحذف رافعه وحذفه على قسمين جايز نحو زيد في جواب من قرا اي قرا زيد وهذا المثال يحتمل ان يكون زيد مبتدا خبره محذوف الخبر اي زيد القاري وهو الاظهر لان الاولى مطابقه الجواب للسوال والاحسن ان يقال كمثل زيد في جواب هل قرا احد وواجب نحو وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد وتجوز المصنف فعبر عن الحذف بالاضمار وفهم من كلامه ان الرافع للفعل هو المسند اعني الفعل وما جرى مجراه وهذا اصح الاقوال ن

ٚ؛ وتا التانيث تلي الماضي اذا كان لانثى كابت هند الاذى ؛ٚ اذا اسند الفعل الماضي الى مونث ولو بتاويل لحقته تا ساكنه تدل على تانيث فاعله ولحاقها على ضربين جايز وواجب وقد بين ذلك **بقوله** ٚ؛ وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حري ؛ٚ يعني ان هذه التا لا تلزم الفعل الا في حالين الاول ان يسند الى مضمر متصل سوا كان حقيقي التانيث نحو هند قامت او مجازيه نحو الشمس طلعت فان كان منفصلا نحو ما قام الا انت ضعف اثبات التا الثاني ان يسند الى ظاهر حقيقي التانيث متصل غير جمع ولا جنس نحو قامت هند وقامت الهندان فان كان مجازي التانيث نحو طلعت الشمس او منفصلا نحو قامت اليوم هند او جنسا نحو نعمت المراه او جمعا نحو قامت الهنود لم يلزم التا على ما سيبين وقد فهم القيد الاول وهو ان يكون حقيقي التانيث من قوله او مفهم ذات حري ولحى فرج المراه ونبه على القيد الثاني اعني الاتصال **بقوله** ٚ؛ وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف ؛ٚ ولكن يختار اثبات التا في غير الحقيقي المتصل وفي الحقيقي المفصول بغير الا فتقول اتت القاضي بنت الواقف احسن من اتى فان كان الفصل بالا فبالعكس وقد نبه عليه **بقوله**

ٚ؛ والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكا الا فتاه ابن العلا ؛ٚ كما زكت الا فتاه اجود مما زكت وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بالا الا في الضروره والصحيح جوازه في النثر على قله ومنه

تحذف التاء بالفصل مع الحقيقي التانيث

يجوز الحذف مع الفصل

قراءة مالك بن دينار وابي رجا والجحدري فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ذكرها ابو الفتح ثم نبه على انه قل
ورود الحذف مع الجمع التابع المتصل ومع ضمير المجازي بقوله

والحذف قد ياتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع اما الحذف مع الحقيقي
المتصل فذكر سيبويه وحكي قال فلانه وذكر المصنف انه لغة وقال بعضهم هو شاذ لا يجوز الا
حيث سمع واما الحذف مع ضمير المجازي فقد ورد في الشعر كقوله ولا ارض ابقل ابقالها
وقوله ان السماحة والمروة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح ن وقوله
فان الحوادث اودي بها ومو من ضرائر الاشعار خلافا لابن كيسان في القياس عليه
ثم اشار الى القيد الثالث اعني كونه غير جمع بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن يعني ان حكم التاء مع المسند
الى الجمع غير المذكر السالم حكمها مع المجازي التانيث كاحدى اللبن وهي لبنة فيجوز اثباتها وحذفها فعلى
هذا تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات لان قوله سوى السالم من
مذكر يشمل الجمع المكسر والسالم من المونث فالمذكر على تاويلهم بجمع والتانيث على تاويلهم بجماعة وما ذكره
في جمع التكسير متفق عليه واما المونث السالم اما ان لم يكن واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا وهو
بنات فحكمه ايضا في جواز الامرين حكم التكسير واما ان لم يكن غير ذلك كالهندات فحكمه حكم واحده
فلا تقول قام الهندات الا من يقول قال فلانه هذا هو الصحيح واليه ذهب في التسهيل واجاز الكوفيون ان
قام الهندات كجمع التكسير واختاره ابو علي واستدلوا بقوله تعالى اذا جاءكم المومنات ولا يجب
بان حذفها في الاية للفصل وكلامه هنا موافق لمذهب الكوفيين وهو وافقهم من البصريين واما جمع المذكر
السالم فلا يجوز الحاق التاء معه اذا لم يسمع ولذلك استثناه خلافا للكوفيين فاجازوا الوجهين في
الجموع الثلاثة ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير لتغير واحده ولتعلم ان اسم الجمع
كالجمع المكسر ثم نبه على القيد الرابع اعني كونه غير مقصود به الجنس بقوله

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين يعني انهم استحسنوا
الحذف في نعم وبئس فيقول نعم الفتاة من لا يقول قال فلانه لان المقصود به جنس الفتاة وال
فيه جنسية ولا يعني ان الحذف احسن من الاثبات بل هو حسن والاثبات احسن منه ن

والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا ن
يعني ان الاصل في الفاعل ان يتصل بفعله لانه كالجزء منه والاصل في المفعول ان ينفصل عنه

اعتبار التانيث في الجموع

خلافا لمن زعم انها عمده صح

بالفاعل

بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا وقد يجا بخلاف الاصل اي يتقدم المفعول على الفاعل نحو
ضرب عمرا زيد وتقدمه على الفاعل على ثلاثة اقسام جائز كما مثل وواجب وممتنع وقد نبه عليهما
بقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل وهو على ثلاثة اقسام جائز نحو قوله تعالى فريقا كذبتم
وواجب نحو من اكرمت لان اسم الاستفهام له صدر الكلام وممتنع وضابطه ما اوجب تاخيره او
توسطه ن واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر
يجب تاخير المفعول في ثلاث مسائل الاولى اذا خيف التباسه بالفاعل لخفاء الاعراب ولا قرينة
نحو ضرب موسى عيسى فيتعين كون الاول فاعلا قاله ابن السراج وتطابقت على ذلك نصوص المتاخرين
ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور وقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه
الاغراض الواهية ولا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تبيين فياتي باللفظ المجمل
ولا يمنع ان يتكلم به لغة ويتاخر البيان الى وقت الحاجة نعم يمكن ان يقال اذا احتملا فينبغي ان
يعمل مع الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس هذا قاطعا على منعه قال الزجاج في قوله
تعالى فما زالت تلك دعواهم يجوز ان يكون تلك في موضع رفع على اسم زالت وفي موضع نصب على خبر
زالت ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين انتهى مختصرا وبعضه بالمعنى ولا يلزم من اجازة الزجاج
الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس
اسم زال بخبرها وذلك واضح فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو ولدت هذه هذه يشير بالاولى
الى الصغرى او بقرينة لفظية نحو ضرب موسى سعدى جاز التقديم الثانية ان يكون ضميرا غير محصور
نحو اكرمت زيدا فلو كان محصورا وجب تاخيره نحو ما ضرب زيد الا انا الثالثة ان يحصر بالا او
بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو الثاني ان يكون ضميرا متصلا وفاعله ظاهر
نحو اكرمك زيد الثالث ان يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه عند
الاكثرين وقد نبه المصنف على وجوب تاخير المحصور فاعلا كان او مفعولا بقوله

وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر اما المحصور بانما فلا خلاف
في وجوب تاخيره واما المحصور بالا فنقل المصنف انه يجب تاخيره خلافا للكسائي فانه
اجاز تقديمه فاعلا كان او مفعولا ووافقه ابن الانباري على تقديم المفعول بخلاف الفاعل
والحاصل ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور
والتفصيل وهو مذهب ابن الانباري ونقل غيره ان مذهب البصريين والفرا والكسائي اجازه

تقديم المفعول اذا احصر بالا وكلام المصنف هنا يقتضي موافقته الكسائي لقوله وقد يسبق واحترز
بقوله ان قصد ظهر من المحصور بالا فانه لا يظهر قصد الحصر معها الا بالتاخير ولم ينبه على باقي
اسباب تقديم المفعول وهو مستفاد من قوله او اضمر الفاعل غير منحصر لان العلة واحدة وهي
ان الانفصال لا يجوز مع امكان الاتصال في غير المواضع المستثناه ثم قال

وشاع نحو خاف ربه عمر اي كثر تقديم المفعول بضمير الفاعل عليه لان الفاعل
في نية التقديم نحو خاف ربه عمر ثم قال وشذ نحو زان نوره الشجر
اي شذ تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
قال المصنف والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك
بالسماع وانشد ستة ابيات وانشد غيره ابياتا اخر وذكر جوازه وجهين من القياس وقد
اجازه قبله وقبل ابي الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتاول المانعون بعض
الابيات بما هو خلاف الظاهر وقد اجاز بعضهم ذلك في الشعر دون النثر وهو الانصاف
لان ذلك انما ورد في الشعر والله اعلم

النايب عن الفاعل

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نايل
قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالايجاز والتوافق والتقارب او معنوي كالعلم به والجهل
والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه او عليه وينوب عنه بعد حذفه كنفسه اشياء
مفعول به ومصدر وظرف زمان او مكان او مجرور خلافا لمن منع اقامة المجرور ولا ينوب عن
الفاعل خبر كان ولا تمييز ولا مشبه بالمفعول خلافا لمن اجاز ذلك وما اقيم مقام الفاعل ناب
عنه في جميع احكامه كالرفع ووجوب التاخير وامتناع الحذف وتنزيله منزلة الجزء ولا
غنى عن الجر في نحو امضروب الغلامان واتصال تا التانيث بفعله اذا كان مونثا الا ان نيابته
ما ذكر عن الفاعل مشروطة بتغيير الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة تنبه على ذلك
واشار الى كيفية التغيير بقوله فاول الفعل اضمم يعني ماضيا كان او مضارعا
فان قلت منه ما يكسر اوله نحو قيل في الفصحى ورد في لغة قلت لم يكسر
الا بعد تقرير ضمه كما سياتي والاصل قول ورود

والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل المتصل بالاخر هو الحرف الذي قبله
كالصاد من وصل فان قلت فنحو قيل ورد لا يكسر ما قبل اخره قلت بل يكسر

تقديرا كما سبق في ضم اوله واجعله من مضارع منفتحا اي واجعل المتصل
بالاخر منفتحا لفظا او تقديرا كما سبق ثم مثله فقال كينتحي المقول فيه ينتحى
المقول بالجر صفة للفظ ينتحي او لينتحي الذي يقال فيه اذا بني للمفعول ينتحا فضم اوله وفتح
ما قبل اخره وهذان العملان اعني ضم اول الفعل وكسر ما قبل اخره في الماضي وفتحه في المضارع
مطردان في كل فعل مبني لما لم يسم فاعله وقد يضاف اليهما في بعض الافعال عمل اخر وقد نبه على
ذلك بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة
اي اجعل الحرف الثاني الذي يتلو تا المطاوعة كالاول فضمه كما تضم الاول نحو تعلم فتقول
فيه تعلم بضم اوله وثانيه وكذلك كل فعل اوله تا مزيدة معتادة ولو كانت لغير مطاوعة نحو تجبر
وتكبر وتوالى فان قلت فتقييد المصنف التا بالمطاوعة ليس بجيد قلت هو كذلك
والعذر له ان التا فيما ذكرناه من الافعال شبيهة بتا المطاوعة فالحق بها فان قلت
قوله في التسهيل ويضم ثانيه ان كان ماضيا مزيدا اوله تا عبارة صحيحة لشمولها قلت
لكنها شملت غير المقصود ايضا كالتا في قولهم ترمس الشي بمعنى رمسه فانها مزيدة وهو لا يضم
ثانيه لكونها ما زيادتها غير معتادة فالاولى ان يقال مزيدا اوله تا معتادة

وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي اذا كان اول الماضي همزة
وصل ضم اوله وثالثه فتقول في استحلى استحلي وذلك واضح فان قلت ليس ذلك على
اطلاقه لان الافصح في اختار وانقاد ان يقال اختير وانقيد وسيذكره قلت
الجواب عنه كالجواب عن كسر قيل وقد تقدم

واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل اذا كان الماضي ثلاثيا معتل
العين نحو قال وباع وقصد بناوه للمفعول فعل فيه تقديرا ما يقتضيه القياس فضم اوله
وكسر ما قبل اخره فقال قول وبيع الا ان العرب قصدوا تخفيفه لثقل الكسرة على حرف العلة
فمنهم من حذف ضمة الفا ونقل كسرة العين اليها فسكنت اليا من بيع وقلبت الواو من قول يا
لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ قيل وبيع فذوات اليا والواو في ذلك سوا وهذه افصح
اللغات ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة اليها الا انه يضم الفا الضم ومعنى
الاشمام هنا شوب الكسرة شيا من صوت الضمة ولهذا قيل يبقى له رسم وما قلت
وقد عبر عنه بعض القرا بالروم فان قلت ما تعنيه اللفظ بهذا الاشمام قلت

ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء انه تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع والاقرب ما حرره بعض المتأخرين من ان حقيقته اللفظ ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل وجزء الكسرة مؤخر وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء وهذه اللغة اعني لغة الاشمام فصيحة على لغة الكسر في الفصاحة ومنهم من يحذف كسرة العين اذ منها انشاء النقل وسكن الفاء على ضمها فتسلم الواو في قول وتقلب الياء واوا في بيع لانضمام ما قبلها وهذه اضعف اللغات وعليها **قول الراجز**

❊ ليت شبابا بوع فاشتريت ❊ **تنبيه** انما قال اعل دون اعتل ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل نحو عور في المجاز وصيد فيه فان حكمهما حكم الصحيح ن

❊ وان بشكل خيف لبس يجتنب ❊ اذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل من ضم الفاء او كسرها وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس فتقول في بع تعنت ما عبد باخلاص الضم او الاشمام وفي عوق عقت يا زيد باخلاص الكسر او الاشمام اذ لو اخلصت الكسر في بعت والضم في عقت لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل وما ذكره من اجتناب الشكل الملبس لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن امة بني فلان غثنا ما شينا وهو فعلنا لانه يقال غيث القوم

❊ وما لباع قد يرى لنحو حب ❊ يعني ان الثلاثي المضاعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء باع من اخلاص الضم والكسر والاشمام نحو حب ورد وقرئ هذه بضاعتنا ردت الينا ولكن الافصح في المضاعف الضم وقال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز **فان قلت** هل يعرض في المدغم من الالتباس ما عرض في نحو قيل وبيع **قلت** لا لان المضاعف اذا بني للفاعل فتحت فاؤه الا فيما كان على فعل اذا نقلت ضمة عينه الى الفاء نحو حب فيعرض اللبس باخلاص الضم فقياس من راعى ازالة اللبس ان يقول حب بالكسر او بالاشمام ن

❊ وما لفا باع لما العين تلي ❊ في اختار وانقاد وشبه ينجلي ❊ يعني ان ما اعتلت عينه من الفعل الماضي الموزون بافتعل نحو اختار او بانفعل نحو انقاد يفعل بثالثه وهو الذي تليه العين ما فعل بفاء باع من الكسر والضم والاشمام فتقول اختير واختور وبالاشمام ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة ومن اشم اشمها واعلم ان ما لم تعتل عينه من هذا النوع حكمه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثي نحو اعتور ولما فرغ من بيان التغيير شرع في ذكر بقية الاشيا

التي

53

التي ينوب عن الفاعل **فقال** ❊ وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري ❊ ن واشترط بقوله وقابل الى آخره في الظرف والمصدر ما لا يقبل النيابة اما الظرف فلا يقبلها الا بشروط الاول ان يكون مختصا فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان والثاني ان يكون متصرفا فلا يجوز جلس عندك خلافا للاخفش والثالث ان يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج في اجازته نيابة الظرف المنوي واما المصدر فلا يقبلها الا بشروط الاول ان يكون متصرفا فلا يجوز نيابة سبحان ونحوه والثاني ان يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز ضرب ضرب لعدم الفائدة والثالث ان يكون ملفوظا به او مدلولا عليه بغير العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فلو دل عليه بالعامل لم ينب خلافا لبعضهم واما المجرور فلا يقبلها الا بشرطين ان لا يلزم الحرف الجار له وجها في الاستعمال كمذ ومنذ ورب وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف والثاني ان لا يكون للتعليل كاللام والباء ومن اذا دلت على التعليل ذكر ذلك بعض النحويين وقد اجاز بعضهم ذلك في **قوله** يغضي حياء ويغضى من مهابته ن وذكر ابن اياز ان الباء الحالية من نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من قال هو التطيب من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل ايضا **قلت** دخول من في هذا المثال غير جائز وسيأتي في بابه **فان قلت** قوله او حرف جر يقتضي ان النائب هو حرف الجر فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء **قلت** مذهب البصريين ان النائب هو المجرور لا الحرف ولا المجموع ولما كان الحرف ملازما للمجرور اكتفى بذكره وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل ان النائب هو الجار والمجرور معا ن

والدافعم

❊ ولا ينوب بعض هذي ان وجد ❊ في اللفظ مفعول به وقد يرد ❊ الاشياء يعني ان الظرف والمصدر وحرف الجر مذهب البصريين انه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به ومذهب الكوفيين جواز ذلك مطلقا ونقله المصنف عن الاخفش ونقل بعضهم عنه انه انما يجيز نيابة غير المفعول به اذا تقدم على المفعول به فالمذاهب على هذا ثلاثة قال المصنف وبقول الكوفيين اقول اذ لا مانع من ذلك مع انه وارد عن العرب ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون والى هذا ونحوه الاشارة بقوله وقد يرد واذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشيا ولا اولوية لشيء منها وقيل المصدر اولى وقيل المجرور قال الشيخ ابو حيان الظرف المكاني ن

المفعول به

ص وما بنفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن ص

المتعدي الى مفعولين ثلاثة انواع باب كسا وباب ظن وباب اختار فالاول متعد الى واحد بنفسه الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر وباب ظن كل متعد الى مفعولين اصلهما المبتدا والخبر وباب اختار كل متعد الى واحد بنفسه والاخر باسقاط حرف الجر ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الاول في الابواب الثلاثة واما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط امن اللبس فتقول اعطي زيدا درهم ولا يجوز في نحو اعطي زيد عمرا الانابة الاول لانه يلبس وحكي عن الفارسي منع اقامة الثاني اذا كان نكرة والاول معرفة وهو نقل غريب وسياتي الخلاف في باب ظن واما باب اختار فلم يتعرض له هنا وقال في التسهيل ولا نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وهذا مذهب الفرا ومذهب الجمهور تعين رفع المنصوب بنفس الفعل ش

ص في باب ظن وارا المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر ص

يعدم سار باب ظن واما باب اعلم فهو كل متعد الى ثلاثة قال المصنف منع الاكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن واعلم والصحيح عندي جواز ذلك ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا انتهى واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا ان قوله في التسهيل ولا يمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا يقتضي جوازه وقد نقل جوازه عن بعضهم فاجاز اعلم زيدا فرسك مسرجا ونقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن المصنف منع نيابته باتفاق ش

ص وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب له محققا ص يعني ان ما تعلق بالفعل ولم يكن نايبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا او تقديرا كالمصدر والظرف والمفعول به او فيه او له او معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه او محلا كالمجرور بحرف نحو مر رت بزيد **فان قلت** ينبغي ان يقول وما سوى الفاعل والمشبه به والنايب عنه كما ذكره في التسهيل فان معمول الثلاثة مرفوعه **قلت** عنى بالرافع رافع النايب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا التشبيه به والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد هنا بالعامل ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله ش

ص ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل ص تقدير البيت ان شغل مضمر اسم سابق فعلا فقوله مضمر اسم فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر وقوله سابق صفة لاسم وفعلا

مفعول

54 مفعول شغل وقوله عنه اي عن الاسم السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد بنصب لفظ الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيدا ضربته ونصب محله زيدا مررت به والثاني ان يكون المراد بنصب لفظ الاسم او محله فعلى هذا فالبا بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فتقول بزيد مررت فيكون محل المجرور نصبا **فان قلت** اي الاحتمالين ارجح **قلت** الاول لموافقته لفظه ويؤيده قوله في التسهيل اذا انتصب لفظا او محلا ضمير اسم الا انه يلزم منه تجوز في موضعين احدهما قوله عنه فانك اذا قلت زيدا مررت به فلم يشغل الضمير عن زيد لانه فعل لازم لو سلط عليه لم ينصبه ولكن قد يقال شغله الضمير عن زيد فيجوز بمعنى شغله عن العمل في محله والاخر قوله بنصب لفظه والضمير لا ينصب لفظه لانه مبني ويلزم منه ايضا تكرار فانه قد قال بعد وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لانه قد علم من قوله او المحل والاحتمال الثاني فلا يلزم منه شي من ذلك فتامله ويؤيده قوله في شرح الكافيه اذا قدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظا او محلا فلم يعمل التفسير في الضمير بل في الاسم السابق وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من استعمال البا بمعنى عن **فان قلت** يرد على كلامه نحو زيدا ما احسنه فانه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب باجماع **قلت** لا يرد لان الضمير لم يشغله عن الاسم السابق لان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله عنه

ص فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما ص يعني الاسم السابق اذا نصب فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر لا يجوز اظهاره ولهذا قال حتما اي اضمارا حتما لان الظاهر كالعوض عنه فلا يجمع بينهما **فان قلت** مقتضى عبارته ايجاب نصبه وليس نصبه واجبا في كل صورة كما سيذكر **قلت** المراد نصبه بالمضمر حتما حيث يصح النصب وليس المراد انصبه حتما **وقوله** ص موافق لما قد اظهرا ص يعني موافقا له في المعنى واللفظ ان امكن نحو زيدا ضربته فالمقدر ضربت زيدا ضربته او في المعنى دون اللفظ ان تعذر نحو زيدا مررت به واعلم ان الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة اقسام واجب النصب وواجب الرفع وراجح النصب ومستو فيه الامران وراجح الرفع فاشار الى الاول **بقوله**

ص والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ص

يعني ان النصب واجب اذا ولي الاسم شيا يختص بالفعل كادوات الشروط وادوات التحضيض وادوات الاستفهام الا الهمزة فان النصب بعدها راجح لا واجب وقد مثل بان نحو ان زيدا ضربته وحيثما نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه ثم اشار الى الثاني بقوله

.. وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا ..

.. كذا اذا الفعل تلا ما لن يرد ما قبله معمول ما بعد وجد .. يعني الرفع يجب لسببين احدهما ان يتقدم على الاسم ما يختص بالابتدا ومثل المصنف ذلك باذا الفجائية وليتما نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر كلمته اما اذا ففي اسم الاشتغال بعدها مذاهب جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه ووجوب رفعه لانها لا يليها فعل ولا معمول فعل وانما يليها مبتدا او خبر او ان المفتوحة وهو له مبتدا او المكسورة لان الكلام معها بمنزله مبتدا وخبر فمن اولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب قال في شرح التسهيل فلا يلتفت اليه وان كان سيبويه رحمه الله والتفصيل فان كان الفعل مقرونا جاز النصب وان لم يكن مقرونا بها وجب الرفع لان الاخفش قد حكى عن العرب ايلاءها الفعل المقرون بقد قيل وهو الصحيح واما ليتما فمذهب الجمهور انه لا يليها فعل ولا معمول فعل وقد اجاز بعضهم وقوع الجمله الفعليه بعدها وعلى هذا لا يمتنع النصب وذكر بعضهم فيما يختص بالابتدا ايضا واو الحال نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولا يجوز وزيدا يضربه عمرو والثاني ان يكون بين الاسم والفعل شي لا يعمل ما بعده فيما قبله كادوات الاستفهام والتحضيض والموصول والاسما والحروف الناسخة ولام الجزم ولام الابتدا ولا النافيه واما لا فعلى المذاهب في تقديم معمول ما نفي بها مثال ذلك زيد هل لقيته فالرفع في هذا المثال ونحوه واجب لان هل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها من ادوات الصدر ومسائل سايرها سهل فلا نطول به وتقدير البيت كذا اذا الفعل تلا شيا لن يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده ثم اشار الى الثالث بقوله

.. واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما ايلاوه الفعل غلب ..

.. وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقرا اولا ..

يعني ان النصب يرجح على الرفع بثلاثة اسباب الاول ان يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب وهو الامر والنهي والدعا نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه الثاني ان يكون الاسم بعد شي غلب ايلاوه الفعل كالاستفهام بالهمزة وحيث وما ولا وان نحو ازيدا ضربته وحيث

زيدًا

زيدا تلقاه اكرمه وما زيدا لقيته والثالث ان يكون الاسم بعد عاطف على جمله فعليه وهو المراد بقوله على معمول فعل مستقرا اولا واحترز بقوله مستقرا ولا من ذات الوجهين وستاتي مثال ذلك لقيت زيدا وعمرا كلمته وانما رجح النصب للمشاكله بعطف فعليه على مثلها واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فلا اثر للعطف مع الفصل باما لانها من ادوات الصدر فالكلام بعدها مقتطع عما قبلها فالرفع بعدها ارجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو اما زيدا فاكرمه تنبيهات الاول تجوز المصنف في قوله على معمول فعل وليس كذلك وانما العطف على الجمله الفعليه الثاني ان يرجح النصب اسباب اخر لم يذكرها هنا احدها ان يكون اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جمله فعليه نحو اكلت القوم حتى زيدا مررت به فحتى هنا حرف ابتدا ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفه فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائيه بالعاطفه اذ لا يقع العاطفه الا بين كل وبعض ذكره في شرح التسهيل الثاني ان يجاب به استفهام بمفعول ما يليه او مضاف اليه مفعول ما يليه مثال الاول قولك في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته ومثال الثاني قولك في جواب غلام ايهم ضربت غلام زيد ضربته والثالث ان يكون رفعه يوهم وصفا مخلا كقوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر فالنصب راجح لان الرفع يوهم ان يكون خلقناه صفه مخصصه والنصب يرفع ذلك التوهم اذ الصفه لا تفسر ناصبا لما قبلها واذا لم يكن صفه فهو خبر فيلزم عموم خلق الاشيا بقدر وهو مذهب اهل السنه وقد قرى بالرفع ثم اشار الى الرابع بقوله .. وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا ..

يعني انه اذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جمله ذات وجهين وهي الاسميه التي خبرها فعل نحو زيد قام وعمرو اكرمته فيجوز الرفع مراعاه لصدرها والنصب مراعاه لعجزها ولا يرجح لاحدهما على الاخر لان في كل منهما مشاكله فان قلت ينبغي ترجيح النصب لقربه على اقرب الشكلين قلت قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك ولا ينهض لان الرفع مترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا وقد حكي عن الفارسي ترجيح الرفع فان قلت كان ينبغي له ان يقول بلا فصل كما قال في البيت السابق احترازا من نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالرفع فيه راجح ولا اثر للعطف قلت استغنى بتقدم الاحتراز عنه فان قلت ما المراد بقوله المعطوف قلت ان اراد اسم الاشتغال فقد تسامح وان اراد جمله الاشتغال فهو صحيح في العباره

تنبيه حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو زيدا أتى القوم حتى عمرا مررت به وقد سبق بيان ذلك وحكم شبه الفعل إذا وقع حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرا أكرمه ثم أشار إلى الخامس بقوله

والرفع في غير الذي مر رجح … فما أبيح افعل ودع ما لم يبح

مثاله زيد ضربته لأن الكلام موجب النصب وموجب الرفع ومرجح النصب ومستوي الأمرين وإنما رجح رفعه بالابتداء لأنه لا إضمار فيه

وفصل مشغول بحرف جر … أو بإضافة كوصل يجري

يعني الأقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير كائنة مع ما منع من مباشرته حرف جر أو إضافة فمثل لم زيدا داشبه لي وجوب النصب إن زيدا مررت به أو رأيت أخاه وقس على بقية المسائل فإن قلت كيف يصح ذلك في جميع المسائل وقد ذكروا أن النصب في نحو زيدا ضربته أحسن منه في زيدا ضربت أخاه وأحسن منه في زيدا مررت به لوصول ضربت بنفسه وعكس ابن كيسان والنصب في زيدا مررت به أحسن منه في زيدا مررت بأخيه قلت كل هذه المسائل متساوية في ترجيح الرفع على النصب وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل … بالفعل إن لم يك مانع حصل

يعني حكم الوصف العامل في تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل والذي سوي بالفعل في هذا الباب من الأوصاف اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كالمصدر المقدر بالفعل وحرف مصدري واسم الفعل وأما المصدر النائب عن فعله ففي الخلاف في جواز تقديم معموله وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا عمل له وبقوله إن لم يك مانع حصل من اسم الفاعل الواقع صلة لأل فإنه لا يعمل فيما قبل أل لأنها موصولة وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب فإن قلت يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع في باب الاشتغال قلت هي كاسم الفاعل الواقع صلة لأل لأنها لا تقدم معمولها عليها فالعلة واحدة

وعلقة حاصلة بتابع … كعلقة بنفس الاسم الواقع

يعني أن الشاغل إذا كان أجنبيا وله تابع سببي فالحكم معه كالحكم مع نحو زيدا ضربت عمرا أخاه فلو جعلت أخاه بدلا امتنع النسق بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع وعطف ص

تعدي الفعل ولزومه

علامة الفعل المعدى أن تصل … ها غير مصدر به نحو عمل

الفعل

56

الفعل قسمان متعد ولازم فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو عمل في قول الخير عمله زيد وإنما احترز عن هاء المصدر لأنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما فإن قلت كان ينبغي أن يستثني ضمير ظرفي الزمان والمكان فإنه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو ويوما شهدناه والميل سرته قلت لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به فإن قلت يرد عليه نحو كنته فإن الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على كان وأخواتها أفعال متعدية قلت إنما لم ينبه على هذا لوضوحه وأيضا فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدي وربما أطلق على خبرها المفعول ثم قال

فانصب به مفعوله إن لم ينب … عن فاعل نحو تدبرت الكتب

قوله فانصب به تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل وهذا هو الصحيح وشرط في نصبه له أن لا ينوب عن فاعل نحو تدبرت الكتب فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في بابه ثم قال

ولازم غير المعدى وحتم … لزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا … وما اقتضى نظافة أو دنسا

أو عرضا أو طاوع المعدى … لواحد كمده فامتدا

يعني أن ما سوى المتعدي هو اللازم ولا ثالث لهما فإن قلت ثم قسم ثالث للتعدي واللزوم كما ذكر في التسهيل قلت هو غير خارج عن القسمين ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بزنته بقوله وحتم لزوم أفعال السجايا وأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له كشجع وجبن وحسن وقبح ونهم إذا كثر أكله كذا افعلل نحو اقشعر واشمأز واطمأن والمضاهي اقعنسسا يعني به ما كان على وزن افعنلل كاقعنسس البعير إذا امتنع أن ينقاد واحرنبى الديك إذا انتفش والمضاهي بمعنى المشابه قيل ومعنى اقعنسس فاعل بالمضاهي والمفعول محذوف أي وكذا الفعل الذي ضاهاه اقعنسس نحو احرنجم لأن اقعنسس ملحق باحرنجم وما اقتضى نظافة أو دنسا نحو نظف ووضؤ وطهر ونحو نجس ورجس وقذر أو عرضا وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وحزن وفرح أو طاوع المعدى لواحد والمراد بالمطاوع ما دل على قبول الأثر نحو مددت الثوب فامتد ودحرجت الشيء فتدحرج واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي إلى اثنين فإنه متعد إلى واحد ثم قال وعد لازما بحرف جر يعني أنه إذا علق اللازم بمفعول

صالح ج

ماهو

كاحرنجمت الإبل أي اجتمعت وكذا ما ألحق بافعنلل صح

به معنى عدى بحرف الجر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته ومعنى رغبت في الخير واعرضت عن الشر
وقد جا تعدية المتعدي الى واحد بالبا الى ثان لقوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض
وان حذف فالنصب للمنجر تعني ان حرف الجر اذا حذف نصب المجرور وقد يحذف ويبقى
عمله وهو ضربان شاذ كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع ومطرد نحو
وليل كموج البحر اي ورب ليل وسياتي بيانه في باب حروف الجر واما حذفه ونصبه المجرور
فهو نوعان مقصور على السماع ومطرد والمقصور على السماع مخصوص بالقرب واورده في
السعة فالمخصوص بالضرورة كقوله ولحق الذي لولا الاسى لقضاني
اي لقضا علي والوارد في السعة قولهم نصحته وشكرته في احد الاقوال وقولهم ذهبت الشام
اي الى الشام والمطرد حذفه مع ان وان بشرط امن اللبس نحو عجبت انك ذاهب اي من انك وعجبت
ان يدوا اي ان يخرجوا الدية وهذا معنى قوله
نقلا وفي ان وان يطرد مع امن لبس كعجبت ان يدوا واحترز بامن اللبس من نحو رغبت
ان يفعل ولا يجوز حذفه لالتباسه لان المراد عن ان فان قلت فقد حذف في قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن قلت عنه جوابان احدهما ان يكون حذف اعتمادا على القرينة الرافعة اللبس وقد اشار
الى هذا في منهج السالك والثاني ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن
ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين الامرين والله اعلم
والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسج اليمن الكلام هنا على
المتعدي من غير باب ظن وعلم وهو ضربان متعد الى واحد نحو ضربت زيدا ومتعد الى اثنين نحو
اعطيت زيدا درهما فاشار الى ان الاصل في باب اعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه
كزيد من اعطيت زيدا درهما ومن في قوله من البسن من زاركم نسج اليمن
ويلزم الاصل لموجب عرى يعني ان الاصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في
المعنى قد يكون واجبا وذلك لاسباب منها خوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا او حصر الثاني
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وكون الاول ضميرا متصلا والثاني ظاهرا نحو اعطيتك درهما
وقوله عرى اي وجد وترك ذاك الاصل حتما قد يرى يعني انه يجب تاخير ما هو
فاعل في المعنى على خلاف الاصل وذلك لاسباب منها حصر الاول نحو ما اعطيت درهما الا زيدا
وكون الثاني ضميرا متصلا والاول ظاهرا نحو الدرهم اعطيته زيدا واتصال ضمير بالاول يعود على

الثاني نحو اعطيت الدابة راكبها وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاوه على الاصل وجاز خروجه
عن الاصل كما ذكر في الفاعل وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر
المفعول من غير باب ظن فضلة فيجوز حذفه اختصارا اجماعا وكذلك في مفعولي ظن ويجوز حذفه
اقتصارا على خلاف في باب ظن فيقول ضربت ويحذف المفعول لغير دليل وكذا اعطيت ويحذف
مفعوليه معا اقتصارا ويحذف احدهما اقتصارا وان ذلك ممتنع في باب ظن ثم نبه على ان حذف
الفضلة مشروط بان لا يضر فان ضر حذفه لم يجز ومثله بالمجاب به كقولك زيدا في جواب
من ضربت وبالمحصور كقولك ما ضربت الا زيدا ومما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو اياك والا سيك
ويحذف الناصبها ان علما وقد يكون حذفه ملتزما يعني انه قد يجوز حذف الفعل
الناصب للفضلة بشرط ان يعلم جوازا في نحو الواخيرا ووجوبا في باب الاشتغال والندا
والتحذير والاغرا بشرطه وما كان مثلا او كالمثل والى هذا اشار بقوله وقد يكون حذفه ملتزما
واحترز بقوله ان علما مما لا دليل عليه فلا يجوز حذفه والله اعلم

التنازع في العمل

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل
قوله ان عاملان يعني من الفعل وشبهه كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل ولا مدخل للحرف في
هذا الباب وشمل قوله عاملان الفعلين نحو اتوني افرغ عليه قطرا والاسمين نحو
عهدت مغيثا مغنيا من اجرته والاسمين نحو قوله تعالى هاوم اقروا كتابيه وعكسه
نحو لحقت فلم امطل عن الله ... مسبغا وقال في التسهيل فصاعدا ليشمل تنازع اكثر من
اثنين قيل ولم يوجد اكثر من ثلاثة كقوله
اماني فلم اسرر به حين جاني حاب باعلي الفيس [illegible] فان قلت
هل يشترط هنا كون الفعل متصرفا قلت شرطه ابن عصفور ولم يشترطه المصنف
واجاز في التسهيل تنازع فعل التعجب لكن يشترط اعمال الثاني حين لا يفصل من الاول
ومعموله واجازه المبرد على اعمال كل منهما وقوله اقتضيا يخرج نحو قول امري القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال على جعل الواو عاطفة فان الثاني لم يقتض
عاملا والمراد كفاني قليل ولم اطلب الملك فليس من التنازع ويخرج به ايضا العاملان
المؤكد احدهما بالاخر نحو اتاك اتاك اللاحقون فان الثاني منهما لا

اقتضاه الا التوكيد فلا عمل له وانما العمل للاول واجاز المصنف مع هذا الوجه ان ينسب العمل لهما لكونهما شيا واحدا وعلى الفعلين ليس من التنازع اذ لو كان منه لقيل اتوك اتاك او اتاك اتوك ولجاز بعضهم ان يكون منه ويكون قد اضمر في احد الفعلين مفردا كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك وقوله في اسم يخرج به نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا فان كلا منهما متوجه الى غير ما توجه اليه الاخر فلم يقتضيا في اسم واحد **فان قلت** ينبغي ان يقول في اسم فاكثر ليشمل تنازع المتعدي الى اثنين والى ثلاثة **قلت** قد منع بعض النحويين التنازع في المتعدي الى اثنين او الى ثلاثة والمختار جوازه لسماعه في المتعدي الى اثنين والقياس في المتعدي الى ثلاثة وعبارة المصنف لا تابى ذلك لان المراد بقوله اقتضيا في اسم ان يتوجه كل من العاملين الى الاسم الذي يتوجه اليه الاخر ولا يمنع ان يتوجها بعده الى اسم اخر فيتنازعا الاسمين معا **فان قلت** قد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه ان يكون غير سببي مرفوع نحو وعزة ممطول معنى غريمها لانك لو قصدت فيه التنازع لاسندت احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا وانما يحمل ذلك على ان الاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين وقبله **قلت** لم يذكر الناظم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا واجاز بعض النحويين في البيت التنازع وقوله عمل يشمل الرفع والنصب فقد يطلبان رفعا نحو قام وقعد زيد وقد يطلبان نصبا نحو رايت واكرمت زيدا وقد يطلب الاول رفعا والثاني نصبا نحو قام واكرمت زيدا وقد يكون بالعكس نحو اكرمت واكرمني زيد فالصور اربعة وقوله قبل لينبه على ان مطلوب المتنازعين لا يكون الا متاخرا عنهما فلو تقدم عليهما نحو زيد قام وقعد فلا تنازع لان كلا اخذ مطلوبه اعني ضمير الاسم السابق هذا معنى ما علل به المصنف وغيره وهي علة قاصرة ومقتضى ذلك انه لا يمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا وقد اجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول واجازه بعضهم مع المتقدم وقوله فللواحد منهما العمل يعني في لفظ المتنازع فيه لان الاخر له عمل ولكن في ضميره وذهب الفرا الى ان العمل في نحو قام وقعد زيد لكليهما يريد مرفوع بالفعلين معا والصحيح انه لاحدهما

والثان اولى عند اهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا اسره

عمل كل واحد مسموع والخلاف في الترجيح فقال البصريون اعمال الثاني ارجح لقربه وقال الكوفيون اعمال الاول ارجح لسبقه وقال بعض النحويين يتساويان وفصل ابو الحسن فقال ان كان

اعمال

اعمال الثاني يؤدي الى الاضمار في الاول فيختار اعمال الاول والا فيختار اعمال الثاني والصحيح مذهب البصريين لان اعمال الثاني هو الاكثر واعمال الاول قليل نقل ذلك سيبويه عن العرب

واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما

المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقا له ثم ان كان الثاني اضمر فيه المرفوع وجوبا على المختار ومن حذفه **قول الشاعر** بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اي لمحوه وقيل ان حذفه مخصوص بالضروره والصحيح جوازه في الاختيار وان كان الاول ففيه تفصيل سياتي **فان قلت** ما معنى قوله والتزم ما التزما **قلت** يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون المراد والتزم ما التزم من مطابقة الضمير للظاهر وهو راي الشارح والثاني ان يكون المراد والتزم ما التزم مما سنذكره من وجوب حذفه من الاول في بعض الاحوال وتاخيره في بعضها والثالث ان يكون المراد والتزم ما التزم وهو العمده فلا يحذفه بخلاف الفضله فيوخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني وهو حسن وليس هذا الكلام كما قيل حشوا

يحسنان ويسي ابناكا

هذا مثال لاعمال الثاني فلذلك اضمر في الاول فقال يحسنان

وقد بغى واعتديا عبداكا

هذا مثال لاعمال الاول ولذلك اضمر في الثاني فقال واعتديا وهذا المثال متفق على جوازه ومنع الكوفيون المثال الاول لان مذهبهم منع الاضمار قبل الذكر في هذا المثال وحاصل مذهبهم ان الاول اذا طلب مرفوعا لم يجز اعمال الثاني والاضمار في الاول سوا طلب الثاني مرفوعا نحو يحسنان ويسي ابناكا او منصوبا نحو ضربني وضربت الزيدين **فان قلت** قد تقدم ان كلا من الفريقين اجاز اعمال الاول واعمال الثاني وانما اختلفوا في الترجيح وقد ذكرت ان الكوفيين منعوا اعمال الثاني اذا طلب الاول مرفوعا فلا يكون الخلاف في الترجيح الا مع طلب الاول منصوبا **قلت** انما منعوه اذا اضمر المرفوع في الاول وقد اجاز الكسائي اعمال الثاني بشرط حذف فاعل الاول واجاز الفرا اعماله بشرط تاخير فاعل الاول وتقول على مذهب الكسائي يحسن ويسي ابناك وضربني وضربت الزيدين وقد اجاز الفرا ان يرفع الاسم بهما في نحو يحسن ويسي ابناك وتقدم ذكر مذهبه اول الباب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من جواز الاضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه حكى سيبويه ضربوني وضربت قومك **فان قلت** قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج على مذهبه **قلت** هو خلاف الظاهر وايضا فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح

كتنبيه جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل ه
وليس هذا بضرورة لتمكنه من ان يقول جفاني ولم اجف الاخلاء فيعمل الاول ويحذف مفعول الثاني لانه فضلة ه

ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وأخرنه ان يكن هو الخبر ه

اذا اهمل الاول فاما ان يطلب مرفوعا او منصوبا ان طلب مرفوعا اضمر فيه خلافا للكوفيين كما سبق وان طلب منصوبا فاما ان يكون فضلة او غير فضلة فان كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور لانه يستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى ومن ابياته قول الشاعر اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ لل
ووافق هنا مذهب الجمهور وان كان غير فضلة كالمفعول الاول من باب ظن جيء به موخرا ليومن من الاضمار قبل الذكر او حذف ما هو عمدة اما تقديمه فقال الشارح لا يجوز عند الجميع وظاهر التسهيل جوازه وقد حكى ابن عصفور فيه ثلاثة مذاهب احدها اضماره متقدما كالمرفوع نحو ظنني واياه وظننت زيدا قايما والثاني الاضمار موخرا كما جزم به المصنف هنا والثالث حذفه لدلالة المفسر عليه قال وهذا اسد المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر والفصل
الاول قد ظهر بما ذكر ان كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين احدهما انه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله غير خبر والثاني انه جزم بتاخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل اجاز التقديم والثاني ان قوله غير خبر قد يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا اولا في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير ولذلك قال الشارح لو قال بدله ه واحذفه ان لم يك مفعول حسب وان يكن ذاك فاخره تصب
قلت قوله مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه ولو كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف ايضا بل يوخر نحو كنت وكان زيد قايما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف خبرا ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم وغيرها باخيره قد التزم ه لاجاد ه

واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا ه

يعني ان الاضمار يمتنع اذا خالف صاحب الضمير ومفسره كان يكون الضمير خبر المثنى ومفسره مفرد وقد مثل ذلك بقوله نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين في الرخا ه
فزيدا وعمرا مفعولا اول لاظن واخوين مفعوله الثاني وهو خبر في الاصل فلو اضمر فاما ان يجعل

مطابقا

59

مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي يظناني او لصاحبه وهو اول مفعولي اظن فان جعل مطابقا للمفسر افرد فقيل اياه فيلزم الاخبار بمفرد عن مثنى وان جعل مطابقا لصاحبه قيل اياهما فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد وكلاهما غير جائز فتعين الاظهار خلافا للكوفيين في اجازة اضماره مطابقا للصاحب وان خالف المفسر وفي اجازة حذفه نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين وعلى الاظهار يخرج هذه المسئلة عن التنازع والله اعلم ه

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم ذكره ومفعول مطلق ومفعول له وفيه ومعه وهذا اول الكلام على هذه الاربعة وبدا بالمطلق وسمي مطلقا لانه لم يقيد باداة بخلاف غيره ه

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن ه مدلولا الفعل هما الحدث والزمان والمصدر هو اسم الحدث وهو معنى قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فان ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث كامن من امن فان امن فعل يدل على حدث وزمان والامن اسم لذلك الحدث فهو مصدر فان قلت هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان قلت لا فانهما عموم من وجه وخصوص من وجه فقد يكون المفعول غير مصدر بل جاريا مجراه كاسم المصدر والاله وغير ذلك مما سنذكره وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو يعجبني ذهابك ه

بمثله او فعل او وصف نصب ه مثال نصبه بمثله اي بمصدر قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ومثال نصبه بفعل وكلم الله موسى تكليما ومثال نصبه بوصف والذاريات ذروا والمعنى ان حمل قوله بمثله على المماثل في المعنى ليشمل نحو يعجبني ايمانك تصديقا ه

وكونه اصلا لهذين انتخب ه اي وكون المصدر اصلا للفعل والوصف هو المختار فالفعل والوصف مشتقان منه وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع ومذهب الكوفيين ان الفرع هو الاصل والمصدر مشتق منه وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح مذهب البصريين لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان ه

توكيدا او نوعا يبين او عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد ه

المصدر يوتى به مع ناصبه لثلاثة فوايد الاولى توكيده نحو سرت سيرا ويسمى المبهم والثانية بيان عدده ويسمى المعدود والثالثة بيان نوعه ويسمى المختص واختصاصه اما باضافة نحو سير ذي رشد واما بنعت نحو سيرا شديدا واما بال نحو سرت السير الذي تعرفه وقد قسم بعضهم

والظاهر ان العدد مندرج تحت المختص كما فعل في التسهيل فالمصدر على هذا قسمان مبهم ومختص
والمختص قسمان معدود وغير معدود ❊ وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل ❊
المصدر ضربان مؤكد ومبين اما المؤكد فينوب عنه احد ثلاثة اشيا الاول مرادفه نحو قعدت
جلوسا وقال ابن ملك المصنف ان نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازني ونقل عن الجمهور ان ناصبه
فعل من لفظه مقدر والثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا وذكر الشارح فيه
هذا ناصبه المذكور وهو مذهب المازني ايضا ومذهب الجمهور ان ناصبه مقدر كما سبق وزعم
ابن خروف انه مذهب سيبويه وفصل بعضهم بين المرادف نحو قعدت جلوسا فنصبه بالظاهر
وبين المغاير نحو انبتكم من الارض نباتا فنصبه بالمقدر وهو قول حسن والثالث اسم مصدر غير علم
نحو اغتسلت غسلا واما المبين فينوب عنه احد ثلاثة عشر شيا الاول نوعه نحو رجع القهقرى
والثاني صفته نحو واذكر ربك كثيرا ومذهب سيبويه في هذا ونحوه انه حال والثالث هيئته نحو يموت
الكافر ميتة سوء والرابع آلته نحو ضربته سوطا وهو مطرد في آلات الفعل دون غيرها فلا يجوز
ضربته خشبة والخامس كل نحو فلا تميلوا كل الميل والسادس بعض نحو ضربته بعض الضرب
والسابع ضمير نحو لا اعذبه احدا من العالمين والثامن اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب
قال في شرح التسهيل ولا بد من جعل المصدر تابعا له وظاهر كلام سيبويه ان ذلك لا يشترط
والتاسع وقت كقوله ❊ الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ❊ اي اغتماض ليلة ارمد
وهو عكس نحو لقيته طلوع الشمس الا انه قليل والعاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا
والحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فقم ذكر هذه الاحد عشر في التسهيل والثاني عشر
المرادف نحو افرح الجذل والخلاف فيه كما تقدم والثالث عشر العدد نحو ضربته ثلث ضربات
وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العلم نحو برة بره وفجرة فجار وفي شرح التسهيل ان اسم
المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا ❊ وما لتوكيد فوحد ابدا ❊ لانه بمنزلة تكرير
الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع ❊ وثن واجمع غيره وافردا ❊ غيره هو المختص معدودا
كان او غير معدود اما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه قياسا واما غيره من المختص
ففي تثنيته وجمعه خلاف منهم من قاسه لاختلاف انواعه ومنهم من لم يقسه وهو ظاهر مذهب
سيبويه ❊ وحذف عامل المؤكد امتنع ❊ قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به
تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك وقد نوزع في هذا ❊ وفي سواه لدليل متسع ❊

60 لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر معدودا كان او غير معدود اذا دل عليه دليل نحو بلى ضربتين
او ضربا شديدا في جواب ما ضربت وقد يجب الحذف وذلك اذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله وقد
نبه على ذلك بقوله ❊ والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا ❊
اي وحذف العامل واجب مع مصدر آت بدلا من فعله كقول الشاعر
❊ على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب ❊ فندلا نائب عن
اندل وانما وجب حذفه لئلا يجمع بين البدل والمبدل يقال ندل الشيء اذا اختطفه ❊
❊ وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا ❊ اذا قصد بالمصدر تفصيل
عاقبة ما قبله وجب حذف عامله كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما
تمنون منا او تفدون فداء ❊ كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند ❊
اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين مكررا نحو زيد سيرا سيرا او محصورا نحو ما انت الا سيرا وجب حذف
عامله وجعل المكرر عوضا من الظهار واقيم الحصر مقام التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز
الاضمار والاظهار نحو زيد سيرا او زيد يسير سيرا واحترز باسم عين من اسم المعنى نحو امرك سير
سير فان المصدر يرفع ويجعل خبره ❊ ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا ❊
❊ نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا ❊
اي ومن الواجب حذف عامله قسم يسميه النحويون مؤكدا وهو نوعان مؤكد لنفسه وهو الواقع بعد
جملة هي نص في معناه وسمي بذلك لانه بمنزلة الجملة فكانه نفسها ومؤكد لغيره وهو الواقع بعد
جملة صالحة به نصا وسمي بذلك لانه اثر في الجملة فكان غيرها لان المؤثر غير المتاثر ومثل المبتدا
به وهو المؤكد لنفسه بقوله له علي الف عرفا اي اعترافا ومثل الثاني بقوله ابني انت حقا صرفا
❊ كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضله ❊ من الملتزم اضمار ناصبه
المصدر المشبه به بخمسة شروط الاول ان يكون بعد جملة الثاني ان تكون حاوية معناه الثالث
ان تكون حاوية فاعله الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس ان يكون المصدر
مشعرا بالحدوث مثال ذلك قولهم له صوت صوت حمار جهدا فقد استوفى الشروط لانه
له صوت جملة وقد اشتملت على معنى المصدر وعلى فاعله وهو الهاء في له ولا صلاحية في المصدر
التي اشتملت عليه للعمل لان شرط اعمال المصدر غير الواقع بدلا من فعله ان يقدر بالفعل وحرف
مصدري ومثله قوله لي بكا بكاء ذات عضله فلو كان بعد مفرد لم يجز النصب نحو له صوت حمار

ولولم يشتمل على معنى المصدر لم يصح ولو لم يستمل على فاعله ضعف النصب نحو في الدار صوت حمار فهلا
ولم يمتنع لانك اذا قلت فيها صوت غلام ان فيها صوت ولو كان ما اشتملت عليه صالحا للعمل
نحو هو مضروب صوت جلد فانه ينتصب بصوت لا بمحذوف ولولم تكن المصدر مشعرا بالحدوث لم
ينصب نحو له ذكا ذكا الحكما لا ان صوتا ونحوه انما ينتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسند الى فاعل
لهو لك له صوت بمنزلة يصوت وليس كقولك له ذكا بمنزلة هو يفعل وانما اخبرت بانه ذو ذكاء
فينزل ذلك منزلة قولك له يد يد اسد والله اعلم ن المفعول له ن ن

ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن
وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع
وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وانشدوا
لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء المفعول له هو علة الفعل

والجواز نصبه شروط الاول ان يكون مصدرا والثاني ان يتحد وقته ووقت عامله وهو المعلل به والثالث
ان يتحد فاعلهما ولو تقديرا فمثال ما استوفى الشروط ضربته تاديبا وجد شكرا ومثال اتحاد فاعلهما
تقديرا قوله تعالى يريكم البرق خوفا الا ان معنى يريكم يجعلكم ترون وفي بعض هذه الشروط خلاف ثم قال
وان شرط فقد فاجرره بالحرف اي اذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به بالحرف الدال على
التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وهو من وفي والباء فتقول جئتك للماء لانه ليس بمصدر وتقول
امس لاكرامك غدا لاختلاف الزمان واحسنت اليك لاحسانك الي لاختلاف الفاعل وقوله
وليس يمتنع مع الشروط يعني انه لا يمتنع جره بالحرف مع استيفائه للشروط نحو قنع هذا للزهد
فان هذه الشروط ليس اجتماعها موجبا للنصب بل هو مسوغ له ثم هو بعد ذلك على ثلاثة
مراتب راجح النصب وراجح الجر ومستو فيه الامران فاشار بقوله وقل ان يصحبها المجرد
يعني ان المجرد يترجح نصبه ويقل ان يصحبها الحرف فقولك ضربته تاديبا ارجح من قولك ضربته
لتاديب ومنع الجزولي جر المجرد قيل ولم يقل به غيره واشار الى الثاني بقوله والعكس في مصحوب
ال يعني ان الارجح في مصحوب ال جره بالحرف فقولك ضربته للتاديب ارجح من قولك التاديب
ثم ذكر شاهدا لنصب مصحوب ال من كلام العرب وسكت عن المضاف فلم يعزه الى راجح النصب
ولا الى راجح الجر فعلم انه مستو فيهما الامران نحو جئتك ابتغا الخير ولابتغا الخير تنبيه

61 اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف الى معرفة تعرف بال وبالاضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد
في قولهم انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زايدة واضافته غير محضة فان قلت هل يجوز تقديم
المفعول له على عامله قلت هو جايز سوا كان منصوبا او مجرورا وهو مستفاد من قوله لزهد
ذا قنع لمثل به مقدما والله اعلم ن المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ن ن

الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا قوله وقت او مكان جنس
ضمن في يخرج لوقت او مكان لم يضمن معناها نحو يومنا يوم مبارك ونحو في مكان حسن باطراد
احترازا مما نصب بدخل من المكان المختص نحو دخلت الدار فهو منصوب نصب المفعول به بعد
اسقاط الخافض توسعا لا نصب الظرف اذ لو كان ظرفا لم يختص بدخل لان المطرد لا يختص بعامل
دون عامل بل هو الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى اليه كل فعل قال الشارح واذا كان
كذلك فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقولنا ضمن معنى في قلت
وفي نصب المختص من المكان بعد دخل ثلاثة مذاهب احدها انه منصوب نصب المفعول به بعد اسقاط
الخافض توسعا كما سبق وهو مذهب الفارسي والمصنف ونسبه الى سيبويه والثاني انه منصوب
على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى سيبويه ونسب الى الجمهور والثالث انه
مفعول به ودخل متعدي بالنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب الاخفش وقوله هنا مثال
لظرفية المكان وازمنا مثال لظرف الزمان ن

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان والا فانوه مقدرا يعني ان حكم الظرف النصب وان
الناصب له هو الواقع فيه من فعل او ما فيه معناه وان الناصب له قد يكون ظاهرا نحو جلست امام
المسجد وسرت يوم الجمعة وقد يكون مقدرا اما جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى واما وجوبا كالواقع
خبرا او صفة او حالا او صلة ن وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الا مبهما س
يعني ان جميع اسما الزمان قابلا للظرفية مبهمها ومختصها واما المعدود فهو من قبيل المختص العدود
خلافا لمن جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر الزمان من غير تعيين كحين والمختص ما له مقدار
من الزمان معلوم نحو يومين والمختص غير المعدود كاعلام الاعلام وما اختص بال او بالصفة
او بالاضافة قوله وما يقبله المكان الا مبهما يعني ان اسما المكان لا تقبل الظرفية الا اذا كانت
مبهمة فان كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار والمسجد ثم قال
نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى س

تمثل المبهم بثلاثة انواع الجهات نحو خلف وامام والمقادير نحو ميل وفرسخ وما صيغ من الفعل نحو مرمى
ومذهب وظاهره ان هذه الثلاثة انواع للمبهم اما الجهات فلا اشكال في ابهامها واما المقادير
فظاهر كلام الفارسي انها داخلة تحت المبهم وصححه بعض النحويين وقال الشلوبين ليست داخلة
تحته وصحح بعضهم انها شبيهة بالمبهم لا مبهمة واما ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر انه من المختص لا
من المبهم كما نص عليه غيره وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وقال فيه واما المكان فلا يجوز من اسمائه
ظرفا صناعيا الا ما كان مبهما او مشتقا من الحدث فجعله قسيمه قلت وقد قسم المصنف
المصدر الى مبهم ومختص وصرح بان المعدود من المختص وقياسه ان يجعل المعدود في الظرف من
المختص ايضا فان قلت ما تعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت ظاهر كلامه
انه الفعل الصناعي لقوله كمرمى من رمى وليس بجيد لانه لم يصغ من الفعل وانما صيغ من المصدر وان
حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح الا ان قوله من رمى يبعده ١ه

وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع

الاشارة الى ما اشتق من اسم الحدث يعني ان هذا النوع لا يكون ظرفا مقيسا الا اذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق نحو
رميت مرمى زيد وقعدت مقعد زيد فلذا عد من الشواذ قولهم هو مني مقعد القابلة ونحوه وتقدير قوله لما في
اصله معه اجتمع لعامل اجتمع مع الظرف في اصله وهو اسم الحدث فان قلت يخرج من كلامه نحو
سرني جلوسي مجلسك لان العامل فيه اصله اجتمع معه في اصله قلت هذا وان لم تشمله عبارته
فقد تقرر ان المصدر يعمل عمل اصله ١ه

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف
وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية او شبهها من الكلم

كل من ظرف الزمان وظرف المكان قسمان متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل
يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف اخرى نحو يوم وليلة من الزمان ويمين وشمال من المكان وغير المتصرف
ما لا يخرج عن الظرفية اصلا كقط وعوض او لا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبه الظرفية
الجر بمن وانما لم يعد تصرف الظرف بالاخبار عنه ولا بالجر بغير من في الاختيار لان من كثرت زيادتها
فلم يعتد بها فلذلك حكم على قبل وبعد وعند ولدن بعدم التصرف مع انها تجر بمن والى هذا اشار بقوله
وغير ذي التصرف الخ

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر ١ه

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وشرط ذلك افهام تعيين
او مقدار وذلك قليل في المكان كقولهم جلست قرب زيد وقصده اي مكان قربه ومكان قصده وكثير

في الزمان نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا اي وقت خفوق النجم ووقت طلوع الثريا ولكنه تقتضي
القياس عليه والله اعلم ١ه

المفعول معه ١ه

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه

المفعول معه هو الاسم
المنصوب بعد واو بمعنى مع نحو سيري والطريق اي مع الطريق وهذا الباب مقيس على الاصح
وقد فهم ذلك من قوله نحو ١ه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

ناصب المفعول معه اما فعل نحو استوى الماء والخشبة واما اسم نحو زيد ساير والطريق ومذهب
سيبويه انه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف التشبيه والظرف والمجرور به
واجاز ابو علي في قول الشاعر هذا ردائي مطويا وسربالا ان العامل فيه هذا وذهب
الجرجاني الى ان ناصبه الواو نفسها لاختصاصها بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل الضمير
بها ولم يشترط تقدم فعل او شبهه واليه اشار بقوله لا بالواو وفهم من قوله سبق ان المفعول
معه لا يتقدم على عامله وهذا متفق عليه واما تقديمه على مصاحبه نحو استوى والخشبة
الماء فمذهب الجمهور وهو الصحيح منعه واجازه ابن جني ١ه

وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب مختار لدى ضعف النسق
والنصب ان لم يجز العطف يجب او اعتقد اضمار عامل تصب

من كلامهم كيف انت وقصعة
من ثريد وما انت وزيد برفع ما بعد الواو على انها العاطفة وبعضهم ينصب على انها التي للمعية وما
قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف تكون وما تكون والصحيح ان كان المقدرة
ناقصة وكيف خبر مقدم وكذا ما واعلم ان الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام قسم يجوز
فيه العطف والنصب على المعية والعطف ارجح وقسم يجوز فيه الامران والنصب على المعية
ارجح وقسم يمتنع فيه العطف فالاول هو ما امكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ ولا
من جهة المعنى نحو قمت انا وزيد وان شئت نصبت والثاني ما امكن فيه العطف الا انه ضعيف من جهة
اللفظ نحو قمت وزيدا لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد او فصل ضعيف
او من جهة المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو
تركت الناقة ترأم فصيلها لرضعها وهذا تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف
والوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها والثالث هو ما لم يمكن فيه العطف لمانع

لفظي نحو ما لك وزيد فان العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور او معنوي نحو سرت والنيل مما لا يصلح للمشاركة نحو او نحو يجب فيه النصب على المعية ويمتنع فيه العطف وقد اشار الى الاول بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والى الثاني بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق والى الثالث بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب واما قوله او اعتقد اضمار عامل تصب فيحتمل وجهين اصلحهما ان يكون مخيرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين اضمار عامل حيث يصح اضماره كقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فانه لا يصح جعله معطوفا لان اجمع بمعنى عزم فلا ينصب الا الامر والكيد ونحوهما ولك ان تجعل شركاءكم مفعولا معه وان تجعله مفعولا به بفعل مقدر واجمعوا امر جمع لان جمع بمعنى ضم المتفرق فيصلح للشركاء ونحوه وقد حكي ان اجمع بمعنى جمع فعلى هذا يصح العطف والثاني ان يكون نوعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية ونوع يضمر له عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة كقوله: علفتها تبنا وماء باردا فماء منصوب بفعل مضمر تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة ويجوز ان يجعل قوله او اعتقد اضمار عامل شاملا للناصب كما مثلنا به وللجار كقولك ما لك وزيد فيجوز جره لا بالعطف بل باضمار الجار كما نص عليه في شرح الكافية وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال والله اعلم

الاستثناء

الاستثناء اخراج بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا فالاخراج جنس وبالا او احدى اخواتها مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج تحقيقا المتصل وبالمخرج تقديرا المنقطع نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى فتامل فانه دقيق انتهى. وقوله: ما استثنت الا مع تمام ينتصب يجوز ان يكون ما موصولة مبتدأ خبرها ينتصب وهو مرفوع وان تكون شرطية وينتصب جوابها وهو مجزوم والمراد بالتمام ان يكون المخرج منه مذكورا ويقابله التفريغ يعني ان المستثنى بالا في غير التفريغ ينتصب متصلا كان او منقطعا بعد موجب او غيره الا ان نصبه على ثلاثة اقسام واجب وجائز مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب هو المستثنى بعد ايجاب متصلا او منقطعا نحو قام القوم الا زيدا وخرج القوم الا بعيرا او قام الا زيدا القوم والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي او شبه النفي والمراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي مثال النفي ما فعلوه الا قليل ومثال النهي لا

يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في ما ومن يجمع هذا ارجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين والى هذا اشار بقوله: وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل. والراجح النصب هو المنقطع بعد نفي او كنفي ان صح اغناؤه عن المستثنى منه فان بني تميم يجيزون فيه النصب والاتباع ويقرؤون الا اتباع الظن وذكر بعض النحويين ان نصبه عندهم ارجح واما الحجازيون فالنصب عندهم واجب فان لم يصح اغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل الا للاسم الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وهل المتصف منه لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم والى هذا القسم اشار بقوله: وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع. ولكنه اطلق فلم يفصل ما يصح اغناؤه وما لا يصح. وقوله: وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد. يعني ان المستثنى المقدم على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان احسنهما وهو المختار نصبه على الاستثناء والثاني ان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك ناصرا بدلا الا انه وهو قليل ولذلك قال قد ياتي واحترز بقوله في النفي من ان يكون المقدم في الايجاب فانه لا يجب النصب كما سبق ولما فرغ من بيان التام شرع في المفرغ فقال: وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما. اي وان يفرغ ما يسبق الا لما بعدها فحكمه حكم ما لم يوجد الا معه نحو ما قام الا زيد فقام مفرغ لما بعد الا اعني زيدا وهو فاعل به كما لو عدمت الا وقيل ما قام زيد وقوله سابق اولى من قوله في التسهيل العامل لان السابق قد لا يكون عاملا كما مثلنا به وقد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد فان قلت على ماذا يعود الضمير في يكن قلت يحتمل ان يعود على السابق اي يكن السابق في طلبه لما بعد الا كما لو عدم الا وان يعود على ما من قوله لما بعد اي يكن ما بعد الا في تسليط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا. تنبيهان: الاول لا يكون التفريغ الا بعد نفي او شبهه الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فاما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمتاول ولما كانت الا قد تكرر للتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال: والغ الا ذات توكيد كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلا. وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الاولى فان صح اغناء الثاني جعل بدلا وان لم يصح عطف بالواو فالاول نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان العلا هو الفتى والثاني لا تمرر بهم الا زيدا والا عمرا وقد اجتمعا في قوله: ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله

فان قلت ما المراد بالغائهما قلت جعلهما كانهما لم يذكرا ولا يؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد ثم قال
وان تكرر لا لتوكيد يعني بل لقصد استثناء بعد استثناء وحينئذ لا يخلو ذلك من ان يكون
مع تفريغ ما قبل الا من العوامل او مع عدمه فهما حالتان اشار الى الاولى بقوله
فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني ش
المراد بالعامل الا وما التأثير النصب على الاستثنا فكانه قال دع النصب على الاستثنا بالا في واحد
من المستثنين والمستثنيات وليس عن نصب سواه مغنيا اي سوى ذلك الواحد والحاصل ان الا اذا
كررت لغير توكيد وما قبلها من العوامل مفرغا شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثنا نحو قام
الا زيد الا عمرا الا خالدا وقد فهم من عبارته فوائد الاولى ان الناصب للمستثنى هو الا لقوله بالعامل
ونسبه في التسهيل الى سيبويه والمبرد وزاد في شرحه الجرجاني والخلاف في ذلك شهير والثانية
ان الاسم الذي يشغله العامل المفرغ لا يلزم كونه الاول بل يجوز ان يكون المتوسط والاخير لقوله
في واحد الا ان شغله بالاقرب اولى الثالثة ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب سواه
مغني وهو نص من قوله في التسهيل ونصب ما سواه فان قلت عبارته غير وافية بالمقصود من
ثلاثة اوجه احدها انه امر بترك التأثير بالا في واحد فعلم انه لا ينصب على الاستثنا ولم يعلم ما
يفعل به والثاني ان الحكم الذي ذكره انما هو اذا لم يمكن استثنا كل واحد من متلوه فان امكن جعل
كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام الا اخوتك الا زيدا او الثالث ان قوله وليس عن نصب سواه مغني
ليس كذلك بل اذا رفع الاول جاز رفع ما بعده اذا قصد به البدل قلت الجواب عن الاول
انه قد علم ان العامل المفرغ يشتغل به من قوله قبل يكن ما لو الا عدم ما وعن الثاني ان كلام المصنف
في تكرار الا مع اتحاد المستثنى منه وعن الثالث انه اذا جعل بدلا كانت الا للتوكيد من هذا
القسم بل هو مندرج في قوله والغ الا ذات توكيد ثم اشار الى الثانية بقوله
ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم مثال ذلك ما قام القوم الا زيدا الا
عمرا الا خالدا القوم ثم قال وانصب لتاخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد
يعني ان العامل اذا لم يكن مفرغا وتاخر المستثنى منه نصب الجميع الا واحدا منها فله معها ماله
منفردا نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا ويجوز رفع واحد على البدل لانه بعد نفي وهو
ارجح فان قلت هل يجوز رفع الجميع على الابدال قلت قد اجاز ذلك الابدي وظاهر كلام
المصنف انه لا يبدل منها الا واحد ثم مثل ذلك بقوله كلم يفوا الا امرؤ الا علي ش

يجوز

فيجوز رفع امرئ على البدل ونصبه على الاستثنا كما لو انفرد ونصب علي لكنه وقف على لغة ربيعة بحذف
تنوين المنصوب والاصل الا عليا وقوله وحكمها في القصد حكم الاول يعني في
الدخول ان كان الاستثنا غير موجب وفي الخروج ان كان من موجب تنبيه اذا كررت الا لغير
توكيد فان امتنع استثنا كل واحد من متلوه وتاتى ولم يتكلم المصنف على الثاني لوضوحه وقد بينته
في الكافية والتسهيل ولما فرغ من حكم المستثنى بالا شرع يذكر سائر ادوات الاستثنا
واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا اصل غير ان تكون صفة دالة على مخالفة
موصوفها لحقيقة ما اضيفت اليه وقد تضمن الا فيستثنى بها ولم يكن ما استثنته بالاضافة
واعربت هي بما يستحقه المستثنى بالا من نصب واجب نحو قام القوم غير زيد او راجح نحو ما لزيد علم
غير ظن او مرجوح نحو ما قام احد غير زيد ومن تأثر بعامل مفرغ نحو ما قام غير زيد فان قلت
قد تقدم ان الا هي ناصب المستثنى عند المصنف فما ناصب غير قلت ناصبها العامل الذي قبلها على
الحال وفيها معنى الاستثنا هذا اختيار المصنف قال في شرح التسهيل هذا هو الظاهر من قول
سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة والمشهور ان انتصابها على حد انتصاب ما بعد الا
فان قلت ظاهر قوله معربا بما لمستثنى بالا نسبا اتحاد جهة النصب فهو خلاف ما ذكره في
شرح التسهيل قلت المفهوم من عبارته ان غير ايعرف بالاعراب المنسوب للمستثنى بالا
من نصب او غيره كما سبق وليس ذلك مما يدل على اتحاد جهة النصب تنبيهات قد تحمل الا على
غير فيوصف بها وبما بعدها كما حملت غير على الا فاستثني بها وللموصوف بالا شرطان ان
يكون جمعا او شبهه وان يكون نكرة او معرفا بال الجنسية فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة
محضة وتفارق غير من وجهين احدهما ان موصوفها لا يحذف ويقام مقامه فلا يقال جاءني
الا زيد بخلاف غير والاخر انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا متصلا او منقطعا فلا
يجوز عندي درهم الا جيدا لانه لا يصح فيه الاستثنا بخلاف غير قال في البسيط وهل يجوز فيه
الحال كما جاز في غير فيه نظر واجاز ابن السيد الثاني يجوز في المعطوف على المستثنى بغير
اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فتقول قام القوم غير زيد وعمرو بالجر على اللفظ وبالنصب على المعنى لان
معنى غير زيد الا زيدا وتقول ما قام احد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لانه على معنى الا وظاهر كلام
سيبويه انه من العطف على الموضع وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم الثالث لا يجوز جر
المعطوف على المستثنى بالا في نحو قام القوم الا زيدا على معنى غير خلافا لبعضهم وما استدل به

متناول **وقوله** ولسوى سوًى سواءٌ اجعلا على الاصح ما لغيرٍ جعلا **ش** فيها ثلاث لغات وزاد
بعضهم رابعة وهي المد مع الكسر وظاهر كلامه انه يستثنى بالثلاثة وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه
الا بالمكسورة وقال ابن عصفور في الشرح الصغير اشرب منها معنى الاستثناء الا سوى المكسورة السين
فان استثني بما عداها فبالقياس عليها وقوله اجعلا البيت اي اجعل لسوى ولغتيها ما جعل لغير من
كونها تجر المستثنى وتعرب باعراب ما بعد الا على ما سبق في غير من التفصيل والتمثيل لانها بمعنى غير واشار
بقوله على الاصح الى مذهب سيبويه والا البصريين وهو انها ظرف لا تتصرف الا في الشعر ونقل عن الفراء
قال سيبويه بعد ان مثل بقوله ما اتاني القوم سواك زعم الخليل ان هذا كقولك اتاني القوم مكانك الا
ان في سواك معنى الاستثناء انتهى قال ابن عصفور ولما كانت الظرفية فيها مجازا لم يتصرفوا فيها واستدل
من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك وانما اختار خلاف ما ذهبوا اليه قال في
شرح الكافية لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك
واحد وانه لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم
ذلك وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك واكثر فيه وفي شرح التسهيل
من الاستشهاد على تصرفها واجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بانه لا يلزم من وقوعها صلة كونها
ظرفا واجاز ان يكون موضعها بعد الموصول رفعا على انها خبر مبتدا مضمر وان يكون نصبا على انه حال
وقبله ثبت مضمر قال ويقوي هذا الوجه قول من قال رايت الذي سواك بالنصب قال ولنا ان نجعل سوى
بعد الموصول خبر مبتدا مضمر على انه مبني لابهامه واضافته الى مبني كما فعل ذلك بغير في **قوله**
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت **قلت** هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه وهو منقول
عن الزجاجي وللقائل ان يقول ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه اما ما ذكره من اجماع اهل
اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل وقد تقدم واما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه لان
سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفها في الشعر وقد انشد سيبويه بعضه ولم يذكر تصرفها في النثر الا
جرها بمن في الحديث وقول العرب اتاني سواك حكاه الفراء اما الجر بمن فقد تقدم انه لا يعتد به في اخراج
الظرف عن عدم التصرف واما اتاني سواك فهو اقوى ما احتج به قال في البسيط قال البصريون هذا
من الشاذ **قلت** وكلام حاكيه اعني الفراء يدل على قلته فانه قال سواك ومكانك وبدلك ونحوك
ودونك لا تستعمل اسماء مرفوعة الا قال وربما رفعوا قال ابو ثروان اتاني سواك واما كون نحو
سواك بعد الموصول خبر مبتدا مضمر فضعيف لان فيه حذف صدر الجملة من غير طول ولو كان
كذلك

كذلك لجاز في غير فصيحا كما جاز في سوى وايضا فقولهم رايت الذي سواك بالنصب يضعفه واما ادعا
بنايه لابهامه واضافته الى مبني فبعيد وقد ضعف في باب الاضافة من شرح التسهيل القول بمثل
ذلك ولما اعد من ... بعده وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية الا ان الظاهر عدم لزومها لكثرة
تصرفها في الشعر ولما حكاه الفراء فهو اذن ظرف متصرف يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وهذا مذهب
قوم منهم الرماني والعكبري وقوله في الكافية وما مع تعريفه من عده ظرفا يوهم ان كل من قال بظرفيته
قال بمنع التصرف وليس كذلك بل المذاهب ثلاثة **فان قلت** ظاهر قوله ما لغير مساواتها لغير في
جميع الاحكام وليس كذلك بل افترقا في امرين الاول ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس
غير بالضم والفتح وبالتنوين بخلاف سوى الثاني ان سوى تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام
بخلاف غير **قلت** انما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى واعرابها بما بعد الا في جميع الاحكام لا في
فان قلت يلزمه ان يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير **قلت**
لا يبعد ان يلتزمه قياسا وقوله في التسهيل وتساويها مطلقا سوى بعد ذكره اعتبار المعنى في المعطوف
على مجرور غير ظاهر في اجازته **ص** واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا **ش**
اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما خبرهما فلهذا وجب نصبه واسمهما عند البصريين ضمير عائد على البعض
المفهوم من الكلام والمعنى ليس هو اي بعضهم زيدا وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام
السابق ولذلك كان مفردا والتقدير ليس هو اي ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ورد بانه لا يطرد
وفي الارتشاف قال ابن مالك وصاحب البسيط هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه
وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من ان الفاعل مضمر لا محذوف انتهى **قلت**
قد صرح في شرح الكافية بان اسمها مضمر مستتر وقوله في التسهيل واسمها بعض مضاف الى
ضمير المستثنى منه لازم الحذف يقتضي ظاهره انه محذوف لا مضمر ويحتمل انه تجوز بالتعبير عن
الاضمار بالحذف **فان قلت** هل لجملتي ليس ولا يكون في الاستثناء محل من الاعراب **قلت**
في ذلك خلاف قيل هما في موضع نصب على الحال وقيل لا محل لهما وصححه ابن عصفور واما خلا وعدا
فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب انهما ينصبان المستثنى ويجرانه فيقول قام القوم خلا زيدا وخلا زيدٍ
وعدا عمرا وعدا عمرٍو وقد اشار الى جواز جر المستثنى بهما **بقوله**
ص واجرر بسابقي يكون ان ترد ... وبعد ما انصب وانجرارٌ قد يرد **ش** سابقا يكون هما خلا وعدا
فان قلت فهل الارجح نصب المستثنى بهما او جره **قلت** لا اشكال في النصب بعدا ارجح

لأن فعليتها أشهر ولذلك التزم سيبويه فعليتها ولم يحفظ حرفيتها وأما خلا فالنصب بها أرجح أيضا فيه
ولم يعرف سيبويه الجر بها وليس كذلك بل ذكر سيبويه فيها الجر أيضا وقال الأخفش في الأوسط قال
العرب بجر من بخلا وقد زعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف انتهى وهو خلاف المشهور وقوله وبعد ما
انصب نحو ما عدا زيدا وما خلا عمرا وإنما تعين النصب بعد ما لأنها مصدرية فتعينت فعليتها لأنها
لا يليها حرف جر وتعين النصب مع ما هو مذهب الجمهور وحكى الجرمي الجر مع ما في الفرخ عن بعض
العرب وإليه الإشارة بقوله وانجرار قد يرد وأجاز ذلك الكسائي والربعي والفارسي في كتاب
الشعر له وعلى هذا فما زائدة لا مصدرية وقوله ** وحيث جرا فهما حرفان ** يعني مجردين
من ما أو مقترنين بها فإن قلت بأي شيء يتعلقان إذا كانا حرفي جر قلت قيل بالفعل أو
معنى الفعل لموضعهما نصب وقيل هما في موضع نصب على تمام الكلام وقوله
** كما هما إن نصبا فعلان ** يعني مجردين من ما أو مقترنين بها وهما فعلان متعديان والمستثنى
بهما مفعول به وفاعلهما عند سيبويه وأكثر البصريين ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام
ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وبه جزم في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي أنه يحذف كما تقدم في اسم
ليس ولا يكون وقال في شرحه وفيه ضعف لأن قولك قاموا عدا زيدا إن جعل تقديره عدا بعضهم زيدا
لم يستقم إلا أن يراد بالبعض من سوى زيد وهذا وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحدا فلا يحسن
لقلته في الاستعمال فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه فيقدر في قاموا عدا
زيدا جاوز قيامهم زيدا انتهى قيل ولا يطرد إذ يستعصي في نحو القوم إخوتك عدا زيدا لأنه لم يتقدم
فعل ولا ما يجري مجراه وينبغي أن لا يجوز تقديره جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام لأن
البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف والصحيح جواز وقوعه على النصف وعلى أكثر منه لقوله
** داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا ** وذهب المبرد إلى أن فاعلهما
ضمير عائد على من المفهوم من معنى الكلام أي عدا من قام زيدا فإن قلت هل للجملة من عدا وخلا محل من الإعراب
قلت إن وقعا صلة لما فلا محل لهما كما تقدم وليس وصحح ابن عصفور أنهما لا محل لهما كما صححه في والا معمولان صح
ليس ولا يكون فإن قلت إذا وقعا صلة لما المصدرية فما موضع المصدر المؤول من الإعراب قلت
نصب بلا خلاف وإنما اختلفوا في وجه نصبه فقال السيرافي هو مصدر موضوع موضع الحال
كما يجوز ذلك في المصدر الصريح وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب غير وقيل ساسه وذهب
انتصابه على الظرف وما وقتية أي وقت مجاوزتهم ** وقوله **

** وكخلا حاشى ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما ** يعني أن حاشى مثل خلا في جواز نصب
المستثنى بها وجره فإذا انتصب كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا وإذا جرت كانت
حرفا والكلام على ما يتعلق به كالكلام على خلا لا فرق بينهما إلا في ثلاثة أوجه الأول أن الفراء ذهب إلى
أن حاشا فعل ولا فاعل له والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلا ولم ينقل عنه ذلك في عدا وخلا قيل ولكن
القول فيهما بذلك الثاني أن الجر بحاشى هو الأكثر بخلاف عدا وخلا ولذلك التزم سيبويه حرفيتها ولم
يجز النصب بها لأنه لم يحفظه وقد ثبت نقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف
وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج الثالث أن حاشى لا تصحب ما بخلاف عدا وخلا قال
سيبويه لو قلت أتوني ما حاشى زيدا لم يكن كلاما وقد أجازه بعضهم على قلة وقال في التسهيل وربما
قيل ما حاشى وذكر في شرحه قوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة
وأنشد بعضهم على ذلك قوله ** رأيت الناس ما حاشا قريشا وإنا نحن أفضلهم فعالا **
وقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما ظاهره أن هاتين اللغتين في حاشى التي يستثنى بها وكلامه في التسهيل
ظاهره أنهما في حاشى التي للتنزيه وهي التي يليها المجرور باللام نحو حاشى لله وقد قرئ باللغات المذكورة
والظاهر أن حاشى هذه الثلاثة التي يليها المجرور باللام ليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل هي إما
فعل وهو مذهب المبرد وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ويدل على
ذلك قراءة ابن مسعود حاشى الله بالإضافة مثل سبحان الله وقراءة أبي السمال حاشا لله بالتنوين
مثل رعيا لزيد والوجه في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى والله أعلم

الحال

** الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب ** الحال تذكر وتؤنث وقوله وصف
كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو لله دره فارسا من التمييز وقوله فضلة
أخرج الخبر والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض بالحال في مثل ضربي زيدا قائما
فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر وقوله منتصب أخرج النعت لأنه يعني لازم النصب والنعت
تابع للمنعوت وقوله مفهم في حال أي بحال كذا أخرج نحو لله دره فارسا فإن التمييز بتقدير من لا بفي
وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع لأنه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب
تنبيه ذكر في الكافية والتسهيل أن الحال قد يجر بباء زائدة إن نفي عاملها ** قوله **
** فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ** ونوزع في ذلك وذكر في باب حروف الجر من شرح التسهيل

ان من الرابيه ربما دخلت على حالٍ ومثله بقراءه من قرا ما دام يسعى لنا ان نتخذ من دونك من اوليا مبنيا للمفعول وفيه نظر وقوله لفرداً اذهب مثال وفهم منه جواز تقديم الحال على عاملها وسياتي ن

" وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا " منتقلا اي غير لازم لصاحبه ومشتقا اي مصوغا من مصدرٍ للدلاله على متصف غالبٌ لا واجب من وروده لازما وخلق الانسان ضعيفا ومن وروده غير مشتق فانفروا ثباتٍ او انفروا جميعا وقد اجتمع اللزوم والجمود في قولهم هذا خاتمك حديدا اي جبتك خزا ومما ومثله سيبويه وفصل بعضهم في الانتقال فقال الحال قسمان مبينه ومؤكده فالمبينه لا بد ان تكون منتقله او مشبهه بالمنتقله نحو خلق زيد اشهل لانه كان يمكن ان يخلق غير اشهل والموكده يجوز ان تكون غير منتقله ن

" ويكثر الجمود في سعرٍ وفي مبدي تاولٍ بلا تكلف "

" كبعه مداً بكذا يداً بيد وكر زيد اسدا اي كاسد "

اعلم انه يكثر جمود الحال اذا دل على سعرٍ نحو بعه مدا بكذا اي مسعرا او مفاعله نحو بعه يدا بيد اي مناجزه او تشبيه نحو كر زيد اسدا اي مثل اسدٍ او ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وفي نصب الثاني اقوال والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره ما في الخبر الرمان حلو حامض او اصالة نحو قال اسجد لمن خلقت طينا او فرعيه نحو وتنحتون الجبال بيوتا وفي حال مقدره او تنويع نحو هذا مالك ذهبا او طورا وفيه تفصيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او سعر نحو فتمثل لها بشرا سويا وقد اندرج ذلك كله تحت قوله وفي مبدي تاولٍ بلا تكلف فان قلت الدال على السعر مندرج في ذلك وقد افرده بالذكر قلت هو من باب عطف العام على الخاص ن

" والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد " لما كان الغالب الاشتقاق والحال وتعريف صاحبه الزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا وقد يجي على صوره المعرف بالاداه فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الاول فالاول او بالاضافه فيحكم بانه نكره لم يتعرف بها نحو طلبته جهدي وطاقتي واجتهد وحدك اي منفردا او اوابلت في المتعدي ضربت زيدا وحده فمذهب سيبويه انه حال من الفاعل اي ضربته في حال انفرادي له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول ورجح مذهب سيبويه بان وضع المصدر موضع اسم الفاعل اكثر وعين ابن طلحه كونه حالا من المفعول قال لانه اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي وفي وحده اقوال الاول مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحده في موضع ايحادا وايحادا في موضع موحدٍ الثاني انه مصدر اوحدته فهو محذوف

الرابع

67

الزوائد واليه ذهب ابو الفتح الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع ذهب يونس الى انه منتصب على الظرف كقول العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام في قولهم زيد وحده [illegible] ما قاله يونس والاخرى ان يكون مصدرا بفعله مقدر سوالخبر قالوا زيد اقبالا لا اي يقبل [illegible] على الاصمعي وحد يحد فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل تنبيه ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون ان ياتي معرفه وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون ان ياتي على صوره المعرفه اذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكره ما جاروا عبد الله المحسن افضل منه المسي ن

وجهين احدها ن

اقبالا وقد ن

" ومصدر منكر حالا يقع بكثره كبغته زيد طلع " من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى ثم ادعهن ياتينك سعيا وادعوا ربكم خوفا وطمعا وقولهم قتله صبرا وطلع زيد بغته وهي كثير ومع كثرته فنقل اجماع الفريقين على قصره على السماع وان اختلفوا في التخريج الا المبرد فانه اجاز القياس فقيل عنه مطلقا وقيل فيما هو نوع الفعل نحو اتيته سرعه وهي المشهور عنه واستثنى في التسهيل ثلاثه انواع لا يقتصر فيها على السماع الاول قولهم انت الرجل علما فيجوز ان تقول انت الرجل ادبا ونبلا والمعنى الكامل في حال علم وادب ونبل قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون المصدر الثاني هو زهير شعرا قال في الارتشاف والاظهر ان يكون المصدر الثالث اما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب وصاحبه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفا وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا موكده والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبله نحو اما علما فهو ذو علم تعين ان يكون العامل فعل الشرط فلو كان المصدر الثاني اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المنكر والمعرف كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال في شرح التسهيل هذا القول عندي اولى بالصواب ولحوقه ما اعتبر عليه في الجواب تنبيهان الاول مذهب سيبويه في المصدر الواقع موقع الحال انه هو الحال وذهب الاخفش والمبرد الى انه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال وذهب الكوفيون الى انه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس في موضع

الحال وذهب بعضهم الى انها مصادر على حذف مضاف مقدر في اتيته ركضا اتيان ركض وكذا
سايرها وقيل هي احوال على حذف مضاف اي اتيته ذا ركض وكذا سايرها الثاني في قوله
ومصدر منكر حالا يقع بكثرة تنبيه على ان وقوع المصدر المعرف حالا يقتصر فيه على ما سمع
حتى كقول العرب جاءت الخيل بدادِ فمؤول ... اي متبددة وذوا آدادِ **كقوله**
فارسلها العراك ولم يذدها فمؤول على زيادة ال وفيه وفي نحوه ثلاثة مذاهب احدها
انه مصدر في موضع الحال وهو مذهب سيبويه والثاني انه معمول لفعل مقدر اي تعترك
العراك وهو مذهب الفارسي والثالث انه معمول لحال محذوفة اي معترك العراك وذهب ابن
الطراوة الى ان العراك نعت مصدر محذوف وليس حالا اي الارسال العراك وانشده ثعلب
فاوردها العراك وزعم ان العراك مفعول ثان لاوردها ونقل عن الكوفيين ان ارسلها بمعنى
اوردها ثم اسفل الى صاحب الحال **فقال** ولم ينكر غالبا ذو الحال ووجه ذلك الشبه
بالمبتدا واشار بقوله غالبا الى انه قد ينكر في غير المواضع الاتية قليلا حكاه سيبويه وجعله
مقيسا بغير شرط وان كان الاتباع اقوى والقياس قول يونس والخليل واما المرتاب الا يجوز في
غير الموصوف الا سماعا ما لم يتقدم عليه **وقوله** ان لم يتأخر يعني عن الحال نحو هذا
قايما رجل مثل به سيبويه واما نحو فيها قايما رجل فيظهر من كلام سيبويه ان الحال هو المبتدا
لا الضمير المستكن في الخبر وذهب اليه قوم قال في شرح التسهيل وقول سيبويه هو الصحيح
لان الحال خبر في المعنى فجعله لاظهر الاسمين اولى من جعله لاغمضهما قيل وهذا انما يستقيم لو
تساويا في التعريف وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند
سيبويه والفرا الا اذا تاخر **وقوله** او يخصص يعني باضافة نحو في اربعة ايام سواء
للسائلين او وصف نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا اما من شرط وصفين ولو قيل
ان الحال من المضمر في الوصف لكان اولى **وقوله** او يبن اي يظهر من بعد نفي كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ذا ... الا ان الزمخشري جعل الجملة صفة قرية او
مضاهيه يعني مشابه النفي وهو النهي والاستفهام فالنهي **كقوله**
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام **كقوله**
يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا ومثل النهي
بقوله لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فهذه ستة مسوغات على التفصيل وزاد في

[illegible]

التسهيل

68

التسهيل بلا اذا احدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ... مر على قرية وهي خاوية لان
الواو رفعت توهم النعتية والثاني ان تكون الوصف به على خلاف الاصل نحو هذا خاتم
حديد والثالث اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين
وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابا ... ويسوغ حالا ما بحرف جر قد ابوا ولا امنعه فقد ورد
صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور فتقديمها على المرفوع والمنصوب جائز عند
البصريين ما لم يمنع مانع كالحصر ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر فقيل عنهم
مطلقا وقيل ان يقدم على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا فقيل
مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا واما المجرور فان كان باضافة لم يجز تقديم الحال عليه باجماع قال
في شرح التسهيل فان كانت الاضافة غير محضة جاز نحو هذا شارب السويق ملتوتا
الان او غدا وان كان مجرورا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند اكثر النحويين وقال المصنف
الصحيح الجواز لثبوته سماعا ولضعف دليل المنع الا ان تقديمه ضعيف مع جوازه
وفصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بك او كانت
الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند جاز والا امتنع واستدل المصنف بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس وتابعت ظاهر في مدعاه **فان قلت** الظاهر في قوله
بحرف وينبغي ان يقيد بغير الزايد لانه موضع الخلاف **قلت** العذر له ان الزايد لا يعتد
به فلذلك اهمل التنبيه عليه لوضوحه **فان قلت** على ما يعود الضمير في قوله
ابوا **قلت** ظاهره انه عايد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك لان منهم
من اجاز وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان وابن برهان على ان ابن الانباري
ذكر الاجماع على المنع فتعين صرف الضمير الى الاكثر **فان قلت** قوله ولا امنعه
يوهم امتناعه بجوازه **قلت** لا يلزم من قوله لا امنعه امتناعه والمراد لا امنعه
وفاقا لمن اجاز لانه قد نقل الخلاف في هذا الموضع **فان قلت** قوله فقد ورد
دعوى لم يقم عليها دليل اذ لم يرد نص بذلك لان الاية التي استدل بها والابيات
محتملة للتاويل **قلت** ظاهرها يدل على ... والاحتمال في بعضها بعيد جدا
ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس ولهذا ... موضع الكلام على الاية وعلى
الابيات **ص** ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله

٭ أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا ٭ حاصل هذين البيتين أنه لا
يجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول إذا كان المضاف عاملا في الحال نحو إلى
الله مرجعكم جميعا فهذا جائز قال في شرح الكافية بلا خلاف الثاني [illegible] المضاف
جزء المضاف إليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا الثالث أن يكون مثل جزء المضاف
إليه في صحة الاستغناء عنه به نحو فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا فلو لم يكن أحد الثلاثة لم
يجز قال في شرح التسهيل بلا خلاف نحو ضربت غلام هند جالسة وحكى غيره عن بعض
البصريين إجازته ونوزع المصنف في إجازة الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءه
أو كجزئه لأن ما استدل به لا حجة فيه لاحتمال كون إخوانا منصوبا على المدح وحنيفا حال
من ملة وذكر على معنى الدين فإن قلت علام يعود الضمير في قوله عمله قلت
على الحال أي إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال ٭

٭ والحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصرفا ٭

٭ فجائز تقديمه كمسرعا ... ذا راحل ومخلصا زيد دعا ٭

يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا نحو مخلصا زيد دعا خلافا للجرمي في منع
تقديمها عليه وللأخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهو مخالف المصنف
ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو والشمس
طالعة جاء زيد ونص ابن أصبع على أنه لا يمتنع عند الجمهور أو صفة تشبه الفعل المتصرف
بقبول علامات الفرعية كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا ذا
راحل ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه واحترز بقوله
صرف من غير المتصرف نحو ما أحسن هندا متجردة فلا يجوز تقديمها عليه لضعفه وبقوله
أشبهت المصرف من أفعل التفضيل فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقا فجعل موافقا
للجوامد في منع تقديم الحال عليه ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر تنبيه ٭
جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع كوقوعه صلة ال أو حرف
مصدري ٭ ص ٭ وعامل ضمن معنى فعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا ٭ كتلك ليت وكأن
لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامدا ضمن معنى مشتق وحرف التشبيه نحو كأن
خلافا لبعضهم وحرف الترجي وهو لعل وفاقا للزمخشري وابن عصفور وصحح بعضهم

وذلك

69 وذلك أنواع الأول اسم الإشارة نحو تلك الثاني حرف التمني نحو ليت الثالث حرف
التشبيه نحو كأن الرابع حرف الترجي وهو لعل الخامس حرف التنبيه وهو ها السادس
أما نحو أما علما فعالم السابع الاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا ما أنت جاره
وأجاز فيه الفارسي الحال والتمييز الثامن الجنس المقصود به الكمال نحو هو الرجل علما التاسع
المشبه نحو هو زهير شعرا نص المصنف على أن جميع ما تعمل في الحال خلافا للسهيلي في
اسم الإشارة وله ولابن أبي العافية في حرف التنبيه ولبعضهم في كأن ووفاقا لابن
عصفور والزمخشري في ليت ولعل وصحح بعضهم أن ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل
إلا كأن وكاف التشبيه ونسبة عمل الحال لعدا أما ونسبة العمل إلى أما
مجاز وقد اندرج تحت قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه نوع عاشر وهو الظرف
وشبهه إذا ضمنا معنى الاستقرار فإنهما يعملان في الحال نحو زيد في الدار قائما وللحال
في هذه الأحوال ثلاثة أحوال تأخر ولا إشكال في جوازه وتقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار
وهو لا يجوز قال في شرح الكافية بإجماع تبعا لابن طاهر وأجاز الأخفش في فهم
فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك وأجاز ابن برهان التقدم إن كانت
الحال ظرفا وقال في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال
والولاية مبتدأ والخبر لله وهو عامل في هنالك وتوسط وله صورتان إحداهما أن
يكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو في الدار قائما زيد ولا خلاف في جوازها والأخرى
بالعكس وهي المشار إليها بقوله ٭ وندر نحو سعيد مستقرا في هجر ٭ وفيها مذاهب
المنع مطلقا وبه قال جمهور البصريين والجواز مطلقا وإليه ذهب الفراء والأخفش في أحد
قوليه والجواز بقوة إن كانت الحال ظرفا أو حرف جر وبضعف إن كانت غيرهما وهو
مذهبه في التسهيل والجواز إن كان من مضمر نحو أنت قائما في الدار وهو مذهب الكوفيين
فهذه أربعة مذاهب وقوله وندر ظاهره أنه مما لا يقاس عليه وصرح الشارح
بذلك فقال وما جاء منه مسموعا حفظ ولم يقس عليه وهو خلاف ما ذهب إليه في
التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه وقول ابن عباس نزلت
هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة وبأبيات منها قول النابغة
٭ رهط ابن كوز محقبي أدراعهم ... فيهم ورهط ربيعة بن حذار ٭ ص

وتاول المانع وليس هذا موضع بسطه ،، ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ٥
لما ان لافعل التفضيل مزية على الجامد بتضمن حروف الفعل يجيء عليه فاغتفر توسطه بين حالين نحو
زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستكن في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل
فيهما انفع على المختار وهو مذهب سيبويه والمازني وطايفة ،،
،، والحال قد يجي ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد ،، فهاتان صورتان مثال الاولى جاء زيد
راكبا مسرعا فهما حالان من زيد خلافا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل
افعل تفضيل ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فمسرعا في المثال عندهم نعت لراكب او حال من
الضمير في راكب والثانية قد يكون بجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دايبين وقد يكون بتفريق وله
طريقان احدهما ان تولي كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ولا اشكال فيهما
والاخرى ان يؤخرهما نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فان لم يكن قرينة تعين جعل الاولى
للثانية والثانية للاول ليتصل احدهما خلافا لمن عكس وان وجدت قرينة عمل بها نحو
خرجت بها امشي تجر ،، وعامل الحال بها قد اكدا في نحو لا تعث في الارض
الحال نوعان مبينة ومؤكدة خلافا للفراء والمبرد والسهيلي في انكار المؤكدة ثم المؤكدة
ضربان مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون جملة فالمؤكدة لعاملها قد يوافقه معنى لا
لفظا وهو الغالب نحو لا تعثوا في الارض مفسدين وقد يوافقه معنى ولفظا وهو قليل
كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا والمؤكدة لمضمون الجملة شرطها ان تدل على معنى لازم
او شبيه بالازم في تقدم العلم به بعد جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودا محضا نحو
قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي ،، فان قلت الطلوع قوله جملة ولم
يشترط تعريف جزءيها ولا جمودهما قلت اما اشتراط التعريف فقد فهم من تسميتها
مؤكدة لانها انما تؤكد شيئا قد عرف واما اشتراط الجمود فمن قوله وان تؤكد جملة لانه
اذا كان احد الجزءين مشتقا او في حكمه كان عاملا فيها وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون
الجملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل
المؤكدة لعاملها وهي موافقة معنى لا لفظا لان الاب والحق صالحان للعمل وقوله فمضمر
عاملها يعني بعد الجملة وتقديره احقه او اعرفه ان كان المخبر عنه غير انا وان كان انا فالتقدير
احق او اعرف او اعرفني ولزم عاملها مقدرا هو الصحيح وهو مذهب سيبويه خلافا للزجاج

يسا

[illegible]

٧٥ في جملة عاملها هو الخبر وهو لابن جني وخلافا لابن خروف في جعله عاملها المبتدا مضمنا تنبيها
فان قلت اضمار عاملها واجب ام جايز قلت بل واجب ويوخذ ذلك من جزمه
بالاضمار وقوله ولفظها يوخر يعني انه لا يجوز تقديمها على الجملة ولا على احد جزءيها لشبهها
بالتوكيد ولانهم يجوزوا حذف عاملها فلا ينضم اليه تجوز اخر بالتقديم فان قلت
قد تقدم ان الحال نوعان مبينة ومؤكدة وقد ذكر النحويون انواعا اخر وهي المستصحبة نحو جا
زيد راكبا والمحكية نحو رايت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صايدا به
غدا والموطية نحو لسانا عربيا قلت لا تخرج عن النوعين السابقين ولما كان
اصل الحال الافراد نبه على انه قد يكون جملة بقوله ،، وموضع الحال تجي جملة ،،
ولوقوع الجملة موقع الحال شرطان احدهما ان تكون خبرية فان وقعت طلبية قدر القول
كما في النعت كقوله اي الدردا وحدث الناس احمر تعله اي مقولا فيهم احمر تعله وفي
البسيط جوز الفرا وقوع الامر ونحوه حالا والاحسن ان لا يكون مستعدة بدليل
استقبالها وخرف التنفيس ثم مثل فقال كجا زيد وهو ناو رحله ،،
وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع في التفصيل فقال
،، وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت ،، يعني ان الجملة
الحالية اذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينيذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال
وخلوها من الواو نحو جا زيد يضحك ولا يجوز ويضحك لان المضارع مشابه للاسم فلا
تدخل الواو كما لا تدخل على الاسم تنبيه يشترط في خلوه من الواو مع الاثبات
شرط اخر وهو ان لا يعرى من قد ذكر ذلك في التسهيل فان قرن بها فالشارح لزمته
الواو نحو وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ثم قال
،، وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا ،،
يعني ان الجملة المصدرة بالمضارع المثبت العاري من قد اذا وردت بالواو نوي على الاصح
بعدها اي بعد الواو مبتدا وجعل المضارع خبرا عنه ليصير جملة اسمية كقولهم
قمت واصك عينه اي وانا اصك ثم قال
،، وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما ،، الذي قدم هو الجملة الفعلية
المصدرة بالمضارع المثبت وسواه يشمل الجملة الاسمية مثبتة ومنفية والفعلية

المصدر بالمضارع المنفي وبالماضي مثبتا ومنفيا ومقتضى قوله بواو او بمضمر او بهما جواز
الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما الجملة الاسمية فان كانت مؤكدة
لزم فيها الضمير والخلو من الواو نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه ولهذا ان اضفته الى حال كقوله
تعالى بياتا او هم قائلون وان كانت غير مؤكدة ولا معطوفة جازت الاوجه الثلاثة الا ان
الاكثر مجيئها بالواو مع الضمير واقل منه انفراد الواو واقل منه انفراد الضمير وليس انفراد
الضمير مع قلته بنادر خلافا للزمخشري وقبله الفراء بل هو فصيح وقد جعل في الكشاف
بعضكم لبعض عدو ولا معقب لحكمه في موضع نصب على الحال واما المصدر بالمضارع المنفي
فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو فان ورد بالواو فقدر المبتدا
على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل وقول
الشارح وقد يجي بالضمير والواو ظاهره عدم التاويل وان كان النافي غيرها جازت
الاوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما والقياس يقتضي الحاق ان بهما واما ان فلا مدخل
لها هنا وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بلا بما لا يعرى فيه الواو عن الضمير وفي كلام
غيره التمثيل بجا زيد وما يطلع الشمس واما المصدر بالماضي المثبت فان كان تاليا لا
نحو الا كانوا به يستهزءون او متلوا باو نحو **قوله** كن للخليل نصيرا جار او عدلا ⁖
او اصله الشرط نحو لاضربنه ذهب او مكث لزم فيه الضمير والخلو عن الواو وامتنع
دخول قد **قوله** متى يات هذا الموت لا يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاءها ⁖
وان كانت الحال مؤكدة نحو ابو بكر الخليفة قد علمه الناس لزمت الواو ايضا وان كان
غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة فان اتى دون الواو لزمته قد نحو **قوله**
⁖ لحقت وقد نضت لنوم ثيابها ⁖ وان انفرد الضمير او اجتمعا جاز اثبات قد
وحذفها فهي اربع صور وترتيبها في الكثرة جاء زيد وقد قام ابوه ثم جاء زيد قام ابوه
ثم جاء زيد وقام ابوه وجعل الشارح الثالثة اقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل
وذهب قوم منهم الفراء والمبرد وابو علي الى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة او مقدرة والمختار
انه لا يحتاج الى تقديرها لكثرة ما ورد من ذلك واما المصدر بالماضي المنفي فيجوز فيها الاوجه
الثلاثة وقد تركت تمثيل اكثر هذه المسائل لوضوحها وخشية الاطالة

⁖ والحال قد يحذف ما فيها عمل ⁖ وبعض ما يحذف ذكره حظل ⁖

يعني

يعني ان عامل الحال قد يحذف وحذفه على ضربين جائز وواجب فالجائز ما حذف لحضور معناه
كقولك للراحل راشدا مهديا او لتقدم ذكره في الاستفهام وغيره كقولك راكبا لمن قال
كيف جئت والواجب اذا جرت مثلا كقولهم حظيين بنات صلفين كنات اي عرفتهم او
ثبت ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونا بالفاء او بثم نحو بعته بدرهم فصاعدا
او نابت عن خبر نحو ضربي زيدا قائما او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل نحو تميميا مرة
وقيسيا اخرى والى هذه المواضع اشار بقوله وبعض ما يحذف ذكره حظل ⁖

⁖ التمييز ⁖

اسم بمعنى من مبين نكره ⁖

اسم جنس وبمعنى من يخرج ما سوى التمييز والمشبه بالمفعول نحو الحسن الوجه واسم
لا التبرئة نحو لا رجل ونحو ذنبا من قولك استغفر الله ذنبا فان ذلك شارك التمييز في
انه على معنى من ومبين يخرج اسم لا والمنصوب باستغفر ونكرة يخرج المشبه وذهب
الكوفيون وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز وما اوهم ذلك مؤول عند البصريين ثم ذكر
حكمه **قال** ينصب تمييزا بما قد فسره ⁖ وهم من قوله بما فسره ان عامل التمييز
هو المميز وهو ما قبله من المبهمات المفتقر اليه **واقول** التمييز نوعان الاول
تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو رطل زيتا وعشرين درهما ولا خلاف
ان العامل في هذا النوع هو المميز كما ذكر الثاني تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة
في جملة او شبهها وعامل هذا النوع عند سيبويه والمازني والمبرد ومن وافقهم الفعل هو
او ما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل نحو طاب زيد نفسا وعجبت من طيب
زيد نفسا وزيد طيب نفسا وسرعان ذا اهالة وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة
التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما جرى مجراه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين
فان قلت ظاهر قوله بما قد فسره يقتضي موافقته من جعل العامل في هذا النوع
هو الجملة لان التمييز لم يفسر الفعل ولا ما جرى مجراه **قلت** لا يصح حمل كلامه على
ذلك لنصه في غير هذا الموضع على ان عامله الفعل وقد صرح بذلك اخر الباب
فان قلت فكيف يندرج الفعل في قوله بما قد فسره **قلت** لما كان التمييز
قد رفع ابهام نسبته الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه وفسره فاندرج
بهذا الاعتبار في مثل تمييز المفرد **بقوله**

❊ كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا ❊ المفرد الذي يفسره التمييز اما مقدار
وهو الممسوح كشبر ارضا والمكيل نحو قفيز برا والموزون نحو منوين عسلا او عدد نحو خمسة
عشر رجلا وجعله بعضهم من المقادير او مفهم غيرية نحو لنا غيرها ابلا او مثلية نحو لنا امثالها
شاء او تعجب نحو لله دره فارسا وانما اقتصر في البيت على التمثيل بالمقدار للتنبيه على انتصاب التمييز
عنه ثم قال ❊ وبعد ذي وشبهها اجرره اذا ❊ اضفتها كمد حنطة غذا ❊
الاشارة بذي الى الجمل السابقة وشبهها كل ما دل على مساحة او كيل او موزون فيجوز في ذلك
جر مميزه باضافة المميز اليه فتقول شبر ارض وقفيز بر ومنوي عسل وقد مثل بقوله
كمد حنطة غذا ثم قال ❊ والنصب بعد ما اضيف وجبا ❊ ان كان مثل ملء الارض ذهبا ❊
يعني ان جواز الجر بالاضافة مشروط بخلو المميز من اضافته الى غير المميز فان اضيف الى
غيره وجب النصب نحو ملء الارض ذهبا فان قلت ما فائدة الشرط في قوله ان كان
قلت التنبيه على ان مميز المضاف له حالتان احدهما انه لا يصح اغناؤه عن
المضاف اليه فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور اذ لو قيل ملء ذهب لم يستقم المعنى والاخرى
ان يصح اغناؤه عنه فيجوز جره بالاضافة لان حذف المضاف غير ممتنع نحو زيد اشجع الناس
رجلا فلك في هذا ان تقول هذا اشجع رجل فان قلت كيف جعل النصب بعد المضاف
المذكور واجبا وقد ذكر بعد جواز جره بمن قلت يعني بشرط خلوه من من وذلك
مفهوم من قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا اي كالمثال المذكور في امتناع اغنائه عن
المضاف اليه وفي تجرده من من فان قلت لم يذكر هنا حكم مميز العدد قلت
لان له بابا يذكر فيه ثم اشار الى بيان موضعين من مميز الجملة فقال
❊ والفاعل المعنى انصبن بافعلا ❊ مفضلا كانت اعلى منزلا ❊ النكرة الواقعة بعد
افعل التفضيل نوعان احدهما فاعل في المعنى وهو السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية
عند جعل افعل فعلا نحو انت اعلى منزلا فانه يصلح لذلك فتقول علا منزلك فهذا النوع
ينصب على التمييز والاخر ان يكون فاعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته
ان يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو انت
افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة
الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا

بعد

72

❊ وبعد كل ما اقتضى تعجبا ❊ ميز كاكرم بابي بكر ابا ❊ يعني انه يجوز انتصاب التمييز بعد كل
ما دل على تعجب نحو اكرم بابي بكر ابا وما اكرمه ابا وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو
لله دره فارسا قال في شرح الكافية والمراد بابي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورضي الله عن ابي بكر صاحبه ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح
لمباشرتها وبعضه لا يصلح من ذلك قوله ❊ واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد ❊
والفاعل المعنى كطب نفسا تفد ❊ ش اي يجوز في كل مميز جره بمن الا مميز العدد وما
كان فاعلا في المعنى فانه لا يجوز عندي عشرون من درهم ولا طاب زيد من نفس ويجوز فيما
سواهما نحو عندي قفيز من بر فان قلت هذا الضابط غير مستقيم من اوجه
الاول ان مميز العدد لا يمتنع جره بمن لكن بشرط ان يجمع نحو عندي عشرون من الدراهم
الثاني انه اطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد قال الشارح لا يجوز جره بمن
الا في التعجب او نحوه نحو لله دره من فارس وقول الشاعر ❊ فنعم المرء من رجل تهامي ❊
الثالث اجازته جر غير هذين النوعين بمن ليس على اطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان
منقولا من مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فلا يجوز جره بمن قلت اما الاول فلا
يرد ومميز العدد متى جمع لم يكن مميزا اصطلاحيا فان شرطه الافراد واما الثالث
فالظاهر وروده لا يقال لعل المصنف ممن لا يثبت المنقول عن المفعول كالشلوبين فان
المصنف اثبته في التسهيل فان قلت ما معنى من الداخلة على التمييز قلت
هي للتبعيض وكان الشلوبين يجوز ان تكون بعد المقادير وما اشبهها زائدة عند سيبويه
كما زيدت في ما جاءني من رجل وفيه نظر لان المشهور من مذهب النحويين انها لا تزاد الا في الواجب غير صح
قال في الارتشاف ويدل على صحة ذلك يعني الزيادة انه عطف على موضعها نصبا ن
قال الحطيئة ❊ طافت امامة بالركبان آونة ❊ يا حسنه من قوام ما ومنتقبا ❊
❊ وعامل التمييز قدم مطلقا ❊ والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ❊ عامل التمييز ان
لم يكن فعلا متصرفا لم يجز تقديم التمييز عليه قال المصنف باجماع واما قوله
❊ ونارنا لم ير نارا مثلها ❊ فضرورة وتاوله بعضهم على ان نارا حالية ونارا مفعول
ثان وان كان متصرفا فذهب سيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين الى منع تقديمه عليه
وذكروا المنع تقدمه عليه وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جواز ذلك ووافقهم

[illegible]

المصنف لورود السماع به كقوله أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا
واياك اخر فان قلت ظاهر قوله نزرا سبقا اي انه قليل فلا نقاس عليه قلت
لا يلزم من قلته انه لا يقاس عليه بل هو عنده مقيس وفاقا للمبرد والكوفيين وعلله ان ما ذكر
من التمييز قد يستوي الفعل المتصرف ليس على اطلاقه اذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز
باجماع وهو كفى بزيد ناصرًا وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة

حروف الجر ∴ هاك حروف الجر وهي من الى حتى خلا حاشا عدا في عن على
∴ مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى ∴

هذه عشرون حرفًا مشتركة في جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتي الا خلا وحاشى وعدا فان حكمها
تقدم في الاستثنا والاتي ولعل ومتى لغرابة الجر بهن اما كي فتجر ثلاثة اشيا الاول ما الاستفهامية
لقولهم في السوال عن الشي كيمه بمعنى لمه الثاني ان المصدرية مع صلتها في نحو جئت كي تفعل
في احد الوجهين الثالث ما المصدرية مع صلتها في قوله
∴ اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع ∴ واما لعل فيجر في لغة
عقيل ثابتة الاول ومحذوفته خلافا لمن انكر الجر بها واما متى فتجر في لغة هذيل ومن كلامهم
اخرجها متى كمه تنبيه عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة
القطع اذا جعلت عوضًا من حروف الجر في القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض
بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله
وجعلها في التسهيل بقية ايمن قال وليست بدلا من الواو خلافا لمن زعم ذلك وذكر
الفراء لات وانها تجر الزمان وقرى ولات حين مناص بالجر وزعم الاخفش ان بله حرف
جر بمعنى من والصحيح انها اسم وذهب سيبويه الى ان لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل
نحو لولاك ولولاي ومذهب الاخفش والكوفيين ان الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير
ضمير الجر للرفع ∴ بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا ∴
حروف الجر نوعان نوع يجر الظاهر فقط ونوع يجر الظاهر والضمير فالاول هو المذكور
في هذا البيت ولعل وكي ومتى والثاني ما عداها وقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا ∴
يعني ان مذ ومنذ لا يجران الا الزمان وسياتي الكلام عليهما وقوله وبرب منكرا ∴
يعني ان رب لا تجر الا نكرة وسياتي دخولها على الضمير واجاز بعضهم ان تجر المعرف بال

وانشد ربما الجامل المؤبل فيهم ∴ بخفض الجامل وصفته فان صحت الرواية حمل على
زيادة ال وشذ رب امة ورب احيد ورب واحد امة واختلف في معنى رب فقيل للتقليل
وقيل للتكثير ونسب كل منهما الى سيبويه وقيل لهما وقيل هي حرف اثبات لم يوضع
لتكثير ولا تقليل وفي التسهيل والتقليل بها نادر وقوله والتا لله ورب ∴
يعني ان التا مختصة باسم الله تعالى نحو تالله تفتؤ وحكى الاخفش دخولها على الرب قالوا
ترب الكعبة وقالوا ايضا تالرحمن وتحياتك وهو شاذ وقالوا انها بدل من واو القسم
وقوله وما رووا من نحو ربه فتى نزر ∴ اشارة الى انه قد ورد دخول رب على
المضمر وانه قليل ومنه قول الشاعر وربه عطبًا انقذت من عطبه ∴
وروي بالجر على انه من وهو شاذ فان قلت انما اورد النحويون ذلك على انه فصيح مقيس
في الكلام فكيف قال نزر قلت لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر ويؤيده
قوله في الكافية فقس عليه تنبيهان مذهب البصريين ان الضمير المجرور برب
يلزم افراده وتذكيره استغنا بمطابقة التمييز للمراد وحكى الكوفيون مطابقته ايضا
الثاني اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي
وغيره وقيل نكرة ورجحه الزمخشري وابن عصفور وقوله كذا كها ونحوه الى
اشار به الى ان الكاف قد تجر ضمير الغايب قليلا كقول الراجز
واليه اشار بقوله كها وهذا من الضرائر وقد شذ دخول
الكاف على ضميري المتكلم والمخاطب في قول الحسن اناك وبك وقول الشاعر
∴ اذا الحرب شمرت لم تكن كي ∴ والكاف في كي مكسورة وقد دخلت ايضا على
ضميري الرفع والنصب المنفصلين كقولهم ما انا كانت ولا انت كانا وجعله في
التسهيل اقل من دخولها على ضمير الغايب المتصل قيل وفيه نظر بل ان لم يكن اكثر
فهو مساو فان قلت الى م اشار بقوله ونحوه الى قلت يحتمل وجهين احدهما ان
يكون اشار الى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار اليه كقول الشنفرى
∴ لئن كان من جن لابرح طارقا وان يك من انس فما كها الانس
ولا حجة في قوله فهو لا نحر الاحاط لا ∴ على الاتصال لاحتمال ان يكون اصله فهو
والثاني ان يكون اشار به الى انه قد ندر دخول بعض الاحرف المخصوصة بالظاهر غير

الداخل على الضمير جامد دخول ... عليه كقول الشاعر
فلا والله لا يلفى اناس ... يا ابن ابي يزيد وهو عند البصريين ضرورة ف
وقوله بعض ... وابتدى في الامثلة بمن شروع في بيان معاني بعض معاني
هذه الاحرف فبدا بمن وذكر لها ثلاث معان الاول التبعيض نحو ومن الناس من يقول
امنا وعلامتها جواز الاستغناء عنها ... عن الثاني بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وعلامتها صحة وضع الذي موضعها الثالث ابتدا الغاية في المكان باتفاق
نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وفي الزمان ... الغاية في الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون
والمبرد وابن درستويه الى انها ... لابتدا الغاية في الزمان وهو الصحيح لكثرته نظما ونثرا
وتاويل ما كثر ليس بجيد واليه ذهب المصنف بقوله وقد ياتي لبدء الازمنة
تنبيه لم يختلفوا في ان من تكون لابتدا الغ... واختلفوا في التبعيض والتبيين اما التبعيض
فذهب اليه الجمهور وصححه ابن عصفور ونفاه المبرد والاخفش الاصغر وابن السراج
وطايفة من الحذاق والسهيلي وقالوا انما هي لابتدا الغاية وان ساير المعاني التي ذكروها
راجعة لهذا المعنى واما بيان الجنس فمشهور في كتب المعربين وبه قال جماعة من المتقدمين
والمتاخرين وانكره اكثر المغاربة وزيد ... شبهه بجر نكرة كما لباغ من مفر استفهام
زيادة من عند جمهور البصريين شرطان الاول ... ان تكون بعد نفي او شبهه وهو النهي والا	النفي قوله تعالى ما لكم من اله غيره
الثاني ان تكون مجرورها نكرة مثال ... نهي لا يقم من احد والاستفهام هل من خالق غير الله
ومثال النفي بقوله ما لباغ من مفر واجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها
فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسايي وهشام بلا شرط ووافقهم في
التسهيل في شرحه لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا تنبيهان الاول فايدة زيادة
من تنصيص العموم او مجرد التوكيد فالاول ... نكرة لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل
والثاني مع نكرة تختص به الثاني لا ... شك في صحة زيادتها بعد جميع حروف النفي
واما الاستفهام فلا يحفظ الا مع ... هل وفي الارتشاف وفي الحاق الهمزة بها نظر
وصرح بمنعه بعد كيف ونحوها وقوله للانتها حتى ولام والى
مثال حتى حتى مطلع الفجر ... الى الى المسجد الاقصى ومثال اللام سقناه لبلد
ميت ودلالة اللام على الانتها ... بخلاف حتى والى فان دلالتهما على الانتها كثير
فان قلت

٧٤ فان قلت ... انها اكثر في ذلك ... الى الدخول فيما لا تدخل فيه حتى فان المجرور بحتى
يلزم كونه اخر جزء او ملاقي اخر جزء بخلاف الى ... سرت النهار حتى نصفه لم
يجز ولو قلت الى نصفه جاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ووافق المصنف في شرح
الكافية وخالف في التسهيل فلم يشترط في مجرور حتى كونه اخر جزء واستدل بقوله
عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا ... وفيه نظر تنبيه
اختلف في المجرور بحتى ... فصل الانتهاء ... يدخل فيما قبلها الا بقرينة واليه ذهب المغاربة
وذهب المصنف الى ان الانتهاء ... وعد ... عنده فلا يدخل وزعم ابن درستويه
والفرا اشار الى ذلك وحكي عن ... والغاية يدخل ويخرج وقال ذهب
المبرد وابو بكر وابو علي انها تدخل ... الفرا والرماني يدخل فيما لم يكن غير جزء نحو انه لينام
الليل حتى الصباح وصرح سيبويه بان ... ها داخل ولا بد لكنه مثل بما هو بعض ما
قبله واختلف ايضا في المجرور بالى والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال
بعض النحاة يدخل وقوله ومن وبا يفهمان بدلا علامة ذلك ان يحسن موضعهما
بدل مثال من ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة لو نشا لجعلنا منكم ملايكة ومثال البا
لا يسرني بها حمر النعم وقول الشاعر ... لي بهم قوم اذا ركبوا وشبهه
نحو المال لزيد وشبهه نحو ادوم ... ما يدوم لي وصرح فيه بالاستحقاق لانه مثل في
شرح الكافية بنحو السرج للفرس ... له في شرحه للتسهيل معاير الشبه الملك
وفي تعدية ايضا ... وتعليل نحو لتحكم بين
الناس بما اراك الله وقوله ... وزيد بعني اللام ولا يراد الا مع
معمول ما يتعدى الى واحد وزيادة ... فاسية وهو ان يزاد لعامل
ضعف بالتاخير نحو ان كنتم للرويا تعبرون ... نحو فعال لما يريد وغير
قياسية وهي في غير ذلك نحو ردف ... وقوله
والظرفية استبن با وفي ... البصرة وفي نحو زيد في المسجد
وفي هي الاصل وبها تعتبر الظرفية وقوله ... السببية قال في
شرح التسهيل ... السببية هي الداخلة على ... عبر بها عن فاعل معناها مجازا
نحو فاخرجنا به من كل الثمرات فلو قصدت ... خراجها الى الها لصح وحسن

لانه مجاز قاله ومنه قولهم كتبت بالقلم وقطعته بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون
يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة [illegible] واثر عن ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة
الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز قال
وباء التعليل هي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم
العجل فبظلم من الذين هادوا انتهى وفيه اختصار وكان التعليل والسبب عنده عين
واحد فلذلك لم يذكروا باء التعليل وادرجوا باء الاستعانة في السببية مما انفرد به وقوله
غالبا وقولهم غضبت لفلان اذا غضبت من اجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من اجله
وهو ميت ومثل الشارح السببية بقوله فبظلم من الذين هادوا وابعا لشرح الكافية
وقوله بالبا استعن مثل باء الاستعانة في شرح الكافية بقوله كتبت بالقلم وتقدم
ادراجه لذلك في السببية وعد [illegible] ذهب الله بنورهم وباء التعدية هي القائمة مقام
همزة النقل في ايصال الفعل اللازم الى المفعول به قال المصنف وقد وجدت في
المتعدي كصككت بعض الحجر ببعض عوض بالعوض هي الداخلة على الاثمان
والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف وكافأت الاحسان بضعف وتسمى باء المقابلة كما في
التسهيل الصق الالصاق هو معناها الاصلي ولم يذكر لها سيبويه غيره وقال
المغاربة الباء الزائدة لا تلزم الا للالصاق حقيقة او مجازا فقد يتجرد لهذا المعنى وقد
يدخلها مع ذلك معنى اخر ومن امثلة الالصاق وصلت هذا بهذا ومثل مع نحو
ونحن نسبح بحمدك وتسمى باء المصاحبة وعلامتها ان يحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن
مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق ومحقا ومن يعني
التي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وهو مذهب كوفي وذكره الفارسي في التذكرة
وتبعه العتبي وروى للاصمعي شربن بماء البحر قال في
شرح التسهيل والاجود [illegible] وعن نحو ويوم تشقق السماء
بالغمام [illegible] كذا قال الاخفش ومثله فاسأل به خبيرا
معنى عن منقول عن الكوفيين وتأول الشلوبين على انها باء السببية اي فسل بسببه وتأوله
غيره على التضمين اي فاعتن به لان السؤال عن الشيء اعتناء به وقوله
على للاستعلا [illegible] معانيها ولم [illegible] لها غيره من البصريين غيره واولوا

بما

ما اوهم ظاهره ومعنى في يعني الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي
في ملك سليمان وتأول على التضمين اي تقول وعن اي تكون للمجاوزة بمعنى عن قوله
اذا رضيت علي بنو قشير اي عني قال في شرح التسهيل ولذا الواقعة بعد خفي وبعذر
واستحال وغضب واشباهها قيل وهو مذهب كوفي وقال به القتبي وتأوله غيرهم وقوله
بعن تجاوزا عني من قد فطن يعني الاثر في عن استعمالها للمجاوزة ولذلك عدى بها صحته
واعرض ونحوهما قالوا ورميت عن فلان لان المرمي عنه مجاوز ولم يذكر غيره وقوله وقد تجي موضع بعد
بعني عن نحو لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وعلى اي وقد تجي موضع على نحو عنى
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي وجعل المصنف منه
بخل عنه والاصل بخل عليه وقوله فما على موضع عن قد جعلا يعني ان كل واحد منهما
وضع موضع الاخرى وتقدم تمثيله وقال بعض النحويين لو كانت لها معاني هذه الحروف
لجاز ان يقع موقع هذه الحروف قال فوجب تأويل ما يرد من ذلك مما خالف معنى المجاوزة وقوله
شبه بكاف هذا اشهر معاني الكاف وبها التعليل قد يعني نحو واذكروه
كما هداكم قال في شرح الكافية ولا تنها على التعليل كثيرة وزائدا للتوكيد ورد
نحو ليس كمثله شيء قيل ويحتمل ان يكون مثل بمعنى صفة فلا تكون زائدة ومثل وقد يراد
بها الصفة وقوله واستعمل اسما استعمالها اسما مخصوص عند سيبويه رحمه
الله بالشعر نحو ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا واجاز الاخفش من الاختيار
واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام الفارسي وشذ ابو جعفر ابن مضاء فقال انها اسم ابدا
لانها بمعنى مثل وتأول بعضهم ما ورد من دخول حرف الجر عليها والاضافة والاسناد
اليها على حذف الموصوف وقوله وكذا عن وعلى اما من فيكونان اسما اذا دخل حرف
الجر عليه ولا تجر الا من كقوله من عن يمين الحبيا نظرة قبل وندر جرها على
في قوله على عن يمين مرت الطير سنحا قال بعضهم وفي نحو
دع عنك نهبا صيح في حجراته واما على فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف
والشلوبين الى انها اسم ولا تكون حرفا وزعموا ان ذلك مذهب سيبويه ومشهور مذهب
البصريين انها حرف جر وتكون اسما اذا دخل عليها من قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها قال بعضهم وفي نحو هون عليك وزعم الفراء وافقه

من الكوفيين ان عن وعلى اذا دخل عليهما من باقيتان على حرفيتهما وزعموا ان من تدخل على حروف الجر كلها سوى
مذ واللام والباء وفي وقوله من اجل ذا عليهما من دخلا ۞ اي من اجل ثبوت اسميتهما صح دخول
حرف الجر عليهما وخص من بالذكر لانفرادها بذلك وتقدم جر عن بعلى [illegible] قال في شرح
التسهيل عن بعد دخول من بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق قوله ومذ ومنذ البيت ۞
اعلم ان لمذ ومنذ ثلاثة احوال الاولى ان يليهما اسم مفرد مرفوع نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او
منذ يومان وفي ذلك ثلاثة مذاهب الاول انهما مبتدآن والمرفوع خبر واليه ذهب المبرد
وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة امد انقطاع الروية يوم الجمعة وفي النكرة امد انقطاع
الروية يومان والثاني انهما ظرفان في موضع الخبر والمرفوع هو المبتدا والتقدير بيني
وبين لقايه يومان واليه ذهب الاخفش وطايفة من البصريين والثالث ان المرفوع بعدهما
فاعل بفعل مقدر اي منذ مضى يوم الجمعة او يومان وهما ظرفان مضافان الى الجملة واليه ذهب — متعلق
محققوا اهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف في التسهيل الثانية ان يليهما جملة
والاكثر كونها فعلية نحو قوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره ۞ وقد تكون اسمية كقوله
۞ مذ انا يافع ۞ وفي ذلك مذهبان اصحهما ان مذ ومنذ ظرفان مضافان الى الجملة وصرح به
سيبويه والثاني انهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان
عقدت ومذ زمان انا يافع وهو مذهب الاخفش فلا يكونان عنده الا مبتدأين واختاره
ابن عصفور الثالثة ان يليهما اسم مجرور كقوله وربع عفت اياته منذ ازمان ۞
وفي ذلك مذهبان اصحهما انهما حرفا جر واليه ذهب الجمهور وهو الصحيح والاخر انهما ظرفان
منصوبان بالفعل قبلهما وقد اشار في النظم الى الاحوال الثلثة فان قلت لا يوخذ
احدها من عبارته قلت اما الاولى فالمفهوم من قوله رفعا انهما مبتدآن لانهما لا
يرفعان ما بعدهما الا لان المبتدا او الخبر على الاصح واما الثانية ففهم من ظاهر قوله او — وارفع
اولهما الفعل انهما ظرفان مضافان الى الجملة لان من جعلهما في ذلك مبتدأين قدر بعدهما
زمانا هو الخبر فلم يولهما الفعل الا لفظا واما الثالثة فقد عدهما مع حروف الجر فيما
تقدم والحاصل انهما قبل المرفوع مبتدآن وقبل الفعل ظرفان وقبل المجرور
حرفان والمختار ما اختاره في التسهيل فان قلت لو قال وليا الجملة نحو مذ دعا
لاجاد لاندراج الاسمية قلت هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل انه

كثير

76

كثير فان قلت شرط المرفوع بعدهما والمجرور بعدهما ان يكون اسم زمان ولم ينبه عليه قلت
بل نص عليه اول الباب ثم اشار الى معناهما بقوله
۞ وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ۞ يعني انهما لابتداء الغاية ان جرا ماضيا
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وللظرفية ان جرا حاضرا نحو ما رايته مذ يومنا وزاد في التسهيل
انهما يكونان بمعنى من والى معا فيدلان على الابتدا والانتها وضابط ذلك انهما ان دخلا
على ماض معرفة فهما بمعنى من او على حاضر معرفة فهما بمعنى في او على نكرة فهما بمعنى من والى معا
نحو ما رايته مذ اربعة ايام وقوله وبعد من وعن وبا زيد ما ۞ مثال زيادتها بعد
من مما خطيئاتهم وبعد عن عما قليل وبعد البا فبما رحمة وقوله فلم يعق عن عمل قد علما ۞
يعني ان ما كقوله لئن ما قد ترى وانت خطيب ۞ وقال في الكافية وقد تزاد البا ما
فربما ونوزع في ذلك وقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف ۞
يعني ان ما تزاد بعد رب والكاف كافة وغير كافة فمثالها كافة ربما يود وقول
الشاعر لعمرك انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم ۞ واجاز ابن يسعون نحو زما
في ربما يود تكون موصوفة اي رب شي يود واجاز غيره في البيت كون ما مصدرية على
مذهب من اجاز وصلها بالاسمية ومثالها غير كافة قوله ربما ضربة بسيف صقيل
وقول الاخر كما الناس مجروم عليه وجارم ۞ بجر ضربة والناس فان قلت
ما الاغلب على ما بعد رب والكاف قلت يفهم من قوله وقد ان الكف هو الغالب
وصرح به في الكافية وقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع
مثال ذلك بعد بل قول روبة بل بلد ملء الفجاج قتمه ۞ وبعد الفا قوله
۞ فحور قد لهوت بهن عين ۞ وبعد الواو قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله ۞
وقد يجر بمحذوفة دون هذه كقوله رسم دار وقفت في طلله ۞ وفي التسهيل يجر برب محذوفة بعد
الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وليس الجر بالفا وبل في التسهيل باتفاق وحكى الاتفاق ابن
عصفور وفي الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض هو بالفا وبل لنيابتهما مناب
رب واما الواو فذهب المبرد والكوفيون الى ان الجر بها والصحيح انه برب المضمرة وهو
مذهب البصريين وقوله وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا ۞
الجر بسوى رب محذوفا ضربان مطرد وغير مطرد فالمطرد في مواضع الاول لفظ الجلالة — له

[illegible marginal note]

في القسم دون عوض الثاني المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول البا نحو **قوله**
:: بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا :: الثالث بعد لا نحو
قوله الا رجل جزاه الله خيرا :: يريد الا مر رجل الرابع بعد كم الاستفهامية اذا
جرت بالحرف نحو بكم درهم اشتريته خلافا للزجاج في قوله ان الجر باضافتها الخامس في
جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب من مررت السادس في المعطوف على ما
تضمنه بحرف منفصل بلا نحو **قوله** ما لمحب جلد ان يهجرا ولا حبيب رافة فيجبرا ::
السابع في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو ذكر ذلك ابو الحسن في المسائل انه يقال
جئ بزيد او عمرو ولو كليهما لان المعنى ان لم يكن ما بعد لو ادني الثامن في المقرون بالهمزة بعد
ما تضمنه نحو مررت بزيد فتقول ازيد بن عمرو وحكاه الاخفش في المسائل العاشر في
المقرون بالا بعد ما تضمنه كان يقال جئت بدرهم فتقول فهلا دينار قاله الاخفش وهذا اثير
الحادي عشر في المقرون بعد ما تضمنه نحو امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو واجاز
يونس وجعل سيبويه اضمار البا بعدان لتضمن ما قبلها اياها اسهل من اضمار رب بعد
الواو فعلم بذلك اطراده الثاني عشر في المقرون بفا الجزا بعد ما تضمنه حكى يونس
مررت الاصالح فطالح تقديره ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح فجميع هذه
المواضع مطرد يقاس عليه عند المصنف والذي قرره المغاربة لا يجوز حذف حرف
الجر وابقا عمله الا في القسم وفي باب كم على خلاف واما غير المطرد فيسمع منه ابيات
منها **قول الشاعر** :: اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع ::
قال في التسهيل ولا خلاف في شذوذ بقا الجر نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع

الاضافة

نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا
شمل قوله نونا تلي الاعراب المثنى والمجموع على حده وما الحق بهما نحو رايت غلاميك وخادميك
وقبضت اثنيك وعشريك واحترز من نون لا تلي الاعراب نحو نون مساكين وسنين في لغة من
اعربه بالحركات فانها لا تحذف للاضافة وشمل قوله او تنوينا الظاهر كقولك في
طور طور سينا والمقدر في قولك في الدراهم هذه دراهمك قال في شرح الكافية
ثم من اقتصاره على التنوين والنون ان غيرهما لا يحذف وقد يحذف تا التانيث قال في كلمات
سمعت ولا يرد ومنه قراءة بعضهم لاعدوا له عده اي عدته وظاهر كلامه انه قياس

وجعل

ف
وجعل منه واقام الصلوة **وقوله** والثاني اجرر :: في الجار له اقوال احدها انه المضاف
والثاني انه الحرف المنوي والثالث انه معنى الاضافة والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح
لاتصال الضاير به ولا يتصل الا بعاملها **وقوله** وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام
لما سوى ذينك :: يعني ان الاضافة على ثلاثة اقسام الاول تقدر بمن وضابطه ان يكون المضاف
بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح التسهيل ومن هذا
النوع اضافة الاعداد الى المعدود اتخلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة بمن ومذهب
الفارسي انها باللام فان اضيفت عددا الى عدد نحو ثلاث مائة ففي على انها بمن فان لم يصح
اطلاق اسمه عليه نحو يد زيد فهي بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان الى انها بمعنى من والثاني
مقدرة بفي وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا وقع فيه المضاف نحو بل مكر الليل والنهار
قال المصنف واغفل بعض النحويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل
الصحيح انتهى وعن عبد القاهر ان كل اضافة تقدر بفي وذلك قولنا فلان ثبت القدر والغدر
المكان الصلب ومذهب الجمهور ان الاضافة لا تقدر بغير من واللام نحو بل مكر الليل والنهار
مقدر باللام عندهم على التوسع الثالث مقدر باللام وهو ما سوى النوعين المتقدمين
وتقدير اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد ولذلك
خص بالاحكام في نحو **قوله** يا بوس للحرب :: وذهب ابن الضايع الى ان الاضافة
بمعنى اللام على كل حال وفي الارتشاف والذي اذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص
وانها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **وقوله** واخصص اولا ::
او اعطه التعريف بالذي تلا :: يعني ان المضاف يتخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام
رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد هذا اذا كانت الاضافة معنوية فان كانت
لفظية فقد نبه عليها **بقوله** وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل ::
يفعل هو الفعل المضارع يعني ان المضاف اذا كان وصفا يشابه الفعل المضارع في كونه
بمعنى الحال او الاستقبال لم يتعرف بالمضاف اليه لان اضافته غير محضة لا تفيد الا
تخفيف اللفظ **فان قلت** هل يقدر اللام في الاضافة اللفظية **قلت** لا اذ هي
ليست على معنى حرف مما سبق خلافا لبعض المتاخرين في زعمه ان اضافة اسم الفاعل
والامثلة واسم المفعول المضاف الى المنصوب على معنى اللام واستدل بان وصولها

الى المفعول باللام شايع في فصيح الكلام فلا يطرد في الصفه المشبهه ثم مثل فقال
∴ فرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل ∴ فرب راجينا مثال اسم الفاعل
وعظيم الامل وقليل الحيل مثالان للصفه المشبهه ومروع القلب مثال اسم المفعول
ثم قال وذي الاضافه اسمها لفظيه ∴ سميت بذلك لان فايدتها في اللفظ وتسمى ايضا
مجازيه وغير محضه ثم قال وتلك محضه ومعنويه ∴ يعني التي تفيد التخصيص والتعريف
تسمى محضه لانها خالصه من شايبه الانفصال ومعنويه لان فايدتها في المعنى تنبيهات
الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوه الى ان اضافه المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضه
والصحيح انها محضه لورود السماع بنعته بالمعرفه كقوله
∴ ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا ∴ وذهب ابن السراج
والفارسي الى ان اضافه افعل التفضيل غير محضه والصحيح انها محضه لانها تنعت
بالمعرفه ونص سيبويه على ان اضافته محضه وذهب الفارسي في موافقه الى ان اضافه
الاسم الى الصفه غير محضه وذهب غيره الى انها محضه وذهب المصنف الى انها
شبيهه بالمحضه الثاني المعروف تقسيم الاضافه الى محضه وغير محضه وزاد في التسهيل
ثالثا وهو المشبه بالمحضه وهو انواع الاول اضافه الاسم الى الصفه كما تقدم
الثاني اضافه الاسم الى المسمى نحو شهر رمضان ويوم الخميس وسعيد كرز الثالث
اضافه الموصوف نحو سحق عمامه وقوله وان سقيت كرام الناس فاسقينا ∴
وذهب ابن عصفور الى انها غير محضه وذهب غيرهما الى انها محضه الرابع اضافه الموصوف
الى القايم مقام الوصف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ∴ اي على زيدنا صاحب
راس زيد صاحبكم بحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا منهما في الاضافه الخامس
اضافه المؤكد الى المؤكد واكثر ما يكون في اسما الزمان المبهمه نحو يومئذ وقد يكون في غيرها
كقول الشاعر ∴ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه ∴
اراد انجوا عنها الجلد لان النجا هو الجلد السابع اضافه المعتبر الى الملغى كقول بعض الطايين
∴ اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح ∴ الثالث
اهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالاضافه احدهما ما وقع موقع نكره لا تقبل
التعريف نحو رب رجل وتم ناقه وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو قوله

[illegible]

78

لا اباك تخوفيني ∴ لان رب وكم لا تجران المعارف والحال لا يكون معرفه ولا تعمل في المعرفه الثاني ما لا يقبل التعريف لابهامه
كغير ومثل وحسب وزعم المبرد ان غير لا تتعرف ابدا وقال السيرافي تتعرف اذا وقعت بين ضدين وزعم ابن السراج
انه اذا كان المغاير والمماثل واحدا كانت غير ومثل معرفتين قال في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايره خاصه
ومماثله خاصه فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين ضدين واجاز بعض العلما منهم السيرافي ان يحمل على هذا
غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس بلازم لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعتت النكره
بغير مع وقوعها بين متضادين انتهى قوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ∴ الاسان ال الوصف المشابه
المضارع يعني ان وصل ال بما اضافته لفظيه مغتفر لا مطلقا بل بشرط كونه مضافا لما فيه ال نحو الجعد الشعر
او مضافا الى مضاف لما فيه ال نحو الضارب راس الجاني او مثنى او مجموعا على حده نحو الضاربا زيد والمكرمو
عمرو واما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فكالمفرد وعنهما احترز بقوله سبيله اتبع اي اتبع سبيل
المثنى في سلامه واحد واعرابه بالحرفين فان قلت مفهوم الشرط ان وصل ال بالمضاف فيما سوى هذه الصور
الاربع غير مغتفر وقد ذكر في التسهيل صورا خامسه تغتفر فيها ذلك ايضا وهي ان يكون الثاني مضافا الى
ضمير المقرون بال كقوله الود انت المستحقه صفوه ∴ قلت انما اهمل هذه الصوره هنا
لقلتها وللخلاف في جوازها فان المبرد منع الجر في نحو ذلك واوجب النصب ولكن الصحيح جوازه لثبوته في
المستحقه صفوه هكذا روي بالجر والله اعلم ∴ وربما اكسب ثان اولا ما سال ان كان لحذف موهلا ∴
يعني ان المضاف قد يكتسب من المضاف اليه بشرط صحه حذفه والاستغنا عنه بالمضاف اليه فيشمل اربعه انواع
الاول ان يكون المضاف بعضا وهو مونث كقوله اذا بعض السنين تعرقتنا ∴ لان بعض السنين
سنه والثاني ان يكون بعضا وهو مذكر كقوله كما شرقت صدر القناه من الدم ∴ الثالث ان يكون وصفا
للمونث كقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم ∴ والرابع ان
لا يكون بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط كقولهم اجتمعت اهل اليمامه وذكر
الفارسي جاء تسا وهو ان يكون المضاف كلا كقول عنتره جادت عليه كل عين ثره ∴
ومنه يوم تجد كل نفس والتانيث في هذا النوع افصح بخلاف ما قبله تنبيه قد يرد مثل ذلك في التذكير
وهو قليل ومنه قول الشاعر رويه الفكر ما توول له الامر معين على اجتناب التواني ∴
ولا تضف لاسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد ∴ لا بد ان يكون المضاف غير المضاف اليه
بوجه ما لان المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه والشي لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه وما اوهم ذلك
اول فمما يوهم الاضافه الى المرادف سعيد كرز فيوول الاول بالمسمى والثاني بالاسم فكانك قلت جا مسمى هذا اللقب

ومما يوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم سحق عمامة وجرد قطيفة فيؤول باضافة الشيء الى جنسه اي سحق من عمامة
ومما يوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم مسجد الجامع فيؤول بحذف المضاف اليه واقامة صفته مقامه اي
مسجد المكان الجامع وذهب الكوفيون الى انهما مذهب الجنس ثم ابهم الموصوف اليها كما يضاف بعض الجنس اليه الى الصفة ذهب م م
نحو خاتم حديد وعلى هذا فلا حذف واضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى صفته لا تنقاس واجاز الفرا
اضافة الشيء الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين قال الفرا
ولدار الآخرة اضيف الى الآخرة وهي الآخرة والعرب قد تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف لفظه كيوم الخميس
وذكر شيئا منها حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفرا وقوله
وبعض الاسما يضاف ابدا :. انما احتاج على الاسما التي لازمت الاضافة لخروجها عن الاصل الى القسم م م
جواز افراد الاسم عن الاضافة ثم الاسما اللازمة للاضافة على قسمين قسم يلازمها لفظا ومعنى نحو قصارى
ولدى وقسم يلازمها معنى لا لفظا نحو كل وبعض واي والى هذا اشار بقوله
وبعض ذا قد يات لفظا مفردا :. تنبيهات الاول لكل موضوعان يلزم فيهما الاضافة
لفظا ومعنى احدهما اذا وقع نعتا والاخر اذا وقع توكيدا اطلق الفرا والزمخشري في التوكيد الثاني شذ سكه
كل ونصبه على الحال فيما حكاه الاخفش وعلى هذا فلا يمتنع ادخال ال الثالث مذهب سيبويه والجمهور ان كلا
وبعضا معرفتان بنية الاضافة والى مررت بكل قايما وببعض جالسا وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم
من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا معارف لانها في المعنى مضافات وهي كذلك بالاجماع ورد بان العرب
تحذف المضاف ويرسل وقد لا يتصف ودا مجيء الحال بعدهما وتعرض على ارادته ثم ان الملازم للاضافة ثلاثة انواع
احدها ما لزم الاضافة الى المضمر والثاني ما يضاف الى الظاهر والمضمر والثالث ما لزم الاضافة الى الجمل وقد
اشار الى الاول بقوله :. وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع :.
كوحد لبي ودوالي سعدي وشذ ايلا يدي للبي :.
نعم الكلام على نصب وحد في باب الحال وهو ملازم للاضافة الى المضمر ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وربما
ثني مضافا الى المثنى حكى ابن سيده جلسا على وحديهما وعلى وحدهما ووحد منصوب ابدا وقد يجر باضافة نسيج
وجحيش وعيير والاول للمدح والاخيران للذم وزاد بعضهم رجيل وحده وهو للمدح وقد يجر بعلى كما سبق
واما لبي ودوالي وسعدي فهي مصادر مثناة ولزم الاضافة الى المضمر فيقول لبيك وسعديك ودواليك
ونحوها حنانيك وهذاذيك وحجاريك وحواليك قال في النهاية وفي المصادر المثناة حذاريك ولا مفرد له
تنبيهات الناصب لهذه المصادر واجب الاضمار وتقدير لبيك لبا والمعنى في لبيك اجابتك

وكان

ودائر اللب بالمكان اذا اقام به الثاني يجوز استعمال لبيك وحده واما سعديك فلا يستعمل الا تابعا للبيك
قال سيبويه اراد بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة الثالث هل التثنية عند الجمهور للتكثير
لا يشفع الواحد الرابع ذهب الاعلم الى ان الكاف في لبيك ونحوه حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب
وحذفت النون لشبه الاضافة الخامس حكى سيبويه عن بعض العرب لب على انه مفرد لبيك غير انه بني على
الكسر لقلة تمكنه واختلف فيه فقيل بسبب نصب المصدر كانه قال اجابة وقال المصنف جعلوه اسم فعل
وقوله وشذ ايلا يدي للبي اشار به الى انه شذ اضافته الى الظاهر في قوله
دعوت لما نابني مسورا :. فلبى فلبي يدي مسور :. تنبيه ذهب يونس الى ان لبيك اسم مفرد
واصله لبا فقلبت الفه يا لاضافته الى المضمر كما في عليك ورد عليه سيبويه بقوله فلبي يدي مسور لاثبات اليا
مع الظاهر فان قلت قد ذكر في شرح التسهيل ان اضافة لبيك الى المضمر الغايب شاذ كاضافته الى
الظاهر ومنه قول الراجز :. لقلت لبيه لمن يدعوني :. وظاهر كلامه هنا اضافته الى المضمر مطلقا
قلت لا يلزم من قوله امتنع ايلاوه اسما ظاهرا جواز اضافته لكل مضمر وفي الارتشاف ويضاف
الى الظاهر بقولهم لبي زيد وسعدي عمرو والى ضمير الغايب قالوا لبيه وسعديه وذكر عن الشذوذ فيهما
بالجمل اشار الى الثالث بقوله :. والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ :.
يشمل قوله الى الجمل الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذ زيد جالس والفعلية حيث جلس
زيد واذ جلس زيد فان قلت كيف قال والزموا مع انه قد ورد اضافتها الى المفرد في قوله
اما ترى حيث سهيل طالعا :. وقد جاءت غير مضافة في قوله اذا ريده من حيث ما نفحته :.
قلت اما اضافتها الى المفرد فهو ممنوع عند البصريين الا في ضرورة وهو عند الكسائي قياس واما
عدم اضافتها فهو نادر منه مع ان فيه شاهد احتمالا لا ظاهرا فلذلك ورد ذلك واختصاصه بالظرف قال
والزموا وقوله :. وان ينون يحتمل افراد اذ :. يعني ان اذ تجيء افرادها لفظا عن الاضافة لكن
بشرط ان يعوض من الجملة المحذوفة تنوين نحو يومئذ لاشارتها حينئذ في ذلك ولهذا قال يحتمل افراد اذ
فان قلت لم كسرت الدال في يومئذ ونحوه قلت لالتقاء الساكنين خلافا للاخفش في جعل
كسرها للجر بالاضافة ورد بان وجه منها انهم قالوا يومئذ بالفتح تنبيه قولهم ان ذلك ليس من الاضافة
الى مفرد بل الى جملة اسمية والتقدير اذ ذاك كذلك وقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا :.
يعني ان ما اشبه اذ في كونه اسم زمان مبهم غير محدود مرادا به المضي اضيف جوازا الى ما تضاف اليه اذ وجوبا يعني
الجملتين وذلك نحو يوم وايام فلو كان غير مبهم او محدودا لم تضف الى الجمل ولا يجوز اضافة اسبوع وشهر ونحو

ومن المثنى واجاز المغاربه اضافه اسبوع ... نحوه واجاز ابن كيسان اضافه المبني ولم يسمع ولو كان مراده الاستغراق لم يضف
هذا اعني الى جمل فعليه لا ان اذا وما حمل عليها لا تضاف الا الى الاسميه هذا مذهب سيبويه ولذلك اولوا قوله تعالى يوم هم على النار
بارزون على ان بارز بمنزلة الماضي قال المصنف والصحيح جواز للمتعاد وما حمل عليها منع صاحب البسيط اضافه الظرف
المتوسع فيه الى الجمل قال لانه حينئذ اسم والاسما لا تضاف الى الجمل وليس بصحيح بل قد اضيف متوسعا فيه نحو هذا يوم
لا ينطقون قال الطاهر لان اضافه اسما الزمان الى الجمل اضافه محضه تفيد التعريف وفي البسيط وقد قال لا تفيد
لان الجمل نكرات وقوله وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا يعني انه يجوز فيما اجري مجرى اذ من اسما الزمان
فاضيف الى جمله وجهان الاعراب وهو القياس والبنا وسببه عند اكثر البصريين المشاكله ولذلك لم يجيزوه الا في
فعل مبني وقال المصنف بل سببه الظرف حينيه بحرف الشرطيه من جعل الجمله التي تليه مفتقره اليه والى غيره وذا
ان قمت وقولك حين قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حصل له افتقار فتشبه حين وامثالها
بان وقوله واختر بنا متلو فعل بنيا يعني ما يلي فعلا بني كالماضي نحو قوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقوله والمضارع المبني لقوله على حين يستصبين كل حليم
حين ... في شرح التسهيل وهو الذي يحكم معه البنا فعبارته هنا اجود من قوله في الالفيه وقبل فعل ما ض الشارح
والعكس بل غيره ايضا وصح وقوله وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب مثال الفعل
المعرب هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والمبتدا كقوله الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل
فالاعراب قبل هذين جائز باتفاق واما البنا فمنعه البصريون واجازه الكوفيون ومال الفارسي الى الكوفيين واختاره
المصنف فلذلك قال ومن بنا فلن يفندا لان علة البنا ليست طلبا للمشاكله بل ما تقدم وقد ورد
السماع بالبنا قبل الجمل الاسميه في قوله على حين الكرام قليل فانه روي بالفتح واذا ثبت قبل
الاسميه كان قبل المضارع اولى لانه اصل البنا وقوله والزموا اذا اضافه الى جمل الافعال كهن اذا اعتلا
مذهب الجمهور ان اذا لازمه الاضافه والجمله بعدها في موضع جر والعامل فيها جوابها وقيل ليست مضافه والعامل
فيها الفعل الذي يليها لا جوابها ويعرف بمنع الاعمال ما بعده مما قبله كالفا واذا الفجائيه وما النافيه ولان وفي
الشرط والجواب ويختلفان نحو اذا جئتني غدا اجيئك بعد غد وذهب سيبويه انها لا تضاف الا الى جمله فعليه
نحو هن اذا اعتلا واما نحو اذا السما انشقت ففعل بعدها قال في شرح التسهيل لا يجيز سيبويه غير ذلك وقال
السهيلي عن سيبويه انه يجيز على اذاه الابتدا بعد اذا الشرطيه وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا واجاز الاخفش
مع ما وجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها مبتدا قال في شرح التسهيل وبقوله اقول وجنح هنا الى مذهب سيبويه
لقوله اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا وقوله كلا وهي من الاسما الملازمه للاضافه لفظا

يعني

80

ومعنى لا يضافان الا الى مفهم اثنين ويشمل المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما واسم الاشاره المثنى ولو بلفظ الافراد
وقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل وقوله واحترز بقوله معرف من المنكر فلا
يضافان اليه وحكى الكوفيون اضافتهما الى النكره اذا كانت محدوده نحو كلا الرجلين عندك قائمان وبقوله بلا تفرق
من نحو كلا زيد وعمرو فانه لا يجوز الا في الضروره وقوله كلا الصيغ المثنى والضيغ واحد لا ان المعنى والامر ...
وذكر ابن الانباري ان كلا تضاف الى مفرد بشرط ان يكرر نحو كلاي وكلاك محسنان واوردها على انها من كلام العرب
ولم يورد ذلك المصنف الا ان ابى وقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وهي من الاسما الملازمه للاضافه اي
ويجوز اضافتها الى النكره بلا شرط والى المعرفه بشرط انها مثنيه نحو اي الرجلين او ايهما او جمع نحو اي الرجال او
ايهم ولا تضاف الى مفرد معرفه نحو اي زيد عندك لانها بمعنى بعض مع المعرفه ولا يصح ذلك في هذا المثال ونحوه وفي
ذلك صورتان احداهما ان يكرر ايا معطوفا بالواو كقوله اي واي ك فارس الاحزاب
والاخرى ان تقصد الاجزا نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه واليهما اشار بقوله
وان كررتها فاضف او تنو الاجزا وقوله واخصصا بالمعرفه موصوله ايا
يعني ان ايا الموصوله لا تضاف الا الى المعرفه هذا هو الاشهر واجاز بعضهم اضافتها الى النكره ذكره ابن عصفور وغيره
وقوله وبالعكس الصفه يعني ان ايا اذا وقعت صفه لم تضف الى معرفه بعكس الموصوله والواقعه حالا — الام
كالواقعه صفه وقوله وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما
يعني ان ايا اذا وقعت شرطا او استفهاما جاز اضافتها الى النكره والى المعرفه على التفصيل السابق فظهر بهذا ان
لاي ثلاثة احوال وقوله والزموا اضافه لدن فجر من الاسما الملازمه للاضافه لدن وهي لاول غايه زمانا او مكانا
وتضاف الى المفرد والى الجمله وقوله فجر يعني لفظا او محلا لتندرج الجمله ومن اضافتها الى الجمله الاسميه قوله
وتذكر نعماه لدن انت يافع وتعليبه وقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ولم يضف الى الجمل ظرف مكان الا حيث ولدن وقال ابن الدهان الا حيث وحدها وقوله
ونصب غدوه بها عنهم ندر سمع في غدوه بعد لدن الجر والنصب والرفع اما الجر فهو الاصل واما
النصب فشاذ ووجهه بثلاثه اوجه احدها ان لدن تشبه باسم الفاعل لان نونها تثبت تاره وتحذف اخرى
فنصب بها وضعف بسماع النصب بعد لدن المحذوفه النون الثاني ان النصب على اضمار كان الناقصه الثالث
على التمييز قال سيبويه ولا ينصب لدن غير غدوه اما الرفع فرواه الكوفيون ووجهه باضمار كان وقال ابن جني
لشبهه بالفاعل فرفع فظاهره انها رفع بلدن ولم يذكر الرفع هنا وذكر في التسهيل وقوله بها يعني ان نصب
غدوه بلدن لا بكان المقدره وقوله ومع مع فيها قليل مع اسم لمكان الاصطحاب او وقته على ما يليق بالمصاحب

وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجر بمن حكى سيبويه ذهب من معه وهو معرب في أكثر اللغات وبناؤه على السكون لغة ربيعة
وفي المحكم ربيعة وغنم وألحقه سيبويه أنه لغة ومن زعم أنه ضرورة وهو قليل يعني بالنسبة إلى الأخرى وزعم أبو جعفر النحاس أن
الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة وليس بصحيح بل الصحيح أنها باقية على اسميتها وهو المفهوم من قول سيبويه يعني أن
الإسكان فيها مع الاسمية ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان [illegible] الاسمية وقوله
:. ونقل فتح وكسر لسكون يتصل :. هما وجهان لا معها [illegible] على السكون [illegible] لالتقاء الساكنين
قوله واضمم بناءً غيراً إن عدمت ما له أضيف ناوياً ما عدما :. يعني أن من الأسماء الملازمة للإضافة غيرا وقبل ومن بعد
إذا حذفت ما تضاف إليه لم يخل من أن ينوى معناه دون لفظه أو لا ينوى فإن نوي معناه دون لفظه بنيت على الضم
لشبهها بحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من معنى الحرف بالجمود والافتقار وإن نوي لفظه أعربت
إعراب المضاف [illegible] حكى الفراء عن العرب ويقول [illegible] بالخفض وحذف التنوين ولزم تنوينه [illegible]
كقراءة من قرأ من قبلٍ ومن بعدٍ بالتنوين ومنه قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم
وإلى هذا أشار بقوله [illegible] واعربوا نصبا فإن قلت لم [illegible] على أنه إذا نوي لفظه أعرب بل
ظاهر قوله ناويا ما عدما يقتضي بناءه قلت إذا نوي لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم فإن قلت
قوله واعربوا نصبا ليس بجيد لأن هذه الأسماء قد تجر [illegible] كقراءة من قرأ من قبلٍ ومن بعدٍ قلت الغالب فيها
النصب وجرها قليل فكأنه اقتصر على النصب لذلك فإن قلت قوله إذا ما نكرا يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على
الضم كانت معرفة قلت والأمر كذلك وقال في البسيط قال بعضهم هي نكرات وإنما يريد قبل شيء وجعل
بعض النحويين التنوين في قوله قبلا تنوين العوض ولم يجعلها معرفة بنية الإضافة قال في شرح الكافية وهذا
القول عندي حسن :. وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الإعراب إذا ما حذفا :.
يحذف المضاف للعلم والأكثر حينئذ أن يخلفه المضاف إليه في الإعراب نحو وأشربوا في قلوبهم العجل وقد يخلفه
في التنكير إذا كان المضاف مثلا نحو مررت برجل زهير أي مثل زهير ولذلك نعت به النكرة وفيما [illegible] من عدد [illegible]
كالتذكير والتأنيث :. وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما :.
يعني أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجرورا كما كان قبل حذفه ولذلك شرط ذكره في قوله
:. لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف :. يعني أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف
أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل نحو
:. أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا :. أو منفصلا بلا كقولهم ما مثل [illegible] ولا [illegible]
والجر من هذا النوع بالشروط [illegible] مقيس وليس ذلك مشروطا [illegible] خلافا لبعضهم وما خلا مما قيد

المقيس وهو محفوظ لا يقاس عليه كقولهم مررت بالتيمي تيم عدي أي أحد تيم عدي وقال المصنف يجر دون عطف ولذا [illegible]
من [illegible] الأجر محض والعاطف مفصول وقدره المصنف عوض الأخرى ن
ن ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل ن يعني أن المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف
على حاله قبل الحذف فلا ينون ولا يرد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعا ولذلك شرط ذكره في قوله
ن بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا ن أي بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف كقول بعضهم
قطع الله يد ورجل من قالها وقول الشاعر بين ذراعي وجبهة الأسد ن وجاء نظيره من غير عطف وقال الفراء
يجوز ذلك في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد وما أشبه ذلك دار وغلام فلا يجوز ذلك فيهما تنبيهان
الأول ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم قطع الله يد ورجل من قالها إلى أن [illegible] من قالها ورجل بحذف الضمير
ولزم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه الثاني وقد يفعل ذلك دون عطف كقوله
ن ومن [illegible] نادر [illegible] قرابة ن كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين قال المصنف استعمال هذا الحذف في هذه
الأسماء الناقصة قليل وفي الأسماء التامة الدلالة كثير من ذلك قراءة ابن محيصن فلا خوفُ عليهم أي فلا خوف شيء وقد يفعل
ذلك مع عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول دون سواه كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه غزونا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثماني هكذا ضبطه الحفاظ في صحيح البخاري بفتح الياء دون
تنوين والأصل أو ثماني غزوات ن فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب فصل يمين ن
مذهب البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة
بسببين الأول ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف أو مصدر فالفصل بالمفعول به كقراءة
ابن عامر قتل أولادَهم شركائهم وبالظرف قول الشاعر [illegible] كناحت يوما صخرة بعسيل ن وبالمجرور قول الآخر
ن لأنت معتاد في الهيجا مصابرة ن قال في شرح التسهيل فهذا أحسن الفصل لأنه فصل بمعمول المضاف [illegible]
على حوله من الاختيار قول النبي صلى الله عليه وسلم هل أنتم تاركو لي صاحبي وقول من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك
وهواها سعي في رداها وقوله شبه فعل يشمل المصدر واسم الفاعل ومن الفصل بالمفعول واسم الفاعل
قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقوله فصل مفعول [illegible] وقوله شبه
فعل صفة لمضاف وقوله ما نصب فاعل بالمصدر الذي هو فصل وقوله مفعولا أو ظرفا حال من ما
والتقدير أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه حال كونه ظرفا وفي حكمه المجرور
الثاني القسم نحو ما حكاه الكسائي من قولهم هذا غلامُ والله زيدٍ وإليه أشار بقوله ولم يعب فصل يمين
وزاد في الكافية الفصل بإما [illegible] كقوله هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ ن أو [illegible]

ان الفصل بغير ذلك مخصوص بالضرورة قال واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا
الاجنبي ما ليس معمول المضاف من مفعول به وظرف ومجرور وفاعل مثال المفعول قول الشاعر
تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها ... والظرف قوله
كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل ... والفاعل قوله
انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا ... ولو كان الفاعل مرفوعا بالمضاف فان الفصل به
مخصوص بالضرورة كقوله من انها للموت يعصم ولا يسمي ولا مرعوي عن بعض اهوائها العزم
فان قلت لا يوجد في الصور من كلامه هنا قلت قد يفهم من قوله ما نصبه فعلم ان المرفوع لا
يسوغ الفصل به اختيارا ومثال النعت قول الشاعر
نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ... ومثال الندا قول الشاعر
وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر ... وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى
انشد ابن السكيت
باي تراهم الارضين حلوا ... اراد باي الارضين تراهم وزاد غيره الفصل
بالمفعول لاجله نحو
معاود جراة وقت الهوادي ... اي معاود وقت الهوادي جراة وحكى ابن
الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك ففصل بان شاء الله والله اعلم

المضاف الى يا المتكلم

آخر ما أضيف لليا اكسر اذا ... لم يك معتلا كرام وقذى ... او يك كابنين وزيدين

يجب كسر اخر المضاف ليا المتكلم ان لم يكن مقصورا او منقوصا او مثنى او مجموعا على حده كقولك غلامي
وفيه اربعة مذاهب احدها انه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاث الثاني انه معرب في الرفع
والنصب بالحركات المقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة واختاره في التسهيل الثالث انه مبني الرابع انه لا معرب ولا مبني واليه
ذهب ابن جني والاولان هما مذهب الجمهور ويجوز في الياء بعد المكسور وجهان الفتح والاسكان فقيل الفتح اصل وقيل
الاسكان اصل وجمع بينهما بان الاسكان اول لانه اصل كل مبني والفتح اصل ثان لانه اصل ما هو على
حرف واحد واما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده فاذا اضيف منها شيء الى يا المتكلم وجب فتح
الياء في اللغة المشهورة فتقول في قذى قذاي وفي رام رامي وفي ابنين ابني وفي زيدين زيدي والى ذلك اشار
بقوله فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي ... الاشارة بذي الى الانواع الاربعة وهذي اتبع
ثم بين حكم اخر المنقوص والمقصور والمثنى والمجموع على حده اذا اضيف للياء بقوله
وتدغم اليا فيه ... اي تدغم اليا من اخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبا وجرا فيه اي في

جرا مقدره وفي جر

يا

82

ياء المتكلم ولا يغير ما قبلها من فتح او كسر فتقول رايت رامي وابني وزيدي كما سبق ثم قال
والواو اي وتدغم الواو ايضا في يا المتكلم يعني بعد قلب الواو ياء فان كان قبلها فتحة لم تغير نحو
مصطفون فتقول هؤلاء مصطفي وان كان قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصح الياء نحو مسلمون
فتقول فيه مسلمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم او مخرجي هم
والى هذا اشار بقوله وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن ... ثم قال والفا سلم
اي سلم الالف من الانقلاب وشمل ذلك الف المثنى نحو هذان غلاماي ولا خلاف فيه والف
المقصور نحو هي عصاي وفيه لغتان اقرار الالف وهي المشهورة وقلبها ياء وهي لغة هذيل
وحكاها عيسى بن عمر عن قريش وقرا الحسن يا بشري والى ذلك اشار بقوله
وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن ... وينبغي ان يستثنى من ذلك الف لدى وعلى
الاسمية فان الاكثر فيه القلب مع يا المتكلم فان قلت فهل يجوز قلب الف المثنى في لغة من
الزمها مطلقا قلت قال في الارتشاف يحتاج في جوازه الى سماع

اعمال المصدر

بفعله المصدر الحق في العمل

اي الحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدي بنفسه وبالحرف وخطه التمثيل
سهل تنبيه يفارق المصدر الفعل في امرين احدهما انه في رفعه النايب عن الفاعل خلاف ومذهب
جمهور البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل الثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف الفعل واذا
حذف لم يتحمل ضميره خلافا لبعضهم ثم قال مضافا او مجردا او مع ال ... فهذه ثلاثة
احوال واعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفع الله الناس ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يشعر
بالخلاف واعماله مجردا من الاضافة وال اقل من المضاف نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
وفيه خلاف اجازه البصريون ومنعه الكوفيون وان وقع بعده مرفوع او منصوب فهو محمول عندهم
على فعل مضمر واعماله مع ال اقل من المجرد ومنه قول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه
وفيه خلاف اجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج واجازه
الفارسي على قبح وفصل ابن طلحة بين ان يكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا
للمسيء اليه او لا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا ثم نبه على شرط عمل المصدر بقوله
ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ... شرط اعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ان يصح تقديره
بالفعل مع حرف مصدري فان اريد به غير الحال جاز ان يقدر بان او بما وان اريد به الحال قدر بما

ولم يقدر بان لا يصح بها الكوم الا فلا يكلم بقتصر على ان فانعل بعضهم فان قلت قد ذكر في التسهيل
معهما ان المخففة ومثل نحو علمت ان ضربك زيدا فيقدر بعلمت ان قد ضربت زيدا فان هي مخففة لانها واقعة
بعد العلم وهو موضع غير صالح للمصدرية قلت ذكر ما المصدرية مغن عنها فانها يصح وقوعها
بعد العلم ولم يعد رسبويه في الباب بغير ان الثقيلة مع ضمير الشان فان قلت ظاهر قوله ان كان وهو
في الكافية حيث ما يصح حرف مصدري تمامه ان هذا الشرط لازم وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في
شرحه وليس يقدر باحد الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدهما
قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك وذكر مثلا اخر والمشهور ان يقدر بذلك شرط وما ذكر من
المثل لا يتعين فيه التقدير وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك تنبيه
لاعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا الاول ان يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل لعدم حروف الفعل خلافا للكوفيين
واجاز ابن جني في الخصايص والرماني اعماله في المجرور ونقل عن الفارسي وقياسه الظرف الثاني ان يكون
مكبرا فلو صغر لم يعمل الثالث ان يكون غير محدود فان حد لم يعمل فان ورد حمل على الشذوذ قوله
ن يحابي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب ⁂ فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود
ونصب نفس بيحابي ومعناه يحيى وصف مسافرا معه ما قليل واحيى بالماء نفس راكب كاد يموت
عطشا الرابع ان يكون غير منعوت قبل تمام عمله لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل
بينهما بالنعت فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتاخر فلو نعت بعد
تمامه لم يمتنع والاولى ان يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم ساير التوابع حكم النعت الخامس
ان يكون مفردا ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترط في التسهيل وقال في الكافية
واعمل المضمر والمحدود ومصدرا فارقه التوحيد ورب محدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس قد قبل
وصرح بجوازه في شرح التسهيل ومن اعماله مجموعا قوله
ن قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا ⁂ واختلف النحويون في جواز اعمال المجموع
فاجازه قوم واختاره ابن عصفور ومنعه قوم ومنهم ابن سيده فان قلت فهل يشترط في اعماله
ان يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل قلت لا يشترط ذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل
فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف وقال غيره لانه عمل بالنيابة عن الفعل والفعل
لا يشترط فيه ذلك وحكى عن بعض المتاخرين انه منع اعماله ماضيا وليس بصحيح وقوله
ن ولاسم مصدر عمل ⁂ يعني ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وهو قليل وان قلته اشار بتنكير عمل

واختلف

83

واختلف في اعمال اسم المصدر فاجازه الكوفيون ومنعه البصريون قال بعضهم الا في ضرورة وتاولوا ما ورد من
ذلك على اضمار فعل ومن عمله قول عايشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء وظاهر كلامه
في التسهيل انه مقيس وقال الشارح وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر وانما هو ... الا في اول الحلة
في قوله ولاسم مصدر وهو مقيد بغير العلم فالعلم لا يعمل وهو ما دل على معنى المصدر دلالة
الالف واللام لتضمن الاسارة الى حقيقته كيسار وبره وفجار التاي عرف اسم المصدر في التسهيل
فقال ويعمل عمل فعله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض
ما في فعله مثال ذلك توضا وضوا وتكلم كلاما فالوضوء والكلام اسمان للمصدر لا مصدران
لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما وحق المصدر ان يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضا
توضوا او بزيادة نحو اعلم اعلاما واحترز بقوله وتقديرا من نحو قاتل قتالا فانه مصدر لا اسم مصدر
وان خلا لفظا فان اصله قيتال فالمد مقدر وقد نبه لفظا وبقوله دون عوض من
نحو عدة فانها مصدر مع خلوه من الواو لان التاء عوض منه ومن نحو كلم تكليما فانه مصدر مع خلوه من
التضعيف لان التاء عوض منه وقال الشارح اعلم ان اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب او
القايم بذاته كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر فان كان اوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب
والمحمدة او كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم المصدر والا فهو المصدر قلت
الذي اوله الميم المذكور وان اطلق بعضهم عليه اسم المصدر فانه يعمل عمل فعله وليس هو موضع الخلاف
ولا المراد هنا والنوع الثاني وهو ما كان لغير ثلاثي بوزن ما للثلاثي هو المذكور في التسهيل قال الشيخ
ابو حيان وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاحين احدهما
ما سبق ذكرنا وهو من الثلاثي على مفعل وما زاد على اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله والثاني ما
كان اصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز فهذه وضعت لما يثاب
به ولما يعطى وللجمل المقولة ولما يدهن به ولما يخبز وفي هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون
وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل سماع ان يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر ام
لا فقال البصريون لا الا ان يضطر شاعر وقال الكوفيون والبغداديون بسماع ذلك قلت
وصرح في شرح التسهيل بان ثوابا وعطاء مصدران لقرب ما بينهما وبين الاصل وهو اثواب واعطاء
ن وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله ⁂ للمصدر المضاف خمسة احوال
الاول ان يضاف الى فاعله ويحذف مفعوله نحو سلكان استغفار ابراهيم لابيه الثانية ان يضاف الى

مفعوله ويحذف فاعله نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير الثالثة أن يضاف الى فاعله ثم يجيء بعده
مفعول نحو ولولا دفع الله الناس الرابعة أن يضاف الى مفعوله ثم يجيء بعده مرفوع فاعله نحو قوله عليه السلام
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهو قليل قيل ولم يجئ في القرآن الا فيما روي عن ابن عامر أنه قرأ ذكر
رحمة ربك عبدُه زكريا بضم الدال والهمزة وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح والاكثر في
المصدر اذا أضيف الى مفعوله أن يحذف فاعله الخامسة أن يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون
نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا وقوله كمل يعني أن اردت لا أن ذلك عدم كما نبه
ص وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن ش المضاف اليه المصدر ان كان
فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر المصدر بأن والفعل المبني للفاعل و موضع رفع ان قدر في موضع
المصدر بأن والفعل المبني للمفعول خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع
على المحل ان كان فاعلا او نائبه والنصب على المحل ان كان مفعولا به تقول عجبت من ذهاب زيد العاقل
بالجر والرفع وعجبت من أكل الخبز واللحم والنصب والرفع فالجر على اللفظ والنصب على المحل والرفع بالجر
على تقدير ان أكل الخبز تنبيه ظاهر كلام المصنف جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع
وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من اهل البصرة الى انه
لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمر فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت
والظاهر الجواز لورود السماع والله أعلم

ص إعمال اسم الفاعل ش اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية
في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو لمعنى الماضي فالصفة جنس والدالة على
فاعل مخرج لاسم المفعول وما بمعناه وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها مخرج
للجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وقوله في التذكير والتأنيث مخرج لما كان
من الصفات على أفعل نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير وقوله لمعناه او معنى بيانه يجري
الماضي مخرج لنحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة وقوله كفعله اسم فاعل في العمل
يعني ان كان فعله لازما فهو لازم وان كان فعله متعديا الى واحد او اثنين فهو كذلك وقوله
ص ان كان عن مضيه بمعزل ش يعني أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال او
الاستقبال فان كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائي فانه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى
وكلبهم باسط ورد بأنه حكاية حال ووافقه على اجازة ذلك هشام وابن مضاء تنبيه

هذا

84

هذا الخلاف في عمل الماضي دون ال هو بالنسبة الى المفعول واما بالنسبة الى الفاعل فذهب بعضهم الى انه
لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى انه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختيار
ابن عصفور واما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف
انه لا يرفعه وهو بعيد وقوله … وولي استفهاما او حرف نداء يعني ان اسم الفاعل لا يعمل
حتى يعتمد على احد الاشياء المذكورة والاستفهام نحو قوله
أناوٍ رجالك قتل امرئ من العز في حبك اعتاض ذلا ، وحرف النداء نحو يا طالعا جبلا ولم
يذكر في الكافية ولا في التسهيل وقال الشارح المسوغ للعمل في يا طالعا هنا اعتماده على موصوف
محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء لانه ليس
بالفعل(؟) في التقريب من الفعل والنفي نحو ما ضارب الزيدان عمرا ومثال كونه صفة جاءني رجل
مكرم عمرا ومسندا الى خبر نحو زيد مكرم عمرا والواقع صفة معتمد على الموصوف والواقع خبرا
معتمد على المخبر عنه وقوله او جا حالا الصفة معتمد على صاحب الحال نحو جاء زيد ضاربا
عمرا وقوله او نعتا اسمعي وذكر بدل الصفة لانه صفة في المعنى تنبيهان الاول اعتماد اسم الفاعل
على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط
الثاني ذكر المصنف هنا للعمل شرطين الاول ان يكون بمعزل عن المضي والثاني الاعتماد وزاد في التسهيل
شرطين احدهما ان لا يكون مصغرا خلافا للكسائي في اجازته اعماله مستدلا بقول بعضهم اظنني
مرتحلا وسويرا فرسخا ولا حجة فيه لان فرسخا ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل قيل والجواز
مذهب الكوفيين الا الفراء وتابعهم ابو جعفر النحاس وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له
مكبر جاز اعماله وقوله … مرفوع الايدي كميت عصيرها في رواية من جر كميت
والآخر ان لا يكون موصوفا خلافا للكسائي في اجازته اعماله مطلقا قال في شرح التسهيل ووافق لاصح
بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها
ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين
اجازة ذلك مطلقا والحاصل … ص
وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف ش يعني ان اعتماد اسم الفاعل على
موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ومن ذلك قوله تعالى
ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه ص وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي

ما تقدم من اشتراط اراده الحال او الاستقبال انما هو في المجرد من ال واما ما وقع صله لها ففيه خلاف في العمل بمعنى
الماضي والحال والاستقبال وقال الشارح باتفاق وفي شرح الكافيه واما المتلبس بها فلا خلاف في اعماله
وحكى الخلاف في التسهيل والحاصل اربعه مذاهب الاول يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تاويله بالفعل
وهو المشهور والثاني ان النصب بعده مشبه بالمفعول لان ال ليست موصوله بل حرف تعريف
ودخولها ابطل عملها كما يبطله التصغير والوصف لانه بعد عن الفعل وهذا مذهب الاخفش واصحاب
الاخفش يقولون ان قصد بال العهد فالنصب على التشبيه وان قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل
والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر والرابع انه يعمل بمعنى المضي خاصه وهو مذهب
الرماني ن فعال او مفعال او فعول في كثره عن فاعل بديل ن اذا قصد التكثير والمبالغه بتحويل
فاعل الثلاثي حول الى فعال كغفار او مفعال كمنحار او فعول كضروب او فعيل كعليم
او فعل كحذر وقد ذكرهما في البيت الاتي فان قلت ما معنى قوله في كثره قلت يعني ان هذه
المثل انما يعدل عن فاعل اليها للدلاله على الكثره والمبالغه فان قلت من اين يعلم ذلك بالثلاثي
قلت من قوله عن فاعل فان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل وقد بني فعال ومفعال
وفعول وفعيل من افعل كقولهم دراك ومهوان وزهوق ونذير من ادرك واهان
وازهق وانذر وذلك قليل وقوله فيستحق ما له من عمل يعني ان هذه الامثله تستحق
ما لاسم الفاعل من العمل السابق بالشروط المذكوره على التفصيل المتقدم وقوله
ن وفي فعيل قل ذا وفعل ن الاشاره الى عمل اسم الفاعل اي قل في فعيل وفعل ان يعملا عمل اسم
الفاعل ومذهب سيبويه جواز اعمال هذه الامثله الخمسه ومنع اكثر البصريين منهم المازني
والمبرد اعمال فعيل وفعل وفصل الجرمي فاجاز اعمال فعل لانه على وزن الفعل ومنع اعمال
فعيل ومنع الكوفيون اعمال الخمسه لانها انما جاءت للمبالغه زياده على الفعل فلم يعمل عندهم
لذلك والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا فمثال فعال
قول بعض العرب اما العسل فانا شراب وقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها
ومثال مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها اي سمانها ن وقول الشاعر
ن ضروب بنصل السيف سوق سمانها ن ومثال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء
من دعاه وقالوا هو حفيظ علمه وعلم غيره وقول الشاعر
ن فتاتان اما منهما فشبيهه هلالا واخرى منهما تشبه البدر ن ومثال فعل

من لاسمه اختصاص مم

قول الشاعر حذر امورا لا تضير انشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومن
اعمال فعل قول زيد الخيل اتاني انهم مزقون عرضي فاعما منزقون وموجع مزق
محول للمبالغه من مازق وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل
ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد في العمل بالشروط المذكوره فضاربان وضاربون
مثل ضارب فيما ذكر وضروب وضاربات وضرب مثل ضروب فيما ذكر وذلك واضح ن
ن وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض ن احترز بذي الاعمال عن المراد به المضي فانه يضاف
وجوبا اضافه الجوامد وفهم من تقديمه النصب انه اولى وهو ظاهر كلام سيبويه وقال الكسائي
هما سواء والذي يظهر ان الاضافه اولى وبالوجهين قرئ قوله تعالى ان الله بالغ امره ويعني
بقوله تلوا المفعول الذي يليه فلو فصل تعين نصبه نحو اني جاعل في الارض خليفه
وقد اضيف مع الفصل في قراءه من قرا فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقد تقدم في
الاضافه تنبيه ما ذكره من جواز الوجهين انما هو في الظاهر واما الضمير المتصل فمضاف
اليه اسم الفاعل المجرد وجوبا كهو مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى انه في
محل نصب فلو فصل الضمير لزم انه في محل نصب كالهاء في وافيكه وقد فهم من قوله تلوا
انه انما يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه فلو اقتضى ثانيا تعين نصبه به ولذلك قال
ن وهو لنصب ما سواه مقتضي ن مثال ذلك زيد معطي عمرو درهما ومعلم خالد عمرا
فاضلا تنبيه اذا اضيف اسم الفاعل بمعنى المضي واقتضى مفعولا اخر نحو معطي زيد
درهما امس نصب بفعل مضمر عند الجمهور واجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وان كان
بمعنى الماضي لانه اكتسب بالاضافه شبها بالمصحوب بال ن

الماضي مم [illegible] الكسب

ن واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا من نهض ن
فالجر على اللفظ والنصب على المحل ومن منع اتباع المحل في ذلك اضمر فعلا وهو قول سيبويه
فان قلت قوله الذي انخفض لا يصح على اطلاقه لان المخفوض باضافه الذي بمعنى الماضي لا ينصب
تابعه باعتبار المحل اذ لا محل له بل ان نصب تابعه فبفعل مقدر قلت انما كلامه في المخفوض
باضافه ذي الاعمال لقوله وانصب بذي الاعمال وهذا البيت من تمام الكلام عليه ن
ن وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل ن اي يعمل ان كان صله لال مطلقا
وان كان مجردا فبشرط اراده الحال او الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره ن

ن فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه ش يعني ان اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في
المعنى نحو مضروب فانه يعمل عمل ضُرِب فيرفع نائب الفاعل فيقول زيد مضروب ابوه كما تقول ضُرب ابوه فان كان
من متعد الى اثنين او ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه وقد مثل المتعدي الى اثنين بقوله المعطى كفافا يكتفي
فال الموصول ومعطى صلتها وهو مبتدا او يكتفي خبره واول مفعولي المعطى ضمير ال وثانيهما كفافا واستتر
الاول لنيابته عن الفاعل ن وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى ن يعني ان اسم المفعول قد انفرد عن
اسم الفاعل بانه يصح اضافته الى مرفوعه في المعنى فيقول هذا مضروبُ العبدِ بالرفع بنيابته عن الفاعل وبالجر
لانك اسندت المفعول الى ضمير المبتدا وبالنصب ايضا على التشبيه بالمفعول به وقد مثل ذلك بقوله
ن محمود المقاصد الورع ن اي الورع محمود المقاصد تنبيه اسم المفعول من المتعدي الى
واحد يلحق بالصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه وجره كما مثل والله اعلم ن

ابنية المصادر ن

اعلم ان الفعل ثلاثي مجرد وزايد على الثلاثة
فالثلاثي المجرد له ثلاثة ابنية فَعَل وهو متعد نحو ضرب ولازم نحو قعد وفَعِل وهو متعد نحو فهم ولازم نحو
فرح وفَعُل وهو لازم ابدا الا اسعين او تحويل نحو شهل وابنية مصادر الثلاثي كثيرة واقتصر هنا على الغالب
فقال فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كردّ ردّا ش شمل المعدى من ذي ثلاثة فعَل وفعِل
فقياس مصدرهما فَعْل بفتح الفا وسكون العين نحو ضرب ضربا وفهم فهما وظاهره انه مقيس فيهما بلا قيد
وقيد فَعِل المكسور العين في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما ولم يقيده سيبويه
والاخفش بل اطلقا تنبيه اختلف في معنى القياس هنا فقيل انما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم
سماع غيره فان سمع غيره وقف عنده وهو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز القياس مع ورود
السماع بغيره وهو ظاهر قول الفرا ثم قال وفعل اللازم بابه فعل ش يعني ان قياس مصدر فعل اللازم
مفتوح الفا والعين لا فرق في ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحا والمعتل نحو جوي جوى والمضعف نحو شلّ
شللا فان اصله شلل بكسر اللام تنبيه اطلق الناظم في فعل اللازم وينبغي ان يقيد بان لا يكون لونا لان
فعله هو الغالب فيه كالشهلة والسمرة ثم قال وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا ن
تقول غدا غدوا ومثله قعد قعودا وجلس جلوسا واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بان لا يكون مستوجبا
لاحد الاوزان المذكورة في قوله ما لم يكن مستوجبا فعالا ش او فعلانا فادر او فعالا ن
فهذه ثلاثة اوزان وسنذكر ابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يات مصدره على فعول الا نادرا
ثم قال فاول لذي امتناع كابا ن الاول فعال بكسر الفا وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو ابي

ابا ونفر نفارا ن والثان للذي اقتضى تقلبا ن الثاني هو فعلان بتحريك العين وهو مقيس فيما دل على تقلب
نحو جال جولانا ولمع لمعانا ن للدا فعال ولصوت ن يعني ان فعال بضم الفا وهو الثالث لنوعين احدهما ما
دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والاخر ما دل على صوت نحو نعق نعاقا ونبح نباحا وذكر ابن عصفور انه
مقيس فيهما ن وشمل سيرا وصوتا الفعيل ن يعني ان فعيلا وهو الوزن الرابع لنوعين احدهما
نحو ذمل ذميلا ورحل رحيلا والاخر ما دل على صوت نحو صهل صهيلا ونهق نهيقا وذكر ابن عصفور انه
يطرد في الاصوات والحاصل ان فعل اللازم يطرد في مصدره فعول الا اذا دل على المعاني الخمسة وعلى
الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير فالغالب في الامتناع فعال وفي التقليب فعلان وفي الدا
فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو بغم بغاما
وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعال نحو رغا وفي السير فعيل تنبيه يستثنى ايضا من
فعل اللازم ما دل على حرفة وشبهها فان الغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة وامر امارة وذكر ابن
عصفور انه مقيس في الولايات والصنائع وقوله فعولة فعالة لفعلا كسهل الامر وزيد جزلا ن
فعولة وفعالة مطردان في مصدر فَعُل نحو سهل سهولة وجزل جزالة وقال بعضهم فعولة غير مقيس
ن وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى ن فسخط مصدر سخط وقياسه سخَط بالفتح
والتحريك ورضى مصدر رضي وقياسه رَضًى بالفتح وكلامه مقيد بفعاله في الحرف ونحوها كما تقدم
ولما فرغ من سائر مصادر الثلاثي شرع في سائر مصادر ما زاد على الثلاثة فقال
ن وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره ن اي كل فعل زايد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يوقف في استعماله
على سماع وقوله كقدس التقديس ن يعني ان ما كان على فعّل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو
قدس تقديسا وكلم تكليما وقوله وزكه تزكية ن يعني ان ما كان على فعّل معتل اللام فمصدره تفعلة
نحو زكى تزكية وغطى تغطية وقوله واجملا اجمال من تجملا تجملا ن يعني ان مصدر افعل الصحيح
العين افعال نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر تفعّل تفعلا نحو تجمل تجملا وقوله
ن واستعذ استعاذة ن اصل استعاذة استعواذ على وزن استفعل قياس مصدره استعواذا فاعلت
الواو بنقل حركتها وقلبها الفا فاجتمع الفان فحذف احداهما وهي المزيدة عند الخليل وسيبويه والبدل من العين
عند الاخفش والفرا فصار استعاذا ثم اتي بالتاء عوضا عن المحذوف وقوله ثم اقم اقامة ن
اصل اقم اقوم كاكرم فقياس مصدره اقوام فلما اعلت الواو بالنقل والقلب اجتمع الفان فحذف
احداهما على الخلاف المتقدم فصار اقاما ثم اتي بالتاء عوضا وقوله وغالبا ذا التا لزم ن

أشار إلى أن التاء قد تحذف كقول بعضهم أراه إراءً واستفاه استفاهًا قال ابن عصفور ولا يجوز حذفها إلا حيث
ورد وظاهر كلام سيبويه جوازه قال وإن شئت لم تعوض وقال الفراء لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضًا من
التاء كقوله وإقام الصلاة وقوله وما يلي الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل ن
يعني أن مصوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر الثالث وهو تلو الثاني وزيادة ألف قبل آخره
نحو اصطفى اصطفاءً ۞ فإن قلت لا يفهم من قوله مد أن المد ألف قلت يفهم ذلك من قوله
وافتحا وينبغي أن يقيد كلامه بأن لا يكون أصله تفاعل وتفعّل نحو اطّاير واطّيّر أصلهما تطاير وتطيّر
فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد ألف قبل آخره ۞ وقوله وضم ما يربع في أمثال قد تلملما
يعني أن مصدر تفعلل يفعلل بضم رابعه نحو تلملم تلملمًا وتدحرج تدحرجًا وقوله
ن فعلال أو فعللة لفعللا ۞ يعني أن مصدر فعلل نحو دحرج وما ألحق به نحو جلبب واسنحح
وبيطر يأتي على فعلال نحو دحراج وعلى فعللة نحو دحرجة والمقيس منهما فعللة ولذلك قال
ن واجعل مقيسًا ثانيًا لا أولا ۞ وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام السهيلي
وكسر فعلال في المضاعف نحو الزلزال وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز وقوله
ن لفاعل الفعال والمفاعلة ن يعني أن فاعل له مصدران فعال نحو خاصم خصامًا ومفاعلة
نحو مخاصمة واللازم له عند سيبويه المفاعلة وقد يترك الفعال ولا يترك المفاعلة وانفرد مفاعلة
بما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة وندر الفعال في قولهم ياومه مياومة ويوامًا حكاه ابن سيده
وقوله وغير ما مر السماع عادله ن أي كان له عديلًا فلا يقدم عليه إلا بسماع من ذلك
مجيء مصدر المعتل اللام على تفعيل نحو ۞ وهي تنزّي دلوها تنزيًا ۞ ومجيء مصدر فعّل الصحيح
اللام على تفعلة نحو كرّمه تكرمة وغلب فيما لامه همزة نحو خطّأ تخطئة وهنّأ تهنئة وقد جاء
مصدر فعّل على فعّال نحو كلّم كلامًا وقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة ۞ ن
يعني أنه يدل على المرة من مصدر الثلاثي المجرد بناؤه على فعلة بفتح الفاء وعلى الهيئة بفعلة بكسر
الفاء وهو مقيد بأن لا يكون المصدر على فعلة نحو رحمة أو فعلة نحو دربة فلا يدل حينئذ على المرة
والهيئة إلا بقرينة حالية أو وصف وقوله في غير ذي الثلاث بالتا المرة ۞ يعني أنه يدل على المرة
في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء نحو انطلق انطلاقة حسبها ن الأول إنما يحتاج إلى التاء للدلالة
على المرة في الأبنية المقيسة والثاني أن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجردًا من التاء فإن بني على التاء
دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق في الثلاثي وقوله وشذ فيه هيئة كالخمرة ۞۞

أي شذ في غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم حسن العمة والقمصة وهي حسنة الخمرة
والنقبة من تعمم وتقمص واختمر وانتقب ن ن

ن أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ن

يعني اسم الفاعل ويأتي حد الصفة المشبهة كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون
مثل فعل قوله من ذي ثلاثة فعل المتعدي نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب وفعل
المتعدي نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم وفعل نحو فره فهو فاره وليس نسبته إليهما على
السواء فلهذا قال وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى ۞ فيفهم منه أنه كثير مقيس في فعل
مطلقًا وفي فعل المتعدي وقوله بل قياسه فعل وأفعل فعلان ن يعني أن قياس فعل
اللازم أن يكون اسم فاعله على أحد الأوزان الثلاثة ففعل للأعراض نحو أشر وفرح وأفعل للألوان
والخلق نحو أخضر وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو ريان
وصديان وقد نبه على ذلك بالتمثيل ن وفعل أولى وفعيل بفعل ن يعني أن الوصف
الذي يبنى من فعُل نحو ضخم فهو ضخم وجمل فهو جميل فإن قلت فهل يقاس عليهما قلت
أما فعيل فمقيس وقال في شرح التسهيل ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب
وقول الشارح الذي قد يجيء اسم الفاعل حتى كاد أن يجيء على فعل أو فعيل يخالفه ن
ن وأفعل فيه قليل وفعل ن المضمر لفعل مثال أفعل حرش المكان فهو أحرش ومثال فعل
بطل فهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما ۞ وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ن أي قد يستغني فعل
المفتوح العين بمجيء فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب
وعف فهو عفيف ولم يأتوا فيه بفاعل فإن قلت كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل وإنما
هي من الصفة المشبهة قلت يطلق اسم فاعل في اللغة كثيرًا وفي الاصطلاح قليلًا على كل وصف
مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق ويحمل ضمير الفاعل وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم حده في
بابه ۞ وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل ۞ مع كسر متلو الأخير مطلقًا
ن وضم ميم زائد قد سبقا ۞ بين بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف
وهو واضح وقوله زنة خبر مقدم لقوله اسم فاعل والتقدير واسم فاعل من غير ذي الثلاث
زنة المضارع وفهم من قوله مطلقًا أنه إذا كان مكسورًا قبل كسره يكون الكسر غير الحركة ن
۞ وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ۞ فلا فرق بين اسم الفاعل واسم

المفعول فما زاد على ثلاثة الا بكسر ما قبل الآخر وفتحه وفي اسم مفعول الثلاثي المطرد زنة مفعول كآت من قصد
اي الموضوع من قصد ويقول مقصود واذا كان الثلاثي لازما قيد مفعوله بالحرف الذي يتعدى به نحو ممرور
به ويعني بالثلاثي المتصرف ن وناب نقلا عنه ذو فعيل يعني صاحب هذا الوزن عن مفعول
نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول وقتيل وطريح وهو كثير قال الشارح وعلى كثرته لم يقس عليه
باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وقال بعضهم مقيسا فيما ليس
فعيل بمعنى فاعل فقيد في الشرح واطلق في الاصل فان قلت فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل
اسم المفعول قلت ذكر في التسهيل انه ينوب في الدلالة لا العمل فعلى هذا لا يقال مررت برجل
كحيل عينه ولا قتيل ابوه وقد اجازه ابن عصفور ويحتاج الى سماع فان قلت لم قال نحو
تحمل المؤنث والمذكر قلت لينبه على ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وسياتي
في موضعه

ن الصفة المشبهة باسم الفاعل ن

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل يميز الصفة عن اسم الفاعل بانه يستحسن
جر فاعلها باضافتها اليه نحو حسن الوجه وذلك بخلاف اسم الفاعل فانه لا يصلح لذلك فان قلت
يشعر قوله استحسن بان اسم الفاعل قد يضاف الى فاعله ولكنه ليس مستحسن قلت قال الشارح
ان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فقد يجوز على ضعف وقلة نحو كاتب الاب تريد كاتب ابوه
انتهى وليس على اطلاقه بل يقول اذا قصد ثبوت اسم الفاعل فان كان من غير متعد عومل
معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى ما هو فاعل في المعنى فيقول زيد قائم الاب بالرفع
والنصب والجر على حد الحسن الوجه وان كان من متعد بحرف جر فكذلك عند الاخفش وصححه ابن
عصفور بدليل قولهم هو حديث عهد بوجع ونقل المنع عن الجمهور وان كان من متعد الى واحد
فكذلك عند المصنف بشرط امن اللبس وفاقا للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا
ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافق
[illegible] ما الراجح الفاطلا ما وان طلبا ن وان كان من متعد الى اكثر من واحد لم يجز
جعله كالصفة قال بعضهم بغير خلاف فان قلت لم قال معنى قلت لانه لا اتصاف الصفة
اليه الا بعد اسنادها الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وقوله المشبهة اسم الفاعل
يجوز ان يكون مبتدا والصفة خبره وفي الكلام تقديم وتاخير ويجوز ان يكون صفة مبتدا وان كان نكرة وصفه
والمشبهة خبر والاول اظهر فان قلت ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل قلت

من اوجه

الثاني انها تؤنث وتذكر
من اوجه احدها انها على حدث ومن قام به
الثالث انها تثنى وتجمع وكان حقها ان لا تعمل عمل فعلها لانها لا تجري
على المضارع ولا هي معدولة عن الجاري عليه الا انها عملت لما بينها
اسم الفاعل فيما ذكر ثم اعلم ان بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فروقا
الاول ان الصفة المشبهة لا تكون الا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل
فانه يصاغ من المتعدي واللازم والى هذا اشار بقوله وصوغها من لازم
الثاني انها لا تكون للماضي المنقطع ولا لما لم يقع ولا توجد الا للحاضر
وهو الاصل في باب الوصف لانها لم توضع لافادة معنى الحدوث بل
لنسبة الحدث الى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل
فانه كالفعل في افادة معنى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي و
الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة
الصفة المشبهة كما سبق واذا قصد بالصفة الحدوث حولت الى بناء اسم
الفاعل كقوله فما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح والى هذا
اشار بقوله لحاضر وقد تقرر بما ذكرناه ان كونها للحال ليس شرطا في عملها
ولكن وضعها لذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته
هنا اجود من قوله في الكافية والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح الاعمال
الثالث انها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل نص على ذلك
الزمخشري وهو ظاهر كلام ابي علي وغيره في الايضاح ورد المصنف وقال
في التسهيل وموازنتها المضارع قليلة ان كانت من ثلاثي ولازمة ان كانت
من غيره ولذلك مثل هنا بطاهر القلب وهو جار على المضارع وجعل الظاهر وهو
غير جار شبيها على محلها بالوجهين ومثالها من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمئن القلب
قلت لقائل ان يقول ان ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجري على المضارع
اسما فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة
مشبهة فان قلت قد تقرر ما ذهب اليه من قال انها لا تكون جارية بكونهم متفقين
على ان شاحطا في قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا صفة مشبهة

قلت ان صح الاتفاق في منع معمول عليها ان حكمه حكم الصفة المشبهة لانه تقديره
الثبوت فما تقدم فلذلك اطلق عليه صفة مشبهة الرابع ان معمولها لا يتقدم
عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل الخامس ان معمولها لا يكون الا سببيا بخلاف
اسم الفاعل فانه يعمل في السببي والاجنبي والمراد بالسببي الملتبس بضمير صاحب الصفة
لفظا او معنى والى هذا اشار بقوله ص وسبق ما تعمل فيه مجتنب السم فان قلت
قد ذكر في التسهيل ان معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه
طلقه انت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر ولا يطلق عليه سببي قلت انما احترز
بالسببي عن الاجنبي فانها لا تعمل فيه واما عملها في ضمير الموصول فلا اشكال فيه واما
قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها فيعني به انها تنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم
الفاعل مفعوله فان قلت كيف قال وعمل اسم المعدى لها وبينهما فرق وهو ان
معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها شبه بالمفعول فعملهما اذن مختلف
قلت هو متحد صورة وهو المراد وقوله على الحد الذي قد حدا شئ يعني ان
عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك في اسم الفاعل فان قلت لم اخر
قوله وسبق ما تعمل فيه البيت عن قوله وعمل اسم فاعل المعدى وكان ينبغي العكس
لان ذلك من تتمة المعروف قلت ببيان شرط معمولها من توابع بيان
عملها فلذلك اخره عنه وقوله فارفع بها وانصب وجر الرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة وقيل يجوز فيه ايضا التشبيه
واجاز بعض البصريين كون المقرون بال والمضاف الى المقرون بها تمييزا
وهي نزعة كوفية والجر على الاضافة وهل هي من نصب او من رفع قولان فظاهر
كلام المصنف انها من رفع واليه ذهب السهيلي وذهب الشلوبين
والاكثر اصحابه كابن عصفور الى انها من نصب وقوله ص مع ال ودون ال شئ
يعني ان الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر في السببي مقرونة بال
ومجردة منها ثم قسم معمولها الى ثلاثة اقسام الاول معرف بال والى ذلك اشار
بقوله مصحوب ال والثاني المضاف وهو المراد بقوله ص وما اتصل بها مضافا او
اتى وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها والثالث المجرد من ال والاضافة ثم اعلم

اعلم ان المضاف انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف والثاني
مضاف الى مضاف الى ضميره والثالث مضاف الى المعرف بال
والرابع مضاف الى المجرد والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف
الى ضمير الموصوف ذكره في التسهيل ويحتاج الى سماع والسادس مضاف
الى ضمير معمول صفة اخرى ذكره في شرح التسهيل والسابع مضاف
الى الموصول والثامن مضاف الى موصوف يشبهه والمجرد من ال
والاضافة يشمل على ثلاثة انواع الموصول والموصوف وما سواهما فجملة
انواع معمولها السببي احد عشر نوعا وهذه امثلتها على الترتيب مثال
مصحوب ال الحسن الوجه ومثال المضاف الى ضمير الموصوف
الحسن وجهه ومثال المضاف الى المضاف الى ضميره الحسن وجه ابيه المضاف
الى المعرف بال الحسن وجه الاب ومثال المضاف الى المجرد الحسن وجه اب
ومثال المضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف مررت بامرأة
حسن وجه جاريتها جميلة الانف فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف
الى الجارية والجارية مضافة الى ضمير الموصوف ومثال المضاف الى ضمير معمول
صفة اخرى مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ومثله تركيبا وورد شاهدا
قول الشاعر سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه وما خلت ان اسبى
ومثال المضاف الى الموصول قوله فعجتها قبل الاخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به
الازر ومثال الموصول المضاف الى الموصوف رأيت رجلا حديد سنان رمح
يطعن به ومثال الموصول قوله وبيات ما التفت عليه الملاحف ومثال
الموصوف قوله تزور امرأ جما نوال اعد لمن امه متكفيا امة الدهر
وهذان العمان غريبان ومثال المجرد عنهما الحسن وجه فاذا تقرر هذا فاعلم
ان الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال فلها
ستة احوال وكل منها على احد عشر تقديرا في المعمول فهذه ستة وستون صورة
كلها جائزة الا ما لزم منه اضافة الى ما فيه ال الى الخالي من ال ومن الاضافة الى المعرف
بها والى ضمير المعرف بها فيمتنع الحسن وجه والحسن وجه ابيه والحسن وجه اب والحسن وجهه ونحوها

ويجوز نحو الحسن الوجه لانه معرف بال والحسن وجه الاب لانه مضاف الى المعرف
بها في الكريم الآباء الغافر جرمهم لانه جر دهم مضاف الى ضمير المقرون بها ذكره
في التسهيل والى هذا اشار بقوله ص ولا تجرر بها ان بالصفة مع ال سماء الخلا
ان اسماء ومالم يخل من ال ومن اضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز فان قلت كان
ينبغي ان يقول او من اضافة لضمير المعرف بها كما ذكر في التسهيل قلت انما تركه
لانه تركيب نادر كما مر تنبيهان الاول لم يتعرض المصنف لبيان اقسام الجائزة
وهو ينقسم الى قبيح وحسن ومتوسط فالقبيح ما عري من الضمير والحسن ما كان فيه
ضمير واحد والمتوسط ما تكرر فيه الضمير الا ما تقدم امتناعه وقد بسطته في شرح هذا
المختصر الثاني ما ذكره من الحكم انما في السببي وقد تقدم ان معمول الصفة يكون
ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال نحو مررت برجل
حسن الوجه جميلة ونصب ان فصلت او قرنت بال فالمفعول نحو قريش
نجباء الناس ذرية وكرامهم بها والمعرونة بال نحو زيد الوجه والجميلة التعجب
استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا
الباب نحو سبحان الله ولله دره ولم يبوب لها في النحو لكونها لم يدل عليه
بالوضع بل بالقرينة والمبوب له من الفاظه ما افعل وافعل به وقد اشار الى
الاول بقوله ص فعل انطق بعد ما تعجبا ش اي انطق بوزن افعل بعد ما لانشاء
التعجب او في حال تعجبك فقوله تعجبا مفعول له او حال واشار الى الثاني
بقوله او جئ بافعل قبل مجرور ببا يعني او جئ بوزن افعل قبل اسم مجرور بالباء ثم
قال وتلو افعل انصبنه مذهب البصريين انه مفعول به وزعم الفراء ومن
وافقه من الكوفيين انه نصب على حد النصب في نحو زيد كريم الاب فان قلت
شرط المجرور بعد افعل والمنصوب بعد ما افعل ان يكون مختصا لتحصل
الفائدة ولم ينبه على ذلك قلت تمثيله الآتي ارشاد اليه ثم مثل للصيغة الاولى
بقوله كما اوفى خليلينا وهو نظير ما احسن زيدا فما اسم لعود الضمير عليها في افعل بلا خلاف
وقد روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فهو خلاف شاذ وبعد ثبوت
اسميتها وانها مبتداه ففي معناها خلاف مذهب سيبويه وجمهور البصريين انها اسم تام

الحسن ح

مبتداه هو

تام نكرة والفعل بعدها خبرها وهو الصحيح لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب
منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة
المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام فان
قلت كيف ساغ الابتداء بها وهي نكرة لا مسوغ لها قلت مسوغها
قصد الابهام وقد ذكره في التسهيل من المسوغات وقال الشارح لانها في تقدير
التخصيص والمعنى شئ عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا وهو كقولهم شئ جاء بك
وشر اهر ذا ناب انتهى وفيه نظر وذهب الاخفش وطائفة من الكوفيين
الى انها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره الذي احسن
زيدا شئ عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقديم الافهام
وتاخير الابهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني
التزام حذف الخبر دون شئ يسد مسده وذهب الفراء وابن درستويه الى انها استفهامية
ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ورد بان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه
الا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة وما المشار اليها مخصوصة بالافعال وبانها لو كان
فيها معنى الاستفهام لجاز ان يخلفها اي وبان قصد التعجب بما افعل مجمع عليه والاستفهام
زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت اليها قلت وفي الاول نظر لان مذهب
الكوفيين ان افعل اسم وسيأتي وذهب الاخفش في احد اقواله انها نكرة
موصوفة او انها موصولة وقد تقدم وثالثها كقول سيبويه ثم مثل الصيغة الثانية
بقوله واصدق بهما وهو نظير احسن بزيد ومذهب جمهور البصريين ان افعل في نحو احسن
بزيد لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمعنا احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن وهو مسند
الى المجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا وذهب الفراء ومن
وافقه الى انه امر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا الى ضميره واستحسنه الزمخشري
وابن خروف وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن كانه
قيل يا حسن احسن بزيد اي دم به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال ابن
طلحة وهو حسن وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول لان من
جعل افعل امرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية واجاز بعض المتاخرين

ان تكون البا للتعدية لا زائدة والهمزة للصيرورة لا للتعدية وهو الم للسبب او الشخص
على القولين والصحيح ما ذهب اليه جمهور البصريين لسلامته مما يرد على غيره
ورد المصنف قول الفراء باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لم يكن الناطق به
متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثاني
انه لو كان امرا للزم ابراز ضميره الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يليه
ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب
لاقم وابن ونحوه وابن كيسان بان من المصادر ما لا يكون الا مؤنثا كالشهولة والنجابة
فلو كان الامر على ما توهم لقيل في اشهل به واجبن به اشهلي واجبني وقد اجيب عن رده
وليس هذا موضع ذكره تنبيهات الاول البا بعد افعل لازمة عند الفريقين الا
اذا كان المتعجب منه ان وصلتها كقول الشاعر واجيب الينا ان يكون المقدما
الثاني قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر الى حذف البا المصاحبة غير
ان لزمه ان يرفع وعلى قول الفراء يلزم النصب ص وحذف ما منه تعجبت
استبح ان كان عند الحذف معناه يتضح ش يعني انه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما
افعل والمجرور بالبا بعد افعل فمثال حذفه بعد ما افعل قول علي رضي الله
جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم ومثال
بعد افعل قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم وانما حذف مع كونه فاعلا لان لزومه للجر
صوره الفضلة خلافا للفارسي وقوم فذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في
الفعل حين حذفت البا ورد بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ
في التثنية والجمع والاخر ان من الضماير ما لا يقبل الاستتار كنا في اكرم بنا قال في شرح
ولا يحذف البا بعد افعل الا مع مجرورها بشرط كون افعل مسبوقا باخر معه الفاعل
الفاعل كقوله تعالى اسمع بهم وابصر وقد يحذف ومجرورها بعد افعل عزوا كقول الشاعر
فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فان قلت كيف اطلق على
الاسم متعجبا منه في قوله وحذف ما منه تعجب والمتعجب منه انما هو فعاله لا نفسه
قلت قد اجاب الشارح بانه حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وقوله ان كان عند
الحذف معناه يتضح شرط في اباحة حذف المتعجب منه بعد ما افعل وافعل به

به يعني جواز حذفه مشروط بان يكون المراد واضحا عند الحذف المعلم به فلو كان مجهولا
لا دليل له لم يجز حذفه لعدم الفائدة وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم
حتما قال في شرح التسهيل لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب المنتهي وقد اجاز هشام
الاتيان بمضارع ما احسن فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه
فان قلت فهلا جعلوا الفعل امرا لا من افعل قلت المانع من ذلك كون
الهمزة في افعل للصيرورة وفي ما افعل للنقل هذا تفريع على مذهب الجمهور وتنبيه
صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب اما ما افعله ففيه
خلاف ذهب البصريون والكسائي الى فعليته وذهب الكوفيون
غيره الى اسميته ولم يستثنه بعضهم ولعل له قولين والصحيح انه فعل لبنائه
على الفتح ولنصب المفعول به وليس من الاسماء التي تنصبه وللزومه مع يا المتكلم نون
الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله ذكر ذلك المصنف قلت قد حكى الكوفيون
عن العرب حذف هذه النون ولم يجعلوها لازمة واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه
وبتصغيره وبصحة عينه واجيب بان امتناع تصرفه لانه لزم طريقة واحدة وبان تصغيره
وصحة عينه لشبهه بافعل التفضيل واما افعل فقال المصنف وغيره لا خلاف
في فعليته وفي كلام ابن الانباري ما يدل على اسميته فقال واحسن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث لانه اسم انتهى فان قلت ما اعراب ما احسن زيدا عند القائلين
باسمية افعل قلت نقل عن الفراء ان الاصل في ما اظرف زيدا ما اظرف زيد
على الاستفهام ثم نقلوا الصفة من زيد واسندوها الى ضمير ما وانتصب زيد باظرف
فرقا بين الخبر والاستفهام والفتحة في افعل فتحة اعراب وهو خبر عن ما
وانما انتصب لكونه خلاف المبتدا الذي هو ما اذ هو في الحقيقة
خبر عن زيد وزعم بعض الكوفيين ان افعل مبني وان كان اسما لانه تضمن معنى
التعجب واصله ان يكون للحرف ص وفعلهما من ذي ثلث صرفا قابل
فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا
ش اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعل التعجب قياسا وهي ثمانية الاول
ان يكون فعلا فلا يصاغان من غيره وبذلك يظهر خطا من يقول من الحلب ما احلبه ومن الحمار

ما احمقه وشذ من ذلك قولهم ائتمن به اشتقوه من ائتمن اي حقيق وذكر المصنف منه قولهم
ما اذرعها اي ما اخفها في الغزل كسهو من قولهم امراة ذراع قال ولم يسمع منه فعل وحكى ابن
القطاع ذرعت المراة اي خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا فليس بشاذ فان قلت
لم ينص الناظم هنا على هذا الشرط قلت هو مفهوم من قوله من ذي ثلث لان
التقدير من فعل ذي ثلث فحذف الموصوف للعلم به الثاني ان يكون ثلاثيا و
نعني به ثلاثي اللفظ فلا يصاغ من الرباعي المجرد باتفاق نحو دحرج ولم يشذ منه شيء
واما الثلاثي المزيد فان كان افعل ففيه مذاهب احدها جواز بنائهما
منه قياسا مطلقا وهو اختيار المص قال وهو مذهب سيبويه والمحققين
من اصحابه والثاني منعه الا ان يشذ شيء فيحفظ وهو مذهب الاخفش
والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم والثالث
التفصيل فان كانت للنقل لم يجز وان كانت لغيره جاز وصححه ابن عصفور
ونسب الى سيبويه والظاهر ان مذهب سيبويه هو الاول لتمثيله باعطى والهمزة
فيه للنقل يقال عطوت تناولت واعطيته بمعنى فلت والقياس على ذلك
عند من اجازه مشروط بعدم مانع آخر فان وجد مانع آخر لم يجز نحو اودى بمعنى هلك
فانه غير قابل للتفاضل ونحو اجاب فانهم استغنوا فيه بما افعل فعله فلا يقال ما
اجوبه بل ما اجود جوابه ذكره سيبويه وان كان غير افعل فقد شذ منه الفاظ ما اشده
من اشتد وما اشوقه من اشتاق وما احوله من احتال وما اخصره من اختصر وفيه شذوذان
لانه مزيد ومبني للمفعول وليس من الشاذ ما افقره وما اشهاه وما احياه خلافا لاكثرهم
لثبوت فقر وفقُر بمعنى افتقر وشهي بمعنى اشتهى وحيي بمعنى استحيا ولا حجة في قول من
خفي عليه ما ظهر لغيره ونقل عن الاخفش انه اجاز التعجب من كل فعل مزيد على
استكراه كانه راعى اصله الثالث ان يكون متصرفا فلا يصاغ من غير المتصرف
كنعم وبئس وشذ من ذلك قولهم ما اعساه واعس به فان قلت ينبغي ان
يقال كامل التصرف احترازا من نحو يذر ويدع قلت اذا اطلق المتصرف فهو
محمول على كامل التصرف الرابع ان يكون قابلا للتفاضل فلا يصاغ من فعل
لا يقبل التفاضل نحو مات وفني وحدث لانه لا مزية لبعض فاعليه على بعض

بعض الخامس ان يكون تاما فلا يصاغ من الافعال الناقصة خلافا لمن اجاز صوغه من
كان الناقصة السادس ان يكون مثبتا فلا يصاغ من فعل مقصود نفيه لزوما كما لم
يعج او جوازا كلم يعج وكذا قال في شرح التسهيل يعني ان عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا
وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا ونوزع في اختصاص الاول بالنفي فانه قد ورد
مثبتا فيما انشده ابو علي القالي في نوادره قال انشدنا احمد بن يحيى ابن الاعرابي ولم ار
بعد ليلى القوم ولا اسطرا اروي به فاعيج السابع ان لا يكون معبرا عن فاعله بافعل
فعلى فلا يصاغ من شهل وحول ولا فرق بين ان يكون من المحاسن كالاول او من العيوب
كالثاني وعلة المنع عند الجمهور ان حق ما يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل
الفعل في هذا النوع ان يكون على افعل قال في شرح التسهيل وعندي تعليل
آخر اسهل منه وهو ان يقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على افعل لم يبن
منه افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل امتنع صوغ
فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة قال وهذا
الاعتبار بين ورجحانه متعين وشذ من هذا النوع قولهم ما احمقه وما ارعنه وما اهوجه
وما انوكه بمعنى ما احمقه وما الحمه [illegible] فاذا كان غير لخصوصية وبنا الوصف من كل
هذا على افعل في التذكير وفعلاء في التانيث وكلامه في الكافية والتسهيل يقتضي
ظاهره ان صوغهما من فعل افعل اذا افهم جهلا او عسرا معيبين الثامن ان لا يكون مبنيا
للمفعول فلا يقول ما اضرب زيدا وانت متعجب من الضرب الواقع به وعلته
عند قوم خوف اللبس والسبر وذهب المصنف فلذلك حكم باطراد صوغهما منه
عند امن اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما احبه من حب وما اولعه من اولع وما ازهاه
من زهي قال المصنف وهذا الاستعمال في افعل التفضيل اكثر منه في التعجب
وعلته عند قوم ان الفعل المتعجب منه لابد ان يكون قبل دخول همزة النقل
على فعل اصلا او نحو بلا وفعل لا يكون ابدا فعل مفعول واليه ذهب ابن عصفور
فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذا وقال ينبغي ان يقال على انه متعجب فيه من فعل فاعل
ومعنى فعل مفعول لم ينطق به قلت بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ان لا يستغنى عنه
بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قائلته وما انومه

فرعنا كذا لما قالوا تركت فلم يعقلوا او ومت نقف على ذلك سيبويه
وقد ذكر ذلك في التسهيل قال ونغني في التعجب فعل عن يفعل متوقف
للشروط لما يغني بهم عنهم وذكر في شرحه من ذلك شكر وقعد وجلس وعدم
قام وقال من القايلة وزاد غيره قام وغضب ونام وحسن ذكر الشبعة ابن عصفور
وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما انومه فان قلت قد ذكر بعضهم من شروطه
ان يكون على فعل اصلاً او تحويلاً وذكر بعضهم ان يكون واقعاً وذكر بعضهم ان يكون
دائماً فهذه ثلثة شروط لم يذكرها الناظم قلت اما اشتراط كونه على كونه
فعل فقد ذهب اليه كثير والصحيح ان صيغتي التعجب يبنيان من فعل وفعل وفعل ولا
يحتاجان الى تحويل وهذا اختيار المصنف وظاهر كلام سيبويه قال وهو مبني
من فعل وفعل وفعل واما اشتراط الوقوع والدوام فليس بصحيح بل يجوز ما
احسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وما اشد لمع البرق وليس بدايم
ص واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم
بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب ش يعني انه اذا قصد التعجب من فعل
عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه بل يتوصل الى التعجب
منه بصوغهما مما جمع الشروط ويوتى بمصدر الفعل عدم بعض الشروط فيعامل
معاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما افعل ويجر بعد افعل مضافاً
الى الاسم المتعجب منه فيقال في التعجب من استخرج ونحوه ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه ومن نحو مات ما افجع موته وافجع بموته هذا حاصل
البيانين تنبيه هذا العمل يصح في كل فعل متصرف مثبت مصوغ للفاعل
ذي مصدر مشهور اذ لم يتوقف بقية الشروط فان كان غير متصرف لم يمكن فيه
هذا العمل لانه لا مصدر له وان كان منفياً او مبنياً للمفعول لم يصح ذلك بلغ
فيه الا بان يوتى صلة لحرف مصدري معطي ما للمتعجب منه فيقال ما اقرب
ان لا يفعل واقرب بان لا يفعل وما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب وانما فعل
ذلك ليبقى لفظ النفي ولفظ المبني للمفعول قال الشارح ولو اخر اللبس جاز
ايلاء المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها فان لم يكن للفعل

مصدر مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة لما انفيا نحو ما اكثر ما يدر زيد الشر ص
وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر ش اشار بهذا البيت الى انه قد ورد
بنا فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ فيحفظ ولا يقاس عليه وقد تقدم
بيان ما شذ من ذلك ص وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله به الزما وفصله بظرف
او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر ش قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم
المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح
في نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى وليس الامر كما قال بل في الحال خلاف
اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال وقد ورد بالحال في الكلام
الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول علي رضي الله عنه اعزز ابا اليقظان علي ان
اراك صريعاً مجدلاً وقال في شرح التسهيل بعد ذكر علي رضي الله عنه وهذا مصحح للفصل
بالندا واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احساناً زيداً ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون
له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما احسن لولا بخله زيداً ولا حجة
له على ذلك واما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور قال في شرح الكافية والصحيح الجواز
لثبوت ذلك عن العرب وقال في شرح التسهيل بمنع ولم يضعف لثبوت ذلك نظماً ونثراً
وقياساً فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب لله در بني سليم ما احسن في الهيجاء لقاءها
وما اكثر في اللزبات عطاءها واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم قول بعض الصحابة
رضي الله عنهم وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما وقول
الاخر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ومن القياس ان الفصل
بالظرف والمجرور يغتفر بين المضاف والمضاف اليه فهنا اولى واجاز بعضهم الفصل بهما مط
صح فالحاصل ثلثة مذاهب والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج
والفارسي وابن خروف والشلوبين والى المنع ذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
ونسبه الصيمري الى سيبويه والحق انه ليس لسيبويه فيه نص قال الشلوبين والصواب ان ذلك جائز وهو
المشهور والمنصور قلت جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب
فان لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيره ولا يجوز ما احسن بمعروف وذكر في شرح التسهيل انه لا خلاف
في ذلك نعم وبئس وما جرى مجراهما ص فعلان غير متصرفين قوله فعلان خبر مقدم لنعم وبئس وفي ذلك خلاف

وفي نقله طريقان احدهما ان البصريين والكسائي ذهبوا الى فعليتهما واستدلوا به
احدها اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب الثاني اتصال ضمير الرفع
البارز بهما في لغة قوم حكاها الكسائي والاخفش نحو الزيدان نعما رجلين الثالث بناؤهما
على الفتح كالافعال الماضية وذهب الفراء والبقية الكوفيين الى انهما اسمان واستدلوا بدخول
حرف الجر في قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وتؤول على تقدير بمقول فيها نعم الولد
وعلى مقول فيه بئس العير والاخر حرجها ابن عصفور في بعض تصانيفه المتاخرة فقال
لم يختلف احد من النحويين البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف
بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك
بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث
وقعا بمنزلة تابط شرا وبرق نحره فنعم الرجل اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم
وهما جملتان في الاصل نقلا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في قولك نعم
الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي
هو رجل واقيمت الصفة التي هي نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل
زيد وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو عندهما رافعان لزيد وعمرو فكما انك لو قلت ممدوح
زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم والذي حملهما على ذلك
انهما رايا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الاسماء في بعض المواضع فحملا على
ذلك في سائر المواضع وقوله غير متصرفين بسبب عدم التصرف فيهما لزومهما
انشاء المدح والذم وفي نعم اربع لغات نعم وهي الاصل ونعم بالتخفيف ونعم بالاتباع
ونعم بالتخفيف بعد الاتباع قيل وافصحها نعم وهو لغة القرآن ثم نعم بالاتباع
ثم نعم وهي الاصلية وقرئ بهما فنعما هي ثم نعم في المرتبة الرابعة وحكي لبعضهم نعيم الرجل
واستدل به على الاسمية لان فعيلا من اوزان الاسماء ورد بان ذلك من باب الاتباع لا على
سبيل الشذوذ فلا تثبت لغة واما بئس فنص كثير على ان فيها اللغات الاربع وقال
بعضهم لم يسمع فيها الا لغتان بئس بالتخفيف بعد الاتباع وبئس على الاصل والاخريان بالقياس
قال ابن عصفور والمحققون للهمزة يبدلون منها ياء فيقول بيس وحكي عن الاخفش
دخول بيس بفتح الباء وتسكين الياء وقوله ص رافعان اسمين يعني ان كلا منهما يقتضي

94 مرفوعا على الفاعلية لانهما فعلان كما سبق فان قلت كون المرفوع بعدهما فاعلا
انما هو على مذهب البصريين فما وجه رفعه على مذهب الكوفيين قلت اما الطريقة
الاولى فقال في البسيط ينبغي ان يكون تابعا عندهم اما بدلا واما عطفا ونعم انهم يريدون به
الممدوح فكانك قلت الممدوح زيد واما على الرجل احسن مقارنين ال ص نعت لقوله
اسمين وحاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس قسمان ظاهر ومضمر فالظاهر شرطه ان يكون معرفا بال
نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا الى المعرف بها نحو ولنعم دار المتقين او الى مضاف الى المعرف
نحو قوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل وقد اشار الى الاول
بقوله مقارني ال والى الثاني بقوله او مضافين لما قارنها ومثله بقوله كنعم عقبى الكرماء ولم ينبه
على الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل تنبيهات الاول اشترط كون الظاهر
معرفا بال او مضافا الى المعرف بها او الى المضاف الى المعرف هو الغالب واجاز بعضهم
ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها والصحيح انه لا يقاس عليه
لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى النكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته
عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة النحويين بالضرورة وزعم صاحب البسيط
انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كما زعم بل ورد ولكنه اقل من المضافة وحكى الاخفش ان ناسا من العرب
يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قولهم ونعم يتيم وقد جاء ما ظاهره ان الفاعل علم او مضاف
الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وكقول النبي صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله
خالد بن عبد الله وقول سهل بن حبيب شهدت صفين وبئست صفون قال
ابن عصفور واجاز الجرمي ان يقال نعم عبد الله هذا والصحيح ان ذلك لا يجوز لان عبد الله
ليس معرفا بال ولا مضافا الى المعرف بها فاما قول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا
جارهم لحما وحر فضوح وكان الذي سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بال وهو
مع ذلك مضاف في اللفظ الى ما فيه الالف واللام وان لم يكن تعريفه بهما واجاز المبرد والفارسي
اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج
وابن عمرو في الغرة وقال لم يرد به سماع والقياس المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه
ال كان مفسرا للضمير المستتر فيها اذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي
انه يمنع لان الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف الذي على ان ما ورد يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى

علم يمكن تأويله على ان الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره والعلم او المضاف اليه هو المخصوص ذكر هذا
التأويل في شرح التسهيل وهو مبني على جواز حذف التمييز وفي ذلك دسيأتي بيانه ويمكن ان يحمل
على هذا ايضا ما اوهم كون فاعلها نكرة الا ان حكاية الاخفش ذلك لغة لقوم لم يدفع الثاني والثالث
ان ال في فاعل نعم ذهب الاكثرون الى انها جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد
فالجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من افراده ولهؤلاء في تقديره قولان احدهما
المحل لما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ الابلغ في اثبات
الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص والثاني انه لما قصدت المبالغة عدوا المدح
الى الجنس للمخصوص بسببه فكأنه قيل يمدح جنسه لاجله وقيل مجاز فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت
جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى انها عهدية ثم اختلفوا فقيل
المعهود ذهني كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واراد بذلك ان يقع ابهام ثم
يأتي التفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل
فكأنك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك
وقد اجيب عن تثنيته وجمعه على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا
الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من
الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير
هذا الموضع الرابع لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق قال واما
التوكيد اللفظي فلا يمتنع واما المعنوي فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله ليس المدعو الليل حاتم
قال في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل
مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد واما اذا لم يؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من
نعته لامكان ان ينوى في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم الفتى
المراد فاهم وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابيا النعت ولا حجة لهما انتهى واما
البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما فيهما وينبغي ان لا يجوز منهما الا ما
يباشره نعم ولما بين الظاهر شرع في احكام المضمر فقال ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره فاعل
نعم في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده ومعشره هو المخصوص بالمدح وسيأتي اعرابه ولهذا المضمر احكام
احدها انه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه واجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه وحكى الكسائي

عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر الثاني انه لا يتبع لشبهه
بضمير الشان واما نحو نعم هم قوما انتم فهم تأكيد للضمير المستتر وذلك شاذ لا يعرج عليه الثالث انه اذا
فسر بمؤنث لحقت تاء التأنيث فتقول نعمت امرأة هند كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن
ابي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونقل خطاب على جواز الامرين
ويؤيد الاول قوله فبها ونعمت الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر كذلك
واما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب قوم
الى ان المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا والمفسر هذا المضمر
بشروط الاول ان يكون مؤخرا فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز
تأخيره عنه عند البصريين واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص
في الافراد وضديه وفي التذكير وضده الرابع ان يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل
لانه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وسيأتي الكلام على التمييز بما الخامس ان يكون
نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم
شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور تنبيهان الاول نص سيبويه على لزوم ذكر
هذا التمييز وصحح بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت
وممن اجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور الثاني ما ذكر من ان فاعل نعم قد يضمر فيها هو مذهب
الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة
على الحال ويجوز ان يتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع فاعل كقول
الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل
زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده تأخيره لانه وقع موقع
المرفوع واقام فاتوه والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين احدهما قولهم بزيد نعم رجلا
انت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل والثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فاعلم
يريد الشيخ ... وجمع تمييز وفاعل ظاهر وفيه خلاف عنهم وقد اشتهر منه في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة
مذاهب المنع وهو مذهب الجمهور اذ لا ابهام يرفعه التمييز والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج
والفارسي قال المصنف وهو الصحيح واستدل بالقياس والسماع فالقياس ان التمييز قد يرد مؤكدا لا لرفع
الابهام في نحو قوله ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد لا لرفع الابهام

والسماع قوله فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقول الآخر والتغلبيون نعم الفحل فحلهم فحلا وقول الآخر
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او ايماء وحكم ظلام المحب لنعم الفتيل فتيلا
اصلح بين بكر وتغلب وهذا اروفق الاختيار وتاول المانع السماع اما فحلا وفتاة
وفتيلا فحال مؤكدة واما زادا فمصدر محذوف الزوائد او مفعول وقيل حال قال ابو حيان
وعندي تاويل اقرب من هذا وذلك ان تدعى في نعم وبئس ضمير او فحلا وفتاة وزادا تمييز تاخر
عن المخصوص وفحلهم وهند وزاد ابيك ابدال والمذهب الثالث التفصيل فان
افاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا ومنه في الاثر فنعم الرجل من رجل لم يطا لنا
فراشا ولم يفتش كنفا مذ اتانا ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامي وقوله وقائلة نعم الفتيات
هن فتى لا ابن المعنى من منفق اي كريم فافاد ما لا يفيده الفاعل والا لم يجز وصححه ابن عصفور
شـ ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه وتاول الفارسي كلامه على انه انما
عنى ان لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير وفيه بعد
ص وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل ش اذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل
نحو نعم ما صنعت وتارة يليها اسم نحو فنعم ما هي فان وليها فعل ففيها عشرة مذاهب ومرجعها الى
اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا
على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش
والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة
والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة
والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا
على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص
محذوف والتقدير نعم الشيء شيء صنعت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في شرح التسهيل
عن سيبويه والكسائي والثاني انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص
ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية ولا حذف وتاويله
بئس صنعك وان كان لا يحسن في الكلام بئس صنعك حتى يقال بئس الصنع صنعك كما يقال اظن
ان يقوم ولا يقال اظن قيامك الخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع واما القائل بانها المخصوص فقال

فقال انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى محذوفة والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم الشيء الذي
صنعته وهذا قول الفراء واما القائل بانها كافة فقال انما كفت نعم كما كفت قل فصارت
تدخل على الجمل وان وليها اسم ففيها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر
والمرفوع بعدها هو المخصوص ش وهو مذهب البصريين قلت في هذا النقل على اطلاقه لما سيذكره والثاني
انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي
وهو قول الفراء والثالث انها ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع
بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازه الفراء تنبيهات الاول قد ظهر مما ذكرته ان قوله
وما مميز صادق على ثلاثة اقوال وان قوله وقيل فاعل صادق على خمسة اقوال الآتي الظاهر انه انما
اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية الثاني انه يندرج في كلامه
الصورتان اعني ما وليه الفعل وما وليه الاسم فان القول بانه ما تمييز او فاعل جار فيهما الثالث
ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدا به وهو انها تمييز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل
الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي واستدل باوجه احدها ان ما مساوية للمضمر
في الابهام فلا تكون تمييزا والثاني انه كثر الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية نعم لا
يقتصر عليها الا نادرا الثالثة ان التمييز في هذا الباب وفي غيره بعينها لا بد ان يكون قابلا لال
ونقل ابن عصفور وغيره على ان التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في البناء ولا بالمتوغلة
في الابهام كشيء ولا ادخل في الابهام والبناء من ما الرابع في جزم المصنف بنقل هذا المذهب
عن سيبويه نظر فان مستنده قول سيبويه ودققته دقا نعما اي نعم الدق ونعما هي اي نعم الشيء ابداؤها
وهو محتمل لان يكون تفسير معنى لا تفسير اعراب وقوله في الكافية والوضع بعضهم مما لسيبويه وارى
التعريف مع تمام ما وظاهرا قد اتبع ظاهره في عدم الجزم ص ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم
ليس يبدو ابدا ش المخصوص هو المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وله ثلاثة احوال
الاول ان يذكر فاعلهما نحو نعم الرجل زيد وفي اعرابه حينئذ ثلاثة اوجه الاول ان يكون مبتدا والجملة
قبله خبر والثاني ان يكون خبر مبتدا واجب الاضمار وهذا معنى قوله ليس يبدو ابدا والثالث
ان يكون مبتدا حذف خبره وبه جزم سيبويه قال ابن الباذش لا يحسن لسيبويه ان يكون المختص بالمدح والذم
الا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه جازم
وعبارة سيبويه فيها احتمال ومن تامل كلامه لم يجد فيه ذكر له قال في شرح التسهيل والاول اولى بل هو عندي

متعلين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثاني فانه يلزم منه ان ينصب المحول كان عليه
واما الثالث فان جاز قوم ابن عصفور وقال في شرح التسهيل هو غير صحيح لان هذا الحذف ملتزم ولم يجد
خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل
ورد بانه لازم وليس المبدل بلازم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم والثاني ان يذكر قبل نعم وبئس وهو حينئذ مبتدا
والجملة بعده خبر وهو مثل بفعلية نعم وبئس ام باسميتهما وجوزوا على القول بالاسمية ان يكونا مبتدئين
والمخصوص مبتدا والجملة بعده خبره فما هو الرابط قلت الرابط عند الجمهور هو العموم الذي في الفاعل
ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر اذا ارسلوني عند تقرير حاجة امارس فيها كنت
نعم الممارس وكقول الاخر ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة والثالثة ان يحذف
للدلالة عليه كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد والى هذا اشار بقوله ص وان تقدم مشعر به كفى ش
فان قلت قد ظهر بما قدمته ان المخصوص لا يجب تاخيره وقوله ويذكر المخصوص بعد يقتضي ان يكون
متاخرا قلت ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف في التسهيل وعبارته
هنا وفي الكافية وشرحها يوهم منع تقديمه بل قوله وان تقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتني والمقتفى
تصريح بان المقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به والظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص
لا مما حذف لدلالة ما قبله فان قلت لم كيف خير المصنف بين جعله مبتدا وجعله خبرا
وليس سواء لان الاول متفق عليه والثاني قد منعه بعضهم ومن اجازه فهو عنده اضعف من الاول
قلت التخيير بينهما يقتضي جوازهما لا استواءهما في القوة مع انه يحتمل ان لا يكون تخييرا
بل حكاية خلاف وقد جرت عادة كثير بعطف الاقوال باو فان قلت يحتمل قوله مبتدا
القولين السابقين فانهما يحملان عليه قلت على ان خبره ما قبله اذ لو اراد الاخر لبين
ان الخبر محذوف تنبيه للمخصوص شرطان احدهما ان يختص احد وهو شرط غالب
كقوله نعم العبد حمل والثاني ان يكون اخص من الفاعل وقوله ص واجعل كبئس ساء ش
يعني معنى وحكما فتقول ساء الرجل ابو جهل وساء رجلا هو فان قلت ما وزن ساء
قلت فعل بضم العين بل لانه للمبالغة في الذم ولذلك قيل لا حاجة لافرادها
بالذكر لانها من افراد النوع الثاني الاتي والفراغ وا وهي فعل لا ينصرف وقوله ص واجعل
فعلا من ذي ثلاثة كنعم ش يجوز بناء فعل بضم العين من كل فعل ثلاثي ويجعل مثل نعم وبئس في عدم
التصرف وافادة المدح والذم واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس فيكون ظاهرا مصاحبا للال او مضافا

مضافا الى مصاحبها وضميرا مفسرا بتمييز على ما تقدم من التفصيل ولو ادى ذلك على ما وضع له
فعل كقوله تعالى كبرت كلمة او وضع على فعل او فعل ثم حول لقصد الرجل فلان وعلم الرجل زيد
وقوله مستجلا قال الشارح اي بلا قيد لقال السحلب النحوي اذا امكنت من الانتفاع به مطلقا فان قلت
كيف قال مستجلا وبناء فعل من الثلاثي لقصد المدح والذم مشروط بان يكون مما يقاس فيه على ذلك
ابن عصفور وحكاه عن الاخفش قلت لعل قوله مستجلا يعني به ان فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقا
اي في جميع احكامه ويحتمل ان يكون قال مستجلا ليشمل الموضوع على فعل والموضوع على فعل فان قلت
مقتضى كلامه ان معنى فعل المذكور اذا قصد به المدح لمعنى نعم واذا قصد به الذم لمعنى بئس وليس كذلك
لان العرب لا تبني فعل المذكور وتضمنه معنى المدح او الذم الا اذا ارادوا معنى التعجب نص على ذلك ابن
عصفور فهو اذن يدل على المدح او الذم وزيادة معنى التعجب قلت لا نسلم ان مقتضى كلامه ان فعل
المذكور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله واجعل فعلا كنعم يعني في الحكم لا في المعنى ويوضح انه لم يذكر في النظم
بئس وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم في جميع احكامها نظر لان من احكامها ان فاعلها لا يكون
الا معرفا بال او مضافا الى المعرف بها او مضمرا او مفسرا بتمييز الا ما ندر وفعل المذكور يكثر انجرار
فاعله بالباء واستغناؤه عن ال واضماره على وفق ما قبله كما ذكره في التسهيل بخلاف نعم قلت ذكر ابو الحسن
الاخفش ان من العرب من يجري فعل المذكور مجرى بئس ونعم فيجعل فاعله كفاعلهما رعيا لما تضمنه من معنى المدح
والذم ومنهم من لا يجريه مجراهما فلا يلزم ان والا ان يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيا لما فيه من معنى التعجب وظاهره هنا
انهما لغتان تنبيه مثل ما في شرح الكافية وشرح التسهيل بعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة
الفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع وقوله ومثل نعم حبذا يعني ان
حبذا بمنزلة نعم وفاعلها في افادة المدح فان قلت مقتضى عبارته ان حبذا بمجموعه مثل نعم وليس كذلك بل حب
بمنزلة نعم وذا بمنزلة فاعل نعم قلت كانه قصد التنبيه على ان حب الشيء اي بمنزلة نعم اي المركبة بذا فلذلك
لم يقل ومثل نعم حب فان قلت ليست حبذا مثل نعم لما ذكر ان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح
محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم قال في شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل حب يقصد به المحبة والمدح
وجعل فاعله ذا ليدل بذلك على الحضور في القلب قلت انما جعلها مثلها في افادة المدح العام ولا ينافي
ذلك انفرادها بما ذكر وقوله ص الفاعل ذا ش هو ظاهر مذهب سيبويه وهو المختار قال ابن خروف
بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وحبذا خبر هذا قول سيبويه واخطأ عليه من زعم غير ذلك
وفي قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان احدهما ان التركيب

ازال فعليته حب وصار مع ذا اسما واحدا مرفوعا بالابتداء وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن
السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما والاخر ان التركيب
ازال الاسمية واصارت مع حب فعلا فاعله المخصوص واليه ذهب قوم منهم الاخفش والصحيح القول بعدم التركيب
لان فيه اقرار كل من اللفظين على ما كان عليه وقوله ص وان ترد ذما فقل لا حبذا ش يعني انه اذا اريد الذم ادخلت
لا النافية لانه نفي المدح ثم قال في التسهيل وقد تدخل عليها الا فتصل موافقة نعم معنى وقد تقدم بيان ما يتعلق به
حبذا مما لا يدل عليه نعم وبئس وقوله ص واول ذا المخصوص ش يعني اجعل المخصوص بالمدح او الذم تابعا
لذا فهم ذلك انه لا يتقدم وهذا فرق بينه وبين نعم وبئس فان مخصوصهما لا يمتنع تقديمه قال في شرح التسهيل
اغفل اكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب فان قلت ما سبب منعه
قلت ذكر ابن بابشاذ ان ذلك خوف توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا في شرح التسهيل
وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله بل المنع من اجل اجراء حبذا مجرى المثل وقوله ص ايا كان
ش يعني اي شيء كان المخصوص مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا فتقول حبذا زيد وحبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله ص لا تعدل بذا ش
يعني ان لفظ ذا لا يغير في تأنيث ولا تثنية ولا جمع فلا يقال حبذي هند ولا حبذان الزيدان ولا حب
اولاء الزيدون ولا حبت اولاء الزيدون واختلف في علة ذلك فقيل انه جرى مجرى المثل والامثال
لا تغير والى هذا اشار بقوله ص فهو يضاهي المثلا ش وقال الفارسي ذا اجنبي شايع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل
في نعم اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان انما لم يختلف لان الاشارة فيه ابدا الى مذكور محذوف والتقدير
حبذا حسن زيد وكذا باقي الامثلة ورد بانه دعوى لا دليل عليها تنبيهات الاول انما يحتاج
الى الاعتذار عن مطابقته على قول من جعل ذا فاعلا واما على القول بالتركيب فلا يحتاج الى الاعتذار
الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره
وان يكون خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقدم الوجهين في مخصوص نعم
وقال ابن كيسان هو بدل من ذا ورد بلزومه هذا على القول بان ذا فاعل واما على القول بالتركيب
فتقدم اعرابه فان قلت اذا اعرب المخصوص مبتدا والجملة قبله خبره فما الرابط قلت
الرابط الاشارة او العموم ان قلنا ان ذا اريد به الجنس الثالث يلي مخصوص حبذا
ومخصوص نعم من وجوه اولها ان مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد تقدم بيانه
وثانيها انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم وثالثها ان اعرابه خبر مبتدا محذوف اسهل منه

منه في باب نعم لان مصحوبه هناك ناشئ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي هنا لا تدخل فاله
في شرح التسهيل ورابعها انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شرح
التسهيل وكلاهما مستعمل لكن استعماله كثيرا ان تقديم التمييز اولى الكثرة انتهى وذلك بخلاف مخصوص نعم فان تاخير التمييز
عنه نادر كما سبق وقوله ص وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ش يعني ان حب قد تفرد عن ذا مع ارادة المدح والتعجب فاعلها
مرفوعا نحو حب زيد ومجرورا بباء زائدة نحو حب بزيد قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جائز في كل فعل
متضمن معنى التعجب وقوله ص ودون ذا انضمام الحا كثر ش يعني كثر ضم الحاء اذا انفردت من ذا فيقال حب زيد
بنقل حركة العين الى الفاء والفتح جائز وبالوجهين روي بما قتلوه حلين تقتل واما مع
ذا فلا يجوز الا الفتح تنبيهان الاول قوله كثر لا يدل على انه اكثر من الفتح وقال الشارح والكثير ما جر
حب مع غير ذا مضمومة الحاء الثاني قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح
وقال في التسهيل وكذلك كل فعل حلقي الفاء مرادا به مدح او تعجب افعل التفضيل صغ من مصوغ
منه للتعجب ص افعل التفضيل وا ابي اللذا ش لموت الوجه بين افعل التفضيل وفعل
التعجب فيما نحيا فان ننه لما بينهما من التناسب فما جاز صوغ فعل التعجب منه جاز صوغ افعل التفضيل
منه وما لا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ افعل التفضيل ولهذا قال
وابى اللذ ابدا على ان ما شذ في التعجب لكونه من غير فعل او من فعل لم يستوف الشروط جاز استعماله في التفضيل
محكوما بشذوذه وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه ايضا فتقول ما
الصه واللصص به وان كان من غير فعل لقولهم هو الص من شظاظ ص وما به الى التعجب وصل لمانع به
الى التفضيل صل ش يعني انه يتوصل الى التفضيل فيما لا يجوز بناء افعل من لفظه بمثل ما يتوصل به الى التعجب
اشد وما جرى مجراه ولكن اشد في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا
فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو ونحو ذلك ص وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن
ان جرد ش افعل التفضيل مجرد ومضاف ومعرف بال فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو
زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو والآخرة خير وابقى واما المضاف والمعرف بال فيمتنع اقتران من بهما تنبيهات
الاول اختلف في معنى من المصاحبة لافعل التفضيل فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتداء الغاية وذهب
سيبويه الى انها لابتداء الغاية ايضا واشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في هو افضل
من زيد فضله على بعض ولم يعم وكم ذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة كان القائل زيد افضل
من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قال سيبل

كونها للتبعيض امران احدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر صلاحية كون
المجرور بها عاما نحو انت اعظم من ظالم عظيم والقول الظاهر كونها لابتداء الغاية
ولا تفيد معنى التبعيض كقول المبرد وما ورد به المصنف من ان الابتداء لو كان
مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قد رد به ابن ولاد وقيل وليس بلازم لان الانتهاء قد يترك
الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف
السامع على محل الانتهاء ومجرورها بعض نحو ذلكم اقسط عند الله وان لم يكن خبرا فلا الحذف في الحال
والصفة الثالث قوله صله يقتضي انه لا يفصل بين افعل وبين من وليس على اطلاقه
بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك اطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر ولا يجوز بغير ذلك الرابع اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع
بينها وبين الداخلة على المفضول مقدمة ومؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير او اقرب من كل
خير من عمرو الخامس قد تقدم ان المضاف والمعرف بال يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فاما قوله نحن
بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف فانه اراد اعلم منا فاضاف ناويا اطراح المضاف
المضاف اليه كما تطرح الالف واللام في بعض الاماكن وينوى سقوطهما قال في شرح التسهيل واما قول الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى فاول على ثلاثة اوجه احدها ان ال زائدة والثاني انها متعلقة بالكثر مقدرا
مدلولا عليه بالموجود الثالث انها للتبيين لا لابتداء الغاية كانه قال ولست بالاكثر من بينهم ص وان
لمنكور يضف او جردا الزم ش قد تقدم ان افعل التفضيل مجرد ومعرف بال ومضاف فاما المجرد فيلزم الافراد والتذكير
فتقول زيد افضل من الزيدان افضل والزيدون افضل وكذلك في المونث واما المعرف بال فيلزم فيه المطابقة
فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات او الفضل واما المضاف فهو نوعان مضاف الى نكرة ومضاف الى معرفة فالمضاف الى نكرة كالمجرد يلزم
الافراد والتذكير فتقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وكذلك في المونث والمضاف
الى معرفة ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم لا يدل على التفضيل بل هو في معنى اسم فاعل
او صفة فالاول ينوى فيه معنى من وفيه قولان احدهما انه يلزم الافراد والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج وفرقة
والثاني انه يجوز فيه الامران المطابقة لشبهه بالموصوف بال وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من والى هذا ذهب المصنف ويدل
بقوله صلعم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا فافرد احب واقرب وجمع احسن قال المعنى
من جواز الثلاثة وجعل الزمخشري احاسنكم من القسم الثاني الذي يقصد به زيادة مطلقة فلذلك جمع بخلاف احب واقرب فانهما
ينوى فيه معنى من فلذلك صح

ولا الكل فردا والثاني والثالث لا ينوى فيهما معنى من ويلزمهما المطابقة لشبههما بالمعرف بال في الخلو عن
لفظ من ومعناها ومما يحتملهما قولهم الاشج والناقص اعدلا بني مروان واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص كما
كما يضاف ما لا تفضيل فيه ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوي فيه معنى من
فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم
ويمتنع ان قصد احسن منهم تنبيه قد يرد افعل التفضيل مجردا عاريا عن معنى التفضيل كقوله تعالى هو اعلم
بكم واجاز المبرد استعمال افعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا قال في التسهيل والاصح قصره على السماع
وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة القول بورود افعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ولم يسلم النحويون هذا
الاختيار وقالوا لا يخلو افعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدل به قال في شرح التسهيل والذي
سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله
اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم ن قالوا واذا صح جمع افعل العاري لتجرده
عن معنى التفضيل جاز ان يونث فيكون قول ابن هاني كان صغرى وكبرى صحيحا اذا قدر بما ذكرنا
واعلم ان الناظم اشار الى حكم المجرد والمضاف الى النكرة بقوله وان لمنكور يضف او جردا البيت ن
والى المعرف بال بقوله وتلو ال طبق والى المضاف الى المعرفة بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين ن
ولما كان مراده القسم الذي ينوى فيه من قيد بقوله هذا اذا نويت معنى من وقوله وان لم تنو ن
يشمل القسمين الاخيرين من اقسام المضاف الى المعرفة لان حكمهما واحد وذلك واضح والله اعلم ص
افعل التفضيل يعني بعض ما اضيف الى معرفة وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل الرجلين زيد وافضل
رجلين الزيدان ن وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما ن لا يخلو المجرور بمن بعد افعل من ان يكون
اسم استفهام او مضافا اليه او غيرهما فان كان اسم استفهام او مضافا اليه وجب تقديمه نحو ممن انت خير ومن اي الناس
انت افضل ومن غلام ايهم انت افضل لان الاستفهام له الصدر ذكر هذه المسئلة الفارسي في التذكرة قال
المصنف وهي من المسائل المغفول عنها قال الشيخ ابو حيان وينبغي ان ينبه على انه يسبق ايضا ما افعل ط
خبر له كما مثل ولم يذكر هنا المضاف الى اسم استفهام لوضوحه ومثل اسم الاستفهام بقوله
ن مما انت خير ن وان كان المجرور غيرهما فالاصل تاخيره وقد نبه على انه قد ندر التقديم بقوله
ن ولدى اخبار التقديم نزرا وردا ن وقد ورد ذلك في ابيات منها قوله اوما زودت منه اطيب ن
وقوله ورفعه الظاهر نزر ش اعلم ان افعل التفضيل يرفع الضمير واما الظاهر ففي رفعه به لغتان
اصحهما انه يرفع الظاهر مطلقا فتقول مررت برجل اكرم منه ابوه واليه اشار بقوله ورفعه الظاهر نزر

والآخر وهي لغة جمهور العرب انه لا يرفع الظاهر الا اذا ولي نفيا او كان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقيل هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب وعلة
ذلك ان افعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال ونحوه تصح ان تقع موقعه
فعل بمعناه فيقول ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد والى هذا اشار بقوله
ن ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا ن وايضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدا فيلزم الفصل بين
افعل ومن باجنبي ثم مثل بقوله كلن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق ن
والاصل اولى به الفضل منه بالصديق فاختصر تنبيهان الاول قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام
المتضمن ارتفاع الظاهر بافعل الا بعد نفي ولا باس باستعماله بعد نهي واستفهام فيه معنى النفي كقولك لا يكون
غيرك احب اليه الخير منك وهل في الناس رجل احق به الحمد منه محسن لا يمن الثاني لا ينصب افعل التفضيل مفعولا
به وما اوهم ذلك يؤول فان اول افعل بما لا تفضيل فيه جاز على راي ان ينصبه ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالاته

ن النعت ن

ن يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل ش التابع هو المشارك ما قبله في اعرابه الحاصل
والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب ونحو ذلك ولكن يرد
عليه حامض ونحوه من قولك هذا حلو حامض فخرج بزيادة غير خبر والتابع جنس يشمل خمسة انواع وهي
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ودليل الحصر الاستقراء فان قلت
كيف قال يتبع في الاعراب الاسماء وبعض التوابع قد يتبع غير الاسم قلت لا دليل في كلامه على اختصاصها
بالاسماء وسيبين ان التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم فان قلت ما معنى قوله
الاول قلت فيه اشارة الى وجوب تقدم المتبوع على التابع واجاز صاحب البديع تقديم
الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين نحو قام زيد العاقلان وعمرو ومنه
قول الشاعر ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا واجاز الكوفيون تقديم المعطوف باربعة شروط
الاول ان يكون بالواو وقال هشام تقديم الفاء وثم واو ولا جيد الثاني ان لا يؤدي الى وقوع حرف
العطف صدرا الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيدا عمرا
ذاهبان الرابع ان لا يكون المعطوف مخفوضا ولا يجوز ذلك عند البصريين الا في الشعر بشروطه تنبيهان
الاول اختلف في العامل في التابع ومذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المتبوع الا البدل فالجمهور
على ان العامل فيه مقدر وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره

المصنف

المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه الثاني لم يتعرض هنا لبيان ترتب التوابع وقال في التسهيل ويبدا عند اجتماع
التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق واجاز بعضهم تقديم التاكيد على الصفة
نقله صاحب البديع ن فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق ش قوله تابع جنس يشمل
الخمسة وقوله متم ما سبق مخرج البدل والنسق وقوله بوسمه او وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان
والتوكيد وذلك انهما شاركا النعت في اتمام ما سبق لان الكلام تحمل دلالته ويرفع اشتراكه واحتماله الا ان
توصل الى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت او متعلقه والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك فان قلت
انما يشمل قوله متم ما سبق ما جيء به من النعوت لتوضيح او تخصيص واما ما جيء به لمدح او ذم او توكيد او ترحم
فلا قلت لما كان اصل النعت ان يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه ن
وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كامرر بقوم كرما ش يجب تبعية النعت للمنعوت في الاعراب
والتعريف والتنكير فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو امرر بالقوم الكرماء والنكرة بالنكرة نحو امرر بقوم كرماء
ولا تنعت المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لان في التنكير ابهاما وفي المعرفة ايضاحا فتدافعا تنبيهات
الاول لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الاعراب استغناء بقوله اولا يتبع في الاعراب الثاني استثنى
الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لمشابهته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة
ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول لا يعنيني
ان يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ومثله قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم
ما يحسن بالرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا اهـ قلت اما نعته بالجملة فقد نص عليه في التسهيل
وغيره وسياتي واما قولهم ما يحسن بالرجل خير منك فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت
والمنعوت على نية ال مع خير ومذهب الاخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة ال في الرجل قال المصنف
وعندي ان اسهل مما ذهبا اليه الحكم بالبدلية وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما الثالث ما ذكر من وجوب
تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو مذهب جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت النكرة
اذا اختصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة آخران في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق
عليهم الاوليان واجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة واجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف
خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة وقد خالها في اثنيابها السم ناقع ن والصحيح مذهب الجمهور وتاول
ما اوهم خلافه الرابع لا يتبع النعت الاخص في النكرات نحو رجل فصيح وغلام يافع واما المعارف
فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او اعم قيل وسبب ذلك ان الاختصار يؤثر فوجب

لذلك اريد ابا الاخص لنفع الالتفات فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوي وقال الشلوبين الفرا نعت
الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين يوصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل
نكرة وهو الذي التذكير والتوحيد او سواهما كالفعل واقف ما قفوا ن يعني ان النعت ان رفع ضمير المنعوت
طابقه في الافراد والتذكير واضدادهما سواء كان بمعناه له او لسببه نحو مررت برجل حسن او حسن الوجه
وان رفع سببه افرد مطلقا لرفعه الظاهر ووافق في التذكير والتانيث مرفوعه لا متبوعه نحو مررت
برجلين حسنة جاريتهما لحكم الفعل الواقع موقعه وبهذا لفعل فان قلت كيف سوى بينه وبين
الفعل وهو كالفعل من امرين احدهما ان الوصف يجوز تكسيره مسندا الى المسمى المجموع نحو مررت برجل كرام
غلمانه والثاني ان الوصف الرافع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرافع للسببي اذا كان بمعناه نحو
مررت برجل حسنة العين اي حسنة عينه على ذلك الفرا ولا يكون ذلك في الفعل قلت
اما الاول فظاهر وروده على النظم وقد ذكر في التسهيل ان الجمع في ذلك اولى من الافراد ونص على ذلك
سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل
بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع جمعا والافراد اولى ان تبع مفردا او مثنى واما الثاني فهو وجه ضعيف
ومذهب لبعضهم لم يرض سماع تنبيهان الاول يجوز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه
جمع المذكر السالم على لغة طي فتقول برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين اباؤهم وقد يفهم
ذلك من قوله كالفعل اي على اللغتين الثاني ما ذكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع مانع
كما في جريح ونحوه وافعل من ن وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب ن
المنعوت به قسمان مفرد وجملة فالجملة ستاتي والمفرد قسمان مشتق وشبهه قال في شرح الكافية
والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او احد امثلة المبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل
او افعل تفضيل وكل ذلك معروف مما سبق ذكره وجمعها قولهم ان يقال المشتق الموصوف به ما دل
على فاعل او مفعول به متضمن معنى فعل وحروفه انتهى واذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسماء الزمان
والمكان والالة لانها مشتقة في الاصطلاح والمراد بشبه المشتق ما اقيم مقامه من الاسماء العارية من
الاشتقاق وهو قسمان مطرد وغير مطرد فالمطرد ضربان احدهما جار مجرى المشتق ابدا والاخر جار مجراه
في حال دون حال فالجاري ابدا الذي بمعنى صاحب واسماء النسب المقصود والجاري في حال دون حال كاسماء
الاشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعهما واخواتها المبدوءة بالهمزة وصلا وذهب الكوفيون وبعض
البصريين الى ان الاشارة لا ينعت بها كجمودها وغير المطرد المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى ملازم

ينزله

101 منزلة المشتق كاسد وللمصدر مزيد عليهما وسياتي ثم ذكر الجملة فقال ونعتوا بجملة منكرا ن
الجملة مؤولة بمفرد نكرة فلذلك لا ينعت بها الا نكرة قال في التسهيل او معرف بال الجنسية وقال الشارح
لانه معرفة في اللفظ ونكرة في المعنى وفي الارتشاف ولا ينعت بها المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك
ثم اشار بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا ن الى ان الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها
بالمنعوت وان حكمه في جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية ومن حذفه قوله وما شيء حميت بمستباح ن
تنبيهات الاول ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل
ان الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة اكثر الثاني قال في شرح التسهيل وقد يغني عنه الالف
واللام كقوله كان حفيف النبل من فوق عجسها عوازب نحل اخطا الغار مطنف ن اي غارها
وقد يتسع ذلك واول الشيء على الحذف اي الغار منها الثالث اذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور
بفي كقوله وما لا تجزي نفس اي فيه فيحذف برمته عند سيبويه وبالتدريج عند الكسائي والاخفش الرابع
ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية الخامس فهم من قوله ما اعطيته خبرا انها
لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيته حالا خلافا لمن اجاز اقترانها بالواو كالزمخشري
السادس لما كان اطلاق قوله ما اعطيته خبرا يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية اذ يجوز الاخبار بها ازال
الابهام بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ن وسبب ذلك انها لا تدل على معنى محصل فلا
تفيد النعت بها ثم اشار الى تاويل ما يوهم وقوعها نعتا بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب ن
فيكون القول المقدر هو النعت والجملة محكية بها ومن ذلك قول الراجز جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط ن
اي مقول عند رؤيته هذا القول ثم اشار الى النعت بالمصدر فقال ونعتوا بمصدر كثيرا ن
وكان حقه في الاصل ان لا ينعت به لجموده ولكنه من الجاري مجرى المشتق فان قلت هل يوخذ من قوله كثيرا
ان النعت به مطرد قلت لا لانه قال في الكافية بلزوم وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتا وحالا
فان قلت فهل هما في الكثرة سواء قلت لا بل جعل المصدر حالا اكثر من جعله نعتا ذكر ذلك
في شرح التسهيل قلت والظاهر قوله بمصدر وهو مقيد بان لا يكون اوله ميم زائدة كمزار ومسير
فانه لا ينعت به لا باطراد ولا غيره وقوله فالتزموا الافراد والتذكيرا ن قال المصنف كانهم
قصدوا التنبيه على ان اصله ذو عدل فلما حذف المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه قلت
في النعت بالمصدر طريقان احدهما ان يقصد المبالغة فلا يقدر مضاف والاخرى ان لا يقصد فيقدر والكوفيون
يجعلون ضربا وعدلا واقعين موقع ضارب وعادل ن ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف ن

مثال المختلف مررت برجل كريم وبخيل ومثال المتفق مررت برجلين كريمين فالمختلف تفرق بالعطف والمتفق يستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه قلت واورد على اطلاقه اسم الاشارة فانه لا يجوز تفريق نعته فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرد والزجاج قال الزيادي وقد يجر على البدل او عطف البيان تنبيهات الاول يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان

ن فوافينا هم منا بجمع كاسد الغاب مردان وشيب ن الثاني قال في الارتشاف الاحسن في مررت برجلين كريم وبخيل القطع الثالث قال في التسهيل يغلب المذكر والعاقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا

ن ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا ن اذا قصد نعت معمولين فاما ان يكونا لعامل واحد او لعاملين فان كانا لعامل واحد فثلاث صور الاولى ان يتحد العمل نحو قام زيد وعمرو فهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في اماكنه من غير استثناء والثانية ان يختلف العمل والنسبة نحو ضرب زيد عمرا فهذه يجب فيها القطع من غير استثناء والثالثة ان يتحد العمل وتتحد النسبة نحو خاصم زيد عمرا فالقطع في هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء اذا اتبع غلب المرفوع فيقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شيت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين بدليل انه لا يجوز قبيل ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند قلت ذكر في باب ابنية الفعل من شرح التسهيل ان الاسمين في نحو ضارب زيد عمرا ليس احدهما اولى من الاخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع مرفوعهما منصوب او منصوبهما مرفوع لجاز ومنه قول الراجز

ن قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما ن فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان انتهى وان كانا لعاملين لم يخل العاملان من ان يتحدا في المعنى والعمل او يختلفا فيهما او في احدهما فان اتحدا في المعنى والعمل جعل النعت تابعا للمعمولين في الرفع والنصب والجر سواء اتفق لفظ العاملين نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان او اختلف نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان فالاتباع فيهما جائز وهذا مفهوم من النظم اذ لم يشترط اتحاد اللفظ وذهب ابن السراج الى منع الاتباع في الثاني وفصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او توكيدا فالاول هو العامل جاز الاتباع وان اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب القطع فيرفع على اضمار مبتدا وينصب على اضمار فعل مثال المختلفين في المعنى والعمل جاء زيد ورايت عمرا العاقلين ومثال المختلفين في المعنى دون العمل جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ومثال المختلفين في العمل دون المعنى مررت بزيد وجاوزت

عمرا العاقلين بجر وفي ذلك كله العاقلان على تقدير هما والعاقلين على تقدير امدح والاتباع في ذلك ممتنع عند الجمهور اذ العمل الواحد لا يمكن نسبته الى عاملين من شان كل واحد منهما ان يستقل فان قلت قوله وحيدي صفة لماذا قلت لمحذوف تقديره معمولي عاملين وحيدي معنى وعمل فان قلت هل يعني بقوله اتبع الايجاب الاتباع او الاعلام بجوازه قلت لا يصح حمله على الايجاب فان القطع في ذلك منصوص على جوازه فان قلت ما معنى قوله بغير استثنا قلت يعني في الرفع والنصب والجر كما قال الشارح وكانه يشير بذلك الى مذهب من خص جواز الاتباع بنعت فاعلين وخبري مبتدأين ولاوصاف للتخصيص

ن وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت ن اذا كثرت نعوت الاسم فله ثلاثة احوال احدها ان يكون مفتقرا الى جميعها لا يتميز بدونها والثانية ان يكون مستغنيا عنها متميزا بدونها والثالثة ان يكون مفتقرا الى بعضها دون بعض فان كان مفتقرا الى جميعها وجب اتباع الجميع وان كان مستغنيا بدونها جاز فيها ثلاثة اوجه اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض وقطع بعض وان كان مفتقرا الى بعض دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه الاتباع والقطع هذا ما ذكره المصنف فان قلت كيف يفهم ذلك من النظم قلت اما الاول فظاهر واما الثانية فمن قوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها واما الثالثة فمن قوله او بعضها اقطع معلنا قال الشارح بعد ان ذكر هذه الصورة الثالثة والى هذا اشار بقوله او بعضها اقطع معلنا اي وان يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه وفيه نظر تنبيه اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع والصحيح المنع وقال صاحب البسيط والصحيح جوازه ثم بين وجهي القطع بقوله

ن وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا ن يعني اذا تكون القطع الى الرفع والى النصب فاذا رفع فهو خبر مبتدا واجب الحذف واذا نصب فباضمار فعل واجب الحذف والى وجوب اضمار المبتدا او الفعل الناصب اشار بقوله لن يظهرا تنبيهات الاول قد يوهم كلام الناظم ان القطع مشروط بتكرار النعوت كما اوهمه كلام غيره وليس ذلك بشرط وانما ذكر مسئلة تكرر النعوت لما فيها من التقسيم والاوجه المتقدمة ويتلخص الكلام على القطع ان يقال المنعوت قسمان معرفة ونكرة فالمعرفة ان كان نعته لمدح او ذم او ترحم جاز القطع بالرفع على اضمار مبتدا والنصب على اضمار فعل لائق فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم ولا يجوز اظهار المبتدا ولا الفعل كما سبق وخالف يونس في الترحم فلا يجيز القطع وان كان للتوكيد فهو لحنه واحده او ملتزما نحو الشعرى العبور او جاريا على مشار به نحو هذا العالم لم يجز القطع وان كان للتخصيص وليس احد اللذين نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه الى

الرفع على إضمار هو والنصب على إضمار أعني ويجوز إظهارهما بخلاف نعت المدح والذم والترحم وأما النكرة فيشترط
في جواز قطع نعتها أن تخصص بغيره قبله كقول أبي الدرداء نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة فإن لم يتقدمه نعت
لم يجز القطع إلا في الشعر وما ذكرته من جواز قطع نعت النكرة المخصصة بالوصف المذكور نص عليه ابن أبي الربيع وهو
مفهوم من التسهيل ص وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل ش يعني إذا علم النعت
أو المنعوت جاز حذفه ويكثر ذلك في المنعوت ويقل في النعت فمن الأول وعندهم قاصرات الطرف ومن
الثاني قول العباس بن مرداس فلم أعط شيئا ولم أمنع ش إنما يحذف الموصوف ويقام
صفته مقامه بشرطين أحدهما أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب وإما بمصاحبة ما النعت
يعينه نحو أن اعمل سابغات والآخر أن يكون صالحا لمباشرة العامل فإن كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه في الاختيار
لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته يفعل
كذا فهذا مثال الجملة ومثال شبهها قوله تعالى وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به وقوله ومنا دون ذلك
التقدير أحد مات وإن أحد من أهل الكتاب وقوم دون ذلك هذا وحكي كثير يطرد وقول الشارح وهو مطرد
في النفي يوهم أنه غير مطرد في الإيجاب وليس كذلك فأما نحو قوله
ش لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ش فجاء المصنف في الأخبار وجعل
الجزولي ذا الجرمي وجعله ابن عصفور ضرورة فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبله من مجرور بمن
أو في لم يقم الجملة وشبهها مقامه إلا في ضرورة كقوله لكم قبضة من بين أثرى وأقترا ش
ص التوكيد ش التوكيد مصدر سمي به التابع لأنه يقبله ويقال التأكيد
وهو توكيد إما معنوي ولفظي فالمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة فلذلك استغنى عن حده بذكرها ثم
المعنوي نوعان أحدهما يرفع توهم إضافة إلى المتبوع والثاني يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم
فالأول بالنفس والعين والثاني بكل وأخواته وبدأ بالأول فقال ص بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ش
فتقول زيد نفسه أو عينه والمراد بهما حقيقته ويستفاد من سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما
بباء زائدة فإن قلت فهل يجوز الجمع بينهما قلت نعم وإنما عطف بأو للتنبيه على أن كلا
منهما يصح التأكيد به وحده فإن قلت فأيهما يبدأ به عند الاجتماع قلت بالنفس لأنها
عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة فإن قلت هل هذا الترتيب لازم أم
على سبيل الأولوية قلت الظاهر أنه لازم وقيل إنه على طريق الأحسنية ثم قال
ص مع ضمير طابق المؤكدا ش فنبه على أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد

مطابقا له في الإفراد والتذكير وفروعهما وتمثيل ذلك سهل ثم قال ص واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا ش
إنما قال بأفعل احترازا عن جمع الكثرة فإنه لا يؤكد بنفوس ولا عيون وهو أولى من قوله في التسهيل جمع قلة فإن أعينا
جمع على أعيان ولا يؤكد به وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى نحو قام الزيدان أو الهندان أنفسهما والجمع نحو قام الزيدون
أنفسهم وترك الأصل في المثنى كراهية اجتماع تثنيتين وعدل إلى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى ش قال
الشارح بعد ذلك إن الجمع في المثنى هو المختار ويجوز فيهما أيضا الإفراد والتثنية ووهم في ذلك ولم ينقله أحد من
النحويين قلت وأجاز ابن إياز في شرح الفصول التثنية فقال ولو قلت نفساهما جاز وكأن الناظم
قد أشار إلى منع الإفراد والتثنية بقوله لم يستعمل أفعل إلى النوع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي فقال
ص وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا ش أما كل فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه غير مثنى وأما كلا وكلتا فللمثنى وأما جميع فبمنزلة كل ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما
بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله بالضمير موصلا فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم
أو كلها أو كله على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاء الهندات كلهن أو كلها وحكى الخليل
بعضهم كلهن عن العرب وكذلك تقول في جميع وتقول في المثنى جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وقد فهم من قوله بالضمير
موصلا فوائد الأولى أن ضميرا مطابقا للمؤكد لأن أل فيه للعهد السابق في النفس والعين الثانية أنه لا يجوز استغناء
بنيته خلافا للفراء والزمخشري ونقله بعضهم عن الكوفيين وجعلوا منه قراءة من قرأ إنا كلا فيها أي إنا كلنا
وخرج على وجهين أحدهما أنه حال من الضمير المرفوع في فيها والآخر أنه بدل من اسم إن الثالثة أن كلا لا يضاف
في التوكيد إلى الظاهر وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير
بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير يا أشبه الناس كل الناس بالقمر ونحو
قيل ولا حجة فيه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين أي امدح [illegible] الأول ما ذكر من أن كلا للمذكر وكلتا ومؤنث
للمؤنث هو المشهور وقال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما ومنه ش
ش يمت بقربى الزينبين كليهما وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه بقربى الشخصين
الثاني ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يستغنى بكلهما عن كلتيهما وكليهما في تأكيد المثنى فيقال على هذا جاء الرجلان
كلهما والمرأتان كلهما ثم قال ص واستعملوا أيضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافله ش
أي استعملت العرب في التوكيد وزن فاعلة من عم بمعنى عامة وتوصلوا إلى ذكرها بعد كل وزنها لتعذر دخولها
في النظم وأشار بقوله ككل إلى أنه يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل وإنما تضاف إلى ضمير المؤكد فيقال
جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن قال في شرح التسهيل وذكر

مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه وقد اغفل ذلك اكثر المصنفين سهوا او جهلا والى ذلك اشار بقوله مثل النافلة قال الشارح يعني ان ذكر عامة من الفاظ التوكيد مثل النافلة اي الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان الذي اغفله وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكره لان من اجلهم سيبويه رحمه الله ولم يغفله انتهى **قلت** خالف المبرد في عامة وقال انما هو بمعنى اكثرهم ثم ذكر توابع كل **فقال**

ص وبعد كل اكدوا باجمعا جمعا اجمعين ثم جمعا **ش** فيقال جا الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والزيدون كلهم اجمعون والهندات كلهن جمع وقد فهم من قوله وبعد كل ان ذلك اصلها واجب وهو ان اجمع وفروعه لا يقدم على كل وفي الارتشاف بدات كل ثم باجمع مرتبا وقيل على طريق الاولوية والثاني غالب لا واجب وهو انها لا تستعمل دون كل وقد اشار الى جوازه **بقوله** ودون كل قد يجي اجمع جمعا اجمعون ثم جمع **ش** وهو معنى قوله في التسهيل وقد يغنين عن كل قال الشارح وهو قليل وفي الارتشاف وكثر ورود اجمعين في القران دون كل فهو يؤكد بها وحدها وليس من باب الاستغنا عن كل كما زعم ابن مالك **تنبيهات** الاول زعم الفرا ان اجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل قوله لاغوينهم اجمعين الثاني قد يتبع اجمع واخواته باكتع وكتعا واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعا وابصعين وبصع وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواته ابتع وبتعا وابتعين وبتع وانما لم يعرض في النظم لذلك لقلة استعماله الثالث قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وقال في شرح الكافية ولا يجا باكتع واخواته غالبا الا بعد اجمع واخواته على الترتيب انتهى ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور واجاز ابن كيسان ان يبدا باي الثلاثة شيت وهو ظاهر قوله في التسهيل بهذا الترتيب ودونه وقال ابن عصفور واما ابصع وابتع فلا يبالي بايهما قدمت على الاخر واجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم اكتع على اجمع ومذهب الجمهور انه لا يتقدم عليه واجاز الكوفيون وابن كيسان ايضا الاستغنا باكتع واخواته عن اجمع واخواته ومذهب الجمهور المنع **وقوله**

ص حولا اكتعا كان من الضرورات وشذ قول بعضهم اجمع ابصع وانما حق ابصع ان يجي بعد اكتع واشد منه قول بعضهم جمع بتع وانما حق ابتع واخواته ان يجا بهن اخرا توابع لابصع الرابع اذا تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد الخامس لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع لا الى الرفع ولا الى النصب السادس لا يجوز عطف الفاظه بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جا القوم كلهم واجمعون واجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة السابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان اصحهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والثاني انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها تعريف علمي لتعريف اسامة انتهى وتكون هذه الالفاظ

معارف

معارف منع البصريون نصبها على الحال **ص** وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل **ش** مذهب الكوفيين والاخفش جواز توكيد النكرة اذا كانت موقتة واجازه بعض الكوفيين مطلقا موقتة كانت او غير ومنع ذلك البصريون مطلقا والى الجواز ذهب المصنف لافادته ولورود السماع به **فان قلت** على اي المذهبين الاولين يحمل كلامه **قلت** ظاهر النظم موافقة الثاني اذ لم يشترط في الجواز غير الافادة وقوله في التسهيل وان افاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين يقتضي موافقة الاول اذ الاخفش ومن قال بقوله من الكوفيين خصوا ذلك بالموقتة على ما نقل عنهم وقوله المنع شمل يعني شمل المفيد وغيره ولعن كلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلا ووزن افعلا اسغني في تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعا فلا يقال اجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف من اجازتهم تثنيتهما قياسا معتبرين بعدم السماع **فان قلت** هل يجري خلافهم في توابع اجمع وجمعا **قلت** في كلام بعضهم ما يشعر باجرا الخلاف فيها والقياس يقتضي اجراؤه **ص** وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع **ش** يعني انه اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين فلا بد من توكيده قبلهما بضمير مرفوع منفصل فتقول قم انت نفسك وقمتما انتما انفسكما **فان قلت** فهل توكيده بذلك واجب **قلت** قال في شرح الكافية لم يجز الا بعد توكيده بضمير منفصل فان قلت قوموا انفسكم لم يجز وهو موافق لنصوص غيره من النحويين وقال في التسهيل ولا يؤكدهما غالبا ضمير مرفوع متصل الا بعد توكيده بمنفصل واشار بقوله غالبا الى ما ذكر الاخفش في المسائل من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم وفي عبارة الفارسي لا يحسن **فرع** اذا قلت هل الكم انفسكم جاز دون توكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لا بد فيه من التاكيد ذكره في الارتشاف وقد فهم من قوله المتصل ان المنفصل يؤكد بهما بلا شرط ومن قوله عنيت ذا الرفع ان المنصوب والمجرور يؤكدان بهما بلا شرط فتقول رايتك نفسك ومررت بك نفسك وان شيت اكدتهما بالمنفصل **وقوله** واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما **ش** يعني ان ما سوى النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اكد بها ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل وهو المعنى بالقيد ولكن يجوز فتقول قوموا كلكم وقوموا انتم كلكم لكان حسنا ولما فرغ من التوكيد المعنوي انتقل الى التوكيد اللفظي **فقال** وما من التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجي ادرجي **ش** التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقة معنى فالاول كقولك ادرجي ادرجي ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جا زيد زيد واتاك اتاك اللاحقون ونعم نعم وحتام حتام العنا المطول وكلا الله لك الله قال الشارح والمراد بالجملة المؤكدة والثاني نحو انزل نزال **قال**

لو قلت

صبي لما تعلق بهود صمام ش ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله

ا ش اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره عبارته ظاهرة في ساول الاول دون الثاني لقوله مكررا فان قلت

قلت اذا حمل على تكرار معنى المؤكد ولم يخص بتكرار لفظه كما ذكر الشارح تناوله فان قلت

ما اعراب صدر البيت قلت ما موصوله ولفظي خبر مبتدا محذوف والجملة صله وهي خبر الموصول اي والذي — مبتدا

هو من التوكيد لفظي يجي مكررا ن ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل ش فتقول قمت قمت

ونحو لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال قال كذا الحروف ن يعني ان الحرف لا يعاد الا مع ما اتصل

به اولا لكونه كالجزء منه نحو ان زيدا ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يعاد وحده الا ضرورة نص عليه ابن السراج

كقوله ولا للما بهم ابدا دواء ش واجاز الزمخشري ان تقول ان ان زيدا قائم وتبعه ابن هشام قال في

شرح التسهيل وقوله مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر

ن ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما ن فانه من الضرورات قال في التسهيل لم يعد في غير

ضرورة الا معمودا بمثل ما عمد اولا او مفصولا ومثل الفصل بقوله حتى تراها وكان وكان وبقوله

ن ليت شعري هل ثم هل اتينهم ن قال ومن الفصل المسوغ الفصل بالوقف كقوله

ش لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ش وظاهر ان مثل ذلك يجوز اختيارا وصرح في الكافيه

بقلة حتى تراها وكان وكان ولم يجعل للفصل فيه اثرا ثم استثنى من الحروف الجوابيه بقوله

ن غير ما تحصل به جواب كنعم وبلى ش فيجوز ان يؤكد بما عاد اللفظ من غير اتصاله بشي فيقول نعم نعم ولا

لا وذلك لان الحرف الجوابي كالمستقل لصحة الاستغنا به عن ذكر المجاب به ن

ن ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل ش فيؤكد به المرفوع نحو قمت انت والمنصوب

نحو رايتك انت والمجرور نحو مررت بك انت وهذا من قبيل التوكيد اللفظي تنبيه اذا اتبعت المتصل

المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال

المصنف وقولهم عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من

المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع قيل وكانه يعني بقوله باجماع انه يجوز الا انه يتعين

فانهم قد اعربوا مثله بدلا قلت وله في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر فمنع من اعرابه بدلا والله اعلم

ش العطف ن العطف اما ذو بيان او نسق ن يعني او ذو نسق والعطف كما ذكر

قسمان عطف بيان وعطف نسق في النظم وقد يستعمل بمعنى المنسوق ب والغرض الان بيان ما سبق ن — النسق

يعني عطف البيان ن فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفه ن

تابع

تابع جنس يشمل الخمسه وقوله شبه الصفه اي في التوضيح والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد

وقوله حقيقة القصد به منكشفه يعني ان الصاحبه للمتبوع اما هو شرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالته

على معنى في المتبوع او في سببه وبذلك فارق النعت ش فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي ش

لما كان عطف البيان بمنزلة النعت وجب ان يوافق متبوعه في اربعة من عشرة كالنعت كالحالين فيوافق في اربع

او النصب او الجر والتعريف او التنكير والافراد او التثنيه او الجمع والتذكير او التانيث ولما ان في ورود

عطف البيان تابعا للنكرة خلاف نص عليه بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين ن

وذهب الكوفيون والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور الى الجواز سلما بهما واليه ذهب المصنف وقال

الشارح اجاز الزمخشري قال وليس قول من منع بشي لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفه التوضيح

من كقولك لبست ثوبا جبة وتطيره من كتاب الله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقال ابن عصفور

ذهب اكثر النحويين الى امتناعه وزعم الشلوبين ان مذهب البصريين الزام تعريف التابع والمتبوع في

عطف البيان قال المصنف ولم اجد هذا النقل من غير جهته ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسما او

كنية او لقبا تنبيهات الاول فهم من كلامه ان يخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع واجاز الزمخشري

في جعل قوله تعالى مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات قيل وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت

اليه الثاني اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه قال في شرح الكافيه

وليس بصحيح لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت قال وقد جعل سيبويه الجلة من يا هذا الجمه عطف

بيان مع ان تخصيص هذا زائد على تخصيصه وقال في شرح التسهيل زعم اكثر المتاخرين ان متبوع عطف

البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه الثلاثه قال وهذا مذهب

سيبويه قلت فحصلت ثلاثه مذاهب ن وصالحا لبدلية يرى ن يعني ان كل ما كان عطف

بيان يجوز جعله بدلا الا في موضعين اشار الى الاول بقوله في غير نحو يا غلام يعمرا ش ويعني به

ما كان مفردا معرفه معربا ومتبوعه منادى فانه ينصب بعد منصوب نحو يا اخانا زيدا او ينصب ويرفع

بعد مضموم نحو يا غلام زيدا او زيد ومثله يا غلام يعمرا فهذا ونحوه عطف بيان لا بدل اذ لو جعل بدلا

لتعين بناوه على الضم لان البدل في نية تكرار العامل فلزم ان يعد بحرف النداء معه بخلاف عطف البيان ثم اشار

الى الاخر بقوله ونحو بشر تابع البكري ن ويعني به ما كان تابعا لمجرور باضافة صفه مقرونه بال

وهو غير صالح لاضافتها اليه كقول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لما يلزم من تعديه اضافة التارك اليه لان البدل في نية تكرار العامل

ونحو غير صالح لذلك اذ لا يضاف ما فيه ال الا عارضا ونقل عن المبرد انه لا يجيز في نشر الا النصب ولا يجيز جر لا
جوازه في البدل ولا على عطف البيان واجاز الفرا في نشر ان نحو زيد لا لان مذهبه اضافة ما فيه ال الى جميع المعارف
والى الضعيف مذهبه اشار بقوله وليس ان يبدل بالمرضي ه وقد نقل جواز البدل من نشر عن الفارسي
ايضا ش استدرك على المصنف مسايل اخر ينفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها الاولى ان يفتقر الكلام
الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل اخاها الثانية ان يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع
بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا او النسا والرجال الثالث ان يتبع موصوف ايها مضافا نحو
يا ايها الرجل غلام زيد الرابع ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت الخامس ان يتبع مجرور كلا
بمفصل نحو كلا زيد وعمرو قال ذلك ومسايل اخر من باب النداء وهي معلومة من تعليل يا غلام يعمرا فلا حاجة
لذكرها والله اعلم **عطف النسق** تال بحرف متبع عطف النسق ن
تال اي تابع جنس يشمل الخمسة وقوله بحرف متبع يخرج الاربعة فان قلت قوله بحرف يخرج غير المحدود
فما فايدة قوله متبع قلت لو اقتصر على قوله بحرف لورد نحو مررت بغضنفر اي اسد فانه تابع بحرف فلما
قال متبع خرج لان اي ليس متبع على ما من عليه من حروف العطف فان قلت فما اي وما اعراب تاليها قلت
اما اي فحرف تفسير على الصحيح واما تاليها فعطف بيان بالاجلى على الاخفى ويوافق ما قبلها في التعريف والتنكير
ثم مثل فقال كاخصص بود وثنا من صدق ثم شرع في ذكر حروف العطف فقال
ن فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى ام او كفيك صدق ووفا ش وهو ظاهر فان قلت لم جعل
ام واو مشتركين في اللفظ والمعنى والذي يظهر خلاف ذلك قلت قال المصنف واكثر النحويين
جعل ام واو مشتركين في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا ط
لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي
بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو
بام وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما جي بها لاجله من شك او غيره فان قلت اطلق في ام
واو وشرط ان يشركا ما لم يقتضيا اضرابا فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في
التسهيل قلت دلالتهما على الاضراب قليلة فلذلك لم يتعرض لها وسياتي بيان ذلك ثم قال
ن واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرو لكن طلا ش جملة بلا احرف تشركان لفظا لا معنى
وقد مثل بقوله لم يبد امرو لكن طلا وهو واضح والحاصل ان حروف العطف على ما ذكر تسعة والمتفق عليه
منها ستة الواو والفا وثم واو وبل ولا واختلف في ثلاثة حتى وام ولكن اما حتى فمذهب الكوفيين انها

انما

انما ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار واما ام فذكر النحاس فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب
الى انها بمعنى الهمزة فاذا قال اقام زيد ام عمرو فالمعنى اعمرو قام فتصير على مذهبه استفهاما وقال الفرا
في البديع اما ام فعند بل همزة الاستفهام وليست بحرف عطف واما لكن فذهب اكثر النحويين الى انها من حروف
العطف ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب
الفارسي وقيل واكثر النحويين الثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زايدة وصححه ابن
عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا العطف
بها مثلاه مع الواو الثالث ان العطف بها وانت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس
الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد
ش وافق المصنف هنا الاكثرين ووافق في التسهيل يونس قال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس
وظاهر كلامه في الشرح انه غير موافق له من كل وجه لانه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة
وليضمر لما بعدها عاملا فاذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير ولكن قام سعيد وانما جعله
من عطف الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها وحقه ان يوافقه واستدل
من قال بانها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد قال في شرح التسهيل وما يوجد في كلام
النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف
الا بولكن وهذا من شواهد امامته وكمال عدالته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل
به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب قلت وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة
بواو نظر وقد تقدم ما ذكره ابن عصفور الثاني الحلف في تسعة الفاظ اخر وهي اما والا وليس واي ولولا
وهلا وكيف ومتى واين والصحيح انها ليست من حروف العطف وسياتي الكلام على اما ثم شرع في ذكر
معاني حروف العطف وبدا بالواو فقال فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا
يعني الواو للجمع المطلق كما ذهب اليه الجمهور فيصح ان يعطف بها لاحق في الحكم نحو جا زيد وعمرو بعده او
سابق نحو جا زيد وعمرو قبله او مصاحب نحو جا زيد وعمرو معه وذهب بعض اهل الكوفة الى انها ترتب
وحكي عن قطرب وثعلب وغلامه والربعي وبذلك يعلم ان ما ذكره السيرافي والسهيلي من اجماع النحاة
السيرافي
بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح ش قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها في
الحكم محتملا للمعية برجحان وللمتاخر بكثرة وللمتقدم بقلة قيل وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين
فهو قول ثالث ن واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني ش يعني ان الواو تنفرد

بعطف ما لا يستغنى عنه لتبوعه لفاعل الافتعال والتفاعل نحو اصطف هذا وابني وتخاصم زيد وعمرو وكذا نحو جلست
بين زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو واجاز الكسائي جلست عبد الله وزيدا مختصمين بالفاء وثم ومنع ذلك
البصريون والفراء اسقل ان الفاء **فقال** والفاء للترتيب باتصال ش اي بلا مهلة فهي للتعقيب وهذا مذهب
الجمهور وما اوهم خلافه يؤول وذكر في التسهيل ان الفاء قد تقع موقع ثم لقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة
ثم اسقل الى ثم **فقال** وثم للترتيب بانفصال ش اي بمهلة وهذا مذهب الجمهور وما اوهم خلافه يؤول
وذكر في التسهيل انها قد تقع موقع الفاء **كقوله** جري في الانابيب ثم اضطرب ش وذكر فيه ايضا ا
انها قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ وقد اشار الفراء الى ذلك قال ابن عصفور وما ذكره
الفراء من ان المقصود بثم ترتيب الاخبار معنى في نحو ان من ساد ثم ساد ابوه ش ليس بشيء لان ثم يقتضي تاخير
الثاني بمهلة ولا تاخير في الاخبار وذكر الشارح ان الفاء وثم قد تكونان لترتيب الذكر وهو الذي عناه في التسهيل
بترتيب اللفظ **تنبيه** في ثم اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت **ن**
ن واخصص بفاء عطف ما ليس صله على الذي استقر انه الصله **ن** يعني ان الفاء تختص بعطف ما لا يصلح صلة
كونه لعدم الضمير على ما هو صله كقولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولو عطف بغير الفاء لم يجز
وذلك لما فيها من معنى السببيه **قلت** وما ذكر في التسهيل من انها تنفرد بتسويغ الاكتفا بضمير واحد
فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر اعم لشموله ست مسايل تنفرد بها الفاء هذه احداها ثم اسقل
الى حتى **فقال** بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غايه الذي تلا **ن**
لا يكون المعطوف بحتى الا بعض متبوعه نحو قدم الحاج حتى المشاة قال في التسهيل او كبعضه وفي الكافيه
بعضا وشبهه ومثله في شرحها بقوله اعجبتني الجاريه حتى حديثها فان حديثها ليس بعضا ولكنه
كالبعض لانه معنى من معانيها قال وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فيقدر بعضيته **كقوله**
ن القى الصحيفه كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها ش فعطف النعل وليست بعضيها
لما قبلها صريحا لكنها بالتاويل لان المعنى القى ما يثقله حتى نعله ولا يكون المعطوف بها ايضا الا غايه لما
قبلها في زياده او نقص نحو مات الناس حتى الانبيا وقدم الحاج حتى المشاة **تنبيهات** الاول حتى
بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم انها للترتيب كالفاء الثاني اذا عطف بحتى على مجرور
قال ابن عصفور الاحسن اعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفه والجاره وقال ابن الخباز تلزم اعادة
الخافض للفرق وقال في التسهيل تلزم اعادة الجار ما لم يتعين العطف الثالث حيث جاز الجر والعطف فالجر
احسن الا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب احسن على تقدير كونها عاطفه وضربته توكيد

وعلى

وعلى تقدير جعلها ابتدائيه وضربته مفسرا الرابع قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا انها لا يعطف
جمله على جمله وانما تعطف مفردا على مفرد ثم اسقل الى ام **فقال**
ن وام بها اعطف بعد همز التسويه او همزة عن لفظ اي مغنيه **ن** ام على ضربين متصله ومنفصله فا[لمتصله]
هي المعادله لهمزة التسويه او همزة يطلب بها وبام ما يطلب باي وعلامة الهمزه الاولى ان تكون مع جمله
يصح المصدر في موضعها وعلامة الثانيه ان يصلح الاستغنا باي عنها مثال الاولى سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم وقد في الشعر كثير والى ذلك اشار **بقوله**
ش وربما حذفت الهمزه ان كان خفا المعنى بحذفها امن **فان قلت** هل يطرد ذلك **قلت**
ظاهر قوله في شرح الكافيه هذا وامثاله من مواضع حذف الهمزه المعطوف على مصحوبها بام جائز
باطراد وقد اجاز الاخفش حذف الهمزه في الاختيار وان لم تكن معها ام وجعل من ذلك قوله تعالى
وتلك نعمة تمنها علي والمنقطعه ما سوى المتصله واليها اشار **بقوله**
ن وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت **ن** الذي قيدت به هو ان تكون بعد احدى
الهمزتين لفظا او تقديرا فان خلت من ذلك فهي منقطعه واختلف في معنى المنقطعه فذهب البصريون الى انها
تقدر ببل والهمزه مطلقا وذهب الكسائي وهشام الى انها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها فاذا قلت
قام زيد ام عمرو فالمعنى بل قام عمرو وقال في التسهيل وتقتضي اضرابا مع استفهام ودونه وذكر في
غيره ان الاكثر اقتضاوها مع الاضراب استفهاما **فان قلت** قوله ومعنى بل يقتضي موافقة الكسائي
وهشام اذ لم يذكر الاستفهام **قلت** انما اقتصر على ذكر بل لان اقتضا المنقطعه اضرابا لازم
وليس اقتضاوها الاستفهام بلازم **تنبيهات** الاول حصر ام في المتصله والمنقطعه هو
مذهب الجمهور وذهب ابو زيد الى ان ام تكون زايده فهو قسم ثالث الثاني سميت المتصله متصله لان ما
قبلها وما بعدها لا يستغني احدهما عن الاخر ولذلك لم يقع الا بين مفردين او جملتين في تقدير مفردين
او مفرد وجمله في تقدير مفرد وسميت المنقطعه منقطعه لوقوعها بين جملتين مستقلتين الثالث اذا عادلت المتصله
بين جملتين فقد يكونان فعليتين او اسميتين او مختلفتين فان لم يكن الا في التسويه فانه لا يذكر بعدها الا الفعليه
ولا يجوز سواء علي ازيد قائم ام عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب واجاز الاخفش قياسا على الفعليه وقد عادلت
بين مفرد وجمله في **قوله** سواء عليك النفر ام بت ليله ش ويجري مجرى التسويه ما ادري وليت شعري
وشبههما من الجملتين وما ابالي وقد تقع بعده الجملتان ايضا خلافا لمن زعم انه لا يكون بعده الا الفعليه الرابع
فصل ام مما عطفت عليه نحو ازيد في الدار ام عمرو واولى من وصلها به هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح قال

في شرح التسهيل ومن ادعى امتناع وصلها او ضعفه فمخطئ لان دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من اصحابه الخامس وتكون بمعنى بل عن ذكر المعادل نحو انفصل ام لا السادس ذهب ابن كيسان الى ان ميم ام بدل عن واو واصلها او وهي دعوى مجردة عن الدليل السابع ذكر في التسهيل ان عطفها المنقطع المفرد قليل ومثل في الشرح بقولهم انها لابل ام شاء قال فام هنا لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما تكون بعد بل فانها بمعناها وهو مذهب الفارسي وابن جني في ذلك انها منزلة بل والهمزة وان التقدير بل اهي شاء وبه جزم في شرح التسهيل بعد حكايته لهذا القول وهذه دعوى لا دليل عليها ولا الجاء اليها وقد قال بعض النحاة ان هنا كان انها لابل ام شاء فنصب ما بعد ام حتى نصب ما قبلها وهذا عطف صريح منقول لعدم الاضمار قبل المرفوع قيل ولا حجة في قول بعضهم ان هنا كان لابلا ام شاء لاحتمال كونها متصلة والهمزة قبلها محذوفة ومحذوف منصوب شاء على اضمار فعل تقديره ام ترى شاء انتهى وقد ظهر من كلام المصنف ان ام المنقطعة تكون عاطفة في شرح الكافية واما ام المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة والمغاربة يقولون ان ام المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا جملة التاسع يدخل ام المنقطعة على هل واسماء الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون وهو فصيح كثير ولا التفات لمن زعم انه من الجمع بين اداتي معنى وكونه قليلا جدا ويدل ذلك على ان من قال انها بمعنى بل والهمزة في كل موضع لم يستقل قال او حرف عطف الى اخره ش فذكر لها سبعة معان الاول التخيير نحو خذ دينارا او ثوبا والثاني الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فان قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما جواز الجمع بين الامرين في الاباحة ومنعه في التخيير فان قلت هل استفيد جواز الجمع في الاباحة من لفظ او قلت ذكر بعضهم ان ذلك ليس لامر راجع الى اللفظ بل لامر خارج وهو قرينة انضمت الى اللفظ وذلك ان التخيير يرد فيما اصله الاباحة ترد فيما ليس اصله الحظر بعينه قال المصنف علامات الاباحة استحسان الواو موقعها فلو جيء بالواو مكان او لم يختلف المعنى وفرق غيره بين الواو واو في ذلك فقال اذا قلت جالس الحسن او ابن سيرين جاز له مجالستهما ومجالسة احدهما واذا عطفت بالواو لم يجز له مجالسة احدهما دون الاخر الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل او حرف وقال في التسهيل بدل التقسيم او تريد مجرد معنى من الشك والابهام والتخيير ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى قال والتعبير عن هذا بالتفريق اولى من التعبير عنه بالتقسيم لان استعمال الواو فيما هو تقسيم اجود من استعمال او نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل الرابع الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى ومعنى الابهام ان يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب الخامس الشك نحو قام زيد او عمرو والفرق بينهما ان الشك للمتكلم والابهام على السامع السادس الاضراب كقوله تعالى

وارسلناه

يبه اخي اللف لما نقله الدماميني في شرح المغني عن كتاب سيبويه ولما ذكره السيد في حاشية المطول من ان ام في بيت منقطعة لا متصلة فليراجع

ابهام

الكافية وقال في شرح

وانه

الحظر

وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الفراء او هنا في معنى بل واشار قوله ايضا ش اي نقل الى ان ها للاضراب غير متفق عليه قال في شرح الكافية اجاز الكوفيون موافقتها بل في الاضراب ووافقهم ابو علي وابن برهان قلت وابن جني وقال في قراءة ابي السمال او كلما عاهدوا معنى او هنا معنى بل قال ابن عصفور الاضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي اذا اعدت العامل كقولك لست بشرا او لست عمرا ولا تضرب زيدا ولا تضرب عمرا قال وزعم بعض النحويين انها تكون للاضراب على الاطلاق واستدلوا على ذلك بقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وبقوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة قال وما ذهبوا اليه فاسد السابع معنى الواو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا ش اي وكانت فاوقع او مكان الواو لامن اللبس والى هذا اشار قوله وربما عاقبت الواو والى ان او بمعنى الواو ذهب الاخفش واستشهد بقوله تعالى او يزيدون وهو مذهب جماعة من الكوفيين وذكر في التسهيل ان او تعاقب الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا مثال الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وقد تقدم الكلام عليه ومثال المصاحب قوله عليه السلام اسكن حراء فانما عليك نبي او صديق او شهيد ومثال المؤكد ومن يكسب خطيئة او اثما تنبيهان الاول مذهب الجمهور ان او لاحد الشيئين او الاشياء فاذا عطف بها في الطلب فهي للتخيير او الاباحة واذا عطف بها في الخبر فهي للشك او الابهام او التقسيم الثاني اذا دخل النهي في الاباحة استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ومنه قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فهو نهي عن كل واحد منهما والاباحة لا ان النهي وقع على الجمع والتخيير واذا دخل النهي في التخيير ففيه خلاف ذهب السيرافي الى انه يستوعب الجميع كالنهي عن المباح وذهب ابن كيسان الى جواز ان يكون النهي عن كل واحد وان يكون عن الجمع ن ومثل او في القصد اما الثانية في نحو اما ذي واما النائية ن يعني ان اما مثل او في القصد بها فتكون للتخيير والاباحة والتقسيم والشك والابهام ولم يذكر الاباحة في التسهيل فان قلت ظاهر قوله مثل او انها توافقها في المعاني السبعة قلت لا يصح حمله على ظاهره لان اما لا ترد بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود او لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها وقد فهم من البيت فوائد الاول ان اما ليست بعاطفة اذ لم يجعلها مثل او مطلقا بل في القصد فقط ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف اولا ونقل المصنف عن اكثر النحويين انها عاطفة ونقل عن يونس وابي علي وابن كيسان انها ليست بعاطفة ووافقهم المصنف وهو الصحيح لدخول الواو عليها واستدل الرماني على انها عاطفة بان الواو للجمع وليست هنا كذلك لان الكلام لاحد الشيئين فعلم ان العاطفة اما ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين ان اما ليست بعاطفة وانما اوردوها في

حروف العطف لمصاحبتها لها وقد عدها سيبويه من حروف العطف وحمل بعضهم كلامه على ظاهره وقال ان الـ
عطفت اما الثانية على اما الاولى واما الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الاولى فيها ولـ
بان اما الثانية صاحبة المعنى ومخرجه الواو عن الجمع والثالث يليها سماها عاطفة مجازا الثانية ان الشـ
بالواو انما هي الثانية وهي المختلف فيها واما الاولى فليست بعاطفة اتفاقا الثالثة فهم من قول الثانية ان اما
بد من تكرارها بخلاف او وهذا اصل الفرق بينهما والثاني ان الكلام مع اما مبني من اوله ما جيء بها لاجله
بخلاف او والرابعة فهم من تمثيله انها لا بد من اقترانها بالواو فان قلت التزام الواو ظاهر في عدم
جعل اما عاطفة ممن يقول من جعلها عاطفة قلت من راى انها عاطفة لم ير ادخالها في الواو
الا نادرا كقوله اما الى جنة اما الى نار فان قلت فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا
للقائل انها عاطفة قلت لا لندوره فيحمل على حذف العاطف ضرورة تنبيهات
ما ذكر من ان اما لا بد من تكرارها هو الاكثر وقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها كقراءة ابي وانا او اياكم لاما على هدى
او في ضلال مبين ونحوه في الشعر كثير وبان الشرطية مع لا النافية كقوله
فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني ش والا فاطرحني ش وقد يستغنى عن
الاولى كقول الفرزدق تهاض بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها ش
الثاني اختلف في اما المذكورة فقيل بسيطة وقيل مركبة من ان وما وهذا مذهب سيبويه والدليل عليه
اقتصارهم على ان في الضرورة كقوله فان جزعا وان اجمال صبر ش وقوله
ش وان من خريف فلن يعدما ش واجيب بانه يحتمل ان تكون في البيتين شرطية حذف جوابها
والتقدير فان كنت ذا جزع فلا تجزع وان كنت مجمل صبر فاجمل وان سقته من خريف فلن يعدم الري
فرع لو سميت باما على القول بالتركيب حكيت الثالث ان اما المذكورة لغات كسر همزتها
وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وفتح همزتها وهي لغة قيس واسد وتميم وحكى ابدال ميمها
الاولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها الرابع تشارك اما المذكورة في اللفظ اما الشرطية وهي مركبة من
ان وما غير اشتغال كقوله تعالى واما تخافن وزعم الكسائي ان لها قسما بالتامة فتجيء ايضا تقول اما زيد
قائم ثم تريد ان زيد قائم وما صلة ثم انتقل الى لكن فقال واول لكن نفيا او نهيا ش
فالنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا اما المعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما
وفهم من ذلك انها لا تقع في الايجاب وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون ان يعطف بها في الايجاب نحو
اتاني زيد لكن عمرو تنبيه انما تشترط النفي والنهي في الواقعة قبل المفرد وتقدم الخلاف في كونها

عاطفة

غير عاطفة واذا وليها جملة فتكون حينئذ بعد ايجاب او نفي او نهي او امر لا استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم
[illegible] فان قلت اذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة او غير عاطفة قلت الذي ذهب اليه اكثر
النحاة انها حينئذ حرف ابتداء لا حرف عطف وقيل انها تكون عاطفة جملة على جملة اذا وردت بغير واو
قال ابن ابي الربيع وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت فما المفهوم من كلام الناظم قلت المفهوم من
اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ان الواقعة قبل الجملة غير عاطفة اذ لا يشترط فيها ذلك ثم انتقل
الى لا فقال ولا نداء او امرا او اثباتا تلا ش اي واول لا نداء نحو يا زيد لا عمرو وامرا نحو اضرب زيدا
لا عمرا واثباتا نحو زيد كاتب لا شاعر وزعم ابن سعدان ان العطف بلا على منادى ليس من كلام العرب وقد
حكى جوازه سيبويه ومنع ابو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف ان يعطف بها بعد الفعل الماضي وليس
شيء من ذلك بصحيح لثبوته في كلام العرب تنبيهات الاول من معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض
نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا الثاني اجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا
لا عمرا منطلق الثالث فائدة العطف بلا قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر
ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد انه جاهل الرابع
شرط عطف الاسم بلا ان يكون ما بعدها غير صادق على ما قبلها عليه فلذلك لا يجوز قام رجل لا زيد
الخامس قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم السادس لا يعطف بلا الا مفرد او جملة
لها موضع من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد فان لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة ولذلك يجوز الابتداء بها
وفي النهاية وتعطف الجمل على الجمل نحو زيد قائم لا عمرو جالس ثم انتقل الى بل فقال
ش وبل كلكن بعد مصحوبيها ش مصحوبا لكن هما النفي والنهي فاذا عطفت بل بعدهما فهي كلكن تقرر حكم ما
قبلها وتجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو ومثله
لم اكن في مربع بل تيهاء ش والمربع منزل الربيع والتيهاء الارض التي لا يهتدى بها وتقول لا تضرب زيدا بل
عمرا فتقرر النهي عن زيد وتثبت الامر بضرب عمرو ووافق المبرد على هذا الحكم واجاز مع ذلك كون بل ناقلة
حكم النفي والنهي لما بعدها ووافقه على ذلك ابو الحسن عبد الوارث قال المصنف وما جوزه مخالف لاستعمال
العرب ثم قال وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي ش
مثال الخبر المثبت جاء زيد بل عمرو والامر اضرب زيدا بل عمرا فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه
مسكوت عنه وجعله لما بعدها وذهب الكوفيون الى ان بل لا تكون نسقا الا بعد النفي او ما جرى
مجراه ولا تكون نسقا بعد الايجاب وجملة القول في بل انها ان وقع بعدها جملة كانت اضرابا عما قبلها

اما على جهة الابطال كقولهم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترك من غير ابطال نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق
وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا فظهر بهذا ان قوله في شرح الكافية فان كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على
انتهاء غرض واستيناف غيره ولا تكون في القران الا على هذا الوجه فيه نظر وان وقع بعدها مفرد وليس قبله
نفي او نهي فهي لازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وان كان قبل المفرد نفي او نهي فهي لتقرير حكمه وجعل ضده لما
بعدها تنبيهات الاول لا يعطف بل بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا يخفى ان الثاني ظاهر
اطلاق المصنف ان بل تعطف الجملة كما تعطف المفرد وقد صرح الشارح به في قوله فان كان المعطوف بها
جملة وذكر غيره انها لا تكون قبل الجملة عاطفة الثالث قال في التسهيل وتزاد لا قبل بل لتوكيد التقرير
وغيره انتهى فاذا زيدت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فهي لتاكيد
الاضراب عن جعل الحكم للاول واذا زيدت بعد نفي او نهي نحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب خالدا لا بل
بشرا فهي لتاكيد بقاء النفي والنهي وذهب الجزولي الى انها بعد الايجاب والامر نفي وبعد النفي والنهي تاكيد ومنع
ابن درستويه زيادتها بعدهما بعد النفي وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي والنهي
الا ان شهد له سماع قيل وهو مسموع من كلام العرب الرابع قد تكون بل في الجمل رجوعا عن الاول المتقدم نحو
بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها على رجحان ما في المتاخر نحو بل ادارك علمهم بالاخرة بل
هم في شك منها بل هم منها عمون ولما ذكر معاني حروف العطف شرع في ذكر احكام تتعلق بالباب
فقال وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما
يعني انه اذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل لم يحسن الا بعد توكيده بضمير رفع منفصل كقوله تعالى
ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم او فصل يقوم مقام التوكيد كقوله تعالى يدخلونها ومن صلح وبه يتعلق او فاصل ما على
انه يكتفي بما يصدق عليه فاصل ولو لا كما اجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى ائنا لمبعوثون او اباؤنا ان يكون
اباؤنا معطوفا على الضمير في لمبعوثون للفصل بالهمزة ومن صور الفصل الفصل بلا بين العاطف والمعطوف
نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وفهم من قوله متصل ان المنفصل يعطف عليه بلا شرط لان حكم المنفصلين في العطف
والعطف عليه حكم الظاهر ووهم الابذي في منعه رايت زيدا واياك ثم نبه على ورود العطف على
الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل فقال وبلا فصل يرد في النظم فاشيا ن كقوله
قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا ن وهو كثير في الشعر عمر بن ابي ربيعة
ومع كثرته فهو قليل ضعيف ولهذا قال وضعفه اعتقد فان قلت فهل يطرد مع ضعفه او
يختص بالضرورة قلت نص المصنف على انه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول بعض العرب مررت برجل

أينا

سوا

110 سواء والعدم حكاه سيبويه ولان العطف في البيت السابق ونحو ليس بفعل مضطر لامكان النصب ومذهب الكوفيين
وابن الانباري جوازه في الاختيار ونقل الجواز عن ابي علي قيل ومذهب البصريين انه لا يجوز بغير فصل بتوكيد او غيره
الا في ضرورة ونص سيبويه والخليل على قبحه وفي كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضماير ولذلك كنا وانتم ذاهبين
الا ان الشراح تاولوه تنبيه شرط في التسهيل في صحة العطف صلاحية المعطوف او ما بمعناه لمباشرة العامل
فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصح قام انا ولكن يصح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح
هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل وذلك
كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا ونقوم وزيد م
نحن وعمرو وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة ولتسكن زوجك وكذا في باقيها وكذلك المضارع اي م
المفتتح بالتاء نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف
لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد
بانت ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد فانه من عطف المفردات انتهى ن
ن وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا ن هذا مذهب جمهور البصريين ان اعادته
لازمة الا في الضرورة وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى جواز العطف عليه بدون اعادة الخافض
واختاره الشلوبين والمصنف ولهذا قال وليس عندي لازما ن ثم استدل بوروده في السبع كقراءة
تساءلون به والارحام وفي النظم كقوله فاذهب فما بك والايام من عجب ن انشده سيبويه وهو
كثير في الشعر وفي المسألة مذهب ثالث وهو انه ان اكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي
والزيادي قلت وهو حاصل كلام الفراء فانه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد قال
وكذا القول في اجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم اذا حصت فان نصبت خمستهم لم يجز يعني العطف بغير
اعادة الجار وقال الشارح ولا بعد ان يقال في هذه المسألة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار
غير جائز في القياس وما ورد من السماع محمول على شذوذ اضمار الجار تنبيهان الاول قيل ينبغي ان يقيد
العطف على الضمير المجرور بان يكون الجار غير مختص بالضمير احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه
لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر ولو رفع على توهم انك نطقت بالضمير مرفوعا فهو جائز نظر الثاني قد
فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل انه يجوز العطف عليه بلا شرط وقوله
ن والفاء قد تحذف مع ما عطفت يعني اذا امن اللبس ومنه اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وزعم ابن عصفور
انه انما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء والمعطوف فاتصلت الفاء الاولى بالمعطوف فابقي من كل

منهما ما يدل على المحذوف ورد بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة اى فافطر فعدة لان فا العطف لا
تنوب مناب فا الجزا **وقوله** والواو يعني ان الواو ايضا قد تحذف مع ما عطفت ومنه سرابيل تقيكم الحر
اى والبرد وانما يجوز اذا دل عليه دليل **فان قلت** ظاهر كلامه ان هذا مختص بالفا والواو وقد ذكر في التسهيل
ان ام تشاركهما في ذلك **كقوله** فما ادري ارشد طلابها . اى ام غي **قلت** هو في الفا والواو اكثر
منه في ام فلعلهم لم يذكرها هنا **وقوله** وهي يعني الواو **ن** انفردت بعطف عامل قد بقي معموله **ن** مزال ...
مثال ذلك **قول الشاعر** علفتها تبنا وماء باردا . اى وسقيتها ماء باردا فحذف العامل المعطوف
واستغني بمعموله وامثلته كثيرة نظما ونثرا وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفرا والفارسي وذهب
قوم منهم ابو عبيدة والجرمي والمازني والمبرد الى ان ليس الواو في ذلك على الاول عطف مفرد على مفرد لا جملة على
جملة وان العامل ضمن معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه واختاره بعض المتاخرين واحتج الاولون
بانه لو كان على التضمين لساغ علفتها ماء وتبنا ورد بانه مسموع من كلام العرب **كقوله**
ن لها سبب ترعى به الماء والشجر . واختلف ايضا في هذا الضمير والاكثرون على انه ينقاس وضابطه
عندهم ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قال الشيخ ابو حيان والذي اختاره التفصيل فان كان العامل
الاول يصح نسبته الى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الاضمار لان الاضمار اكثر من التضمين نحو
جدع الله انفه وعينه اى وفقا عينه فنسبة الجدع الى الانف حقيقة وان كان لا يصح كان العامل
مضمنا معنى ما يصح نسبته اليه لانه لا يمكن الاضمار نحو قول العرب علفت الدابة ماء وتبنا اى اطعمتها او
غذوتها **وقوله** دفعا لوهم اتقى **ن** يعني ان اضمار العامل في نحو ذلك يدفع توهم انه معطوف او مفعول
معه **فان قلت** ولم كان حمله على العطف او المعية **قلت** اما العطف فلان العامل لا يصلح للعمل فيه
واما المعية فلانها غير مرادة هنا وذلك واضح **وقوله** وحذف متبوع بدا هنا استبح **ن**
يعني انه يجوز حذف المعطوف عليه لظهوره ويستغني بالعاطف والمعطوف نحو بلى وزيدا لمن قال الم تضرب عمرا
ومنه قول العرب وبك واهلا وسهلا لمن قال مرحبا **سهلا ن** الاول حذف المتبوع لم مع الواو وكما مثل
وقل مع الفا ومنه ان اضرب بعصاك البحر فانفلق اى فضرب فانفلق وندر مع او **كقول ابيه الهذلي**
ن فهل لك او من والد لك بعدها . اى فهل لك من اخ او من والد الثاني جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى اولم
يسيروا وافلم يسيروا ونحوهما فقدر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه والى ذلك ذهب
محمد بن مسعود الغزني ومذهب الجمهور ان حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا حذف فالكلمة اعتني
بالهمزة فصدرت **وقوله** وعطفك الفعل على الفعل يصح . يعني ان الافعال يجوز عطف بعضها على

بعض

بعض كالاسما نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد **تنبيه** اهمل المصنف شرطا في عطف الفعل على الفعل وهو اتحاد
زمانهما فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي **فان قلت** هل يشترط اتحاد اللفظ اعني
ان يكونا بصيغة الماضي او بصيغة المضارع **قلت** لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نحو يقدم
قومه يوم القيامة فاوردهم وعكسه نحو تبارك الذي ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل
لك قصورا وانما ساغ ذلك لاتحاد الزمان **فان قلت** ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وانما
هي من عطف جملة على جملة **قلت** لما كان الغرض منها انما هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو
فاعل الفعل الاول صح ان يقال انها من عطف الفعل على الفعل **وقوله** واعطف على اسم شبه فعل فعلا .
مثاله ان المصدقين والمصدقات واقرضوا اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن **فان قلت**
كيف جاز ذلك وحروف العطف لا تربط بين مختلفي الجنس **قلت** انما جاز لان احدهما مؤول بالاخر
فاتحد الجنس بالتاويل **فان قلت** فايهما المؤول **قلت** الذي يؤول هو الحال محل الاخر فانه
يكون الاول كالمثال الاول وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل الحال ان يكون اسما
ويقبضن مؤول بقابضات **وقوله** وعكسا استعمل تجده سهلا **ن** يعني بالعكس ان يعطف
الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي **وقول الراجز**
. ام صبي قد حبا او دارج **ن** عطف دارجا على حبا قال في شرح الكافية لان دارجا بمعنى درج
قلت ظاهر هذا ان الاسم في الثاني ونحوه مؤول بفعل وليس بجيد بل الظاهر ان حبا مؤول
بحاب لانه في موضع النعت واصل النعت ان يكون اسما **ن**

البدل

هذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه
التكرير . التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا **ن** التابع جنس والمقصود بالحكم
مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان لانهن مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج لعطف
النسق وتخصيص الشارح المعطوف ببل ولكن كما في شرح الكافية يقتضي حمل المقصود على المستقل
بالقصد والا فلا وجه للتخصيص ولما عرفه اخذ في ذكر اقسامه **فقال**
ن مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل **ن** فهذه اربعة الاول المطابق كقوله اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين وهو المسمى بدل كل من كل قال في شرح الكافية وذكر المطابقة اولى لانها صالحة
لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزا وذلك غير
مشروط لقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله الثاني بدل بعض من كل نحو قبضت المال نصفه

لكن خيرا من ذ...

اصله لان المصدقين صلة ال وهي الصلة ان تكون مؤولة فاله ... مؤولة بالذين والمصدقين تصدقوا ...

اصله للاجماع على صحة البدلية في انما الله تعالى ...

والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه وعلى اقله وعن الكسائي وهشام ان بعض الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه
ولذلك منعا ان يقال بعض الرجلين لك اي احدهما الثالث بدل اشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس مطابقا
له ولا بعضا وقيل هو ما لابس الاول بغير الكلية والجزئية وهو ما دال على معنى في متبوعه نحو اعجبني زيد حسنه
او يستلزم معنى فيه نحو اعجبني زيد ثوبه والاول هو الكثير الرابع بدل مباين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل
بوجه ولهذا اشبهه بالمعطوف ببل وهو قسمان سياتي ذكرهما **تنبيهات** الاول لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة
امرين احدهما امكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال
اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والاخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه
لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام بدل غلط الثاني اشترط اكثر
النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه قال المصنف والصحيح عدم اشتراطه لكن
وجوده ارجح من عدمه وذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى ولله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا وفي بدل الاشتمال قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار **قلت**
الناس على حذف الضمير اي منهم وفيه وظاهر السهيلي انه لا بد من ضمير او ما يقوم مقامه ومثل العام مقامه
بقتل اصحاب الاخدود النار فالالف واللام تقوم مقام الضمير وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة الى ان النار
بدل كل من كل على ان الاخدود هو النار لما كان مشتملا عليها لقولهم عفيفا لا ازار وقال ابن هشام الاولى ان يكون على
حذف مضاف اي اخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال
فقيل هو الاول وقيل هو الثاني وقيل العامل **فان قلت** فما المفهوم من كلامه **قلت** قوله او ما
يشتمل عليه يحتمل القول الاول والثالث والى الاول ذهب في التسهيل الرابع رد السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال
الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه
انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضاف الى ذلك
الاسم الخامس زاد بعضهم في الابدال بدل كل من بعض **كقول امرئ القيس** كاني غداة البين يوم تحملوا ن
وناولوا الست **وقوله** وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب ن
الاشارة الى القسم الرابع اعني بدل المباين فذكر انه نوعان احدهما يسمى بدل الاضراب وبدل البدا ايضا وهو ما يذكر
متبوعه بقصد كقولك اعط السائل رغيفا درهما ومنه قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له
نصفها ثلثها الى عشرها ولم يثبت بعضهم بدل البدا وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد وهذا
النوع قال المبرد وغيره لا يوجد في كلام العرب لا نظما ولا نثرا وانما يقع في لفظ الغلاط وزعم قوم منهم ابن

السيد

112

السيد انه وجد في شعر العرب **كقول ذي الرمة** لمياء في شفتيها حوة لعس ق قال العس بدل غلط لان الحوة السواد
واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين اخرين ولا حجة فيما ذكر لامكان تاويله **فان قلت** ما معنى قوله به سلب
قلت يعني ان بدل الغلط سلب الحكم عن الاول واثبت للثاني **فان قلت** كيف قال ودون قصد ولا
بد من قصد البدل في النوعين اعني بدل الاضراب وبدل الغلط **قلت** انما يعني بالقصد عن الاول
والحاصل انه في بدل الاضراب مقصودان وفي بدل الغلط يقصد الاول لا الثاني **تنبيه** وزاد ابن عصفور
بدل النسيان نحو مررت برجل امراة اذا توهمت ان الممرور به رجل ثم ذكرت انه امراة وقد ادرجه الشارح في
بدل الغلط وادراجه في بدل الاضراب اقرب ولما ذكر اقسام البدل مثلها في **قوله**
كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى ن زره خالدا بدل كل وقبله اليد بدل بعض
واعرفه حقه بدل اضراب ان قدر قصد الاول وبدل غلط ان قدر عدم قصده **فان قلت** قد فهم من كون
البدل تابعا انه موافق متبوعه في الاعراب فما حاله في التعريف والتذكير والافراد واضدادها **قلت**
اما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل يبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى
صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية واشترط الكوفيون في ابدال
النكرة من النكرة ان تكون موصوفة واشترطوا في ابدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وكونها موصوفة
كذا نقل المصنف ونقل عنهم اشتراط الاول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة وكلام اهل
الكوفة يدل على عدم اشتراطه ووافقهم على اشتراط الثاني طائفة من المتاخرين وحكي عن الكوفيين ايضا اشتراط
اتحاد اللفظ في ابدال المعرفة من النكرة والصحيح انه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع به قال في الارتشاف
وقد سمع ابدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الاول ولا موصوفة وهو مذهب البصريين واما التذكير
والافراد واضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية او الجمع لكون احدهما مصدرا
نحو مفازا حدائق او التفصيل نحو ه وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ه
وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر ه ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطه جلا ه
ه او اقتضى بعضا او اشتمالا كانك ابتهاجك استمالا ه
اعلم انه يجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مثل وابدال الظاهر من المضمر على تفصيل وهو ان الضمير اذا كان لغائب ابدل
منه الظاهر نحو ضربته زيدا وان كان حاضرا ابدل منه بدل البعض نحو اوعدني بالقيد رجلي ورجلي شثنة المناسم ن
في احد الاوجه وبدل الاشتمال نحو ن وما القيتني حلما مضاعا ومثله انك ابتهاجك استمالا واما بدل الكل

فأما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد أو لا فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو جئتم صغيركم وكبيركم ومنه تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا وإلا فمذاهب أحدها المنع وهو قول جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال بكم قريش كفينا كل معضلة والثالث أنه يجوز في الاستثناء نحو ما مررت بكم إلا زيدًا وهو قول قطرب وأما إبدال المضمر من المضمر فنحو رأيتك إياك وتقدم الخلاف فيه في باب التوكيد وأما إبدال المضمر من الظاهر فنحو رأيت زيدًا إياه قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل ما لم يفد إضرابًا وقال في شرحه والصحيح عندي أن نحو رأيت زيدًا إياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدًا وأشار بقوله ما لم يفد إضرابًا إلى نحو إياك إياي فصد زيد تريد إياي فإنه بدل ن وبدل المضمن الهمز يلي همزًا كمن ذا أسعيد أم علي ن يعني أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة وقد مثله تنبيه نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط فإنه يقرن بأن نحو متى تقم إن ليلًا وإن نهارًا قمت ن ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن ن يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل وقال في البسيط باتفاق ومنه ن متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ن وبدل اشتمال نحو يلق أثامًا يضاعف ومن يصل إلينا يستعن بنا يعن وحكى في البسيط فيه خلافًا ولا يبدل بدل البعض وأما بدل الغلط فقال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه تنبيهان الأول ذكر بعض النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ن وبقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أئذا متنا وبقوله أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وبقوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون وفي الارتشاف وما استدل به لا تقوم به حجة الثاني أجاز ابن جني والزمخشري والمصنف إبدال الجملة من المفرد وجعل المصنف من ذلك عرفت زيدًا أبو من هو وجعل الزمخشري قوله تعالى هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون بدلًا من النجوى وجعل ابن جني منه إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وأخرى ففي قوله كيف يلتقيان بدلًا من حاجة وأخرى بتقدير كيف يلتقيان ن كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما ن

النداء

فيه لغتان كسر النون وضمها ومعناه لغة الدعاء واصطلاحًا دعاء بحروف مخصوصة وهي يا وأي وأيا وهيا والهمزة ووا في الندبة وزاد الكوفيون آ وآي بالمد وأخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المصغي وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكمًا وعلى مذهب سيبويه اعتمد في النظم فقال

ن وللمنادى النا أو كالنا يا وأي وآ كذا أيا ثم هيا ن والهمز للداني ن فالنائي هو البعيد مسافة وكالنائي هو البعيد حكمًا كالساهي والداني هو القريب ولا حاجة لذكر سائر المذاهب لأن قائليها لم يعتمدوا

إلا على الرأي والرواية لا تعارض بالرأي كذا قال المصنف وقوله ووا لمن ندب ن يعني أنها مختصة بالندبة وهذا مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة قليلًا وقوله أو يا ن يعني أن يا قد تستعمل في الندبة بشرط أمن اللبس فإن خيف التباس تعينت وا ولذلك قال وغير وا لدى اللبس اجتنب ن تنبيهات الأول أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدًا وعلى منع العكس الثاني ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال متحملة لضمير مستتر الثالث ذهب ابن السكيت إلى أن هاء هيا بدل من همزة أيا وتبعه ابن الخشاب الرابع قال في شرح التسهيل لم يذكر آ وآي بالمد إلا الكوفيون رووهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ورواية العدل مقبولة قلت وذكر غيره أن الأخفش حكى آي الكبير وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة ن وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثًا قد يعرى فاعلما ن المنادى قسمان ما الأول يمتنع حذف حرف النداء معه وهو المندوب نحو وازيداه والمضمر نحو يا أنت ويا إياك والمستغاث نحو يا لزيد فإن قلت ما سبب منع الحرف مع هذه الثلاثة قلت أما المندوب والمستغاث فلأن المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء تنبيه فهم من كلامه جواز نداء المضمر وفيه تفصيل فإن كان لمتكلم أو غائب لم يجز لا يقال يا أنا ولا يا هو وإن كان لمخاطب ففيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح المنع انتهى وقد سمع شاذًا من نداء المضمر بصيغة النصب كقوله يا إياك قد كفيتك ن وهو القياس وبصيغة الرفع كقوله يا أبجر بن أبجر يا أنت ن وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض وتأول بعضهم يا إياك على أن يا للتنبيه وإياك منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده ويا أنت على أن يا للتنبيه وأنت مبتدأ وأنت الثاني مبتدأ ثان أو توكيد أو فصل أو بدل والخبر الموصول والقسم الثاني يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما عدا القسم الأول إلا أن منه ما يقل الحذف معه ومنه ما يكثر وقد نبه على ما يقل بقوله وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ن الإشارة إلى تعريته من الحرف ومن حذفه من اسم الجنس قوله ثوبي حجر وجاءت منه ألفاظ في النثر والنظم ومذهب البصريين أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا في شذوذ أو ضرورة وهو عند الكوفيين قياس مطرد ومن حذفه من اسم الإشارة قوله بمثلك هذا لوعة وغرام ن وسمع منه أبيات ومذهب البصريين أنه لا يجوز ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا ومذهب الكوفيين جوازه وجعلوا منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم تنبيه ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجواز وقال الشارح قول الشيخ ومن يمنعه فانصر عاذله يوهم اختيار مذهب الكوفيين هذا إن لم يحمل المنع على قبول ما جاء من ذلك قلت وقد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية فقال وقولهم في هذا أصح انتهى

[illegible]

والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو
ثم اتم كذا ولا تماول فان قلت فهم من كلامه ان ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف الندا وليس على اطلاقه
فقد ذكر في التسهيل ان مما يلزمه الحرف لفظ الجلاله والمتعجب منه ولم يذكرهما هنا وقد ذكر الاول في الكافيه
دون الثاني قلت لما كان الاكثر في لفظ الجلاله تعويض الميم عن حرف الندا لم يذكره مع ما يلزمه الحرف
واما المتعجب منه فلما كان كالمستغاث لفظا ومعنا نحو يا للما استغنى بذكره عنه فان قلت اذا كان حرف الندا
غير لازم مع لفظ الجلاله لكونه قد يحذف اذا عوض عنه فما وجه ذكره في التسهيل والكافيه مع ما يلزم الحرف
قلت وجهه انه لا يلزمه الحرف اذا لم يعوض فان قلت اطلق اسم الجنس والمراد انما هو اسم الجنس
المبني للندا فانه محل الخلاف واما اسم الجنس المفرد غير المعين فقد نص في الكافيه على ان الحرف يلزمه قلت
قد اجاز بعضهم حذف الحرف منه ايضا نحو رجلا خذ بيدي فلعله ذهب هنا الى ذلك فيكون الطلاقه مرادا
فان قلت والطلق ايضا في اسم الاشاره وهو مقيد بان لا يصحب كاف الخطاب فان صحبها فغير ندايه خلاف
ومن منع السيرافي وان لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز ندايه ذكره في الارتشاف قلت كانه اعتمد على
تقييده بالواقع لغلبته فان قلت قال في الكافيه بعد ان ذكر لفظ الجلاله والمضمر والمستغاث واسم الاشاره
واسم الجنس وغيره ذي الخمسه ناده بيا او غيرها او اوله تعريا وذكر في شرحها ان ذلك باجماع فقد
يقال يرد عليه المندوب والمتعجب منه والجواب انه ذكر المندوب قبل ذلك فقال
والزم المندوب وا او لفظ يا ويعدم الجواب عن المتعجب منه والحاصل ان حرف الندا يجوز حذفه من العلم نحو يوسف
اعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفر لي ولاخي والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واي نحو ايها المومنون
والمطول نحو خيرا من زيد اقبل ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للندا واسم الاشاره والنكره غير المقصوده
ويمتنع مع الاشيا المتقدم ذكرها والله اعلم ص وابن المعرف المنادي المفردا على الذي في رفعه قد عهدا ش
المعرف يشمل ما له تعريف قبل الندا نحو يا زيد وما حدث له تعريف في الندا نحو يا رجل اما نحو يا زيد فقيل باق على
علميته وهو مذهب ابن السراج وقيل سلب تعريف العلميه وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي
والى الاول ذهب المصنف واحتج بندا ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الاشاره واما نحو يا رجل فقيل
تعرف بالاقبال والقصد واليه ذهب المصنف وقيل بال محذوفه والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها
به كما في باب لا فيشمل المثنى والجمع والمركب تركيب مزج وقوله على الذي في رفعه قد عهدا يعني انه يبنى على ما كان
يرفع به قبل الندا من ضمه ظاهره نحو يا زيد ويا رجال ويا مسلمات او مقدره نحو يا فتى ويا قاضي او الف نحو يا زيدان
او واو نحو يا زيدون فان قلت ما علة بنا المنادي المفرد قلت شبهه بالمضمر نحو يا انت في التعريف

والافراد

114 والافراد وتضمن معنى الخطاب وقيل لجريانه مجرى الاصوات ونسب الى سيبويه تنبيهات الاول قال في التسهيل
ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفرا وايده بما روي من قوله عليه السلام في
سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله ادارا بحزوى هجت للعين عبره ش وظاهر مذهب البصريين
ان النصب في هذا البيت ونحوه لقصد التنكير الثاني مذهب الكسائي والرياشي ان ضمه يا زيد ونحوه ضمة اعراب
ونقله ابن الانباري عن الكوفيين الثالث ذهب بعض الكوفيين الى ان نحو المثنى والمجموع على حده ما لا يشبهها
بالمضاف قال في البسيط وهو فاسد لانه ليس من شبهه الرابع اذا ناديت اثني عشر واثنتي عشره قلت يا اثنا
عشر ويا اثنتا عشره بالالف وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشره بالياء اجراء لهما مجرى المضاف واشار
بقوله وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ش الى ان ما كان مبنيا قبل الندا تقدر بناوه على الضم نحو
يا سيبويه ويا رقاش ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويظهر اثر هذا التقدير في التابع فيجوز يا سيبويه الظريف
بالنصب اتباعا للمحل وبالرفع اتباعا للبنا والى هذا اشار بقوله وليجر مجرى ذي بنا جددا ش ثم قال
ص والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا ش مثال المفرد المنكور يعني الذي لم تقصد به معين
قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله فيا راكبا اما عرضت فبلغن ش والمضاف نحو يا غلام زيد والشبيه بالمضاف
ويسمى المطول وهو ما طول بعمل او عطف نحو يا عظيما فضله ويا راحما عبده ويا لطيفا بالعباد ونحو يا ثلاثه
وثلاثين اسم رجل فلو ناديت جماعه هذه عدتهم قلت يا ثلاثه والثلاثون فيمن قال والحارث والثلاثين فيمن قال والحارث
وفصل الاخفش فقال ان اريد بذلك جماعه مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا
على مسمى واحد وان كان الثلاثه على حده والثلاثون على حده كان لهما حكم المعطوف والمعطوف عليه فيما يستحق ان
ينفصل به اذا كان كل منهما على حده بين ان يجرد منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك وبين ان يقصد بلا مبهم
فينصبان معا تنبيه لا يطول المنادي بمعموله الا اذا كان بلفوظ به فلا يعتد بالضمير المستكن فرعان
على ذلك لو قلت يا ذاهب لبنيت على الضم لعدم الاعتداد بالضمير ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطف على ذا
فالبنا او على الضمير نصبت لعمله في زيد بواسطه الحرف ومن ثم وجب يا مشتركا وزيد بالنصب عطفا على
الضمير لعدم استغنا به بواحد فان قلت كيف قال عادما خلافا مع ان في بعض ذلك خلافا اذ ذهب
المازني الى انه لا يتصور وجود النكره غير المقبل عليها وان ما جا منونا نحو ش ادارا بحزوى هجت للعين عبره ش
ضرورة وذهب ثعلب الى جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا حسن الوجه قلت اما الاول
فخلاف في وجود قسم لا في حكمه واما الثاني فجوابه ان مراده عادما خلافا في صحة النصب ولم يختلف في صحته
وان اجاز بعضهم معه الضم في بعض المواضع ص ونحو زيد ضم وافتحن من نحو ازيد بن سعيد لا تهن ش

بجوز في المنادي المضموم ان يفتح بخمسه شروط الاول ان يكون علما والثاني ان ينعت بابن والثالث ان يضاف الابن الى علم
والرابع ان لا يفصل بين ابن وموصوفه والخامس ان يكون المنادي مما يضم لفظا فلو كان غير علم نحو يا غلام ابن زيد او منعوتا
بغير ابن كيا زيد الكريم او اضيف الابن الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا او كان المنادي لا يظهر الضم فيه نحو يا عيسى بن مريم نحوه
تعين الضم وقد جمع هذه الشروط قوله ازيد بن سعيد فيجوز في زيد ضمه على الاصل وفتحه اتباعا لفتحه ابن ولا
يعتد بفصل الساكن وقد نص على اشتراط علميه المنادي والمضاف اليه ابن واتصاله بقوله
ن والضم ان لم يل الابن علما ويلي الابن علم قد حتما ن فان قلت من اين يفهم اشتراط الاتصال قلت
من قوله يلي فان قلت قد اخل بالشرط الخامس قلت هو شرط مختلف فيه فان الفرا اجاز في نحو يا عيسى
ابن مريم تقدير الضم والفتحه الا ان المصنف شرطه في التسهيل واوجب تقدير الضم اذ لا فايده في تقدير الفتحه
فان قلت كان ينبغي ان ينص على ان شرط الفتح جعل الابن صفه فانه لو جعل بدلا او عطف بيان او
منادي او مفعولا لفعل مقدر تعين الضم ولا يغني تمثيله عن ذلك لان المثال يحتمل هذه الاوجه قلت
هي محتمله لانه مرجوحه وكونه نعتا هو الظاهر ولو نص على ذلك لكان اولى فان قلت لم يبين اي الوجهين ارجح
قلت ذهب المبرد الى ان الضم اجود وقال ابن كيسان الفتح اكثر في كلام العرب قيل والفتح اختيار
البصريين تنبيهات الاول لا اشكال في ان فتحه ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فمذهب
الجمهور انها ايضا فتحة اعراب وقال عبد القاهر هي حركة بنا لانك ركبته مع زيد الثاني جعل اسم فيما ذكر من ابن
فيجوز الضم والفتح في نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم واما النعت ببنت فلا اثر له في الندا الثالث يلحق بالعلم نحو
يا فلان ابن فلان وما سيد ابن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما
ليس بعلم التزام الضم الرابع اجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير ابن اذا كان النعت مفردا نحو يا زيد الكريم وانشدوا
ن يا عمر الجواد ن بالفتح وخرج على وجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها في غير الندبه
والاستغاثه والتعجب والاخر ان اصله عمرا بالتنوين ضرورة ثم حذف لالتقا الساكنين الخامس حكى الاخفش عن
بعض العرب يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا لضمه الدال واضم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا
الذي يستحق البنا على الضم هو المفرد المعرفه فاذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز له فيه وجهان احدهما الضم
تشبيها بمرفوع اضطر الى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف والثاني النصب تشبيها بالمضاف لطوله
بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب والضم اختيار الخليل وسيبويه والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس
والجرمي والمبرد قال المصنف وعندي ان بقا الضم راجح في العلم والنصب راجح في النكره المعينه لان شبهها
بالمضمر اضعف ن وباضطرار خص جمع يا وال الا مع الله ومحكي الجمل ن

يعني ان الجمع بين حرفي الندا وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله فيا الغلامان اللذان فرا ن
الا في موضعين احدهما مع الله فيجوز يا الله بوصل الهمزة وقطعها للزوم ال لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف
الاصليه والاخر ما سمي به من الجمل المصدره بال نحو يا المنطلق زيد في رجل سمي بذلك نص عليه سيبويه بالاجدر
قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بال على الجمل نحو يا الذي قام قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح انتهى ونص
سيبويه على منعه فان قلت اهمل هنا موضعا ثالثا ذكره في التسهيل وهو اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شده
قلت انما لم يذكره هنا لان مذهب الجمهور منعه والجواز مذهب ابن سعدان قال في شرح التسهيل وهو
قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام واجاز الكوفيون والبغداديون
دخول حرف الندا على ما فيه ال مطلقا ولا حجه لهم في نحو فيا الغلامان فانه ضرورة والاكثر اللهم بالتعويض
يعني ان الاكثر في ندا هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشدده في اخره عن حرف الندا فيقال اللهم وهذا من
خصايصه ثم قال وشذ يا اللهم في قريض ن وجه شذوذه ان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه
ومنه قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم تنبيهات الاول مذهب الكوفيين ان الميم
في اللهم بقية جمله محذوفه وهي امنا بخير وليست عوضا عن حرف الندا فلذلك اجازوا الجمع بينهما في الاختيار
الثاني شذ ايضا حذف الميه كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو في الشعر كثير الثالث قال في الارتشاف
لا يستعمل اللهم الا في الندا وشذ استعماله في غير الندا قلت انشد الفرا لبعض العرب
ن كحلفة من ابي رباح يسمعها لاهم الكبار ن وفيه شذوذان احدهما استعماله في غير الندا لانه فاعل
يسمعها والثاني تخفيف ميمه الرابع اذا ولت اللهم ففي جواز وصفه خلاف منعه سيبويه والخليل قال بعضهم
لانه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك يا هناه واجازه المبرد والزجاج الخامس قال في النهاية تستعمل
اللهم على ثلاثه انحا احدها ان يراد به الندا المحض كقولهم اللهم اثبنا والثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في
نفس السامع يقول لك القايل ازيد قام فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثالث ان يستعمل دليلا على
الندره وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزياره مقرونا بعدم
الدعا وهو قليل انتهى ن

فصل

ن تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كازيد ذا الحيل ن اعلم ان المنادي ان كان معربا
فتابعه منصوب لا غير نحو يا اخانا الفاضل ما لم يكن بدلا او عطف نسق فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد
المبني على الضم وسياتي وان كان مبنيا على الضم نحو يا زيد ويا رجل ويا سيبويه فتابعه ان كان بدلا او عطف
نسق فسياتي الكلام عليهما واما غيرهما فان كان مضافا غير مقرون بال لزم نصبه مطلقا مثال النعت

يا زيد ذا الجيل والتوكيد يا زيد نفسه وعطف البيان يا زيد عايد الطب وان كان مضافا مقرونا بال او مفردا
ففيه وجهان الرفع اتباعا للفظ المنادي والنصب اتباعا للمحل والي ذلك الاشارة بقوله وما سواه ارفع او انصب
فشمل قوله المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه والمفرد نحو يا زيد الظريف ويا تميم اجمعين ويا سعيد
كرز وجميع ذلك الرفع والنصب على ما تقدم **فان قلت** اما النصب اتباعا للمحل فواضح لان المنادي
مفعول بفعل مقدر واما الرفع اتباعا للفظ فمشكل لان ضمة المنادي بنا وحركة البنا لا يتبع **قلت**
لما كان البنا في باب الندا مشابها للاعراب في اطراد حركته جاز اتباعه **فان قلت** فهلا اجاز الرفع ايضا
في المضاف العاري من ال **قلت** لانه يستلزم تفضيل فرع على اصل اذ لو كان منادي لوجب
نصبه **فان قلت** فلم الحق المضاف المقرون بال بالمفرد في جواز الوجهين **قلت** لان اضافته غير
محضة فلم يعتد بها **فان قلت** فهل الرفع والنصب في المفرد سيان **قلت** لم ينص المصنف على تسوية
ولا ترجيح وبدل النصب اقيس وفي الفرخ الرفع اكثر وقول العرب الرفع في يا زيد العاقل انتهى **تنبيهات**
الاول شمل قوله تابع الجنس ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان علم ذلك مما بعد الثاني شمل قوله
ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل الندا لانه يقدر ضمه وتقدم تمثيل الثلاثة الثالث اجاز
الكسائي والفرا والطوال وابن الانباري الرفع في يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة
واجاز الفرا رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت وقد سمع الرفع في يا تميم كلكم وحمل على
القطع اي كلكم مدعو ثم **قال** واجعلا كمستقل نسقا وبدلا يعني ان حكم النسق والبدل في
الاتباع حكمهما في الاستقلال ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم والواقع بعد منصوب فما كان
منهما مفردا غير معين او مضافا او مطولا نصب نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد وعلاما ويا زيد اخا نا ويا زيد
واخا نا ويا زيد خيرا من عمرو ويا زيد وخيرا من عمرو وما كان منهما مفردا علما او معينا بني على الضم نحو يا زيد
عمرو ويا زيد ورجل وذهب الاخفش وخطاب الى انه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على العلم فلا يجيزان
يا زيد ورجل وانما جعل البدل والنسق كالمستقل لان البدل في قوة تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل
تنبيهان الاول اجاز المازني والكوفيون النصب في نحو يا زيد وعمرو وقال في شرح التسهيل وما راوه غير
بعيد في الصحة اذا لم يعد حرف الندا فان المتكلم قد يقصد ايقاع ندا واحد على الاسمين قال ويجوز
عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الاكثر نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع
والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصحة لتقدير حرف
ندا قبله نحو يا تميم الرجال والنسا الثاني ما ذكر من ان المنسوق كالمستقل انما هو غير المقرون بال واما المقرون

بال فقد ذكر حكمه في **قوله** وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى **ش** اذا كان المنسوق مقرونا بال
جاز فيه وجهان الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث وانما لم يجعل كالمستقل لامتناع مباشرة حرف الندا له
واختلف في المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه والمازني الرفع ووجهه مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه
اكثر واليه ذهب الناظم وقال ابو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي النصب ووجهه ان ما فيه ال لم يل حرف الندا فلم
يجعل لفظه ما وليه واجماع القرا ما عدا الاعرج على النصب في قوله تعالى اوبي معه والطير وقال المبرد
ان كانت معرفة فالنصب والا فالرفع ووجهه ان المعرف بال يشبه المضاف **تنبيه** من الخلاف في الاختيار
والوجهان مجمع على جوازهما الا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه على مذهب الاخفش
ومن تبعه الا الرفع **ص** وايها مصحوب ال بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه **ش** اذا نوديت اي فهي
نكرة مقصودة مبنية على الضم ويلزمها ها التنبيه مفتوحة الها وضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة لغة بني
مالك من بني اسد وقد قرئ بها **فان قلت** لم لزمها التنبيه **قلت** لتكون عوضا عما فاتها من
الاضافة ويلزم وصفها باحد ثلاثة اشيا الاول مصحوب ال نحو يا ايها الرجل والثاني اسم الاشارة نحو
ص ايهذان ان هاذا ذكا ودعائي فقد علا والثالث الموصول المصدر بال نحو يا ايها الذي فعل والى الاول
اشار **بقوله** وايها ذا ايها الذي ورد ثم اشار الى ان نعت اي بغير هذه الثلاثة ممنوع **فقال**
ص ووصف اي بسوى هذا يرد فلا يقال يا ايها صاحب عمرو وقد فهم من النظم فوايد الاولى انها يلزم ايها النطق
بهما معا والثاني ان تابع اي صفة لها وقيل هو عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا
فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان والثالث ان وصفها باحد هذه الثلاثة لازم
فان قلت ولم لزم نعتها باحد الثلاثة **قلت** لان اي مبهم ولا بد من تخصيصه ولانه وصلة الى ندا
ما فيه ال فكان المقصود بالندا وصفه والرابع ان صفة اي ترفع ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها
فهي مستثناة مما تقدم هذا مذهب الجمهور وذهب المازني الى نصب صفته اي قياسا على صفة غيره من المنادى
المضموم قال الزجاج لم يجز احد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه احد بعده وعلة ذلك ان المقصود
بالندا هو نعتها واي وصلة الى ندائه فالرفع والنصب مخالف لكلام العرب **قلت** ذكر ابن البادش ان النصب فيه مسموع
من كلام العرب ولكن التعريض بمذهب المازني اشار بقوله لدى ذي معرفة **تنبيه** نسب الجواز في شرح الكافية
الى المازني والزجاج وتبعه الشارح ونسبته الى الزجاج مستبعد وقد نقل عنه في شرح التسهيل كلامه
المتقدم والخامس ان اسم الاشارة اذا نعت به اي فليس من شرطه ان يكون منعوتا بذي ال وفاقا لابن عصفور
وشاهده البيت السابق وذكر غيره ان ذلك شرط في صحة النعت به قيل وما ذهب اليه ابن عصفور وابن

قال المكودي والارجح في ضبط ... البيت ان يكون مصحوب منصوبا ... مبتدا او يلزم خبره ومصحوب مفعول ... مقدم بيلزم وصفه منصوب على الحال ... وبالرفع في موضع الحال ... متعلق بيلزم ... في موضع الحال والمضاف اليه ... عايد على اي والتقدير ... يلزم مصحوب ال بعد اي ... مشتقا موضعه ... ان يكون مصحوب مرفوع على الابتدا ... ويكون خبره يلزم ... والضمير العايد على المبتدا ... تقديره يلزمه

ما لكَ بنيادم إلى بيت تأدب رشاد لا سبى على مثله القواعد وهو **قول الشاعر** أيهذان كلا زادكما **ن** والسادس أن اسم الإشارة المنعوت به أي يشترط أن لا تصحبه حرف الخطاب لقوله وأيهذا خلافاً لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل والمنع قال الشيرازي **فإن قلت** أطلق في قوله مصحوب الوشرط في التسهيل أن تكون جنسية فإذا قلت يا أيها الرجل قال الجنسية وصارت بعد أي للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة **قلت** اشتراط ذلك صحيح وليس في كلامه ما يرشد إليه وقد أجاز الفرا والجرمي إتباع أي بمصحوب ال التي للمح الصفة نحو يا أيها الحارث والمنع مذهب الجمهور وسعى أن يجعل ذلك عطف بيان عند من أجازه والله أعلم **تنبيهات** الأول يونث أي لتأنيث موصوفها نحو يا أيتها المرأة وقال في البديع الاختيار إثبات الها ولا يثنى ولا يجمع الثاني ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا هذا الرجل وصف ذا الفتا به الرابع يجوز أن يوصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة **قول الراجز** يا أيها الجاهل ذو التنزي **ن**

ن وذو إشارة كأي في الصفة أن كان تركها يفيت المعرفة **ن** لاسم الإشارة في النداء حالان أحدهما أن يجعل وصلة لندا ما فيه ال فيساوي إذ ذاك أيا في لزوم نعته ووجوب رفعه وأنه لا ينعت إلا بمصحوب ال الجنسية أو بموصول مصدر بال فيقول يا هذا الرجل ويا هذا الذي فعل وهو في هذه الحالة غير مكتفى به لو قدر الوقف عليه لفات المراد لأنه وصلة لنداء غيره والآخر أن يقدر مكتفى بندائه لا وصلة لغيره فيكون إذ ذاك كغير أي فلا يلزم نعته ويجوز رفعه ونصبه وينعت بمصحوب ال وبالمضاف فيقول يا هذا الطويل بالرفع والنصب وهذا مفهوم من قوله أن كان تركها يفيت المعرفة **فإن قلت** مقتضى قوله كأي في الصفة أن ينعت بما ينعت به أي وأي ينعت باسم الإشارة واسم الإشارة لا ينعت بمثله **قلت** ترك التنبيه على ذلك لوضوحه **تنبيه** مذهب السيرافي أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه وهو مذهب سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعاً من العرب **ن** في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ثان وضم وافتح أولا تصب **ن** إذا كرر لفظ المنادى مضافاً نحو **ن** يا تيم تيم عدي لا أبا لكم **ن** فلا بد من نصب الثاني وأما الأول ففيه وجهان ضمه وفتحه فإن ضم فلأنه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني ذكر ذلك المصنف ونوزع في التوكيد وأجاز السيرافي أن ينتصب على النعت وتأول فيه الاشتقاق وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه منادى مضاف إلى ما بعد

الثاني

117 الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه **فإن قلت** فما وجه نصب الثاني إذا جعل مقحماً **قلت** قال بعضهم أن نصبه على التوكيد الثاني أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه من جهة أوجه كما سبق الثالث أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ثم جعلا اسماً واحداً وفتحة فتحة بنا ومجموعهما منادى مضاف كما قالوا أما فعلت خمسة عشرك وهو مذهب الأعلم **فإن قلت** أي الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه **قلت** الضم لوضوح وجهه وقد صرح في الكافية بأنه الأمثل **فإن قلت** هل يشترط في ذلك أن يكون الاسم المكرر علماً كما مثل **قلت** مذهب البصريين أنه لا يشترط بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل القوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين وخالفنا الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا النصب وفي الوصف وذهبوا أنه لا يتصب إلا منوناً فيقول يا صاحباً صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك **ن ن**

المنادى المضاف إلى يا المتكلم **ص** واجعل منادى صح إن يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا **ك** حكم المضاف إلى اليا إذا كان صحيح الآخر في الندا كحكمه في غير الندا وقد تقدم واحترز عنه بقوله صح وأما الصحيح الآخر فيجوز فيه في الندا ستة أوجه وقد أشار في النظم إلى الخمسة والسادس أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو يا عبد وأفصحها حذف اليا وإبقاء الكسرة ثم إثبات اليا ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة وأقلها الضم وقد قرئ رب احكم بالضم وحكى يونس يا أم لا تفعلي قال الشلوبين وهذا إذا لم يلتبس يعني بالمنادى المقبل عليه **فإن قلت** فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد **قلت** كلاهما محتمل وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفاً بالقصد فبنوه على الضم وهذه اللغة هي في يا رجل إذا قصدت رجلاً بعينه انتهى والأول ظاهر لثلاثة أوجه أحدها أنهم جعلوه لغة في المضاف ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه والثاني لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل أحد مخنوق وأصبح ليل وحذف حرف الندا في ذلك قليل والثالث أنه لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة لأي وأسماء الله تعالى لا يوصف بها فيتعين كون الأصل يا ربي ثم حذف المضاف إليه تخفيفاً وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة وهذا اختيار المصنف **تنبيهات** الأول نقل عن الأكثر حذف الألف اجتزاء بالفتحة نحو يا عبد وأجازه الأخفش والمازني والفارسي الثاني أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه الجمهور وقيده في التسهيل بإضافة التخصيص احترازاً من إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نحو يا مكرمي فإن إضافته إضافة تخفيف والياء فيه في نية الانفصال فليس فيه إلا ما أنفصلت به فتشبه يا قاض ويشاركهما في الحذف والإبدال والقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون قاله في شرحه وهو

موافق لقول ثعلب في المجالس يا غلام اقبل بسقط منه الياء وما ضاربي اقبل لا يسقط منه الياء وذلك فرق بين الاسم والفعل
انتهى وذكر في النهاية انه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال الثالث اما لم يخففها المضاف الى
الياء في النداء اللهم اضافة المنادى الى الياء والكثرة تستتبع التخفيف واما في غير النداء فالافصح اثباتها ساكنة
ومتحركة وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو فبشر عباد وقلبها الفا **قوله** الى اما وروى السمع ن
واجاز المازني قام غلاما وقال ابن عصفور هذا في الضرورة وحذف الالف استغناء بالفتحة **قوله**
ن بلهف ولا بليت ولا لو انّي ن واما الضم في غير النداء نحو جاء غلام وانت تريد الاضافة فاجازه ابو عمرو وغيره
على قلة واستدلوا بقوله ولكنما اهلك مال يريد مالي ورده ابو زيد الانصاري وتاول ما استدل به ابو عمرو
الرابع قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى المتكلم يا مشددة كبني قيل يا بنيّ او يا بنيّ لا غير والكسر على التزام حذف
يا المتكلم وفرارا من توالي الياءات مع ان الثالثة كان يجب حذفها قبل وجود التثنية وليس بعد اختيار الشيء الا لزومه
والفتح على وجهين احدهما ان يكون يا المتكلم ابدلت الفا ثم حذفها لانها بدل مستثقل والثاني ان يكون ناسه ياى بنى
حذفت ثم ادغمت اولا وبها في يا المتكلم فتحت لان اصلها الفتح **ص** وفتح او كسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر **س**
اذا نودي المضاف الى مضاف الى الياء فحكمه حكم التابعة لحكمها في غير النداء نحو يا ابن اخي الا ابن ام وابن عم فانهما
لكثرة استعمالهما في النداء اختصا بالتخفيف فيقال يا ابن ام بفتح الميم وكسرها اما الفتح ففيه قولان احدهما
ان الاصل اما وعما بقلب الياء الفا محذوفة الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني
على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين واما الكسر
فظاهر قول الزجاجي وغيره انه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف واصحابنا
يعتقدون ان ابن ام وابنة ام وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من احد عشر
اذا اضافوا اليها **فان قلت** ما معنى قوله استمر **قلت** يشير الى هذين الوجهين استمرا في كلامهم والمراد بحيثما
لا يحادون بسوى الياء والالف الا في ضرورة وقد قرئ بهما في السبع **فان قلت** فايهما اجود **قلت** نص بعضهم
على ان الكسر اجود وهو ظاهر **فان قلت** لم يذكر ابنة ام وابنة عم وحكمهما حكم ابن ام وابن عم **قلت** كانه
استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه **فان قلت** قد يوهم اقتصاره على الفتح والكسر ان غيرهما ممتنع وقد قال في
التسهيل وربما ثبتا وقلبتا الفا نحو الياء **قلت** الذي يفهم من قوله استمر ان غيرهما لم يستمر في الكلام ولم يطرد
كاطرادهما وهذان الوجهان ضعيفان ولذلك اهمله وذكرهما في الكافية وندرة في شرحها ولا يكادون يثبتون الياء والالف
الا في ضرورة وقال غيره هما لغتان قليلتان ومن اثبات الياء **قوله** يا ابن امي ويا شقيق نفسي ومن اثبات الالف
قوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي واما **قوله** كن لا علي يا ابن عما نعش عزيزين ونكفى الهم ن

تحتمل

118 تحتمل ان يكون الالف فيه للاطلاق **فان قلت** فاي هذين الوجهين اجود **قلت** قال بعضهم قلبها الفا اجود من
اثباتها **تنبيه** اذا اسند الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح والحاصل خمسة اوجه ونص بعضهم على ان الخمسة لغات
ص وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض **س** اذا نودي الاب والام مضافين الى الياء جاز
فيهما الوجوه الستة المتقدمة في نحو يا عبد وينفردان بتعويض تاء التانيث من الياء مكسورة ومفتوحة وبالفتح قرأ ابن
عامر وبالكسر قرأ غيره ووجه الكسر ان الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا
جعلت الكسرة عليها لتكون كالمعوض منه في مجامعة الكسرة وعن الفراء الكسر لان الياء في النية وردّه ابو اسحق وقال
كيف تكون الياء في النية ولا يقال يا ابتي ووجه الفتح ان التاء حركت بحركة الياء لكونها عوضا عنها وقيل لان الاصل يا ابتا فحذفت
الالف وبقيت ما يرد قول الفراء **فان قلت** اي الوجهين اكثر **قلت** نص المصنف وغيره على ان الكسر اكثر وذكر الشارح
ان الفتح اقيس الا ان الكسر اكثر وقد فهم من كلام الناظم فوايد الاولى ان تعويض التاء من يا المتكلم في اب وام لا يكون الا في النداء
لقوله وفي الندا الثانية ان ذلك مختص بالاب والام الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم يجوز فيهما ما جاز في غيرهما من
الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض الرابعة انه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء لانها عوض عنها ولا بين التاء والالف
لان الالف بدل الياء واما **قوله** يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عايشا ن فضرورة
واجاز بعض الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة ابي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض واما **قوله**
ن يا ابتا علك او عساكا ن فجعله ابن جني من ذلك وهو اهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض منه وقال
في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا
من يا المتكلم وجوز الشارح الامرين **تنبيهات** الاول اختلف في ضم التاء في يا ابت فاجازه الفراء وابو جعفر النحاس
ومنعه الزجاج وحكى سيبويه عن الخليل انه سمع من العرب من يقول يا امه بالضم الثاني مذهب البصريين ان الوقف على
هذه التاء بالهاء ومذهب الفراء بالتاء وفي التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقرئ بالوجهين في السبعة
ورسمت في المصحف بالتاء الثالث قال في شرح التسهيل وقالوا في يا ابا المقصور يا ابات **قال الشاعر**
ن كانك فينا يا ابات غريب ن ولو لم يعوض لقال يا اباي انتهى وزعم بعضهم انه اراد يا ابي فقلب وهو بعيد وقيل
خرج على لغة الالف اشباع ن **اسماء لازمت النداء** ن
معنى ملازمتها للنداء انها لم تستعمل في غيره الا في ضرورة وهي ضربان مسموع ومقيس فمن المسموع يا ابت ويا امت
واللهم وقد تقدمت وهناه بالضم **قوله** وقد رابني قولها يا هناه ن واختلفوا في هاء هذه الكلمة على
قولين احدهما ان اصلها ذو نون ثم اختلف القائلون بهذا على اربعة مذاهب الاول ان الهاء في هناه بدل
من لام الكلمة والاصل هنا وهو مذهب اكثر البصريين والثاني انها بدل من همزة مبدلة من الواو فهي بدل بدل اللام

ومذهب ابن جني والثاني ان اللام محذوفة ايضا والالف هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت وهو مذهب
الفراء واختيار المصنف وابن عصفور ويدل على صحته ثبوت كسرها لالتقاء الساكنين والقول الاخير اصل مادته ه ن ه
فهو من باب سلس وهو مذهب ابي زيد قال الشيخ ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان اصل هن ومادته ه ن ن مستدلا
بما حكى ابو الخطاب من قولهم يا هناناه في التثنية يريد يا هنان لكان مذهبا ومن المسموع فل وقد اشار اليه بقوله
ص وفل بعض يخص بالندا يقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة واختلف فيهما فذهب سيبويه الى انهما كنايتان عن نكرتين
ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امراة وذهب الكوفيون الى ان اصلهما فلان وفلانة فرخما ورد بانه لو كان مرخما لقيل فيه
فلا ولما قيل في التانيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان فل كناية عن العلم بمعنى يا فلان
وهذا مذهب الناظم فانه صرح في شرح التسهيل وغيره بان يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال وهما
الاصل ولا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في ضرورة قلت وهو موافق لمذهب الكوفيين في انهما
بمعنى فلان وفلانة مخالف له في الترخيم فان قلت قوله وهما الاصل يقتضي كما قيل موافقة الكوفيين في الترخيم
قلت قد رد المصنف مذهب الكوفيين في انهما مرخم فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم انه غير موافق
لهم على ذلك بل هما عنده من قبيل ما حذف منه لغير ترخيم ومن المسموع لومان ونومان وقد نبه عليهما بقوله ص
لومان نومان كذا ش اي مختصان بالندا اما لومان بالهمز وضم اللام فمعناه يا عظيم اللوم ومثله يا ملام ويا ملأم
واما نومان بفتح النون فمعناه يا كثير النوم تنبيهان الاول الاكثر في بنا مفعلان نحو ملامان ان ياتي في الذم وقد
جاء في المدح يا مكرمان حكاه سيبويه والاخفش ويا مطيبان وزعم ابن السيد انه مختص بالذم وان مكرمان تصحيف
مكذبان وليس بشيء الثاني قال في شرح الكافية بعد ان ذكر ملام ولومان وملامان ومكرمان وهذه الصفات مقصورات
على السماع باجماع انتهى وتبعه الشارح وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه خلافا اجاز بعضهم القياس عليه فيقول
يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة ثم انتقل الى المقيس فقال ص واطردا في سب الانثى وزن يا خباث ش
اطراده مشروط بشرطين احدهما ان يكون في السب والثاني ان يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه وسبب بنائه على الكسر
شبهه بنزال عدلا وزنة وما سبق كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح يوهم ان في القياس
عليه خلافا لنصه على سيبويه وحده قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم فيه خلافا وفي الارتشاف في باب ما لا ينصرف
قال بعضهم لا يقاس عليه فلا يقال يا قباح ويا ساغل فساق ثم استطرد فقال ص والامر هكذا من الثلاثي ش
اعني ان بنا فعال للامر من كل فعل ثلاثي نحو نزال وتراك هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يقال منه
الا ما سمع فان قلت اهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون مجردا
واما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من ادرك والثاني ان يكون تاما فلا يبنى من الناقص والثالث ان

يكون متصرفا والرابع ان يكون كامل التصرف فلا يبنى من يذر ويدع قلت اشتراط بعض هذه الشروط فيه نظر
فلم يتعرض له وقوله من الثلاثي محمول على المجرد كما تقدم في التعجب ثم رجع الى المسموع فقال
ص وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ش يعني ان ما عدل الى فعل في سب الذكور نحو يا خبث
ويا فسق ويا غدر ويا لكع شائع ومع شياعه لا يقاس عليه قيل والمسموع منه هذه الاربعة ونص
المغاربة على انه يقاس عليه ونقله في البسيط عن سيبويه ومن قاس عليه فبالشروط السابقة ثم نبه على
ان بعض هذه الالفاظ قد استعمل في غير النداء ضرورة بقوله ص وجر في الشعر فل ش يعني في
قول الراجز امسك فلانا عن فل تنبيهان الاول الحامل كلام سيبويه ان فل في
الرجز محذوف من فلان لضرورة الشعر وليس هو المختص بالندا بل هو غيره ومعناهما مختلف لان المختص
كناية عن اسم جنس وهذا كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ي وهو محذوف اللام
فلو صغر قلت فيه فلي وهذا مادته ف ل ن فلو صغر قلت فيه فلين ويعلم ما ذهب اليه المصنف
الثاني انه ليس مراده انه لم يستعمل في غير النداء من الالفاظ المذكورة الا فل بل ذكره تنبيها على ورود نظيره
ومنه قوله قعيدته لكاع ش وخرجه بعضهم على تقدير يقال لها يا لكاع بحذف القول
وحرف النداء الاستغاثة ش هي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة
وللمستغاث ثلاث احوال احدها ان يجر بلام مفتوحة وهذه اكثر احواله الثاني ان يختم بالف
معاقبة للام الثالث ان يجرد من اللام والالف ويجرى مجرى المنادى المطلق نحو يا زيد لعمرو ومنها قوله
ص الا يا قوم للعجب العجيب ش وقد ذكر الثلاثة في الكافية واقتصر هنا على الاولين كالتسهيل لقلة
الثالث واشار الى الاول بقوله ص اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرتضى ش
انما جر المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة وفتحت لوقوعه موقع الضمير ولكونه منادى
وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله وانما اعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه
مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد الاولى ان استغاث متعد بنفسه لقوله اذا
استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال في شرح التسهيل وكلام العرب بخلاف ذلك والمعروف
في اللغة تعديه بنفسه قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم قيل بل هو متعد بوجهين وقد جاء
تعديه بالباء في ابيات الثاني ان المستغاث معرب لقوله خفضا ويعلم منه الثالث انه يجوز ان يكون بال
وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه فان قلت يرد على عبارته
ثلاثة اشيا الاول انه قال اسم منادى واطلق فاوهم انه يجوز نداء كل غير با وذلك غير جائز فان

المستغاث لا ينادى الا بيا والثاني انه قال لخفض باللام بصيغة الجزم وقد تقدم انه ليس بلازم بل هو الاكثر
والثالث انه قال مفتوحا فاطلق وثم موضع يكسر فيه وهو يا المتكلم وقد اجاز ابو الفتح في قوله
ق فيا شوقُ ما أبقى ويا لي من النوى ش ان يكون استغاث بنفسه وان يكون استغاث لنفسه قلت
الجواب عن الاول ان قوله بعد ان كررت يا يرشد الى ذلك اذ لم يقل ان كررت حرف النداء وعن الثاني ان قوله
بعد ولام ما استغيث عاقبت الف يوضح ان جر ما اللام ليس بلازم وعن الثالث ان كسر اللام مع يا
المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو مقيد الاطلاق على ان ابن عصفور قال الصحيح عندي ان يا لي حيث
وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف وعلل ذلك بان العامل في المستغاث به فعل النداء المضمر
فتصير النفس بتقدير ادعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها الا ان في لزوم هذا الاخير نظر
لان اللام متعلق عنده بحرف النداء تنبيهات اختلف في اللام الداخلة على المستغاث فقيل هي بقية ال
والاصل يا آل زيد وزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية الى الفراء
وفي نسبته الى الفراء نظر لان الفراء حكى ان من الناس من زعم انها بقية آل فظاهر حكايته انه ليس مذهبا
له وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست
بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به على هذا قولان احدهما انها تتعلق بالمحذوف وهو مذهب سيبويه واختيار
ابن عصفور والثاني انها تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني الثاني اذا وصف المستغاث جرت
نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفي النهاية لا يبعد نصبا لصفة حملا على الموضع لان الجار والمجرور لا بد
له من شيء يتعلق به ش وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالفتح ائتيا ش
اذا عطف على المستغاث فاما ان يكون يا او لا فان كررت فتحت اللام لقوله
ق يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد ش وان لم تكرر كسرت نحو
ق يا للكهول وللشبان للعجب ش وانما كسرت لام اللبس فان قلت فهل فرق لامه في المعطوف قلت
لا لقوله يا لعطافنا ويا للرياح وابي الحشرج الفتى النفاح ش لجمع بين الامرين واعلم ان قوله
سوى ذلك يعني به سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف المراد معه يا فيشمل شيئين احدهما المعطوف
الذي لم تقترن معه يا كما تقدم والآخر المستغاث من اجله تنبيهات الاول ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث
من اجله انما هو في الاسماء الظاهرة فاما الضمير فتفتح اللام معه الا مع اليا نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك
احتمل الامرين وقيل في قوله فيا لك من ليل كأن نجومه ش ان اللام فيه للاستغاثة الثاني اختلف
فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من اجله فقيل بفعل النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد

يا م

وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وقد علم بهذا ان قول ابن عصفور
انها تتعلق بفعل مضمر يتعدى بها ادعوك قولا واحدا ليس كذلك الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن
لانها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام لقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا ش
الرابع قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من اجله المنوه غير صالح لان يكون مستغاثا لقوله
ق يا لأناس أبوا الا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان ش الخامس قد يكون المستغاث مستغاثا
من اجله نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك ثم اشار الى ثاني احوال المستغاث بقوله
ش ولام ما استغيث عاقبت الف ش يعني ان الالف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان
تقول يا لزيد ويا زيدا ولا يجوز يا لزيدا وورودها بالالف قوله يا يزيدا لآمل نيل عز ش وقوله
ق ومثله اسم ذو تعجب الف ش يعني ان المتعجب منه اذا نودي عومل معاملة المستغاث في غير فرق
فيجوز جره بلام مفتوحة نحو قولهم يا للماء ويا للعجب ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو يا عجبا وقد
يخلو منهما نحو يا عجب تنبيهات الاول جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها
باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا الثاني التعجب بالنداء على وجهين احدهما ان ترى
امرا عظيما فتنادي جنسه نحو يا للماء والآخر ان ترى امرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه وتمكن
منه نحو يا للعلماء الثالث اذا وقف على المستغاث او المتعجب منه حالة لحاق الالف جاز الوقف
بها السكت ش الندبة ش هي نداء المتفجع عليه او المتوجع منه وهي من كلام
النساء غالبا والمندوب هو المذكور بعد يا او وا متفجعا لفقد حقيقة لقول جرير
يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ق ولمت فيه بامر الله يا عمرا ق او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي
الله عنه واعمراه واعمراه حين اعلم بجدب شديد اصاب قوما من العرب او متوجعا للمونه محل الم نحو ش
ق فيا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء ق او سببه لقوله
ق وتقول سلمى وارزيته ش وحكم المندوب حكم المنادى فلهذا قال ما للمنادى اجعل المندوب
يعني انه يضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او مطولا نحو واعبد الله وواضاربا زيدا
واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه لقوله وافقعسا وأين مني فقعس ش
ثم نبه على ما لا يصح ندبته بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما ش الغرض من الندبة الاعلام
بعظمة المصاب فلذلك لا تندب الا المعرفة السالم من ابهام فلا تندب النكرة واجاز الرياشي ندبة اسم
الجنس المفرد وقد جاء في الاثر واجبلاه وهو نادر ولا يندب المبهم كاسم الاشارة والموصول بصلة

لا يعنيه لا ثعال واهناه ولا وامن دهاه فان ذلك لا يسمع به العذر للتفجع ويجوز ان يندب الموصول
بصلة تعينه لشهرتها والى هذا اشار بقوله وندب الموصول بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي وامن حفر ش
فتقول وامن حفر بئر زمزماه لانه في الشهرة كالعلم ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال
ص ومنتهى المندوب صله بالالف ش تشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو وازيداه والمضاف
اليه نحو واعبد الملكاه وما طول به نحو وابلاه وبلا نساه والصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وعجز
المركب نحو وامعدي كرباه وقوله صله يعني جوازا لان المندوب له استعمالان احدهما ان يجري مجرى
غيره من المناديات كما تقدم والاخر ان يوصل بالالف المذكور فان قلت اطلق في وصل المندوب
بالالف وقيد في التسهيل بان لا يلزم آخره الف وهاء فلا يقال واعبد اللاهاه ولا واجمجماه
في جمجماه قلت اطلاقه هنا موافق لاطلاق النحويين وصرح بعض المغاربة بجوازه وفي الغنية ابن معط
وفي المضاف ياعبيد اللاهاه ولا يخلو ما قبل الف الندبة من ان يكون ساكنا او مفتوحا او مكسورا او
مضموما فان كان ساكنا فتح للالف نحو وامن يغزواه ووامن يرمياه ما لم يكن الفا او تنوينا او
ياء ساكنة مضافا اليها المندوب او واوا او ياء لا تقبلان الحركة فان كان الفا حذفت لبعد تحريكها
نحو واموساه واليه اشار بقوله ومتلوها ان كان مثلها حذف ش اي متلو الف الندبة يعني
الحرف الذي قبلها ان كان الفا مثلها حذف لما تقدم واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف فقالوا
واموساه وان كان تنوينا حذف ايضا لانه لا حظ له في الحركة وفتح ما قبله فتقول واغلام زيداه
هذا مذهب سيبويه والبصريين واجاز الكوفيون فتحه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام
زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف وما راوه حسن لو عضده
سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور اهل الكوفة يجيزون التنوين فتقول واغلام زيدناه
وزعموا انه سمع ايضا ولكن اجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول
واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا الاول وان كان الياء المشار اليها فسياتي الكلام عليها وان
كان واوا او ياء لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو غلامهو وياء الصلة نحو غلامهي حذفا وقلبت الالف الى
مجانس ما قبلهما وان كان ما قبل الالف مفتوحا استصحب فتحه نحو واعبد يغوثاه وان كان ما
قبلها مكسورا او مضموما فاما ان يوقع فتحه في لبس او لا فان لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه
كقولك في عبد الملك واعبد الملكاه وفي من اسمه قام الرجل واقام الرجلاه واما فتح لتسلم
الالف وان اوقع في لبس قلبت الف الندبة ياء بعد الكسرة وواوا بعد الضمة فتقول في ندبة غلام

مضاف

مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفي ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت
واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة وذلك ممنوع من قوله
ص والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ش الشكل الحركة ومجانس الكسرة الياء
ومجانس الضمة الواو واشار بقوله حتما الى وجوب ذلك دفعا للبس وفهم من الشرط ان الالف لا
تغير اذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم وهذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون اتباع الالف
في للكسرة في المثنى نحو وازيدانيه وفي المعرب نحو واعبد الملكيه وفي نحو رقاش وارقاشيه ش
ص وواقفا زد هاء سكت ان ترد وان تشا فالمد والها لا تزد ش اذا وقف على المندوب زيد بعد
الالف او بدلها هاء سكت وليست بلازمة بل غالبة لانه يجوز الاقتصار على المد فيقال وازيدا
وهذا معنى قوله وان تشا فالمد والها لا تزد اي ان تشا لا تزد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص
على ما فهم من قوله ان ترد ولو قال والمد بالنصب لافاد جواز تجريده من المد ايضا اي وان تشا
فلا تزد المد ولا الهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه اول الباب وفهم من
قوله وقفا ان هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة واجاز الفراء
اثباتها في الوصل بالوجهين ص وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا ش
قد تقدم ان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا عبدي ست لغات فاذا ندب على لغة من قال يا عبد
بالكسر او يا عبد بالفتح او يا عبد بالضم او يا عبدا بالالف قلت واعبدا لما علمت واذا ندب على
لغة من اثبت الياء مفتوحة قلت واعبديا واذا ندبت على لغة من اسكنها ساكنة وهو المشار اليه
في البيت فوجهان احدهما ان تحذفها لالتقاء الساكنين وتفتح ما قبلها فتقول واعبدا والثاني ان
تفتحها لقبولها الحركة فتقول واعبديا والحذف مذهب المبرد والفتح مذهب سيبويه ش

ص الترخيم ش الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم
اي رقيق وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلاثة انواع ترخيم النداء
وترخيم الضرورة وترخيم التصغير والمذكور في هذا الباب الاول والثاني وياتي الثالث في بابه ان شاء الله تعالى
اما ترخيم النداء فهو حذف آخر المنادى تخفيفا وقد اشار اليه بقوله ترخيما احذف آخر المنادى
ثم مثله بقوله كيا سعا فيمن دعا سعادا ش اي في قول من دعا بحذف المضاف فان قلت
ما وجه نصبه ترخيما قلت اجاز الشارح فيه ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال
او ظرفا على حذف مضاف فهذه ثلاثة اوجه ويحتمل رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا وناصبه

احدف لانه ملاقيه في المعنى ثم اخذ في بيان ما يجوز ترخيمه **قال** وجوزنه مطلقا في كلما انث بالها **ش**
المنادى ضربان مونث بالها ومجرد منها فالمونث بها يجوز ترخيمه مطلقا اي بلا شرط فيرخم علما وغير علم وثلاثيا
وازيد نحو افاطم مهلا بعض هذا التدلل وجاري لا تستنكري عذيري وماشا ارجي اي امي تعال ارجعن
مالنا ان نرجع حونا امام به **وان قلت** كيف قال مطلقا وللترخيم خمسة شروط الاول ان يكون معينا
فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة لقول الاعمى يا امراة خذي بيدي والثاني ان لا يكون مضافا فلا يجوز
ترخيم نحو طلحة الخير واما **قوله** يا علقم الخير قد طالت اقامتنا **ن** فنادر والثالث ان لا يكون مختصا
بالندا فلا يرخم فله والرابع ان لا يكون مندوبا فان المندوب لا يجوز ترخيمه لحقته علامة الندبة او لم تلحقه
نص عليه سيبويه والخامس ان لا يكون مستغاثا به فانه لا يجوز ترخيمه **قلت** قد يجاب بان معنى قوله
مطلقا اي بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية واما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان الا ان
اشتراطه للاضافة في المجرد يوهم عدم اشتراطها في المونث بالهاء فيقوى السوال وقد استغنى في
التسهيل باشتراط البنا ولم يذكر الثالث **تنبيهات** شرط المبرد في ترخيم المونث بالها العلمية فمنع
ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه لما تقدم الثاني منع ابن عصفور ترخيم صلمعة ابن قلمعة لانه
كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النحاة يخالفه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس الثالث
اذا نادى طلحة ونحو ورخمت فلت يا طلح بالفتح ويا طلح بالضم كما سياتي وان لم ترخم قلت يا طلحة بضم التا
وقد سمع وجه رابع وهو يا طلحة بفتح التا **قال النابغة** كليني لهم يا اميمة ناصب **ن** واختلف
النحويون فيه فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف
وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من بنى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو اعرب
وهو نظير لا رجل في الدار وانشد **لهذا القائل** يا ريح من نحو الشمال هبي **ن** بالفتح وذهب
الاكثرون الى انه مرخم فصار في التقدير يا طلح ثم اقحم التا غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق
الفتح وهو ما قبل ها التانيث وهذا ظاهر كلام سيبويه **قلت** فعلى هذا لم تقحم بين الحا والتاء
المحذوفة المنوية وللفارسي قولان اصحهما انها زيدت ثم فتحها تبعا لحركة الحا والثاني انها اقحمت بين الحاء
وفتحها فالفتحة التي في التاء هي فتحة الحا ثم فتحت الحا اتباعا لحركة التاء وقال في شرح التسهيل بعد ذكره مذهب
سيبويه واسهل من هذا عندي ان يكون فتحة التا اتباعا لفتحة ما قبلها **قلت** وهذا يوافق احد قولي ابي علي
في الاتباع لكن ظاهر كلامه في الشرح ان التا هي الاولى لانها زيدت بعد حذف الاولى فهو قول اخر الرابع
اجاز قوم منهم الفرا الحاق الف الناشئة المردودة بنائه في الفتح فاجازوا يا اسما اقبلي وليس بصحيح لانه غير

مسموع وتقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل الكاشر اذا وقف على المرخم بحذف الها فالغالب ان يلحق ها ساكنة
فيقول في الوقف على يا طلح يا طلحه واختلف في هذه الها فقيل ها السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل
هي التا المحذوفة اعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا تستغني عالبا في الوقف على
المرخم بحذفها عن اعادتها او تعويض الف منها واشار بالتعويض الى **قوله** قفي قبل التفرق يا ضباعا **ن**
فجعل الف الاطلاق عوضا عن الها ونص سيبويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة واشار بقوله
عالبا الى ان بعض العرب يقف بلا ها ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل في الوقف بعد ها قال الشيخ ابو حيان
المطلوب في لحاق هذه الها ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم يلحق ثم **قال**
ن والذي قد رخما بحذفها وفره بعده **ش** اي لا تحذف منه شيا بعد حذف الها فعلم ان قوله ومع الاخر
احذف الذي تلا خاص بالمجرد منها وما ذكر هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا
بعد حذف التا على لغة من لا ينتظر المحذوف ومنه **قوله** احار بن بدر قد وليت ولاية **ن**
من بعد حادثة **وقول الاخر** يا ارط انك فاعل ما قلته **ش** يخاطب ارطاة بن سهية قال الشيخ ابو حيان
ولو ذهب ذاهب الى ان المونث يجوز في ترخيمه وجهان احدهما حذف التا وهو الكثير والاخر حذفها مع ما قبلها
كالحرف من منصور لكان قولا وتقدير ان الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة
الواحدة حال النطق بها يحتاج الى وحي يسفر عن هذا التقدير انتهى ثم استقل المجرد من الهاء **فقال**
ن ولحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم دون اضافة وابنا دتم **ش**
اي امنع ترخيم ما خلا من الهاء الا ما اجتمع فيه اربعة شروط الاول ان يكون رابعا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم
الثلاثي محرك وسطه نحو حكم او سكن نحو بكر هذا مذهب الجمهور واجاز الفرا والاخفش ترخيم المحرك
الوسط ونقل عن الكوفيين وفيه نظر لانه قد نقل عن الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن
الوسط فقال ابن عصفور يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد وليس كما
قال اذ فيه خلاف حكي عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل ابو البقا العكبري وصاحب
النهاية وابن هشام وابن الخباز **قلت** وفصل بعض المتاخرين بين لازم السكون وعارضه فقال لو
سمي بضرب المبني للمفعول ثم سكن لما امتنع ترخيمه ولو سمي به بعد الاسكان لم يجز الثاني ان يكون علما
واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم اطرق كرا
ويا صاح الثالث ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره ونحوه وسياتي الكلام عليه الرابع ان
لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه **كقوله** خذوا حظكم يا ال علم وانظروا **ش**

وهذا عند البصريين نادر وابدر منه حذف المضاف باسره قوله ما عبد هل تذكر ساعة ش
يريد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وبعضهم ان حذف المضاف نادر في قوله ما علم الخبر فان قلت اهمل المصنف
من شروط الترخيم في المجرد ثلاثة احدها ان لا يكون مختصا بالندا والثاني ان لا يكون مندوبا والثالث ان لا يكون
مستغاثا قلت اما الاول فلم ينبه عليه واما الثاني والثالث فقد تقدم ما يرشد اليهما وهو نصه على
لزوم حرف الندا معهما لان علة الترخيم هي علة منع ترخيمهما واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا
لم تكن فيه اللام قوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد ش قاله ابن الضايع وهذا ضرورة
ومن ناداه بغير يا وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه ومعه اللام قوله
ش كلما نادى نتيم منهم يا لتيم الله قلنا يا مال ش ثم اعلم ان الخالي من التا اذا استوفى شروط الترخيم — منادٍ منهم
فالمحذوف منه للترخيم اما حرف واما حرفان واما كلمة فالذي يحذف منه حرف نحو حارث ومالك فتقول — لعلها حرف
يا حار ويا مال واما الذي يحذف منه حرفان فقد اشار اليه بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا ش
اي احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط الاول ان يكون حرف لين فلو كان حرفا صحيحا حذف الآخر وحده
فتقول في سفرجل وقمطر يا سفرج ويا قمط خلافا للفرا في قمطر فانه يقول يا قم بحذف حرفين الثاني
ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في كنهبل وقنور يا كنهب ويا قنو بحذف الآخر وحده الثالث
ان يكون زايدا فلو كان اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا ولا يحذف الالف لانها بدل العين وعن الاخفش
انه يحذفه مع الآخر واجاز الجرمي في منقاد يا منق الرابع ان يكون رابعا فصاعدا فلو كان ثالثا نحو عماد
وسعيد وثمود فمذهب البصريين انه يرخم بحذف الآخر فقط ونقل المصنف عن الفرا انه اجاز في نحو عماد
وسعيد وجهين حذف الآخر وحده كالبصريين وحذفه مع الالف واليا فتقول يا عم ويا سع واما
في ثمود فيحذف الحرفين ولا يحذف الواو لانه يستلزم عدم النظير ونقل غيره عن الفرا انه يحذف
الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد الخامس ان يكون قبله حركة مجانسة فلو كان قبل
الواو واليا فتحة نحو غرنيق وفرعون فمذهب الجرمي والفرا انه يحذف مع الآخر الذي قبله حركة مجانسة
لا يفرقان بين النوعين وقال في شرح الكافية وغيرهما لا ارى ذلك بل يقولون يا فرعو ويا غرني قلت
وذكر الجرمي ان ما ذهبا اليه مذهب الاخفش والى هذا الخلاف اشار بقوله
ش والخلف في واو ويا بهما فتح قفي ش فان قلت اطلاقه يوهم اجراء الخلاف في نحو مصطفون علما لان
الواو قبلها فتحة وليس كذلك بل يقول في ترخيمه يا مصطف وجها واحدا وقد نبه في شرح الكافية على
ذلك قلت الواو في مصطفون ونحوه من الجمع بعضه مقدر لان اصله مصطفيون فاعل على ما

اقتضاه

اقتضاه التصريف فليست الواو في التقدير بعد فتح والى هذا اشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة
ظاهرة او مقدرة ومثال ما يحذف منه حرفان لاجتماع الشروط عمران وحمدان واسماء ومسلمات علمين
وحمدون ومنصور وزيدون وملكون علمين وجعفي ومسلين وغسلين وعفرنى اعلاما ثم اشار الى ما يحذف
منه كلمة بقوله ص والعجز احذف من مركب ش اذا رخم المركب حذف عجزه نحو يا بعل ويا سيب في بعلبك
وسيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفرا ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيين
ترخيم ما اخره ويه وذهب الفرا الى انه لا يحذف منه الا الها فيقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف
الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف والحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم ار به باسا والمنقول ان العرب
لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون قياسا تنبيه اذا رخمنا اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذف
العجز مع الالف قبلها فتقول يا اثن ويا اثنت كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته
ان عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا وقوله ص وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل ش قال المصنف اكثر
النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المتضمن اسنادا كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك في بعض ابواب — اهل العرب
النسب فقال تقول في النسب الى تابط شرا تابطي لان من العرب من يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب
الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان جوازه على لغة
قليلة والى هذا اشار بقوله وذا عمرو نقل وهو اسم سيبويه قال الشيخ ابو حيان وهو غير صحيح
لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا وليس
مناقضا لما قرره من ان المحكي لا يرخم بل اراد ان من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم ولذلك قال من يفرد
ولم يقل من يرخم ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم واعلم ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى
ان ينوى المحذوف والثانية ان لا ينوى وقد اشار الى الاولى بقوله
ص وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ش اي اذا نويت ثبوت المحذوف بعد
حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص
في حارث وجعفر ومنصور او سكون نحو يا قمط في قمطر خلافا للكوفيين فانهم لا يرخمون قمطرا ونحوه مما
قبل اخره ساكن الا على لغة من لم ينو وتقدم مذهب الفرا في حذفه تتميم معنى قوله بما فيه
الف انك لا تغير ما بقي عن شي مما كان عليه قبل الحذف ويرد على اطلاقه مسئلتان الاولى ما كان مدغما في
المحذوف وهو بعد الف فانه ان كانت له حركة في الاصل حرك بها نحو مضار ومحاج تقول فيهما
يا مضار يا محاج بالكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول ويا محاج بالضم لان اصله محاج وان كان

أصل السكون حرك بالفتح لأنها أقرب الحركات إليه نحو اسحار اسم نبت تقول فيه يا اسحار بفتح الراء هذا مذهب سيبويه ثم اختلف عنه فقال السيرافي الفتح وقال السكون بحاله ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفرا انه كسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب رؤوس المسائل انه يسقط كل ساكن بقي بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا تقول يا اسح الثانية ما حذف للواو والجمع نحو قاضون فانه اذا رخم بحذف الواو والنون رد اليه ما حذف منه لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين واختار في التسهيل عدم الرد ثم اشار الى الثالثة بقوله

ص واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالآخر وضعا تمما

ش اي اذا لم ينو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول يا حار وياحف وما منصور ويا ثمط بالضم في الجميع كما لو كانت اسما تاما لم يحذف منها شي ولهذا ان الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقدير ضمها الثاني يجوز في نحو يا حار بن عمرو على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في يا زيد بن عمرو ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال

ص فقل على الاول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا

ش يعني بالاول لغة من ينوي وبالثاني لغة من لا ينوي فتقول في ترخيم ثمود على الاول يا ثمو بالواو ومعلوم ان حكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير وعلى الثاني يا ثمي بقلب الواو يا لتطرفها بعد ضمة كما فعل في ادل ونحو وذلك لان بقاها على هذا التقدير يستلزم عدم النظير اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة واذا رخمت صميان وقطوان قلت على الاول يا صمي ويا قطو وعلى الثاني يا صما ويا قطا بقلب الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا مانع واذا رخمت سقاية وطفاوة قلت على الاول يا سقاي ويا طفاو وعلى الثاني يا سقاء ويا طفاء بابدال الياء والواو همزة لتطرفهما بعد الف زائدة واما نحو غاو فتقول فيه على الاول يا غا وعلى الثاني يا غاو ولا تبدلها همزة لوجهين احدهما ان الاصل الاعلال لان لامه اعلت والثاني انه صار كاسم تام على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو واو ذكر ذلك الشيخ ابو حيان واذا رخمت شاه قلت على الاول يا شا وعلى الثاني يا شاه برد اللام لبقائها على حرفين ثانيهما حرف لين ولا نظير لذلك في اسم متمكن واذا رخمت ذات قلت على الاول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف لما ذكر في شاه واذا رخمت لات قلت على الاول يا لا وعلى الثاني يا لاء بتضعيف اللام لانه لا يعلم له ثالث فيرد واذا رخمت سفرجل بتصغير سفيرج قلت على الاول يا سفير وعلى

124 الثاني يا سفير عند الاكثر وقال الاخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع الباب كثيرة وفي ما ذكرناه غنية ثم اشار الى ما يلزم فيه الوجه الاول بقوله

ص والتزم الاول في كمسلمه

ش يعني ان الوجه الاول وهو الترخيم على لغة من ينوي يلزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو مسلمة فتقول فيه يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لانه لو قيل يا مسلم بالضم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فانه يجوز ترخيمه على الوجهين لان التاء فيه ليست للفرق قيل وكلامه في التسهيل يدل على اعتبار اللبس في العلم وقد فهم من ذلك انه يجوز بعد في نحو ربعة ترخيمه على الوجهين وان كان صفة لان التاء فيه ليست للفرق

ش لا التزام الوجه الثاني سببان احدهما ما ذكر والثاني لزوم عدم النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه الثاني في امثلة منها طيلسان بكسر اللام اذ لو رخم على تقدير التمام لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود الا ما ندر من صيقل اسم امرأة وبئيس في قراءة من قرأ بها ومنها حبلوى وحمراوي فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا حبلو ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو لوز الف فعلى وهمز فعلاء مبدلة من واو وهما لا يكونان الا للتانيث ومنها عرقوة وحدرية فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما عرقي وحدري فيلزم وجود فعلي وفعلي وهما بناءان مهملان

فان قلت فلم اهمل هنا ذكر السبب الثاني وقد ذكره في الكافية والتسهيل

قلت هو سبب مختلف فيه ومن ذهب الى اعتباره الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم حبلوى ونقل عن الاخفش في طيلسان ونقله ابن اصبغ عن اكثر النحويين وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره فاجاز الترخيم في المسائل المتقدمة فلعله تركه لذلك

ص ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو احمدا

ش يرخم في الضرورة ما ليس بمنادى بشرط ان يكون صالحا لان ينادى نحو احمد فتقول فيه يا احم وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين اما ترخيمه على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله

ش لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

ش يعني ابن مالك واما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله

ش ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا

ش وقوله

ش واضحت منك شاسعة اماما

انشده سيبويه وانشد المبرد

ش وما عهد كعهدك يا اماما

قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يدفع احداهما بالاخرى وفهم من الشرط المذكور انه لا يرخم في غير النداء لعدم صلاحيته للنداء ولهذا خطئ من جعل

من مرخيم الفروه **قول العجاج** او الفا مله من ورق الحمى **فان قلت** فهل يشترط في مرخيم الفروه علميه او تانيث بالها **قلت** لا ونص على ذلك في التسهيل وهو المفهوم من اطلاقه هنا ومن ترخيم النكره **قوله** ليس حتى على المنون بحال بمعنى كالف ش

الاختصاص

ش الاختصاص كندا دو ربا كايها الفتى باثر ارجونيا ش الاختصاص ما جي به على صوره هي لغيره توسعا كما يرد الخبر بصوره تصيغه الامر والامر بصيغه الخبر والباعث على الاختصاص فخر او تواضع او زياده بيان والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او يشارك فيه وذلك الاسم ثلاثه انواع الاول ايها وايتها نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابه واي هنا مبنيه على الضم ويلزم وصفها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في الندا الثاني المعرف بالاضافه كقوله نحن معاشر الانبيا لا نورث قال سيبويه اكثر الاسما في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافه واهل البيت وال فلان الثالث المعرف بال كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد تكون علما **كقول روبه** بنا تميما نكشف الضباب ش ولا يدخل في هذا الباب نكره ولا اسم اشاره قال سيبويه ولا يجوز ان يذكر الا اسما معروفا ولم يقع المختص مبنيا الا بلفظ ايها وايتها واما غيرها فمنصوب والناصب فعل واجب الاضمار تقديره اخص واما ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص مضمرا ايضا وذهب الاخفش الى انه منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربه وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان تكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور والاكثر في هذا الاختصاص ان يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير غايب كقولهم بك الله نرجوا الفضل وسبحانك اللهم العظيم ولا يكون بعد ضمير غايب واما ما وقع في الكتاب على المضارب بالوضيعه ايها البايع فقال الفارسي لا علم لي بوجه ذلك وفي كتاب الصفار ان هذا فساد وقع في الكتاب وقد اول بانه وضع الظاهر موضع المضمر وتكون المعنى على الوضيعه ايها البايع وقد روي بذلك ولما ذكر ان الاختصاص كالندا في الصوره نبه على انه قد خالف الندا من ثلاثه اوجه الاول انه لا يستعمل معه يا ولا غيرها من حروف الندا والى هذا اشار بقوله دون يا الثاني انه لا يستعمل مبدوا به فهم هذا من قوله باثر ارجونيا الثالث انه استعمل معرفا بال والى هذا اشار **بقوله** وقد يرى ذا دون اي تلو ال كمثل نحن العرب اسخى من بذل ش انما قال دون اي لان استعمال المعرف صفه لاي مشترك بين الندا والاختصاص نحو يا ايها الرجل **قلت** ووجه رابع وهو ان ايا توصف في الندا باسم الاشاره وهنا لا توصف باسم الاشاره ووجه خامس وهو ان

المازني اجاز نصب صفه اي في الندا فلم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي الارتشاف لا خلاف في سوقها انه مرفوع ش **التحذير والاغرا** ش اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ش انما ذكر التحذير والاغرا بعد باب الندا لان الاسم في التحذير والاغرا مفعول به بفعل لا يجوز اظهاره كالمنادى فيلي تفصيل سياتي والتحذير هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه ويكون بثلاثه اشيا اياك واخواته وبما ناب عنها من الاسما المخاطب وبذكر المحذر منه فان كان باياك واخواته وجب اضمار ناصبه مطلقا اعني في الافراد والتكرار والعطف عليه وقد مثل العطف بقوله اياك والشر فاياك مفعول بفعل واجب الاضمار اتق ونحوه **فان قلت** هل نقدر قبل اياك او بعده **قلت** قيل يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لاتصل به فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل كان الاصل اتق نفسك فحذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور **فان قلت** كيف جاز عطفه على اياك وهما مختلفان في الحكم لان الاول محذر منه **قلت** الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه الا في المعنى الذي كان لاجله بسببه والتقدير السابق يوضح ذلك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر وهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختاره في شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو ان الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والشر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا فكان اولى ومثال التكرار اياك اياك من الشر ومثال الافراد اياك من الشر وقد نبه على وجوب اضمار ناصب ايا في الافراد **بقوله** ودون عطف ذا لايا انسب ش وان كان التحذير بغير ايا لم يلزم الاضمار الا مع العطف نحو مازراسك والسيف او التكرار نحو راسك راسك والاسد الاسد فان عدم العطف والتكرار جاز الاظهار والاضمار نحو راسك وان شيت قي راسك والاسد وان شيت احذر الاسد ومثله **بقوله** كالضيغم الضيغم يا ذا الساري ش والضيغم الاسد **فان قلت** ما عله التزام الاضمار مع ايا مطلقا ومع غيرها في العطف والتكرار **قلت** عله التزامه مع ايا كثره الاستعمال فشابهت بذلك الامثال وغيرها ليس كذلك الا ان العطف والتكرار جعل كالبدل من اللفظ بالفعل ولذلك وجب اضماره معهما **تنبيهات** الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع الثاني شمل قوله وما سواه نوعين المتقدم ذكرهما اعني ما ناب فيه عن ايا من الاسما المضافه الى ضمير المخاطب والمحذر منه وكلامه في الكافيه وشرحها يقضي على

بل

وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار

لزوم الاضمار مع التكرار في الاول من هذين النوعين فانه قال ونحو راسك راسك كاياك والجدار الذي يكرر معطوفا وصل
وقال في الشرح ملوم بدليل المعطوف جاز الاظهار والاضمار وقد صرح الشارح بوجوب الاضمار في نحو راسك
راسك لاجل التكرار الثالث لا يعطف في هذا الباب الا بالواو الرابع لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذر
مجرور بمن نحو اياك من الشر وبعدها مع ان كاف نحو اياك ان تفعل اي من ان تفعل واما ما انشده الكتاب نحو فاياك
اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ن فقيل هو على حذف الجار للضرورة وقيل هو على حذف
العاطف للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل اضمر له ناصب اخر بعد اياك فقوله اياك اياك مستقل
بنفسه ثم اضمر بعد اياك فعلا تقديره اتق الشر على هذا حمله سيبويه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال
فلا يجوز مثل هذا الا في الشعر انتهى وقوله في باب التحذير من التسهيل ولا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذور
منصوب باضمار فعل او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على اضمار فعل لتشويه بينه وبين الجزم وقال
ابو البقاء العكبري في نحو اياك الشر المختار عندي ان يضمر له فعل يتعدى الى مفعولين نحو جنب نفسك الشر
فاياك في نفسك ومثل الشارح افراد اياك بقوله اياك الشر وقال تقديره احذرك الشر وهو نظير اياك المراء
وظاهر تقديره ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين فهو نحو مما قاله ابو البقاء فان قلت اذا جعل ناصب
المراء فعلا مضمرا بعد اياك فهل يجوز اضماره ولجنبا ام جايزا قلت قال ابن عصفور ان حذفت الواو لم
يلزم اضمار الفعل نحو فاياك اياك المراء فتعبر دع المراء ولو كان في الكلام جاز اظهار هذا الفعل انتهى
ن وشذ اياي واياه اشذ ن الشايع في التحذير ان يراد به المخاطب وقد ورد للمتكلم في قول من قال
اياي وان يحذف احدكم الارنب اي اياي نح عن حذف الارنب ونح حذف الارنب عن حضرتي فعلى هذا هو
جملة واحدة وقال الزجاج ان ذلك جملتان والتقدير اياي وحذف الارنب واياكم وحذف احدكم
الارنب فحذف من الاول ما اثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما اثبت نظيره في الاول وقال بعضهم اياي ليس
على معنى فعل امر بل معنى اياي اباعد فيجعله خبرا وقد ورد للغايب في قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه
الشواب واليه اشار بقوله واياه اشذ اي اشذ من اياي وفي هذا المثل شذوذ من وجه اخر وهو اضافة
ايا الى الظاهر وقوله وعن سبيل القصد من قاس انتبذ يعني منع القياس على اياي واياه
فلا يستعمل الا حيث سمع قلت ظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم لانه قال نصب
محذرا اياي واياه معطوفا عليه المحذر فلم يصرح بشذوذه وذكر اياه بانه معد ن
ن وكمحذر بلا اياه اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا ن الاغراء الزام المخاطب العكوف على ما
يحمد عليه والمغرى به منصوب بفعل مضمر وحكم ناصبه في وجوب الاضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به

حذف الواو

126
فيجب اضماره مع المعطوف نحو الاهل والولد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب مع الافراد بل يجوز اظهاره
نحو الزم اخاك الا ان الاغراء لا يكون بلفظ اياك ولهذا قال بلا ايا تنبيه قد يرفع المكرر
في التحذير والاغراء قوله لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح ن
واجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ناقة الله وسقياها على اضمار هذه ن

اسماء الافعال والاصوات

الكلام على اسماء الافعال يحتاج الى مقدمة تشتمل على ثلاث مسايل الاولى مذهب جمهور البصريين انها اسماء
وقال بعض البصريين افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح
انها اسماء لقبولها بعض علامات الاسماء كالتنوين والتعريف ولعدم قبولها علامات الافعال ولورودها
على اوزان تخالفها وان الافعال الثانية اختلف القايلون باسميتها في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل
لا الحدث والزمان بل يدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل مدلولها المصادر الا انها دخلها معنى
الامر ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال وعدم الامر فتبعه الزمان وقيل انها دالة على ما يدل عليه
الافعال من الحدث والزمان الا ان دلالة الفعل على الزمان بالوضع لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه
وان على جماعة فهذه ثلاثة مذاهب فصه مثلا على الاول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث
اسم لمعنى الفعل الا ان دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع الثالثة ذهب كثير منهم
الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور
وذهب المازني ومن وافقه الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض
النحويين الى انها في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر كما اغنى في اقائم الزيدان وقد عرفت
ذلك ص ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه ش قوله
ما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله كشتان وصه يعني في كونه غير
معمول ولا فضلة وهو فصل يتم به الحد فخرج به ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل او فضلة
كالحرف العامل عمل الفعل فانهما ليسا كشتان وصه وهذا القول والذي قبله ناب فعل غير معمول ولا
فضلة اسم الفعل ش اسم الفعل نوعان اصلي ما كان في الاصل ظرفا ومجرورا او حرف جر
ومجروره وسياتي والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب مختلف في القياس عليه وضرب مقصور
على السماع فالمختلف فيه ثلاثة انواع الاول بناء فعال من الثلاثي المجرد مذهب سيبويه انه مقيس
ومذهب المبرد انه لا يقاس عليه الثاني بناء فعال من افعل اجاز ابن طلحة القياس عليه كما جاز البناء

كما اجاز البنا منه في التعجب وقد سمع منه دراك من ادرك الثالث بنا فعال من الرباعي اجازه الاخفش
فقاسا على ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب سيبويه ان ذلك لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته
وانكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكايتا صوت واما
المقصور على السماع مما عدا هذه الانواع فهو الفاظ كثيرة وانما اشرح منها ما اشتمل
عليه النظم ان شا الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها وهي شتان وصه
واوه ومه اما شتان فهي اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو حاتم والزجاج الى ان شتان مصدر
جا على فعلان وهو واقع موقع الفعل ويقال شتان زيد وعمرو وشتان ما بين زيد وعمرو وقال
ابن عصفور وغيره ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد وعمرو ورد عليه بانه مسموع وقال صاحب
البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد فيقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع من ذلك
واما صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه بكسر الها غير منونة وصه بالتنوين وسياتي ان
ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وقد يقال صاه بالف قبل الهاء الساكنة واما اوه
فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيها لغات اخر اوه اوه اوه اوه اوتاه اوتاه آه آه
اوّ اوّ اووه اواه واذا صرف الفعل منه قيل اوه وتاوه واما مه فاسم فعل بمعنى
الكف لا بمعنى الكف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال مه بالكسر ومه بالتنوين كما تقدم في صه
ص وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر ش اسم الفعل ثلاثة اضرب ضرب بمعنى
الامر وهو كثير وضرب بمعنى المضارع وضرب بمعنى الماضي وهذان الضربان قليل ومن الذي بمعنى
الامر مقيس كما تقدم وليس من الذي بمعنى المضارع او الماضي شي يقاس عليه ومثل الامر بامين
والمضارع بوي والماضي بهيهات اما امين فاسم فعل بمعنى استجب وفيه لغتان المد والقصر
خلافا لابن درستويه في تخصيصه القصر بالضرورة واذا مد فقيل وزنه فاعيل وهو اعجمي
وقيل اصله القصر ووزنه فعيل والمد اشباع لانه ليس في كلام العرب افعيل ولا فاعيل
ولا فيعيل حكى ذلك عن ابي علي وحكى القاضي عياض امين بالقصر والتشديد وقال انها لغة شاذة
وذكر ثعلب وغيره ان تشديد الميم خطا واما وي فهي اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها واو واها
قال في شرح الكافية وي وواو واها بمعنى اعجب وقال غيره وي بمعنى اعجب وفيها تندم
وواها بمعنى التعجب والاستحسان قال وا ما راس وقول الاشتر ن ويلحق وي كاف
الخطاب كقول عنترة قيل الفوارس ويك عنتر اقدم ن وزعم الكسائي ان ويك

محذوفة من ويلك فالكاف على قوله ضمير مجرور واما قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق فقال الخليل وسيبويه
هي وي ثم قال كأن الله يبسط الرزق وقال ابو الحسن هي ويك بمعنى اعجب لان الله واما هيهات فاسم
فعل بمعنى البعد وزعم انها في موضع رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وحكاه المبرد اذ
زعم انها ظرف غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده في البعد ويفتح الحجازيون تا هيهات ويقفون
بالها ويكسرها تميم ويقفون بالتا وبعضهم يضمها واذا ضمت فمذهب ابي علي انها تكتب بالتا ومذهب
ابن جني انها تكتب بالها وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان
وهايهات وايهات كل من الست مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحد منها
منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وجها وحكى غيره هيهاتا وايهاك والكاف للخطاب
وايهاه وايها وايهًا وهيها وهيهًا وعن علي بن عمر الهذلي هيهات هيهات على نية الوقف
ص والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا ش يعني ان من اسماء الفعل نوعا منقولا من اصل
جار ومجرور او ظرف ومجرور فالاول عليك واليك وكذاك وكما انت والثاني عندك ولديك
ودونك ووراءك وامامك ومكانك وبعدك هذا هو المسموع فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه
قال الله تعالى عليكم انفسكم وبالبا تقول عليك بزيد واليك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين
وزعم ابن السكيت والكوفيون انها تتعدى فتقول اليك زيدا اي امسك زيدا وكذاك بمعنى امسك
قوله كذاك القول ان عليك عينا ن وكما انت بمعنى انتظر حكى الكسائي كما انتني زيدا اي انتظر
زيدا وكما انتني اي انتظرني وعندك بمعنى خذ وهو متعد وبرد بمعنى توقف فتقول لا زيد ولديك بمعنى
خذ تقول لديك زيدا ودونك زيدا بمعنى خذ فيتعدى وبمعنى تاخر ايضا فلا يتعدى ووراءك بمعنى تاخر
واما امامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت وسمع الفرا مكانكني اي انتظرني فيكون ذا تعد ولزوم
وبعدك بمعنى تاخر وحكى الكسائي وسمع من كلامهم بيننا البعير فحذاه ولا حجة فيه لجواز ان
يكون من باب الاشتغال تنبيهات الاول لا يستعمل هذا النوع في الغالب الا مجرورا لضمير
المخاطب وشذ علي بمعنى اولني والي بمعنى انتحي وعليه بمعنى ليستلزم الثاني اجاز الكسائي قياس
بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك ونقله بعضهم عن الكوفيين
ومذهب البصريين قصره على السماع الثالث اختلف في كاف عليك واخواته فذهب الكسائي
انها في موضع نصب ومذهب الفرا انها في موضع رفع ومذهب البصريين انها في موضع جر وهو
الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحا على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين ان الضمير

مجرور الموضع وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب ولا موضع لها من الاعراب الرابع في دل واحد من هذه الاسماء مع
الضمير المجرور ضمير مرفوع مستتر هو الفاعل فلك في التوكيد ان تؤكد الكاف بالمجرور فتقول عليك نفسك وان
تؤكد المستتر بالمرفوع فتقول عليك انت نفسك ولا بد من الاتيان بالمرفوع المنفصل ن ص

ن هذا رويد بله كاصبر وبعلاّن الخفض مصدرين س رويد يستعمل امرا وغير امر فاذا استعمل امرا فله حالان
احدهما ان يكون مبنيا على الفتح واذا وليه مفعول نصب نحو رويد زيدا فهو هنا اسم فعل بمعنى امهل لانه لو
كان مصدر اللازم معربا وذكر بعضهم انه يرد بمعنى دع ومنه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر
اي فدع الشعر وما زايله ويجوز ان لا يراد كما قال رويدني شيبا بعض وعندكم ن
والاخر ان يكون معربا منصوبا اما مضافا نحو رويد زيد واما منونا منصوبا نحو رويدا زيدا فهو هنا مصدر
لانه لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فتارة يضاف الى فاعله وتارة يضاف الى مفعوله نحو رويد زيد
قيل ومن الاضافة الى فاعله قولهم رويدك زيدا ويحتمل ان يكون اسم فعل والكاف للخطاب واذا نون نصب
المفعول ومنع المبرد النصب لكونه مصغرا ورويد تصغير ارواد مصدر ارود اي امهله تصغير ترخيم
وذهب الفراء الى انه تصغير رود بمعنى المهل ورد بان رويد يتعدى واذا استعمل غير امر فله حالان
احدهما ان يكون حالا لا نحو قولهم ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل اي مرودين وقيل من ضمير المصدر
المحذوف اي ساروه رويدا والاخر ان يكون نعتا اما لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا واما
لمصدر محذوف نحو ساروا رويدا اي سيرا رويدا وضعف كونه نعت مصدر محذوف لانه صفة غير خاصة
بالموصوف واختلف في رويد الواقع نعتا فقيل هو الذي يستعمل مصدرا وصف به كما وصف بر ضي
وقيل هو تصغير مرود تصغير الترخيم وليس بمصدر واما بله فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية
نحو بله زيدا وتكون مصدرا بمعنى ترك النايب عن اترك فتستعمل مضافة نحو بله زيد وهو مضاف
الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل وروى ابو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا تقول بهل زيد وحكى ابو
الحسن فتح الهاء واللام فتقول بهل زيد واجاز قطرب وابو الحسن ان يكون بمعنى كيف زيد ويروى
قوله بله الاكف كانها لم تخلق بالنصب على انها اسم فعل وبالجر على انها مصدر وبالرفع قيل
هي اسم فعل بمعنى بقي وقيل بمعنى كيف وانكر ابو علي الرفع بعدها وذهب بعض الكوفيين الى ان
بله بمعنى غير بمعنى بله الاكف غير الاكف وذهب الاخفش الى انها حرف جر وعدها الكوفيون
والبغداديون من ادوات الاستثناء فاجازوا النصب بعدها على الاستثناء ن ص
ن وَمَا لِمَا يَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ س يعني ان اسما الافعال تعمل عمل الافعال

التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات زيد ومضمرا نحو نزال وتنصب المفعول ان ناب عن متعد وتعدي
اليه بحرف الجر ان كان ما تعدى به ويتعدى ان يقول غالبا كما قال في التسهيل لحمار انهم امين فانها لم يحفظ
لها مفعول وفعلها يتعدى وقوله واخر ما لذي فيه العمل يعني انه يجب تاخير معمول اسما الافعال ولا
تستوي بينها وبين افعالها في جواز التقدم فلا يقال زيدا دراك قال الشارح هذا مذهب جميع النحويين الا
الكسائي فانه اجاز فيه ما يجيز في الفعل من التقدم والتاخير ونقله بعضهم عن الكوفيين س
مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل مضمرا وقال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفاعل مقدما لدلالة
متاخر عليه جائز عند سيبويه انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وابقا معموله وتاولوا كلام سيبويه ن
ص وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ ن س ما نون من اسما الافعال فهو نكرة وما لم ينون
فهو معرفة وهي ثلاثة اقسام لازم التعريف كنزال وامين ولازم التنكير كواها بمعنى اتعجب وويها بمعنى اغر
وذو وجهين نحو صه ومه وذهب قوم الى ان اسما الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون لتعريف
علم الجنس والاول هو المشهور ولما فرغ من اسما الافعال انتقل الى الاصوات وهي الفاظ اشبهت اسماء
الافعال في الاكتفا بها وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما الزجر كهلا للخيل وعدس للبغل
واما للدعاية كاو للفرس ودوه للربع والى هذا النوع اشار بقوله ص
ن وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ س والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان
نحو غاق للغراب وماء للظبية او غير حيوان نحو قب لوقع السيف وطق لوقع الحجر والى هذا النوع اشار
بقوله ص كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ س اي انهم حكاية م و ص وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ ن
يحتمل ان يعني اسما الافعال والاصوات ويحتمل ان يعني نوعي الاصوات وعلة بنا اسما الافعال شبهها
بالحرف في انها عاملة غير معمولة كما تقدم في اول الكتاب وعلة بنا الاصوات انها ليست عاملة ولا
معمولة فاشبهت الحروف المهملة فهي احق بالبنا من اسما الافعال س هذه الاصوات لا ضمير فيها
بخلاف اسما الافعال فهي من قبيل المفردات واسما الافعال من قبيل المركبات ن

نونا التوكيد

ص لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا ن س
للتوكيد نونان ثقيلة كنون اذهبن وخفيفة كنون اقصدنهما وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض
احكامهما ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من
الخفيفة وفهم من قوله للفعل اختصاصه بهما وندر توكيد اسم الفاعل في قوله اما ملز احضروا الشهود ا
ص يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيَا س نونا التوكيد يؤكدان الماضي لكونه

الامر والمضارع دون الماضي وقد جاء توكيد الماضي

مستقبل المعنى قوله دامنّ سعدك ان رحمت متيما • فاما الامر فيؤكد لانه بلا شرط نحو اضربن
امام ولا الدعا نحو فانزلن سكينه علينا وتوكيد الامر بالنون جايز لا واجب وفي المضارع فان كان حالا لم يدخل عليه
النون ولهذا اول اليا وان كان مستقبلا الذيها لا مطلقا بل في مواضع مخصوصه اولها ان يكون بعد ما
يقتضي طلبا من لام امر او لا نهي او اداه تحضيض او عرض او تمن او استفهام بحرف او باسم خلافا
لمن خص ذلك بالهمزه وهل وقد اشار الى هذا بقوله ذا طلب الثاني ان يكون شرطا لان مقرونه بما الزايده
شرطا م نحو فاما تثقفن والى هذا اشار بقوله او شرطا اما تاليا والحترز من الواقع بعد غير اما فان توكيده قليل
كما سيذكر الثالث ان يكون جوابا القسم يجمعه شروط الاول ان يكون مستقبلا فان كان حالا لم يؤكد
بالنون كما سبق واذا اقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراه ابن كثير لاقسم بيوم القيامه
ومن منع الاقسام على فعل الحال اول الايه على اضمار مبتدا اي لانا اقسم والمنع مذهب البصريين
الثاني ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم يدخله النون نحو والله لا يقوم زيد وقد جا توكيد المنفي في قوله
تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا • الثالث ان يكون غير مقرون
بحرف تنفيس فانه لا يدخله النون نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى الرابع ان لا يكون مقدم المعمول
نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فانه لا يدخله النون الخامس ان لا يعرف بقد نحو والله لقد اظن
زيدا منطلقا فانه لا يجوز توكيده والى هذا اشار بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا •
لكنه اخل باشتراط الثلاثه الاخيره وقد نبه في الكافيه والتسهيل على الثالث والرابع تنبيه
توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا واما بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه
احسن ولذا لم يجي في القران بعدها الا مؤكدا واليه ذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح
وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد وذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان
حذفها ضروره واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكوره فلا بد عندهم من اللام والنون
واجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر • قوله
وقل بعد ما ولم وبعد لا • وغير اما من طوالب الجزا • يعني ان التوكيد بالنون قل بعد هذه الاشيا
الاربعه الاول ما والمراد بها الزايده كقولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبلغن ومن عضه ما ينبتن شكيرها
ماء وقليلا ما تحمدنك وارث • وجعل بعضهم من قوله تحمدنك وارث ما فيه وقال هو نادر ضروره
ويدرج في الطلاقه ما الكافه لرب على سيبويه ربما يقعن ذلك واما قوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات • فبعيد جدا فان قلت قد ذكر في الكافيه ان التوكيد بعد ما

الرابع شاع وقال في شرحها واعلم ان هذا التوكيد بعد ما الزايده لشبهها بلام القسم قال سيبويه
ولا يقع بعد هذه الحروف الا وما زايده فاشبهت لام القسم عندهم انتهى ملخصا قال هنا قل فلت وانما
قلته انما هي بالنسبه الى المواضع السابقه فلا ينافي كونه شايعا فان قلت فهل هو مطرد قلت
ظاهر كلام المصنف اطراده وقال بعضهم لا يقاس على هذه الامثال المذكوره فان قلت
فهل يطرد بعد ربما قلت قال في الكافيه وشذ بعد ربما وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي
المعنى ونص بعضهم على ان لحاق النون بعدها ضروره وظاهر كلام سيبويه يشعر بانه لا يختص بالضروره
وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد لم قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما • وهو قليل ونص سيبويه على
انه ضروره لان الفعل بعدها ماضي المعنى كما ان بعد ربما قال في شرح الكافيه وهو بعد لم احسن
ومثاله بعد لا والمراد بها النافيه قوله تعالى واتقوا فتنه لا تصيبن وذلك لشبهها بالناهيه ومذهب
الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافيه الا في الضروره واجازه المصنف وابن جني واول المانعون
الايه فقيل لا ناهيه والجمله محكيه بقول محذوف هو صفه فتنه فهو نظير جاووا بمذق هل رايت الذيب قط
وقيل ناهيه ايضا وتم الكلام عند قوله واتقوا فتنه ثم ابتدي نهي الظلمه عن التعرض للظلم فتصيبهم
الفتنه خاصه واخرج النهي على اسناده للفتنه فهو نهي محول كما قالوا لا ارينك ههنا وهذا تخريج
المبرد والفرا والزجاج وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعا وقيل لا تصيبن جواب
قسم والجمله موجبه والاصل لتصيبن كقراه ابن مسعود وغيره ثم مطلت اللام وهو ضعيف لان
الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافيه ودخلت النون تشبيها بالموجبه كما دخلت في
قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا • وقال الفرا الجمله جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابه
لا تطرحنك ولا نافيه ومن منع النون بعد دخول لا النافيه منع انزل عن الدابه لا تطرحنك
ويؤيد ما ذهب اليه المصنف ورود النون بعد النافيه وقد فصل بينها وبين الفعل بمعمول
كقوله فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه • او بمعمول معمول كقوله فلا الجاره الدنيا بها تلحينها •
فتوكيد لا تصيبن احق بالجواز لاتصاله بلا فان قلت فهل يطرد التوكيد بعد لا مع الفصل
قلت نص غير المصنف على انه للضروره وقوله وغير اما من طوالب الجزا يشمل ان
مجرده وغيرها ويشمل كلامه الشرط كقوله من يثقفن منهم فليس بآيب • والجواب كقوله
متى ما تلقك الخير تنفعا • ودخولها في شرط غير اما وجواب الشرط مطلقا ضروره قال
سيبويه بعد انشاده • ومهما تشا منه فزاره تمنعا • وهو قليل في الشعر قال في التسهيل وقد يلحق

جواب الشرط لخبار النهي ولم يختص كاتما الشرط بالضرورة **تنبيه** جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر لضرورة الشعر وهو في غاية من الندور فلذا لم يتعرض له ومنه **قوله**

ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت ولما فرغ من ذكر ما تلحقه النون اخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير **فقال ص** وآخر المؤكد افتح كابرزا **ش** اي يفتح اخر الفعل المؤكد امرا كان او مضارعا كابرزن ولا تبرزن وشمل كلامه الصحيح كما مثل والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو ارمين وبالالف نحو اسعين بعد قلب الالف ياء **فان قلت** من اين يوخذ من كلامه قلب الالف **قلت** مما سيذكره **تنبيهات** الاول اطلق في قوله اخر المؤكد ومراده المجرد من الضمير البارز على ذلك مما سيأتي الثاني ذهب قوم الى ان فتحة اخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج الى سيبويه وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج الى انها فتحة بناء ونسبها لسيبويه وهو ظاهر مذهب المصنف والثالث في العرف هو الصحيح الثالث لغة فزارة حذف الاخر اذا كان ياء تلي كسرة نحو ارمن يا زيد ومنه **ن**

ن ولا يعاسن تعدى الهم والجزعا **ن** ثم انتقل الى رافع الضمير البارز **فقال**

ص واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما **ش** فامر بتحريك اخر المؤكد قبل المضمر اللين بحركة مجانسة والمضمر اللين هو الف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة فيفتح اخر المؤكد قبل الالف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء واما حكم المضمر في نفسه فان كان الفا اقرت لخفتها وان كان واوا او ياء حذفت وبقيت الحركة المجانسة دليلا عليها والى هذا اشار **بقوله ص** والمضمر احذفنه الا الالف **ش** فعلم ان الالف تقر نحو هل تضربان وان الواو والياء تحذفان نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند هذا حكم الصحيح والمعتل بالواو والياء فتقول اغزن واغزن ترمي بحذف الواو وابقاء الضمة دليلا عليها واغزن وارمن بحذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليها كما فعلت في الصحيح **فان قلت** ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح لان المعتل له حذف اخر وحصل الحركة المجانسة على ما قبله بخلاف الصحيح **قلت** حذف اخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو والياء لا للتوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الناشي عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم واما المعتل بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم اخر بينه **بقوله ص** وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير الياء والواو ياء كاسعين سعيا **ن** **ش** الضمير في اجعله للالف التي هي اخر الفعل والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولي اجعل اي اجعل الالف التي هي اخر الفعل ياء ان كان رافعا غير الياء والواو فشمل ثلاثة انواع رافع الالف نحو اسعيان ورافع نون الاناث نحو اسعينان والمجرد من الضمير البارز نحو اسعين يا زيد ثم ذكر حكم

رافع الواو والياء **فقال ص** واحذفه من رافع هاتين **ش** اي واحذف الالف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الالف **فقال ص** وفي واو وياء شكل مجانس قفي **ش** يعني ان الواو تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم تحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة اعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما ثم مثل **فقال**

ص نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا **ش** فقوله واضمم يعني الواو **تنبيهان** الاول اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين فيقولون اخشن يا هند وحكى الفراء انها لغة طي الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة كحكم الضمير وهذا واضح **ص** ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف **ش** وقال في شرح الكافية لو كان المسند اليه الفا لم يجز ان يوتى بالنون الا مشددة هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين الا يونس فانه يجيز ان يوتى بعد الالف بالنون الخفيفة ملسورة ويعضد قوله قراءة بعض القراء فدمرناهم تدميرا حكى ذلك ابن جني ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ولمذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الالف انتهى **قلت** وفي كلام بعضهم ما يدل على انهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه قال واما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان واضربنان زيدا فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الالف ساكن الا ان يدغم انتهى **فان قلت** اذا كان بعدها ما تدغم فيه فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو اضربان نعمان **قلت** قال الشيخ ابو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن ان يقال بالجواز انتهى وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وقوله وكسرها الف يعني ان النون الشديدة اذا وقعت بعد الالف تكسر وان كانت في غير ذلك مفتوحة وانما كسرت مع الالف فرارا من اجتماع الامثال **ص** والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا **ن** **ش** فتقول اضربنان وانما زيدت هذه الالف للفصل بين الامثال والخلاف في التوكيد بالخفيفة بعد الالف الفاصلة كالخلاف بعد الف الاثنين **ص** واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف **ش** يعني ان الخفيفة تحذف وهي مرادة لامرين احدهما ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه **قوله**

ن لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه **ن** لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد **تنبيه** اذا وليها ساكن وهي بعد الف على مذهب المجيز فزعم يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضربا الغلام واضربنا الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب قال والقياس واضرب الغلام واضربنا الرجل يعني بحذف النون والالف والثاني ان يوقف عليها بعد غير فتحة يعني بعد ضمة او كسرة

فانها تحذف اذ ذاك كما تحذف التنوين ويرد ما حذف لاجلها اعني واو الضمير وياءه ونون الرفع ايضا في
المعرب وقد نبه على رد المحذوف بقوله ص واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما
يعني انه يرد الى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لاجلها فتقول في اضربن يا زيدون
واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائه وتقول في هل تضربن وهل
تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف ثم نبه
على حكمها بعد الفتحة بقوله ص وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كما تقول في قفن قفا ش
وذلك لشبهها بالتنوين وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله اضرب عنك الهموم طارقها
وكقوله كما قيل قبل اليوم خالف تعرف فان قلت ما ذكر من حقيقة الحذف للوقف بعد
غير الفتحة ينافي معنى التوكيد الذي جاءت لاجله اذ لا دليل عليها بعد الحذف فينبغي ان يقال ان التوكيد
بها انما يكون في الوصل خاصة كما اشار اليه بعضهم قلت يرده قلبها بعد الفتحة الفا في الوقف فعلم
بذلك ان التوكيد بها لا يختص بالوصل تنبيهات الاول اختلف في الفعل المعرب اذا اكد بالنون على
ثلاثة اقوال احدها انه مبني والثاني انه معرب والثالث التفصيل بين ان يباشر فيكون مبنيا او لا يباشر
فيكون معربا وهو الصحيح كما تقدم اول الكتاب ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد
في الوقف فدل على انها مقدرة في الاصل الثاني اجاز يونس للواقف ابدالها واوا وياء في نحو اخشون
واخشين فيقول اخشو واخشي وغيره يقول اخشوا واخشي وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد الضمة
ويا بعد الكسرة مطلقا قلت وكلام سيبويه يدل على ان يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال
واما يونس فيقول اخشي واخشوا يريد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من اجل الضمة والكسرة وقال
الخليل لا ارى ذلك الا على قول من قال هذا عمرو ومررت بعمري ثم قال وينبغي لمن قال بقول يونس في
اخشي واخشوا اذا اراد الخفيفة ان يقول هل تضربوا يجعل الواو مكان الخفيفة الثالث اذا وقف
على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت الفا نص سيبويه على ذلك عن يونس
ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل ينبغي ان يحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من
النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقف على اضربان على مذهب يونس زدت الفا عوض النون فاجتمع
الفان فهمزت الثانية فقلت اضربا آ انتهى وقياسه في اضربنان اضربنا آ ن

ما لا ينصرف ش الاصل في الاسم ان يكون معربا منصرفا وانما يخرج عن اصله بشبهه
بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بلا معارض بني وان شابه الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الآتية

131 منع الصرف ولما اراد بيان ما يمنع صرف الاسم بدا بتعريف الصرف فقال ص
ف الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا ش فقوله تنوين جنس يشمل جميع اقسام
التنوين وقد تقدمت اول الكتاب وقوله اتى مبينا الى اخره مخرج لسائر اقسام التنوين والمعنى
عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم امكن بقاؤه على اصالته ومعنى بقائه على اصالته انه لم
يشبه الفعل فكانه يقول الصرف تنوين يبين كون الاسم باقيا على اصالته اي غير مشابه فعلا ولا
حرفا فان هذا هو المعنى الذي يكون الاسم به امكن اي زائدا في التمكن قيل وهو افعل تفضيل من التمكن وهو
شاذ تنبيهات الاول مذهب المحققين ان الصرف هو التنوين المذكور اعني تنوين التمكين وحده
وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق على غيره
من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفا الثالث منهم من يعرف الصرف ان المنصرف ما يدخله التنوين المسمى
بالصرف وان غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين قال الشارح وفي هذا التعريف شيء لحجة فان
من جملته ما لا يدخله التنوين الدال على الامكنية باب مسلمات قبل التسمية به وليس من الممكن ان
يقال انه غير منصرف لما ستعرفه بعد الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل هو ماخوذ من
الصريف وهو الصوت لان في اخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل
من الانصراف وهو الرجوع فكانه انصرف عن وجه شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده
الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره الخامس جميع ما لا ينصرف اثنا
عشر نوعا منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف
في التنكير وستاتي مفصلة ان شاء الله تعالى ولما شرع في بيان موانع الصرف بدا بما يمنع في الحالين
فقال ص فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيف ما وقع ش يعني ان الف التانيث مطلقا
اي مقصورة كانت او ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيف ما وقع من كونه نكرة او معرفة مفردا او جمعا
اسما او صفة فالمقصورة نحو ذكرى وسلمى ومرضى وسكرى والممدودة نحو صحراء وزكرياء واشياء وحمراء
وانما استقلت الالف بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك انها لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها
في الغالب مقدرة الانفصال ففي المؤنث بالالف فرعية من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته
بخلاف المؤنث بالتاء فروع الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت
الصرف لان الفها للتانيث وان سميت بها من قولك رايت كليهما او كلتي المراتين على لغة كنانة صرفت
لان الفها اذ ذاك منقلبة فليست للتانيث الثاني اذا رخمت حبلوي على لغة الاستقلال عند من جعله

فعلى با جلى ثم سميت به منعته من الصرف لما ذكر في فعلان ثم قال ص

ن وزايدا فعلان في وصف سلم * من ان يرى بتاء تانيث ختم ش اي ويمنع صرف الاسم ايضا زايدا فعلان

الالف والنون في مثال فعلان صفة لا يختم بتا التانيث وذلك يشمل نوعين ما مونثه فعلى نحو سكران وسكرى

وهو متفق على منع صرفه والاخر ما لا مونث له نحو لحيان للكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه

لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب

سكران اوسع من باب ندمان والتقدير في حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف نحو اكمر وادر

مع انه لا مونث له واحترز من فعلان الذي مونثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان وندمانة وقد جمع

المصنف ما جا على فعلان ومونثه فعلانة في قوله

اجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وصوحانا وعلانا

وقشوانا ومصانا * وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا * واستدرك عليه لعطنان وهمان

حمصان لغة في خمصان والتاني في نحو ليث اليان وقد ذيلت ابياته بقولي

وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا * ولا بد من شرح هذه الالفاظ فالحبلان العظيم البطن

وقيل الممتلي غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان للرجل الطويل الممشوق

والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل

الحقير والقشوان الدقيق للساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم

والنصران احد النصارى فان قلت ولم صرف ما مونثه فعلانة مع ان فيه ما في سكران من الزيادتين

والوصف قلت لم يمنع الصرف بزيادتي فعلان لذاتهما بل لشبههما بزيادتي حمراء في وجوه منها

انهما لا يلحقهما التانيث وهذا فيما مونثه فعلانة فلذلك صرف تنبيهات الاول فهم من قوله

زايدا فعلان انهما لا يمنعان في غيره من الاوزان كفعلان بضم الفا نحو خمصان للعلم شبهها من غيره بالفي

التانيث الثاني لغة بني اسد صرف سكران وبابه لانهم يقولون في مونثه سكرانة فهو عندهم كندمان

الثالث ما تقدم من ان المنع بزيادتي فعلان لشبههما بالفي التانيث في حمرا هو مذهب سيبويه

وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من الف التانيث والقول الاول عزي على مذهب

الكوفيين انهما منعا لكونهما زايدتين لا يقبلان الها لا للشبه بالفي التانيث ثم قال ص

ن ووصف اصلي ووزن افعلا * ممنوع تانيث بتا كاشهلا ش اي ويمنع الصرف ايضا اجتماع الوصف

الاصلي ووزن افعل بشرط ان يمنع من التانيث بالتا وذلك يشمل ثلاثة انواع احدها ما مونثه فعلاء

نحو اشهل وشهلا والثاني ما مونثه فعلى نحو افضل وفضلى والثالث ما لا مونث له نحو اكمر للعظيم الكمرة فهذه

الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فانه وزن الفعل به اولى لان اوله زيادة تدل

على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى فان انث

ما لتا انصرف نحو ارمل للفقير فان مونثه ارملة خلافا للاخفش فانه يمنع صرف ارمل للفقير

اجريه مجرى احمر لانه صفة وعلى وزنه واما قولهم عام ارمل فانه غير معروف فلا يعول على فيه

سنة رملاء واحترز بالاصلي من العارض فانه لا يعتد به كما سيأتي تنبيهان الاول مثل

الشارح ما تلحقه التا بارمل وابانر وهو القاطع رحمه واداير وهو الذي لا يقبل نصحا فان مونثهما

اباترة واداير اما ارمل فواضح واما اباتر واداير فلا يحتاج الى ذكرهما اذ لم يشملهما كلام الناظم

فانه علق المنع على وزن افعل واغا ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع بوزن الفعل ولم يخصه

بافعل ولذلك احترز ايضا من نحو فعل ومن اجل السريع الثاني الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل

الذي هو به اولى لا على وزن افعل ليشمل نحو احيمر وابيض من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على

وزن الفعل نحو ابيطر وان لم يكن حال التصغير على وزن افعل لم يصح فهمه من قوله اصلي ثم قال

ن والغين عارض الوصفية * كاربع وعارض الاسمية ش فالاقسام ثلاثة الاول ما وصفيته

اصلية باقية نحو اشهل ولا اشكال في منعه والثاني ما وصفيته عارضة نحو مررت برجل اربع اي ذليل

ونسوة اربع فهذا انصرف الغا للوصفية العارضة واربع احق بالصرف لان فيه تا التانيث ايضا

والثالث ما وصفيته اصلية فغلبت عليه الاسمية فهذا امتنع الغا للاسمية العارضة واعتبارا

للاصل وقد مثله بقوله ص فالادهم القيد لكونه وضع * في الاصل وصفا انصرافه منع ش

ادهم للقيد وارقم للحية فيها نقط كالرقم اوصاف في الاصل غلبت عليها الاسمية وهي غير منصرفة

نظرا الى اصلها وذكر سيبويه ان كل العرب لا تصرفها كما لم تصرف ابطح وابرق واجرع وان العرب لم

تختلف في منع هذه الستة من الصرف وان استعملت استعمال الاسما وحكى غيره ان من العرب من يصرف

ابطح وابرق واجرع ملاحظة للاسمية وقد نبه على ذلك في التسهيل وذكر ابن جني ان هذه الاسماء

كلها قد تصرف ثم قال ص واجدل واخيل وافعى * مصروفة وقد ينلن المنعا ش

اكثر العرب تصرف اجدلا وهو الصقر واخيلا وهو طاير عليه نقط كالخيلان وافعى لانها اسماء

في الوضع ولحظ بعض العرب فيها معنى الوصفية فمنعها من الصرف وذلك في افعى ابعد منه في اجدل

واخيل لانهما من الجدل وهو الشدة ومن المخيول وهو الكثير الخيلان واما افعى فلا مادة له في الاشتقاق

لكن ذكره يقارنه تصور ابدا انها فاشبهتا المشتق **تنبيه** اختلف في وزن افعى فقيل افعل فالهمزة زايدة لقولهم مفعاة والفعا عوا ولقولهم افعوان وقال الفارسي هو مقلوب واصله ايفع وهو من يافع وقال ابو الفتح مقلوب واصله افوع وهو من فوعة السم **ص** ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر **ش** العدل صرف لفظ اولى بالمسمى الى لفظ اخر وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين احدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى او فعال نحو ثلاث والثاني اخر المقابل لاخرين اما المعدول في العدد الى مفعل او فعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف اما العدل فعن اسما العدد فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثنا ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذا سايرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو اولي اجنحة مثنى ولما حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسا مثنى واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى ولا يدخلها ال قال في الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهومها تضعيف اصولها فصار فيها عدلان واما اخر المعدول فهو جمع اخرى انثى اخر بفتح الخا فالمانع له ايضا الوصف والعدل اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه ان لا يجمع الا مقرونا بال كالصغر والكبر والتحقيق انه معدول عن اخر مرادا به جمع المونث لان حقه ان يستغنى فيه بافعل عن فعل لتجرده من ال كما يستغنى باكبر عن كبر في نحو رايتها مع نسوة اكبر منها **تنبيه** قد يكون اخر جمع اخرى بمعنى اخرة فينصرف لانتفاء العدل والفرق بين اخرى انثى اخر وبين اخرى بمعنى اخرة ان تلك لا تدل على الانتها ويعطف عليها مثلها في صنف واحد نحو جاءت امراة اخرى واخرى وهذه تدل على الانتها ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم فلذلك ينبغي ان يحترز عنها كما احترز في الكافية والتسهيل بمقابل اخرين **ص** ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما **ش** يعني ان ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد الى اربعة فهو مثلهما في الامتناع من الصرف للعدل والوصف فهذه ثمانية الفاظ متفق على سماعها وهي احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك اقتصر عليها في شرح الكافية وروى فيها عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه قد سمع خماس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب احدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها والثاني انه لا يقاس عليه بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين والثالث انه

يقاس

يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة حكى البناءين ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار **تنبيه** حفظ جماعة علي من لم يحفظ اجاز الفرا صرف هذه الالفاظ منهوبا بها مذهب الاسما قال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والوجه ان لا يجري اسمي ومنع ذلك غيره **ص** وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا **ش** الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل هو الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وهو كالف التانيث في انه يستقل بمنع الصرف وعلة ذلك قيامه مقام شيئين فان فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير ونعني بالشبه ان يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لفظا او تقديرا ولا يشترط ان يكون اوله ميما بل يدخل فيه ما اوله الميم نحو مساجد ومصابيح وما اوله غير ميم نحو دراهم ودنانير لان المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن وفهم من تعبيره اوسط الثلاثة بالساكن ان نحو صياقلة منصرف لتحرك وانما كان منصرفا لان له في الاحاد نظيرا وذلك طواعية وكراهية ونحوهما وفهم من تقييد تالي الالف بان يكون مكسورا ان ما ليس كذلك منصرف نحو عباقرة فانه على صدفة ونحو ان الساكن الذي يلي الالف في عبال لا حظ له في الحركة والعبالة الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله هذا مذهب سيبويه والجمهور اعني اشتراط حركة ما بعد الالف قال في الارتشاف وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك واجاز في تكسير هبي ان يقول هباي بالادغام قال واصل اليلنفدي السكون ولولا ذلك لاظهرتها انتهى وفهم من ذكر التقدير ان نحو دواب غير منصرف لان اصله دوابب فهو على مثال مفاعل تقديرا **ص** وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري **ش** ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالان احداهما ان يكون اخره يا قبلها كسرة نحو جوار والاخرى ان تقلب ياوه الفا نحو عذارى فان كان نحو ما قبلها كسرة اجري في رفعه وجره مجرى ساري ونحوه من المنقوص المنصرف فيقول هولا جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف اليا كما تقول هو سار ومررت بسار واما في نصبه فيجري مجرى نظيره الصحيح فتقول رايت جواري بفتح الياء من غير تنوين كما تقول رايت مساجد وان قلبت ياوه الفا قدر اعرابه ولم ينون بحال ولا خلاف في ذلك **فان قلت** لم ينبه في النظم على هذا بل اطلق في قوله وذا اعتلال **قلت** قد قيد بقوله كالجواري **تنبيهات** اختلف في تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن اليا المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة اليا ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان اليا لما حذفت تخفيفا زالت الصيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب

سيبويه واما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان دوالالف اولى به من ذي الياء
لان حاجة المتعذر الى التعويض اشد ولا لحق مع الالف واللام كما لحق معهما تنوين الترنم واما انه للصرف
فضعيف لان الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها ولو لم تكن منوية لجعل
ما قبلها حرف اعراب فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها اولا قلت قال في شرح الكافية
لما دانت با المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل
الزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز
الا اللزوم انتهى قال الشارح وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في
الشعر فحذفوا الياء في جوارٍ ونحوه بحكم الوجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم
عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا
يحسن ارتكاب مثله انتهى قلت والمشهور عن المبرد ان التنوين هنا عوض من الحركة كما نقل في شرح الكافية
الثاني ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه من الجمع المعتل في رفعه وجره متفق عليه نص على ذلك المصنف وغيره وما
ذكر ابو علي من ان يونس وغيره وافقه ذهبوا الى انه لا ينون ولا يحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وَهْمٌ وانما
قالوا ذلك في العلم وسياتي بيانه الثالث اذا قلت من تنجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير
منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل الرابع اعلم
ان باب جوار وان جرى مجرى سارٍ في الرفع والجر فهو يخالفه من وجهين احدهما ان جره بفتحة مقدرة وجر سارٍ
بكسرة مقدرة والاخر ان تنوين جوار تنوين عوض وتنوين سارٍ تنوين صرف وقد علم بيانه فان قلت
قوله لجوار تسابق يوهم ان علامة جرهما واحد وان تنوينهما واحد قلت انما اراد اجراه تسابق
في اللفظ فقط وان كان التقدير مختلفا ص ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع ش
اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة وذلك
ان مثال مفاعل او مفاعيل لا يكون في كلام العرب الا لجمع او منقول من جمع نحو ما وان تمنع الصرف
وان فقدت الجمعية وللزيادة شروط الاول ان لا يكون الفه عوضا من احدى يائي النسب تخفيفا نحو يمانٍ
وشامٍ فان اصلهما يمني وشامي فحذفت احدى اليائين وعوض منها الالف او تقديرا نحو تهام وثمان
فان الفهما موجودة قبل فكانهم نسبوا الى فعل او فعال ثم حذفوا احدى اليائين وعوضوا الالف فهذه
الفاظ مصروفة وان كانت على مثال مفاعيل لان الفها عوض فعارقت الجمع بذلك لان الفه لا يكون عوضا
الثاني ان لا يكون كسرة ما يلي الالف عارضة نحو توانٍ وتدانٍ فان وزنهما في الاصل تفاعل بالضم فجعل

مكان الضمة كسرة لتصح الياء فهذا ايضا ينصرف لانه خالف الجمع بعروض الكسرة الثالث ان لا يكون بعد الالف ياء
مشددة عارضة نحو حواريّ وسوالناصر وطفاويّ فان ياء النسب في ذلك مقدرة الانفصال فخالف بذلك الجمع
لان ما بعد الفه غير مقدر الانفصال واما بخاتي جمع بختي فغير منصرف لان ما بعد الالف ليس بعارض
ولو نسب الى بخاتي لانصرف لعروض ياء النسب وضابط ذلك ان الياء ان تقدم على وجود الالف وجب المنع
والا صرف سواسبق وجود الالف نحو ظفاري او وجدا معا نحو منقلين لحواري اذا نقول هذا ما علم
ان سراويل اسم مفرد اعجمي على مثال مفاعيل منع من الصرف لوجود صيغة الجمع فيه وقال وهذا اشار بقوله
ولسراويل بهذا الجمع شبه ونبه بقوله اقتضى عموم المنع الى انه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا
لمن زعم ان فيه وجهين المنع والصرف وقال المصنف ان صرفه لم يثبت عن العرب قلت نقل الاخفش
ان بعض العرب يصرفه في النكرة اذ جعله اسما مفردا تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان سراويل
جمع سروالة في التقدير ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة ورد بان سروالة لم يسمع واما قوله
ش عليه من اللؤم سروالة ش فمصنوع لا حجة فيه قلت ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة
وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال والذي يرد به هذا القول وجهان احدهما ان سروالة لغة في سراويل
لانه بمعناه فليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية والاخر ان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس سروالة
بل من الاعلام الثاني سراويل مؤنث فلو سمي به مذكر امتنع صرفه للعلمية والتانيث وان زالت
صيغة الجمع بالتصغير الثالث شذ صرف ثمان تشبيها له بجوار في قوله
ش يحدو ثماني مولعا بلقاحها ش والمعروف فيه الصرف وقيل هي لغة ش
ص وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق ش يعني ان ما سمي به من الجمع الذي على مفاعل
او مفاعيل او ما لحق به كسراويل فحقه ان يمنع من الصرف سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد اسم
رجل او مقدر كشراحيل قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام
العلمية مقامها فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول انتهى قلت مذهب سيبويه
انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش
القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح
ص والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا ش قد تقدم ان ما لا ينصرف على
ضربين احدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير
وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول فشرع في الثاني وهو سبعة اقسام الاول المركب تركيب المزج

والمراد بجعل الاسمين اسما واحدا لا باضافة ولا اسناد بل بتنزيل ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث وهو
نوعان احدهما ما ختم بويه وهذا مبني على الاشهر فان قلت فلم لم يحترز عنه هنا قلت
عن ذلك اجوبة احدها ان يكون قوله كمعدي كرب مقيدا لاطلاقه الثاني انه اشار الى انه مبني في باب
العلم فاكتفى بذلك الثالث ان يكون اطلق ليدخل في اطلاقه ما ختم بويه على لغة من اعربه ولا يرد
على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وتقدم ذكره في العلم والنوع الثاني ما ختم بغير
ويه وهذا فيه ثلاثة اوجه احدها وهو الافصح ان يعرب اعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره على الفتح
نحو بعلبك الا ان يكون ياء نحو معدي كرب فانها تسكن قيل او نونا نحو باذنجانه وانما بني على
الفتح لتنزل العجز منزلة تاء التانيث وانما لم تفتح الياء وان كانت تفتح قبل تاء التانيث لان للتركيب مزيد
ثقل فخص بمزيد خفة والوجه الثاني ان يضاف صدره الى العجز فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل
ويعرب عجزه بالجر بالاضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل وان كان فيه مع العلمية سبب
موثر منع الصرف نحو هرمز من رام هرمز وان كان فيه العجمة والا صرف نحو موت من حضرموت واما كرب
من معدي كرب فمصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بجعله مونثا تنبيه اذا كان
اخر الجزء ياء نحو معدي كرب واضيف صدره الى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه في الاحوال
الثلاث قال المصنف لان من العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم
في التركيب لزيادة الثقل ما كان زايدا في الافراد انتهى وقال بعضهم تفتح في النصب وتسكن في جايزا م
الرفع والجر والوجه الثالث ان يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة
عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات تنبيهات الاول احترز بقوله تركيب مزج
من تركيب الاضافة وتركيب الاسناد وقد تقدم حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر
فمتحتم البناء عند البصريين واجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسياتي في بابه فان سمي به ففيه
ثلاثة اوجه احدها ان يبقى على حاله والثاني ان يعرب اعراب ما لا ينصرف والثالث ان يضاف صدره
الى عجزه واما مركب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا
سمي به اضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا راي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء
ن كذاك حاوي زائدي فعلانا * كغطفان وكاصبهانا ن يعني ان زائدي فعلان يمنعان
مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان واصبهان وقد نبه على
التعميم بالتمثيل تنبيهات الاول قد يكون في النون اعتباران فان قدرت النون زائدة منع

الصرف

135 الصرف وان قدرت اصلية صرف نحو حسان ان جعل من الحس منع او من الحسن انصرف وشيطان ان
جعل من شاط امتنع او من شطن انصرف ولو سميت برمان فمذهب الخليل وسيبويه المنع من الصرف
للتردد في زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا في النبات اكثر ويؤيده قول
بعضهم ارض مرمنة الثاني الكلام على زيادة النون في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث اذا ابدل من
النون الزائدة لام امتنع منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه مثال ذلك اصيلال فان اصله
اصيلان فلو سمي به منع الصرف ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف بعكس اصيلال ومثال ذلك حنان
في حناء ابدلت همزته نونا الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية
تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك ص

ن كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى ن
ن فوق الثلاث او كجور او سقر * او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ن ش من موانع الصرف التانيث وهو
ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي ان كان بالالف فقد تقدم حكمه وان كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا
نحو عائشة وطلحة والمعنوي يمنع ايضا مع العلمية ولكن يشترط في تحتم منعه ان يكون زائدا
على ثلاثة احرف نحو زينب لان الرابع ينزل منه منزلة تاء التانيث او متحرك الوسط لان الحركة
قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان سقر ممنوع
الصرف باتفاق ليس كذلك او يكون اعجميا نحو جور اسم بلد لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية
تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم توثر منع الصرف وانما اثرت تحتم
المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فجعل جور مثل هند في جواز الوجهين او منقولا من مذكر اذا سمي به
امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب
عيسى بن عمر وابو زيد والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس ثم نبه على ان
الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف
بقوله ص وجهان في العادم تذكيرا سبق * او عجمة كهند والمنع احق ن ش
فمن صرفه نظر الى خفة السكون ومن لم يصرفه نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد صرح
بان منعه احق من صرفه وهو مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط
جلي وذهب الزجاج قيل والاخفش الى انه متحتم المنع وقال الزجاج لان السكون لا يغير حكما
اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو

قيد لانهم لا يريدون اسم المدينة على غيرها فلم يكن في الكلام بخلاف هند **تنبيهات** الاول لا فرق
في ذلك بين ما سكونه اصليا كهند او عارضا بعد التسمية كجعل اسم اعلاما لا كذا رقى كان ذلك وجهان
اجودهما المنع الثاني اذا كان المونث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر سيبويه
ان المنع اجود كما في هند وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح الثالث اذا صغر
نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة وان صغر بغير تاء نحو حرب وهي الفاظ مسموعة
انصرف الرابع اذا سمي مذكر بمونث فان كان ثلاثيا انصرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ
ذهبا الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ ام سكن نحو ريح ولابن خروف في متحرك الوسط
وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او تقديرا للفظ نحو جيل مخفف جيأل بالنقل منع
من الصرف **فان قلت** مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التانيث تاء والهاء عندهم بدل التاء
في الوقف فلم عدل عن التعبير بالتاء في قوله كذا مونث بهاء **قلت** لانه عدل الى الهاء احترازا
من تاء بنت واخت فانها تاء الحاق بنيت الكلمة عليها فليس حكمها حكم الهاء وقد نص سيبويه على
ان بنتا واختا اذا سمي بهما رجل مصروفان وقياس هذا انه اذا سمي بهما امراة يجوز فيه الوجهان كهند
وقد ذهب قوم الى ان تاء بنت واخت للتانيث فمنعوهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء
فان قلت قد تقرر ان المونث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة ولذلك ترد في التصغير فيقال
هنيدة فكيف سماه عاريا في قوله وشرط منع العار **قلت** يعني العاري من العلامة لفظا
وهو واضح **ص** والعجمي الوضع والتعريف مع ... زيد على الثلاث صرفه امتنع **ش**
من موانع الصرف العجمة مع العلمية فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين
احدهما ان يكون عجمي التعريف ايضا اعني علما في لغتهم والثاني ان يكون زائدا على ثلاثة احرف وذلك
نحو ابراهيم واسماعيل واسحق فاحترز بالشرط الاول عن نوعين احدهما ما نقل من لسانهم وهو نكرة
نحو لجام فلا اثر للعجمة وحكمه فيه لان عجمته جنسية فالحق بالامثلة العربية والاخر ما كان من
لسان العجم نكرة ثم نقل في اول احواله علما نحو بندار وهذا فيه خلاف ذهب قوم منهم الشلوبين
وابن عصفور الى انه لا ينصرف لانهم لا يشترطون ان يكون علما في لغة العجم وذهب قوم الى انه منصرف
لانهم يشترطون ان يكون علما في لغة العجم واليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه واحترز
بالشرط الثاني عن الثلاثي فانه مصروف لان العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر في الثلاثي بخلاف
التانيث كما في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله

ذا وجهين مع السكون ويتحتم المنع مع التحرك قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن
برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا انتهى **قلت** قد نقل عن عيسى بن عمر وابن
قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الثلاثي الساكن الوسط ويحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال الصحيح
ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه نحو لمك اسم رجل لا ينصرف وما
سكن وسطه فيه وجهان وقد يعلم القائلون به والثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن
وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب **تنبيهات** الاول قوله من زيد هو مصدر زاد يقال زاد زيدا
وزيادة وزيدانا الثاني المراد بالعجمي ما نقل عن غير العرب ولا يختص بلغة الفرس الثالث اذا كان
العجمي رباعيا واحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها
نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة
وهو خماسي او رباعي فان كانت في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وقليل وحروف الذلاقة
ستة يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب والقاف بغير
فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والرابعة النون اول
كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز **ص** كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد ويعلى **ش**
مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد
في غير فعل الا نادرا او علما او عجميا كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة او همز وصل وما سلم
من الصوغ للمفعول وبناء فعل وما صيغ للامر من غير باب فعل والثلاثي فما سوى افعل وفعل
وتفعل وتفعل من اوزان المضارع واحترز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب لخرز وتبشر لطائر
وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر لفرس وبالعجمي من نحو بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه لاختصاص
اوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما والعلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بما
كان الفعل به اولى اما الكثرة فيه كاثمد واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من
الثلاثي واما لان زيادته تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل واكلب فان
نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في
الاسم فكان المفتتح باحداهما من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع
وتنضب فانهما كاثمد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتتحا بما
يدل على معنى في الفعل دون الاسم **تنبيهات** قد اتضح بما ذكرته ان التعبير عن هذا النوع بان

بلوصم
كالجيم
بالغالبة

يقال ما اصله للفعل كما فعل في الكافية او ما هو به اولى كما فعل في التسهيل اجود والتعبير عنه بالغالب الثاني
قد فهم من قوله يخص الفعل او غالب ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا
لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه متمسكا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ن
ولا حجة فيه لانه يحتمل ان يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا لانه منقول من جملة او يكون حذف الموصوف واقام
صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير
متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفرا انه يعرف من مذهب عيسى قال الامثلة التي تكون للاسما والافعال ان
غلبت للفعل فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر
في الفعل وان غلب في الاسم فاجره في المعرفة والنكرة نحو رجل يسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي
ولكنه اشهر في الاسم انتهى الثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان اصحهما ان يكون لازما
الثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف وان كان في
النصب شبيها بالامر من علم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف
الافعال بكون عينه لا يلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثاني نحو رد وقيل فان اصلهما
ردد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم تعتبر فيهما الوزن الاصلي
وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين احدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو رد وقيل
والاخر ما خرج الى مثال نادر نحو اطلو اذا اسكن لانه فانه خرج الى بنا انحل وهو نادر فهذا فيه
خلاف وجوز ابن خروف فيه الصرف والمنع وقد فهم من ذلك ان ما دخله اعلال ولم يخرج الى وزن
الاسم نحو يزيد اسم صرفه الرابع في سكون المخففا العارض بعد الاسمية نحو ضرب مذهب سيبويه انه
كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى انه يمنع الصرف
فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا ن ص
ن وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف ش الف الالحاق المقصورة تمنع الصرف
مع العلمية لشبهها بالف التانيث من وجهين لا يوجدان في الف الالحاق الممدودة فلذلك لم تمنع الصرف
احدهما ان زيادتها ليست مبدلة من شي بخلاف الممدودة فانها مبدلة من يا والثاني انها تقع في مثال صالح العلم المقصور
لالف التانيث نحو ارطى فهو على مثال سكرى بخلاف الممدودة ش حكم الف السلقى كحكم الف الالحاق
في انها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم ن ص
ن والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا ش العدل يمنع الصرف مع العلمية في اربعة مواضع

وقد استعمل هذا الست على نوعين منها الاول فعل التوكيد والمراد به جمع وتوابعه نحو كلهم رايت بالهندات
جمع والمانع له من الصرف التعريف والعدل اما تعريفه فبالاضافة المنوية فشابه بذلك العلم لكونه معرفة
بغير قرينة لفظية هذا الظاهر قول سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وذهب بعضهم الى انه علم وهو المفهوم من
كلام الناظم هنا قلت والى الاول ذهب في شرح الكافية وقال لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي
مخصوص ببعض الاشخاص ولا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف
ذلك فالحكم عليه بعلميته باطل انتهى وقال في التسهيل والمانع مع شبه العلم او الوصفية في فعل توكيدا
قال الشيخ ابو حيان وتجويز ابن مالك ان العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا
انتهى واما عدله ففيه اقوال قيل انه معدول عن فعلاوات لانه جمع فعلا مونث افعل وقد جمع المذكر
بالواو والنون فكان حق المونث ان يجمع بالالف والتا وهذا اختيار المصنف وقيل معدول عن فعل لانه قياس افعل
فعلا ان يجمع مذكره ومونثه على فعل نحو حمر في احمر وحمرا وهو قول الاخفش والسيرافي وصححه ابن عصفور
وقيل انه معدول عن فعالى لان جمعا اسم كصحرا الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وطريق العلم بعدل
هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من ساير الموانع ومنه زفر وثعل وهبل وزحل وعصم وجشم
وقثم وجمح وقزح ودلف وبلغ بطن من خزاعة وقضاعة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس
بمعدول وذلك نحو ادد وهو عند سيبويه من الود فهمزته من واو وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته اصلية
فان وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتانيث والعلمية ونحو تتل اسم
عجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة تنبيهات الاول فعل المذكور معدول عن
فاعل فعمر عن عامر وكذا سايرها قيل وبعضها معدول عن افعل وهو ثعل الثاني انما جعل هذا النوع
معدولا لامرين احدهما انه لولا تقدير عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية
والاخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل
مرتجلا الثالث ذكر بعضهم لعدله فايدتين احداهما لفظية والاخرى معنوية وهي تمحض العلمية اذ لو قيل
عامر لتوهم انه صفة الرابع ذكر بعضهم ان فعل علم جنس فالواجب نغلق وقلق ولا ينصرف وهو غريب
الخامس من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق
فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر انتهى وهو
مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه ثم انتقل الى الموضع الثالث فقال ص
والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر ش اذا قصد بسحر يوم بعينه

وكان الاصل ان يعرف بها م

فالاصل ان يعرف بال او بالاضافه فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينيذ ظرف لا ينصرف ولا ينصرف نحو
حيث يوم الجمعه سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال واما التعريف فقيل
بالعلميه لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل شبه العلميه لانه تعرف بغير اداه ظاهره
كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومي اليه اذ لم يقل والعلميه وذهب صدر الافاضل
وهو ابو الفتح ناصر ابن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كامس وذهب
ابن الطراوه الى انه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم المتصرف وذهب الشلوبين الى انه معرب وانما حذف
تنوينه لنيه ال وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور **ص** ونظير سحر
في امتناعه من الصرف امس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب
والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن انكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على
الكسر وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع او جر بمذ او منذ فقط وزعم
الزجاجي ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد **بقول الراجز** لقد رايت عجبا مذ امسا **ن**
قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز
على ان الفتح في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب
اليه واستحق ان لا يعول عليه انتهى واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير لقيته بالامس فحذف الباء
وال فتكون الكسره كسرة اعراب ولامس احكام اخر ليس هذا موضع ذكرها ثم اشار الى الموضع الرابع
فقال ص وابن على الكسر فعال علما * مونثا وهو نظير جشما * عند تميم **ن ش**
لغة الحجازيين بنا فعال علما لمونث نحو حذام على الكسر وفي سبب بنايه اقوال اصحها تشبيهه بنزال وزنا
وتعريفا وعدلا وتانيثا والثاني تضمنه معنى ها التانيث واليه ذهب الربعي والثالث توالي العلل وليس بعد
منع الصرف الا البنا قاله المبرد والاول هو المشهور واما بنو تميم ففصل اكثرهم بين ما اخره را نحو حضار
فبنوه على الكسر وبين ما ليس اخره را فمنعوه من الصرف وبعضهم اعرب النوعين اعراب ما لا ينصرف وانما
وافق اكثرهم فيما اخره را لان مذهبهم الاماله فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت
وقد جمع بين اللغتين في **قوله** ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار **ن** ويحتمل ان يكون
وبار وا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع واختلف في علة منعه من الصرف عندهم فذهب سيبويه الى
ان المانع له العدل والعلميه وذهب المبرد الى ان المانع له التانيث والعلميه وليس بمعدول ووافق
على انها معدوله اذا سمي **فان قلت** مذهب المبرد هو الظاهر لان التانيث محقق والعدل مقدر

فلا

العدلم

فلا حاجة الى تقدير عدلها لان تقدير العدل في باب عمر انما ارتكب لانه لو لم يقدر لزم ترتب المنع على العلميه وحدها
ولا يلزم ذلك هنا **قلت** قال بعضهم الظاهر مذهب سيبويه لان الغالب على الاعلام ان تكون منقوله
فلهذا جعلت معدوله عن فاعله المنقوله من الصفه كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجله
تنبيهات الاول في قوله عند تميم وانما هو عن بعضهم الثاني فهم من قوله نظير جشما ان المانع له العدل
والعلميه وفاقا لسيبويه الثالث افهم قوله مونثا ان حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبن ولكنه يمنع الصرف
للعلميه والنقل عن مونث ويجوز صرفه لانه انما كان مونثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل
زال التانيث بزواله الرابع فعال علما لمونث معدولا وغير معدول فالمعدول ما علم مونث نحو حذام وتقدم حكمه واما
امر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو والخيل تعدو في الصعيد بداد واما صفه جاريه مجرى
الاعلام نحو حلاق للمنيه واما صفه ملازمه للندا نحو يا خباث فهذه خمسه انواع كلها مبني على الكسر
وكلها معدول عن مونث فان سمي بها مذكر ففيه وجهان ارجحهما منع الصرف كعناق اذا سمي به والاخر
الصرف فيجعل كصباح ولا يجوز البنا خلافا لابن يا شاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو
ذهاب وصفه نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمي بشي من هذه مذكر انصرف ولا واحدا الا ما كان
مونثا كعناق **وقوله ص** واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه اثرا **ن** يعني ان ما اثر فيه التعريف
اذا نكر انصرف لذهاب جز العله والمراد بذلك الانواع السبعه المتاخره وهي ما امتنع للعلميه
والتركيب او الالف والنون الزايدتين او التانيث بغير الالف او العجمه او وزن الفعل او الف الالحاق او
العدل فتقول رب معدي كرب وعمران وطلحه وابراهيم واحمد وارطى وعمر لقيتهم فتصرف لذهاب
العلميه واما الانواع الخمسه المتقدمه وهي ما امتنع لالف التانيث او للوصف والزيادتين او
للوصف ووزن الفعل او للوصف والعدل او للجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فانه لا ينصرف وهي
نكره فلو سمي بها بشي منها لم ينصرف ايضا اما ما فيه الف التانيث فلانها كافيه في منع الصرف
ووهم من قال في حوا امتنع للتانيث والعلميه واما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان او وزن الفعل فلان العلميه
خلف الوصف فيصير منعه للعلميه والزيادتين او العلميه ووزن الفعل واما ما فيه الوصف والعدل
وذلك اخر وفعال ومفعل نحو احاد وموحد فمذهب سيبويه انها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلميه
والعدل وكل معدول سمي به فعدله باق الا سحر وامس في لغة تميم هذا مذهب سيبويه وذهب
الاخفش وابو علي وابن برهان وابن بابشاذ الى صرف العدد المعدول اذا سمي به قالوا لان العدل يزول بالتسميه
والصحيح مذهب سيبويه لان العدل باق ولا ازل والمعناه واما الجمع الموازن مفاعل فقد تقدم الكلام على او مفاعيل

التسمية به واذا لم يسم من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف ايضا اما ذو الف التانيث فللالف
واما ذو الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعل او العدل الى مفعل او فعال فلانها لما لم ترد شابهت
حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف
الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب احمر ففيه اربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح
والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال
في شرح الكافية والمصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه والثالث
ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمي به اسود او نحوه انصرف وهو مذهب الفرا
وابن الانباري والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى
مفعل او فعال فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه وتقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية
اذا سمي بافعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا لانه لم يبق فيه شبه الوصف
اذ لا يستعمل صفة الا مع من ظاهرة او مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر امتنع الصرف قولا واحدا وسقط
خلاف الاخفش لانه لم يلحظ اصله خرجت عن كلام العرب **قلت** وكلامه في الكافية وشرحها
يقتضي جري الخلاف فيه فانه قال وذو التفضيل منعه رجح ان قارنته من وقال في شرحها كحلم
احمر **ق** وما يكن منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي **ش** يعني ان الجمع الموازن لمفاعل اذا
كان منقوصا اجري في الرفع والنصب مجرى سار وفي النصب مجرى نظيره الصحيح ولا خلاف في
ذلك وقد سبق تعليله وحكم فيه الخلاف واما غير الجمع من المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف
فان كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فحاله بلا خلاف نحو اعيم تصغير اعمى فتقول هذا اعيم
ومررت باعيم ورايت اعيمي وتنونه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق وان كان علما وهو
المشار اليه بالبيت ففيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه وابي عمرو وابن ابي اسحاق انه كذلك فتقول
في يعيل تصغير يعلى هذا يعيل ومررت بيعيل ورايت يعيلي وذهب يونس وابو زيد وعيسى والكسائي
الى انه يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة واحتجوا بقوله
ق قد عجبت مني ومن يعيليا **ش** والصحيح الاول لانه نظير جوار واما قوله ومن يعيليا فهو عند
غيرهم ضرورة **ق** ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **ش**
اما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فمتفق على جوازه ومنه **قوله**
ق فاني احيم ذا اخي السهم بعضه فعال لولي عميرا **ش** وهو كثير وقد اختلف في نوعين احدهما ما فيه

الف التانيث مقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد **بقوله**
ق انشده ابن الاعرابي يصوب المثلم بن رباح المري **ش** الى مقسم ما ملك مجاعل اجر الاخرى ودينا سفع
دنيا وقال بعضهم في رد هذا القول ان الالف قد تلتقي بساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول لاقامة
الوزن فينونه ثم يكسر **قلت** ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون وهو تفصيل حسن والثاني
افعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه انما هو لاجل من ولا يجمع بينه وبينها ومذهب
البصريين جوازه لان المانع له الوزن والوصف لا من بدليل صرف خير منك وشر منك لزوال الوزن ومثال
صرفه للتناسب قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا وقرا ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا
واجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة
قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام
واما منع صرف المستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف مذهب اكثر البصريين منعه ومذهب الكوفيين
والاخفش والفارسي جوازه واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه **قوله**
ق فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع **ش** وابيات اخر وفصل بعض المتاخرين بين ما
فيه العلمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده ان ذلك لم يسمع الا في
العلم واجاز قوم منهم احمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا **ش**
اعراب الفعل
ق ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد **ش**
يعني بالمضارع الذي لم يباشر نون التوكيد ولا نون الاناث وانما لم يقيد اتكالا بتقدم ذلك في باب الاعراب
وفهم من كلامه انه يجب رفع المضارع المعرب اذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو انت تسعد ولم ينص هنا
على رافعه وفيه اقوال الاول ان رافعه وقوعه في موقع الاسم وهو قول البصريين والثاني ان رافعه تجرده
من الناصب والجازم وهو قول حذاق الكوفيين منهم الفرا والثالث ان رافعه نفس المضارعة وهو
قول ثعلب والرابع ان رافعه حرف المضارعة ونسب الى الكسائي واختار المصنف الثاني قال لسلامته من
النقض بخلاف مذهب البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل ورد مذهب الفرا بان التعري عدم فلا يكون
عاملا واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال
المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشي والمجي به على صفة ما ليس
بعدمي ولما ذكر ان رفعه مشروط بتجرده من الناصب والجازم اخذ يبينهما **فقال**
ق وبلن انصبه وكي كذا بان **ش** الادوات التي تنصب المضارع اربعة وهي الثلاثة المذكورة في هذا

السين واذا وستاتي واما لن فحرف نفي ونصب للمضارع وتخلصه للاستقبال ولا يلزم ان تكون مؤبدا خلافا ا
ذكر ذلك في المودج وقال وغيره ان لن لتوكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل وقال ابن عصفور وما ذهب اليه
دعوى بلا دليل عليها بل قد يكون المنفي بلا آكد من المنفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا
له ونفي الفعل اذا اقسم عليه آكد **تنبيهات** الاول مذهب سيبويه والجمهور ان لن بسيطة وذهب
الخليل والكسائي الى انها مركبة واصلها لا ان حذفت همزة ان تخفيفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
ورده سيبويه بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واجيب بانه قد يحدث بعد التركيب
ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى ان لن هي لا ابدلت
الفها نونا وهو ضعيف الثاني ذهب قوم منهم ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره
ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح انه لم يستعمل من حروف النفي في
الدعاء الا لا خاصة الثالث حكى بعضهم ان الجزم بلن لغة لبعض العرب واما كي فلفظ مشترك
تكون اسما مخففا من كيف فيليها اسم او فعل ماض او مضارع مرفوع **قوله**
ن كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم **ن** وتكون حرفا جارا للتعليل
بمعنى اللام وحرفا مصدريا فتتعين الاولى في مواضع احدها ان تدخل على ما الاستفهامية كقولهم
كيمه والثاني ان تدخل على ما المصدرية **قوله** كيما يضر وينفع **ن** والثالث ان تكون اللام بعدها
قوله فاوقدت ناري كي ليبصر ضوءها **ن** فهي هنا حرف جر واللام مؤكدة لها وان مضمرة
بعدها ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام وهذا التركيب نادر وتتعين الثانية اذا وقعت بعد
اللام ولم تقع ان بعدها نحو جئت لكي اقرأ ولا يجوز ان تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقعت
ان ولا يكون ذلك الا في الضرورة **قوله** اردت لكيما ان تطير بقربتي **ن** ترجح كونها حرف جر
مؤكدا للام ويحتمل ان تكون مصدرية مؤكدة بان وانما ترجح كونها جارة لوجهين احدهما ان ان ام الباب فلو
جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة والثاني ان ما كان اصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره والثالث ان
ان وليها الفعل صح ان تكون العاملة ويجوز الامران في نحو جئت كي تفعل فان جعلت جارة كانت ان مقدرة بعدها
وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها **تنبيهات** الاول ما ذكرته من ان كي تكون حرف جر ومصدرية هو
مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كي
تفعل ماذا وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش الثاني اذا كانت كي حرف جر ودخلت على
الاسم فهي بمعنى التعليل واذا دخلت على الفعل دلت على لام العلة العامة فقط فهي اخص من اللام

الثالث اجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو حيث النحو لن اتعلم ومذهب الجمهور منع ذلك الرابع اذا
فصل بين لن والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت لن والله ارغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل
والصحيح ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار الخامس زعم الفارسي الى ان اصل كما في **قوله**
ن وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر **ن** كيما فحذفت الياء ونصب بها
وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل
مرفوعا بعدها في **قوله** **ن** لا تشتم الناس كما لا تشتم **ن** واما ان فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية
فالزائدة هي التي تدخل على لام الجحود وتطرد زيادتها بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وبين القسم ولو
قوله اما والله ان لو كنت حرا **ن** ووقع لابن عصفور ان هذه رابطة للجواب لو وما دخلت عليه
وشذت زيادتها بعد كاف الجر في **قوله** كان ظبية **ن** على رواية جر وفائدة زيادتها التوكيد وزعم
الزمخشري والشلوبين انه يحصل مع التوكيد معنى اخر وهو ان الجواب نحو يعقب الفعل الذي قبلها فتنبه على
السببية والاتصال وليست مقبلة في الاصطلاح الزائدة والمفسرة هي التي يحسن في موضعها اي
وعلامتها ان تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ومنه فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فلو كان
الذي قبلها غير جملة حكم عليها بانها المصدرية نحو اشارتي اليه ان اصبر ولا تقع المفسرة بعد صريح القول
خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين ان التفسير ليس من معاني ان وهي عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هي
التي تؤول مع صلتها بمصدر وتنقسم الى مخففة من ان وناصبة للمضارع فان كان العامل فيها فعل علم
وجب ان تكون المخففة نحو علم ان سيكون وتقدم ذكرها في بابها وان كان فعل ظن جاز فيه الامران وجاز في الفعل بعدها
الرفع والنصب باعتبارين الا ان النصب هو الاكثر ولذلك اجمع عليه في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا
وقرئ بالوجهين قوله وحسبوا ان لا تكون فتنة وان كان العامل فيها غير العلم والظن فيجب ان تكون الناصبة للفعل
نحو اريد ان افعل والى هذا اشار **قوله** لا بعد علم والتي من بعد ظن **ن** فانصب بها والرفع صحح واعتقد **ن**
تخفيفها من ان وهو مطرد **ن** اي اعتقد تخفيفها من ان اذا رفعت الفعل بعدها **تنبيهات** الاول
اذا اول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت الا ان تقوم بالنصب قال
لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم وعن ابي العباس ان الناصبة لا
تقع بعد لفظ العلم اصلا الثاني اجاز سيبويه والاخفش اجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف
نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان لا تقوم بالرفع ومنع ذلك المبرد الثالث اجاز الفراء وابن الانباري ان
تنصب بعد العلم غير المؤول ومذهب الجمهور المنع الرابع اجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا

بقوله وسته حتى اذا المعددا كان جزاي بالعصا ان اجلدا ن قال في التسهيل ولا يجر فيما استشهد به
لىدون اوامطار تقدير عامل مضمر الرابع اجاز الاخفش ان تعمل ان وهي زايده واستدل بالسماع كقوله تعالى
وما لنا ان لا نقاتل وما لنا ان لا نتوكل وقياسا على حرف الجر الزايد ولا حجه في ذلك لان ان في الايه ونحوها مصدريه دخلت على
ما لنا لتاوله بما منعنا والفرق بينها وبين حرف الجر ان اختصاصه باق مع الزياده بخلاف ان فانها قد
وليها الاسم في كان ظبيه الخامس اذا وصلت ان بالماضي والامر فهي التي تنصب المضارع خلافا لابن
طاهر فانه جعلها غيرها السادس جمله ما ذكر ان عشره اقسام ناصبه للفعل ومخففه وزايده ومفسره
وشرطيه وبمعنى لا وبمعنى لئلا وبمعنى اذ وبمعنى ان المخففه وجازمه وقد تقدم الكلام على الاربعه الاول
ولم يثبت ما سواها واما الجازمه فقال في التسهيل ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين انتهى ووافقهم ابو
عبيده وحكى اللحياني انه لغه بني صباح وقال الرواسي فصحا العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم
قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وقد انشد واعلى ذلك ابياتا ن
ن وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا ن يعني ان بعض العرب اهمل ان الناصبه
حيث استحقت العمل وذلك اذا لم يتقدمها علم او ظن كقوله ان تقرءان على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا
فان الاولى والثانيه مصدريتان غير مخففتين وقد اعملنا صا اسما واهملنا الاخرى ومنه قراه بعضهم
لمن اراد ان يتم الرضاعه ووجه اهمالها حملها على ما اختها اعني ما المصدريه هذا مذهب البصريين واما
الكوفيون فهي عندهم المخففه وقوله في التسهيل للكوفيين المخففه او محموله عليها او على ما المصدريه بمعنى
قولا ثالثا فان قلت هل يقاس على ذلك قلت ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس قال في شرح الكافيه
ثم نبهت على ان من العرب من يجيز الرفع بعد ان الناصبه اليسا له من سبق علم او ظن ن
ن ونصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا ن اذن حرف ينصب المضارع
بثلاثه شروط الاول ان يكون مستقبلا فان كان حالا رفع لان النواصب تخلص للاستقبال الثاني ان تكون
مصدره فان اخرت الغيث نحو اكرمك اذن وان توسطت وافتقر ما بعدها فلذلك قال في شرح (قبلها الماضي)
الكافيه وشذ النصب باذن بين خبر وذكر حرف في قول الراجز
لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا قلت نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين
وتاوله البصريون على حذف الخبر والتقدير اني لا اقدر على ذلك ثم استانف باذن فنصب وان تقدمها
حرف عطف فسياتي والثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فان فصل بينهما بغيره الغيث نحو
اذن زيد يكرمك وان فصل به لم يعد حاجزا نحو اذن والله اكرمك تنبيه اجاز ابن عصفور الفصل

بالظرف نحو اذن غدا اكرمك واجاز ابن بابشاد الفصل بالنداء والدعا نحو اذن يا زيد احسن اليك
واذن يغفر الله لك يدخلك الجنه ولم يسمع شي من ذلك فالصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل وفي الفصل حينيذ وجهان والاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقد
اشتمل البيت على ذكر الشروط الثلاثه ثم اشار الى ان الفصل بالقسم مغتفر بقوله او قبله اليمين ن
ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا ن
والرفع اجود الوجهين وبه قرا السبعه وفي الشواذ واذا لا يلبثوا على الاعمال تنبيهات
اطلق في العطف وفصل بعضهم فقال ان كان العطف على ماله محل الغيث نحو ان تزرني ازرك واذن
احسن اليك بجزم احسن عطفا على جواب الشرط وان كان على ما لا محل له فالاكثر الالغا لانه تابع لما لا
الغا اذن مع استيفا الشروط لغه حكاها عيسى وسيبويه ولا تقبل قول من انكرها الثالث مذهب الجمهور
ان اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم واصلها اذا والاصل ان يقول اذا جيتني اكرمك فحذف
ما اضيفت اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم اختلف القايلون بحرفيتها فقال الاكثرون
انها بسيطه وذهب الخليل في احد قوليه الى انها مركبه من اذ وان ثم اختلف القايلون بانها بسيطه فذهب
الاكثرون الى انها ناصبه بنفسها وذهب الخليل فيما روى عنه ابو عبيده الى انها ليست ناصبه بنفسها
وان مضمره بعدها واليه ذهب الزجاج والفارسي الرابع اذا وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى
اذن لاذقناك فالظاهر ان اللام جواب قسم مقدر قبل اذن وقال الفرا لو مقدره قبل اذن والتقدير
لو ركنت لاذقناك وقدر في كل موضع ما يليق به الخامس قال سيبويه معناها الجواب والجزا فقال
الشلوبين على ظاهره يعني انها للجواب والجزا في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب
الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تكون للجواب وحده نحو ان يقول القايل احبك فتقول اذن
اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزا وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال في نعم انها عده وتصديق
باعتبار حالين وقال بعضهم اذن وان دلت على ان ما بعدها متسبب عما قبلها على وجهين احدهما ان تدل
على انشا الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها والثاني ان تكون موكده جواب ارتبط بمتقدم او منبهه على
مسبب حصل في الحال نحو ان اتيتني اذن اتيتك واذن اظنك صادقا تقوله لمن يحدثك ن ط
ن وبين لا ولام جر التزم اظهار ان ناصبه وان عدم ن
ن لا فان اعمل مظهرا او مضمرا وبعد نفي كان حتما اضمرا ن اعلم ان اصل نواصب الفعل ان
لاختصاصها به ولشبهها بان الناصبه للاسم فلذلك اعملت مظهره ومضمره بخلاف اخواتها واضمارها

على ثلاثة اضرب واجب وجايز وشاذ فالواجب بعد ستة اشيا اولها كي الجارة وثانيها لام الجحود وثالثها او بمعنى الى او الا ورابعها حتى وخامسها فا الجواب وسادسها واو المصاحبة والجايز بعد شيئين الاول لام كي
اذا لم يكن معها لا والثاني العاطف على اسم خالص والشاذ اعمالها مضمرة في غير هذه المواضع والحاصل
انها لا تعمل مضمرة باطراد الا بعد حرف جر او عطف على ما سياتي بيانه واما في الجارة فلم ينبه في النظم
عليها بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول بانها ناصبة بنفسها دايما لانه ذكرها مع النواصب ولم يذكر
لها غير ذلك وقد ذكرها في الكافية وغيرها الجارين وقد استعمل هذا البيتا على حكم ان بعد لام كي ولام
الجحود واما لام كي فهي لام التعليل وان بعدها حالان حال يجب فيها اظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا
النافية او الزايدة كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وحال يجوز فيه اظهارها واضمارها وذلك مع
الفعل المقرون بلا نحو جيت لتكرمني ولو اظهرت قلت لان تكرمني جاز **فان قلت** فهل يجوز ان تكون النصب
بعدها باضمار كي **قلت** اجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي ومذهب الجمهور ان كي لا تضمر لانه لم يثبت
اضمارها في غير هذا الموضع **فان قلت** فلم سميت لام كي **قلت** لانها للسبب كما ان كي للسبب
واما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا او معنى نحو وما كان الله ليطلعكم
على الغيب ولم يكن الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بان واجبة الاضمار وعلل ذلك بان الجاب تنا
كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان والسين فكذلك لا يجمع
بين ان واللام **فان قلت** حاصل كلام الناظم ان لان بعد لام الجر ثلاثة احوال وجوب اضمار بعد نفي وجواز
الامرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر من ثلاثة اوجه احدها انه لم يقيد بالناقصة فاوهم انه يجب الاضمار ايضا
بعد التامة وليس كذلك لان اللام بعدها ليست لام الجحود والثاني انه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية
لفظا وقد تقدم ان الماضية معنى كالماضية لفظا والثالث انه اطلق فيشمل اطلاقه النفي بكل ناف وليس
كذلك لان النفي هنا لا يكون الا بما او بلم ولا يكون بان ولا بلما ولا بلا ولا بلن نص على ذلك في الارتشاف
قلت قد يجاب عن الاول بان استعمال الناقصة اكثر وذكرها في ابواب النحو اشهر فتوجه
كلامه اليها وتعين حمله عند عدم التقييد عليها وعن الثاني بانه لم يكن بصدد ذلك في قوله نفي كان لان
المراد نفي الماضي ولم ينف الماضي على ان من النحويين من يرى انها تصرف لفظ الماضي دون معناه وعن الثالث
ان قوله نفي كان لا يشمل كل ناف بل يشمل كل ما ينفي الماضي فخرجت لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا فان
نفي غير المستقبل بها قليل واما لما فانها وان دانت نفي الماضي تدل على اتصاله بالحال بخلاف لم واما
ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها وفي استثنائها نظر بل الظاهر ان لام الجحود تقع بعد المنفي بها ويدل على

ذلك قراءة الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ونص بعضهم على ان اللام في قراءته لام الجحود وفي هذه الاية
رد على من زعم ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق وقد فهم من النظم فوايد الاولى ان ذلك
لا يكون في اخوات كان لتخصيص الحكم بها خلافا لمن اجازه قياسا في اخواتها ولمن اجازه في ظننت والثانية
ان الفعل لا يكون معها موجبا فلا يقال ما كان زيد الا ليفعل لانها اذ ذاك بعد ايجاب لا بعد نفي كان
والثالثة ان اظهار ان بعد لام الجحود ممتنع لقوله حتما اضمر وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فحكى
ابن الانباري عنهم منع ذلك وحكى غيره عن بعضهم جواز اظهار ان بعدها توكيدا **تنبيهات** الاول اجاز بعض
النحويين حذف لام الجحود واظهار ان مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى واضطرب ابن عصفور
من اجاز ومن منع والصحيح المنع ولا حجة لهم في الاية لان ان يفترى في تاويل مصدر هو الخبر الثاني
قد فهم مما تقدم ان لام الجر التي ينتصب الفعل بعدها قسمان لام كي ولام الجحود اما لام الجحود فقد تقدم
ضابطها واما لام كي فهي ما عداها وقسم بعضهم لام الجحود على ثلاثة اقسام فقال الشارح لام كي
نحو جيت لتحسن ولام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام زايدة نحو يريد الله ليبين
لكم وان بعد هذه الثلاثة يجوز اظهارها واضمارها **قلت** اما لام العاقبة وتسمى ايضا الصيرورة
ولام المال فقد اثبتها الكوفيون والاخفش وذكرها في التسهيل وتاول جمهور البصريين ما اوهم ذلك
ورد والى لام كي واما الزايدة فذهب بعضهم الى ان اللام في نحو يريدون ليطفيوا وامرنا لنسلم زايدة وان
مقدرة بعدها وقال الفرا العرب تجعل لام كي في موضع ان في اردت وامرت واختار انها لام كي والمفعول
يريدون ما يريدون من الكفر ليطفيوا او امرنا بما امرنا لنسلم الثالث ما ذكر من ان اللام التي ينتصب الفعل
بعدها هي لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام ناصبة بنفسها
لقيامها مقام ان والخلاف في اللامين اعني لام كي ولام الجحود واحد الرابع اختلف في الفعل الواقع
بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة
بذلك المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها
في تاويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر وظاهره موافقة الكوفيين الا ان الناصب عنده
ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول لبصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة انها زايدة وصرح
به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زايدة اذ
لو كانت زايدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما
كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لان يفعل وما نقل عن البصريين من انها متعلقة بالخبر المحذوف

يقتضي انها ليست بزايده وتعديرهم مريد ابعضي انها زايده مقويه للعامل فلينا مل الخامس ذكر في التسهيل ان
فتح اللام الجاره الداخله على الفعل لغه عطل وبلعنبر وقال ابو زيد سمعت من يقول وما كان الله ليعذبهم
اسقل الى او **فقال** كذا ان يعدا واذا يصلح في موضعها حتى او الا ان حتى **ن**
يعني ان يجب اضمارها بعدا واذا يصلح في موضعها حتى او الا كما وجب اضمارها بعد لام الجحود **فان قلت**
هي تكون بمعنى الى وبمعنى كي فانها اراد **قلت** قال الشارح مريد حتى التي بمعنى الى الا التي بمعنى كي
قال فان كان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا فهي بمعنى الا انتهى ويحتمل ان يريد المعنيين معا
وذلك ان بعضهم قدرها بكي وبعضهم قدرها بالى واما سيبويه فقدرها بالا فكانه اشار الى الاولين
بذكر حتى وتصلح للتعبير عن الثلاثة لالزمنك او تقضيني حقي فانه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثنا
من الزمان وتعين الاول في نحو لا لمعن الله او يغفر لي والثاني في نحو لا انتظرنه او يجي والثالث في نحو لا قتلن
الكافر او يسلم وبذلك يعلم ضعف قول من قال ان تقديرها بالا مطرد وقول من قال ان تقديرها بكي او الى
مطرد ويويد الاحتمال الثاني انه لو حتى التي بمعنى الى فقط لصرح بالى والوزن موات له على ذلك **تنبيهات**
الاول احترز بقوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا من التي لا يصلح في موضعها احد الحرفين فان الاسماع
اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان **قوله** ولولا رجال من رزام اعزة وال سبيع او اسوك علقما **ن**
الثاني ما ذكر من تقدير حتى او الا في مجازا وتقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب
على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهي وما بعدها باويل مصدر معطوف باو على
المصدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم لتكونن انتظار او قدوم الثالث ذهب الكسائي الى ان او
المذكوره ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفه والصحيح
ان النصب بان مضمره بعدها لان او حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على
مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها الرابع قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا اجود من
قول الشارح بعد او بمعنى الى او الا فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي او العاطفه
التي لاحد الشيئين ثم اسقل الى حتى **وقال** وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم كجد حتى تسر ذا حزن **ن**
هي في الكلام على ثلاثه اضرب عاطفه وابتدائيه وجاره فالعاطفه تعطف بعضا على كل
وتقدمت في حروف العطف والابتدائيه تدخل على جمله مضمونها غايه لشي قبلها **قوله**
ن هي ماد جله اشكل و**ن** وليس المعنى انه يجب ان يكون بعدها المبتدا والخبر بل المعنى على الصلاحيه
متى كان بعدها جمله فعليه مصدره بماض نحو حتى عفوا او المضارع مرفوع لقولهم شربت الابل

143 حتى جا البعير يجر بطنه اطلق عليها حرف ابتدا والجاره تدخل على الاسم الصريح بمعنى الى وتقدمت في حروف
الجر وتدخل على المضارع ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ناصبة له لتكون مع الفعل في تاويل مصدر مجرور
بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها **...** قال في شرح التسهيل عند ذكره حتى الجاره ومجرورها اما اسم
صريح نحو حتى حين او مصدر مووول من ان وفعل ماض نحو حتى عفوا او مضارع نحو حتى يقول ونوزع في الماضي
فان حتى قبله ابتدائيه وان غير مضمره الثاني ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان
بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود الثالث اذا انتصب المضارع بعد حتى فالغالب ان تكون
للغايه كقوله لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها ان يحسن في موضعها الى وقد تكون للتعليل
نحو جد حتى تسر ذا حزن وعلامتها ان يحسن في موضعها كي وزاد في التسهيل انها تكون بمعنى الا ان
قوله ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل **ن**
وهذا معنى غريب ولم يذكره ابن هشام وحكاه في البسيط عن بعضهم ولا حجه في البيت لامكان جعلها
فيه بمعنى الى ثم نبه على ان الفعل لا يكون بعدها الا مستقبلا حقيقه او حكما **بقوله**
ن وتلو حتى حالا او مووولا به ارفعن وانصب المستقبلا **ن** مثال الحال قولهم سالت عنك
حتى لا احتاج الى سوال ومثال المووول بالحال قراءه نافع وزلزلوا حتى يقول والمراد بالمووول
بالحال ان يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لانه حال بالنسبه الى تلك الحال
وقوله وانصب المستقبلا يعني حقيقه او تاويلا فالمستقبل حقيقه لاسيرن حتى ادخل المدينه والمووول
قراءه غير نافع وزلزلوا حتى يقول والمراد به ان يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم
عليه لانه مستقبل بالنسبه الى تلك الحال **تنبيهات** الاول اذا كان الفعل حالا او مووولا به
فحتى ابتدائيه واذا كان مستقبلا او مووولا به فهي الجاره وان مضمره بعدها كما تقدم الثاني علامه
كونه حالا او مووولا به صلاحيه جعل الفا في موضع حتى ويجب حينئذ كون ما بعدها فضله مسببا
عما قبلها الثالث قد فهم مما ذكر ان الرفع يمتنع في كان سيري حتى ادخلها اذا جعلت ناقصه لانه
لو رفع لكانت حتى ابتدائيه وبقي كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس لانتفا السببيه حالا
للكوفيين وفي نحو ما سرت او اسرت حتى ادخل المدينه مما يدل على حدث غير واجب لانه لو رفع
لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها منفي في ما سرت
ومشكوك في وقوعه في اسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش
الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل المدينه فقيل هي مساله خلاف بينه وبين سيبويه وقيل انما اجازه على

ان يكون اصل الكلام واجابه اذ دخلت اداة النفي على الكلام باسره فمعناه ان يكون عندك سير كان عنه دخول
قال ابن عصفور وهذا الذي قاله جيد وينبغي ان لا يبعد هذا خلافا الرابع ذهب ابو الحسن الى ان حتى اذا
كانت بمعنى الفا فهي عاطفة وتعطف الفعل على الفعل وذلك اذا دخلت على الماضي او المستقبل على جهة
السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى ولاضربنه حتى يبكي ومذهب الجمهور انها ابتدائية كما سبق لانها انما
تعطف المفردات وثمرة الخلاف ان الاخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف والجمهور لا يجيزون الا النصب
ثم اشار الى فا الجواب **قال** وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتم وجب **ن**
يعني ان ان تنصب الفعل مضمرة بعد فا جواب نفي لا يقضى عليهم فيموتوا او طلب وهو امر او نهي او دعا
او استفهام او عرض او تحضيض او تمن فالامر نحو اضرب زيدا فيستقيم والنهي لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم والدعا ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا والاستفهام فهل لنا من شفعا
فيشفعوا لنا والنفي لا يقضى عليهم فيموتوا والعرض قول بعض العرب الا تقع الما فتبصر ما عندنا
والتحضيض قولهم هلا امرت فتطاع والتمني يا ليتني كنت معهم فافوز والتمني يكون بليت كما مثل وبالا
نحو **ن** الا رسول لنا منا فيخبرنا وبلو كقوله لو نعاف فنهتدا **ن** ووضع المصنف لو ان لو
للتمني وقال التقدير وددنا لو نعاف فهو جواب لمن انشاى كجواب ليت وقد فهم من كلامه انه لا يجوز
النصب بعد شي من ذلك الا بشرطين احدهما ان تكون الفا مقصودا بها الجزا احترازا من الفا التي لمجرد العطف كقولك ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان
مقصودا نفيهما او بمعنى ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفي الاتيان واثبات
الحديث واذا قصد بها معنى الجزا والسببية لم يكن الفعل بعدها الا منصوبا على معنى ما تاتينا محدثا
فيكون المقصود نفي اجتماعهما او على ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفا الاول الثاني ان
يكون النفي والطلب محضين واحترز بذلك من النفي الذي ليس بمحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا
فتحدثنا ومن الطلب الذي ليس بمحض والمراد بالطلب المحض ان يكون بفعل اصيل في ذلك فاحترز من ان يكون
مصدرا نحو سقيا او باسم فعل نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون لشي من ذلك جواب
منصوب وسياتي التنبيه على الخلاف في بعضه **تنبيهان** الاول مثل في شرح الكافية النفي
الذي لا جواب له منصوب بكونه ليس نفيا خالصا باربعة امثلة ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال
تاتينا فتحدثنا وما قام فيأكل الا طعامه **وقول الشاعر** وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالذي هو عارف **ن**
وتبعه الشارح في التمثيل فاما الاولان فالتمثيل بهما صحيح واما الاخران فالنصب فيهما جائز فان النفي

نقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب **انشد** فينطق الا بالتي هي اعرف
الثاني ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفا منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفا هي الناصبة كما تقدم
في او والصحيح مذهب البصريين لان الفا عاطفة فلا عمل لها الا انها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على
مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث ولذا يقدر في جميع المواضع
الثالث شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت
زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابي علي ولم يشترط ذلك
المغاربة وحكى ابن كيسان ان ذهب زيد فنتبعه بالنصب والفعل في ذلك محقق الوقوع واذا لم يكن
سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع
منا ثم اشار الى الواو **قال** والواو كالفا ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع **ن**
يعني ان الواو تنصب ان بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطهما كما اضمرت بعد الفاء بشرط ان يفيد
المعية كقوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع اي لا تجمع بين الامرين وهي حينئذ عاطفة لمصدر على مصدر متوهم
كما تقدم في الفا واو واحترز من ان يقصد التشريك بين الفعلين فيكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بالجزم او يقصد الاستيناف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة
النصب بعد الواو معلومة من امثلة الفا فلا اطول بذكرها قال الشيخ ابو حيان ولا احفظ النصب
جا بعد الواو في الدعا ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجا ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع **تنبيهان** **ن**
الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم الثاني قد علم ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد
الفا وقولهم تنصب الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو هو على معنى
الجواب وليس بصحيح **ن** وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزا قد قصد **ن**
انفرد الفا بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزا نحو **ن**
ن قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل **ن** وذلك انما يكون بعد الطلب والامثلة ظاهرة واما
النفي فليس له جواب مجزوم فانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا
يجزم بعده كالا يجزم في الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي واحترز من ان لا يقصد الجزا فانه لا
يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستيناف ويحتملها
قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا **تنبيه** اذا جزم الفعل بعد سقوط
الفا ففي جازمه اقوال الاول ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف

واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه والثاني ان الامر والنهي وما في معناهما نابت عن الشرط اي حذفت
جملة الشرط وانيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور
والثالث ان الجزم بشرط مقدر دل عليها الطلب واليه ذهب اكثر المتاخرين والرابع ان الجزم بلام مقدرة
فاذا قال الا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار
القول الثالث لما اختاره المصنف لاربعة اوجه احدها ان ما ذهب اليه يستلزم ان يكون العامل جملة
وذلك لا يوجد في موضع والثاني ان الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغيير الوضع
والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل والثالث ان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمين
الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام والرابع ان الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون هو الطلب
بنفسه ولا متضمنا له مع فعل الشرط لما في ذلك من التعسف ولا مقدرا بعده لقبح اظهاره بدون
حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ص وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع ش
يعني ان شرط جزم الجواب بعد النهي ان يصح اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان يصح المعنى
بتقدير ان قبل لا النافية نحو لا تدن من الاسد تسلم فهذا يصح جزمه لان المعنى ان لا تدن من الاسد تسلم
بخلاف لا تدن من الاسد ياكلك فان هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير ان لا تقرب هذا
مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقا ولا يشترط تقدير ان قبلها بل تقدر ان تدن
من الاسد ياكلك وذكر في شرح الكافية ان غير الكسائي لا يجيز ذلك قلت وقد نسب ذلك الى
الكوفيين واستدل الكسائي بالقياس على النصب لان المنصوب بعد الفاء جائز فيه ذلك كقوله تعالى
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبالسماع كقول النبي عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم
رقاب بعض وقول ابي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم واحتسابا ان الحاسن
على المنصوب لا يحسن لان النصب بعد الفاء نص في النفي ولا حجة فيه واما المسموع فمحمول على ابدال
الفعل من الفعل مع ان الرواية الشهيرة يود يا وبضرب بالرفع ويحتمل ان يكون يضرب بعضكم من الادغام
نحو يجعل لكم تنبيه شرط الجزم بعد الامر تقدير ان يفعل كما ان شرطه بعد النهي تقدير ان لا تفعل
فيمتنع الجزم في نحو احسن الي لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء
خلاف الكسائي فيه ص والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا ش
اذا دل على الامر بفعل ماض او مضارع او باسم فعل او باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم
اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل

145 الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم وقول الشاعر مكانك تحمدي او تستريحي ش
وقولهم حسبك ينم الناس فان المعنى ليتقوا وامنوا واسكني واكفف واجاز الكسائي النصب نحو صه
فاحدثك وحسبك فينام الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء
عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوهما لا تدل على المصدر لانها غير مشتقة ولذلك قال
ولا تنصب جوابه تنبيهات الاول ذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء
المجاب بها اسم امر نحو صه او خبر بمعنى الامر نحو حسبك قلت ووافقه ابن عصفور في نصب
جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ما
عدا ذلك الثاني اجاز الكسائي ايضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله
الجنة الثالث حسبك في ص حسبك ينم الناس مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت
فهو لا يطرد والجملة متضمنة معنى اكفف وزعم جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى
ما لا يخبر عنه وقال بعضهم لو قيل انه اسم فعل مبني والكاف للخطاب وضم لانه قد كان معربا
لجرى في البناء على قبل وبعد لم يبعد ص والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ش
قال في شرح الكافية الحق الفراء بالتمني الرجاء فجعل له جوابا منصوبا وبقوله اقول لثبوت ذلك سماعا
ومنه قراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع انتهى وكذلك قوله تعالى
لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى ومذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب منصوب وتاولوا
ذلك بما فيه بعد وقول ابي موسى وقد اشار بها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا بمعنى بعيد ولا
فان قلت فهل يجوز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قلت
نعم وفي الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي فدل على صحة مذهب الكوفيين
ص وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ش لا تقدم ان ان تنصب جوازا
في موضعين احدهما بعد لام كي اذا لم تكن معها لا وقد سبق بيانه والثاني بعد العاطف على اسم خالص
وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو والفاء واو وثم فالواو كقوله
ش للبس عباءة وتقر عيني والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه ش واو
كقوله الا وحيا او يرسل رسولا وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله ش ونص بعضهم على
ان ذلك لا يجوز في غير هذه الاحرف تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر
كما قال بعضهم ليشمل ذلك غير المصدر فان ذلك لا يختص به فيقول لولا زيد ويحسن الي لهلكت

الثاني المراد بالخالص ما ليس هو ولا ما لفعل واحترز به من نحو الطاير فيغضب زيد الذباب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الطاير بمعنى الذي يطير وخرج ايضا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم فانه يجب فيه اضمار ان كما تقدم الثالث تجوز في قوله فعل عطف فان المعطوف على التحقيق انما هو المصدر الرابع اشار بقوله ثابتا او منحذفا الى جواز اظهار ان واضمارها بعد العاطف المذكور الخامس اطلق العاطف ولم يسمع في غير الاحرف الاربعة كما تقدم ٭ وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

يعني ان حذف ان مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله العدول كقول بعض العرب خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها وقرا الحسن قل افغير الله تامروني اعبد ومنه وقول الشاعر

وينهنهت نفسي بعد ما كدت افعله **تنبيهات** الاول فهم من قوله فاقبل منه ما عدل روى انه مقصور على السماع فلا يقاس عليه ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي القياس عليه خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع لقلته الثاني فهم من قوله وشذ حذف ان ونصب ان حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق وقال فيريكم صلة لان حذفت وبقي يريكم مرفوعا وهذا مطرد لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله انتهى وهو مذهب الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تامروني اعبد وذهب قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متاخروا المغاربة قيل وهو الصحيح الثالث ما ذكر من ان حذف ان والنصب في غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو بعد الشرط والجزاء وسياتي

عوامل الجزم

هي ضربان احدهما يطلب فعلا واحدا والاخر يطلب فعلين فالاول اربعة احرف ذكرها في قوله بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل هكذا بلم ولما

اما لا فتكون للنهي نحو لا تحزن وللدعاء نحو لا تواخذنا واما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك ولذلك قال طالبا فيشمل الامر والنهي والدعاء واحترز به من لا غير الطلبية وهي النافية والزائدة ومن لام غير طلبية كاللام التي تنصب المضارع بعدها فاما لا فمثال الشارح تصحب فعل المضارع المخاطب والغايب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين فعل الفاعل وفعل المفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وفصل بعضهم فقال اذا بني الفعل للمفعول جاز دخول لا عليه سواء كان المتكلم

او المخاطب او الغايب واذا بني للفاعل فالاكثر ان يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو

لا اعرفن ربربا حورا مدامعها

والغايب نحو لا يخرج زيد واما اللام فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو لا عن بحاجتك ولتعن بحاجتي وليعن زيد بالامر وتدخل على فعل الفاعل مسندا الى الغايب نحو لينفق ذو سعة والى المتكلم مشاركا نحو ولنحمل خطاياكم او مفردا كقوله في الحديث قوموا فلاصل لكم وذكر الشارح ان دخولها على مضارع الغايب والمتكلم كثير وذكر في الكافية ان دخولها على مضارع المتكلم قليل لكنه اكثر من دخول لا واما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغنا بصيغة افعل بالكلية وهي لغة ردية وقال الزجاجي انها لغة جيدة وقد دخلها عليه قراءة عثمان وابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله في الحديث لتاخذوا مصافكم

تنبيهات الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطلبية لام الامر زيد عليها الف فانفتحت وزعم السهيلي انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهية اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان الثاني لا يفصل بين لا ومعمولها الا في الضرورة كقوله

وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

اراد ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور انتهى وقال في التسهيل وقد يليها معمول مجزومها ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة وقد اجازه بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب زيدا الثالث في كلام ابن عصفور ما يدل على جواز حذف مجزومها اذا دل عليه دليل فانه قال تقول اضرب زيدا ان اساء وان لا فلا اي وان لا يسيء فلا تضربه قاله في الارتشاف ويحتاج الى سماع الرابع حركة لام الطلب الكسر قال في التسهيل وفتحها لغة

فتحها حكاه الفراء عن بني سليم يحكي عنه مطلقا كما في التسهيل وعنه بعضهم ان فتحها انما بعدها فظاهر هذا انها لا تفتح اذا انضم ما بعدها نحو ليكرم او انكسر نحو لتيذن وعنه ايضا ما نص عليه في حرف التسهيل وهو قوله وبنو سليم يفتحونها اذا استونفت يريد انهم لا يفتحونها اذا لم يكن قبلها واو او فاء او ثم الخامس يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك وجه عند الاكثرين ان تسكينها حملا على عين فعل ورد المصنف ذلك بان ذلك اجرا منفصل مجرى متصل ومثله لا يكاد يوجد مع قلته الا في الاضطرار وهو عنده رجوع الى الاصل لان هذه اللام الاصالة في السكون من وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون مقدما على الحركة والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر السادس مذهب الجمهور ان لام الامر لا تحذف الا في الشعر

ومنع المبرد حذفها في الشعر وان كان النحويون قد انشدوا ن محمد تفد نفسك كل نفس ن
فانه لا يعرف قايله ويحتمل ان يكون خبرا وحذفت اليا استغنا بالكسره واجاز الكسائي حذفها
بعد الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاه وذكر في شرح الكافيه ان حذف
لام الامر وابقا عملها على ثلاثه اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول كالايه وقليل جايز
في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير امر كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها
قال وليس مضطرا لتمكنه من ان يقول ايذن وليس لقايل ان يقول ان هذا من تسكين المحرك على ان يكون
الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفا
فكان يقول تيذن اني حموها وقليل مخصوص بالضروره وهو الحذف دون تقدم قول كقوله تصنعه امر
ولا كلافه كقول الشاعر فلا تستطل مني بقاي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ن
وقال في التسهيل ويلزم في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وفي بعض النسخ مطلقا خلافا لمن
اجاز حذفها في فعل له ليفعل وهو خلاف ما في الكافيه وشرحها واما لم ولما لختصاصهما
المضارع ويصرفان معناه الى المضي وفاقا لابي العباس المبرد والمتاخرين لا لفظ الماضي الى
المضارع خلافا لابي موسى ومن وافقه وهذا مذهب سيبويه ويختلفان في امور الاول ان
المنفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن
شيا مذكورا وقد يكون متصلا نحو ولم اكن بدعايك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها
بالحال الثاني ان الفعل بعد لما يجوز حذفه اختيارا وهو احسن وان دلالها ولا يجوز حذفه بعد لم الا في
الضروره كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم ن
الثالث ان لم تصاحب ادوات الشرط نحو ان لم ولو لم بخلاف لما الرابع ان لم قد فصل بينها وبين
مجزومها اضطرارا كقوله فاذن لم سوى اهل من الوحش يوهل ن قال في التسهيل وقد يلي
لم معمول مجزومها اضطرارا ولم يذكر ذلك في لما وقال في شرح الكافيه وانفردت لم بان شاركتها
ان يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا فهذا اصرح بانفرادها بذلك وفي الارتشاف ولا يفصل بينهما
وبين معمولها الا في الشعر قلت ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح التسهيل ان
لم ولما الجازمه لا يليها الاسم واحدهما الا في الضروره وحكمه حينيذ ان يضمر له على سبيل
الوجوب فعل يفسره كما قال ن طب فهرا داعني ثم تليه فلم ذا رجا القه غير واهب ن
فسوى بين الثلاثه في الفصل باسم الاشتغال للضروره الخامس ان لما قد تلغى فلا تجزم كما قال في

ما يحتج عليه [illegible]

التسهيل

التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافيه حملا على ما وهو احسن لان ما ينفى بها الماضي كثيرا بخلاف لا وانشد
الاخفش على اهمالها ن لولا فوارس من ذهل واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار ن
ولم يذكر ذلك في لما فان قلت فهل اهمال لم لغه او ضروره قلت نص بعض النحويين على انه
ضروره وقال في الكافيه وشذ وفي التسهيل وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضروره وصرح في اول شرح
التسهيل ان الرفع لغه قوم بعينهم … الاول قال في التسهيل ومنها لم ولما اختها نعني من الجوازم
فقيد لما بقوله اختها احترازا من لما بمعنى الا ومن لما التي هي حرف وجوب لوجوب وكذا فعل
الشارح وقال الجزولي بقول اختها من لما الحينيه ومن لما بمعنى الا وقوله الحينيه على مذهب
الفارسي فان قلت هلا قيد في النظم قلت لا يحتاج اليه لان التي بمعنى الا لا يليها ماضي
اللفظ مستقبل المعنى وقد ذكر ذلك في اول شرح التسهيل ولا يحتاج الى التقييد لانها لا يليها
مضارع الا في حكى اللحياني عن بعض العرب انه ينصب بلم وقال في شرح الكافيه زعم بعض الناس
ان الجزم بلم لغه اغترارا بقرااه بعض السلف الم نشرح لك صدرك بفتح الحا وبقول الراجز
ن في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر ن وهو عند العلما محمول على ان الفعل موكد بالنون
الخفيفه ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت … واختلف في لما فقيل مركبه من لم وما وهو مذهب الجمهور
وقيل بسيطه ثم اشار الى ما يطلب فعلين من الجوازم فقال ن واجزم بان ومن وما ومهما ن
ن اي متى ايان اين اذ ما ن وحيثما اني وحرف اذ ما كان وباقي الادوات اسما ن هذه ادوات الشروط
وهي كلم وضعت لتعليق جمله بجمله تكون الاولى سببا والثانيه مسببا وهذه الكلم حرف واسم فالحرف ان
وهي ام الباب واذ ما عند سيبويه وذهب المبرد في احد قوليه وابن السراج والفارسي الى انها ظرف زمان
زيد عليها ما قال في شرح الكافيه والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ويكون اذ ما كان في انها موضوعه
للتعليق المذكور من غير اشعار بامر اخر وعلى مذهب القايلين بانها ظرف تكون مشعره بالزمان ويجزم
بها في الاختيار خلافا لمن خص ذلك بالشعر والاسم ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فمن
لتعميم اولي العلم وما لتعميم ما يدل عليه وهي موصوله وكلاهما مبهمه في ازمان الربط ومهما بمعنى ما ولا
يخرج عن الاسميه خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطيه خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما ولا تجر
باضافه ولا بحرف جر بخلاف من وما وقد وهم ابن عصفور في زعمه انه يجوز ان يدخل عليها حرف الجر وذكر في
الكافيه والتسهيل ان ما ومهما قد يردان ظرفي زمان وقال في شرح الكافيه جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل
في لزوم التجرد عن الظرفيه مع ان استعمالهما ظرفين ثابت في اشعار الفصحا من العرب وانشد ابياتا منها

هو هو

اصل والتي هي حرف وجوب لوجوب تليها ماضي اللفظ والمعنى صرح

مثل م

بدر الدين لا ارى في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر وقال الزمخشري هذه الكلمة في عداد الكلمات التي
يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا
من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شي ثم يذهب فيفسر مهما تاتنا به من اية بمعنى الوقت فيلحد في ايات الله
وهو لا يشعر وهذا واشباهه مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه واختلف في مهما فقيل انها بسيطة
ووزنها فعلى والفها اما للتانيث واما للالحاق ونون التنوين للبنا فهي على هذا من باب سلس وقال ابن اياز لو
قيل انها مفعل لجاز وقال الخليل مركبة من ما ما الاولى للجزا والثانية التي تزاد بعد الجزا فابدلوا من الالف
الاولى ها كراهة للتكرير وقال الاخفش والزجاج فوافقهما مركبة من مه بمعنى اسكت وما الشرطية واجاز سيبويه
واما اي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف مكان كانت ظرف
مكان او الى ظرف زمان كانت ظرف زمان او الى غيرهما لم تكن ظرفا والظرف زماني فالزماني متى وايان
متى لتعميم الازمنة وايان لتعميم [illegible] وقيل تستعمل في الازمنة التي تقع فيها الامور العظام وكسر همزتها لغة سليم
وورى بها شاذا او الجزم بها محفوظ اطلاقا لمن انكره [illegible] ظاهر كلام سيبويه لقلته والمكاني اين وحيثما وهي لتعميم
الامكنة وانى ذكروها في ظروف المكان للعموم بمعنى اين وقال بعضهم هي لتعميم الاحوال **تنبيهات**
الاول قد فهم من كلامه ان حيث واذ لا يجزمان الا مقترنتين بما للفظهما واجاز الفرا الجزم باذ وحيث
دون ما واما غيرهما فقسمان قسم لا تلحقه ما وهو من ومهما وقسم يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى وايان
واجاز الكوفيون زيادة ما بعد من وانى ومنع بعض النحويين زيادتها حملا على لو [illegible] واما نون
ما سالة ونون مفتوحة وان متى قد يهمل حملا على اذا وشرط بالحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف ولا يهمل حملا على اذا خلافا لزاعم ذلك يعني متى الثالث لم يذكر
هنا من الجوازم اذا وكيف ولو اما اذا فالمشهور انها لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام
اذا زيد بعدها ما خلافا لزاعم ذلك وقوله في التسهيل وقد يجزم باذا الاستقبالية حملا على متى يقتضي ظاهره
جواز ذلك في قليل من الكلام وقال في الكافية وذا في النثر لن يستعملا واما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا
للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا ووافقهم قطرب واما لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها يجزم
بها في الشعر ورده المصنف في شرح الكافية وقال في التسهيل في اخر عوامل الجزم والاصح امتناع حمل
لو على ان وقال في فصل لو يجزم بها اضطرارا وزعم اطراد ذلك على لغة وظاهره موافقة ابن الشجري
ويحصل فيها ثلاثة مذاهب وزعم بعضهم ان من الجوازم مهمن وقال قطرب لم يحمل الجزم بها عن فصيح **ص**
ص فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزا وجوابا وسما **ش** يعني ان كلا من ادوات الشرط يقتضي فعلين
يسمى

لا
لتهي صح
ومكاني صح
ومهما واني صح
بعد ايان والصحيح ما تقدم الثاني ذكر في الكافية والتسهيل ان اذ وما بها [illegible]

148 يسمى الاول شرطا والثاني جزا وجوابا ايضا ويجب كون الاول فعلية واما الثاني فحقها ان تكون فعلية وقد يكون
اسمية وسياتي **فان قلت** لم قال فعلين ولم يقل جملتين **قلت** للتنبيه على ان حق الشرط والجزاء
ان يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم في الجزاء **تنبيهان** الاول فهم من قوله يتلو الجزا انه لا يتقدم فان تقدم
على اداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد
وابو زيد الى انه هو الجواب نفسه والصحيح الاول الثاني قد يوخذ من قوله يقتضين ان اداة الشرط هي
الجازمة للشرط والجزا معا لاقتضائها لهما اما الشرط فنقل الاتفاق على ان الاداة جازمة له وفيه
للمازني فيه في قوله انه مبني وهو فعل الجزا وعنه في قوله انه معرب وفعل الجزا مبني واما الجزا ففيه
اربعة اقوال الاول ان الاداة هي الجازمة له وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه
وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى
سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين **ص** وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين **ش**
اي ان الشرط والجزا فعلين [illegible] تتنوع صورا لان الشرط له حالان ان يكون ماضي اللفظ او مضارعا
عاريا من لم او مصحوبا بها [illegible] والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار
وواحد مختلف فيه وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزا ماضيا عاريا من لم فمذهب الجمهور انه لا يجوز الا في
الشعر ومذهب الفرا جوازه في الاختيار واستدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وبوقوع ذلك في ابيات لم يضطر قائلوها اليه ثم تلك
الثمانية الجايزة في الاختيار منها راجح ومرجوح فان كانا ماضيين وضعا او مصاحبة لم احدهما او
كلاهما او مضارعين دون لم اولى من سوى ذلك **ص**
ص وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن **ش** يعني ان الجزا اذا كان مضارعا
والشرط ماضيا جاز جزمه ورفعه ومن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن
الرفع **قول زهير** وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم **ص**
ونص الايمة على جوازه في الاختيار مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجي في الكلام الفصيح الا مع كان وقال بعض
المتاخرين لا اعلمه جاء في الكلام وقد صرح الناظم بان الرفع حسن **فان قلت** فاي الوجهين احسن
قلت زعم بعض المتاخرين ان الرفع احسن من الجزم والصواب عكسه وقال في شرح
الكافية الجزم مختار والرفع جايز كثير **تنبيه** اختلف النحويون في تخريج الرفع فذهب سيبويه
الى انه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء

بيانه شبيه
ط

ومو الجواب وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفا بل لما لم يظهر لاداة الشرط ما ثير في فعل
الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب واذا كان الشرط والجزا مضارعين وجب جزمهما نحو وان تبدوا
ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله وقد يجي الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم **قوله**
ن يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع **ن** واليه الاشارة بقوله ورفعه بعد مضارع
وهن اي ضعف **فان قلت** فهل يطرد ام يختص بالضرورة **قلت** نصوا على انه ضرورة وهو ظاهر
كلام سيبويه فانه قال وقد جا في الشعر وقال ابن الانباري في ان تزرني ابن زرك الاختيار الجزم وانما
يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزا قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا نا كل بعد من طعامك نا كل ان
تزرنا انتهى صرح في بعض نسخ التسهيل بانه ضرورة وفي بعضها بقلته ولم يخصه بالضرورة وقال في شرح
الكافية وقد يجي الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم ومنه قراة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم
الموت **تنبيهات** الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على حذف الفا
مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يمكن ان يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على
التقديم والتاخير وبين ان لا يكون قبله ما يمكن ان يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز
العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفا والا فعلى التقديم والتاخير الثاني اطلق في
قوله بعد مضارع وقيده في بعض نسخ التسهيل بان لا يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزا بعد المنفي بلم كثير
كرفعه بعد الماضي الثالث قد يظهر في قوله فرفعك الجزا حسن موافقة المبرد في انه على تقدير الفا لتسميته
جزا ويحتمل ان يكون سماه جزا باعتبار حالة الجزم وان لم يكن جزا اذ ارفع **ن**
ن واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل **ن** اصل جواب الشرط ان يكون
فعلا صالحا لجعله شرطا فاذا جا على الاصل لم يحتج الى فا يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا
مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لن قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان
مضارعا ارتفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا انتهى وهو معترض من ثلاثة اوجه الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره ان الفعل
هو الجواب مع اقترانه بالفا والتحقيق ان الفعل حينيذ خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال
في شرح الكافية فان اقترن بها فعل طاف الاصل فينبغي ان يجعل الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفا
وجزم الفعل ان كان مضارعا وقال الشيخ ابو حيان ولو قيل بربط الجملة الشرطية بالمضارع لم تطرقان
احدهما بجزمه والاخر بالفا لكان قولا والثاني ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفا مطلقا وليس

كذا

كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفا وهو ما كان مستقبلا ولم يقصد
به وعد او وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفا وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان
مستقبلا وقصد به وعد او وعيد كقوله تعالى ومن جا بالسيئة فكبت وجوههم في النار وقد نص المصنف
على هذا التفصيل في شرح الكافية والثالث انه مثل ما يجوز اقترانه بالفا بقوله تعالى فصدقت
وليس كذلك بل هو مثال الواجب واذا كان الجواب لا يصلح لان يجعل شرطا وجب اقترانه بالفا ليعلم
ارتباطها بالاداة وذلك اذا كان جملة اسمية او فعلية طلبية او فعلا غير متصرف او مقرونا
بالسين او سوف او قد او منفيا بما او لن او ان او بلن قسما او مقرونا برب فهذه الاجوبة يلزمها
الفا لانها لا يصلح جعلها شرطا وخطب التمثيل سهل وقد يحذف الفا الواجب ذكرها للضرورة
قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها **ن** وقال الشارح لا يجوز تركها الا في ضرورة
او ندور و مثل الندور بما اخرجه البخاري ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب فان جا صاحبها والا
استمتع بها وعن المبرد انه اجاز حذفها في الاختيار وقد جا حذفها وحذف المبتدا في **قوله**
ن بني ثعل من ينكع العنز ظالم **ن** **فان قلت** ما هذه الفا التي في جواب الشرط **قلت**
هي فا السبب الكاينة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم
انها عاطفة جملة على جملة فلم يخرج عن العطف وتخلف الفا اذا المفاجاة كان تجد اذا لنا مطاوة
يعني ان اذا المفاجاة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك الا في الجمل الاسمية وقد فهم
من قوله وتخلف الفا فايدتان الاولى ان الربط باذا نفسها خلافا لمن ذهب الى ان الربط بالفا مقدرة قبلها
الثانية انه لا يجوز الجمع بين الفا واذا في الجواب وان كان ذلك يتراى غير للكونها نايبة عنها كما
نص عليه بعض النحويين **فان قلت** اطلق في قوله وتخلف الفا وانما يكون ذلك في الجمل الاسمية لا مطلقا بل
بثلاثة شروط الاول ان لا تكون طلبية نحو ان عصى زيد فويل عليه والثاني ان لا يدخل عليها اداة نفي نحو ان
قام زيد فما عمرو قايم والثالث ان لا يدخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قايم ففي ذلك لا بد فيه
من الفا وذكر الثلاثة في الارتشاف **قلت** مثاله يرشد الى ذلك في الجمل الاسمية وايضا
فقد تقرر ان اذا المفاجاة لا يليها غالبا الا الجمل الاسمية فلم يحتج الى التنبيه عليه لوضوحه واما الشرط
فمثاله ملجاء زها الا انه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الاول في التسهيل **فان قلت**
ظاهر كلامه ان اذا يربط بها بعد ان وغيرها من ادوات الشروط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان

اذا المفاجاه عن الفا خا . قلت نصوص النحويين على الاطلاق قال الشيخ ابو حيان ومورد السماع
ان وقد جات بعد اذا الشرطيه لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم يستبشرون ن
ن والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث نمن ن اذا اخذت ادوات الشرط
جوابها وذكر بعده مضارع مقرون بالفا او بالواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف
ونصبه على اضمار ان وقرئ بالثلاثه قوله تعالى يحاسبكم به الله فيغفر والنصب مروي عن ابن عباس وانما جاز
بعد الجزا الا ان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الواقع بعد الاستفهام تنبيه
قوله بعد الجزا يشمل المجزوم وغيره وقول الشارح اذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم ان جزمه
شرط في جواز الاوجه الثلاثه وقد قرئ بالثلاثه قوله تعالى وان تخفوها او تؤتوها الفقرا فهو خير لكم
ونكفر ن وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا ن اذا وقع المضارع المقرون بالفا
بين الشرط وجزائه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه باضمار ان وامتنع الرفع اذ لا يصح
الاستيناف قبل الجزا تنبيه اجاز الكوفيون ثم بالفا والواو فاجازوا النصب بعدها
واستدلوا بقراه الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او
ن والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم ن مثال حذف الجواب للعلم به
استغنا بالشرط قوله تعالى ذكرتم بعضهم والله اعلم تطيرتم ومثال عكسه قول الشاعر
ن فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام ن اي وان لا تطلقها تنبيهات
فهم من النظم فوايد الاولى انه ما لا يعلم من شرط او جواب للنوع لا دليل عليه لا يجوز حذفه وذلك واضح
والثانيه ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب لقوله قد ياتي فان قد هاهنا للتقليل وقد نص على ذلك
في شرح الكافيه والثالثه انه لا يشترط في حذف الشرط ان يكون مع ان ومن الارتشاف لا احفظ الا
في ان وحدها وقال الشارح حذفه بدون ان قليل ومعها كثير وانشد على حذفه مع غيرها
ن متى توحدوا فسرا بطنه عامر ولا يبق الا في الصفاد يزيد ن اراد ومتى يثقفوا يوحدوا والرابعه
انه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والابدي فانهما
قالا لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام الا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف قال في الارتشاف وقولهما
ليس بشي انتهى وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك قلت
وفي بعض نسخ التسهيل ولذا الشرط المنفي بلا مالية ان وظاهره اشتراط الامرين تنبيهان الاول قال
في التسهيل وتحذفان بعد ان في الضروره يعني الشرط والجزا كقوله قالت وان ن ومن كلام

بعضهم

بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قله الثاني لا يجوز حذف ان ولا غيرها من ادوات الشرط خلافا لمن جوز
ذلك في ان وقال ومن يرفع الفعل بعدها وجعل منه ن وانسان عيني يحسر الما تاره فيبدو ن
وهو ضعيف ن واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم ن
القسم كالشرط في احتياجه الى جواب الا ان جوابه مؤكد باللام او ان او منفي فاذا اجتمع الشرط والقسم
حذف جواب المتاخر منهما استغنا بجواب المتقدم مثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمه
ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لاكرمنه هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم جعل
الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم او تاخر وقد نبه على ذلك بقوله
ن وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ن مثال ذلك زيد والله ان تقم
يكرمك وزيد ان تقم والله يكرمك فجواب القسم محذوف في المثالين استغنا بجواب الشرط وانما جعل
الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه مخل بمعنى الكلام التي هي منها بخلاف القسم فانه مسوق
لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه تنبيه قوله رجح يقتضي
ان ذلك على سبيل الترجيح فعلى هذا يجوز ان يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر كما ذكر ابن
عصفور وغيره ونص في الكافيه والتسهيل على ان ذلك على سبيل الحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل
على الحتم ثم قال ورب ما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم ن هذا مذهب الفراء
اجاز جعل الجواب للشرط المتاخر وان لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الاعشى
ن لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دما القوم ننتفل ن وبابيات اخر ومنع ذلك
الجمهور وتاولوا البيت ونحوه على جعل اللام زايده وجعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بباسط يدي
اليك جواب الشرط في قوله لين وقال في شرح الكافيه فنسب المزيه للشرط نزلا ما اوجه احدها لزوم
الاستغنا بجزائه عند تقدم ذي خبر والثاني لزوم الاستغنا بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم
ذي الخبر والثالث جواز الاستغنا بجوابه عند تاخره فلم ذكر خبر تنبيهان الاول اطلق
في قوله واحذف لدى اجتماع شرط وقيد في التسهيل بغير الامتناعي احترازا من نحو لو ولولا فانه يتعين
الاستغنا بجوابهما بعد ما على القسم او تاخرا كقوله
ن فاقسم لو اندى الندي سواده لما مسحت تلك المسالات عامر ن وكقوله
ن والله لولا الله ما اهتدينا ن وقد نص على ذلك في الكافيه ايضا وهو الصحيح وذهب ابن عصفور
الى ان الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون

الا ماضيا وقوله في باب القسم من التسهيل ونصه يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو او لولا
مضي لزم لو ولولا وما دخلنا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي
ان جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا ان
الباب موضوع للشرط الامتناعي فلم يشملها كلامه والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو الا اذا
كانت بمعنى ان الثاني اذا تاخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي
الجواب وقوله في الكافية وجواب القسم اغن ان وصل بالفا وفي التسهيل ايضا يغني جوابه يوهم
ان جواب الشرط محذوف وليس كذلك الثالث اجاز ابن السراج ان ينوى الفا فيعطى القسم المتاخر مع
نيتها ما اعطي مع اللفظ بها فاجاز ان يقم يعلم الله لا ازورك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا
ومنع ان يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة الرابع اذا
حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ الا ماضيا او مقرونا بلم قال في التسهيل الا قليلا انتهى
وقد ورد في الشعر مضارعا مجردا من لم ومنه (ولديك ان هو يستزدك مزيد)
وجاز ذلك الكوفيون الا الفرا الخامس لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين وقد كان مختصر اذا
توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه
كقوله (ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم)
وان توالياً بعطف فالجواب لهما كما قال المصنف ومثل بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو
فالجواب لهما نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد او ان جاءت
هند فاكرمه او فاكرمها او بالفا فنصوا على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول فعلى
هذا فاطلاق المصنف محمول على ما لم تتقدمه اداة شرط ثم مثل

فصل لو

لو على ثلاثة اضرب شرطية ومصدرية وللتمني فالشرطية

هي المذكورة في هذا الفصل وهي قسمان امتناعية وهي للتعليق في الماضي وبمعنى ان وهي للتعليق في
المستقبل وسياتي الكلام على القسمين واما المصدرية فلم يذكرها الجمهور وممن ذكرها الفرا وابو
علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها ان يصلح في موضعها ان كقوله تعالى
يود احدهم لو يعمر ومن انكر كونها مصدرية تاول الاية على حذف مفعول يود وجواب
لو اي يود احدهم طول العمر لو يعمر الف سنة لسر بذلك واما التي للتمني فذكرها [illegible] من النحويين

وجعل

وجعل الزمخشري لو في قوله تعالى لو يعمر للتمني ومن حكايته لو تداد تهم ولا اشكال ان لو قد ترد في مقام
التمني ولذلك ينصب الفعل بعد الفا في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو ان لنا كرة
فنكون ولكن هل هي قسم برأسه او راجعة الى القسمين السابقين في ذلك خلاف نص ابن الضايع
وابن هشام الخضراوي على انها قسم برأسه فلا جاب لجواب الامتناعية وذكر غيرهما انها الامتناعية
اشربت معنى التمني قيل وهو الصحيح وقد جاء جوابها بالفاء كقوله
(فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير)
(بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور) وذهب المصنف الى انها المصدرية
اغنت عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم تمن قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني
عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه اشرت الى نحو قول الشاعر
(سرينا اليهم في جموع كانها جبال شرورى لو تعان فتنهدا) قال فلك في نصب تنهد ان
تقول نصب لانه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل وددنا لو نعان فحذف فعل التمني
لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت
وهذا عندي هو المختار ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفا بل من باب العطف على المصدر
لان لو والفعل في تقدير مصدر انتهى ونص على ان لو في قوله تعالى لو ان لنا كرة مصدرية واعتذر
عن الجمع بينها وبين المصدرية بوجهين احدهما ان التقدير لو ثبت ان والاخر انهما من باب التوكيد وقد
بسطت الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الكتاب والغرض هنا شرح النظم

قوله

اما القسم الاول وهي الشرطية وهو الامتناعية يعني ان لو الامتناعية
حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ويلزم كون
شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في المضي بل
للايجاب مخرج عن معناها واما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا
مع امتناع الشرط كقوله نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولكن الاكثر ان يكون
ممتنعا فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد لانها تقتضي
كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى
كونه مستلزما لجوابها ولا تعرض لامتناع الجواب في نفس الامر ولا لثبوته قال في شرح الكافية
العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد

لو حرف شرط في مضي

مرفوعًا كذلك لو قام زيد لقام عمرو ويحكم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل
لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين
وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي
نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره وعباراته الثلاث بمعنى واحد قال ابن المصنف ولا شك أن ما قاله
يعني ما قاله أباه في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح واف بشرح
معنى لو وهو الذي قصد سيبويه من قوله لما كان سيقع لوقوع غيره يقتضي فعلاً ماضيًا كان
يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان
يثبت لثبوته وهو نحو ما قال غيره فلنرجع إلى ما نحن بصدده فنقول قولهم لو يدل على امتناع الثاني
لامتناع الأول يستقيم على وجهين الأول أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت
لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل والثاني أن يكون المراد أن جواب لو
ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتًا لثبوت غيره لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه
فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن
يكون ثابتًا لثبوت أمر آخر انتهى مختصرًا وهذا الوجه الثاني هو الذي قرر في شرح الألفية ثم أشار إلى القسم
الثاني من قسمي الشرطية **بقوله** ويقل إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل **ن** أي ويقل إيلاء لو فعلاً
مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها لكن قبل لورود السماع به كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا
من خلفهم ذرية ضعافًا وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو قد ترد بمعنى إن وتعقب ذلك
ابن الحاجب على ابن عصفور وقال هذا خطأ قال الشارح وعندي أن لو لا تكون لغير الشرط في
الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين **وقول الشاعر** ولو أن ليلى الأخيلية سلمت **ن**
لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه **بقوله** وهي في الاختصاص بالفعل كإن **ن**
على أن لو كإن لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر لو غيرك قالها (الآية مروية)
يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها إلا فعل مضمر **كقوله** أخلاي لو غير الحمام أصابكم **ن**
أو نادر كلام كقول حاتم لو ذات سوار لطمتني والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون
في فصيح الكلام كقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي حذف الفعل فانفصل الضمير ثم نبه على ما
تنفرد به لو من مباشرة أن **فقال** لكن لو أن بها قد تقترن **ن** وهو كثير كقوله تعالى ولو أنهم
صبروا واختلف في موضع أن بعد لو فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وشبه شرود (بعدم)

(علي بعدم)

ذلك باستتباب لدن وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل بثبت مقدرًا وهو أقيس
إبقاء للاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدرًا قد يوهم انفراده بذلك
فإن قلت إذا جعلت مبتدأ فما الخبر **قلت** قال ابن هشام الخضراوي مذهب سيبويه أن (والبصريون)
الخبر محذوف وقال غيره مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر لاشتمال المخبر عنه والخبر بعد أن **فإن**
قلت هل يفهم من قوله لكن موافقة سيبويه **قلت** ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ إذ لو كان
الفعل مقدرًا لكان الاختصاص باقيًا ولم يحتج إلى الاستدراك ويحتمل أن يكون استدراكًا للتنبيه على
أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير فيحتمل المذهبين **فإن قلت** ظاهر كلامه أن لو لا يليها غير ما ذكر وقد
ذكر في غير هذا الموضع أنها قد وليها مبتدأ وخبر في **قول الشاعر** لو بغير الماء حلقي شرق **ن**
قلت إنما ساغ ذلك للضرورة ولقلته لم يذكره هنا وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار كان
الشأنية وتأوله الفارسي على أن حلقي فاعل فعل مقدر يفسره شرق وفيه تكلف **ثم** قال في
شرح الكافية وقد حمل الزمخشري ادعاء إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلاً ومنعه أن يكون
اسمًا ولو كان بمعنى فعل نحو لو أن زيدًا حاضر وما منعه سائغ ذائع في كلام العرب كقوله تعالى ولو أن
ما في الأرض من شجرة أقلام **وكقول الراجز** لو أن حيًا مدرك الفلاح **قلت** وقد نقل ذلك أيضًا
عن السيرافي **وأقول** الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسمًا مشتقًا
ويلتزم الفعل حينئذ لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها للفعل وأما إذا كان الاسم جامدًا فيجوز لتعذر
صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو الأثري قوله في المفصل لو قلت لو أن زيدًا حاضر
لأكرمته لم يجز ولم يتعرض لغير المشتق وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ولو أن ما في الأرض
من شجرة أقلام ولا يتجه ولو أنها عصفورة وإنما يرد عليه نحو **ن** لو أن حيًا مدرك الفلاح **ن**
ولهذا أجيب بأنه نادر **ن** وإن مضارع تلاها صرفا إلى المضي نحو لو يفي كفى **ن**
يعني أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى الماضي بمعنى لو يفي لو وفى كفى **ومثله**
ن لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعًا وسجودًا **ن** **ثم بين**
لو الصارفة إلى المضي هي الامتناعية وأما التي بمعنى إن فتصرف الماضي إلى المستقبل وإذا وقع بعدها
مضارع فهو مستقبل المعنى **كقوله** لا يلفك الراجوك إلا مظهرًا خلق الكرام ولو تكون عديما
الثاني لا يكون جواب لو إلا فعلاً ماضيًا مثبتًا أو منفيًا بما أو مضارعًا مجزومًا بلم والأكثر في الماضي
المثبت اقترانه باللام وقد تحذف كقوله تعالى لو نشاء جعلناه أجاجًا وقد يصحب المنفي بما **كقوله**

الشاعر لدنت وبيت الله لو كنت عاشقا لما سبقتني بالبكا الحمائم ن فان ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفا

ن اما ولولا ولوما

ن اما كمهما يك من شي وفا لتلو تلوها وجوبا الفا ن اما حرف بسيط فيه معنى الشرط يوول بمهما يكن من شي لانه قام مقام اداة شرط وفعل شرط ولا بد بعده من فعل هو جواب لذا فالاصل في قولك اما زيد منطلق مهما يكن من شي فزيد منطلق فحذف فعل الشرط واداته واقيمت اما مقامهما فكان الاصل ان يقال اما فزيد منطلق فجعل الفا في صدر الجواب وانما اخرت لضرب من اصلاح اللفظ والى هذا اشار بقوله وفا لتلو تلوها تنبيهات الاول يوخذ من قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان تقع الفا بعد اكثر من اسم واحد لو قلت اما زيد طعامه فلا ياكل لم يجز كما نص عليه غيره الثاني لا يفصل بين اما والفا بجملة تامة الا ان تكون دعا بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا الثالث قول الشارح ففصلوا بين اما والفا بجزء من الجواب فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط وان كان غير شرط فصل بمبتدا او خبر او معمول لفعل او فعله او معمول بفسره يقتضي ظاهره انه لا يفصل بغير ذلك وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمول لاما او لفعل الشرط المحذوف الرابع ما ذكر من قوله اما كمهما يك لا يعني به ان معنى اما كمعنى مهما وشرطها لان اما حرف فكيف يصح ان يكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد ان موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط الخامس تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور وقال بعض النحويين اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان عرفت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما مناب ذلك السادس قال في التسهيل اما حرف تفصيل ولذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى وقال بعضهم قد ترد حيث لا تفصيل نحو اما زيد فمنطلق وقال بعضهم هي لاخبار متضمن معنى الشرط وقوله وجوبا يعني في غير ما سيذكر في قوله

ن وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا ن يعني لم تحذف هذه الفا في النثر قليل وكثير فالكثير ان تحذف مع قول استغني عنه بمقوله نحو قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم والقليل ان تحذف لا مع قول نحو ما اخرج البخاري من نحو قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال وقد فهم من قوله في نثر انها تحذف للضرورة كقوله

فاما القتال لا قتال لديكم ن والحاصل ان حذفها على ثلاثة اضرب كثير ونادر وضرورة لم ينبه في الكافية والتسهيل على نادر وجدفها في النثر دون قول فهو من زيادة هذا الالفيه ن

ن لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا ن للولا ولوما حالان احدهما اختصاص فيه بالاسما وذلك اذا دلا على امتناع شي لوجود غيره ويقال ايضا لوجوب غيره وهذا معنى قوله اذا امتناعا بوجود عقدا اي اذا ربط امتناع شي لوجود غيره وفهم من قوله يلزمان الابتدا فائدتين الاولى انهما لا يليهما الفعل والثانية ان الاسم بعدهما مرفوع بالابتدا وتقدم الكلام على خبره في باب المبتدا فان قلت فقد ولي لولا الفعل في قوله

فقلت بلى لولا ينازعني شغلي قلت يوول على وجهين احدهما ان لولا هو لو المركبة مع لا وليست مركبة من لو على حالها ولا نافية للماضي والاخر ان يكون المخصص بالابتدا او ان مقدرة بعدها فموضعها رفع بالابتدا والحال الثاني اختصاص فيه بالافعال وذلك اذا دلا على التحضيض وشاركهما في ذلك الاحرف المذكورة في قوله

ن وبهما التحضيض مز وهلا الا الا واولينها الفعلا ن المشهور ان حروف التحضيض اربعة وهي لولا ولوما وهلا والا بالتشديد واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض وذكرها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين احدهما ان يريد به انها تكون للتحضيض بمعنى هلا في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون للعرض والثاني ان تكون ذكرها مع ادوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن وان لم تكن موضوعة لمعناهن ويويده قوله في شرح الكافية وحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل الا المقصود بها العرض نحو الا تزورنا ثم قال

ن وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر موخر ن مثال الاول هلا زيدا ضربته فزيدا علق بفعل مضمر بمعنى انه معمول للفعل المضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربت فزيدا علق بظاهر موخر بمعنى انه معمول للفعل الذي بعده لانه مفرغ له فان قلت ظاهر كلامه ان حروف التحضيض لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر او فعل موخر تنبيه قال في شرح الكافية وربما ولي حرف التحضيض مبتدا او خبر كقوله

فهلا نفس ليلى شفيعها ن قال والاجود ان يقدر بعدها كان الشانية قلت وعلى هذا خرجه ابن طاهر وخرجه بعضهم على جعل ليلى فاعلا بفعل مقدر يفسره تقديره فهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر مبتدا محذوف اي هي شفيعها وفيه تكلف ن

الاخبار بالذي والالف واللام

الباب في قوله بالذي با السببية لا باء التعدية لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا الاخبار كما ستقف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه وباب الاخبار وضع للاختبار في مسايل النحو في التمرين قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد التخصيص او تقوي الحكم او تشويق السامع او اطالة المدح والمدح وهذا

هذا الباب بذا كيفية الإخبار **قال** ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر
ش وما سواهما فوسطه صله عائدها خلف معطي التكمله **ش** أي إذا عني لك اسم من جملة وقيل
لك أخبر عنه بالذي فصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم واجعله خبرا عن الموصول المتقدم
وما سوى الموصول والخبر فوسطه بينهما فيكون صلة للموصول واجعل في موضع الاسم الذي أخرته وجعلته
خبرا في موضعه ضميرا عائدا على الموصول فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه في هذا الباب هو المجعول خبرا قال
ابن السراج وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى مخبر عنه وما في قوله ما
موصولة وهي مبتدأ وقوله خبر هو خبرها وقوله مبتدأ حال من الذي وقوله عائدها خلف معطي
التكمله معناه عائد الصلة هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطي التكملة ثم مثل **قال**
ش نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا **ش** إذا أخبرت عن زيد من قولك ضربت
زيدا قلنا الذي ضربته زيد فصدرت الجملة بالذي مبتدأ وأخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا
عن الذي وجعلت ما بينهما صلة للذي وجعلت في موضع زيد الذي أخرته ضميرا غائبا يعود على الموصول
وإذا أخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضرب زيدا أنا فجعلت فيه ما ذكر إلا أن التاء
ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال ففصلنا الضمير وأخرته فلذلك جعلنا أنا **فإن قلت**
وكان ينبغي أن يقول ما قيل أخبر عنه بالذي هو خبر أو خلفه كما قال في التسهيل وتأخير الاسم أو خلفه
خبرا ليشمل الضمير المتصل **قلت** لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله فلم يحتج
هنا إلى التنبيه عليه لوضوحه واستكن الضمير الغائب الذي جعلته في موضع التاء في ضرب ومنع
بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب والصحيح الجواز ثم **قال**
ش وباللذين والذين والتي أخبر مراعيا وفاق المثبت **ش** يعني أن المخبر عنه في هذا الباب إذا كان
مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جيء بالموصول مطابقا له لكونه خبره فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان
العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان وعن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون
أو عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وقد فهم من النظم فوائد الأولى أن حكم باب الإخبار تقدم
المبتدأ على الخبر لقوله قبل استقر **فإن قلت** فهل ذلك على سبيل الوجوب **قلت** الذي يدل عليه
كلام النحويين أن ذلك على سبيل الوجوب لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التأخير ونص بعضهم على جواز
تأخير الخبر في الباب ولم ينص عليه الشارح وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن فإنه يصح أن
تقول زيد الذي ضرب عمرا فتجعل زيدا خبرا عن الذي إما متقدما وإما متأخرا وجوز المبرد والثانية

ان

154 أن الضمير الذي خلف الاسم المؤخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائدا عليه ويلزم كونه غائبا ولو خلف ضمير متكلم
أو مخاطب وأجاز أبو ذر الخشني جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم فيقول في الإخبار عن التاء في ضربت
الذي ضربت أنت وعن التاء في ضربت الذي ضربت أنا ومذهب الجمهور منع ذلك والثالثة أن هذا الضمير ينوب عن
الاسم المؤخر في إعرابه الذي كان له لكونه خلفه في موضعه فاستحق إعرابه ولما بين كيفية الإخبار شرع في
ذكر شروط المخبر عنه **قال** قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه هاهنا قد حتما **ش**
ش كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمر شرط فراع ما رعوا **ش** هذه أربعة شروط الأول قبول التأخير
فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية الثاني قبول التعريف
فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي ضميرا كان أو ظاهرا
فالضمير كالهاء من قولك زيد ضربته فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة فلو أخبر عنها لخلفها ضمير
في العود إلى ما كانت تعود عليه فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد إلى اثنين وكلاهما
محال والظاهر كاسم الإشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فإنه لو أخبر عنه
لزم المحذور السابق **تنبيه** فهم من قوله كذا الغنى عنه بأجنبي أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي
يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان إحداهما أن يكون عائدا إلى اسم من جملة أخرى كجواز زيد لقيت إنسانا فتقول
لقيته فيجوز الإخبار عن الهاء فقال الذي لقيته هو فصرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقا
للشلوبين وابن عصفور وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك وهو ظاهر كلام الجزولي قال الشيخ أبو حيان
ومكنة الخلاف هل شرط هذا الضمير أن لا يكون عائدا على شيء قبله أو شرطه أن لا يكون رابطا والأخرى أن يكون
عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه ولا يمتنع على مقتضى كلام الناظم
الإخبار عن الهاء في المثال فتقول الذي زيد غلامه هو لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي فتقول ضرب
زيد غلام عمرو ولا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل بها الشارح لما يمتنع الإخبار
عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي وليس كذلك **فإن قلت** ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها فإنه
قال واشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة يعني
وبهت باشتراط **قلت** لا حجة في ذلك بل الظاهر أن مراده ما دام متعينا للربط لأن تعليله
يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه **فإن قلت** فهل جرى فيها خلاف من تقدم **قلت** لا أستحضر الآن
من منع الأول فامتناع هذا عنه أولى الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يخبر عن مصدر عامل ولا
موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف إليه إذ لا يجوز الاستغناء

عن هذه الاشيا المضمر **فان قلت** هذا الشرط الرابع يغني عن اشتراط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار **قلت** هو كذلك وقد نبه في شرح الكافية على انه ذكر زياده في البيان **فان قلت** كلام الناظم يقتضي ان الشروط المذكوره ثلاثه قبول التاخير وقبول التعريف والغنى عنه باجنبي من ماجنبي ان كان ضميرا او بضمير ان كان ظاهرا اذ لا فايده لاشتراط الاستغنا بالاجنبي في الظاهر ولا لاشتراط الاستغنا بالضمير في المضمر وبدل على ذلك عطفه باو **قلت** بل هي اربعه ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت لان اشتراط الاستغنا بالاجنبي معتبر في الضمير والظاهر كما تقدم فلو كان الشرط ما ذكرته لجاز الاخبار عن الظاهر اذا جاز الاستغنا عنه بالضمير وان لم يجز الاستغنا عنه باجنبي وليس كذلك لما سبق **تنبيهان** الاول علم اشتراط هذه الشروط على سبيل الاجمال ان تعيد الاخبار المذكوره تنافي يعني ونها الثاني بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب اربعه شروط اخل بذكرها هاهنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب اولها جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع نحو ايمن الله ولا عن لازم النصب نحو سبحان الله وسحر معينا وثانيها جواز استعماله مثبتا فلا يخبر عن احد ودبار ونحوهما من الاسما الملازمه للنفي وثالثها ان يكون بعض ما يوصف به من جمله او جملتين في جمله واحده كالشرط والجزا فلا يخبر عن اسم من جمله طلبيه لان الجمله بعد الاخبار تجعل صله فيشترط ان تكون صالحه لان يوصل بها ورابعها امكان الاستغنا فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثواني الاعلام نحو بكر من ابي بكر اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شي ذكر هذه الشروط في التسهيل وفيه خلاف فاجاز المازني الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستند لا **بقول الشاعر** فما نا نظروا الي عمرا وحينئذ على قوسيه قزح وردنا ان قزح اسم للشيطان **ص** والخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ما **ش** يجوز الاخبار بالذي عن جزء من الجملتين الاسميه والفعليه ويجوز بالالف واللام في الفعليه خاصه لا مطلقا بل بشرطين احدهما ان يكون الفعل متصرفا ليمكن صوغ صله منه للالف واللام فلا يجوز الاخبار بال في جمله مصدره بليس ونحوها والثاني ان يكون الفعل موجبا فان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صلتها من النفي وقد اشار الى الاول **بقوله** ان صح صوغ صله منه لال كصوغ واق من وقى الله البطل **ش** فاذا اخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله وعن المفعول قلت الواقيه الله البطل ونبه على الثاني في التسهيل **ص** وان يكن ما رفعت صله ال ضمير غيرها ابين وانفصل **ش** اذا رفعت صله ال ظاهرا فالمثال السابق فلا اشكال فيه وان رفعت ضميرا فان كان لال وجب استتاره وان كان لغيرها وجب ابرازه فاذا اخبرت عن التا من قولك ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فيتحمل مرفوع الصفه

للونه

للونه لال واذا اخبرت عن زيد من المثال قلت الضاربه انا زيد فتبرز لكونه لغيرها لان الصفه متى جرت على غير من هي له لم تستكن مرفوعها **تنبيه** ذكر الاخفش مسلتين يخبر فيهما بال ولا يصح الاخبار فيهما بالذي الاول قامت جاريتا زيد لا قعدتا فاذا اخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو اخبرت بالذي فقلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا لم يجز لانه لا ضمير يعود على الكلام المعطوف وقد اجاز بعض النحويين صورتها بالذي قام ابواه لا الذي قعدا وعلى هذا يجوز الاخبار في المسله بالذي ايضا الثانيه المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد **قلت** ويبقى امر يحسن من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي ولعل ارباب الاخبار باب طويل الذيل والنكيف بما تقدم **ص**

العدد ص

ثلاثه بالتاء قل للعشره في عد ما احاده مذكره في الضد جرد

ش للثلاثه والعشره وما بينهما ثلاثه احوال الاولى ان يقصد بها العدد المطلق والثانيه ان يقصد بها عدد ويذكر والثالثه ان يقصد بها معدود ولا يذكر فان قصد بها العدد المطلق كلحقها التا نحو ثلاثه نصف سته ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم وان قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتا ان كان واحد المعدود مذكرا وجردت من التا ان كان واحده مونثا حقيقيا او مجازيا لقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانيه ايام وان قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتا للمذكر وبحذفها للمونث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسه تريد اياما وسرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التا في المذكر حكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى الفرا افطرنا خمسا وصمنا خمسا عشر من رمضان وتظاهرت الروايات على حذف التا في قوله صلى الله عليه وسلم ثم اتبعه بست من شوال وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت اليه وقيل لما استمر في التاريخ الاستغنا بالليالي عن الايام النوم في غيره بشرط امن اللبس كقوله تعالى يتربصن بانفسهن اربعه اشهر وعشرا ومنه واتبعه بست من شوال وقال الزمخشري تقول صمت عشرا ولو ذكرت لخرجت من كلامهم ورد بان التذكير الاكثر الفصيح واختلف في عله اثبات التا في عدد المذكر واسقاطها في عدد المونث فقال في شرح التسهيل ما معناه ان الثلاثه واخواتها اسما جماعات كزمره وامه وفرقه فالاصل ان تكون بالتا لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث فرقا ولتاخر رتبته وورد لهذا المعنى غير من النحويين وهو حسن فليلتفت به **تنبيهات** الاول شمل كلام الناظم الصورتين الاخريين اذ لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصوره الاولى لقوله في عد ما احاده والثاني يفهم من قوله احاده ان المعتبر تذكير الواحد وتانيثه لا

تذكير الجمع وما بينه فلذلك تقول ثلاثة دنينيرات خلافا لاهل بغداد فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون
لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورايت ثلاث سجلات بغيرها وان كان الواحد مذكرا
وقاس عليه ما كان مثله ولم يقله الفرا الثالث اعتبار التانيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه
فتقول ثلاثة اشخص قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مونث ما لم
يتصل بالكلام ما يقوي المعنى او يكثر قصد المعنى فيجوز حينئذ اعتباره فالاول كقوله
ن ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ن فيقوى المعنى بقوله كاعبان ومعصر والثاني كقوله
ن ثلاثة انفس وثلاث ذود ن فغلب المعنى لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان
كان صفة فبموصوفها لا بها كقوله تعالى فله عشر امثالها اي عشر حسنات وتقول ثلاثة دواب اذا
قصدت ذكورا وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء الجامدة الرابع ما ذكر
من اعتبار تانيث الواحد وتذكيره انما هو في الجمع واما اسم الجنس نحو غنم واسم الجمع نحو قوم فيعتبر حكم مذكرهم
لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى او يكن تابع جمع مذكر فالاول نحو قولك
عندي ثلاث ذكور من البط وقال بعض المتاخرين يجوز حذف التا فلا يلحظ الوصف ولكن الاولى ان يلحظ
والثاني كقولهم ثلاثة اشيا لانه نائب عن جمع شي على افعال ولا اثر للوصف المتاخر نحو ثلاث من البط
ذكور الخامس لا يعتبر ايضا تانيث لفظ المفرد اذا كان علما نحو طلحة ثم ذكر حكم المميز فقال
ن والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر ن اعلم ان مميز الثلاثة واخواتها ان كان اسم جنس
او اسم جمع جر بمن نحو فخذ اربعة من الطير وقد اضيف اليه في قوله تعالى تسعة رهط وقوله عليه
السلام خمس ذود فان قلت فهل يقاس على الامرين قلت اما جره بمن فمتفق عليه واما الاضافة
ففيها مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب
الاكثرين واليه ذهب المصنف قال في التسهيل وان ورد مضافا اليه لم يقس عليه وصرح سيبويه بانه لا
يقال ثلاث غنم والثالث التفصيل فان كان مما يستعمل من اسم الجنس للقلة نحو نفر ورهط وذود
جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز واليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه وحكاه الفارسي
عن ابي عثمان وان كان غيرهما اضيف العدد اليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو ثلاثة اعبد
وثلاث آم هذا اذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة فان اهمل احدهما اضيف الى الموجود نحو ثلاثة
ثلاثة ارجل وثلاثة رجال واشار بقوله في الاكثر الى انه قد يوثر مثال كثرة على مثال قلة اما لقلة
استعمال مثال القلة او لخروجه عن القياس فالاول نحو قولهم ثلاثة شسوع فاوثر على اشساع

لقلة

156

لقلة استعماله والثاني نحو ثلاثة قروء فاوثر على اقرا لان واحده قرء كفلس وجمع مثله على افعال شاذ قاله المصنف
وذكر غيره انه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا ولا يوثر جمع كثرة على جمع قلة في غير ذلك الا نادرا
واجاز المبرد ثلاثة كلاب ونحوه اذا اريد ثلاثة من كلاب وجعل من ذلك ثلاثة قروء وقال في شرح التسهيل ولو
جاز هذا لم يكن معنى في الجر بجمع القلة لان كل جمع كثرة صالح لان يراد به مثل هذا الاول
قوله بلفظ قلة يعني من امثلة التكسير التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة واما جمع التصحيح فلا يضاف
اليه غالبا الا ان اهمل غيره او جاور ما اهمل او قل استعمال غيره فالاول نحو سبع بقرات ففي هذا ونحوه
تعين التصحيح لاهمال غيره والثاني نحو وسبع سنبلات ففي هذا ونحوه يجوز اضافته الى التصحيح لمجاورته
ما اهمل تكسيره وهو بقرات والثالث نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ويجوز ثلاث سعائد
ويختار التصحيح في هذين الموضعين فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره لم يضف اليه الا
قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاث زينبات والى هذا اشرت بقولي غالبا وقال ابن عصفور وكذلك
ايضا يضاف الى جموع السلامة اذا لم يكن صفات تقول ثلاثة زيدين واربع هندات انتهى والاضافة
الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين والاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال الثاني اذا كان
مميز الثلاثة واخواته مائة لم يجمع الا في شذوذ ثلاث مئين للملوك وفا بها
قيل وظاهر كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام ومميز المائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال
عشر مائة استغناء بالالف ذكره في شرح التسهيل وحكى الفرا ان بعض العرب يقولون عشر مائة
وان اهل اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين واربع مئين فيجوزون وفي كتاب الصفار عن الفرا لا تقول ثلاث
مئين الا من يقول الف وانما تقول عشر مئين ومائة والالف للفرد اضف يعني ان المائة والالف
يضافان الى المعدود مفردا نحو مائة رجل والف درهم وتثنيتهما وجمعهما كذلك
ومائة بالجمع نزرا قد ردف اشار به الى قراءة حمزة ثلاث مائة سنين واشار بقد الى
تقليله وقال يجوز ان الفرا وقول المبرد هو خطا في الكلام وانما يجوز في الشعر للضرورة مردود بالقراءة
المتواترة وقد يشذ تمييز المائة بمفرد منصوب
اذا عاش الفتى مائتين عاما ولا يقاس عليه عند الجمهور واجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة
والالف فيقول المائة دينارا والالف درهما ثم شرع في بيان تركيب العشرة مع ما دونها
واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر فتقول عندي احد عشر درهما بتجريد
عشر من التاء وكسره احد هذا مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر

على اصل العدد ثم **قال** وقل لذي التانيث احدى عشره ش فيقول احدى عشره امراه باثبات التاء
في عشره وقد يقال لاحده عشره **وقوله** والشين فيها عن تميم كسره ش يعني في التانيث فيقولون
احدى عشره واثنتا عشره وكذا سايرها وبلغتهم قرا بعضهم اثنتا عشره قال في التسهيل وقد يفتح
يعني في المونث وبالفتح قرا الاعمش قال الزمخشري وهي لغه انتهى والفتح هو الاصل الا ان الافصح التسكين
وهو لغه الحجازيين واما في المذكر فالشين مفتوحه وقد تسكن عين عشر فيقال احدعْشر وكذا اخواته
لتوالي الحركات وبها قرا ابو جعفر وقرا هبيره صاحب حفص اثنا عْشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين **وقوله**
ش ومع غير احد واحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا ش يشير به الى جعل ما في جزئي المركب عشر في
المذكر وعشره في التانيث والحاصل ان للعشره في التركيب عكس ما لها قبله فيحذف التاء في المذكر وتثبت
في التانيث **وقوله** ولثلاثه وتسعه وما بينهما ان ركبا ما قدما ش يشير به الى ان حكم الثلاثه
والتسعه وما بينهما اذا ركبا ان تثبت التاء في المذكر وتحذف في التانيث كما كان يفعل بهما في الافراد
وقوله واول عشره اثنتي وعشرا اثني اذا انثى تشا او ذكرا ش يعني انه يقال في تركيب اثنين
واثنتين اثنا عشر في المذكر فتحذف نون اثني واثنتي عشره **وقوله** واليا لغير الرفع وارفع بالالف
يعني به انه يقال اثنا عشر واثنتا عشره بالالف في الرفع واثني عشر واثنتي عشره بالياء في الجر والنصب
فاعراب الصدر اعراب المثنى وبنا العجز لانه على ان عجزهما لا حظ له في الاعراب **وقوله**
ش والفتح في جزءي سواهما الف ش اما العجز فعله بنايه تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر
فعله بنايه وقوع العجز منه موقع تا التانيث ولذلك اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشره لوقوع العجز
منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا بنا ولو وقوع العجز منهما موقع النون لم يضفا فلا يقال وغيرهما
فيقال احد عشرك ولا يقال اثنا عشرك وذهب ابن درستويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كساير
اخواتهما وورد تعبيرهما بالالف والياء **تنبيهات** الاول بنا احد عشر ونحوه من المركب لازم
واجاز الكوفيون اضافه صدره الى عجزه فيقول هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا اضيف
نحو خمسة عشرك الثاني قال في التسهيل وجعل العشره مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح
ما لم يظهر العاطف انتهى يعني فان ظهر منع التركيب والبنا نحو خمسه وعشره قال الشيخ ابو
حيان ويحتاج في اثبات نحو عندي خمسه وعشره رجلا وخمس وعشره امه الى سماع من العرب
ش وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا ش العقود الثمانيه تستوي فيها المذكر
والمونث وتعطف على النيف تقول ثلاثه وعشرون رجلا وعشرون امراه وقدمهم من كلامه

فايدتان

[لك]
157 فايدتان الاولى ان تمييز العشرين واخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور واجاز الفرا جمعه فيقول عشرون رجالا وكذا
اجاز جمع تمييز احد عشر واخواته واجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا قاصدا
ان لكل منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا دعت الحاجه اليه فاستعماله حسن وان لم تستعمله [لغير]
العرب لانه استعمال لا يفهم معناه بدونه ولا يجمع تمييز عشرين وبابه في غير هذا النوع فان وقع موقع
تمييز شي منها جمع فهو حال او تابع انتهى والثانيه ان تمييز العشرين وبابه لا يكون الا منصوبا كما مثل به
وحكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى المفسر منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم
وعشرو ثوبه وهذا عند الاكثرين من الشاذ الذي لا يبنى على مثله القواعد ش
ش وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما ش يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف الفرا
واجاز بعضهم ان يميز بجمع صادق على الواحد منه وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم
اثني عشره اسباطا امما والمراد وقطعناهم اثنتي عشره قبيله كل قبيله اسباط لا سبط
فاوقع اسباطا موقع قبيله قال في شرح التسهيل ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى
عشره انعاما اذا اريد احدى عشره جماعه كل جماعه انعام ولا باس برايه في هذا النوع لو ساعده [على]
استعمال اللغه قوله ان كل قبيله اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغه ان السبط في بني اسرائيل
بمنزله القبيله في العرب وعلى هذا فاسباط واقع موقع قبايل ولا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز
محذوف انتهى **قلت** وكلامه في شرح الكافيه مخالف لما ذكره هنا فانه قال عنه ذكر ومذكر
التمييز ومانعه فان اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشره اسباطا امما فقد تُرى
ام ترجح حكم التانيث ولولا ذلك لقيل اثني عشر اسباطا لان السبط مذكر انتهى وقال الجوهري
ان كون اسباطا نعتا لفرقه ثم حذف الموصوف واقيمت الصفه مقامه وانما نعت اسباط واثبت العدد
وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقه او امه كما قال ثلاثه انفس يعني رجالا وعشر ابطن
بالنظر الى القبيله انتهى **ش** اذا اتصل بتمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فيقول عندي
عشرون رجلا وازنا والحمل على المعنى فيقول وازنه ومنه **قوله عشرون**
ش فيها اثنتان واربعون حلوبه سودا كخافيه الغراب الاسحم ش وهذا المعنى الذي لحظه الجوهري
في جعله اسباطا نعتا لفرقه ش وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب ش اذا اضيف العدد
ففيه ثلاثه اوجه الاول ان يبقى بناؤه وهو الاكثر كما يبقى مع الالف واللام باجماع والثاني ان يعرب عجزه
مع بقا التركيب فتعلمك حكاه سيبويه عن بعض العرب فيقول احد عشرك مع احد عشر زيد

واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم انه الافصح ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسما الى اصلها
من الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في الشرح لا وجه لاستحسانه لان المبني قد يضاف نحو كم
رجل عندك ومن لدن حكيم خبير قلت قال بعضهم وهي لغية ضعيفة عند سيبويه واذا سلم انها لغة
لم يمنع القياس عليها وان كانت ضعيفة وفي الثالث ان يضاف صدره الى عجزه من الاثنا فيما حكى الفرا انه سمع
من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك. ذكر في التسهيل انه لا يقاس
عليه خلافا للفرا وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفرا ورده بانه لم
يسمع وهذا الرد مردود بما نقلته تنبيه قال في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشر الا في الشعر
يعني باضافة صدره الى عجزه دون اضافة بقول الراجز كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته
وحكى عن الكوفيين انهم اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرها فليس نقل الاجماع
بصحيح ص وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة فاعلا من فعلا ش يعني انه يصاغ من اثنين فما فوقه الى العشرة
موازن فاعل نحو ثاني الى عاشر كما يصاغ اسم الفاعل من فعل نحو ضرب فهو ضارب فان قلت لم قال من
اثنين وترك ذكر واحد وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد قلت واحد من اسما
العدد وليس المراد العدد فيه وانما المراد الصفة وسواء ان كان على زنة فاعل لا يمكن ان يراد الثاني
اذ لا عدد اقل منه بخلاف الثاني وما فوقه ص واختمه في التانيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا
فتقول في التانيث ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثاني الى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل نحو ضاربة وضارب
وانما نبه على ذلك مع وضوحه لئلا يتوهم انه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه ش
ص وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين ش لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة
احوال الاول ان يستعمل مفردا ولا اشكال فيه والثاني ان يستعمل مع موافقه فهو ثاني مع اثنين فيجب اضافته
عند الجمهور فتقول في التذكير ثاني اثنين الى عاشر عشرة وفي التانيث ثانية اثنتين الى عاشرة عشر ولا يعمل
بنصب لانه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت اضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم
اضافة البعض والى هذا اشار بقوله مثل بعض بين هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش في احد قوليه
والكسائي وقطرب الى جواز اعماله فتقول ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا
يعمل ثالث فما بعده واليه ذهب في التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما
فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة
اقوال ... قال في شرح الكافية وثعلب اجاز نحو رابع اربعة وماله مانع وقال في

وثعلب

شرحها

شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك انتهى فعمم المنع وقد فصل
في التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم الثالث
ان يستعمل مع مخالفه ولا يكون الا العدد الذي تحته فهذا يجوز ان يضاف وان ينون وينصب لانه اسم فاعل
حقيقة فانه يقال ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت
التسعة وقد اشار الى هذا بقوله ص وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكم ش
يعني ان حكمه حكم اسم الفاعل فان كان بمعنى المضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت
اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل بجاعل ونحوه من اسما الفاعلين فان قلت ما الاختصاص
جاعل بالتمثيل به قلت نعم وفيه التنبيه على ان معنى اسم الفاعل من العدد اذا استعمل مع ما
تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم اربعة تنبيهان الاول قال
الشارح في البيت معناه وان ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه انه جعل ما هو اقل عددا مما اشتق منه
مساويا له فاحكم له بالمصوغ بحكم جاعل انتهى وفيه تصريح بان ثاني يستعمل بمعنى جاعل فيقال ثاني
واحد وهو خلاف التسهيل لانه حصر المصوغ من اثنين بالاضافة الى الموافق بمعنى بعض اصله ونص سيبويه
انه لا يقال ثاني واحد وقال الكسائي بعض العرب يقول ثاني واحد وحكاه الجوهري ايضا وقال
ثاني واحد او المعنى ثني واحدا والثاني في التسهيل وان قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة وهذه العبارة
كما قال في شرحه تعرب على المتعلم والحقيقة انه من الثلاثة الى العشرة وهو مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت
التسعة ص وان اردت مثل ثاني اثنين مركبا فجي بتركيبين ش اذا قصد صوغ الفاعل من
المركب بمعنى بعض اصله كثاني اثني عشر فله في استعماله ثلاثة اوجه الاول وهو الاصل ان يجاء بتركيبين
صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في
التذكير وعشرة في التانيث فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التانيث
ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة باربع كلمات مبنية واول التركيبين مضاف
الى ثانيهما اضافة ثاني الى اثنين الثاني ان يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف
الى المركب باقيا بناؤه واليه اشار بقوله ص او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب بما تنوي يفي ش
حالتاه هما التذكير والتانيث فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التانيث ثانية
اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة الثالث ان يقتصر على المركب الاول واليه اشار بقوله ص
وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه ش وفيه حينئذ ثلاثة اوجه الاول ان يبقى صدره

وتحتي وهو الأعرف والثاني أن يعرب صدره مضافاً إلى عجزه مبنياً حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه
أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه والثالث أن يعربهما معاً مقدراً
حذف عجز الأول وصدر الثاني وهذا الوجه أجازه بعض النحويين **تنبيهان** الأول مثّل الناظم بحادي عشر
ولم يمثل بثاني عشر قال الشارح لتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى
على فاعل وفاعلة من القلب بجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية عشرة والأصل واحد
وواحدة **قلت** وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب
الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لأنه لم يسمع إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين
أجازوه قياساً فيقول على هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر وإنما أجازوه بشرط الإضافة
ولا يجوز أن ينصب ما بعده وأجاز بعض النحويين هذا ثالث أحد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وذهب الكوفيين
وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى **وقوله** وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد
بحالتيه قبل واو يعتمد يعني أن العشرين وبابه يعني بقية العقود يعطف على اسم الفاعل
بحالتيه يعني التذكير والتأنيث فتقول الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين ولا يستعمل الحادي
والحادية إلا في نيف **تنبيه** لم يسمع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعني عشرين وبابه إلا
بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي إلى التسعين وقال سيبويه والفراء هذا الجزء العشرون أي
تمام العشرين بحذف وقال بعضهم تقول هذا اسم عشرين أو مكمل عشرين ورد بأنه يلزم أن يسمي نفسه
أو يكمل نفسه وقال أبو علي هذا الموفي عشرين وفي نقض بعضهم والصحيح أن يقال هو كمال العشرين أو تمام
العشرين أو يأتي بألفاظ العقود فتقول العشرون إلى التسعين والله أعلم

كم وكأين وكذا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولذلك أردف بها باب العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار
وليست مركبة خلافاً للكسائي والفراء فإنها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة
الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال وهي قسمان استفهامية وخبرية وكل منهما يفتقر إلى تمييز
وقد أشار إلى الاستفهامية **بقوله** ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصاً سما
يعني أن مميز الاستفهامية كمميز عشرين في الإفراد والنصب نحو كم شخصاً أما إفراده فلازم خلافاً للكوفيين
فإنهم يجيزون جمعه نحو كم شهوداً لك ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة لصحة حمله على الحال وجعل التمييز
محذوفاً وأجاز بعضهم إذا كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من

الغلمان

159

الغلمان وهو مذهب الأخفش وهل يجوز جره ثلاثة مذاهب وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها
أنه لازم ولا يجوز جره مطلقاً وهو مذهب بعض النحويين والثاني أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على
الخبرية وإليه ذهب الزجاج والسيرافي وعليه حمل البيت كم عمة لك يا جرير وخالة
والثالث أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر وهو المشهور ولم يذكر
سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر وإلى هذا أشار **بقوله**
وأجز أن تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا فيجوز في نحو بكم درهم النصب على الأصل
وهو الأجود والأكثر والجر أيضاً وفيه قولان أصحهما أنه بمن مقدرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه
والفراء والجماعة والثاني أنه بإضافة كم إليه وهو قول الزجاج وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مذهب
المحققين ورد بأنه نص كلامهم إلا الزجاج ورد مذهب الزجاج بوجهين أحدهما أنها بمنزلة عدد
ينصب ما بعده فلا واحداً فلا يجر الخفض بها قاله ابن خروف والآخر أن الجر لو كان بالإضافة لم
يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضاً من إظهار من **تنبيه** وفي لزوم هذا للزجاج
نظر لأنه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقاً كما تقدم ثم أشار إلى الخبرية **بقوله**
واستعملنها مخبراً كعشره أو مائة ككم رجال أو مره يعني أن كم الخبرية تستعمل تارة
استعمال عشرة فيكون مميزها جمعاً مجروراً نحو كم رجال وتارة استعمال مائة فيكون مميزها مفرداً
مجروراً نحو كم مرة ومن الجمع **قول الشاعر** كم ملوك باد ملكهم ومن الإفراد **قول الآخر**
وكم ليلة قد بتها غير آثم **تنبيهان** الأول إفراد مميز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها
وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم وقيل الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من
الرجال الثاني ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين والصحيح أنه
بإضافة كم إذ لا مانع من إضافتها الثالث شرط جر مميز الخبرية الاتصال فإن فصل نصب حملاً
على الاستفهامية وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف وبجار ومجرور فالأول **كقوله**
كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد والثاني **كقوله**
كم بجود مقرف نال العلى وفيه مذاهب أصحها أنه لا يجوز إلا في الشعر وهو مذهب
جمهور البصريين وإليه ذهب المصنف والثاني أنه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين والثالث
أنه يجوز إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع جاءني ولم يك ملحوداً أبا لي إلا إن كان بتام وهو
مذهب يونس فإن كان الفصل بجملة نحو كم نالني منهم فضلاً على عدم أو بظرف

وجار ومجرور معًا نحو ﴿ن﴾ نَوُمُّ نسنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها ؞ تعين النصب كما قاله
المصنف وهو مذهب سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول لكن في الشعر وحكي عن الكوفيين
جوازه في الكلام وقد روي حفص فصل من قولي بالذي منهم فصل على علم الرابع ذكر سيبويه ان بعض
العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية وحكاه المصنف في غير هذا
الكتاب عن بني تميم هنا ما اللغة الفصحى الخامس اذا نصب مع الاتصال على هذه اللغة فقال الشلوبين
لا يكون الا مفردا والصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما ذكر في شرح الكافية نص على
ذلك السيرافي السادس قد علم مما تقدم ان الاستفهامية والخبرية يتفقان في احكام ويفترقان
في احكام ولنذكر طرفا من ذلك فنقول يتفقان في ستة اشيا اولها انهما مبنيان اما
الاستفهامية فلتضمن معنى حرفه واما الخبرية فقيل لشبهها بها وقيل لمناسبة رب التي هي
للتكثير حملا على رب وان كانت للتقليل قلت والتعليل بالشبه الوضعي كاف
في بابهما وثانيها انهما يفتقران الى مميز لابهامهما وثالثها ان مميزها قد يحذف اذا دل عليه دليل
خلافا لمن منع حذف مميز الخبرية وقال بعضهم يقبح حذف مميز الخبرية الا ان قدر منصوبا قال
في الارتشاف وينبغي ان يقال ان قدر مميز الخبرية منصوبا او مجرورا من جاز حذفه او بالاضافة
فلا يجوز وخامسها انهما يلزمان الصدر اما الاستفهامية فواضح واما الخبرية فللحمل على رب فلا
يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر وحكى الاخفش ان بعض العرب يقدم العامل على
كم الخبرية فيقول على هذا ملكت كم غلام فهي من القلة بحيث لا يقاس عليها والصحيح انه يجوز
القياس عليها لانها لغة وسادسها انهما يشتركان في وجوه الاعراب وهذا تفصيل في
اعراب كم ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر او ظرف
فهي منصوبة على المصدر او على الظرف والا فان لم يلها فعل او وليها وهو لازم او متعد
رافع ضميرها او سببيها فهي مبتدأ وان وليها فعل متعد ولم ياخذ مفعوله فهي مفعوله
وان اخذه فهي مبتدأ الا ان يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتدا والنصب على الاشتغال
ويفترقان في ستة اشيا اولها ان مميز الاستفهامية اصله النصب ومميز الخبرية اصله
الجر وثانيها ان مميز الاستفهامية مفرد ومميز الخبرية يكون مفردا وجمعا وثالثها ان الفصل
بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في ضرورة
نص المصنف على ذلك وتقدم ما يقتضي الخلاف ورابعها ان الاستفهامية لا تدل على تكثير

مبنيان

خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وخامسها ان الاستفهامية تحتاج الى
جواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها ان يكون على حسب موضعها في الاعراب ولو رفع
مطلقا جاز وسادسها ان الخبرية لا يعطف عليها بلا بخلاف الاستفهامية فيقول كم رجلا جاءك لا رجل ولا
رجلان ثم اشار الى كاين وكذا فقال كم كاين وكذا وينصب مميز ذين او به صل من تصب
يعني ان كاين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار الا ان مميزهما منصوب
بخلاف مميز كم الخبرية فيقول كاين رجلا رايت ورايت كذا رجلا والاكثر بعد كاين جره بمن
كقوله تعالى وكاين من نبي وكاين من آية وخطّأ ابن عصفور في قوله من يلزم تمييز كاين من بيانات
الاول المشبه به في قوله كم هي الخبرية لان كاين وكذا لا يستفهم بهما اما كذا فبالاتفاق
واما كاين فذهب المصنف الى انها قد يستفهم بها مستدلا بقراءة ابي بن كعب لعبد الله بن مسعود
رضي الله عنهما كاين تقراون سورة الاحزاب والصحيح عند النحويين على انها لا تكون الا خبرية فان قلت
فاي قرينة ترشد الى ان مراده الخبرية قلت القرينة انها المذكورة ثانيا الثاني التشبيه
انما هو في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاين لا يحفظ مميزها جمعا كلاف
كم ولان كذا لا تلزم الصدر ولان كاين لا تجر بحرف ولا باضافة واجاز ابن قتيبة وابن عصفور جرها
بالحرف الثالث فهم من تشبيه كاين وكذا بكم الخبرية انهما للتكثير وقد صرح المصنف بذلك
في غير هذا الموضع ونوزع في كذا فان الذي يظهر انها لم توضع للتكثير الرابع قد فهم من قوله وينصب
ان مميزها لا يجوز جره باضافتهما اليه بخلاف كم فان قلت كان حقهما ان يضافا كما تضاف
كم لكونهما بمعناها قلت منع من ذلك ان المحكي لا يضاف وان في اخر كاين تنوينا وفي
اخر كذا اسم اشارة وكلاهما يمنعان من الاضافة الخامس خطأ الفارسي والزجاجي وابن ابي الربيع
وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا نحو كذا درهم واجازه بعضهم على الاضافة وبعضهم
على البدل والصحيح انه لا يجوز ولم يسمع قال ابن العلج واما تجويزهم الرفع بعد كذا فخطأ
لانه لم يسمع السادس ظاهر قوله او به صل من تصب جواز جر مميز كذا بمن ولا اعرفه في غير هذا
الموضع وهو يقتضي جواز نصبه السابع ظاهر قوله وكذا انها تستعمل كناية عن العدد وهي
مفردة وقال بعضهم ولا يحفظ فيها اذا كانت كناية عن العدد الا كونها مكررة بالعطف
كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد
وقال في التسهيل وقل ورود كذا مفردا او مكررا بلا واو وذلك يدل على ورود الامرين ولم يذكر

الاستفهامية

وجه

لها شايدا ونازع ابن خروف في افرادها وزعم انه غير مستعمل الثاني مذهب البصريين ان بعد كذا الالوف الاميز منصوبا سوا كانت مفرده او مكرره كما تقدم وذهب الكوفيون الى انها تعامل معامله ما تلي به عنه فلذا عبدا م
اعبد كنايه عن ثلاثه الى العشره وكذا اعبد عن مايه فصاعدا وكذا كذا عن احد عشر الى تسعه عشر وكذا اعبدا عن عشرين الى تسعين وكذا وكذا عبدا عن واحد وعشرين الى تسعه وتسعين ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط ونقله صاحب البسيط عن الاخفش والى شرح التسهيل وسند المفصل الراي لا الروايه وذهب ابن عصفور الى مذهب ثالث وهو موافقهم في العقد والمركب والعقد والمعطوف وخالفهم في المضاف وهو الثلاثه الى العشره فيفسر بجمع معرف بالالف واللام مجرور بمن وزعم انه مذهب البصريين تناقلا ما نقله ابن السيد عن البصريين والكوفيين اتفقوا على ان كذا وكذا كنايه عن الاعداد المعطوفه وان كذا كذا كنايه عن الاعداد المركبه وليس كما نقل التاسع كاين مركبه من كاف التشبيه واي قبل الاستفهاميه وحكيت فصارت كم بمعنى به يحكي ويحكم على موضعه بالاعراب وقال ابن عصفور الكاف فيها زايده لا تتعلق بشي واجاز ابن خروف ان تكون مركبه من الكاف التي هي اسم ومن ابن اسم على وزن فيعل ولم يستعمل هذا الاسم مفردا الا مركبا مع الكاف وهو مبني على السكون من حيث استعمل في معنى كم وقال بعض المغاربه ويحتمل ان يكون بسيطه العاشر في كاين خمس لغات افصحها كاين وبها قرا اكثر القرا ويليها كاين وبها قرا ابن كثير والثالثه كيي حكاها المبرد والرابعه كاي وبها قرا ابن محيصن والاشهب العقيلي والخامسه كين الحادي عشر اختلف في الوقف على كاين في اللغه المشهوره فذهب الفارسي والسيرافي وجماعه من البصريين الى انه يحذف النون وذهب ابن كيسان وابن خروف والى انها باقرار النون والوجهان منقولان عن ابي عمرو والكسائي **قلت** وقف اكثر القرا بالنون اتباعا للرسم ووقف ابو عمرو باليا واختلف ايضا في الوقف على كاين وهي التي قرا بها ابن كثير فوقف المبرد وابن كيسان بالنون ووقف جماعه بحذفها وقد اغرب من جعلها اسم فاعل من كان وقد جعلها من كاء يكيء كما في ادارجع وادرع الثاني عشر كذا مركبه من كاف التشبيه وذا الاشاريه وتكون كنايه عن العدد كما تقدم وعن غيره واذا كانت كنايه عن غير عدد تكون مفرده ومعطوفه وتلي بها عن المعرفه والنكره

الحكايه ن ن

هذا الباب للحكايه باي ومن في الاستثبات لا لمطلق الحكايه

احك باي ما لمنكور سيل عنه بها في الوقف وحين تصل ن اذا سيل باي حكي بها ما للمسوول عنه بشرطين احدهما ان يكون المسوول عنه مذكورا والثاني ان يكون نكره وفي الحكايه بها بهذين الشرطين لغتان الاولى ان اوجه
يحكى بها ما للمسوول عنه من اعراب وتذكير وافراد وفروعهما فتقول لمن قال قام رجل اي رجلا ايان او رجال

ايون

161 ايون او امرله ايه او امراتان ايتان او نسا ايات ولا يحكى بها الاجمع بصحيح موجود في المسوول عنه او صالح لان يوصف به نحو رجال وانه يوصف بجمع التصحيح فتقول لجا رجال مسلمون وهذه اللغه هي الفصحى وبها جزم هنا والثانيه ان يحكى بها ما له من اعراب وتذكير وتانيث فقط ولا تثنى ولا تجمع فتقول اي لمن قال قام رجل او اياه
رجلان او رجال وايه لمن قال قامت امراه او امراتان او نسا وقوله في الوقف وحين تصل يعني ان يحكى بها في الحالين بخلاف من **مهمه** اختلف في الحركات اللاحقه لاي فقيل هي حركات حكايه واي بمنزله من في موضع رفع بالابتدا او الخبر ولا يبعد ان يكون مفعولا محلا وقيل هي حركات اعراب فهي في الرفع فع
على قياس قول البصريين مبتدا وخبرها محذوف تقديره اي قام وانما لم يتقدم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها ولو اظهر لجاز واما في النصب والجر فهي محموله على فعل مقدر بعدها تقديره ايا ضربت وباي مررت ويجوز ذكره موخرا واجاز بعضهم ان يولى به قبل اي واعترض من قال بانها اعراب بانه يلزمه اضمار حرف الجر في اي والتزم بعضهم ادخال حرف الجر فتقول باي بم اسئل الي من **فقال** ووقفا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقا واشبعن اذا سيل بمن عن منكور مذكور حكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسوول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركات في نونها حال الافراد فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني **تنبيهات** الاول الحكايه بمن مشروطه بالشرطين المذكورين في الحكايه باي اعني كون المسوول عنه مذكورا منكورا الثاني فهم من كلامه ان ايا تخالف من في امرين احدهما ان ايا يحكى بها وصلا ووقفا ومن لا يحكى بها الا وقفا والاخر ان ايا لا تشبع حركاتها في الوقف بخلاف من الثالث اختلف في هذه الاحرف اللاحقه لمن فقال ابو علي الحجه ارادوا الحكايه وحركت النون اتباعا لها وذهب السيرافي الى ان الحكايه وقعت بالحركات الثلاث ثم اشبعت فنشات عنها الحروف ليوقف عليها وبهذا يشعر قول الناظم واشبعن وذهب قوم الى ان هذه الاحرف بدل من التنوين ثم اعلم ان المحكي سته اقسام لانه اما مذكر واما مونث وكل منهما مفرد ومثنى ومجموع وقد تقدمت حكايه المفرد المذكر اسئل الى المثنى المذكر **فقال** وقل منان ومنين بعد لي الفان بابنين وسكن تعدل ن اي تقول منان في الرفع ومنين في النصب والجر والنون فيهما ساكنه وانما كسرها لاقامه الوزن اضطرارا ونبه على ما يلزم في غير الضروره بقوله وسكن تعدل ثم اسئل الى المفرد المونث **فقال** ن وقل لمن قال اتت بنت منه اي تقول في حكايه المونثه منه بفتح النون وقلب التا هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامه التاء ثم اسئل الى المثنى المونث **فقال** والنون قبل تا المثنى مسكنه

اي يقول في حكاية المثنى منان باسكان النون التي قبل اليا والنون التي بعد الالف وفي الجر والنصب منين باسكان
النونين واجاز بعضهم تحريك النون قبل اليا فيقول منان ومنين واليه اشار بقوله والفتح نزر
فان قلت لم كان الفتح في المفرد اشهر والاسكان في التثنية اشهر قلت لان اليا في منه متطرفة وهي
سانية للوقف تحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك منيان لم اشار الى جمع المونث فقال
وصل التا والالف بمن بإثر ذا بنسوة كلف اي يقول في حكاية جمع المونث منات باسكان التا
ثم كمل الاقسام بجمع المذكر فقال وقل منون ومنين مسكنا ان قيل جا قوم لقوم فطنا
اي يقول في حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين جرا ونصبا والنون ساكنة للوقف كما سبق تنبيه
في الحكاية بمن لغتان احداهما وهي الفصحى ان تحكى بها ما للمسول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما
على ما تقدم من التفصيل ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى ان تحكى بها اعراب المسول عنه فقط فيقول
لمن قال قام رجل او رجلان او رجال وامراة او امراتان او نسا منو وفي النصب منا وفي الجر مني
وقوله وان تصل فلفظ من لا يختلف نصح بتنبيهم قوله ووقفا احك فيقول من يا فتى في الاحوال
كلها واجاز يونس اثبات الزوايد وصلا فيقول منو يا فتى ويشير الى الحركة في منت ولا ينون ويكسر
نون المثنى ويفتح نون الجمع ويسون منات ضما وكسرا وهو مذهب حكاه عن بعض العرب وحمل عليه
قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور ووجهه
احدهما اثبات العلامة وصلا والاخر انه حكى مقدرا غير مذكور والى الثاني اشار بقوله
ونادر منون في نظم عرف وهو قوله اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
ورواه بعضهم فقلت عموا صباحا وغلط الزجاجي من رواه كذلك لان القصيدة ميمية وقال ابن السيد ليس
ما انكر بخطا لانه وقع في شعر اخر منسوب الى جذع بن سنان الغساني في قصيدة حائية ثم ذكر
حكاية العلم فقال والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن
اذا سيل عن علم مذكور لم يتيقن عدم الاشتراك فيه ففيه لغتان احداهما ان يحكى فيه بعد من اعراب الاول
فيقول لمن قال جا زيد من زيد او رايت زيدا من زيدا او مررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجازيين واما غيرهم
فلا يحكون بل يجيزون العلم المسول عنه بعد من مرفوعا لانه مبتدا خبره من او خبر مبتداه من
فلو اقترنت بعاطف كقولك ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب تنبيهات الاول اجاز يونس
حكاية ساير المعارف قياسا على العلم الثاني جزم المصنف في التسهيل على الحجازيين بالحكاية بشرطها
وحكى غيره عنهم جواز الاعراب ايضا الثالث فهم من قوله احكينه ان حركاته حركات حكاية وان اعرابه مقدر
كما

162
كما صرح به في غير هذا الموضع وهو مذهب الجمهور ان من مبتدا وزيد خبره كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحكي
ان اعرابه مقدر لاشتغال الحرف بحركة الحكاية وقيل الحركة في حالة الرفع اعراب بخلاف النصب والجر وذهب
بعض الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من
بدل منها وقيل غير ذلك والصحيح الاول التانيث
علامة التانيث تا والف الدليل هو الاصل فلم يستغن عن علامة بخلاف التانيث وللتانيث
كما ذكر علامتان التا والالف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاجي الى ان علامات
التانيث ثلاث التا والالف والهمزة في حمرا ونحوه وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها علامة
التانيث ومذهب الجمهور ان الهمزة في حمرا ونحوه بدل من الف التانيث وذلك انهم لما ارادوا تانيث ما
اخره الف تانيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فابدلوا المتطرفة همزة تنبيه اما فالتا ولم يقلها لان مذهب
البصريين ان التا هي الاصل والها المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وقوله
وفي اسام قدروا التا كالكتف يعني ان المونث بالتا نوعان نوع ظهرت فيه التا ونوع قدرت فيه
والاول ثلاثة اقسام مونث المعنى نحو عايشة وفاطمة ومذكر المعنى نحو حمزة فهذا لا يونث الا
ضرورة لقوله ابوك خليفة ولدته اخرى وانت خليفة ذاك الكمال وما ليس بمعناه مذكرا حقيقة ولا مونثا حقيقة
نحو خشبة فهذا يونث نظرا الى لفظه نحو خشبة واحدة تنبيه هذا التقسيم انما هو فيما تميز مذكره
من مونثه فان لم يتميز نحو نملة انث مطلقا ولهذا وهم من استدل على ان نملة سليمان عليه السلام بقوله
تعالى قالت نملة واما الثاني وهو ما التا فيه مقدرة فنحو كتف ويد وعين وما نقل السماع فان قلت
ما الدليل على ان فيه تا مقدرة قلت رجوعها في التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة ثم اشار الى ما
يعرف به التقدير بقوله ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير
فالضمير نحو الكتف نهشتها والرد في التصغير نحو كتيفة ونحو ذلك كما سبق من اي كلعته او حاله
او عدده او الاشارة اليه او جمعه على مثال يختص المونث نحو هندات او بغلب فيه نحو عقاب واعقب
ثم اعلم ان التا تاتي لفوايد كثيرة لا حاجة هنا الى ذكرها فان الناظم لم يتعرض للتنبيه عليها والغرض
الاصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمونث ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة ويقل في الاسماء
نحو رجل ورجلة وقد انسع في صفات فلم يلحقها التا للفرق وهي خمسة الاول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وسكور
واليه اشار بقوله ولا تلي فارقة فعولا اصلا اي بمعنى فاعل لان بنية الفاعل اصل وقال الشارح
لانه احترز من فعول بمعنى مفعول فهو اصل له انتهى ولعمري لك فعول بمعنى مفعول لانه قد تلحقه التا نحو

اكوله بمعنى ماكوله وركوبه بمعنى مركوبه وحلوبه بمعنى محلوبه وربما حذفوها فقالوا ركوب وحلوب والثاني
مفعال نحو مهذار ومذكار والثالث نحو معطير ومسكير والرابع مفعل نحو مغشم منها — مفعيل م
الاول فهم من قوله ولا تلي فارقه انها قد تلي غير فارقه كقولهم ملوله وفروقه فان التا فيهما للمونث وكذلك
تدخل في المونث والمذكر والثاني اشار بقوله ومالمه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه الى ان تا الفرق قد
تلحق بعض هذه الاوزان شذوذا كقولهم عدو وعدوه ومسكين ومسكينه وحكى سيبويه عن بعض العرب
امراه مسكين على القياس والخامس فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فتقول رايت رجلا قتيلا وامراه
قتيلا والى فعيل بمعنى مفعول اشار بقوله فعيل واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو ظريف وشريف
فانه يلحقه التا وقد يشبه به الذي بمعنى مفعول فلا يلحقه كقوله وهي رمم وقوله ان تبع موصوفه
شرط في تجريد فعيل من التا الفارقه واحترز بذلك من ان يحذف موصوفه فيلحقه التا نحو رايت قتيلا وقتيله
فرارا من اللبس قال في التسهيل ما لم يحذف موصوف فعيل فيلحقه تنبيه ذكر ابو حاتم انه اذا جي بما يبين
انه مونث لم يلحقه التا لامن اللبس نحو رايت قتيلا من النسا قيل وعلى هذا اطلاق المصنف ليس بجيد
قلت يمكن ان يحمل كلامه على ان المراد بقوله ما لم يحذف موصوف فعيل ان يستعمل استعمال
الاسما غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فحينئذ يلحقه التا نحو قتيله ولا ذبيحه السبع
وقد اشار الى هذا المعنى في شرح الكافيه وقوله غالبا اشار به الى انه قد يلحقه تا الفرق حملا على
الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفه ذميمه وخصله حميده فقد حمل كل منهما على الاخر استقل الى الف
التانيث قال والف التانيث ذات قصر وذات مد نحو انثى الغر ك يعني ان المقصور اصل
الممدود وانثى الغر غرا قال والاشتهار في مباني الاولى يعني الاولى المقصوره وذكر لها من
الابنيه المشتهره اثني عشر بنا وهي ضربان ضرب يختص بها وضرب تشركها فيه الممدود وسنبينه على
ذلك ان شا الله تعالى الاول فُعَلى نحو اربى للداهيه ولم يرد الا اسما وهو بنا مشترك ومثال
الممدود جُشَشاء لعظم طرف الاذن وعشرا الثاني فُعْلى وهو مختص بالمقصور ويكون اسما غير — فُعلى م
مصدر نحو بهمى ومصدر الرجعى وصفه نحو طولى واما قولهم بهماه فشاذ وجعلت الالف للتكثير او الالحاق
عن من يثبت بنا فعلل وما رواه ابن الاعرابي من صرف دنيا شاذ الثالث فَعَلى وهو مشترك
فمثال المقصور اسما بردى وصفه ناقه رتكى ومصدر امرطى ومثال الممدود قرماء وجنفا وهما
موضعان وابن ذا ثاثا وهي الامه ولا يحفظ غيرها الرابع فَعْلى اذا كان جمعا نحو جرحى
او مصدرا نحو دعوى او صفه نحو شبعى وان كان فعلى اسما لم يتعين كون الفه للتانيث بل الفه

صالح

صالحه للتانيث والالحاق ومما فيه الوجهان ارطى وعلقى وتترى الخامس فُعالى وهو مختص بالمقصور نحو حُبارى
لطائر ولم يجي صفه الا جمعا نحو سكارى وزعم الزبيدي انه جا صفه مفردا وحكى قولهم جمل علادى السادس
فُعَلى وهو مختص بالمقصور نحو البُنهى للباطل السابع فِعَلى وهو مختص بالمقصور نحو سِبَطرى ودفقى
لضرب من المشي الثامن فِعْلى وهو مختص بالمقصور نحو ذكرى تنبيه اطلق في قوله فعلى وكان ينبغي ان يفصل فيه — بان
كما فصل في فعلى وذلك ان فعلى بكسر الفا ان كانت مصدرا نحو ذكرى او جمعا نحو حجلى وظربى ولا ثالث لهما فالفه — ظربى
للتانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يلزم كون الفه للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث نحو ضيزى
بالهمز وهي القسمه الجائره وان نون فالفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وان كان ينون
في لغه ولا ينون في لغه ففي الفه وجهان نحو ذفرى والاكثر في ذفرى منع الصرف التاسع فِعِّيلى وهو — التاسع م
وهو مشترك فالمقصور حثيثى وهجيرى ولم يجي الا مصدرا والممدود خِيرا وخصيصا ومكينا ولم
الثلاثه تمد وتقصر ولا رابع لها وانشباي بعيس على ما سمع من فعلا فيه جميع الباب وغيره نقص
في السماع العاشر فُعُلّى وهو مختص بالمقصور نحو كُفُرّى وهو وعا الطلع بفتح الفا وضمها ايضا
وحكى الفرا سلحفاه فظاهر ان الف السلحفاه ليست للتانيث الا ان يجعل شاذا مثل بهماه وحكى في التسهيل
سلحفا بالمد وحكاه ابن القطاع وعلى هذا فهو من الابنيه المشتركه الحادي عشر فُعَيْلى وهو مشترك
فالمقصور نحو خليطى والممدود قولهم هو عالم بدخيلايك اي بباطن امرك ولا يحفظ غيره الثاني عشر
فُعّالى وهو مختص بالمقصور نحو شُقّارى وهو نبت وقوله واعز لغير هذه استندارا ك
يعني ان ما لم يذكره هنا من ابنيه الف التانيث المقصوره مستندر وفيه نظر لانه شرع في ابنيه الممدوده
مقتصرا على الاوزان المشتهره كما ذكر في المقصوره وجمله ما ذكر سبعه عشر وزنا الاول فَعْلاء
كيف اتفق اسما نحو صحرا او مصدرا نحو رغبا او جمعا في المعنى نحو طرفا او صفه انثى افعل نحو حمرا او غيره نحو ديمه
هطلا وهو قليل الثاني والثالث والرابع افعِلا بفتح العين وضمها وكسرها والى اشار بقوله
ك وافعلا مثلث العين ومثالها قولهم لليوم الرابع من ايام الاسبوع اربَعا واربِعا واربُعا بفتح — بيانه
الباء وكسرها وضمها وافعلا بفتح العين مشترك ومثال المقصور قولهم الاجفلى دعوه الجماعه الكسر — وافعلا بفتح
فعلا وهو مشترك فالممدود عقربا وحرملا لمكانين ذكرهما سيبويه والمقصور قرنبى اسم امراه
وقرقرى اسم موضع ولا يحفظ هذا الوزن الا اسما مدا او قصرا السادس فَعالا وهو مختص بالممدود
ومثاله قصاصا وهو القصاص حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره السابع فُعُلُلا نحو قعد القرفصا
ولم يجي الا اسما وهو قليل وحكى ابن القطاع انه يقال قعد القرفصا بالقصر فعلى هذا هو مشترك الثامن

فاعولا نحو عاشورا وهو مشترك ومثال المقصور باذولي اسم موضع التاسع فعلا نحو قاصعاء وهو
مختص بالممدود العاشر فعليا نحو كبريا وهو مختص بالممدود الحادي عشر مفعولا نحو مشيوخا وهي
جماعة الشيوخ وهو مختص بالممدود الثاني عشر فعالا نحو براسا يقال ما ادري اي البراسا هو اي
اي الناس هو وقد استدرك ابن القطاع فعالا مقصورا في الفاظ منها حزازي اسم جبل فعلى هذا يكون نحو صح
مشتركا الرابع عشر فعولا دبوقا وحرورا وجعله في التسهيل من الابنية المختصة بالمقصور
المقصور والحق كلمة ذهب ابن عصفور وذهب ابن القوطية وابن القطاع الى اثبات فعولى في اوزان
رد ذلك عسد سنوطا اسم او لقب وحضوري موضع ودبوقي للعذرة ودقوقي قرية بالبحرين
وقطوري قبيلة في جرهم وفي شعر امرئ القيس عقاب تنوفي وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح وقد
اشار الى هذه الاوزان الثلاثة بقوله ومطلق العين فعالا ۞ ويعني بالاطلاق تحريكها بالفتح مع
الالف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء الخامس عشر فعلا نحو جنفا اسم موضع وهو مشترك
كما تقدم في ابنية المقصور السادس عشر فعلا نحو سيرا وهو ثوب مخطط يعمل من القز وهو مختص
بالممدود السابع عشر فعلا نحو عشرا ونفسا وهو مشترك كما تقدم في المقصور وقد اشار الى
هذه الثلاثة بقوله وكذا مطلوقا فعلا اصدرا والله اعلم ش

المقصور والممدود مطلب

ش المقصور هو الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود هو الاسم
الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة وكلاهما مقيس ومسموع وقد اشار الى ضابط المقصور القياسي
بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف ۞
۞ فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر ۞ اعلم ان القصر والمد لا يكون الا في المعتل
الآخر فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور نحو جوي جوعا
فان نظيره من الصحيح اسف اسفا وهو يطرد فتح ما قبل آخره لان فعل اللازم قياس مصدره فعل
فقوله اذا اسم يعني من الصحيح وقوله وكان ذا نظير يعني من المعتل وقوله كالاسف مثال للصحيح الذي
استوجب قبل الطرف فتحا فان قلت قوله استوجب ليس بجيد لانه يقتضي ان شرط ذلك
ان يلزم فتحه ولا يكفي غلبة الفتح وليس كذلك بل يكفي فيه قال في التسهيل كل معتل الآخر فتح ما قبل
آخر نظيره الصحيح لزوما او غلبة فقصره مقيس انتهى فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد
على الثلاثة ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم فانه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى
فعولة نحو صهب صهوبة وعلى فعل نحو شكر شكرا قلت معنى قوله استوجب انه استحق

164

ذلك في القياس فيشمل القسمين الآتيين اذ مصدر فعل اللازم يستوجب فتح ما قبل آخره في القياس فيشمل
القسمين الآتيين وفي بعضه خلاف ذلك والذي يوضح لك ان هذا المعنى كلامه تمثيله بالاسف للمستوجب
للفتح وهو واضح وقوله فعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الدمى ش هذا من امثلة
المقصور المقيس ففعل جمع فعلة نحو مرية ومرى وفعل جمع فعلة نحو دمية ودمى وانما وجب
قصرهما لان نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة وقرب جمع قربة ثم شرع في ذكر ضابط الممدود
فقال وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف ش يعني ان الاسم الصحيح
اذا استحق زيادة الف قبل آخره فان نظيره المعتل واجب المد قياسا فالممدود المقيس اذن كل
معتل الآخر له نظير من الصحيح تطرد زيادة الف قبل آخره وقوله استحق يعني في القياس سواء الزم ذلك
كمصدر ما اوله همزة وصل كاستذكر او غلب ولم يلزم كفعال صفة نحو مهداء فان نظيره من الصحيح
مهذار وقد جاء منه شيء على مفعل نحو مدعس وقوله
ش كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى ش هذا مما يجب مده قياسا لان نظيره
الصحيح يجب زيادة الف قبل آخره فتقول ارعواء وارتئاء بالمد لان نظيرهما احمرار واقتدار ثم
قال والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا ش يعني ان ما كان معتل الآخر ما قبله
ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح آخره او زيادة الف قبل آخره ولا هو طرد ولا قصره الا من السماع فمن
المقصور سماعا الحجى وهو العقل وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطول بكثرة الامثلة تنبيه الباب
كلامه مخصوص فيما قبل ما سلم ذكره من الحرف الساكن ثم ختم الكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال
ش وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع ش قصر الممدود للضرورة شبيه بصرف والعكس بخلف يقع
ما لا ينصرف فلذلك اجمع على جوازه ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف فلذلك اختلف فيه
فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مد ما لا موجب لقصره
كالغنى ومنع ما له موجب قصر كسكرى والظاهر جوازه لوروده كقول العجاج
۞ والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الاهلال بعد الاهلال ۞ وقول الآخر
۞ قد علمت اخت بني السعلاء ۞ وعلمت ذاك مع الجزاء ۞ ان نعم مأكولا على الخواء ۞ يا لك من تمر ومن شيشاء ۞
ينشب في المسعل واللهاء ۞ فمد السعلاء والخواء واللهى وهي مقصورة وقال طرفة
ش لها كبد ملساء ذات اسرة وكشحان لم ينقض طواهما الحبل ش ومن وافق الكوفيين على جواز
ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما ان سيبويه دل على جوازه في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا

منا بير قال ابن ولادة وزيادة الالف قبل اخر المقصور كزيادة الياء واما قراءة طلحة بن مصرف يكاد سنا برقه
بالمد فشاذ ان لم يثبت لغة ويحمل لرجل لولا ذا العلو لا الضو فان قلت حكي الاجماع على قصر الممدود وليس
كذلك لان مذهب الفرا منعه مما له قياس يوجب مده نحو فعلا افعل قلت هو مجمع على جوازه في الجملة وان
وقع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا وورد مذهب الفرا بقول الشاعر
ﻫ واني لو بادت مشموله صفر الون الورس الاشرك ن

تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ن

يعني صد المقصور والممدود وانما اقتصر عليهما لوضوح تثنيه غيرهما وجمعه قال في شرح الكافيه اذا
قصدت تثنيه اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فتح اخره ووصل ما صاحب العلامتين المذكورتين في باب
الاعراب ن اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثه مرتقيا ن مثل الالف الرابعه نحو معطي
والخامسه نحو منتهي والسادسه نحو مستدعي فتقول معطيان ومنتهيان ومستدعيان تقلب الالف ياء
في جميع ذلك لانه لا ينظر الى اصلها م قال كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى ن
اذا وقعت الف المقصور ثالثه فلها اربعه اقسام منقلبه عن الياء نحو الفتى ومنقلبه عن واو نحو العصى واصليه
نحو اذا ومتى والمراد بها ذات الف في حرف او شبهه ومجهوله الاصل نحو الددا وهو اللهو فان الفه لا يدرى
هل هي عن واو او عن يا لان الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبه عن اصل فاما المنقلبه عن اليا فتقلب
في التثنيه يا ردا الى اصلها نحو قولك فتيان واما المنقلبه عن الواو فتقلب واوا ردا الى اصلها ايضا
نحو قولك عصوان واما المجهوله ففيها ثلاثه مذاهب الاول وهو المشهور ان يعتبر حالها بالامالة فان
اميلت قلبت يا نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان وان لم تمل قلبت واوا نحو على واذا مسمى بهما فتقول
علوان ولدوان وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا والثاني ان الفهما ان اميلتا وقلبت يا في موضع
ما تثبت بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافيه فعلى هذا يثنى على والى ولدى
باليا لانقلاب الفهما يا مع الضمير وعلى الاول يثنى بالواو والقولان عن الاخفش والثالث ان الالف
الاصليه والمجهوله تقلب يا مطلقا تنبيهان قوله الجامد يشمل الالفين فان الجامد هنا ما لم يعرف
له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الاصليه بالمجهوله الثاني مثل في شرح التسهيل المجهوله بخسا معنى قد
ولها معنى ملقى لا يعبا به ونوزع في المثالين اما خسا فقال في المحكم يكتب بالالف لانها عن خسا
مهموزا واما الفى فنص ابن جني على ان الفه يا وهو بمعنى ملقى لا ملقى فهو فعل بمعنى مفعول والمعنى انه عن م
لخساسته وكونه تافها يلقاه كل احد ولا ياخذه وقوله في غير ذا تقلب واوا الالف ن

الاشان

الاشان الى الانواع التي تقلب الفها يا وهي ما كانت الفه رابعه فصاعدا او ثالثه منقلبه عن يا او اصليه او مجهوله
واميلت وما عدا ذلك تقلب الفه واوا وهو نوعان احدهما ما الفه ثالثه منقلبه عن واو والاخر ما الفه اصليه
او مجهوله ولم تمل وتقدم تمثيل ذلك وقوله واولها ما كان قبل قد الف ن يعني من العلامه المذكورة في باب
الاعراب ثم استقل الى الممدود فقال وما كصحرا بواو ثنيا ﻫ يعني ان ما كانت همزته للتانيث تقلب
واوا فتقول في صحرا صحراوان ونحو ذلك ما اشبهه وقوله ونحو علبا كسا وحيا بواو او همز ن
يعني ان ما همزته للالحاق نحو علبا او منقلبه عن اصل نحو كساء وحياء همزة كساء عن واو واصله كساو
وهمزة حياء عن يا واصله حياي فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان قلبها واوا وتصحيحها فتقول على الاول
علباوان وكساوان وحياوان وعلى الثاني علباءان وكساءان وحياءان فان قلت اي الوجهين اجود بالعكس
قلت ذكر المصنف وفاقا لبعضهم ان قلب التي للالحاق اولى من تصحيحها والمنقلبه عن اصل وتص
سيبويه والاخفش على ان اقرار الهمزة فيها احسن الا ان سيبويه ذكر ان القلب في التي للالحاق اكثر
منه في المنقلبه عن اصل مع اشتراكهما في القلب وقوله وغير ما ذكر صحح ﻫ يعني ان غير ما ذكر
من اقسام الممدود تصحح همزته في التثنيه ويعني بذلك ما همزته اصليه نحو قراء ووضاء فانه لم يبق
من اقسام الممدود غيره فتقول فيه قراءان ووضاءان والحاصل ان الممدود اربعه اقسام لان همزته اما اصليه
او مبدله من اصل او مبدله من يا الالحاق او مبدله من الف التانيث وقد عرفت احكامها تنبيه
قال الشارح الممدود على اربعه اضرب لان همزته اما زايده واما اصليه والزايده اما للتانيث نحو حمرا وصحرا
واما للالحاق نحو علبا وقوبا والاصليه اما بدل نحو كسا ورداء وحيا واما غير بدل نحو قراء ووضاء انتهى
وفيه تجوز لان الهمزة في حمرا ونحوه ليست زايده للتانيث بل مبدله من الالف الزايده للتانيث عند الجمهور
وكذا الهمزة في علبا ونحوه انما هي مبدله من اليا الزايده للالحاق وتسميه همزة كسا ونحوه اصليه انما
هو باعتبار ما انشات عنه وقوله وما شذ على نقل قصر ﻫ يشير به الى ان الذي يقاس
عليه في تثنيه المقصور والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه اما الذي
شذ في المقصور فلانه اشيا الاول قولهم مذروان وهما طرفا الاليه وقد يطلقان على جانبي الراس
ونحو والقياس مذريان لان الفه رابعه وعله تصحيحه انه لم يستعمل الا مثنى والثاني على القائل لا يفرد
البته وحكى ابو عبيده عن ابي عمرو مذرى مفردا وحكى عن ابي عبيده مذرى ومذريان على القياس
والثاني حذف الف المقصور خامسه فصاعدا في قولهم خوزلان وقبعثران في خوزلى وقبعثرى وضبعطرى
وهو الاحمق ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين والثالث قول بعضهم رضيان في رضى وقياسه رضوان

لانه قد ردوا الى الواو وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك فاجاز في تثنيه نحو رضا وعلا من ذوات الواو المكسور الاول او
المضموم منه بالياء واما الذي يشذ في الممدود فخمسة اشيا الاول اقرار همزة التانيث كقولهم حمراان والثاني
قلبها ياء كقولهم حمرايان قال المصنف وكلاهما نادر انتهى وحكى النحاس ان الكوفيين اجازوا فيها الاقرار وحكى غيره
ان قلبها ياء لغة فزارة والثالث حذف الالف والهمزة من قاصعاء وحكي قالوا قاصعان وقاس عليه الكوفيون
والرابع قلب همزة كسا ونحوه ياء وفي التسهيل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي انتهى ونقله ابو زيد لغة عن
فزارة والخامس قلب الاصلية واوا قال في التسهيل وربما قلبت الاصلية واوا انتهى وفي كلام بعضهم ما
يقتضي انه لم يسمع قال في شرح التسهيل فالحاصل ان المقيس عليه قلب المبدلة من الف التانيث
واوا وسلامة الاصلية واجازة وجهين في الملحقة مع ترجيح واجازة الوجهين في المبدلة من اصل
مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الا عند الكسائي وقد بين ذلك ص
واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا ش الجمع الذي على حد المثنى هو جمع المذكر السالم
فاذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصورا حذفت آخره لالتقا الساكنين وابقيت الفتحة التي كانت قبل
الالف لتشعر بالالف المحذوفة فتقول جا الاعلون ورايت الاعلين وقد اشار الى ابقا الفتحة بقوله
ص والفتح ابق مشعرا بما حذف ش وقد فهم من اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين ما الفه زائدة وما الفه
غير زائدة وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فنقل عنهم انهم اجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل
اليا مطلقا ونقله المصنف عنهم في ذي الالف الزائدة نحو حبلى مسمى بها قال في شرح التسهيل فان
كان اعجميا نحو عيسى اجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها تنبيه ظاهر كلامه في التسهيل
وشرحه ان الكوفيين يجيزون في ذي الالف الزائدة ما ذكر من الضم والكسر وقال في شرح الكافية
واجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا في المقصور الذي الفه زائدة فظاهره انهم يجيزون
الوجهين وهو الظاهر من نقل غيره فان قلت لم يذكر هنا حكم غير المقصور اذا جمع على حد المثنى
قلت قد يعتذر اولا بانه اعتذار عن اقتصاره هنا على المقصور والممدود ولما كان
حكم همزة الممدود في جمع التصحيح كحكمها في التثنيه لم يعد ذكره في الجمع احاله على التثنيه وكان لزم
ان بمعنى ان ينبه على ان المنقوص يحذف في الجمع على حد المثنى ويضم ما قبل الواو ويكسر قبل اليا فتقول جا
القاضون ورايت القاضين والحاصل ان حكم المجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير كحكم المثنى الا في
المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف ثم اشار الى الجمع بالالف والتا فقال
ص وان جمعته بتا والف فالالف اقلب قلبها في التثنيه ش الضمير في قوله وان جمعته

للمقصور

للمقصور ومعنى قوله قلبها في التثنيه انها ان كانت رابعة فصاعدا قلبت يا وان كانت ثالثة فعلى التفصيل
المتقدم فان قلت ما حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا بالالف والتا قلت حكمهما اذا ثنيا
فالحاصل ان حكم المجموع بالالف والتا كحكم المثنى مطلقا الا في حذف تا التانيث كما هو مبين كما سياتي
فان قلت لم ذكر حكم المقصور اذا جمع بالالف والتا ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنيه
فكان حقه ان يترك ذكرهما استغنا بما تقدم في التثنيه او يذكرهما ايضاحا قلت لما كان حكم
الممدود في جمع التصحيح واحدا لم يذكره استغنا بذكره في التثنيه بخلاف المقصور فانه خالف
التثنيه في احد الجمعين ووافقها في الاخر وقوله ص وتا ذي التا الزمن تنحيه ش يعني ان تا التانيث
تحذف عند تصحيح ما هي فيه لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري
منها فتقول في مسلمة مسلمات وان كان قبلها الف قلبت على حد قلبها في التثنيه فتقول
في فتاة فتيات لانها عن يا وفي قطاة قطوات لانها عن واو وفي معطاة معطيات لانها رابعة
وان كان قبلها همزة تلي الفا زائدة فحكمها ان كانت اصلية نحو قراءة وقراءات وجاز فيها القلب
والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو نباءة فيقال نباءات ونباوات كما يفعل في التثنيه
ص والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين فاءه بما شكل ش ان ساكن العين مؤنثا بدا
ص مختتما بالتا او مجردا ش يعني ان ما جمع بالالف والتا وحاز الشروط المذكورة في هذين
البيتين تتبع عينه فاءه في الحركة فتفتح ان كانت الفا مفتوحة وتضم ان كانت الفا مضمومة وتكسر ان
كانت الفا مكسورة والشروط المذكورة خمسة فانا اذكرها على ترتيبه الاول ان يكون سالم العين
واحترز به من نوعين احدهما المشدد نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين والاخر ما
عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة
فهذا اتفق على حاله وذكر ابن الخباز في شرح الفية انه نسب الى الوهم وفي المصباح هذيل تقول
ديمات بالفتح في جميع الباب وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه
لغتان لغة هذيل الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسياتي ذكر ذلك عند اشارة الناظم اليه الثاني
ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جيئل علم للضبع فانه يبقى على حاله الثالث ان يكون اسما واحترز
به من الصفة نحو ضخمة وحلوة وحلوة فليس فيها الا التسكين الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من
متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا تغيير الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه
لا يجمع بالالف والتا ولا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط ان يكون فيه تا التانيث فلذلك سوى

بين المختتم بتاء التأنيث والمجرد منها بقوله مختتماً بالتا أو مجرداً فمثال المختتم بالتا جفنة وسدرة وغرفة ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالألف والتاء أتبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات **تنبيه** منع الفراء إتباع الكسر إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته أن فعلات مصير فِعِلاً وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبل ورد بأنه لخفة فِعَل وأي بصفة أدى إلى استعماله فلا يستغني أن يحتمل **وقوله**

ن وسكّن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلاً قد رووا **ن** يعني أنه يجوز في العين بعد الفاء المضموم أو المكسور وجهان مع الإتباع وهما الإسكان والفتح فاتضح بذلك أن نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضموم الفاء ثلاث لغات الإتباع والإسكان والفتح وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإتباع ولا يسكن إلا في ضرورة وذكر في التسهيل أنه يجوز فيها الإسكان اختياراً إلا أن أصلها إعلال اللام نحو ظبيات والأخرى شبه الصفة نحو أهل وأهلات ولم يستثن الناظم هذين النوعين والأول حكاه ابن جني عن قوم من العرب فإذا صح النقل وجب قبوله **تنبيهان**

الأول أشار بقوله فكلاً قد رووا إلى أن هذه اللغات نقلاً عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غُرَف ورد بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح الثاني ذهب أبو علي والجماعة أن السكون في نحو غرفات تخفيفاً عن الضم وليس على الأصل واستدل أبو علي بأن السكون لم يجئ في المفتوح على الأصل إلا نادراً في الشعر ولا يحمل عليه الشاذ مع الكثير ولذلك الفتح عندهم تخفيف عن الضم عدلوا عن الضم إليه وذهب بعض النحويين إلى أن الفتح إتباع لما بعد وأن التسكين تسليم للمجموع واستدل بقول سيبويه ومن العرب من يدع العين ساكنة فهذا دليل على أنه سكون الأصل وظاهر قوله وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح موافقة أبي علي والجماعة **وقوله**

ن ومنعوا إتباع نحو ذروه وزبيه **ن** يعني أن العرب منعوا إتباع الكسر فيما لامه ياء لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك **وقوله** وشذ كسر جروه **ن** أشار إلى قولهم جِرِوات بكسر الراء حكاه يونس وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو

تنبيهات الأول قد ظهر بهذا أن لإتباع الضم والكسر شرطاً آخر غير الشروط السابقة الثاني فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح نحو ذروة ورشوة إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع الثالث فهم أيضاً من إطلاقه جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الإتباع في

نحو

لحية لأن فيه توالي الكسرتين قبل الياء قال ابن عصفور كأنهم جعلوا اجتماع الكسرتين والياء **ن**

ن ونادر أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناس انتمى **ن** يعني أن ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما سبق فهو إما نادر وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح وقياسه بالإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافاً لقطرب ومنه قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي الإبل التي يحمل عليها والعير مؤنث وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عَير وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذي في الكتف والقدم وهو الناتئ ومنه جروات كما تقدم ومن الضرورة **قوله** فتستريح النفس من زفراتها ؛ وقياسه الفتح ومن المنسوب إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو جوزة وبيضة فإنها لغة هذيل **قال شاعرهم** أخو بيضات رائح متأوب ؛ ولعتهم فري بلا عورات لهم ومنه إسكان في نحو ظبية لاعتلال لامه عند قوم كما تقدم والله أعلم **ن**

جمع التكسير جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام لأنه إما بزيادة نحو صنو وصنوان أو بنقص نحو تخمة وتخم أو بتبديل شكل نحو أسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب أو بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان واعترض بأنه لا يحتاج فيه إلى صنوان من باب زيادة وتبديل شكل ونحو من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان فيقال لم يرد في غير الأربعة **قلت** وليس كذلك بل ذكر في شرح الكافية عفتان وهو القوي الجافي ورجال عفتان وحكى ابن سيده ناقة ضناك ونوق ضناك زعلون منها ومذهب سيبويه أن فلكاً وبابه جموع تكسير فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك إذا كان واحداً كقفل وإذا كان جمعاً كبدن وكذلك تقول في سائرها ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهم جنب ولا جنبان والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر وجدان التثنية وعدمها وقال المصنف في باب مثل الجمع من التسهيل والأصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير **فإن قلت** يرد على حد جمع التكسير نحو جفنات ومصطفين فإن واحده قد تغير للجمع **قلت** ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات وحذف ألف مصطفى فإن تغيير السلامة فيهما لا تخل بالجمعية وجمع التكسير على ضربين

جمع قلة وجمع كثرة فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من الثلاثة الى العشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة
ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وبدا بابنية القلة **فقال**

ص افعلة افعل ثم فعله ثمت افعال جموع قلة **ش** اصلها على الترتيب ان عقد فتية اجمال وقد
فهم من هذا ان ما بقي من ابنية جمع الكسر فهو للكثرة وليس من ابنية القلة فُعَل نحو ظُلَم ولا فِعَل نحو نِعَم ولا
فَعَلة نحو قردة خلافا للفراء ولا فَعَلة نحو بررة خلافا لبعضهم نقله عنه ابن الدهان ولا افعلاء نحو اصدقا
خلافا لابي زيد الانصاري نقله عنه ابو زكريا التبريزي والصحيح ان هذه كلها من جموع الكثرة
الاول ذهاب ابن السراج الى ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته انه لم يطرد الثاني يشارك افعلة
ولخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث ونقل ابن اياز عن ابن خروف انه قال في شرح
الجمل هو مشترك بينهما وذلك لانه مستعمل فيهما والاصل الحقيقة قال ابن اياز واستضعفه بعض الاشياخ
لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز راجحا الثالث اذا اقترن جمع القلة بال التي هي
للاستغراق او اضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات
وقد جمع الامرين **قول حسان** لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

ص وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جا كالصفي **ش** قد يستغني بوضع مثال القلة
عن مثال الكثرة كقولهم في رجل ارجل ولم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق واعناق وفؤاد وافئدة
وقد يستغني بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صفاة صُفِيّ ولم يجمعوه على مثال قلة ونظيره
قلب وقلوب ورجل ورجال وقد يستغني بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء
واعلم ان للكلام على جمع الكسر طريقين الاولى هي طريق سيبويه والنحويين ان يتكلم على ابنية المفرد فيقال
مثلا فَعْل يجمع في القلة على كذا وفي الكثرة على كذا والثانية وهي طريق المصنف ان يتكلم على ابنية الجمع فيقال
مثلا افعل يطرد في كذا ويحفظ في كذا ولما شرع في التفصيل على هذه الطريق **قال**

ص لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل **ش** يعني ان افعلا احد جموع القلة يطرد في
نوعين من المفردات الاول ما كان على فَعْل بشرطين ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكف
ودلو وظبي ووجه فيقال في هذه افلس واكف وادل واظب واوجه واحترز بقوله اسما من الصفة
فلا تجمع على افعل وندر اعبد في عبد لانه صفة وسهله غلبة الاسمية واحترز بقوله صح عينا من معتل
العين فلا يجمع على افعل الا نادرا كقولهم اعين واثوب والثاني ما كان رباعيا باربعة شروط ان يكون
اسما وان يكون ثالثه مدة وان يكون مؤنثا وان يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب ويمين فقال فيها

اعنق

168

اعنق واذرع واعقب وايمن فان كان صفة نحو شجاع او بلا مدة نحو خنصر او مذكرا نحو حمار او بعلامة التانيث
نحو سحابة لم يجمع على افعل وندر من المذكر طحال واطحل وغراب واغرب وعتاد واعتد ونحوها وقد اشار
الى هذه الشروط **بقوله** ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف **ش** ...
فهم من تمثيله ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور الثاني فهم من
اطلاق قوله في مد ان الالف وغيرها من احرف المد في ذلك سواء الثالث قوله وعد الاحرف
التنبيه على الشرط الرابع وهو التعري من العلامة ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة لانه صرح اول بالرباعي

ص وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد **ش** يعني ان افعالا يطرد في جمع
الاسم الثلاثي الذي لا يطرد فيه افعل وهو فَعْل الصحيح العين واندرج فيه فَعْل المعتل العين نحو ثوب وسيف وغير
فَعْل من اوزان الثلاثي وهي فَعَل نحو جمل واجمال وفَعِل نحو كتف واكتاف وفُعْل نحو قفل واقفال وفِعْل
نحو حمل واحمال وفِعَل نحو ضلع واضلاع وفُعُل نحو عنق واعناق وفُعَل نحو رطب وارطاب وفِعِل
نحو ابل وآبال وفَعُل نحو عضد واعضاد واما فَعْل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا يجمع على
افعال الا نادرا نحو فرخ وافراخ وزند وازناد وسمع من ذلك شيء كثير حتى قيل لو ذهب ذاهب
الى اقتياسه لذهب مذهبا حسنا وذهب الفراء الى انه يقاس فيما فاؤه واو نحو وهم واوهام او همزة
نحو الف وآلاف ومذهب الجمهور انه لا يقاس فيهما ولا في غيرهما وذكر في شرح الكافية ان افعالا
اكثر من افعل في فَعْل الذي فاؤه واو نحو وقت واوقات والمضاعف نحو عم واعمام وجد واجداد وذكر
ان جمع الذي فاؤه واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه وان المضاعف لم يسمع فيه افعل الا نادرا **قلت**
وعد ابو زيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو بل نص على ان افعل مطرد في هذين النوعين وقد صرح في
التسهيل بمخالفة الفراء **ص** وغالبا اغناهم فِعلان في فُعَل كقولهم صردان **ش** يعني ان الغالب في
فُعَل ان يجمع على فِعلان بكسر الفاء كقولهم في صُرَد صِردان وفي نُغَر نِغران وقد جاء بعضه على افعال
نحو رطب وارطاب واليه اشار بقوله غالبا ونص في التسهيل على ان افعالا فيه نادر **قلت**
فلا ينبغي ان يمثل به فيما يطرد فيه افعال **ص** لاسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد **ش**
يعني ان افعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو طعام واطعمة ورغيف وارغفة وعمود
واعمدة قال المهاباذي وربما شذ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا
اكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وما ثالثه من العاري منها
فلا يجمع شيء من ذلك على افعلة الا نادرا كقولهم شحيح واشحة وهو صفة وعقاب واعقبة وهو

مونث واما قياسه افعل وتقدح واقدحه وهو ثلاثي جايز واجون ولست مدته ثالثه والجايز الخشبه
الممتد في اعلا السقف ش والزمه في فعال وفعال مصاحبي بصعيف او اعلال ق
يعني ان افعله ملتزم في جمع فعال بفتح الفا وفعال بكسرها مضاعفين نحو بتات وابته وزمام وازمه
او معتلي اللام نحو قبا واقبيه واتا واتيه فان قلت قد شذ قولهم عناز وعنز وحجاج وحجج وقالوا
في جمع سما بمعنى المطر سمي والقياس اسميه وهو مسموع ايضا فكان ينبغي ان يقول والزمه في غير شذوذ
قلت قد اشار الى ذلك بعد بقوله ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف وسيأتي ق
فعل لنحو احمر وحمرا ش من امثله جمع الكثره فعل وهو مطرد في افعل وفعلا وصفين متقابلين
نحو احمر وحمرا مقول فيهما حمر او منفردين لمانع في الخلقه نحو رجل آدر للعظيم الكمره وامراه عفلا
مقول فيهما ادر وعفل فان كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصه نحو امراه عجزا ورجل الي وامراه عجزا
ورجل اعجر ولا امراه اليا في اشهر اللغات ففي اطراد فعل في هذا النوع خلاف ونص في شرح التسهيل
على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ فان قلت فما المفهوم من
هنا قلت موافقته شرح الكافيه لانه احال على التمثيل باحمر وحمرا فعلم ما شابههما في النوع
والوصف جمع جمعهما وان خص لانه ما لم يقابل بخصوصيه المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمعنى
يمنع التعميم تنبيهان الاول يجب كسر فا هذا الجمع فيما عينه يا نحو بيض لما بدا كى التعقيب
الثاني يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثه شروط صحه عينه وصحه لامه وعدم التضعيف
كقوله واللوائى دوات الاعين النجل ش فهو لم فان اعتلت عينه نحو بيض وسود او لامه
نحو عمي وعشو او كان مضاعفا نحو غر جمع اغر لم يجز الضم ق وفعله جمعا بنقل يدرا ش
هذا هو رابع جموع القله ولم يطرد في شي من الابنيه بل هو محفوظ في سته اوزان فعيل نحو صبي وصبيه
وفعل نحو فتى وفتيه وفعل نحو شيخ وشيخه وفعال نحو غلام وغلمه وفعال نحو غزال وغزله وفعل
ثالوا ثني في ثنيه على وزن عنبه حكاه الفارسي والثني هو الثاني في السياده فان قلت ما فايده قوله
وفعله جمعا وقد علم مما ذكر اولا انه جمع قلت التعريض بقول ابن السراج ولا الكلام يقبل
مثل هذا في غير جموع القله اذ لا خلاف فيها تنبيه لو قدم قوله وفعله جمعا
يذكر على انه افعل نحو احمر وحمرا انه من جموع القله ق
وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلا لا فقد ش ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف
من امثله جمع الكثره فعل وهو مطرد في اسم رباعي بمده قبل الاخر صحيح اللام فان كانت مدته الفا

اووا اما

169 اووا لم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت الفا اشترط فيه مع ذلك ان لا يكون
مضاعفا نحو قدال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم من الصفه فانها لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال
نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقه هجان ونوق هجن وذهب بعضهم الى انه قياس فيهما وبالرباعي من غير
نحو رهن ورهن ولمر ولمر قال شيئا عما سواه وزن اسود ولمره وقيل نحو ان لون فقم من نحو صحو وبالمد
من العاري منها وتصحيح اللام من المعتلها نحو سقا فانه لم يجمع على فعل وسبب ذلك انه لو جمع عليه لادى الى
قلب الياو او وانضمام ما قبلها نحو سقو والقياس حينئذ قلب الواو يا والضمه كسره فيصير الى سقي وهو بنا متنكب
العرب وبعدم التضعيف من ذي الالف نحو بتات وزمام فان قياسه افعله واشار بقوله في الاعم الى
جذود قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج وذهب بعضهم الى تخصيص ذلك بذي الالف المضاعف دون ذي اليا نحو سرير وذليل
والعمود ولو لحجمع على فعل نحو سرر وذلل تنبيهات الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط
المذكوره بين كونه مذكرا مثل او مونثا نحو اتان واتن وقلوص وقلص فذلك يطرد فيه فعل الثاني ما مدته الف
ثلاثه اقسام مفتوح الاول ومضمومه ومكسوره اما الاول والثاني فعمل فيهما مطرد وتقديم امثلتهما واما
الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه وصرح بذلك في شرح الكافيه فانه مثل بقرآد وقرد وكراع
وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل ان فعلا نادر وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا
في عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط ان لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في اخواته الثالث يجب
في غير الضروره تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها قوله
ش اغر السنايا احم اللثات تحسبها سوك الاسحل ق وقال الفرا وربما قالوا عون كرسل فعلوا
ذلك فرقا بين العوار والعوانه اي بين جمعهما والمصريون لا يجيزون ضم هذه الواو الا في الشعر ويجوز تسكين عينه
ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر في قذل وحمر وان كانت يا اثبت الفا عند المسكنين فيقول في سيال سيل
وسبل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يودي اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب
الرابع اطرد عند بعضهم وبعض كلب فتح عين فعل المضاعف تخفيفا فعلى في الاسم فقط فلا يفتح في
ساب جدد الا الضم وقيل مطلقا في الاسم والصفه والى الاول ذهب ابن قتيبه وغيره من اهل اللغه
ولحان ابن الضايع والى الثاني ذهب ابو الفتح والشلوبين والمصنف اكا سبق ذكره في الكافيه والتسهيل
ان فعلا يطرد في نوعين اطلقهما المتقدم والآخر فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول
لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاوهم انه غير مقيس وليس كذلك ق
وفعل لفعله جمعا عرف ونحو كبرى ش من امثله جمع الكثره فعل ويطرد في نوعين الاول

فُعلة اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل الثاني الفعلى انثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم
تكن انثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فُعَل ش الاول فُعلة وبحو ما بالجر معطوف على فعلة اى بحو
الثاني بهم رسله الكبرى ان مراده انثى الافعل احترازا من غيرها كما سبق الثالث اخل هنا باشتراط
الاسمية في فعلة وهو شرط كما سبق فلو قال وفُعل لفعلة اسما عرف لاجاد الرابع اقتصر هنا وفي الكافية
على هذين النوعين اعنى فعلة اسما والفعلى انثى الافعل وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك
يعنى فُعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امراة سُلله وهى
السريعة لم يجمع على فعل وسمع رابع يطرد فيه فُعل عند بعضهم وكذلك الخامس احدهما في بنائه انواب
احد الاول فُعلى مصدرا نحو رُجعى والثاني فَعلة بفتح الفا فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوْنة فقاسه بعضهم
في هذين النوعين فيقول رجع وجوز كما قالوا في روبا ونوبة راى ونوب وغيره يجعل راى ونوب كالمتقدم
ولا يقاس عليه والثالث فُعل مونثا بغير تاء نحو حمل فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد وغيره لا يعلى
ان جاء على السماع وقوله في الكافية وحمل سل بره في فعل تقضى توافقه المبرد ص ولفِعلة فِعَل
من اسم جمع اللاتى فعل وهو مطرد في فِعلة قال في التسهيل اسما تاما نحو فرقة وفرق واحترز بالاسم من
الصفة كقولهم صِغرة وكِبرة وعجزة في الفاظ ذكرت في المخصص وذكر انها تقع لها كل المفرد والمثنى والمجموع
وبالتام من نحو رقة فان اصله ورقة وللمحذوف فاوه فان قلت فقد اخل هنا بالشرطين قلت
اما اشتراط الاسمية فانه اخل به في فعلة ولو قال ولفعلة فعل اسما وجاء بعضه على فعل لاوضح
واما الثاني فقد يجاب عنه بان نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فعلة وانما ذلك باعتبار اصله فان
قلت قد زعم بعض النحويين ان فعلة لم يجئ صفة فلعله انما لم يقيد بالاسمية بناء على هذا قلت
تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك وايضا فقد ثبت ورود فعلة وصفا كما تقدم فليس تقييده بصحيح
فان قلت ما ظن فعلة بضم الفا اذا حذفت فاؤه قلت لم يشترط في التسهيل التمام الا في
فِعلة بكسر الفاء والقياس يقتضى تسا وبهما ولعله انما لم يذكر ذلك في فُعلة بضم الفا لانه قليل جدا قالوا
وصلة وصُلة ش قاس الفرا فِعَلا في فِعل اسما نحو ذكرى وذكر وفعلة باى العين نحو ضَيعة
وضيع كما قاس فِعلا في نحو رويا ونوبة وقاسه الفرا في نحو هند كما قاس فُعلا في نحو جمل وذهب
الجمهور انه اذ وردكم يقس شيء في هذه الانواع وقوال الكافية وهند مثل كسر في فعل يقتضى موافقة
المبرد كما في نحو جمل وقولهم وقد يجئ جمع على فِعَل نعنى ان فعلة بكسر الفا قد جمع على فُعل بضمها
كقولهم حلية وحُلى ولحية ولحى وهو شاذ وقال بعضهم ولحى بالكسر على القياس ش كما ادى فُعَل جلى

عن

170
عن فعل في حلية ولحية ناب فعل عن فعل في صورة وقوة فالواصور وقوى بكسراولهما شذوذا ؞
ص في نحو رام ذو اطراد فُعَلة ص من امثلة جمع الكثرة فُعَلة وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل
معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة والى هذه الشروط اشار بالمثال برام واحترز بفاعل من وصف على غير
فاعل وبالصفة من نحو وادٍ وبالمذكر من نحو رامية وبالعاقل من نحو اسد ضار وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع شيء
من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمى وكماة ومن فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه
اخر لانه غير عاقل وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا
يعتد به ش اختلفوا في وزن رماة ونحوه فذهب الجمهور الى انه فُعَلة وهو مما انفرد به المعتل
الا ما ندر اعنى هدرة وذهب الفرا الى ان وزنه فُعَل نحو شاهد وشهد بدليل مجى بعض ذلك كقولهم غزى
في غاز والهاء عوض من ذهاب التضعيف وذهب بعضهم الى ان وزنه فعلة بالفتح نحو حملة وصمت
ليكون فرقا بين الصحيح والمعتل ؞ وشاع نحو كامل وكمله ص من امثلة جمع الكثرة فَعَلة بفتح الفا وهو مطرد
في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة واشار بالمثال ايضا الى الشروط
واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما او مونثا او غير عاقل او معتل اللام فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة باطراد
وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة وقل في غير العاقل نحو ناعق ونعقة وهى الغربان ش لو قال
كما نحو كامل وكملة لكان انص لان الشياع لا يلزم منه الاطراد ؞
ص فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن ص من امثلة جمع الكثرة فَعْلى وهو مطرد في وصف
على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك او توجع قال في شرح الكافية او تشتيت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى
واسير واسرى وحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فَعِل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت
وموتى وزاد في الكافية والتسهيل فعيلا بمعنى فاعل كمريض ومرضى واحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى
قال وبه قرا حمزة والكسائى وترى الناس سكرى ش وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس
فيه ذلك المعنى ؞ لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل وفعل قلله ص من امثلة جمع الكثرة
فِعَلة وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل كثيرا وفِعْل قليلا نحو دُرج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة
وعلى فَعْل وفِعْل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة
والحسل الضب وهو محفوظ وهذه كلها في غيرها نحو هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة
نحو مُر وطي وحى ولا يجمع شيء من ذلك على فعلة وندر في علج علجة لانه صفة ؞
ص وفعل لفاعل وفاعلة وصفين نحو عاذل وعاذلة ص من امثلة جمع الكثرة فُعَّل وهو مطرد

اللام الصحيح

في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عادل وعدل وعادلة وعدل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب
العين وحاير النبت ولا حاجز على فعّل قوله ومثله الفعّال فيما ذكرا وذان في المعل لاما ندرا ش
ان اسما جمع الكثرة فُعّال وهو مثل فُعّل في المذكر خاصة اي يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عادل
وعدال ويندر في المؤنث قوله ابصارهن الى الشبان مايلة وقد اراهن عني غير صدّاد ش
وتاوله بعضهم على ان صدادا في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال البصر صادّ كما يقال البصر
جاد تنبيه قال بعض النحويين ينظر ما سمع من فعّل وفعّال في فاعل المذكور فيتبع فان لم يسمعا جميعا
تصححا قال وقد نقص شروط التصحيح بعض ما بها شيث وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف وقوله وذان
الاشارة الى فعّل وفُعّال يعني انهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغزا فعلم ان شرط اطرادهما
صحة اللام ش فعل وفعلة فعالٌ لها وقل فيما عينه اليا منهما ش من امثلة جمع الكثرة فعالٌ وهو مطرد
في فعْل وفعلة اسمين او وصفين نحو لعب ولعاب وصعب وصعاب وصعبة وقصعة وقصاع وخدلة وخدال
بشرط ان لا يكون عينهما يا فهم ذلك من قوله وقل فيما عينه اليا منهما ومن القليل ضيف وضياف تنبيه
بقي شرط اخر وهو ان لا يكون فاوهما يا وندر قولهم يعار جمع يعر وهو الجدي وقد ذكر هذا غيرهذا الكتاب
ش وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال ش يعني ان فعالا يطرد ايضا في فعَل نحو جَبَل
وجبال بثلاثة شروط الاول ان لا يكون لامه معتلة احترازا من نحو فتى الثاني ان لا يكون مضعفا احترازا من
نحو طلل والثالث ان يكون اسما لا صفة ونص على الثاني بقوله اويك مضعفا واما الثالث فذكره في
التسهيل قوله ومثل فعل ذو التا يعني ان فعلة يجمع على فعال باطراد فعل نحو رقبة ورقاب
ويشترط فيها ما اشترط في فعل والله اعلم وقوله وفعّل مع فُعْل فاقبل ش يعني ان فعالا يطرد
فيهما ايضا نحو قدح وقداح ورمح ورماح تنبيه يشترط في هذين النوعين ان يكونا اسمين احترازا من
نحو طلف وحلو ويشترط في ثانيهما ان لا يكون واوي العين نحو حوت ولا يائي اللام نحو دمي ش
وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد ش يطرد فعال ايضا في فعيل بمعنى فاعل
وفعيلة مؤنثه نحو ظريف وظريفة وظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح
وجريحة فلا يقال فيهما جراح تنبيه يشترط في فعيل بمعنى فاعل وانثاه ان يكونا صحيحي اللام
ذكره في التسهيل الثاني زعم العبدي ان فعالا مختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ بل يشترك فيه
المذكر والمؤنث الثالث قد اتضح مما تقدم ان فعالا مطرد في اوزان فعْل وفعْلة وفعَل وفعَلة وفِعْل
وفُعْل وفعيل وفعيلة بالشروط المذكورة وشاع في وصف على فعلان او انثييه او على فعلانا ش

يعني

١٧١

يعني ان فعال في وصف على فعلان نحو غضبان وغضاب وندمان وندام او على فعلى نحو غضبى وغضاب ايضا
او على فعلانة نحو ندمانة وندام وهما انثى فعلان لان مؤنثه يكون على فعلى وعلى فعلانة وقوله او على فعلانا
يعني الفاء نحو خمصان وخماص وكذلك فعلانة انثاه نحو خمصانة وخماص ايضا واليه اشار بقوله
ومثله فُعلانه ش فهذه خمسة اوزان فعلان وفعلى وفعلانة وفُعلان وفُعلانة لم فيها فعال قلت
صرح في شرح الكافية بعدم اطراده فيها فقال وشاع دون اطراد وظاهر التسهيل اطراده وقوله
والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ش اي الزم فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل
او فعيلة انثاه نحو طويل وطويلة فتقول فيهما طوال ولم يكادون فيهما الا الى التصحيح ش
ش وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ش من امثلة الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعِل نحو
كبد وكبود ونمر ونمور ولم يجاوزوا فعولا في جمع فعل الى غيره من جموع الكثرة غالبا واليه اشار
بقوله غالبا واشار بقوله غالبا الى انه قد جمع على غير فعول نحو نمر ونمور ولم يجمع فعل على فعال استغناء
بفعول وقول الشارح ولانه دون يجاوزون في الكثرة جمع فعل على فعول الى جمع على فعال وان جاء
شيء منه عد نادرا وفيه نظر لان تخصيصه بقوله الى فعال يقتضي انهم قد جاوزوه الى غير فعال وكلام
الناظم يقتضي انهم لم يجاوزوه غالبا الى فعال ولا الى غيره وقوله وان جاء شيء منه يقتضي انه لم يقف على شيء
منه وقد سمع نمار في نمر واشار اليه في التسهيل وقوله كذا له يطرد في فعل اسما مطلق الفا ش
يعني ان فعولا يطرد في فعل اسما مطلق الفا نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود
بشرط ان يكون اسما فان كانت اوصافا نحو صعب وحلف وحلو لم يجمع على فعول الا ما شذ كضيف وضيوف
تنبيهات الاول اطراد فعول في فعل يشترط بان لا يكون عينه واوا نحو حوض وشذ فوج وفوج في
فوج ومشروط في فعل بان لا يكون عينه واوا ايضا نحو حوت وان لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ حصص وحصوص
الثاني صرح المصنف بان فعالا وفعولا مقيسان في هذه الاوزان الثلاثة بشروطها وقال بعض النحويين فعل
يجمع في الكثرة على فعال وفعول وهو في ذلك ثلاثة اضرب ضرب يجمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب
وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب وضرب ينفرد به فعول نحو فلس وفلوس دون فلاس
وقال غيره فعول وفعال كثيران في جمع فعل الصحيح العين فعلى ايهما جمعته العرب اتبع فان لم تحفظ منها
واحد فطرح ما في اسم الجموع فان جمع على احد منهما او الرابع فان لم يوجد جمع على واحد منهما
على التخيير وقال بعض النحويين المتاخرين وسعى ان يعلم ان الكل الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيذكر
الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه الثالث قال في التسهيل وقد يلحقهما التاء يعني فعالا وفعولا نحو جمالة وفحولة

وهو قليل لا يطرد وذكر في التسهيل ايضا ان من امثلة الجمع فعالة وفعولة نحو جمل وجمالة وقد ذكر اولا ان فعالا
لحقته التاء ملحوظا جمعا جمع تكسير لا اسم جمع ثم قوله وفعل ن وتتمة الكلام على فعول اي وفعل الصحيح
على فعول نحو اسد واسود وشجن وشجون فان قلت فهل يطرد جمعه على فعول قلت ذكره في
مع ما يقاس فيه فعول لكن يشترط ان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا والمثل طلل وطلول مقصور على السماع
وفي الارتشاف بعد ذكره فيما يطرد فيه فعول وقيل يقتصر فيه على السماع وبه جزم الشارح قال
قلت ما المفهوم من قوله وفعل له قلت ظاهره ان ذلك مقيس وهو الظاهر من التسهيل فانه ذكره
عقب المطرد ولم يصرح بعدم اطراده وايضا فانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد وقد شذ
فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وصال وصلي فلم يتعرض لذكر ذلك فظهر ان مراده ذكر المطرد
وقال الشارح يحفظ فعول في فعل ولذلك قال وفعل ايضا ولم يقيد ما اطراد فعلم انه محفوظ
انتهى وفيه نظر لان مثل هذه العبارة قد استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله وفعل ايضا له فعال
قال قلت ما اعراب قوله وفعل له على هذا قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون فعل
مبتدا وله خبر مبتدا محذوف تقديره له فعول والضمير عائد على فعل والجملة خبر الاول وهذا الظاهر
تقدير الشارح والثاني ان يكون فعل مبتدا وله خبر والضمير لفعول اي وفعل المفعول يعني انه من
المفردات التي تجمع على فعول قال قلت فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله في فعل
فيلزم اطراد فعول فيه ويكون قوله له ابتدا الكلام متعلقا بما بعده والضمير لفعل اي لفعل
والفعال فعلان فيؤخذ منه ان فعلا يجمع على فعلان قلت اما جمع فعل على فعلان فثابت في
الصحيح والمعتل نحو خرب وخربان وهو ذكر الحبارى ومن ... بلح واحوار وبلح وبيجان ونحو
مطرد في واوي العين صرح بذلك في شرح الكافية قال وقد جمع عليه فعل الصحيح العين نحو خرب
فظاهره انه لا يطرد في الصحيح العين فلو جعل كما قاله ابتدا الكلام لاقتضى اطراد جمع فعل على
فعلان في الواوي العين وغيره وقوله بعد وشاع في حوت وقاع ن يدل على
ان اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوي العين قال قلت يحتمل ان يكون اراد ان فعلان مطرد في فعل
مطلقا ولا ينافي ذلك ما ذكره من شياعه في قاع ونحوه لاحتمال ان يكون في قاع ونحوه اكثر منه في غيره
مع اطراده في الثاني (?) ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل ومنها فعلان لاسم على فعل او فعال
او فعل مطلقا او فعل واوي العين ولم يقيده بواوي العين الا فعلا وقال في فعل مطلقا قلت
هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ والله اعلم ن قوله وللفعال فعلان حصل ن

يعني

112

يعني ان من امثلة جمع الكثرة فعلان وهو مطرد في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم
اول الباب التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد وصردان ن وشاع في حوت وقاع مع ما
ضاهاهما وقل في غيرهما ن يعني ان فعلان كثر في ما عينه واو من فعل وفعل فالاول نحو حوت
وحيتان ونون ونينان والثاني نحو قاع وقيعان وتاج وتيجان قلت وصرح في شرح الكافية
باطراده فيما عينه واو من النوعين ثم اشار بقوله وقل في غيرهما الى ان ورود فعلان في غير ما ذكر
قليل وهو في نحو خرب وخربان واخ واخوان وغزال وغزلان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش
وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وخروف وخرفان وحائط وحيطان وقنو وقنوان قال
الشارح بعد ذكره هذه المثل فهذه وامثالها مما يحفظ ولا يقاس عليه قلت وفيه نظر لان فعلان
في نحو خرب لا يقاس عليه وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره وتقدم ما ذكره في التسهيل
والله اعلم ن وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل ن من امثلة الكثرة فعلان وهو
مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران وسقب وسقبان او فعيل نحو قضيب وقضبان
في م ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان تنبيهات الاول قال في شرح
الكافية فعلان يطرد فيما كان من الاسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل ومثال الجارية مجراها عبدان
جمع عبد الثاني ذكر الشارح في امثلة فعل صدع وصدعان وذكر في التسهيل ان فعلان يحفظ في صدع
ولا يقاس عليه لانه صفة الثالث ظاهر كلامه ان فعلان شاذ في غير ما ذكر وقال في التسهيل ومنها
فعلان لاسم على فعل او فعل صحيح العين او فعل او فعل مراد فعلا نحو ذيب وذيبان وذكر في
شرح الكافية ان فعلانا في فعل قليل ن ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ن
من امثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل
اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء فان قلت فهل لذكر مثالين فائدة قلت التنبيه على استواء
وصفي المدح والذم في ذلك تنبيهان الاول قيد فعلاء المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى
دفين فاعل واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول فانه لا يجمع على فعلاء الا نادرا كقولهم دفين ودفناء وسجين
وسجناء وقال في التسهيل ومنها فعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل او مفعل او مفاعل مراد فعلا نحو سميع
بمعنى مسمع وسمعاء نحو جليس بمعنى مجالس فتقول فيهما جلساء وسمعاء فسميع لم يحك قوله في شرح الكافية
بمعنى فاعل على ان المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره الثاني يحتمل قوله لما ضاهاهما
السميع م وجهين احدهما ان المراد ما شابه كرماء وبخلاء في الوزن بالشرط المذكور نحو ظريف واراد بذلك على تعميم

التنزيه م

الحلم والاحزان يكون المراد ما شابه كرما وبخيلا في المعنى وبهذا جمع الشارح قال وكثر فيما دل على مدح لفاعل
وعقلا وصالح وصلحا وشاعر وشعرا والى هذا اشار بقوله لما ضاهاهما يعنى لنحو عاقل وصالح وشاعر
مشابه لبخيل وكريم في الدلالة على معنى هو كالغريزة فهو كالنايب عن فعيل فلهذا اجرى مجراه انتهى
ما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية وشبه ذا احمق فاعلا في فعل مدح نحو جمع فاعلا وظاهر ذلك
كلامه اطراد ذلك الا انه فهم من قوله شابه ذا الماضاهاهما غير واضح لانه لم يخصه بفاعل فعيم ان كل وصف
دل على مدح يجمع على فعلا وليس كذلك ثم اعلم ان في اقتصار الشارح هنا اللافية على فاعل وعلى معنى
المدح نظرا لانه ذكر في التسهيل انه جاء على فعلا المذكور ما دل على سجية حمد او ذم من فعال او فاعل
وان فعالا اولم يقتصر على المدح مثال فعال شجاع وشجعا وبعاد وبعدا وذكر في الكافية ان ذلك في
فعال مقصور على السماع فعلى هذا لا ينبغي ان يذكر مع فاعل ن
ن وناب عنه افعلا في المعل لاما ومضعفا وغير ذاك قل ش من امثلة جمع الكثرة افعلا وهو ينوب
عن فعلا في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد واشدا وطليل واطلا
والمعتل نحو غني واغنيا وولي واوليا استغنوا به عن فعلا في هذين النوعين لما فيه من الثقل الا ما ندر في
المعتل كقولهم سري وسرا وتقي وتقوا وسخي وسخوا واشار بقوله وغير ذاك قل الى ورود افعلا في غير
المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وانصبا وصديق واصدقا وهين واهونا ونحو ذلك ن
ش فواعل لفوعل وفاعل وفاعلا مع نحو كاهل وحايض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس مع ما ماثله
من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الانواع السبعة اولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل
بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلا نحو قاصعا وقواصع ورابعها فاعل اسما علما او غير علم
نحو كاهل وكواهل وحاتم وحواتم وخامسها فاعل صفة لمؤنث عاقل نحو حايض وحوايض وسادسها
فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعله مطلقا نحو ضاربه وضوارب وفاطمه
وفواطم وناصيه ونواصي تنبيهات الاول زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعل نحو صومعه
وصوامع الثاني ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال ومنها فواعل لغير فاعل الموصوف به
مذكر عاقل مما ثانيه الف زايدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو جوزل
فانك تقول في جمعه جوازل بحذف الواو والثالث نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر
غير عاقل كما سلم نحو نجم طالع ونجوم طوالع وجبال سوامخ وقال في شرح الكافية وغلط كثير من
المتاخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ واما الثاني جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس

وفوارس والى هذا اشار بقوله وشذ في الفارس مع ما ماثله والذي ماثله نواكس وهوالك وغوايب وشواهد
ونواكس وهي في صفات المذكر العاقل قيل وحسنه في فوارس امن اللبس لاختصاص معناه بالمذكر فانه
لا يقال امراه فارسه واما هوالك فورد في مثل قالوا هالك في الهوالك ونواكس وغوايب وردا في
الشعر تنبيهات الاول تاول بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفه لطوايف فلم يخرج عن القياس فعندهم
ان قولهم هالك في الهوالك في الطوايف الهوالك قيل وهو مبطل ان لم يقولوا رجال هوالك الثاني قال
في الارتشاف وذكر المبرد انه الاصل وانه جايز شايع في الشعر قلت يعني انه جايز في الشعر
لا مطلقا فلا ينافي غيره كما في الارتشاف واجاز الاصمعي ان يجمع هذه اللفظه جمع الاسم بالحمل عليه
ن وبفعايل اجمع فعاله وشبهه ذا تا او مزاله ن من امثلة جمع الكثرة فعايل وهو لكل رباعي
مونث بمده قبل اخره مختوما بالتا او مجردا منها والى هذا الضابط اشار بقوله وشبهه فاندرج فيه
خمسه اوزان بالتا وخمسه بلا تا فالتي بالتا فعاله نحو سحابه وسحايب وفعاله نحو رساله ورسايل
وفعاله نحو دواله ودوايب وفعوله نحو حموله وحمايل وفعيله نحو صحيفه وصحايف والتي بلا تا نحو شمال
وشمايل وفعال نحو عقاب وعقايب وفعول نحو عجوز وعجايز وفعيل نحو سعيد وسعايد قال في شرح
الكافيه واما فعايل جمع فعيل وهذا النوع فلم يات من اسم جنس فيما اعلم لكنه يقتضي القياس لعلم نحو
تسعايد جمع سعيد اسم امراه تنبيهات الاول شرط هذا المثل المجرد من التا ان يكون مونثه فلو
كانت مذكرا لم يجمع على فعايل الا نادرا كقولهم جزور وجزاير وسما وسماير قال
ن سما الاه فهو سبع سمايا ن وصيد وصايد الثاني قال في التسهيل ولفعوله وفعاله
وفعاله اسما فشرط الاسميه في غير فعيله واحترز باشتراطها هنا واما فعيله فشرطها ان لا تكون بمعنى
مفعوله احترازا من نحو قتيله وجريحه فلا تقال قتايل ولا جرايح وشذ قولهم ذبيحه وذبايح ونحوها الثالث
ظاهر كلامه اطراد فعايل في هذه الاوزان الخمسه مختومه بالتا او مجرده منها كما هو ظاهر الكافيه وقال في
التسهيل بعد ذكر فعوله وفعاله وفعاله وفعاله وان خلون من التا حفظ فيهن واحتمعن به فعول انثى واما
فعيل فلم يذكره في التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعايل جامعا وهذا يدل على ان فعايل غير مطرد في هذه الاوزان
المجرده وشعر في الارتشاف الرابع ذكر في التسهيل ان فعايل لنحو حلقه وقرشا وبراه وحلوله وجاريه
وحزابيه ان حذف ما زيد بعد الاسهم يعني جاري وحزابيه وانحو من ان يحذف فان لم الرابع هنا
حنيد على الفعالي بقولها ان حذف ما بعد اللام حباير وحرابي وان حذف ما قبل الاول حبارى وحزالى ن
ن وبالفعالي والفعالى جمعا صحرا والعذرا والقيس اتبعا ن من الاول فعلا اسما نحو صحرا وصحارى

والثاني فعلا اسما نحو علقى وعلاقي والخامس عذرا قالوا عذاري وعذارى وظاهر قوله والقيس اتبعا ان فعالي
وفعالى مقيسان في نحو عذرا لانهما مقيسان في نحو صحرا ويؤيد ذلك قوله في شرح الكافية ولذلك اشتبها
ثم يحتمل ان يريد بنحو عذرا ما كان على فعلا صفة مطلقا او صفة خاصة بالمؤنث وهذا اقرب وقال الشارح
ويشترك فعالي وفعالى فيما كان على فعلا اسما كصحرا او صفة نحو عذرا سوى بينهما ولم يقيد الصفة ثم الظاهر
بعد هذا ما ذكر في التسهيل من ان فعالى يحفظ في نحو عذرا وان الفعالي يساره فيه فالمختار انهما غير مقيسين
في فعلا صفة ويشتركان ايضا في جمع مهري قالوا مهاري ومهارى ولا قياس عليهما وسوى في التسهيل
بين عذرا ومهري وينفرد فعالي بالكسر بنحو حذرية وسعلاة وعرقوة والملحق ما حذف اول زائديه من
نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندر في اهل وعشرين وليلة
وكيلة وهي البيضة وينفرد فعالى بالفتح بوصف على فعلان او فعلى نحو سكران وسكرى وعضبان وعضبى
وغضبى فيقولون سكارى وعضابى ولا يقولون سكاري وغضابي بالكسر وقد يحفظ في الفاظ اخر
نحو حبنطى وحباطي واعلم ان جمع فعلان وفعلى على فعالى بضم الفا راجح على فعالى بفتحها
تنبيهات انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لانه يستفاد
من قوله بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولكنه اخل بفعالى بضم الفا فلم يذكره الثاني قالوا
في جمع صحرا وعذرا صحاري وعذاري ايضا بالتشديد فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالي وفعالى
وفعالي الثالث لعل ان فعالي بالتشديد هو الاصل في صحرا ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه — جمع ثم
وانما جاز غالبا في الشعر واما قلنا انه الاصل لانك اذا جمعت صحرا ادخلت بين الحا والرا الفا وكسرت
الرا كما يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وقلبت الالف الاولى يا لانكسار ما قبلها وقلبت — الى بعد الراء ثم
الثانية التي للتانيث ايضا يا ثم ادغمت الاولى فيها ثم انهم اثروا التخفيف فحذفوا احدى اليائين ثم حذف
الثانية فقالوا الصحاري بالكسر وحذفوا الاولى وقالوا الصحارى بالفتح واما فتح الرا فقلبت اليا الفا للتسلم
والحرف عند الوقف فظهر بهذا ان الاصل الصحاري ثم الصحاري ثم الصحارى والله اعلم **قال**
ن واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب ن واسلم الجمع فعالي بالتشديد
وهو لكل ثلاثي ساكن العين زيد اخره يا مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسي وكراسي وبردي وبرادي واحترز
بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو بصري فلا يقال بصاري وضابط النسب المتجدد جواز سقوط اليا
وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها **تنبيهات** الاول قد تقدم ان فعالي الاصل للنسب
الحقيقي لكن استعمال امام وخز بنصير النسب منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس

منسوبا

174

منسوبا كقولهم مهري ومهاري واصل المهري بعير منسوب الى بني مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار
اسما للنجيب من الابل الثاني ذكر في التسهيل لهذا الجمع ايضا نحو علبا وقوبا وحولايا فيقال علابي وقوابي
وحوالي وقال ويحفظ في نحو صحرا وعذرا وانسان وظربان **قلت** اما صحرا وعذرا فقالوا فيهما صحاري
وعذاري بالتشديد وتقدم التنبيه على انه الاصل مع انه لا يقاس عليه واما انسان وظربان فقالوا فيهما
اناسي وظرابي واصلهما اناسين وظرابين واليا فيهما بدل من النون وزعم ابن عصفور ان هذا البدل في اناسي
لازم ورد بان العرب قالت اناسين على الاصل **قال الشاعر**
ن اهلا باهل وبيتا مثل بيتكم وبالاناسين ابدال الاناسين ن قال في التسهيل والتكميل
ولو ذهب ذاهب الى ان اليا في اناسي ليست بدلا لان اناسي جمع انسي واناسين جمع انسان لكان قد
ذهب الى شي حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسي في معنى انسان **قال الشاعر**
ن فلست لانسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب ن وكما قالوا بختي وبخاتي وكراسي — سان واناسي
وكراسي لذلك قالوا انسي واناسي **قلت** الحامل لاهل التصريف على جعل اناسي جمع
انسان لا جمع انسي ان ياه للنسب وليست كياء كرسي وقال في شرح الكافية لو كان اناسي جمع انسي
لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي انتهى وحكي في جمع انسان ايضا اناسية بعوض
الهاء من الياء المحذوفة كما قالوا زنادقة وحكى اهل التصريف ايضا ابدال نونه الاولى ياء في الافراد
والجمع فقالوا ايسان وجمعه اياسين واما ظرابي فذكر بعض اهل التصريف ان الابدال فيه لازم وليس
كذلك لان من العرب من يقول ظرابين على الاصل ذكره في شرح الكافية وحكى ابو القسم السعدي وغيره
انه يقال ظربا كعلبا في ظربان فيحتمل ان يكون ظرابي جمع ظربا وتكون الياء لا بدلية كما في علابي
كما قالوا في صحرا صحاري الثالث وهذا الجمع ذكره المصنف من امثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد
فيه الملحق والشبيه به وجملتها احد وعشرون وزنا فعل لحمر وفعل لقذل وفعل لعرف وفعل
لغرف وفعلة لرماة وفعلة لكملة وفعلى لقتلى وفعلة لدرجة وفعال لعدل وفعال لعدال وفعال
لكعاب وفعول لكبود وفعلان لغلمان وفعلان لطهران وفعلا نحو كرما وافعلا نحو اوليا
وفواعل لجوائم وفعائل لرسائل وفعالي لصحاري وفعالى لصحارى وفعالي لكراسي وزاد في الكافية
لا ابنية فعالى وفعيلى وفعال اما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان او فعلى وتقدم
ذكره وانه راجح على فعالى بفتح الفا في هذين الوصفين واما فعال بضم الفا فهو اسم جمع كقولهم في
ظير ظؤار بالضم وقيل هو جمع واما فعيل وفعال بضم الفا نحو عبيد وطوار جمع طر وقعهم

بخلاف ذكر بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل انهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر
فعيل للغزي فهو اسم جمع وقال في شرح الكافية وما كان على وزن فعيل فهو جمع ان اشبه كعبيد
وحمير واسم جمع ان ذكر مطلقا والثاني التفصيل وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا
قال ابن الخباز وقد كثروا على فعيل بلا ابنية فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ودهور ودهين
وفعل كبقر وبقير وفعل كضرس وضريس وهو قليل لانه اشبه بالاحاد اسمي ولم يعرف من
عبيد وكليب كما ترى وكذا قال في الصحاح والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب
وهو جمع عزيز وذكر في الكافية ايضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه الا لفظتان
حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان قال بعضهم ومذهب ابن السراج انه اسم جمع وقال
الاصمعي الحجلى لغة في الحجل وذهب الاخفش الى ان ركب وصحب جمع تكسير ومذهب
سيبويه انه اسم جمع فهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى ان كل ما له واحد
موافق في اصل اللفظ كحوم وغنم جمع تكسير وليس بصحيح ن

ومنها وبفعالل وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى ن
من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما ماثله في العدد والهيئة وان خالفه
في الوزن نحو مفاعل وفياعل اما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع
عليه كل ثلاثي مزيد الا ما اخرجه بقوله من غير ما مضى ومن فعالى كبرى وسكرى واحمر
وحمراء ورام وكامل ونحوها لان هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه …
شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر
وجعافر ومرثد ومراثد وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق
نحو صيرف وصيارف وعلق وعلاق ام لغيره نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد ما لم
يكن مما تقدم استثناؤه واما الخماسي فهو ايضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد نبه
عليه بقوله ن ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس ن اذا اريد جمع الخماسي
المجرد حذف اخره ليتوصل بذلك الى مثال فعالل فيقول في سفرجل سفارج وان كان رابعه
شبيها بالزائد جاز حذفه وابقاء الخامس كما نبه عليه بقوله …

ن والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد ن يجوز حذف الرابع اذا كان
شبيها بالمزيد لفظا او مخرجا فالاول نحو خدرنق لان النون من حروف الزيادة والثاني نحو فرزدق

لا

195

لان الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة فلك ان تقول فيهما خدارق وفرازق بحذف النون والدال ولك
ان تقول خدارن وفرازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الاجود هذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا
يحذف من مثل فرزدق وخدرنق الا الخامس وفرازق غلط تنبيهان الاول اجاز الكوفيون
والاخفش حذف ما قبل الرابع كانهم رأوا حذف الثالث اسهل لان الف الجمع تحل محله الثاني منع
ابن ولاد تكسير الخماسي البتة وقال سيبويه لا يكسر بنات الخمسة الا على استكراه وقال في التسهيل
ويغني غالبا التصحيح عن تكسير الخماسي الاصول واما الخماسي بزيادة فانه يحذف زائده اخرا كان
او غير اخر نحو مسطر وسباطر وفدوكس وفداكس ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل
الاخر فانه لا يحذف بل يجمع على مفاعيل وذلك نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل
وقناديل وهذا مفهوم من قوله وزائد العادي الرباعي احذفه ما لم يك لينا اثره اللذ ختما
فان قلت فهم من استثنائه حرف اللين انه لا يحذف ولكن من اين فهم ان واو عصفور والف
قرطاس ونحوهما يقلبان ياء قلت هذا مفهوم من قواعد مدونة في التصريف لا يحتاج هنا
الى النص عليها تنبيهان الاول شمل قوله حرف لين ما قبله حركة مجانسة كما مثله وما
قبله حركة غير مجانسة نحو غرنوق وفردوس فيقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج منه كنهور
مما يتحرك فيه حرف العلة فانه لا يقلب بل يحذف فيقول كناهر

ن والسين والتا من كمستدع ازل اذ ببنا الجمع بقاهما مخل ن اعلم ان الاسم اذا كان فيه
ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع اعني فعالل وفعاليل توصل اليهما بحذفه فان تأتى احد المثالين بحذف بعض
وابقاء بعض ابقي ما له مزية في المعنى او في اللفظ فلذلك تقول في جمع مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما مخل ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية عليهما بكونها تزاد لمعنى يخص
الاسماء ولذلك تقول في منطلق ومغتلم مطالق ومغالم فتؤثر الميم بالبقاء على النون والتاء كما تقدم
والى هذا اشار والميم اولى من سواه بالبقا وشمل قوله من سواه صورتين احداهما وفاقية
وهي ان يكون باقي الزائدين غير ملحق كنون منطلق وتاء مغتلم والاخرى خلافية وهي ان يكون الزائد ملحقا
نحو مقعنسس فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه ابقاء الميم فيقول مقاعس ومذهب سيبويه ابقاء
الملحق فيقول قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرة وهي لمعنى يخص الاسم فكانت
اولى بالبقاء تنبيه لا يعني بالاولوية هنا رجحان احد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر
متعين لكونه اولى فلا يعدل عنه وقوله والهمز واليا مثله ان سبقا يعني ان الهمزة والياء

مثل المم وكونهما اولى بالبقا اذا تصدر انحو التدد وبلندد فتقول في جمعهما الادد والادد بحدف
النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى اصلا **ش** تقدم ان المزية تكون في المعنى وفي اللفظ وقد
تقدم من ابقا الميم والهمزة واليا في المثل السابقة من المزية المعنوية ولها امثلة اخر لا تحتمل ذكرها
هنا المختصر ومثال المزية اللفظية قولك في جمع استخراج تخارج لان له نظيرا وهو تماثيل
ولا تقول سخارج لان سفاعيل معدوم وكذلك مسئلة مرمريس تقول فيه مراريس بحذف الميم
وابقا الرا لان ذلك لا يحمل معه كون الاسم ثلاثيا في الاصل ولو حذفنا الرا وابقينا الميم فقلت
مراميس لاوهم كون الكلمة رباعية وكذلك مسئلة حطايط فان الهمزة فيه اولى بالبقا من الالف لتحركها
ولشبهها حرفا اصليا لان زيادتها وسطا شاذ بخلاف الالف ويونس يوثر الالف بالبقا لانها
ابعد من اخر الاسم فتقلب همزة فتقول حطايط على القولين والتقدير مختلف ومسايل هذا
الفصل كثيرة فلتلتف بما ذكرناه ومن المزية ايضا ما اشار اليه **بقوله**
ص والبا لا الواو احذف ان جمعت ما **ص** كحيزبون فهو حكم حتما **ش** مما يختار فيه بالبقا
الواو حيزبون وعيطموس ونحوهما فان تكسيرهما حزابين وعطاميس حذفنا اليا وابقينا الواو
فانقلبت يا لانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو في ذلك بالبقا لان اليا اذا حذفت اغنى حذفها
عن حذف الواو لبقايها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفنا الواو اولا
لم يغن حذفها عن حذف اليا لان بقا اليا مفوت لصيغة الجمع **ص**
ص وخيروا في زايدي سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى **ش** زايدا سرندى هما النون
والالف فان حذفنا النون قلت سراد وان حذفت الالف قلت سراند وكذلك نظايره نحو
العلندى والحبنطى والعفرنى وانما خيروا في هذين الزايدين لتكافيهما اذ لا مزية
لاحدهما على الاخر والحاصل انه ان كان لاحد الزايدين مزية ابقي وان ثبت التكافؤ فالحاذف
مخير وهذه مسايل اختم بها باب الجمع الاول تعويض ما قبل الطرف مما حذف منه اصل
او زايد فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا اول التصغير وسياتي
الثاني اجاز الكوفيون زيادة اليا في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر
جعافير وفي عصافير عصافر وهذا عندهم جايز في الكلام وجعلوا من الاول ولو القى معاذيره
ومن الثاني وعنده مفاتح الغيب ووافقهم في التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا
يقال فيها فواعيل الا شذوذا **قوله** سوابيغ بيض لا تخرقها النبل **ص** ووافقهم

الجرمي

176 الجرمي على زيادة اليا قياسا نحو طوابيق وخواتيم وكل ما جمع على فعاليل وقال ابو حاتم في نحو امنيه واثفيه
كل ما جا من هذا النوع واحده مشدد ففي جمعه التشديد والتخفيف كاماني وقال الاخفش هذا
كما يقال في جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح وقال النحاس الحذف من المعتل اكثر ومذهب البصريين ان
زيادة اليا في مثال مفاعل وحذفها من مثال مفاعيل لا يجوز الا للضرورة الثالثة قد ورد في جمع
التكسير ما يشبه تصغير الترخيم واشار اليه في التسهيل بقوله وربما قدر تجريد المزيد فعومل
معاملة المجرد ومثال ذلك قولهم في طريف وجنيب طروف وجنوب قال الجرمي والفارسي
كسر على حذف الزيادة وهذا مذهب المبرد وكان يقول فيه جمع الترخيم وقال الخليل وسيبويه
انه مما جمع على غير واحده المستعمل كملامح واجاز السيرافي ان يكون اسم جمع الرابعة قال في التسهيل
يجمع اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل او مفاعيل او فعله لما يثنيان له جمع شبههما
من مثل الاحاد انتهى فمن جمع اسم الجمع قوم واقوام وظاهر كلام سيبويه انه لا يقاس ومن جمع
الجمع عقبان وعقابين كما يقال سرحان وسراحين ومعنى قوله لما يثنيان له للمعنى الذي يثنيان
له يعني ان الداعي الى جمعهما هو الداعي الى تثنيتهما وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة
وجمع القلة ونقل غيره ان جمع جمع الكثرة لا يقاس باتفاق واختلف في جمع القلة
فقيل يقاس جمعه وهو مذهب الاكثرين وقيل لا ينقاس ولا جمع من الجموع الا ما جمعوا
وهو مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور وبه فسر السيرافي كلام سيبويه الخامسة اختلف
جمع م في اصايل فقيل هو جمع جمع لانه جمع اصال واصال جمع اصل واصل جمع اصيل قاله ابن
الشجري ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد واصايل جمع اصيله كسفينه وسفاين
قاله ابن البادش وقال ايضا والاصيل الصغير وان لا دليل على هذين القولين فليس بجمع جمع
السادسه في الفرق بين اسم الجمع والجمع واسم الجنس وانما اخرته الى هذا الموضع لان معرفته
متوقفه على معرفة امثلة التكسير والفرق بين هذه الثلاثه من وجهين احدهما معنوي والاخر
لفظي اما المعنوي فقال الشارح في صدر الشرح الاسم الدال على اكثر من اثنين بشهادة التامل
ط اما ان يكون موضوعا للاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة اجزا مسماه واما ان يكون
موضوعا للحقيقة ملغا فيه اعتبار الفردية الا ان الواحد ينتفي بنفيه فالموضوع للاحاد
المجتمعة هو الجمع سوا كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال واسود او لم يكن كابابيل والموضوع
لمجموع الاحاد هو اسم الجمع سوا كان له واحد من لفظه كركب وصحب ام لم يكن كقوم ورهط

والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور فهو اسم الجنس وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التاء كتمر وتمرة
وكماة وكمء نعني ان الكمء والجب للواحد والكماة والجباة للجنس وهذا قليل وبعضهم يقول للواحد
كماة وللجنس كمء على القياس وقوله وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التا تنبيه على ان اسم الجنس لا
ينحصر في ذلك لانه قد يفرق بينه وبين واحده بالنسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي واعلم ان مما عرف
به اسم الجنس نظرا الى معناه صحة اطلاقه بمعنى واحد على القليل والكثير كالعسل والماء لان الواحد
انما يتميز بنفسه اذا كان صادقا عليه وقد صرح بذلك الشيخ ابو عمرو في شرح الكافية والمفهوم
من كلام النحويين ان اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو جوز ونخل وكلم لا ينطلق على
اقل من ثلاثة وانما يقال ذلك في ضرب من المصادر فانه صالح للقليل والكثير فاذا قلت ضربة
فالتاء للتنصيص على الوحدة واما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك وقد صرح المصنف بذلك
قال في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي كاللبن والنبق واقل ما يتناول ثلاث كلمات بل
مقتضى قوله في التسهيل بتكسير الواحد المميز بالتاء محفوظ استغناء بتحريكه في اللبن وتصحيحه
العلماء ان يمرا ونحو لما فوق العشرة حتى قيل بافضل كلامه الاول واما اللفظي فاعلم ان الاسم
الدال على اكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب فيه
فان كان على وزن خاص بالجمع نحو عباديد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحده مقدر
والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان افعالا نادر في المفردات في م
لقولهم برمة اعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس
الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين خلافا لمن
زعم انه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما ان يوافقه في اصل اللفظ دون الهيئة فهو او فيهما وثني صح
جمع مقدر تغييره نحو فلك وان لم يكن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان
وافقه في اصل اللفظ دون الهيئة فاما ان يتميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم او بتاء
التانيث ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس وان التزم تانيثه فهو جمع نحو تخم وتهم وحلي
سيبويه جمعيتهما لان العرب التزمت تانيثهما فان الغالب على اسم الجنس المميز واحده
بالتا التذكير وقال ابن سيده التذكير والتانيث سواء في الاستعمال واللغة وان لم يكن
كذلك واما ان يوافق اوزان الجموع المختصة او لا فان وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في
التذكير والنسب اليه دون فتح فيكون اسم جمع فلذا حكم على غزى بانه اسم جمع لغاز لانه

يساوي

ساوي الواحد في التذكير بخلاف حليب فانه جمع لانه مونث وحكم ايضا على ركاب بانه اسم جمع لكونه
لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت او اهمل واحدها واما
فلما دون فتح لان الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر فيقال الرجال قام وان خالف اوزان الجمع المختصة
فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من ابنية الجمع خلافا للاخفش والحاصل ان اسم
الجنس هو ما ميز واحده بالياء او التاء ولم يلتزم تانيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس
على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه او له واحد ولكنه مخالف لاوزان الجمع او غير مخالف
ولكنه مساو للواحد دون فتح في التذكير والنسب واذا عرف الجمع تعرف منهما والله اعلم
ص التصغير ش انما ذكره بعد التكسير لانه كما قال سيبويه من
واد واحد فلنذكر فوايده وعلامته وشروط المصغر اما فوايده عند البصريين فثلاثة التحقير
والتقليل والتقريب فالتحقير اما للذات نحو رجيل اي حقير صغير واما للشان نحو رجيل والتقليل
لكمية الشيء نحو دريهمات والتقريب اما للزمان نحو قولك بعيد العصر واما للمكان نحو دوين السماء واما
للمنزلة نحو صديقي وزاد الكوفيون في فوايده التعظيم كقوله
ص دويهية تصفر منها الانامل ش يعني الموت واجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة
كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة او بان المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام
واما علامته فهي الياء وانما جعلوها ياء لان اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين والالف قد استبد
بها الجمع فعدلوا الى الياء لانها اقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان الالف قد تجعل
علامة للتصغير واستدلوا بقول العرب في هدهد هداهد يعنون التصغير وفي دابة وشابة
دوابة وشوابة ورد بان الهداهد لغة في الهدهد واما دوابة وشوابة فالفهما بدل عن ياء التصغير
والاصل دويبة وشويبة لان ياء التصغير قد تجعل الفا اذا وليها حرف مشدد واما شروط
المصغر فاربعة الاول ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف في المعنى وشذ
تصغير فعل التعجب وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه والثاني ان يكون غير متوغل في شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات
وسياتي والثالث ان يكون قابلا فلا تصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة شرعا وفي اسماء
شهور السنة وايام الاسبوع قولان والمنع مذهب سيبويه والرابع ان يكون خاليا من صيغ
التصغير وشبهها فلا تصغر نحو كميت ص فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو قذي في قذى ش

ن فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما ن ابنيه التصغير ثلاثه فعيل وفعيعل
وفعيعيل فعيل للثلاثي مطلقا نحو قذي في تصغير قذا وفليس في تصغير فلس وفعيعل وفعيعيل
لما زاد على الثلاثه اما فعيعل فللرباعي نحو دريهم في تصغير درهم وجعيفر في تصغير جعفر وفعيعيل
للخماسي ولما فوقه اذا كان قبل اخره حرف لين نحو عصيفير او حذف منه وعوض نحو فريزيد تنبيهات
الاول هذه الاوزان الثلاثه من وضع الخليل رحمه الله فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثله فقال
وجدت معامله الناس على فلس ودرهم ودينار الثاني وزن المصغر بهذه الامثله اصطلاح خاص
بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لكثره الابنيه وليس جاريا على مصطلح التصريف
الا ترى ان وزن احيمد ومليكم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها في التصريف افيعل ومفيعل
وفعيلل الثالث فهم من قوله فعيلا اجعل الثلاثي ان الثلاثي اذا صغر بهذه الاعمال ضم اوله وفتح
ثانيه والحاق يا التصغير بعده وفهم من قوله فعيعل مع فعيعيل لما فاق ان ما فوق الثلاثه ثالثه ص
يشارك الثلاثي في الاعمال الثلاثه ويزيد عليه رابعا وهو كسر ما بعد اليا الا ما استثني الرابع
هذه الابنيه المذكوره انما هي في المتمكن واما غير المتمكن فانه خالف في بعضها وسياتي في اخر الباب
الخامس ذكروا الضم اول المصغر عللا اكثرها ظاهر الضعف منها انهم لما فتحوا اول التكسير
اول الرباعي والخماسي لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم اولى لمكان اليا قال معناه السيرافي وفتحوا
ثانيه لان يا التصغير والف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل اليا على ما قبل الالف السادس
قال بعضهم ضم اول المصغر وفتح ثانيه انما هو فيما ليس كذلك للمكسور او بقول الضمه والفتحه
المكبر غير الضمه والفتحه في المصغر كما في ملك ونحوه وجزم ابن ابان من المالكي فقال لو كان المكبر
مضموما كغراب وعلام ثم صغرته لحكم بان الضمه في التصغير غيرها في التكبير وقال بعضهم في نحو فريج غيرها م
مما قبل اخره مكسور اذا صغر لا يتغير قال ولو قيل ان الكسره في التصغير غيرها في التكبير لكان
وجها السابع لو كان المكبر على هيئه المصغر كمبيطر ومهيمن ونحوهما من اسما الفاعلين فقال بعضهم
ان تصغيرها بلفظها لتقديره وظاهر التسهيل ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه
من صيغ التصغير وشبهها ن وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثله التصغير صل ن
يعني انه يتوصل الى فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعه احرف بما يتوصل به الى منتهى الجمع
يعني مفاعل ومفاعيل والحذف هنا من يرجح وتخيير ماله في التكسير فتقول في تصغير
فرزدق وسفرجل فريزد بحذف الخامس او فريزق بحذف الرابع لانه يشبه بالزائد وتقول في منطلق

مطيلق

مطيلق بابقا الميم وحذف النون لان للميم مزيه كما تقدم وتقول في استخراج تخيريج بحذف السين وابقا التا
لانها اولى بالبقا كما سبق وتقول في حيزبون حزيبين بحذف اليا وابقا الواو منقلبه يا لما مر وتقول في
علندى عليند او عليد اذ لا مزيه لاحديهما على الاخر وتقدم بيان ذلك في التكسير فلنغني عن اعادته هنا
تنبيه يستثنى من ذلك الف التانيث والف الممدوده ويا النسب والالف والنون بعد اربعه احرف
فصاعدا فانهن لا يحذفن في التصغير فلا يعتد بهن كما سياتي ن
ن وجايز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف ن يعني انه يجوز ان يعوض مما
حذف في التكسير والتصغير يا قبل الاخر وسوا في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في
جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفي تصغيره سفيريج وما حذف منه زايد نحو منطلق
تقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله جايز ان
التعويض لا يلزم تنبيه قال في التسهيل وجاز ان يعوض مما حذف يا ساكنه قبل الاخر ما لم يستحقها
لغير العوض احترز بقوله لغير التعويض من نحو لغاغيز جمع لغيزى فانه حذف الفه ولم يجئ
بالعوض لسبق يايه التي كانت في المفرد ن وحايد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما
يعني ما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب مغيربان كانه تصغير مغربان لا مغرب وفي
عشيه عشيشيان كانه تصغير عشيان وفي عشيه عشيشيه وفي انسان انيسيان كانه تصغير
انسيان وفيه خلاف مذهب البصريين انه فعلان من الانس وقال الشيباني فعلان ايضا لكن من
الايناس بمعنى الابصار وقال معظم الكوفيين انه افعلان من النسيان فهو على الاول من هذا النوع
وفي بنون ابينون كانه تصغير ابنين وفي ليله لييليه كانه تصغير ليلاه وفي رجل رويجل كانه تصغير
راجل وفي صبيه وغلمه اصيبيه واغيلمه فهذه الالفاظ استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل وقد سمع في بعضها القياس ايضا فقالوا في صبيه صبيه على القياس انشد سيبويه
ن صبيه على الرجال زمكا ما ان عدا اصغرهم ان زكا ن يقال زك زكيكا اذا دب قال
المبرد والصواب ما ان عدا الابهم وما خولف به القياس في التكسير قولهم رهط واراهط وباطل
واباطيل وحديث واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض وقطيع واقاطيع فهذه جموع
لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين
الى انها جموع للمنطوق به على غير القياس وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئه اخرى ثم يجمع فيرى
في اباطيل ان الاسم غير الى ابطيل او ابطول ثم جمع ومذهب المبرد ان اراهط جمع ارهط

والاطيل جمع اطال مصدر اطل واستغني به عن جمع الاسم واعاريض تكسير اعراض مصدر اعرض
وذهب الفرا الى ان احاديث جمع احدوثه بمعنى حديث وقال ابن خروف ان احدوثه انما تستعمل في المضا
والنوادر لا في معنى الحديث الذي يتحدث به وعد بعضهم من هذا النوع قولهم اظافير في جمع ظفر وليال
في جمع ليله وليس منه بل هما مما استغني فيه بجمع واحد مستعمل قليلا لانهم قالوا اظفور وليلاه
وان كان الاشهر ظفر وليله قلت ـــ ولذلك لا ينبغي ان يعد من قولهم في التصغير لييله مما استغني
فيه بتصغير مهمل ن لتلو يا التصغير من قبل علم تانيث او مدته الفتح انحتم ن
ن كذاك ما مده افعال سبق او مد سكران وما به التحق ن اعلم ان ما بعد يا التصغير ان كان
حرف اعراب جرى بحركات الاعراب على مقتضى العوامل نحو زييد فان لم يكن حرف اعراب وجب كسره
كما سبق ما بعد الف التكسير الا في اربع مسائل الاول ما قبل علامة التانيث وهما التا والالف نحو طلحه
وسكرى فتقول فيهما طليحه وسكيرى بالفتح لوجوب فتح ما قبل تا التانيث ومحافظة على بقا الالف
ويعني بقوله من قبل علم ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر نحو دحيرجه الثاني ما قبل
مده التانيث وهي الالف التي قبل الهمزه في حمرا ونحوه فانها ليست علامة التانيث عند جمهور البصريين
وانما العلامه عندهم الالف التي انقلبت همزه وتقدم بيان ذلك في التانيث والتذكير فتقول في تصغير
حمرا حميرا بالفتح محافظة على سلامة الالف فان قلت ولعله اراد بعلم التانيث التا وحدها
وبالمده الالفين المقصوره والممدوده قلت لا يصح ذلك لان المقصوره علم تانيث ايضا
فتخصيصه بالتا لا وجه له وانما عطف المده المذكوره على علم التانيث لعدم اندراجها
فيه فهي كقوله في التسهيل او الف التانيث او الالف قبلها فان قلت قوله في شرح الكافيه
فان اتصل ياولي العلامه بالتانيث نحو تميمه وحبلى وحميرا يقتضي ان المده في حمرا مندرجه في قوله
علامة تانيث ولذلك اقتصر في الكافيه على قوله لتانيث علم قلت يجوز في ذلك والتحقيق
ما تقدم الثالث ما قبل الف افعال نحو اجمال فتقول فيه اجيمال محافظة على بقا الف الجمع
تنبيه اطلق المصنف افعالا ولم ينبه على انه يكون جمعا او شبه المفرد وفي بعض نسخ التسهيل
او الف افعال جمعا او مفردا فمثال الجمع ما ذكر ومثال المفرد لا يتصور على قول الاكثرين الا
فيما سمي به عندهم من الجمع لان افعالا عندهم لم يثبت الا في الجمع قال سيبويه فاذا حقرت افعالا
اسم رجل قلت افيعال كما حقرتها قبل ان يكون اسما فتحقير افعال كتحقير عطشان
فرقوا بينها وبين افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الا جمعا انتهى وقد اثبت بعض

او الف افعال جمعا ام

النحويين افعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمه اعشار وثوب اخلاق واسمال وهذا عند الاكثرين من
الوصف بالجمع وتصغيره افيعال كما سبق فان قلت اذا فرعنا على مذهب من اثبته في المفردات
فهل يصغر على افيعال او على افيعيل قلت مقتضى اطلاق الناظم وقوله في التسهيل جمعا او مفردا
انه يصغر على افيعال بالفتح ومقتضى قول من قال من النحويين كابن موسى وابن الحاجب انه يصغر على
افيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو
اعشار فان تصغيره اعيشير انتهى وقال الشارح او الف افعال جمعا وعلى هذا فانه يقوله سبق انه
مقيد وحمل كلام الناظم على التقييد وكانه جعل سبق قيدا لافعال اي او الف افعال السابق في باب
التكسير وهو الجمع اما بعينه سع فيه ابا موسى ومن وافقه وقال الشلوبين هذا خطا لان سيبويه قال
اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت افيعال كما حقرتها قبل ان يكون اسما واما حمل كلام الناظم على التقييد
لا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من افعال فيكون بمعنى اله بل صله ما ومد مفعول سبق
مقدم عليه والتقدير كذاك ما سبق مده افعال وايضا فان المصنف اطلق في غير هذا الكتاب بل
صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه والله اعلم الرابع ما قبل الف سكران ونحوه مما
في اخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ ولهذا احال الناظم على
سكران فتقول فيه سكيران لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو عثمان
وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين فانه جمع على
سراحين وان جمع على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثال ذلك ظربان
وانسان فانهم قالوا في جمعهما ظرابين واناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما
ظريبان وانيسان واذا ورد ما اخره الف ونون مزيدتان ولم يعرف هل قلبتها العرب الفا يا
او لا حمل على باب سكران لانه الاكثر الخامس ما كان قبل اسم منزل منزلة تا التانيث والمراد
به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ن

والف التانيث حيث مدا ... وتاؤه منفصلين عدا
كذا المزيد اخر النسب ... وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلان ... من بعد اربع كزعفران

ش وقدر انفصال ما دل على تثنيه او جمع تصحيح جلا ش يعني انه لا يعتد في التصغير بهذه
الاشيا الثمانيه لانها تعد منفصله اي بمنزلة كلمه مستقله ومعنى عدم الاعتداد بها

ان ما قبلها يصغر كما يصغر غير متمم بها الاول الف التانيث الممدود نحو راهطا الثاني تاء التانيث نحو حنظلة
الثالث ياء النسب نحو عبقري الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس الخامس عجز المركب يعني غير المضاف لتقدم ذكره
نحو بعلبك السادس الالف والنون الزائدتان بعد اربعة احرف فصاعدا نحو زعفران واحترز من ان يكونا
بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان فقد تقدم حكمها السابع علامة التثنية نحو مسلمين الثامن علامة جمع التصحيح
نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا تعتد بها فتقول في تصغيرها ~~[illegible]~~ رويهطا وحنيظلة وعبيقري
وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران ومسيلمين ومسيلمين ومسيلمات فقد رئيت بنية التصغير قبل الالف
والتاء وكذا سايرها **تنبيهات** الاول هذا تقييد لاطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل به تمام البنية
عليه الثاني ليست الالف الممدودة عند سيبويه كالتاء في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهب
سيبويه في نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء بالمد حذف الواو والالف والياء فتقول في تصغيرها
جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف نحو قول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر
عنده ان الالف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولاء
ونحوه فتقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسويا بين الف التانيث وتائه ووجه
سيبويه ان الف التانيث الممدود شبهها بها التانيث وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف
الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنا عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة
في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها في التصغير متعين عند
بقاء الف التانيث فلذا تعين سقوط الواو والمدلول ونحوها في التصغير واعلم ان تسوية المصنف هنا
بين الف التانيث الممدود وتائه يقتضي موافقة المبرد لكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه
الثالث اختلفا ايضا في نحو ثلاثين علما او غير علم وفي نحو حداران وظربعين وظربعات اعلاما
فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثين بالتخفيف لان زيادته غير طارية على لفظ مجرد فعومل
معاملة جلولاء وكذا يفعل بما حمل على ما فيه علامة التانيث وجمع التصحيح نص على ذلك ومذهب
المبرد ابقا حرف المد في ذلك والادغام كما يفعل في جلولاء وانهما في نحو ظربعين وظربعات
اذا لم يجعل اعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل **قال**

(ص) والف التانيث ذو القصر متى زاد على اربعة لن يثبتا **(ش)** الف التانيث المقصورة البعد عن تقدير
الانفصال من الممدودة لعدم امكان استقلال النطق بها متلفظا فيعامل معاملة [illegible] قرقرى
ولغيزى قريقير ولغيغير فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقا الالف

فروقه فانه م

التانيث

التانيث وجاز عكسه والى هذا اشار بقوله وعند تصغير حبارى خير بين الحبيري فادر والحبير
فان حذفت المدة قلت الحبيرى وان حذفت الف التانيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تدغم يا التصغير فيها
(ص) واردد لاصل ثانيا لينا قلب فقيمة صير قويمة تصب **(ش)** اعلم ان الثاني يرد الى اصله في التصغير
بشرطين الاول ان يكون لينا والثاني ان يكون بدل غير همزة بل همزة فاندرج في ذلك ثلاثة انواع اولها ما كان
لينا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن فتقول في تصغير باب بويب لان الفه عن
واو وفي ميزان مويزين لان ياءه عن واو وكذلك تقول في قيمة قويمة لان الفه عن يا وفي موقن مييقن لان
واوه عن يا وانما رد الثاني في ذلك الى اصله لزوال سبب انقلابه وثانيها ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح
غير همزة نحو دينار وقيراط فان اصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من اول المثلين فتقول في تصغيرهما
دنينير وقريريط لزوال سبب الابدال وثالثها ما كان مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو ذيب فان
اصله الهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته تقول ذؤيب بالهمزة رجوعا الى اصله لان
قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وخرج بالشرط الاول ما ليس بلين فانه لا يرد الى اصله ولو
كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويئم بالهمزة وفي متعد متيعد خلافا للزجاج في متعد فانه يرده
الى اصله فيقول مويعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل مويعد اوهم ان مفرده موعد
او موقد ومتيعد لا ابهام فيه وخرج بالشرط الثاني ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كالف ادم
ويا ايمة فانهما لا يردان الى اصلهما اما ادم فتقلب الفه واوا واما ايمة فتصغر على لفظه **تنبيهات**
الاول ضابط هذا الفصل ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول
بالتصغير رد الى اصله الثاني ظهر بما ذكرناه ان قوله في شرح الكافية وهو يعني الرد مشروط
بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي ان يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما ذكر في
التسهيل الثالث ظاهر قوله لينا قلب ان مراده قلب عن لين كما قال في الكافية **(ص)**
واردد لاصل ما بنا ابدل من ذي اللين عينا نحو بالرد قمن وذلك لان القلب في اصطلاح اهل التصريف
لا يطلق على ابدال الحرف علة من حرف علة اخر واذا كان ذلك مفهومه توهم اشتراط كونه مبدلا من
لين كما صرح به في الكافية **فان قلت** فلعل مراده بالقلب هنا مطلق الابدال فيشمل ما كان مبدلا
من لين وما كان مبدلا من غيره **قلت** اذا حمل على هذا ورد ما كان بدلا من همزة تلي همزة فانه لم يستثنه
الرابع اجاز الكوفيون في نحو باب مما الفه عن واو تويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الثاني نحو شيخ واوا ووهم
في التسهيل على جوازه وتوبيله انه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ **وقوله**

نانه ظاهر

[illegible]

وشذ في عيد عييد (ن) وجه شذوذه انهم صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد لانه من
عاد يعود فلم يردوا الياء الى الاصل قال الشارح حملا على قولهم في الجمع اعياد قلت وقال بعضهم
وفيه نظر لانهم لو اجمعوه على اعياد فرقا منه وبين جمع عود فينبغي ان يقال صغروه على عييد فرقا
بينه وبين تصغير عود ولا حاجة الى جعل احدهما محمولا على الاخر وقوله
(ن) وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم (ن) يعني يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى اصله ما وجب للتصغير
كقولك في باب وناب وميزان ابواب وانياب وموازين الا ما شذ كاعياد وقوله
(ن) حتى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسل الاقوام عهد المياثق (ن) يريد المواثيق (ن)
(ن) والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل (ن) (ن) الالف اذا كان ثانيا فله خمسة اقسام
الاول مبدل من ياء كناب والثاني مبدل من واو كباب والثالث مجهول الاصل كعاج وصاب والرابع
زايد كضارب والخامس مبدل من همزة كآدم فاما الاولان فتقدم انهما يردان الى الاصل واما الثالث
والرابع فيجعلان واوا واليهما اشار بالبيت فتقول عويج وصويب وضويرب واما الخامس فيقلب
واوا ايضا نحو اويدم ولم ينبه عليه واعلم ان حكم التكسير في ابدال الالف الثاني كحكم التصغير
فتقول ضوارب واوادم (ن) وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما (ن)
المنقوص هنا هو العام وهو ما حذف منه اصل لا الخاص وهو ما حرف اعرابه يا لازمة قبلها
كسرة فاذا صغر المنقوص المذكور فكل يرد ما حذف منه ان كان على حرفين نحو حد مسمى به وشية
ويد فتقول فيهما حديد وشيهة ويديه ويقال يرد فا الاول وعين الثاني ولام الثالث وان كان
على ثلثة والثالث تاء التانيث لم يعتد بها وكمل ايضا كما كمل الثاني نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة
وسنيهة او سنية برد فا الاول ولام الثاني فان قلت فهل ورد من هذا النوع محذوف العين
قلت لا اعرف لذلك مثالا الا لفظا واحدا فيه خلاف ذهب الزجاج الى انها محذوفة
اللام من ست اذا جمعت وهذا الخلاف انما هو في السه التي هي مجتمع الماء وسط الحوض واما السه
التي هي كاعدة من الناس فهي محذوفة اللام لا اعرف في ذلك خلافا وان كان للمنقوص ثالث غير التاء
لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتأتى بدونه فتقول في هار وشاك هوير
وشويك والى هذا اشار بقوله ما لم يحو غير التاء ثالثا فعلم منه انه ان حوى بالتاء غير الثالث لم يرد اليه
المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد اليه تنبيهان الاول شذ قول بعض
العرب في هار هوير برد المحذوف ولا يقاس عليه خلافا لابي عمرو ونقل الضائع عن يونس والمازني

إلا

181 الا ان ابا عمرو ويونس يردان الهمز في خير وشر والمازني لا يرد فيهما الثاني انما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء
ليشمل بنت واخت فانها لا يعتد بها ايضا بل تقول بنية واخية برد المحذوف الثالث يعني بقوله
ما لم ما زاد على الحرفين ولو كان اولا ولو كان اولا او وسطا والاول كقولك في يرى يريي فلا يرد اعتد اذا
كحرف المضارعة واجاز ابو عمرو والمازني الرد فتقول يريئي ويونس يرد ولا ينون على اصل مذهبه في نحو يعيل
ونحو وتعلم مثال الوسط فان قلت كان ينبغي ان يقول ما لم يحو غير التا او الهمزة التي للوصل
فان همزة الوصل لا يعتد بها ايضا بل يرد المحذوف مما هي فيه قلت لا يحتاج الى ذلك فان ما
فيه همزة الوصل اذا صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث لها نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني
كما فهمزة الوصل استغنا عنها لتحرك الاول وقوله كما اشاره الى ان الثنائي وضعا يكمل ايضا
في التصغير موصلا الى مثال فعيل الا ان هذا النوع لم يكمله بثالث فرد خلافا للنوع السابق واجاز في
الكافية والتسهيل في الثنائي وضعا وجهين احدهما ان يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما
عني وهلي والاخر ان يكمل من جنس المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل وصرح في التسهيل بان
الاول اقيس وبه جزم بعضهم فان قلت فاذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء او بواو قلت
خير بعضهم فقال واوا او ياء وظاهر كلام المصنف انه يا لانه شبهه بدم ونص الابدي على انه
يا وهو الاظهر تنبيهان الاول لا يظهر لهذين الوجهين اثر لفظي في الاسمية والحرفية اذا سمي
بها فانك تقول على التقديرين هوي وهو واضح الثاني قوله كما نظر لانه ان اراد التمثيل فليس في م
بجيد لان ما وهو من الثنائي الوضع ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به وان اراد التنظير فليس نظير
المنقوص الا في مطلق التكميل لان المنقوص يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم محذوفه فيرد ولا
يوجد ذلك من كلامه الا ان يحو ما يكمل كما يكمل المنقوص ولا يدرى بماذا يكمل والله اعلم
(ن) ومن يرخم يصغر اكتفى بالاصل كالعطيف يعني المعطف (ن) من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم
وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت اصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اربعة صغر على
فعيعل فتقول في معطف عطيف وفي ازهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود واحمد حميد
وتقول في قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر تنبيهات الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم
ثلاثي الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في علاب وسعاد وحبلى غليبة وسعيدة وحبيلة
الثاني اذا صغر نحو حايض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض
وطليق لانها في الاصل صفة لمذكر الثالث شذ في تصغير ابراهيم واسماعيل بريه وسميع

محذوفة فإن كلا منهما أصليين ومزيدين لأن الهمزة منهما والميم واللام أصول باتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد
أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائدة وبنى عليهما تصغير الاسمين بعد حذف حرف فقال المبرد أبيره وأسيمع
وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى ذلك يبنى جمعهما فقال
الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأساميع
بغير ياء وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه أن يجمعا جمع السلامة فيقال إبراهيمون
وإسماعيلون الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل للكوفيين بل من قول
العرب بليق تصغير أبلق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق قال الأصمعي تزعم العرب أنه من قول
رجل رأى الغول على جمل أورق وقلب الواو في التصغير همزة وأما قولهم حميق فلا حجة فيه لاحتمال كونه
تصغير حمق واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن
يلحق التاء في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا في الأصل أو في الحال أو في المآل
فالأول يد فإنه ثلاثي في الأصل فيقال في تصغيره يدية والثاني نحو سنة ودار فيقال في تصغيرهما
سنية ودويرة والثالث نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر
يلحقه الحذف سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سميي بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية بدل
المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت الثالثة على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم
ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد والآخر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة وقد علم بيانه
ثم استثني من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما **بقوله**
ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس فيقال في تصغيرهما شجير وبقير إذ لو
قلت في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا يلحق أيضا بضعا وعشرا
وما دونهما من عدد المؤنث بل يقال بضيع وعشير إذ لو قيل بضيعة وعشيرة لتوهم أن ذلك
عدد مذكر ثم أشار إلى الثاني **بقوله** وشذ ترك دون لبس يعني شذ ترك التاء دون
لبس في ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب للمسن من الإبل وفرس وحرب
وقوس ودرع الحديد وعرس ونعل ونصف وبعض العرب يذكر الحرب والدرع والقوس فلا
يكون من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء عرس وقوس فقال عريسة وقويسة **تنبيهات** الأول لم يعرض
في الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعني نحو شجر وخمس الثاني قيل ينبغي أن يستثنى نوع آخر
وهو نحو طالق وحائض من أوصاف المؤنث إذا صغر تصغير الترخيم وقد تقدم التنبيه عليه الثالث لا

اعتبار

182

اعتبار العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث فيقول في رمح علم امرأة رميحة وفي عين علم رجل عيين خلافا
لابن الأنباري في اعتبار الأصل فيقول في الأول رميح وفي الثاني عيينة واستدل بقولهم عيينة بن حصن
ونحوه وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا الرابع إذا سميت مؤنثا بست وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت
ولحقته تاء التأنيث فتقول سنية وأخية وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول سني وأخي
وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر أي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في وراء وريئة
بالهمز وفي أمام أميمة وفي قدام قديديمة وقوله [illegible] فاقة في اللئيمة وبلا اسما مفعول لم يتقدم عليه
تنبيه أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيغيزة فيجاء بالتاء
عوضا عن الألف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فإنه قال ولا تلحق عند شذوذ غير ما ذكر إلا
ما حذفت منه ألف تأنيث خامسة أو سادسة وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتي
التصغير من خواص المتصرف من الأسماء فحقه أن لا يدخل غير المتمكن إلا أن أسماء الإشارة والموصولات
شابهت المتمكن بكونها توصف ويوصف بها فلذلك استبيح تصغير بعضها لكن على وجه خولف به
تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر وأعطى ما وافق
المتمكن بزيادة ياء ساكنة بعد فتحة فقالوا في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما اللذيان
واللتيان وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بالضم قبل الواو
والكسر قبل الياء وقال الأخفش اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية
يقول حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والأخفش يقول حذفت لالتقاء
الساكنين وقال بعضهم ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيا
تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في
التسهيل واللتيات واللويتا في اللاتي واللويا واللويون في اللائي واللائين وظاهر كلامه أن اللتيات
واللويتا كلاهما تصغير اللاتي أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما
سبق فيجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز
الأخفش أيضا في اللائي غير مهموز وأجاز غيره اللويئا في اللائي وقال في اللائين اللويئون جرا والصحيح اللويئا م
أنه لا يجوز تصغير اللائي ولا اللائين ولا اللاتي ولا اللواتي وهذا مذهب سيبويه وصغروا من أسماء
الإشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في أولا بالقصر أوليا وفي الأخير
بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك **تنبيهات** الأول لأسماء الإشارة في التصغير والتثنية

والخطاب وغير ذلك والاحكام ما هي التكبير الثاني اصله ادَيّا وثانيًا سلاف بابن الاول عين الكلمة
والثانيه للتصغير والثالثه لام الكلمه فاستثقلوا ذلك مع زياده الالف فاجر الحذف فحذفوا الياء الاولى لان ياء
التصغير لمعنى فلا تحذف ولان الثالثه لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لاجل الالف **فان قلت** ما الداعي الى
هذا التغيير **قلت** الداعي اليه المحافظه على ما استقر لياء التصغير من انها لا تلحق الا ثالثه الثالث
ما ذكر من التغيير انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي في الوضع وان الفه عن يا وعين الكلمه محذوفه وهي ياء ايضا
وذهب بعضهم الى ان عينه واو ولامه ياء من باب طويت وقد قيل ان هذه الالف هي العين واللام هي المحذوفه
واما على مذهب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم لان الالف عندهم زائده وهو مما وضع على حرف واحد وذهب
قوم منهم السيرافي الى ان ذا ثنائي الوضع والتقدير السابق فيه ممكن لانه يحتاج في التصغير كما تقدم من الرابع
ذكروا ان الالف في اخر هذه الاسماء عوض عن ضم اولها قيل وزنه ما حكي من ضم لام اللذيا واللتيا وذكر
في التسهيل ان الضم فيهما لغه الخامس زياده الالف في الياء ما القصر ظاهر لان الفه ابدلت ياء فادغمت ياء
التصغير فيها واما الياء فمذهب المبرد ان الالف المزيده لحقت قبل الهمزه لئلا يصير الممدود
مقصورا فالياء الاولى في الياء للتصغير والالف التي قبل الهمزه هي المزيده ومذهب الزجاج ان الالف
زيدت اخرا على لغه من يرى ان اصل الالف همزه فزيدت الياء ثالثه وقلبت الالف التي
بعدها ولحقت الهمزه الى اصلها وزيدت الف العوض اخرا واعلم ان في همزه الا ثلاثه مذاهب
احدها انها عن ياء وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها
اصليه غير مبدله من شيء بل الا مما فاؤه همزه ولامه همزه وهو مذهب الفارسي **وان قلت**
كيف زعموا ان الالف المزيده في الياء والياء للعوض واولها مضموم **قلت** الضمه فيها ليست
المجتلبه للتصغير بل هي الموجوده في حال التكبير السادس اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذا
البيت معترض من ثلاثه اوجه اولها انه لم يبين الكيفيه بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن
وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها ان قوله
منها تا وتي يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تا
وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الا ما ذكر ههنا
فلم يذكر من الفاظ المونث غير تا

النسب

هذا الاعرف في ترجمته وقال سيبويه باب الاضافه ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول
لفظي وهو ثلاثه اشيا الحاق يا مشدده اخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها والثاني معنوي

فقد

183 صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفه في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد
اشار الى التغيير اللفظي **بقوله** ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب
يعني انهم اذا قصدوا نسبه شي الى شي زادوا اخر المنسوب اليه يا مشدده كيا الكرسي مكسورا ما قبلها
كقولك في النسب الى زيد زيدي ولم ينص على ان اعرابه ينتقل اليها لوضوحه ثم انه قد ينضم الى هذه
التغييرات في بعض الاسماء تغيير اخر او اكثر من ذلك ما اشار اليه **بقوله**
ومثله مما حواه احذف وتا تانيث او مدته لا تثبتا **ش** يعني انه يحذف ليا النسب كل يا مثلها في
كونها مشدده بعد ثلاثه احرف فصاعدا ويجعل يا النسب مكانها كقولك في شافعي شافعي فيقدر
حذف الاول ويجعل يا النسب موضعها **فان قلت** فهل يظهر لهذا التقدير اثر لفظي **قلت**
يظهر اثره في نحو بخاتي جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي تصرفه وقد كان
قبل النسب غير مصروف **تنبيه** لا فرق في ذلك بين ما ياؤه زائده كما تقدم وبين ما احدى ياءيه
اصليه كمرمي فهذا هو الاصح وفصل بعض العرب فقال في المرمي مرموي لان ياءيه اصليه ونبه
وقوله وتا تانيث يعني انها تحذف ايضا ليا النسب فيقال في النسب الى مكه مكي لئلا يجتمعوا علامتي
تانيث في نحو امراه مكيته وقول العامه درهم خليفتي لحن وقوله او مدته يعني الف التانيث المقصوره
وهي اما رابعه او خامسه فصاعدا فان كانت خامسه فصاعدا حذفت قولا واحدا كقولك في حبارى
حباري وفي موضوضى موضوضي وان كانت رابعه في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسه كقولك في
جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا ففيها وجهان قلبها واوا وحذفها مثال ذلك حبلى فيقول على الاول حبلوي
وعلى الثاني حبلي **تنبيهات** الاول يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين اللام بالف زائده تشبيها لها
بالممدوده الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على الاخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو
المختار وقد صرح به في غير هذا النظم الثالث شذوا في بني الحبلى من الانصار فقالوا الحبلي بفتح
الباء **ص** لشبهها الملحق والاصلي ما لها وللاصلي قلب يعتمى **ش** يعني ان الالف الرابعه اذا كانت
للالحاق نحو علقى او منقلبه عن اصل نحو ملهى فلها ما للالف الثانيه في نحو حبلى من القلب والحذف فيقول
علقوي وملهوي وعلقي وملهي واشار بقوله وللاصلي قلب يعتمى الى ترجيح القلب في المنقلبه عن الاصل
فملهوي افصح من ملهي يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتامه يعتامه ايضا **قال طرفه**
ص ارى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيله مال الفاحش المتشدد **تنبيهات** الاول اراد بالاصلي
المنقلب عن اصل ياء او واو لان الالف لا تكون اصلا غير منقلبه الا في حرف او شبهه الثاني يختص الاصلي

من رجح القلب يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل هي كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه تقتضي قوله
مالها وقد صرح في الكافية وشرحها بان القلب في الف الالحاق الرابعة اجود من الحذف كالاصلية لكن
ذكر ان الحذف في الف الالحاق اشبه من الحذف في الاصلية لان الف الالحاق شبيهة بالف حبلى في الزيادة
الثالث لم يذكر سيبويه الف الالحاق بالبا وهو الفصل بالالف كان حبلاوي ولكن السيرافي حكى
الاصلية فيقول ملهاوي ن والالف الجائز ابعا ازل ن اذا كان تالف المقصور خامسة فصاعدا
حذفت مطلقا سوا كانت اصلية او للتكسير نحو مستدعى ومعترى فيقول مستدعي ومعتري تنبيهات
الاول اذا كانت الالف المنقلبة عن اصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور
الحذف وهو مفهوم اطلاق الناظم ومذهب يونس جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وسهيته
ان المضعف بالادغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة الثاني قد ظهر بما تقدم ان قولهم مصطفوي
خطا والصواب مصطفي وتقرير النسب الى المقصور ان يقال ان كانت الفه خامسة فصاعدا حذف
مطلقا خلافا ليونس نحو معلى وان كانت رابعة فهي ثلاثة اقسام الف تانيث والف الحاق واصلية فاما الف
التانيث ان كان ما هي فيه متحرك حذفت وان كان ساكنا ففيها ثلاثة اوجه الحذف والقلب بلا فصل
والقلب مع الفصل واجودها الاول ثم الثاني ثم الثالث والف الالحاق فيها الاوجه الثلاثة ويجوزها
القلب والاصلية فيها وجهان نقل ابن السيراج ثلاثة اجودها القلب الا ان الحذف في الملحقة اشبه
منه في الاصلية وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا نحو لك في فتى وعصى فتوي وعصوي فان قلت
لم يصرح في النظم بحكم الالف الثالثة من اين يوخذ قلت لما بين ما يحذف علم ان ما عداه لا يحذف
بل يقلب وقوله كذاك يا المنقوص خامسا عزل ش يعني ان المنقوص اذا نسب اليه حذفت
ياوه ان كانت خامسة فصاعدا فيقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي تنبيه اذا نسب
الى محي اسم فاعل حيي حذفت الياء الاخيرة خامسة فتصير محي باربع ياات فيجوز فيه وجهان
احدهما ان يعامله معاملة قصي فيقول فيه محوي كما تقول قصوي وسياتي بيانه والاخر لا يغير
وتعتفر الجمع بين اربع ياات فيقول محيي وقول ابن الحاجب وباب محي جاء على محوي ومحيي كاموي
وامي في التشطير نظر لان اميا شاذ واما محوي ومحيي فهو وجه قوي قال المبرد سالت ابا
العباس هل يجوز ان يحذف من محي بالاجماع الياات فقال لا لان محيا جا على فعله واللام قد تعل
كما تعل في الفعل قال والاختيار عندي محيي لاني لا اجمع حذفا بعد حذف ومن قال محوي حكت عليه
مهيمي وهذا الذي ذكره سيبويه ش ولحذف في اليا رابعا احق من قلب وحتم قلب ثالث يعن ن ن

نسب الى المنقوص فان كانت ياوه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم وان كانت رابعة فالاجود حذفها ايضا
فيقول في النسبة الى قاض قاضي وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها فيقول قاضوي وعليه انشدوا
ن فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد ن جعل اسم الموضع حانية ونسب
اليه قاله السيرافي والمعروف ان الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا يا فان قلت فهل يطرد هذا الوجه
قلت ظاهر كلام المصنف اطراده وقد ذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ النسب قيل
ولم يسمع الا في هذا البيت وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا فيقول في عمي وفي عموي وشجوي واما
قلبت واوا في فتى وان كان اصلها اليا لئلا تجتمع الكسرة والياات وقوله واول ذا القلب انفتاحا ش
يعني ان المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما سمع مثله واعلم ان فتح ما قبل اليا سابق على قلبها
وذلك انه اذا اريد النسب الى شج وعم فتحت عينه كما تفتح عين نمر وشياي فاذا فتحت انقلبت اليا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير مثل فتى ثم تقلب الفه واوا فقلبنا الف فتى وقد ظهر بهذا ان
اليا لم تبدل واوا الا بواسطة فان قلت فما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي ونظيره من
الصحيح لا يفتح عينه قلت هو نظير فتح لام تغلب عن بعض العرب قال ذلك بعض النحويين وقوله
ش وفعل عينها افتح وفعل ش يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين فتح عينه في النسب
سواء كان مفتوح الاول كنمر او مكسور الاول كابل او مضموم كدئل فيقول في النسب اليها ابلي ودؤلي
ونمري فان قلت هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب قلت بل على سبيل
الوجوب ونص على ذلك في شرح الكافية واما قوله في التسهيل ويفتح غالبا الثلاثي المكسور فانما اشار
بقوله غالبا الى الشذوذ قولهم في بني الصعق صعقي بكسر الصاد والعين وذلك لانهم كسروا اتباعا
للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا قال ابو حيان فتح العين من ذلك واجب لا نعلم
فيه خلافا الا ما ذكر طاهر القزويني في مقدمة له ان ذلك على سبيل الجواز فرعان الاول
لو سميت بعد فالقياس في النسب تعدي بفتح العين الثاني لو سميت بمر مخفف من بالنقل ففيه وجهان
تنبيه فهم من اقتصاره على الثلاثي ان ما زاد على الثلاثة مما قبل اخره مكسور لا يغير فاندرج في ذلك
صور الاولى ما كان على خمسة احرف نحو جحمرش والثانية ما كان على اربعة متحركة نحو جندل والثالثة
ما كان على اربعة احرف وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران واما الثالث ففيه وجهان اقربهما
انه لا يغير والثاني انه يفتح وقد سمع الفتح في تغلبي ويحصبي وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد
وابن السراج والرماني ومن وافقهم الى انه جائز مطرد وهو عند الخليل وسيبويه شاذ وفي شرح

ما ملخصه ان الجمهور قالوا بجواز الوجهين وان ابا عمرو قال الفتح شاذ وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما نقلتم وقد
ظهر بهذا ان قول الشارح وان كانت اللام مسبوقة باكثر من حرف فجاز الوجهان ليس بجيد لشموله
الصور الثلاث ولهما الرجحان في نحو تغلب **ق** وقيل في المرمي مرموي ولختير استعمالهم مرمي **ق**
ولا تقلّم عند قوله ومثله ما جواه احدف انه لا فرق عند اكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان وبين ما احدى ياءيه مسوله
اصلية والاخرى زائدة ونبه هنا على ان من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الاول على الحذف في
في النسب الى الشافعي شافعي واما النوع الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الاصلية
واوا فيقول في النسب الى مرمي مرموي **فان قلت** فهل يقاس على مرمي ما اشبهه **قلت** صرح الشارح
بانه لغة قال وهي لغة قليلة والمختار حذفهما وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وفي الارتشاف
وشذ في مرمي مرموي **فان قلت** فهذا النسب يتعلق بقوله ومثله ما جواه فهلا قدمه اليه كما فعل في
الكافية **قلت** لعل سبب تاخيره هنا ارتباط الابحاث السابقة فكل منها احد بحجز تاليه فلم يليق
به غير اللاحق وليس كذلك في الكافية **ق** ونحو حي فيه ما يجب واردن واوا ان كان عنه قلب **ق**
اذا ما نسب الى ما اخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقة بحرف او بحرفين او ثلاثة فصاعدا فان كانت مسبوقة
بحرف لم يحذف من الاسم في النسب شي ولم يصح ثانيه معاملة المقصور الثلاثي فان كان ثانيه ياء في الاصل لم
يرد على ذلك كقولك في حي حيوي فتحت ثانيه وقلبنا الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
قلبتها ياء وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله كقولك في طي طووي لانه من طويت وان كانت
مسبوقة بحرفين فتباني حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة احرف فقد تقدم للمصنف حكمها **ق ق**
ق وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب **ق** كلام في المنسوب ايضا ما فيه
علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك في من اسمه مسلمان او مسلمون او مسلمات مسلمي واثنان وعشرون ونحوهما
من التثنية والمثنى والجموع كذلك فتقول فيهما اثني او ثنوي وعشري **تنبيه** هذا الحذف انما هو على لغة
من يعرب المثنى والمجموع الذي على حده بالحرفين فاما من اجراهما احرى المثنى مجرى حمدان والجمع مجرى مسكين
فانه لا يحذف فتقول فيمن اسمه زيدان على الاول زيدي وعلى الثاني زيداني وفي تصيبين على الاول تصيبي
وعلى الثاني تصيبيني **ق** وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولا بالالف **ق**
اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها اخرى حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبي
وفي ميت ميتي وان كانت الياء مفردة نحو مغيل او مشددة مفتوحة نحو هبيخ او فصل بينهما وبين المكسور
نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام لم يحذف شيء بل يقال في النسب الى هذه مغيلي وهبيخي ومهيمي لنقص

الثقل

الادغام وما الفتح وما الفصل وقوله وشذ طائي يعني ان قياسه طيي كطيبي والا ان قد ابدلوا فيه القياس فقالوا
طائي بابدال الياء الفا **تنبيهات** الاول ذكروا ان المحذوف في طائي الياء الثانية وان الاولى قلبت الفا فقال
بعض المتاخرين فيه نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا حذف الياء الثانية وقد حذف
قال فوجه شذوذه ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا وطائي شاذ من حيث
حذف الاولى والقياس حذف الثانية واعترض بانه لو كان كذلك لم يكن القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه
في الاعلال قال الوجه انهم حذفوا الثانية كما ذكرنا اولا ولكن لما كان هذا القلب مختصا بحال النسب ولم
يشذوذ فيه الثاني قال ابو سعيد في شابه المستوي ويقول في ابن امي لانك لو حذفت الياء المتحركة
لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل ذلك بالالتباس بالنسب الى امه لكان حسنا
والطلاق سيبويه والنحاة يدل على انه لا فرق بين سيد وابن الثالث لا فرق بين سيد ونحو في الحرف فمن
عول على نص على ذلك غير واحد وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر **ق** وفعلي في فعيلة التزم **ق**
ق وفعلي في فعيلة حتم **ق** مثال فعيلة حنيفة فاذا نسبنا اليها حذفت ياؤها وفتحت
عينها فقال حنفي ومثال فعيلة جهينة فاذا نسبت اليها حذفت ياؤها وتاؤها ايضا فقال جهني
تنبيهات الاول قوله التزم وحتم يعني تمام الشذ وشذ من فعيلة سليقي في سليقة وسليمي في سليمة
وعميري في عميرة كلب والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا **قال الشاعر**
ق ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب **ق** واشذ من ذلك قولهم عبدي وجذمي
في بني عبيدة وجذيمة لان ما تقدم رجوع الى اصل مرفوض واما الضم فلا وجه له وشذ من فعيلة رديني
في ردينة وحربي في حربة وهو من اسماء البصرة الثاني لو سمي باسم شذت العرب في النسب اليه لم
ينسب اليه الا على ما تقتضيه القياس الثالث ما ذكر انه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي
له شرطان الاول عدم التصغير والثاني ان لا يعتل العين واللام صحيحة وسياتي التنبيه على هذين الشرطين
قال والحقوا معل لام عريا من المثالين بما التا اوليا **ق** يعني بالمثالين فعيلة وفعيلة فاذا
عريا من التاء وصارا على فعيل وفعيل وقصد النسب اليهما فاما ان يكونا معتلي اللام او صحيحيها فان كانا
معتلي اللام الحقا بفعيلة وفعيلة وحذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فيقال في عدي وقصي
عدوي وقصوي كما يقال في غنية وامية غنوي واموي **فان قلت** هل الحاق نحو عدي وقصي بما ختم
بالتاء واجب ام جائز **قلت** صرح في الكافية بان ذلك واجب وصرح به الشارح ايضا
وقد ذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف والاثبات ولم يذكر سيبويه في عدي الا الحذف وذكر فيه الفارسي

وجهين ونقل عن يونس الاثبات في عدي فيقال عديي تنبيه اسمى بعضهم من فعيل ما كان نحو كمي وصبي
مما كان النسب اليه كنسبي ما من شدد من قال ولا يجوز غيره واجاز بعض النحويين نسوي وان كانا
صحيحي اللام فالمطرد فيهما عدم الحذف كقولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه
وهو مفهوم قوله معل لام وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما
سمع من ذلك وهو قولهم قرشي وهذلي في قريش وهذيل وصبري في بني صبير وفقمي في بني فقيم هذا فاما فقيم دارم
فلم يسدوا فيه وملحي في مليح خزاعة واما مليح سعد فلم يشذوا فيه وقرمي في قريم وسلمي في سليم
وقالوا في ثقيف ثقفي ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف من هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا
في لغة اهل الحجاز فعيل وسوى به المبرد من فعيل وفعيل لستخفيف اذ سمع الحذف في فعيل كثيرا ولم
يسمع في فعيل الا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان اولى ن ن
ش وهكذا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة ن يعني ان ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح
اللام نحو طويلة او مضاعفا نحو جليلة فانه ينسب اليه على لفظه مطلقا فيقال طويلي وجليلي فرارا من تحريك
حرف العلة في المعتل العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف تنبيهات الاول من هذا الباب يوخذ
الشرطان المشار اليهما فيما مضى الى ان الشرطان معتبران في فعيلة وفعيلة كليهما ولا اثر لخصوصية المثال
الثالث لم يذكر الشارح في فعيلة بضم الفاء الا شرطا واحدا وهو عدم التضعيف وقال في فعيلة بالفتح
ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا فاخذ في فعيلة شرط واطلق قوله ان لم يكن معتل العين وكان
ينبغي ان يقول صحيح اللام لان الشرط هو مجموع الامرين ليحترز بذلك من طوية وحيية فانه يقال فيهما
طووي وحيوي الرابع لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة والنسب اليها فعلي كالنسب الى حنيفة فيقال
فقال شنائي بالشرطين المذكورين هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد والاخفش الى ان النسب الى
ذلك على لفظه فيقال في حمولة حمولي وذهب ابن الطراوة الى انك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما
فتقول حملي والصحيح مذهب سيبويه لورود السماع به في شنوءة وفي الفرخ نسبه هذا الى سيبويه
والاخفش وهو وهم فان قلت انما جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يرد غير هذه اللفظة قلت
لانه لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قول بعضهم لانها جميع ما سمع فان اعتلت عين فعولة نحو قوولة
او كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو وفعولة المعتل لعدوة كشنوءة في حذف الواو فيقال
عدوي خلافا للمبرد فانه يقول عدووي على لفظه ويقدم ان مذهبه في شنوءة كذلك واما فعول بغير تاء
فينسب اليه على لفظه باتفاق فيقول في سلول سلولي ن

186 ن وهمزة ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب ش حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فان
كانت للتانيث قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وان كانت اصلية سلمت كقولك في قراء قرائي وان كانت ط
بدلا من اصل او للالحاق فوجهان كقولك في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وان شئت قلبت كساوي وعلباوي
تنبيهان الاول مقتضى كلامه هنا ان الاصلية يتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان
كانت اصلية فهي بلا خيار تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين والاجود فيهما التصحيح الثاني قال في
شرح الكافية وما شذ في التثنية نحو كسايين ولا يقاس عليه في النسب ن ن
ن وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا ش المركب اربعة اقسام اسنادي وشبيه به ومزجي
واضافي اما الاسنادي والشبيه به فينسب الى صدره مثال الاسنادي تابط شرا فيقول فيه تابطي
بردم ومثال الشبيه به لولا وحيثما مسمى بهما فيقول لوي بالتخفيف وحيثي وقياس النسب الى لو لوي الواو
لزوال سبب حذفها وقالوا اثنى وكيتني برمادة توز ومرادهما شاذ واجاز الجرمي النسب الى الثاني فيقول
شري وحبي في تابط شرا وذرا حبا تنبيه قوله وانسب لصدر جملة اجود من قول التسهيل ويحذف
عجز المركب لانه لا يقتصر على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي
واما المزجي ففي النسب اليه خمسة اوجه الاول مقيس اتفاقا وهو النسب الى صدره في بعلبك بعلي وكذا
حكم خمسة عشر فيقول خمسي الثاني ان ينسب الى العجز فيقول بكي وهذا الوجه اجازه الجرمي ولا يجيز
غيره ولم يسمع النسب الى العجز مقتصرا عليه الثالث ان ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فيقال بعلي بكي
وهذا اجازه قوم منهم ابو حاتم قياسا على قوله تزوجتها رامية هرمزية ش وظاهر كلام
في الحيني الاوسط موافقته الرابع ان ينسب الى مجموع المركب قالوا بعلبكي الخامس ان تبني من جزأي
المركب اسم على فعلل وينسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي وهذان الوجهان شاذان يقتصر
فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافا واما الاضافي ففيه تفصيل قوله
ش ولثان تمما اضافة مبدوءة بابن او اب او ماله التعريف بالثاني وجب ن ن
ن فيما سوى هذا انسبن للاول ما لم يخف لبس كعبد الاشهل ن وحاصله ان المركب تركيب اضافة
ينسب الى عجزه في اربعة مواضع الاول ما كان مبدوءا بابن نحو ابن الزبير فيقول زبيري الثاني ما كان
كنية واليه الاشارة بالمبدوء باب فيقول في ابي بكر بكري الثالث ما يعرف صدره بعجزه ومثل
الشارح بغلام زيد فيقول زيدي الرابع ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الاشهل وعبد مناف
فيقول فيهما اشهلي ومنافي وما سوى هذه المواضع ينسب فيه الى الصدر كقولك في امرئ القيس امرئي

ومن تنبيهان الاول ظاهر كلامه في الكافية وشرحها ان المبرد وابن مرحبل ما يعرف فيه الاول بالثاني قال
في شرحها واذا كان الذي ينسب اليه مضافا او كان معربا بصدره بعجزه او كان كنية حذف صدره ونسب
الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر بكري انتهى ولذا قال الشارح الا انه زاد في المثل غلام زيد
وعلى هذا فقول المصنف وبالله التعريف بالثاني يجب من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر بابن فيه
وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا لا مثل غلام زيد فانه
ليس مجموعه معنى مفردا ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد بحسب ذلك من قبيل ما يعرف فيه الاول بالثاني
بل هو مما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس والله اعلم شذ بنا فعلل من جزئي المضاف مبنيا بالعدكما شذ ذلك
في المركب والمحفوظ من ذلك بعلي وعبدري ومرقسي وعبشمي وعبقسي في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس من
جحجر الاندي وعبد القيس وعبد شمس ن واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا ان لم يك رده الف ن ن
ن في جمعي التصحيح او في التثنية وحق مجبور بهذي توفية ن اذا نسب الى الثلاثي المحذوف لم يخل من
ان يكون محذوف الفاء او العين او اللام ان كان محذوف الفاء او العين فسياتي وان كان محذوف اللام فاما ان
يجبر في التثنية كاب واخ او في الجمع بالالف والتاء كعضه وسنه او لا فان جبر فيهما وجب جبره في
النسب فتقول ابوي واخوي وعضوي وسنوي او عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف منها او يجوز جبره
جبره لانه يجبر في التثنية والجمع بالالف والتاء تقول ابوان واخوان وعضوان وسنوات
او عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر في التثنية ولا في جمع التصحيح بالالف والتاء لم يجب
جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وعد وشفه وثبه فيجوز في النسب اليها حري وعدي
وشفي وثبي بالحذف وحرحي وعدوي وشفهي وثبوي بالرد والمحذوف من حر الحا ومن عد الواو ومن شفه
الهاء ومن ثبه اليا تنبيهات الاول ما ذكرته واضح منه من كلام المصنف الا ان ذكر جمع
التصحيح فيه نظر اذ لا يظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف
والتاء الثاني اطلق في قوله جوازا ان لم يك رده الف وهو مقيد بان لا يكون العين معتلة فان كانت عينه
معتلة وجب جبره كما ذكر في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في جمع التصحيح والتثنية لحرارا
من نحو شاه وذي بمعنى صاحب فتقول في شاه شاهي قيل وعلى اصل مذهب الاخفش نحو هي
وقد حكي انه رجع عنه وسياتي بيانه وفي ذي ذووي اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل كمذهب
سيبويه الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ووجب الرد عند من
يقول يديان ودميان الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز ان يجبر وكذلك

الهمز وان لا يجبر وتبقى همزته فتقول في ابن واسم بنوي وسموي على الاول وابني واسمي على الثاني الخامس مذهب سيبويه
والاكثرين ان المجبور تسكن عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما اصله السكون
فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالتسكين وعلى مذهب الاخفش
يدوي ودمي وغدوي وحرحي بالسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد
السماع قالوا في غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في الاوسط الى مذهب سيبويه وذكر سماعا
عن العرب وباخ اختا وبابن بنتا الحق ويونس ابا حذف التا ن اختلف في النسب الى اخت وبنت
فقال الخليل وسيبويه كما ينسب الى اخ وابن بحذف التا ورد المحذوف فتقول اخوي وبنوي كما تقول
في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التا فتقول اختي وبنتي لان التا فيهما للالحاق
والزمه سيبويه ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التا وهو لا يقول به وله ان يفرق بان التا فيهما
لا تلزم بخلاف بنت واخت لان التا في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة تنبيهات
الاول الحق بطالبا اخت وبنت كلتا فيهما وهي ثنتان في ثنتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه
كالنسب الى مذكرهما فتقول ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي وعلى مذهب يونس ثنتي وكلتي وذيتي وكيتي
وذكر بعضهم في النسب الى كلتى على مذهب يونس كلتوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالوجوه الثلاثة الثاني
ذهب الاخفش في اخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التا واقرار ما قبلها على سكونه وما
قبل الساكن على حركته فقال اخوي وبنوي وكلوي وثنوي وقاس عليه في كيت وذيت اذا رد المحذوف
ان ينسب اليه كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذيوي الثالث قد اتضح بما سبق ان اختا وبنتا حذفت
تاؤهما لان المحرس ذكرهما فيما حذفت لامه فاثبتا اذ التا فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسب
على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتانيث وان لم تكن محضة للتانيث وظاهر مذهبه مع سبق
ان ايا هما اخا اخت وبنت وان الالف للتانيث وعلى هذا ينبني ما سبق وذهب الجرمي الى ان التا زائدة
والالف لام الكلمة ووزنه فعل وهو ضعيف لان التا لا تزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل
كلتي هكذا ذكر بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ان التا في كلتى بدل من الواو التي هي لام الكلمة
ووزنها فعلى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل ان اصل كلتا عند سيبويه كلوى ووزنه فعلى ابدلت
الواو تاء اشعارا بالتانيث واذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذي ينبغي ان يقال في النسب اليه
كلتي كما سمع عن بعضهم وايضا ينبغي على هذا القول ان يعد فيما حذفت لامه لان التا ابدلت لامه لا يقال
فيه محذوف اللام في الاصطلاح والالزم ان يقال في نحو ما محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه

ومن وافقه أن لام هما محذوفة كلام أخت وبنت والتاء البدل منه عوض من اللام المحذوفة كما مر منه أولاً ولا
يمتنع أن يقال هي بدل عن الواو إذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في بابي بنت وأخت إنما بدل من لام
الكلمة فأما إن أريد البدل الاصطلاحي فلا لأن بين الإبدال والتعويض فرقاً يذكر في موضعه الرابع النسب
إلى ابنة ابني وبنوي كالنسب إلى ابن لأن التاء فيها ليست عوضاً ثامنت ن أي ضاربه

ن وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولائي تنسب إلى الثنائي وضعاً فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً
جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كمي وكمي وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو
واواً فتقول في في ولو لوي ولوي لأن في لما ضعفت صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل
دو وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت
لاوي فرع إذا نسبت إلى اللات اسم الصنم قلت لائي ولاوي كما تنسب إلى لا لأن تاءه
تحذف ولا ترد لامه فيعامل معاملة لا هذا مذهب سيبويه ومن زعم أن لامها هاء وأن أصلها ليه
قال لاهي كما تقول شاهي ن وإن يكن كشية ما الفا عدم فجبره وفتح عينه التزم ن
يعني الكلام على محذوف اللام وذكر في هذا البيت محذوف الفاء ولا يخلو من أن يكون لامه صحيحاً كعدة
أو معتلة كشية فإن كانت صحيحة لم تجبر فتقول في النسب إلى عدة عدي وإن كان معتل اللام جبر
برد فائه فتقول في شية وشوي على مذهب سيبويه لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون بل
يفتح العين مطلقاً ويعامله معاملة المقصور وتقول على مذهب أبي الحسن وشيي برده إلى
أصله وجزم هنا بمذهب سيبويه فإن قلت من أين يؤخذ من كلامه اعتلال اللام قلت
من قوله كشية تنبيه بقي من المحذوف قسم ثالث لم يتعرض له وهو محذوف العين فتقول المحذوف
العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سه ومد سهي ومدي كذا أطلق كثير من النحويين
وليس كذلك وهو مقيد بأن لا يكون من المضاعف كرب المخففة تحذف الباء الأول إذا سمي بها
ونسب إليها فإنه يقال ربي برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وإن كانت لامه
معتلة كالمري ومري مسمى بها فتقول فيهما المري ومروي برد المحذوف ن ن ن ن

ن والواحد اذكر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع ن الجمع ثلاثة أقسام جمع أهمل واحده
كعباديد وقسم له واحد شاذ كملامح فإن واحده لمحة وقسم له واحد قياسي فالأول ينسب إليه
بلفظه فتقول عباديدي والثاني فيه خلاف ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه فتقول
ملامحي وحكى أن العرب قالت في المحاسن محاسني وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً فتقول في

النسب إلى ملامح لمحي والثالث إن غلب نسب إلى لفظه كأنصار وكالأبناء فإنهم قوم من أبناء فارس فتقول أنصاري
وأبناوي وإن لم يغلب نسبه إلى الواحد فتقول في فرائض وكتب وقلانس فرضي وكتابي وقلنسي أو قلنسوي وقول
الناس في فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ وقد أجاز ذلك قوم وذهب قوم إلى أنه منسوب إلى الجمع من
قولهم طيور تمر وكذا دبسي منسوب عندهم إلى طيور دبس وهو عند غيرهم منسوب إلى
الحمرة في الساعة وإلى الدبسة ويحتمل أن يكونا مما بني على ما شذ نحو كرسي وهذا التقسيم في
الجمع الباقي على جمعيته فإن سمي به نسب إلى لفظه لأنه صار واحداً كقولك في كلاب وأنمار ومداين
ومعافر كلابي وأنماري ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به إلى واحده إن أمن اللبس ومثال ذلك
الفراهيد علم على بطن في الأزد وإليه نسب الخليل بن أحمد فقالوا الفراهيدي على اللفظ والفرهودي
نسبة إلى واحده لأمن اللبس إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود فإن قلت إن كلام الناظم هنا
لا يفي بهذا التفصيل قلت قوله إن لم يشابه واحداً يمكن أن يجعل شاملاً للثلاثة أنواع أولها
نحو أنمار مما جعل علماً والثاني نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم والثالث نحو عباديد مما أهمل واحده
لأنه يشبه الواحد شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له وإن كان كلامه شاملاً لهذه الثلاثة
فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حينئذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه بل إلى واحده إلا في ثلاثة مواضع وهو
صحيح تنبيه إذا نسب إلى ثمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قلت ثمري وأرضي وسنوي
أو سنهي على الخلاف في لامه وإذا نسب إليها أعلاماً التزم فتح العين في الأولين وكسر الفاء في
الثالث ن ومع فاعل وفعال فعل في نسب أغني عن اليا فقبل ن يعني عن يا النسب غالباً صوغ
فاعل إن قصد صاحب شيء كقولهم لابن وتامر أي صاحب تمر وصاحب لبن وبفعال إن قصد الاحتراف
كقولهم بزاز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فيقام فاعل مقام فعال كقولهم حائك أي حواك
لأنه من الحرف ومن عكسه قوله وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال
أي ليس بذي نبل فإنما الصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أي بذي
ظلم وقد يؤتى بياء النسب في ذلك فقالوا للبائع العطر ولبائع البوت ومن الأنسية عطار وعطري
وبات وبتي وقد يستغنى عن يا النسب بفعل بمعنى صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبن وعمل
بمعنى ذي طعام وذي لبن وذي لباس أنشد سيبويه لست بليلي ولكني نهر ن
أي ولكني نهاري أي عامل بالنهار تنبيهان الأول قد يستغنى عن يا النسب أيضاً بمفعال كقولهم امرأة
معطار أي ذات عطر وبمفعيل كقولهم ناقة محضير أي ذات حضر وهو الجري الثاني هذه الأبنية

عن مقيسه وان كان بعضها اشبه بها ومن هذا مذهب سيبويه قال لا تقول لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب
الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدبر دبار والمبرد يقيس على هذا (ص)
(ص) وغير ما اسلفته مقررا على الذي ينقل منه اقتصرا (ش) يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للاقيسة المتقدم
ذكرها فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه اشذ من بعض فمن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري
الباء والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي والى الري رازي ومن ذلك قولهم عميري في عميرة
كلب وقد تقدمت امثلة منه في اثناء الباب (ص) الوقف (ص)
هو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثباتا وانكارا وتذكارا
وترنما وغالبا يلزمه تغييرات ترجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال
والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وستاتي مفصلة ان شاء الله تعالى
(ص) تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا (ش) في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى
وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة او كسرة
كقولك رايت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد والثالث ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون
الاخر مطلقا قال ذلك ابو الحسن وقطرب وابو عبيدة والكوفيون ونسبها المصنف الى
ربيعة قال في الايضاح والجماعة يرون ان هذا انما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام والثالثة
ان يوقف عليه بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها الى المصنف صح
الازد وقيدها غيره بازد السراة وزعم ابو عمرو انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء تنبيهات
شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وواها والثاني عنى بذلك
تنوينه الفاعل المشهور الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو رايت قائمة
فان تنوينه لا يبدل بل يحذف هذا على لغة من يقف بالهاء واما على لغة من يقف بالتاء فبعضهم
يجريها مجرى سائر الحروف فيبدل التنوين الفا فيقول رايت قائمتا واكثر اهل اللغة يسكنها هذا صح
لا غير الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رايت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب
الاول انها بدل من التنوين في الاحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا
وهو مذهب ابي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة والثاني
انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف المنقلبة وهو
مروي عن ابي عمرو واليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب والكسائي والكوفيين صح

المصنف

المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوتها رواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها وزنا
وبدل التنوين غير صالح لذلك الماتتين ومثال الاعتداد بها قول الشاعر انك يا ابن جعفر نعم الفتى ں
الى قوله ورب ضيف طرق الحي سرى (ص) والثالث انها في النصب بدل من التنوين وفي الرفع
والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل الاكثرون قيل وهو مذهب معظم النحويين والمذهب
ابو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار
اذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها ان كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه فتحذف الواو
والياء ويوقف على الهاء ساكنة وان كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف وقيد بقوله في
سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما هو في اخر الابيات وذكر في التسهيل انه قد تحذف
الف ضمير الغائبة منقولا فتحتها الى ما قبلها لقول بعض طيء والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها
واستشهد بقول الحمار فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل ں ں ں
(ص) واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب (ش) اختلفوا في الوقف على اذا فمذهب
الجمهور انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن المازني والمبرد واختلف ايضا في رسمها على ثلاثة
مذاهب احدها انها تكتب بالالف لانها يوقف عليها بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف
ونسب هذا القول للمازني وهو مخالف لما نقل عنه اولا والثاني انها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد
والاكثرون وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف والنا لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في
الحرف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان عملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء
وقال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون لانها يوقف عليها عنده بالنون وللفرق بين اذا الظرفية واذن
ولا اشكال في ان من يقف عليها بالنون يكتبها بالنون وينبغي ان يكون الخلاف السابق مفرعا على قول من يقف
بالالف فان قلت اذا فرعت على الوقف بالالف فالقياس ان تكتب بالالف لان الاصل في كل كلمة
ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فلا وجه لقول من كتبها بالنون قلت
بل له وجه ظاهر وهو الفرق بينها وبين اذا الظرفية الا ترى ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة
الفا بغير خلاف ولم يفصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم يلتبس كلنسفعا وبالنون ان التبست
نحو لا تضربن ولا تضربن اذ لو كتب بالالف في مثل هذا لالتبس بالف الاثنين ں ں ں ں
(ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان
كان منصوبا ابدل من تنوينه الفا نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف ويجوز

الوقف برد الياء به قرأ ابن كثير في بعض المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هادٍ وكل هذا ظاهر من البيت واما
غير المنون فسيأتي **تنبيهات** الاول في هذا البيت اطلاق يفسده ما في البيت الثاني فهم من قوله مالم ينصب
ان المنصوب المنون لا حذف فيه لان ياءه حصنت بالف التنوين وحكى الابدي ان من العرب من يقف عليه
بحذف التنوين وعلى ذلك بني المبني قوله الا ادن فادلوت ومن اسي ان الثالث تجعلوا في ان الحرف من
المنون غير المنصوب بالرد وان اختلفوا في الاقيس فقال الفارسي الحذف لان فيه علم الاعتداد وقال (العارض لهم)
بعضهم الاثبات قياسا على اثباتها بالف المقصور وعبد من التنوين بالعلم وفي نحو مر لزوم رد الياء اتفق
لعن ان المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان ولكن المختار الاثبات بعكس المنون والاجود ان يقال هذا
القاضي ومررت بالقاضي وقد يقال هذا القاض ومررت بالقاض هذا مفهوم كلامه وهو غير مجرد
وتحرير ذلك ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول ال فهذا ان
كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وينبغي لمن قدر فتحه
الياء في النصب ان يقف بالوجهين وان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي
ففيه الوجهان والمختار الاثبات كما ذكر وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم والثاني
ما سقط تنوينه للندا نحو يا قاضي والخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار الحذف ورجح سيبويه
مذهب يونس لان الندا محل حذف ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة و الثالث
ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب الرابع
ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون
قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما
جاز في المنون ونبه على ذلك جماعة ومن ما سقط تنوينه للاضافة فاذا وقف عليه رد تنوينه
نحوها ولا قاضي وارتد فاذا وقفت عليه قلت قاض لزوال السبب حذفها واما وقف القراء
على قوله تعالى غير محلي الصيد بحذف النون فاتباع للرسم **قلت** وفي هذا نظر وقد علم بما تقرر
ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا
والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين للاثبات كما ذكر في الكافية وقوله وفي نحو مر لزوم رد
يشير به الى ان ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يرى اصله مرئي فاعل اعلال
قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فاذا وقف عليه لزم رد الياء اليها لانها لو حذفت
لزم بقاء الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة **فان قلت** هذا الازم في حال الوصل ايضا

قلت

190 **قلت** لا يلزم اما بها وصلا فلما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان في بقاء التنوين وصلا جبر للكلمة
تنبيه الموقوف عليه اما ساكن واما محرك فالساكن ان لم يكن له صورة في الخط حذف كصلة الضمير الا
نون المنصوب كما سبق وان كان له صورة في الخط ترك على حاله ولم يغير الا نون اذن وبا المنقوص وقد تقدم
حكمها ولما نون التوكيد الخفيفة فستاتي في بابها وقد فهم من هذا ان المقصور غير المنون اذا وقف عليه لم
تحذف الفه ولم تغير وشذ حذفها في **قوله** ورهط ابن المعل يريد المعلى وبعض العرب يقلبون
(لغتهم) الالف الموقوف عليها يا فيقولون هذه افعي وعصي وهي لغة فزارة وناس من قيس وبعضهم يقلبها واوا
فيقول هذه افعو وعصو وهي لغة بعض طي وليس من ها ولا الحصر قال سيبويه وكذلك كل الف في
(الخليل) لغة الاسم وزعم بعضهم قال رايت رجلا بهذا ولهلك موضع بها وقد توصل الفها والاو كل
مبني اخره الف يا السكت واما قلبت الفها في قوله مر ها هنا ومن هنه فشاذ ولما ذكر الناظم حكم
(احدهما بذكر المحرك) الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن **قال** وغيرها التانيث من محرك سكنه او قف رائم التحرك
في الوقف على المحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها علامة
فعلامة السكون خا فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه والمراد خفا خفيفة وجعلها بعض
الكتاب دايرة لان الدايرة صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما
راوها بغير نقط توهموها دالا وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـــ وعلامة
الاشمام نقطة بين يدي الحروف وهذه صورته ٥ وعلامة التضعيف شين فوق الحرف وهذه
صورته ش فان كان المحرك ها التانيث لم يوقف عليه الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره
وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث
ويحتاج في الفتح الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجز القراء في المفتوح الروم ووافقهم ابو حاتم
قال في شرح الكافية وهو عبارة عن اخفاء الصوت بالحركة ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل
لكن بالشروط الاتية واشار الى الاشمام **بقوله** او اشم الضمة في الاشمام هو الاشارة بالشفتين
الى الحركة دون صوت ولا يكون الا في الضمة لان اشمام الكسر والفتحة مشوه لهيئة الشفة وقد روي
الاشمام عن بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم اشماما ولا مشاحة
في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف **بقوله** او قف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قفا محركا
التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه كقولك هذا فرج بالتشديد وذكر له شروطا ثلاثة اولها ان لا
يكون همزة لاستثقالها فلا تقول رشاء بالتضعيف لان العرب تستثقل ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وثانيها ان

لا يكون عليلا نحو سري ولا نحو تضعيفه وزيد شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا في اشهر اللغات واما
قوله لقد خشيت ان ارى جدبا فصرون قلت ولا يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب
المنون اذا ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه حينئذ بل الموقوف عليه انما هو
الالف والكلام في احكام الموقوف عليه تنبيه لم يوثر الوقف بالتضعيف عن احد من القراء الا عن عاصم
فعنه انه وقف على قوله مستطرا بالتشديد والله اعلم ثم انشا والى النقل بقوله
ن او حركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا ن النقل تحويل حركة الهمزة الى الساكن قبلها وذكر له
شروط الاول ان يكون الساكن لا يمتنع تحريكه احترازا من ان يكون الفا فان الالف لا تقبل الحركة ولعوض
ما ان ذلك يقتضي جواز نقل الحركة الى الساكن وهي الواو والياء وليس كذلك بل لا يجوز النقل اليهما وان
كانا حرفي لين لاستثقال الحركة عليهما فالاولى ان يقال شرطه ان لا يكون حرف علة قلت
لا يرد هذا عليه لان قوله لن يحظلا لا يختص بالمتعذر بل المراد لساكن لن يمتنع تحريكه اما لتعذره كالالف
واما لغير ذلك فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجو فانه يمتنع تحريكه لان تحريكه يلزم منه فكه
وهو ممتنع في غير الضرورة والثاني ان لا يكون الحرف فتحة بل غير فتحة عند البصريين والى هذا اشار

همزه سانه

بقوله ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا ن لا يجوز عند البصريين نقل
الفتحة من غير همزة فلا يقولون رايت البكر لان المفتوح ان كان منونا لم ينقل فيه لحذف التنوين
وحمل عليه غير المنون وقيل انهم لو نقلوا في الوقف لسكنوا في الوصل لكان ذلك كاسكان فعل المفتوح

وسكنوا سانه

وهو لا يجوز وليس بظاهر واجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رايت البكر ونقل عن
الجرمي انه اجاز ذلك وعن الاخفش انه اجاز ذلك في المنون على لغة من قال رايت عمرا واشار بقوله
من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقولون هذا الجبا والردا والبطا
وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب الثالث
ان لا يوجب عدم النظير والى هذا اشار بقوله والنقل ان يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع
فعلم من ذلك انه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا
فيشر لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الاسماء او نادر هذا في غير المهموز واما في المهموز فيجوز فيه النقل
وان ادى الى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استثقال الهمزة فيقول هذا ردا او مررت بالرد
تنبيهات الاول لجواز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من عنه الباقي اذا

هذام

نقلت حركة الهمزة فيها الحجازيون واقفين على جاء ثم فيقف عليه مستبدلها فيقولون الخب

بالاسكان والاشمام وغير ذلك بشروطه واما غير الحجازيين فلا حذف فيها بل منهم من يسكنها ساكنة نحو هذا البطوء ورايت
البطاء ومررت بالبطيء ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي
وبعضهم يفرون من النقل الواقع في عدم النظير الى الاتباع فيقولون هذا ردي وبعضهم يسكن ويبدل الهمزة بعد
الاتباع فيقول هذا ردي وقد يبدل الهمزة بما يجانس حركتها بعد تسكين يا نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما
في النصب فيلزم فتحها قبلها وقد يقولونها كذلك بعد حركة فيقولون هذا الكلو ورايت الكلا ومررت بالكلي

في الحرف الاخير

واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال كلها الثالث الذي يظهر في حركة النقل انها الحركة التي نقلت الى الساكن
ونص على ذلك قوم من النحويين وقال ابو البقاء العكبري لا يريدون انها حركة الاعراب بل حركة ما قبل
الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف انما يريدون انها مثلها الرابع نقل في الكافية وغيرها ان الوقف
بالنقل الى المتحرك لغة لخم وانشد من يامر بالخير فما قصده محمد مساعيه ويعلم رشده ن
فنقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل ويحتمل ان يكون اصله قصدوه ثم حذف الواو واكتفى بالضمة قوله
ن فلو ان الاطباء كان حولي ن فان كان مستنده في هذه اللغة هذا البيت فلا حجة فيه اذ ليس لم يوم الوقف
بالنقل عن احد من القراء الا ما روي عن ابي عمرو انه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء ن
ن في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل احترز بالتانيث من تاء العتبة فانها
لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال
بساكن صحيح من بنت واخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة وما قبله ساكن غير
صحيح ولا يكون الا الفا نحو الحياة فالاعرف في هذين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الالف
حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك ن وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى ن
اي وقل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات وما ضاهاه مما حمل عليه نحو البنات
والاخوات والات فالاعرف في ذلك سلامة التاء وقد سمع ابدالها في قول بعضهم دفن البناه من
المكرماه وكيف الاخوه والاخواه قال في شرح الكافية واشرت بقولي وما ضاهى الى هيهات
والات فانه يوقف عليهما بالتاء والهاء انتهى تنبيهات الاول نقل بعضهم ان الوقف على
جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة طي وقال في الايضاح لو سميت ذلك لا يقاس عليه الثاني اذا سمي بهيهات
على الغدر ابدل فهي كطلحة يمنع الصرف من اجل التانيث والعلمية واذا سمي بها على الغدر لم يبدل فهي
كعرفات تجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمي به قوله وغير ذين بالعكس ن
الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعني ان غيرهما نقل فيه سلامة التاء تحليهما سواء كان مفردا

لعرف او جمع تكسير م

كغله ومن ابوابها ما قول بعضهم ما ايال سوق المعرفة فقال مجيب له احفظ منها ايت والامر من وقف
ماليا يسكنها ولو كانت منونه منصوبه وسيم هذا اول الباب وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القران
وقرئ بها وهي معروفة ص وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف اخره غير مسال
من خواص الوقف زيادة ها السكت والمراد بعد شيئين احدهما الفعل المعل المحذوف الاخر جزما
نحو لم يعطه او وقفا نحو لا تعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو علامه او باسم نحو اقتضاء مه
وكلاهما الحكم فيه من هذين النوعين واجب وجائز اما الفعل المحذوف الاخر فقد نبه عليه بقوله
ص وليس حتما في سوى ما كع او يع مجزوما فراع ما رعوا ش يعني ان الوقف بها السكت على الفعل المعل
بحذف الاخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد وحرفين احدهما زائد فالاول نحو عه امر من وعى يعي
والثاني نحو لم يعه ولم يقه لان حرف المضارعة زائد وزيادة ها السكت في ذلك كله واجبة لبقائه على اصل
واحد فان قلت مقتضى هذه ان ذلك انما يجب في المحذوف الفا نحو ويع قلت محذوف العين
كمحذوف الفا في ذلك لان العلة واحدة وانما اراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد وحرفين
احدهما زائد كما سبق فان قلت هل يجب زيادة الهاء في قولهم نعي سعى في معنى اتقى يتقي لان نعي
محذوف الفا اصله اوتقى يوتقي قلت ظاهر التسهيل الوجوب لانه جعل الضابط ان يحذف
فاؤه او عينه ونعي محذوف الفا وظاهر قوله في شرح الكافية وجعلا وهذه الهاء في الوقف على ما
كان من الافعال على حرف واحد وحرفين احدهما زائد ان زيادة الهاء لا تجب في نحو لا تق لانه على ثلاثة
احرف ولكن الامر مدرج في كلامه لانه على حرفين احدهما زائد وقال الشيخ ابو حيان لم نجد لاحد من
النحويين نصا على الوقوف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف بالهاء اختيارا
لا وجوبا لانه وان حذفت فاؤه فان لزوم الافتعال لازمة للفعل وهذا الحذف عارض شاذ ليس بمطرد
فلا يلتفت اليه ه وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها الها ان تقف ش
لحروف الاستفهامية من الموصولة والشرطية نحو مررت به وبما تفرح افرح فانها لا تحذف الفهما
وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة بشيئ لغة ونقله ابو زيد نصا قال ابو الحسن في الاوسط
وزعم ابو زيد ان ناسا من العرب يقولون سل عم شئت لانهم حذفوا الالف استعمالهم اياه وسمع قوم
ان جرت ان جر بالحرف نحو عم يتساءلون او بالاسم نحو قراءة م تقرأ وقوله حذف الفها يعني وجوبا
وسبب الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت اولى بالحذف لاستقلالها
بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد وقوله

192 واولها الها ان تقف يعني جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه اي وليس الا وقفها
الها واجبا في سوى المجرور بالاسم وقد مثله وعلة ذلك ان الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا
الجار للها المجرور بالاسم لبقائها على حرف واحد فان قلت قد علم ان اتصال الها بالمجرور بالحرف ليس
بواجب فهل هو راجح او مرجوح قلت نقل النحويون انه راجح فالواو من الافصح والاكثر وانما وقف اكثر
القراء بغير ها اتباعا للرسم تنبيهات الاول فهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا تحذف الفهما
في غير ضرورة كقوله الام تقول الناعيات الامه الا فاذا انا اهل الندى والكرامة ش
الثاني اهمل المصنف شرطا وهو انها ان لا تركب مع ذا فان ركبت معه لم تحذف الالف نحو على ماذا
تلومني وقد اشار اليه في التسهيل الثالث قد تثبت الف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة في الضرورة
كقول الشاعر على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماده وحكاه الزمخشري في كشافه
لغة وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قالوا معناه باي شيء
غفر قال ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان الجمهور على خلافه الرابع قدروا تسكين ميمها في الضرورة
مجرورة بحرف كقوله ما اسد نال ما اهلته لمه ش
ص ووصلها بغير تحريك بنا ادم شذ في المدام استحسنا ش اعلم ان ها السكت لا تتصل بحركة اعراب
ولا شبيهة بها كذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الاضافة نحو قبل وبعد ولا العدد المركب
نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركات الاعراب في انها عارضة الا ترى انها جددت
لوجود اسباب وانها تزول عند عدمها فلما تشابهت حركة الاعراب واما الفعل الماضي فحركته لازمة
ليست كحركات هذه الاشياء وفي اتصال ها السكت به ثلاثة اقوال الاول المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه
والجمهور واختيار المصنف والثاني الجواز مطلقا لانها لازمة والثالثة انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده
لا اذا خيف لبس نحو ضربه والصحيح الاول لان حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب لان
الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع من وجه غير مدلول في موضعها وشذ اتصال الها بفعل
في قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله ش ووجه شذوذه ان حركة
على حركة بنا عارضة لقطعه عن الاضافة وهي كقبل وبعد وال في هذا ايضا وقوله ووصلها بغير تحريك
بنا ادم شذ يجوز على غير حركة بنا مدام بل حركة بنا غير مدام وقوله في المدام استحسنا يعني ان وصل
ها السكت بحركة البنا المدام اي الملزوم جائز مستحسن كفتحة هو وهي فيقال في الوقف عليهما هوه وهيه
وقد قرئ بذلك فان قلت هذا البيت معترض من وجهين احدهما ان قوله ووصلها بغير تحريك بنا ادم

يسمل بوجهين احدهما تحركه للبنا غير المدام والثاني تحركه للاعراب والوجه الثاني ان قوله في المدام استحسن بعض
موافقه من اجاز اتصال الهاء في الماضي لانها من التحرك للدوم وقد استعمله في الكافيه فقال ن
ووصل ذي الهاء اجز بكل ما حرك تحريكا بنا لزما ما لم يك المبني فعلا ماضيا ن
ن وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما ن مثال اعطا الوصل حكم الوقف نثرا قراه
غير حمزه والكسائي لم يتسنه وانظر وبهداهم اقتده قل ومنه قول بعض طي هذا حلو مافتي لانه يبدل
هذه الالف واوا في الوقف فاجري الوصل مجراه ومثال ذلك في النظم قول الراجز
ن مثل الحريق وافق القصبا ه فشدد اللام مع وصلها بحرف الاطلاق ومثله في الشعر كثير ومنه
ن انوا ناري فقلت منون انتم ه وتقدم في الحكايه ن

الامالة ن

امالة الالف ان ينحى بها نحو اليا ومن لازم ذلك ان ينحى بالفتحه قبلها نحو الكسره والنظر في فايدتها وحكمها
ومحلها واسبابها اما فايدتها فاعلم ان الغرض الاصلي من الامالة هو التناسب وقد ترد الامالة للتنبيه
على اصل او غيره كما سياتي ذكره واما حكمها فانها وجه جايز ولغه لبعض وسببها مجوز لها لا موجب
فلذلك يجوز فتح كل ممال واما محلها فالاسما المتمكنه والافعال هذا هو الغالب وياتي التنبيه على ما
اميل من غير ذلك واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامه اهل نجد واما الحجازيون فلغتهم الفتح الا في
مواضع قليله واما اسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي اليا والكسره والمعنوي الدلاله على يا
او كسره وجملة اسباب امالة الالف على ما ذكر المصنف سته اسباب الاول ابدالها من اليا
والثاني مالها الى اليا والثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت والرابع ما قبلها او بعدها والخامس
كسره قبلها او بعدها والسادس التناسب تنبيه هذه الاسباب كلها راجعه الى اليا والكسره
واختلف في ايهما اقوى فذهب الاكثرون الى ان الكسره اقوى وادعى للامالة وهو ظاهر كلام سيبويه لانه
قال في اليا لانها بمنزلة الكسره فجعل الكسره اصلا وذهب ابن السراج الى ان اليا اقوى من الكسره
والاول اظهر لوجهين احدهما ان اللسان يستفل بها اكثر من اليا والثاني ان سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون
الالف للكسره وذكر في اليا ان اهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون فدل هذا من جهة النقل على ان الكسره
اقوى ولتعلم ان عبارات المصنف اختلفت في ذكر اسباب الامالة وليس بينهم في ذلك كثير اختلاف
والغرض هنا شرح كلام الناظم ن الالف المبدل من يا في طرف امل ن هذا هو السبب الاول
وهو ان تكون الالف بدلا من يا المبدل من يا اصليه كالمثنى والمبدل من يا منقلبه عن الواو نحو ملهى واعطى
واحترز بقوله في طرف من الكاينه عينا وسياتي حكمها كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد او شذوذ

هذا

193

هذا هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف صاير الى اليا دون زياده ولا شذوذ وذلك نحو معزى وحبلى وكل ما
اخره الف مانيث فانها تؤول الى اليا في التثنيه والجمع فاشبهت الالف المنقلبه عن اليا واحترز بقوله دون
شذوذ من قلب الالف يا في الاضافه الى يا المتكلم في لغه هذيل فانهم يقولون في نحو عصا وهدى عصي وهدي
ومن قلبها للالف في الوقف يا عند بعض طي نحو عصى وفتى ولا تسوغ الامالة لاجل ذلك واحترز بقوله
ومن مزيد من رجوع الالف الى اليا بسبب زياده لقولهم في التصغير قفي وفي التكسير قفي فلا تمال قفا لذلك
تنبيهان الاول هذا السبب الثاني هو ايضا في الالف الواقع طرفا كالاول الثاني قد علم مما ذكر ان نحو
قفى وعصى من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا تؤول الى اليا الا في شذوذ او بزياده وقد سمعت
امالة الاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالقصر وهو حجر الثعلب والارنب والكبا الكسا
الكناسه وهذه من ذوات الواو لقولهم امراه عشوا وكقولهم في معنى المكا مكو قال
ه لم يهامين مكو وحسمه ن ولقولهم من الكبا كبوت البيت وهذه الالفاظ الثلاثه مقصوره فان قلت
فلعل امالة الكبا لاجل الكسره فلا يكون شاذا قلت لا يوثر الكسره في المنقلبه عن الواو الثالث يجوز
امالة الالف من نحو دعا وغزى من المبني للمفعول وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا
كانت الفهما عن واو وما ذكرته نص عليه الفارسي وغيره من النحويين وظاهر كلام سيبويه التسويه في الثلاثي
بين ذوات الواو وذوات اليا فحجر الامالة في ذوات الواو من الاسما والافعال والمشهور ما تقدم وقوله
ن ولما تليه ها التانيث ما الها عدما ه يعني ان الالف التي تليها ها التانيث في نحو فتاه لها من الامالة لكونها
منقلبه عن اليا ما للالف المتطرفه لان ها التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفه تقديرا ن
ن وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضي خف ودن ن هذا هو السبب الثالث وهو ان يكون
الالف بدلا من عين فعل يكسر فاوه حين يسند الى تا الضمير واويا كان او يائيا كذا فانك تقول فيهما
خفت ودنت فتحذف عين الكلمه فتصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت
الفا بحركتها فان قلت اما خاف فعينه مكسوره لان اصله خوف واما دان وطاب ونحوهما فاصل
عينهما الفتح فكيف يقال حركت الفا بحركتها قلت بعد تحويلها الى فعل بكسر العين ثم نقل الحركه
هذا مذهب كثير من النحويين وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفا بكسره للدلاله على ان العين يا
وليس ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤول الى فلت
بالكسر ولكن يؤول الى فلت بالضم لقولك طلت وقلت والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل تمال
ان كانت عن يا نحو دان او عن واو مكسوره نحو خاف فان كانت عن واو مضمومه نحو طال او مفتوحه نحو

قال المعلق تنبيهات الاولى اختلف في سبب امالة نحو طاب فقال السيرافي وغيره انها الكسرة العارضة في
فالطه ولذلك لم يجعل السيرافي من اسباب الامالة كسرا يعرض في بعض الاحوال وهذا ظاهر كلام الفارسي
قالوا اما لوا خاف وطاب مع المستعلي للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضراوي الاولى ان الامالة
في طاب لان الالف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة ارادوا الدلالة على الياء والكسرة
الثاني نقل عن بعض اهل الحجاز امالة نحو خاف وطاب وقال التميميون وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو
نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون الثالث مفهوم قوله وهكذا بدل عين الفعل
ان بدل عين الاسم لا يمال لكونها منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة
ياء عينا في اسم ثلاثي كقولهم هذا غاب وناب بالامالة وهو ظاهر كلام سيبويه وقال صاحب
المفصل والمتوسط ان كانت في فعل يقال فيه فلت كطاب وخاف اميلت ولم ينظر الى ما انقلبت
عنه وان كانت في اسم نظر الى ذلك فقيل باب وعاب وهذا يقتضي ان امالة باب مما عينه ما جاز الا انه ذكر
بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب والفه عن ياء قال ابن يعيش عاب بمعنى العيب ووقع في بعض النسخ غاب
بالغين المعجمة والفه ايضا عن ياء كذاك تالي اليا والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها ادر
هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف او بعدها فان كانت قبل الالف فشرطها ان تكون متصلة بها
كقولك سيال وهو شجرة شوك او منفصلة بحرف نحو شيبان او بحرفين ثانيهما ها كقولك ادر جيبها فلو
كانت مفصولة بحرفين ليس احدهما ها او باكثر من حرفين امتنعت الامالة تنبيهات الاول انما اغتفر
الفصل بالها لخفائها الثاني في التسهيل او بحرفين ثانيهما ها وقال هنا او مع ها فلم يقيد بكون الها
ثانية وكذا فعل في الكافية الثالث اطلق في قوله او مع ها وقيده غيره بان لا يكون قبل الها ضمة نحو هذا
حسبها فانه لا يجوز فيه الامالة الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع اقوى منها في نحو سيال والامالة
للياء الساكنة في نحو شيبان اقوى منها في نحو حيوان [illegible] وسبق ان من اسباب الامالة وقوع الياء قبل
الالف او بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكره في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت
بعد الالف ان تكون متصلة نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكره ابن الدهان وغيره
كذاك ما يليه كسر او يلي تالي كسر او سكون قد ولي كسرا وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله لم يصد
هذا هو السبب الثاني وهو وقوع الكسرة قبل الالف او بعدها فان كانت بعدها فشرطها ان تليها نحو مساجد وان كانت — كسر قبلها
قبلها فشرطها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما ساكن نحو شملال او بحرفين متحركين احدهما
ها نحو يريد ان يضربها او بحرف ساكن بعده متحركان احدهما ها نحو درهمان وهذا يجوز امالته ولو فصل

غير ذلك لم تجز الامالة فان قلت من اين يؤخذ امالة نحو ان يضربها قلت من قوله وفصل الها كلا فصل بل
امالته اولى من امالة درهمان تنبيهات الاول قوله او سكون معطوف على قوله كسر والمعنى او يلي تالي سكون
قد ولي كسرا نحو شملال الثاني لم يذكر في الكافية امالة نحو درهمان وذكر امالة نحو ان نضربها عن ناس كثير من
العرب وقال صاحب المفصل واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها فشاذ والذي سوغه ان الها خفية فلم يعتد
بها الثالث اطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها
فانه لا يمال ويقدم هذا في اليا ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر موانعها — مثل
فقال وحرف الاستعلا يكف مظهرا من كسر او يا وكذا تكف را ش موانع الامالة ثمانية
احرف سبعة تسمى احرف الاستعلا ويجمعها قظ خص ضغط والثامن الرا غير المكسورة فهذه الثمانية
تمنع امالة الالف وتكف سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل ياتي وعلة ذلك ان السبعة الاول
تستعلي الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة واما الرا فشبهت بالمستعلية لانها مكررة — [illegible]
فان قلت اطلق في قوله وكذا تكف را ولم يقيد بالمكسورة قلت قد علم التقييد بذلك من قوله
وكف مستعل ورا ينكف بكسر را فان قلت ما اعراب قوله مظهرا قلت هو مفعول يكف اي
وحرف الاستعلا يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوي فلا يمنع حرف الاستعلا امالة في — الالف
نحو هذا ماض في الوقف ولا في امام اصله ماضض ولا امالة نحو خاف وطاب وطغى لان ما
اميل للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلا تنبيه قوله او يا يصرح بان حرف الاستعلا والرا
غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في الكافية والتسهيل ولم يمثله
وقول الزمخشري ان حرف الاستعلا في غير بابه حاف وطاب مانع من الامالة ظاهر في موافقته
وقال الشيخ ابو حيان لم نجد ذلك في اليا وانما يمنع من الكسر فقط
ان كان ما يكف بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل اعلم ان المانع المشار اليه اعني حرف
الاستعلا والرا يمنع ما تاخر عن الالف ويمنع ما تقدم عليها فان تاخر فشرطه ان يكون متصلا نحو فاقد وناخل
او منفصلا بحرف نحو نافق ونافخ او بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ فهذه ثلاثة انواع تمنع امالتها اما
المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها احد الا من لا يوخذ بلغته واما المنفصل بحرفين فنقل
سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك
وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق ان حرف الاستعلا لو فصل باكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي
بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتاخر رابعا ومثال ذلك يريد ان يضربها بسوط وبعض العرب

يغلب في ذلك حرف الاستعلا وان بعد وان تقدم المانع على الالف فقد اشار اليه بقوله
ش اذا قدم ما لم ينكسر او يسكن اثر الكسر المطواع مِن ش يعني ان حرف الاستعلا والرا غير المكسورة
اذا تقدما على الالف منعا الامالة بشرط ان يكون المانع غير مكسور او ساكن بعد كسرة فلا يجوز الامالة في
نحو طالب وصالح وغالب بخلاف نحو طلاب وعلاب ونحو اصطلاح ومطواع فان ذلك يجوز امالته لان
حرف الاستعلا اذا كان مكسورا او ساكنا بعد كسرة لا يمنع الامالة تنبيهان الاول من اصحابي الامالة
من منع الامالة في نحو مطواع لاجل حرف الاستعلا ذكره سيبويه ولم يذكر في المكسور خلافا الثاني
ظاهر قوله اذا قدم انه يمنع ولو انفصل عن الالف والذي ذكره سيبويه ونص ان ذلك اذا كان بعد الالف
تليه نحو واعد وصاعد ش ولف مستعل وراء كسرت بكسر الكافرينا لا اجفو ش اذا وقعت
الرا المكسورة بعد الالف فهي مانع الامالة سواء كان حرف استعلا نحو ابصارهم او راء غير مكسورة
نحو دار القرار فهذا ونحوه يجوز امالته ولا اثر لحرف الاستعلا ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة
غلبت المانع فلم يؤثر له اثر ش من هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من الامالة ان يكون غير مكسورة
فيوخذ منه امالة نحو حمارك بطريق الاولى لانه اذا اميل نحو ابصارهم ودار القرار مع وجود المقتضي
لمنع الامالة فامالة حمارك ثم لا مقتضي فيه للمنع اولى ش ولا من السبب ان يتصل ش
يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا لم يتصل يعني اذا كان من كلمة اخرى فلا تمال الف سابور للباء قبلها
في قولك مررت بذي سابور لانها منفصلة وكذلك لو قلت هنا ان ذي عدن لم تمل الف هنا للكسرة لان
لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط ما يؤثر سبب الامالة ان يكون في الكلمة التي فيها الالف
الاول يستثنى من ذلك الفها التي هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها وادرجها فانها قد اميلت لسبب
منفصل اعني في كلمة اخرى الباء والدال غير المتصلتين الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد
تمال لا لفها وان كانت اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد
مال فاماله واشبهوه بما في الكلمة الواحدة وليس كلام المصنف على عمومه والكلف قد يوجبه ما
يعني ان سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل اي ولو كان من كلمة اخرى نحو يريد ان يضربها قبل فلا تمال
الالف لان القاف بعدها وهي مانعة من الامالة ولو انفصلت فان قلت لم اثر المانع منفصلا
ولم يؤثر سبب الامالة منفصلا قلت لان الفتح اعني ترك الامالة اصل فصار اليه بادنى
سبب ولا يخرج عنه الا بسبب محقق تنبيهات الاول فهم من قوله قد يوجبه ان ذلك ليس
عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلا اذا ولي الالف من كلمة اخرى فيميل الا

سانه منفصلا

ان

195 الامالة في المنفصل نحو مال العلوا بعوى منها في المتصل نحو مال القاسم الثاني قال في شرح الكافية ان سبب المنع
قد يؤثر منفصلا فقال اتى احمد بالامالة ونوى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي
التمثيل بأتى قاسم نظر فان مقتضاه ان حرف الاستعلا يمنع امالة الالف المنقلبة عن يا وليس كذلك ش
ش وقد اما لوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا ش هذا هو السبب السادس من اسباب
الامالة وهو التناسب وعبر عنه بعضهم بقوله للامالة وعبر عنه اخرون بقولهم الامالة لمجاورة الممال
وانما اخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ثم امالة الالف للتناسب صورتان احداهما
ان تمال لمجاورة الممال الف ممالة كامالة الف تلا من قوله تلاها فاميلت الف تلاها لمشاكلة اللفظ
بما بعدها والى هذا اشار بقوله وتلا ومثل هو في شرح الكافية بامالة الضحى وسجى لتشاكل اللفظ
بعدهما فان قلت في مسئلة تلا وسجى نظر فان الفهما يجوز امالتهما لسبب غير التناسب لانهما تؤول
الى اليا اذا بني للمفعول وقد تقدم بيانه وانما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لامالته غير التناسب
قلت السبب المقتضي لامالة نحو دعا هنا الفه عن واو ولم يعتبره القرا ولذلك لم يميلوا هذا النوع
حيث وقع وانما اما لوا منه ما جاور الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك
علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب تنبيه استفيد من مسئلة فائدتان احداهما
التنبيه على صورتي الامالة للتناسب كما سبق والاخرى ان الالف قد تمال لمناسبة الف قبلها نحو
عمادا فان الفه الثانية اميلت لمناسبة الاولى وقد تمال لمناسبة الف بعدها كامالة الف تلاها
لمناسبة ما بعدها مما الفه عن يا اعني طلاها وتلاها فان قلت فهلا جعلتنا امالة تلاها لمناسبة
ما قبله قلت الف ضحاها عن واو وانما اميل لمناسبة ما بعده فان قلت هل تقاس على امالة
الالف الثانية في نحو عمادا المناسبة الالف الاولى قلت ظاهر كلام سيبويه انه يقاس عليه فانه
قال وقالوا معزانا في قول من قال عمادا اما لهما جميعا وذا قياس انتهى ش
ش ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا ش الامالة من خواص الافعال والاسما
المتمكنة فلذلك لا يطرد امالة غير المتمكن نحو اذا ومتى الا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا
ونظر الينا فهذا ان يطرد امالتهما للكسرة استعمالهما واشار بقوله دون سماع الى ان ما سمعت امالته
من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارية ومتى وانى وقد اميلت من الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم
اما لا لان هذه الحروف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا في
الجواب لكونها مستقلة وسمع سيبويه ممن يوثق بعربيته امالة الحجاج وحكى ان تقسيم الامالة فيها عن بعض اهل

نحو وادرى اهل اليمن وحكيا امالتهما عن حمزة والكسائي تنبيهان الاول لا يمنع الامالة فيما عرض ساق نحو
ما فني لان الاصل في ذلك الاعراب الثاني لا اشكال في جواز امالة الفعل الماضي وان كان ثلاثيا قال المبرد وامالة
عسى جيدة فان قلت قد يورد على كلام الناظم الفعل الماضي فانه ينطلق عليه غير متمكن قلت لو صح
لم يدل عليه وايضا فقد تقدم اول الباب ذكر الامالة فيه فان قلت قول صاحب المفصل والاسماء غير
المتمكنة قال منها المستقل بنفسه نحو ذا ومتى فلا تمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية والشرطية
والموصولة ونحو اذا اقتضى ان امالة اذا ومتى وانى غير شاذة قلت لا اشكال في ان الامالة في ذلك
شاذ لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة ولا سبب لامالتها وكانه اراد الاشارة الى المعنى الذي
لحظه من امالها من العرب وهو الاستقلال وان كان ذلك مما لا يجعل سببا لما نص عليه ص

ص والفتح قبل كسر راء في طرف امل كللايسر مل تكف الكلف ش اعلم ان الفتحة قد تمال كما تمال
الالف لان الغرض من الامالة تشاكل الاصوات وتقريب بعضها من بعض وذلك موجود في الحركة كما انه
موجود في الحرف ولامالة الفتحة سببان الاول ان تكون قبل راء مكسورة نحو قوله ترمي بشرر وغير اولي
الضرر ومثل الايسر فامالة ذلك ونحو مطرك تنبيهان مهم من قوله والفتح ان المال في ذلك الفتح
لا المفتوح وقول سيبويه اما لوا المفتوح فيه تجوز الثاني لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف استعلاء
نحو من البقر او في غيره نحو بشرر او في غيرهما نحو من الكبر الثالث فهم من قوله قبل راء ان الفتحة لا تمال لكسرة
راء قبلها نحو رمم وقد نص على ذلك الرابع شرط ان تكون الفتحة قبل راء مكسورة وظاهره ان تكون
متصلة كما مثل فعلى هذا لو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل
بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او ساكنا غير يا فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال
الفتحة في نحو اشر وفي نحو عمرو نص على ذلك سيبويه ونص المصنف على ذلك في بعض نسخ التسهيل
الخامس شرط ان تكون الراء في طرف وفي بعض نسخ التسهيل ان تكون لاما وليس اشتراط ذلك
بصحيح فان سيبويه قد ذكر امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلام ولعله انما
خص الطرف لكثرة ذلك فيها السادس اطلق في قوله امل فعلم انه لا امالة في ذلك جائزة وصلا
ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الاتي فانها خاصة بالوقف السابع اهمل من شروط امالة الفتحة
ان تكون على غير يا فلا تمال فتحة اليا في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه فان قلت فهل يشترط ان لا يتقدم
على الفتحة حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة قلت لا لان الراء المكسورة تغلب
المستعلي اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضرر الثاني وقد ظهر بما ذكرناه ان كلام الناظم في امالة الفتحة للكسرة

الوا

الواغير مكرر وكرر ان يقال تمال كل فتحة في غير ما قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن
غير يا وليس بعد الراء حرف استعلاء التاسع منع سيبويه امالة الالف في نحو من المحاذر اذا اميلت
فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف اي ولا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن
خروف ان من امال الف عماد لاجل امالة الالف قبلها امال هنا الف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال
وضعف ما ذهب اليه ابن خروف بان الامالة من الاسباب الضعيفة فينبغي ان لا يقاس شيء منها الا
في المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الف قبلها او بعدها ص

ص كذا الذي يليه ها التانيث في وقف اذا ما كان غير الف ش هذا هو السبب الثاني من
سببي امالة الفتحة فتمال كل فتحة يليها ها التانيث الا ان امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرا الكسائي
في احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبلها خمسة عشر حرفا يجمعها قولك
فجثت زينب لذود شمس وفصل في اربعة يجمعها قولك اكهر فامال فتحتها اذا كان قبلها كسرة
او يا ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات تنبيهات الاول قوله كذا الذي تليه ها التانيث يعني
ان فتح الذي يليه ها التانيث تمال لا الحرف الذي يليه ها التانيث وقد تجوز في عمر عن ذلك بامالة ها التانيث
التانيث ولم يقل ما التانيث ليخرج اذا لم يقلب ها فان الفتحة لا تمال قبلها الثالث لا فرق في ها التانيث
بين ان تكون لمعنى التانيث او لغير ذلك كالمبالغة نحو علامة فان الامالة جائزة في جميع ذلك لان ها
المبالغة هي ها التانيث الرابع خرج بقوله ها التانيث ها السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها
هذا هو الصحيح وذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز الامالة فيما قبلها وقرا به ابو مزاحم الخاقاني
في قراءة الكسائي الخامس استثنى المصنف مما قبل ها التانيث الالف فانها لا يصح امالتها نحو الصلاة
والحياة فان قلت لم يكن لاستثنائه الالف حاجة لان كلامه في امالة الفتحة لا في امالة الحرف فلم
تندرج الالف في قوله كذا الذي يليه ها التانيث لان مراده الفتحة فلم يشمل كلامه الا الحرف المفتوح قلت
هو كذلك ولكن نبه على منع امالة الالف لئلا يتوهم ان ها التانيث تسوغ امالة الالف كما تسوغ امالة
الفتحة فان قلت ما وجه امالة الفتحة قبل ها التانيث قلت ذكر سيبويه ان سبب ذلك شبه
الها بالالف فاميل ما قبلها كما يمال ما قبل الالف ولم يبين سيبويه باي الالف شبهت والظاهر انها
شبهت بالف التانيث خاتمة لباب الامالة ذكر بعضهم لامالة الالف سببين
غير ما سبق احدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في نحو را وما اشبهها من فواتح السور قال سيبويه
وقالوا با وتا بالامالة لانها اسما ما يلفظ به فليست مثل ما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون

الثاني انما مال ها التانيث م

وحروف التهجي التي في اوايل السور اذا كان في اخرها الف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في وسطها الف نحو
كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والاخر ليس الا استعمال وذلك ما لهم الحجاج علما في الرفع والنصب وذلك
الحجاج في الرفع والنصب ذكر بعض النحويين وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في اخر شرح
اللمع روى عبد الله بن داوود عن ابي عمرو بن العلا امالة الناس في جميع القران مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
واعلم ان الامالة لهذين السببين شاذ لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع ش ش ش

التصريف ش اعلم ان علم النحو يشتمل على نوعين احدهما علم الاعراب والاخر علم التصريف

وذلك ان علم النحو يشتمل على احكام الكلم العربية وتلك الاحكام نوعان افراديه وتركيبيه فالافرادية هي علم
التصريف والتركيبية علم الاعراب ولذلك يقال في حد النحو علم يعرف به احوال الكلم العربية افرادا
وتركيبا فان قلت الاحكام التركيبية نوعان اعرابي وغير اعرابي فلم اطلق على جميعها علم الاعراب
قلت اطلق على النوعين علم الاعراب تغليبا ثم ان المسمى بعلم التصريف وهي الاحكام الافرادية ينقسم
قسمين احدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم
المفعول وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة
من التصريف والاخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن الغرض اخر ينحصر في الزيادة والحذف والقلب
والابدال والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد عرف التصريف في
العافية بقوله تغيير لمعنى قصدا فان قلت هذا التعريف لا يشمل التصريف بل يشمل الاول اعني تغيير
الكلمة لمعنى قلت المراد بقوله لمعنى ما ذكر في شرحها اذ قال التصريف تحويل الكلمة من بنيتها الى غيرها
لغرض لفظي او معنوي فهذا اذا شامل للنوعين وحده في التسهيل بقوله علم يتعلق ببنية الكلمة وما
لحروفها من اصالة وزيادة واعلال وشبه ذلك وقال الشارح تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما
يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول
ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام تسمى علم التصريف فالتصريف اذا هو
العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ش ش
ش حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري ش لا حظ للحروف في التصريف
ولا للاسماء غير المتمكنة ولا للافعال الجامدة اعني ليس وعسى ونحوهما وانما يكون التصريف في الاسماء المتمكنة
والافعال المتصرفة وهما المراد بقوله وما سواهما بتصريف حري اي حقيق فان قلت مقتضى قوله
وما سواهما ان التصريف يدخل الافعال الجامدة لانها ليست كالحرف قلت قد يمنع ادراجها في شبه الحرف

فان

197

فان ليس وعسى ونحوهما شابه الحرف بالجمود فان قلت قد دخل التصريف في بعض الاسماء التي تشبه الحرف نحو ذا والذي
فانهما قد صغرا وقد دخلها الحذف في سوف وان وفيها الحذف والابدال في لعل قلت هذا كله شاذ يوقف عند
ما سمع منه فان قلت قد اتضح ان الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة
فلم اهمله الاصالة فيه قلت الافعال اكثر تغيرها ولظهور الاستقاق فيها ش
ش وليس ادنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا ش يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين
فانه لا يقبل التصريف الا ان يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف
وقد فهم من ذلك امران احدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في اصل الوضع عن ثلاثة احرف لانهما
يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والاخر ان
الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف اما الاسم فانه يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه
او فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من جعلها محذوفة من ايمن وكقول بعض العرب شربت
ما وذلك قليل واما الفعل فانه قد يرد على حرف واحد نحو ع لامي وق نفسك وذلك فيما اعتلت
فاؤه وعينه فيجيء في الامر ش ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا ش
الاسم ينقسم الى مجرد من الزوايد والى مزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي وخماسي ولا ينقص عن
الثلاثة لان الثلاثة اعدل الابنية لتوسطه بين الخفة والثقل ولانقسامه على المراتب الثلاث المبدا
والمنتهى والوسط بالتسوية ولان المبدو به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه ساكن ولا بد من حرف
يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة فان قلت ذاك الفاصل ان كان هو الموقوف عليه وان كان ساكنا
فهو المبدو به قلت قد اجيب عن ذلك بانه لما جاز عليه الامران لم يتحقق السكون ولا يزيد
على الخمسة لامرين احدهما انهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه والاخر انه لو وضع على ستة لتوهم انه
كلمتان فان قلت قد تقدم ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى الرباعي والخماسي قلت
للتوسع في الابنية واما المزيد فيبلغ بالزيادة سبعة احرف ولا يتجاوزها لان بها الاساس وزيادة
الابنية او التصحيح او النسب فان قلت فكيف قال فما سبعا عدا ولم يستثن ها التانيث وما
ذكر معها قلت هذه زوايد قد علم انها غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال بمثلها
اما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة احرف اذا كان ثلاثي الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب او
رباعيها نحو احرنجام مصدر احرنجم الابل اذا اجتمعت واما الخماسي الاصول فانه لا يزاد فيه غير
حرف مد قبل الاخر او بعده مجردا او مشفوعا بها التانيث نحو عضرفوط ومودكر ومعتزى ومو

البعير وشال المنفوع بها الباب فعتراه وندر فرعلانه لانه يزيد فيه حرفان احدهما نون وقيل انه لم يسمع
الا زيادات العين فلا يكتفا لبند والفرعلانه دويبه عظيمه البطن البارد لو بعضهم انه زيد في الخماسي حرفا
مد قبل اخره نحو مغناطيس فان صح وكان غير شاذ كان ناقضا لقولهم انه لا يزاد فيه الا حرف مد قبل الاخر
قلت ان صح وكان غير شاذ جعل نادرا كما ندر زيادة حرفين بعد الاخر في فرعلانه وقد حكاه ابن
القطاع اعني مغناطيس الثالث اعلم ان حروف الهجا بذكر ويونث فباعتبار التذكير بها بيننا اليا وعددها
وباعتبار تانيثها تسقط التا من عددها فلذلك قال فما سبعا غدا قال
ل وغير اخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم ق قد تقدم ان المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي
فالثلاثي بمقتضى القسمة العقلية ان يكون ابنيته اثني عشر بنا لان اوله يقبل الفتح والكسر والضم ولا يقبل
السكون اذ لا يمكن الابتدا بساكن وثانيه الحركات الثلاث والسكون ايضا والحاصل من ضرب ثلاثه في
اربعه اثنا عشر واما الاخر فلا يعتبر به في وزن الكلمة لانه حرف الاعراب فلذلك قال وغير اخر الثلاثي
يعني الاول والثاني من الثلاثي مواوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تقييد فعلم ان ذلك يكون فيهما بتوافق
وتخالف ثم قال وزد تسكين ثانيه تعم اي وزد على تلك الابنيه التسعه ما يسكن ثانيه واوله مفتوح او
مكسور او مضموم تعم القسمة المذكورة في الثلاثي وهي اثنا عشر بنا منها عشره مستعمل وواحد مهمل وواحد
نادر وقد اشار اليهما بقوله وفعل اهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل ش
اهمل من ابنية الثلاثي فعل بكسر الفا وضم العين لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم فاما قراه بعضهم والسماء
ذات الحبك بكسر الحا وضم البا فوجهت على تقدير صحتها بوجهين احدهما من تداخل اللغتين في حرفي الكلمة
لانه يقال حبك بضم الحا والبا وحبك بكسرهما فهذا القارئ هذه القراه قال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحا
والبا فبعد نطقه بالحا مكسوره مال الى القراه المكسوره فنطق بالبا مضمومه قال في شرح الكافيه
وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراه اليه لدل على عدم الضبط ورداه التلاوه ومن هذا شانه لا
يعتمد على ما يسمع منه لامكان عروض ذلك له والاخر ان يكون كسره الحا اتباعا لكسره تا ذات ولم يعتد
باللام الساكنه لان الساكن حاجز غير حصين وهو احسن وقوله والعكس يعني به بنا فعل بضم الفا
وكسر العين وهذا الوزن فيه خلاف ذهب قوم الى انه مهمل لاستثقال الانتقال من ضم الى كسر وان كان اخف
وذهب قوم الى انه مستعمل لانه قليل وهو الظاهر وقد جا منه الدئل وهو اسم دويبه سميت بها قبيله
من كنانه وانشد الاخفش لكعب بن مالك جاوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل
والرئم اسم الاست والوعل لغه في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ انه ليس بمهمل وقوله

لقصدهم

198 لقصدهم تخصيص فعل بفعل يعني ان بنا فعل انما قل في الاسما لانهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلاله على ما لم يسم
فاعله ولو اهمل لقلته لم يستعمل في الافعال قال ابو الفتوح نصر ابن ابي الفنون اما الدئل فقد عده قوم
من النحويين قسما حادي عشر لاوزان الثلاثي وانما هو عند المحققين عشر انتهى وقد اجاب القايلون باهمال هذا
الوزن عن الدئل والرئم بجوابين احدهما انهما من الشاذ فلا يثبت بهما وزن قلت وفيه نظر لان سيبويه
اثبت بنا فعل بلفظ واحد وهو ابل وسيأتي ذكره والاخر انهما منقولان من الفعل واعترض بان الدئل
في الدئل لانه علم قبيله بخلاف الرئم فانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام قلت ذهب السيرافي
الى ان النقل يجي في اسما الاجناس كما جا في الاعلام قال ومنه سوط اسم لطاير يعلو عشه وينصبه
ضربا من الانكسار وربما يسمى بالفعل انتهى ولا وجه للتفرقه بين الدئل والرئم لان الدئل في الاصل اسم جنس
لدويبه ثم نقل الى القبيله ومنهم من هذا التفسير يعني هذين الوزنين مستعمل لكن احدهما مهمل والاخر
نادر في عشره اوزان اولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفه نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما
نحو فرس وصفه نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كتف وصفه نحو حذر ورابعها فعل ويكون
اسما نحو عضد وصفه نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو حبر وصفه نحو نكس وسادسها فعل
ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جا صفه الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا
وقال ثعلب لم يات من الصفات على وزن فعل الا ريم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي واستدرك
على سيبويه قيما في قراه من قرا دينا قيما ولعله يقول انه مصدر في معنى القيام انتهى واستدرك بعض
النحاه على سيبويه الفاظا اخر وهي سوى في قوله مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وسبي طيبه وثامنها
وسابعها فعل ويكون اسما نحو بلز وهي السمينه ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن الا ابلا وامابلز فحكاه
الاخفش بتخفيف الزاي وحكاه سيبويه مشدد الزاي قيل فيحتمل ان يكون ما حكاه الاخفش مخففا من المشدد
فلا يكون بنا اصليا قال بعضهم ولا اعرف ذلك الا الابد والابل وشبه اسم موضع ووتد واطل ومشط ودبس
وامد لغه في الوتد وحبك لغه في الحبك ووتد وبلز وامرأه بلز وامه ابدا ذات ولد ولود
وامان بلوك صحيحه واما قوله علمنا اخوانا سو مجل شرب النبيذ واصطفافا بالرجل
ونحوه فهو من النقل للوقف ومن الاتباع فليس باصل وقد قيل في اطل انه من الاتباع وثامنها فعل
ويكون اسما نحو قفل وصفه نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما نحو صرد وصفه نحو حطم وعاشرها
فعل ويكون اسما نحو عنق وصفه وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشلل وناقه سرح اي سريعه
ل وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

مهمله

ان ذلك

الوصفه نحو امار

الفعل ينقسم الى مجرد ومزيد فالمجرد ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا فللثلاثي ثلاثة ابنية لانه لا يكون ابدا الا
مفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند
اتصال الضمير المرفوع الاول فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة
ويختص بباب المغالبة وقد يجيء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما والثاني فعل ويكون متعديا نحو شرب
ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من تعديه لانه غلب في النعوت اللازمة والاعراض وقد يطاوع فعل بالفتح
نحو جدعه فجدع والثالث فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بتضمين او تحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار
وقيل الارض رحبت بك نحو فالكاف في توسعا والتحويل نحو سدته فان اصله سودته بفتح العين
حول الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين **فان قلت** ما فائدة التحويل **قلت**
فائدته الاعلام بانه واوي العين اذ لو لم يحول الى فعل حذفت عينه لالتقاء الساكنين عند اتصالها
الفا لالتبس الواوي باليائي هذا مذهب قوم منهم الكسائي واليه ذهب في التسهيل وقال ابن الحاجب
واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه
من هو قائم به نحو لؤم او لمطبوع نحو فقه وخطب وشبهه نحو جنب بشبه بحسن ولذلك كان
لازما لخصوص معناه بالفاعل وقوله وزد نحو ضمن يعني ان بنا ما لم يسم فاعله بنا اصلي من ابنية المجرد
فحقه ان يذكر مع الاصول فيكون ابنية الثلاثي المجرد اربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا ذهب
المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه وذهب اكثر البصريين الى انها
فرع مغير عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو ظاهر القولين وقد ذهب اليه
المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها **تنبيهات** الاول لما لم يتعرض لبيان حركة فا الفعل
علم انها غير مختلفة وانها فتحة لان الفتح اخف من الكسر فاعتباره اقرب الثاني ما جا من الافعال
مكسور الاول او ساكن الثاني فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد الثالث
قال في شرح الكافية جرت عادة النحويين ان لا يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم
فاعله مع ان فعل الامر اصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه
ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي على هذا ان تعد صيغ
الفعل المجرد والزيادة اربعة كالرباعي بلا صيغ صيغة الماضي المصوغ للفاعل عن الاخيرين لجريانها
على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء اصالتهما كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها
انتفاء اصالتها **قلت** اما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها واما فعل الامر فمذهب البصريين

ايضا

199 انه اصل وان فيه الفعل بلامه ومذهب الكوفيين ان الامر مقتطع من المضارع فاذا لم يكن القسمة عندهم ثنائية
ص ومنتهاه اربع ان جردا وان يزد فيه فما ستا عدا **ش** لما كان الفعل اكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من
عدد الحروف ما احتمله فلهذا لم يجاوز المجرد منه اربعة احرف ولا المزيد ستة احرف وللرباعي المجرد بنا واحد
وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دربخ وقال الشارح له ثلاثة ابنية واحد للماضي المبني للفاعل
نحو دحرج **قلت** قد تقدم ان عادة النحويين الاقتصار على بنا واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق
ذكره واما المزيد فان كان ثلاثي الاصول فانه يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة نحو اقتدر وستة
نحو استخرج وان كان رباعي الاصول فانه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم **تنبيهات**
الاول قال في التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الاحرف بخلاف الاسم فانه يبلغ سبعة او تاء التانيث ونون التوكيد ولو
استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا لكان اجود الثاني لم يتعرض الناظم لذكر اوزان المزيد من الاسما
والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به تعرف الزوايد اما الاسما فقد بلغت بالزيادة في قول
سيبويه ثلاثمائة بنا وثمانية ابنية وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين الا ان منها ما يصح ومنها
ما لا يصح واما الافعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بنا مشهورة وابنية اخر غير مشهورة
وفي بعضها خلاف وللمزيد من رباعيه ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل
نحو اقشعر وهي لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو بنا مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا
فيه الهمزة وادغموا الاخير فوزنه الان افعلل ويدل على الحاقه باحرنجم مجي مصدره كمصدره وزاد بعضهم
في مزيد الرباعي بنا رابعا وما جا على افعلل نحو اجرمز قال في الارتشاف والظاهر انه من مزيد الثلاثي غير
الملحق **الرابع** **ص** لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل وفعلل **ش** ومع فعل فعلل **ش**
ذكر للرباعي المجرد ستة ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير
وصفة نحو سلهب وشجعم والسلهب الطويل والشجعم الجريء وقد قيل ان الها في سلهب والميم في
شجعم زائدتان وحاما للعجوز سهربه وشبهها للليبن وسلنه للضخمة الحسنة الثاني فعلل بكسر
الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل الاحمر وهو من اسما الذهب
ايضا وصفة نحو حرمل قال الجوهري الحرمل بالكسر المراة الحمقا مثل الخذعل الثالث فعلل بكسر
الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وهو واحد دراهم السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو
جرشع للعظيم من الجمال وقيل للطويل الخامس فعلل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر
وهو وعاء الكتب وفطحل قيل وهو اسم لزمن خروج نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة وقال

الجوهري القطحل على وزن الهزبر زمن لم يخلق بعد قال الجرمي سالت ابا عبيدة عنه فقال الاعراب تقول زمن كانت
الاحجار فيه رطبة وانشد للعجاج وقد اتاه زمن القطحل والصخر مبتل كطين الوحل وصفة نحو سبطر
للطويل السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع للضخم
تنبيهات الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البنا السادس ليس بنا اصلي بل هو فرع على
فعلل بالضم تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع من الاسماء
وجرشع من الصفات وقالوا للطحلب عرمض وتنجس من البادية عرفط ولكنها تخطط بجدلة لم يسمع فيها
فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بنا اصلي واستدل لهذا المذهب بوجهين احدهما ان
الاخفش حكى جودر ولم يحك فيه ضم الدال فدل على انه غير مخفف وهذا مردود فان الضم منقول في
جودر ايضا وزعم الفرا ان الفتح في جودر اكثر وقال الرسدي ان الضم في جميع ما ورد منه افصح والاخر
انهم قد الحقوا به فقالوا عندد يقال ما لي من ذلك عندد اي بد وقالوا اعاطتنا لنا قد عوططا اذا
اشتهت الفحل وقالوا اسود دحكا وهذه الامثلة ملحقة وليست من الامثلة التي استثني منها فك
المثلين لغير الالحاق فوجب ان يكون للالحاق واجاب الشارح بانا لا نسلم ان فك الادغام
للالحاق بجخدب وانما هو لان فعلل من الابنية المختصة بالاسما فقياسه الفك كما في جدد وطلل
وان سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول فانه قد الحقوا بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس
فالحقوه باحرنجم وقد الحق بالمفرع بالزيادة فلا يلحق بالفرع بالتخفيف اولى وظاهر كلام الناظم
هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات فعلل وقال في التسهيل ويتوقع فعلل على فعلل اظهر من
اصالة الثاني قال بعضهم في ثبوت فعلل بكسر الاول وفتح الثالث بحث لان درهما معرب وهجرع
يحتمل زيادة الها قلت انما يتم هذا اذا لم يكن لهذا الوزن مثال ثبت به غير هذين المثالين وليس
كذلك بل قد ذكروا له امثلة غيرهما منها هجرع ويحتمل ايضا زيادة الها وزيبر وقلعم لجبل بعينه
وقال الجرمي هو من اسما الرجال وقال الشيخ المبين وقال القلعم الطويل فجعله صفة وقد ذكر
الجوهري قلحم بالقاف والحا المهملة وقال القلحم المسن وقد ذكرناه في باب الحا لان الميم زايدة
فان قلت قد قال الاصمعي ليس في الكلام فعلل الا درهم وهجرع مختصر قلت قد زاد غيره ما
تقدم ذكره فان قلت وعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد اذ الوزن لا يثبت بالمعربة
قلت ذكر بعضهم ان الاسما الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم غيرته العرب والحقته بكلامها
بحكم ابنيته في اعتبار الاصلي والزايد والوزن حكم الاسما العربية كدرهم وقسم غيرته ولم يلحق بابنيته

الرسدي القلعم هو م

كلامهم

200

كلامهم فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الذي قبله نحو آجر وقسم تركوه غير مغير فما الحقوه بابنية كلامهم عد منها
نحو خرم الحقوه بسلم وما لم يلحقوه بابنية كلامهم لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت به فعالان الرابع
زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جني انه
يقال للجوز في القطن الفاسد خرفع وقال ايضا لكسر الثوب دبر وللصسل ونحوه من اسما الذهب
صسل وفعلل بضم الاول وفتح الثاني نحو جخدب ودلمز وفعلل بضم الاول وكسر الثالث نحو طحربة
ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة
في الكافية فقال وربما استعمل فعلل والمشهور في الزبر والصسل كسر الاول والثالث قال في الصحاح
وربما جا بضم الثاني فيهما قال ثعلب لا نعلم في الكلام فعلل فان كان هذا الحرف مسموعا فهو من النوادر وقال
ابن كيسان هذا اذا جا على هذا المثال شهد للهمزة بانها زايدة واذا وقعت حروف الزوايد في الكلمة جاز ان
يخرج عن بنا الاصول الخامس قد علم بالاستقرا ان الرباعي لا بد من اسكان ثانيه او ثالثه والا توالي اربع
حركات في كلمة ثم لم يثبت فعلل نحو عرتن وهو نبت يصبغ به بل جعل فرعا على فعنلل لقولهم فيه عرنتن
فحذفت نونه وترك على حاله ولا فعلل نحو علبط بل جعل فرعا على فعالل لان ما جا على فعلل يجوز فيه
فعالل ولا فعلل لقولهم جندل بل جعله البصريون فرعا على فعالل واصله جنادل ولحاق المصنف
لان جندلا مفرد فتفريعه على المفرد اولى وقد اورد بعضهم هذه الاسما على انها من الابنية الاصول والثبت
محذوفة وليس بصحيح لما سبق قوله وان علا مع فعلل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل
يعني ان الاسم الخماسي المجرد وهو المراد بقوله وان علا اي جاوز الاربعة له ابنية الاول فعلل بفتح الاول
والثاني والرابع نحو سفرجل للطويل والثاني فعلل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع فالواو لم يجي الا صفة
نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي هي العجوز المسنة وقهبلس للمراة العظيمة وقيل الحشفة
الذكر ويكون اسما وصفة والثالث فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع نحو جنعثل للاسد وخزعبل
للباطل وللاحاديث المستطرفة وصفة نحو قذعمل للبعير الضخم الرابع فعلل بكسر الاول وفتح الثالث
ويكون اسما نحو قرطعب وهو الشي الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل تنبيه زاد ابن السراج
في اوزان الخماسي فعلل لقولهم هندلع وهو اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح ان نونه زايدة لاوجه
احدها انه يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير الثاني ان كراعا حكى في الهندلع كسر الها فلو
كانت اصلية لزم كون الخماسي على ستة امثلة وذلك يفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب الثالث
انه يلزم على قوله اصالة نون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم باصالتها يوقع في وزن لا نظير له

ويكون اسما

مع ان نون هندلع ساكنة ثانية فاشبهت نون عنبس وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كهبلع في
وباده نون ثانية مجردة والحكم على نون هندلع بالزيادة اولى وزاد غيره للخماسي اوزانا اخر لم نثبتها
الا لندورها والحصار بعضها الزيادة فلا نطول بذكرها ونحو وما عابر للمزيد والمقصور منهم ن
يعني ان ما جاء من الاسماء المتمكنة على غير الامثلة المذكورة فهو منسوب الى الزيادة فيه نحو خزعبل وحمنبع
ابنية المزيد فيه او المنقوص منه ضربان ضرب منه اصل نحو يد ودم وضرب نقص منه زايد نحو جندل
وعلبط اصلهما جنادل وعلابط وقد سبق بيان ذلك شرح كان ينبغي ان تقول وما غاير فللمزيد
او النقص او الندور لان مثل طحربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا الى النقص ولكنه
نادر قال في التسهيل وما خرج عن هذه الاوزان فشاذ او مزيد فيه او محذوف منه او شبه الحرف
او مركب او اعجمي قال والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد مثل تا احتذي ن
لما ذكر ابنية الاسماء والافعال صرحا بان مجرد ومزيد اشار هنا الى ما تميز به الاصل عن الزايد
فذكر ان علامة الاصلي ان يلزم تصاريف الكلمة فلا يحذف في شي منها وان علامة الزايد ان لا
يلزم تصاريف الكلمة بل يحذف من بعض التصاريف ولا يلزم نقول احتذي فعلم بسقوط التا من
حذي ان التا من احتذي زايدة يقال احتذي به اي اقتدي به ويقال احتذي اي انتعل قال
ن هذا الحد يحتذي اكاي الوقع ن والحدا النعل فان قلت تعريف الاصل بانه ما لم يصاريف الكلمة
غير جامع لخروج ما سقط من بعض التصاريف من اصل لو او يعد وغير مانع لدخول ما
يلزم وهو زايد فلا يصح حدا ولا يصح علامة ايضا لان شرط العلامة الاطراد وبذلك ايضا
يعرف ان تعريف الزايد بما لا يلزم لا يصح قلت الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود
بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط في حال
الوضع تحقيقا او تقديرا وقد دعت الحاجة هنا الى ثلاث مسايل الاولى في ذكر حروف الزيادة
اعلم ان الزايد نوعان احدهما ان يكرر اصل لالحاق او غيره فلا يختص بحروف الزيادة وهو
اما مكرر عين نحو قطع او لام نحو جلبب او فا وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل
او عين ولام مع مباينة الفا نحو صمحمح والاخر لا يكون تكريرا اصل فهذا لا يكون الا احد العشرة
المجموعة في امان وتسهيل وقد جمعت في ابيات احز لا فايدة في التطويل بذكرها ومعنى تسميتها
حروف الزيادة انه لا يزاد لغير تكرير الا منها وليس المراد انها تكون ابدا زايدة لانها قد تكون اصولا
وذلك واضح واسقط المبرد من حروف الزيادة الها وسيأتي الرد عليه الثانية في ذكر الزيادة

نص

فوايده

ده

201

وهي سبعة اولها الالحاق نحو شملل وثانيها بيان معنى كحروف المضارعة وثالثها المد كحروف نحو كتاب ورابعها
الامكان نحو همزة الوصل وخامسها التعويض كتا زنادقة فانها عوض من اليا في زناديق وسادسها
المد نحو الف قبعثري الثالثة في ذكر ادلة الزيادة وهي تسعة اولها سقوط الحرف من اصل
كسقوط الف ضارب من اصله اعني المصدر وهذا الدليل هو الذي تسميه اهل التصريف الاشتقاق
والاشتقاق ضربان اكبر واصغر فالاكبر هو عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلبتها على معنى واحد كعقد
تراكيب ق و ل على معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب ك ل م على معنى الشدة والقوة ولم
يعمل به الا ابو الفتح وكان ابو علي يانس به في بعض المواضع والاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها
وعلى معناه كاحمر والحمرة وهذا هو المعتبر في التصريف ولا يقبل قول من ابطله وثانيها سقوط فرع
كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب وهذا يسمى بالتصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان
الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالاصل وثالثها سقوطه من نظير كسقوط
يا ايطل في اطل والايطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل او فرع او نظير على
زيادته ان يكون السقوط لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد وفي يعد لم
يكن دليلا على الزيادة ورابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق
وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عقنقس فان النون
فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لكونه في موضع لا يكون فيه مع الاشتقاق الا زايدة
نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وخامسها كونه
مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها
ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق لانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت
كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو افكل فحكم بزيادة همزته حملا على ما يعرف اشتقاقه نحو احمر
والافكل الرعدة وسادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون
في كنهبل فانها زايدة اذ لا يقع موقعها ما يصلح للزيادة ولا يوجد مثل سفرجل وسابعها
لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التا وضم الفا وهو ولد الثعلب
فان تاءه زايدة لانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود وثامنها لزوم عدم النظير بتقدير
الاصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التا والفا فان تاءه ايضا زايدة
على هذه اللغة وان لم يلزم من اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن

بح

تقديره

وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبت زيادة اليا في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة
الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة وباستعماد دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والف اسم الفاعل ونحو ذلك
وزاد بعضهم في الدلايل عاشرا وهو الدخول في اوسع البابين نحو همشل بضم اليا فان وزنه على تقدير اصالة النون
فعلل وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود ايضا لكن حكم بزيادتها لدخولها في اوسع البابين
لان باب المزيد اوسع **قلت** وهذا مندرج في السابع لانه اذا عدم النظير على تقدير الاصالة حكم
بالزيادة سوا وجد النظير على تقدير الزيادة ام لم يوجد ن

ن بضمن فعل قابل الاصول في وزن وزايد بلفظه اكتفي ن اصطلح اهل التصريف على ان يزنوا
بالفا والعين واللام فيقابل اول الاصول بالفا وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في وزن فلس فعل
ويسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون واما الزايد فيعبر عنه بلفظه تقول في وزن احمر
افعل فيعبر عن الهمزة بلفظها لانها زايدة ويستثنى من الزايد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما احدهما
المبدل من تا الافتعال فانه يعبر عنه بالتا التي هي اصله تقول في وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضي
للابدال غير موجود في الوزن فرجع الى اصله وما قيل من ان ذلك لدفع الثقل ليس بشي والاخر المكرر
للالحاق او لغيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل وسياتي بيانه ن

ن وضاعف اللام اذا اصل بقي كراجعفر وقاف فستق ن اذا كان الموزون رباعيا
او خماسيا قوبل الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة تقول في وزن جعفر فعلل وفي وزن فستق فعلل
وتقول في وزن سفرجل فعلّل ن وان يك الزايد ضعف اصل فاجعل له في الوزن ما للاصل ن
اذا كان الزايد ضعف اصل قوبل بما قوبل به ذلك الاصل فان كان ضعف الفا قوبل بالفا وان كان
ضعف العين قوبل بالعين وان كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول في وزن اعدودن افعوعل وفي وزن
جلبب فعلل وهذا معنى قوله وزايد بلفظه اكتفي وحاصل ما ذكر في الوزن انه يعبر عن الاصول
بالفا والعين واللام وعن الزايد بلفظه الا المبدل من تا الافتعال فانه باصله
والا المكرر فانه يقابل بمثل ما يقابل به الاصل ثم اعلم ان الزايد ان لم يكن من حروف امان وتسهيل
فهو مكرر ولا اسقاط الباب مر طيب وان كان منها فقد يكون مكررا وقد يكون غير مكرر بل صورته صورة
المكرر ولا بد له من دليل على انه لم يقصد به تكرير فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ما البني سبعه
فوزنه فعلان لا فعلال لان فعلالا نادر **تنبيهات** الاول فايدة هذا الوزن التوصل الى الاعلام
بالاصل والزايد باختصار الامر انك اذا سيلت عن وزن احمر فقلت افعل علم من ذلك زيادة الهمزة

واصالة ما عداها الثاني المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فلذلك يقال في وزن رد ومرد
فعل ومفعل لان اصلهما ردد ومردد الثالث لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الاصول والزوايد وعلى
قلبت في الزنة اذا كان في الموزون قلب تقول في وزن ادر اعفل لان اصله ادور ثم قدمت العين على الفاء
مع وكذا ما كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف تقول في وزن قاض فاع وفي عدة علة
الا اذا اريد بيان الاصل في المقلوب والموزون فيقال اصله كذا ثم اعلم الرابع حكى بعضهم في مسائل البدل نحو
كسا قولين قال منهم من يقابله باصله فيقال كسا فعاء او فعال كالاسم ما ذكر من التعبير عن الرابع
والخامس باللام هو مذهب البصريين وهو المعتمد وللكوفيين في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة بنا الى
التطويل به السادس ما ذكر من ان الزايد اذا كان مكررا يقابل بما يقابل به الاصل هو الصحيح وبه قال الاكثرون
وذهب بعضهم الى ان الزايد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان مكررا فيقول في وزن جلبب فعلب ن

ن واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم ن اذا كرر حرفان ولا اصل للكلمة غيرهما فان
فان لم يفهم المعنى بسقوط الثالث منهما فالاصالة نحو سمسم فوزنه فعلل لان اصالة اثنين متيقنة ولا بد من
ثالث محل للاصول وليس اصالة احد الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وظاهر كلام المصنف ان هذا
القسم لا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهمه وقد حكي عن الخليل وعن بعضهم ان وزنه فعفل
وفي تعقيبه وان فهم المعنى بسقوط ثالثه نحو لملم وهو امر من لملمت بمعنى لممت ففيه ثلاثة مذاهب الاول
مذهب البصريين الا الزجاج ان حروفه كلها محكوم باصالتها كالنوع الاول فوزن لملم فعلل ولا فرق عندهم
بين ما فهم المعنى عند سقوط ثالثه وما لا يفهم والثاني مذهب الزجاج ان الصالح للسقوط زايد من تضعيف
العين واصل لملم على قوله لمم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدل من احدها حرف مماثل للفا ووزنه فعفل والثالث مذهب الكوفيين
انه فعفل والواو مصدر فعلله ولو كان مضاعفا في الاصل لجا على التفعيل واختار الشارح مذهب الكوفيين فان
تكرر حرفان وللكلمة اصل غيرهما حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمحمح ومرمريس وفي تعيين الزايد في نحو ذلك خلاف
بالي وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة المماثلات الثالث والرابع في نحو صمحمح يعني الحا الاولى والميم الثانية وبزيادة الثانية
والرابعة في مرمريس يعني الميم الثانية والرا التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحا الاولى والميم الثانية في
نحو مرمريس في التصغير حيث قالوا صميحح ومريريس ونقل عن الاخفش في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح
ابدلوا الوسطى ميما ن فالف اكثر من اصلين صاحب زايد بغير مين ن شرع الناظم في بيان ما
يطرد زيادته من الحروف العشرة فذكر ان الالف اذا صحب اكثر من اصلين فهو زايد كالف كتاب وسرداح
وعلة ذلك ان اكثر ما وقع فيه الالف كذلك دل الاشتقاق على زيادته فحمل عليه ما سواه وقد فهم من قوله

الامر اصلين انه اذا صحب اصلين فقط لم يكن زائدا الا ان كان في فعل او اسم متمكن فهو بدل عن اصل اما ياء نحو رحا او واو
نحو عصى ولا يكون الالف الا في حرف وشبهه ويريد هذا الموضع ثانيا فيقول لئلا الالف بلا انه احوال وذلك انه لا يكون
مصاحبة لاصلين فقط فيعتبر الحكم بعدم زيادتها وثانيها ان يكون مصاحبة لاكثر من اصلين فيحكم
بزيادتها كما تقدم الا في نحو علقى وصوصى من مصاحبة الرباعي فانها فيه بدل عن اصل لا زائدة الثالث ان
يحتمل الاصالة والزيادة فان عرفت اصالته فالالف زائدة وان عرفت زيادته فالالف غير زائدة **فان**
قلت مما المحكوم به عند الاحتمال **قلت** ان كان ذلك المحتمل همزة مصدرة او ميما مصدرة او نونا
ثالثة ساكنة في خماسي حكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة عن اصل نحو افعى وموسى وعقنقى ان لم يحل ثم
في ظاهره ما يدل دليل على اصالة هذه الاحرف وزيادة الالف نحو ارطى فيمن قال اديم مارُوط وان كان المحتمل
غير هذه الثلاثة حكم باصالته وزيادة الالف نحو ادلى وقال في التسهيل وشرحه زيادة ما تصدر من رباعي
او همزة او ميم على زيادة ما بعده من حروف لين وسوى بين الياء والهمزة والميم في ذلك ثم اعلم ان الالف لا تزاد
اولا لاستحالة الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وخامسة
نحو انطلاق وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو اربعاوي وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل
ورابعة نحو سلقى وخامسة اجاوى وسادسة نحو اسرندى **ص**
ص والياء كذا والواو ان لم تقعا كما هما في يويو ووعوعا **ش** يعني ان الياء والواو مثل الالف في ان كلا
منهما اذا صحب اكثر من اصلين حكم بزيادته الا الثاني المدغم نحو يويو لطائر ذي مخلب ووعوع اذا صوت
فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما يحكم باصالة الحروف سمسم والقسم الثالث في الالف ما ههنا
ايضا فيقول الياء والواو فيهما ثلاثة احوال فان صحبا اكثر من اصلين فقط فهما اصلان وان صحبا ثلاثة فصاعدا
مقطوع باصالتها فهما زائدتان الا في الثاني المدغم كما تقدم وان صحبا اصلين والثالث محتملا فان كان همزة او
ميما مصدرتين حكم بزيادتهما واصالة الياء والواو نحو ايدع والا ان يدل دليل على اصالة الياء او
الواو وان كان غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك ثم ان الياء تزاد في
الاسم اولا نحو يرمع وثانية نحو صيقل وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية
وسادسة نحو الهانية وسابعة نحو حمر اوية وتزاد في الفعل اولا نحو يضرب وثانية نحو بيطر
وثالثة عند من اثبت فعيل في ابنية الافعال نحو رهيا ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت
وسادسة نحو استكنت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة
نحو قلنسوة وسادسة نحو اربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو

اعذودن

اعذودن ومذهب الجمهور ان الواو لا تزاد اولا وقيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها او مكسورة فكذلك
وان كان همز المكسورة اقل او مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم اوله في التصغير والفعل يضم اوله عند
بنائه للمفعول فلما كان زيادتها اولا يؤدي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم
ان واو ورنتل ونحو المنبر زائدة على سبيل الندور وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك ولانه يؤدي الى بناء مهمل
مفقود والصحيح ان الواو اصلية واختلف في اللام فقال الفارسي زائدة واليه ذهب المصنف وقال غيره اصلية
ووزنه على هذين القولين فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول منهما زائدة وعلى الثاني اصلية **تنبيهات**
الاول عرفت مما ان الواو والياء بينهما فرق وهو ان الواو لا تزاد اولا بخلاف الياء الثاني اذا تصدرت الياء وبعدها
ثلاثة اصول فهي زائدة كما سبق نحو يرمع واذا تصدرت وبعدها اربعة اصول فهي اصلية الياء في يستعور
وهو شجر يستاك بعيدانه ووزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله
الا في المضارع نحو يدحرج فان زيادتها فيه معلومة **ص** وهكذا الهمز وميم سبقا ثلاثة تاصيلها تحققا **ش**
الهمزة والميم متساويتان في ان كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة احرف مقطوع باصالتها فهو زائد نحو اكرم
ومكرم لدلالة الاشتقاق في اكثر الصور على الزيادة وحمل عليه ما سواه **فان قلت** فقد حكم سيبويه والاكثر
الحويين على ميم مرجل بانه اصل وبعدها ثلاثة اصول وكذا ميم معفور للغاء والياء وهو ضرب من الكماة
وذهب قوم الى ان ميم مرعز اصل فلم يطرد هذا النوع **قلت** هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الاصالة
مرجل ومعفور ومعزى يحكم بمقتضى الدليل فاما مرجل فقد وقع في التصريف قولهم ثوب ممرجل ومرجل
كالمرجل الثوب اذا نسج موشيا بوشي يقال له المراحل والا يحذف الميم من المرجل ثوب بها بدوارات كالمراحل
يعني قدور النحاس وقد ذهب ابو العلا المعري الى زيادة ميم مرجل اعتمادا على ذلك الاصل وجعل ثبوتها
في التصريف نحو تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ولا
حجة له في ذلك لان الاكثر في هذا تسكن تندل تدرع قال ابو عثمان هو كلام اكثر العرب واما معفور
فعن سيبويه فيه قولان احدهما ان الميم زائدة والاخر انها اصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون اي يجتنون المعفور
وهو صرف من الكماة واما مرعزى فذهب سيبويه الى ان ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها
اصل لقولهم مسامرعز والزم المصنف سيبويه ان يوافق على الاصالة في مرعزى او يخالف في الجميع **تنبيهات**
الاول يفهم من قوله سبقا انها لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متاخرتين الا بدليل ويستثنى
من ذلك الهمزة المتاخرة بعد الف وقبلها اكثر من اصلين فانها تطرد زيادتها وسياتي ومثال ما حكم فيه
بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمال وحنطاؤ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم

اما شمال فالدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمال وشامل بتقديم الهمزة على الميم
وشمال على وزن فعلال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن فيعل وشمال على همزه
فعال وشمل بفتح الشين وكسر الميم وشمال مشدد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة شمال بقولهم
شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل ان يكون اصله شمالت فنقل ولا يصح الاستدلال به واما
احبنطا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط والطاهر ان وزن احبنطا افعنلا وزعم بعضهم ان الفعل سقوطها
كاسرندى والهمزة فيه بدل من الالف قال لان افعنلا بناء مفقود واما دلامص فالدليل على زيادة ميمه في
قولهم درع دلاص بمعنى دلامص ودمالص ودلمص ودملص ودلاص وهو البراق وذهب ابو عثمان
الى ان الميم في دلامص ونحوه اصل وان وافق دلاصا في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر واما
زرقم فالدليل على زيادة ميمه واضح لانه من الزرقة والزرقم هو الازرق المالي فهم من قوله ثلاثة انهما اذا
سبقا اصلين فقط نحو امر ومنع او اربعة اصول نحو اصطبل ومرزجوش فلا يحكم بزيادتهما بل باصالتهما
اما اذا سبقا اصلين فقط فحملا لاول الابنية واما اذا سبقا اربعة فلان الاشتقاق لم يدل على
الزيادة في نحو ذلك الا في فعل او محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج فوزن اصطبل فعلال ووزن مرزجوش
فعللول واما ابرهيم واسمعيل ان يكون الهمزة فيهما اصلية لو كانا عربيين ولذلك رد ابو العباس قوله
على سيبويه في تصغيرهما ابيرهيم واسيمعيل وتقدم الكلام في ذلك في باب التصغير الثالث فهم من قوله
باصيلها محققا انهما اذا سبقا ثلاثة لم يحقق باصالة جميعها بل كان في احدها احتمال الا نحكم على الحكم
بزيادتهما الا بدليل وهذا فيه نظر لان الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة احرف احدها محتمل للاصالة والزيادة
حكم بزيادة الهمزة والميم وباصالة المحتمل الا بدليل ولذلك حكم بزيادة همزة افعى واجاص وميم موسى
ومردد ومجزو في مجزع سيبويه قولان والاصح ان ميمه زايدة فان دل دليل على اصالة الهمزة والميم
وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة ارطى فيمن قال اديم مارطو وهمزة اولق وهو
الجنون فيمن قال الق فهو مالوق وباصالة ميم مهدد وزيادة احد المثلين اذ لو كانت ميمه زايدة
لكان فعلا وكان يجب ادغامه ولذلك ميم ماجج اصل لما ذكر واجاز السيرافي في ماجج ومهدد ان
يكون الميم زايدة ويكون فكهما شاذا وما ذكر الشارح من ان في قوله باصيلها محققا تنبيها على
اصالة همزة اولق وميم مهدد مبني على ذلك المفهوم الرابع تزاد الهمزة في الاسم اولا كاحمر وثانية
كشامل وثالثة كشمال ورابعة كحطايط وهو القصير وخامسة كحمير او سادسة كحرورا وسابعة
كعاشورا وثامنه كبرسطا والميم تزاد اولا كمرجب وثانيه كدمالص وثالثة كدلامص ورابعة كزرقم

وخامسه

وخامسة كصيارم لانه من الصرم وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها في صيارم اصلية قال في الصحاح
الصيارم بالضم الشديد الخلق **قال** كذا الميم اخرى بعد الف اكثر من حرفين لفظها ردف **ش**
اي كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة اذا وقعت اخرا بعد الف قبل تلك الالف اكثر من حرفين نحو علبا وقرفصا
فلو كان قبل الالف حرفان فقط نحو كسا ورداء او حرف واحد نحو ماء فالهمزة بدل اصل او اصل لا زايد ولو
وقعت الهمزة اخرا ولم يتقدمها الف حكم باصالتها الا بدليل كما هي في احبنطا **تنبيه** مقتضى قوله
اكثر من حرفين ان الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع باصالة الحروف التي قبل الالف كلها ام قطع
باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما اخره همزة بعد الف بينها وبين الالف حرف
نحو سلا وحوا او حرفان احدهما لين نحو زيزا وقوبا فانه يحتمل لاصالة الهمزة وزيادة احد المثلين او
اللين وللعكس فان جعلنا الهمزة اصلية كانت سلا فعلالا وحوا فعالا من الحواية وان جعلت زايدة
كانت سلا ذحوا فعلاء من الحوة فان ايد احد الاحتمالين دليل حكم به والغي الاخر فلذلك يحكم على حوا فعلاء
بان همزته زايدة اذا لم تصرف وبانها اصل اذا صرف نحو حوا الذي يعالج الحيات والاول في سلا ان همزته
همزته اصل لان فعلالا في النبات اكثر من فعلاء ولو قال الناظم اكثر من اصلين لكان اجود **ش**
ش **ق** والنون في الاخر كالهمز وفي نحو غضنفر اصالة كفى **ش** اعلم ان النون يحكم بزيادتها في خمسة
مواضع الاول ان تقع اخرا بعد الف زايدة قبلها اكثر من اصلين كما تقدم في الهمزة ولذلك شبهها بالهمزة
نحو سلمان وزعفران فان كان قبلها حرفان فقط نحو رمان ومكان فهي اصلية **فان قلت** الناظم قد
جعل النون في الاخر كالهمز وتقدم ان كلامه في الهمزة ليس على اطلاقه بل يستثنى منه نحو سلا وقوبا فان
فيه احتمالا فهل يجري ذلك في النون **قلت** اما على مذهب اكثر النحويين فلا لانهم يحكمون بزيادة
النون في امثال حسان وعقيان الا ان يدل دليل على اصالتها كما لا له منع صرف حسان على زيادة نونه
في **قول الشاعر** الا من مبلغ حسان عني مغلغلة تدب الى عكاظ واما على ما ذهب اليه
المصنف في التسهيل والكافية من ان النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلغى احدهما الا بدليل
فينبغي ان يقيد اطلاقه هنا بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وذهب الجمهور الى ان النون لا يشترط
في الحكم بزيادتها في ذلك الا شرطان احدهما ان يكون قبل الالف اكثر من حرفين والاخر ان لا يكون من
باب حسان **فان قلت** قد اخل الناظم بهذا الشرط الثاني **قلت** قد ذكر قبل هذا ما يرشد اليه
وهو قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه وزاد بعضهم لزيادة النون شرطا اخر وهو ان لا يكون في اسم
مضموم الاول مضعفا الثاني نحو رمان فانها في ذلك اصل فان فعالا في اسما النبات اكثر من فعلان

والى هذا ذهب في الكافية حيث قال فمل عن الفعلال والفعلا في البيت للفعالاة لسلا ورد مازيادة الالف والنون لحيوا القوم يحي البنات على فعال ومذهب سيبويه والخليل ان نون رمان زايد قال سيبويه وسالته يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفه واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نون افنانيه مثل قراص وحماص وفعال القوم بعلان يعني في النبات والصحيح انها اصليه لان المونه اسم نبات بالسويه الى الاشتقاق والوامر منه للمعقه اللبني الرمان ولو كانت النون زايده لقالوا ارمه الموضع الثاني ان يقع ثالثه ساكنه غير مدغمه وبعدها حرفان نحو غضنفر وهو الاسد فالنون في هذا ونحوه تطرد زيادتها لثلاثه اوجه احدها ان كل ما عرف له اشتقاق او تصريف وجدت فيه زايده فحمل عليه غيره وثانيها ان النون في ذلك واقعه موقع ما تتقب زيادته هاسميدع وواو فدوكس والثها انها تعاقب حروف اللين غالبا لقولهم للغليظ الغفنق شرنبث وشرابث وللضخم جرنفس وجرافس ولضرب من النبت عرنتن وعرتنان وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبه عليها فقولنا ثالثه احتراز من ان يقع ثانيه وانها لا تحكم بزيادتها متحركه كانت او ساكنه في غير ماسياتي الا بدليل فاحكم بزيادة نون حنبل للزوم عدم النظير وبزياده نون حنظل لقولهم حظلت الابل وقولنا ساكنه احتراز من المتحركه فانها لا تحكم بزيادتها الا بدليل وقد زيدت الثه متحركه في الفاظ قليله منها عرنس وقعنس وحزنون على احتمال في بعضها وقولنا غير مدغمه احتراز من نحو عجنس تعارضت فيه زياده النون مع زياده المضعف فغلب التضعيف لانه الدور حيل ونه فعلل تعدبس قال الشيخ ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زايدتان وورنه فعنل والدليل على ذلك انا وجدنا النون من بدس فيما عرف له اشتقاق وقولنا وبعدها حرفان احتراز من ان يكون بعدها حرف واحد او اكثر من حرفين فلا تحكم عليها بالزياده الا بدليل فاحكم بزياده نون عرند للزوم عدم النظير وزاد ابن جني مع هذه الشروط شرطا اخر وهو ان لا يكون مما لا يعرف فيه التضعيف احترازا من نحو حرنفش فان نونه عنده محتمله ولا يقضى عليها بالاصاله ولا بالزياده الا بدليل ورد ابن عصفور وقال الصحيح انها في ذلك زايده ولبسط الكلام على ذلك موضع غير هذا الموضع الرابع الافعلال وفروعه في الاحكام الموضع الخامس المضارع نحو نضرب تنبيهات الاول انما لم يذكر الناظم نحو هذه المواضع الثلاثه هنا مع ان زياده النون فيها مطرده لوضوح امرها الثاني اعلم ان النون تزاد على وجهين احدهما ان تزاد في بنيه الكلمه كما تقدم ذكره والاخر ان تزاد بعد تمام الكلام فالتنوين ونون التثنيه والجمع وعلامه الرفع في الامثله الخمسه ونون الوقايه ونون التوكيد والذي يشتغل بذكره في حروف الزياده هو النوع الاول وقد يذكر

الثاني

الثاني ليسها على ان النون تزاد على الوجهين الا انا اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانيه نحو حنظل وثالثه نحو غضنفر ورابعه وخامسه نحو سرحان وسادسه نحو زعفران وسابعه نحو عبوثران ص

ص والتا في التانيث والمضارعه ونحو الاستفعال والمطاوعه ش وكذلك تطرد زيادتها في التانيث كقايمه وكذا في الفعل نحو قامت وفي المضارعه نحو تقوم وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج ومستخرج وفي المضارعه للثلاثي نحو تعلم وتعلم او للرباعي نحو دحرج يتدحرج تنبيهات الاول قد اطردت زياده التا ايضا في التفاعل نحو التقابل وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفعيل والتفعال كالترديد والتجوال دون فروعهما لان فروعهما لا تا فيها ولم يذكر الناظم هذه الاربعه الثاني ويمكن ان يندرج في قوله ونحو الاستفعال اي ونحوه من المصادر التي زيدت فيها ولا يختص بهذا الاول بل زيدت التا ايضا في ات وفروعه على المشهور ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر الا بدليل واعلم ان التا تزاد اولا وحشوا فاما زيادتها اولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كتر ا ... وتنضب وتتفل واما زيادتها اخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتا في عنكبوت وجبروت وملكوت وعنكبوت وذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل ووزنه رباعي وذهب بعض النحويين الى انها لا تزاد الا ... واما زيادتها حشوا فلا تطرد الا في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في الفاظ قليله واقل ما زيدت حشوا ذهب الا الى اصالتها في يستعور والاولى بالامر الواو في كلتا

ص والها وقفا كلمه ولم تره ش لم تطرد زياده الها الا في الوقف على ما الاستفهاميه مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركه لا تشبه الاعرابيه ... في الوقف وهو واجب في بعض ذلك وجايز في بعضه وقد علم في بابه تنبيه لا حاجه الى ... المبرد زياده الها ولم يعدها من حروف الزياده واورد عليها زيادتها في الوقف واجيب بانها حرف معنى كالتنوين وباء الجر فلا وجه لعدها في حروف الزياده لانها انما تلحق لبيان الحركه واعترف لو لم يعد الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند بعض العرب في المونث والصحيح انها من حروف الزياده وان كانت زيادتها قليله ودليل ذلك قولهم امهات وقول بعضهم امهه قال الراجز

ص امهتي خندف والياس ابي ش فالها في امهات وامهه زايده لسقوطها في قولهم ام بينة الاموميه واحتج من لم يرها زايده باصالتها فلعل امهه فعله نحو ابهه وقد ذكر ابن السراج ويقويه حكايه صاحب العين تامهت اما بمعنى اتخذت اما لم حذفت الها فبقي ام ووزنه فع او يكون امهه وام قرباب سبطر وسبط وضعف هذا الجواب بانه على خلاف الظاهر وان حكايه صاحب العين تامهت لا

يحتج بها لان في هذا الباب العين اصطرابا لا يخفى وكان الفارسي يعرض عنه ويرد على المبرد ايضا اهراق فالهاء
فيه زايده لسقوطها في اراق اراقه قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل
في هراق توهم انها فا فادخلت الهمزة عليها واسكنت وقال الخليل هي زايده في هركوله وهي الضخمه لانها
تركل في مشيها وقال ابو الحسن انها زايده في هبلع وهو الاكول وهجرع وهو الطويل لان الاول من البلع
والثاني من الجرع وهو المكان السهل وما قاله في هبلع اقرب وزعم بعضهم انها زايده في سلهب
وذكروا الفاظا لا نطول بها لعدم شهرتها والثاني قد تبين مما تقدم ان ذكرها السبك في حروف الزياده
كما فعل المصنف ليس بجيد ن واللام في الاشاره المشتهر ش لم تطرد زياده اللام الا في اسما الاشاره
نحو ذالك وتلك وزياده هذه اللام قيل لتوكيد الاشاره وقيل للدلاله على البعد تنبيه زياده اللام
على ضربين احدهما ان تكون زايده في كلمه مبنيه عليها كزيادتها في فيشله وهي راس الذكر ومجلو وهي للتباعد
التي بين هيقل وهو ذكر النعام وعبدل بمعنى عبد لسقوطها في قولهم فيشه ولحيه وهيق وعبد واجاز
ابن جني فيشله وهيقل اصاله اللام ويكون من باب دين ونقل عن ابي الحسن ان لام عبدل اصل وهو من
من عبد الله كما قالوا عبشمي وقال في الاوسط واللام تزاد في عبدل وجله وجمعه عبادله قيل ولهذا
للاحمشر ولان والثاني ان يزاد لمعنى ولم بين الكلمه عليها وهو لام الاشاره وهذا لا يعني ان يذكرها هنا
كاشفتم وهما السلت تنبيه ذكر في النظم تسعه من حروف الزياده ولم يذكر السين وهي تزاد باطراد
مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المونثه نحو اكرمتكس وهي للسكت وليس بجيد لانها لم ترد
في بنية الكلمه ويلزم من عده السين الكشكشه ان تعد شين الكشكشه ولا تطرد زيادتها فيما سوى
ذلك بل يحفظ السين في قدموس بمعنى قديم وسين اسطاع بقطع الهمزه وضم اول المضارع فان اصله
اطاع والسين زايده هذا مذهب البصريين والعذر للمصنف ان السين لا تزاد الا في موضع واحد يطيع
وقد قيل به في زياده التا ادفالوجوا الاستفعال وكانه اكتفى بذالك ن
ن واسمع وناد ملا قيد ثبت ان لم تبين حجه كحظلت ن يعني انه متى وقع شي من هذه
الحروف العشره خاليا عما قيدت به زيادته فهو اصل ولا تقبل دعوى زيادته الا بدليل كسقوط
نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا اذاها من اكل الحنظل فلذلك حكم بزيادتها مع انها قد
خلت من قيد الزياده وقد تقدمت امثله كثيره مما حكم فيه بالزياده لدليل مع خلوه من قيد الزياده
فليرجع اليها والله اعلم فصل في زياده همزه الوصل مناسبة هذا الفصل لما
قبله انه تتمه الكلام على زياده الهمزه وهو مشتمل على مقصدين الاول تعريف همزة الوصل لتمايز عن همزه

القطع

206 القطع والثاني بيان احكامها اما تعريفها فله طريقان احدهما بالرسم والاخر بالحصر وقد اشار الى الاول بقوله
رسمها قوله للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدي به كاستثبتوا ن وحاصله ان همزة
الوصل هي كل همزه تسقط وصلا وتثبت ابتدا وهمزه القطع هي كل همزه تثبت وصلا وابتدا وقد استعمل الامرين على
فوايد الاول ان همزه الوصل صفتا ولا تمره لقوله للوصل همز هذا هو الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الالف
الاتري سويتها الفا في نحو الرجل في الاستفهام ما لم تضطر الى الحركه الثاني ان همزه الوصل لا تكون الا سابقه
لانها انما جي بها توصلا الى الابتدا بالساكن اذ الابتدا به متعذر الثالثه ان اثبات همزه الوصل في الدرج لا
يجوز الا في ضروره الشعر قوله اذا جاوز الاثنين سر فانه ن ونحو ذلك في ابيات الحماسه
الابيات قوله لا نسب اليوم ولا خله اتسع الخرق على الراقع تنبيه اختلف في تسميتها
همزه الوصل مع انها تسقط في الوصل فقيل اضيفت الى الوصل اتساعا وقيل لانها تسقط في الدرج
فيتصل ما بعدها الى ما قبلها بخلاف همزه القطع وقيل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ثم اشار
الى حصر مواضعها وهي سته مواضع الاول الفعل الخامسي والسداسي واليهما الاشاره بقوله
ن وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعه نحو انجلي ن فكل همزه افتتح بها فعل ماض زايد على
ثلاثه احرف فهي همزه وصل نحو انجلي وانطلق واستخرج الثاني فعل الامر من كل فعل زايد على الثلاثه
نحو انجل انطلق استخرج واليه الاشاره بقوله والامر ن الثالث مصدر الفعل الزايد على
ثلاثه احرف نحو الانجلا والانطلاق والاستخراج واليه الاشاره بقوله والمصدر وقوله
ش منه فيد للامر والمصدر كليهما الرابع الامر من كل فعل ثلاثي اسكن ثاني مضارعه لفظا واليه
الاشاره بقوله وكذا امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا ش فخرج ما تحرك ثاني مضارعه لفظا الصحيح
الى همزه الوصل ولو سكن تقديرا نحو قل وبع ولك من الامر يقم ثم وقم بعد عه من يعد وزر من يزر ودع وسل
من دلك فحذف وكل ومر واسهما تسكن ثاني مضارعهما لفظا والاكثر في الامر منهما حذف الفا والاستغنا عن
همزه الوصل ق قلت اطلق في قوله امر الثلاثي فدل على انه لا يختص بالامثله وقد مثل بما يكسر
ثاني مضارعه وانما مثل بثلاثه افعال ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها الخامس عشره اسما غير
مصادر وقد ذكرها في قوله وفي اسم است ابن ابنم سمع ن واثنين وامري وتانيث تبع ن
فهذه تسعه لان قوله وتانيث يعني به ابنه واثنتين وامراه والعاشر ايم المذكور اول البيت الاتي وتنبيه
بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشره بهمزه الوصل غير مقيس وانما طريقه السماع وذلك ان
الفعل لاصالته في التصريف استاثر بامور منها بنا بعض امثلته على السكون واذا اتفق الابتدا بها

زادوا همزة الوصل للاسكان ثم حملت مصادر تلك الافعال على افعالها في اسكان اولها واجتلاب الهمزة وهذه
الاسماء العشرة ليست جارية على افعال فكان مقتضى القياس ان تبنى اوايلها على الحركة وتستغنى عن همزة
الوصل **فان قلت** فما وجه اسكان اوايلها حتى احتيج الى همزة الوصل **قلت** قال بعضهم لانها اسماء
معتلة سقطت اواخرها للاعلال ولم تستعملها فسكنوا اوايلها لتكون همزة الوصل عوضا مما
سقط منها انتهى وقد دعت الحاجة هنا الى الكلام على هذه الاسماء اما اسم فاصله شيء كـ قنو
هكذا قال سيبويه وقيل اصله سمو كقفل حذفت لامه وهو عند البصريين مشتق من السمو وعند
الكوفيين من الوسم قلبت فاؤه فجعلت بعد اللام وجا نصا به على ذلك والخلاف في هذه المسئلة
شهير فلا نطول به واما است فاصله سته بفتح الفا والعين ودليل ذلك جمعه على افعال ودليل
فتحها ان المفتوح العين اكثر فلا يعدل عنه لغير دليل ودليل فتح فايه قولهم سه بفتح الفاء حذفوا
العين وفيه ثلاث لغات است وسه وست واما ابن فاصله بنو ودليل فتح فايه قولهم بنون
وفي النسب اليه بنوي ودليل فتح عينه جمعه على افعال **فان قلت** ما الدليل على ان لامه واو **قلت**
دل على ذلك ثلاثة اوجه احدها ان الغالب على ما حذفت لامه الواو دون اليا والثاني انهم قالوا البنوة
واعترض بان البنوة لا دليل فيها لانهم قالوا الفتوة ولام فتى يا والثالث انهم قالوا ابنوه
فابدلوا التاء من لامها وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من اليا وذهب بعضهم الى ان لام ابن يا
واشتقه من بنى واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم **قال الشاعر**
وهل لي ام غيرها ان تركتها ابا الله الا ان اكون لها ابنما واما اثنان فاصله ثنيان لانه من
ثنيت حذفت لامه وسكن اوله وجي بهمزة الوصل واما امرؤ فهو اسم تام لم يحذف منه شي الا انه لما
كان يكثر تخفيف همزته بنقل حركتها الى الرا قبلها كقولهم المرء اعلوا اوله لذلك وللكثرة استعماله واما
ابنة واثنتان وامرأة فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنتين للتانيث كالتاء في امرأة
بخلاف التاء في بنت وثنتين فانهما بدل من لام الكلمة ادلو كانت للتانيث لم يسكن ما قبلها ويويد
ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا واختا **فان قلت** فاين يفهم من الكلمة التانيث
قلت اجاب ابن يعيش في شرح المفصل بان التانيث مستفاد من نفس الصيغة ونقلها
من بنا الى بنا اخر وذلك ان اصل بنت بنو فنقلوه الى فعل الحقوه بجذع كما الحقوا اختا بالتا بقفل
فصارت الصيغة علما للتانيث فكان هذا علما الحقه بالمونث واما ايمن فهو اسم مشتق من اليمن وهو
اسم مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها عندهم همزة

قطع

تابع وهو عندهم جمع يمين ورد مذهبهم بثلاثة اوجه احدها انه لو كان جمعا لم يصح كسر همزته وقد سمع
كسرها والثاني قد سمع حذف همزته نثرا في قول عروة الرسول يمنك لئن ابتليت لقد عافيت
والثالث انه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لان ذلك في الجموع غير معروف وفيه اثنا عشر
لغة جمعها ابن مالك في بيتين **وهما**
همز ايم وايمن فافتح واكسر وام قل او قل م او من بالتثليث قد شكلا
وايمن اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا
السادس همزة حرف التعريف وهي المشار اليها **بقوله** همز الكلاء ويشمل قوله همز الحرف المعرف
والموصولة والزايدة ومذهبنا كالخليل ان همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال وهذا اختيار المصنف في
غير هذا الموضع وهمزة ام التي هي بدل من ال في لغة اهل اليمن همزة وصل ايضا تم هذا تمام المقصد الاول
واما المقصد الثاني فيشتمل على مسايل الاول اختلف في همزة الوصل هل اصلها السكون او الحركة
فقيل اختلفت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين والى ذلك ذهب الفارسي واختاره ابو
الشلوبين وقيل اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه وهو الظاهر الثانية مذهب البصريين ان اصل
حركة همزة الوصل ان تكون كسرة وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت اتباعا وذهب
الكوفيون الى انها كسرت في نحو اضرب تبعا لثالثة ايضا فاورد عليهم انه كان ينبغي ان تفتح في نحو اعلم وان
ما بها لو فتحت لم يعرف انه مفتوح لا للبس الامر بالخبر الثالثة اعلم ان همزة الوصل تفتح في موضعين في
حرف التعريف وايمن وقد ورد كسرها في ايمن وتضم في غيرهما قبل ضمة اصلية موجودة او مقدرة
فالموجود نحو اسكن والمقدر نحو اغزي يا هند فان اصله اغزوي وذكر الشارح في نحو اغزي اعرض
ابدال الضمة بالكسرة وجهين الضم والكسر قال والضم هو المختار وحكى ابن جني كسر الهمزة في نحو
اخرج مما ضمته لازمة وهي لغة ردية وتشم الضم قبل الضمة المشمة في نحو اختير وتكسر فيما عدا
ذلك الرابعة قد علم ان همزة الوصل انما جي بها للتوصل الى الابتدا بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن
استغنى عنها نحو استتر اذا قصد ادغام التاء في التاء فيما بعدها ونقلت حركتها الى الفا قيل ستر
الا ان لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها في الاحمر فالارجح اثبات الهمزة ويقول الحمر **فان قلت**
ما الفرق بينه وبين ستر **قلت** النقل للادغام الزم من النقل لغير ادغام الخامسة اذا دخلت همزة
الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغنا عنها ان كانت مكسورة او مضمومة نحو
اصطفى البنات على البنين اصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت

بهمزة الوصل والمضمومة نحو قولك اضطر الرجل اصله اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت الفها
وان كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل الفا او تسهل بين الهمزة والالف وقد قرى بالوجهين في مواضع من القران نحو
الذكرين ومن التسهيل قول الشاعر الحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طاير ن ن
والابدال من ارجح الوجهين فان قلت لم ابدلت او سهلت وكان القياس ان تحذف كما حذفت المضمومة
والمكسورة قلت انما ترك مقتضى القياس في المفتوحة لان حذفها يوقع في التباس الاستفهام بالخبر
لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام والى ذلك اشار بقوله وتبدل مدا في الاستفهام او تسهل
فان قلت فهل يجري الوجهان في همزة ايمن في قولك ايمن الله يمينك قلت نعم لان العلة
واحدة وقد نصوا على ذلك الا ان قوله وتبدل قد يوهم اختصاصه بهمزة ال لان الظاهر ان الضمير في
تبدل يعود عليه وكذلك يوهم كلام الكافية بل هو كالصريح بذلك والله اعلم ن ن ن

ن الابدال ن

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها
ابدالا شايعا لغير ادغام لان الابدال للادغام لا ينظر فيه في هذا الباب ونحتاج هنا الى ثلاث
مسايل الاولى الفرق بين الابدال والتعويض والفرق بينهما ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل
منه كها هرقت ونحو والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاعدة وهمزة ابن ويا سفيريج
ولا يقال في هذا بدل الا تجوزا مع علته والثانية في الفرق بين الابدال والقلب والفرق بينهما ان
القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالابدال اعم والقلب اخص
وقال بعضهم المبدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاخمة وبدل هو قلب
الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة وفي الهمزة ايضا
لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصله اليا
وراس اصل الالف الهمزة فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال بعضهم الفرق بين الابدال والقلب
ان البدل وضع شي مكان غيره على تقدير ازالة الاول والقلب هو تصيير الشي على غير الصورة التي
كان عليها من غير ازالة ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا لان حروف العلة تتقارب بعضها بعضا اذ هي
من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها الى بعض وجعل مثل اتعد ونحوه ابدالا لتباين حرف الصحيح من حروف
العلة فيقول على هذا في اتعد وامثاله انه كان في الاصل اوتعد فحذفت الواو وابدل منها التا لا ان
الواو انقلبت تا واما قام وامثاله فيقدر انه كان في الاصل قوم ثم استحالت الواو الفا لا انها حذفت
وجعل مكانها الالف قلت وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص والثالثة في حصر حروف البدل

اعلم

208

اعلم ان الابدال للادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف واما الابدال لغير ادغام فيكون في اثنين وعشرين
حرفا وقد جمعها في التسهيل قال تجمع حروف البدل الشايع لغير ادغام قولك لجد صرف شكس امن
طي ثوب عزته وما في حروف المعجم لا تبدل وهي الخا والحا والذال والظا والضاد والعين والقاف الا
ان قوله الشايع يفهم ان البدل قد يكون في غيرها على سبيل الشذوذ دون ذلك قراة الاعمش فشرذ بالذال
المعجمة خرجه ابن جني على ان تكون الذال بدلا من الدال كما ابدلت الدال من الذال والمعنى الجامع بينهما انهما مجهوران ويتقاربان
وخرجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر وقد عد كثير من اهل التصريف
حروف الابدال اثني عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم انجدته واسقط بعضهم اللام فعدها
احد عشر وجمعها في قوله انصت يوم زل طاه وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم
طال وقال ابن الحاجب هو وهم لانه اسقط الزاي والصاد وهما من حروف الابدال لقولهم زراط وزقر في
صراط وسقر وزاد السين وليست من حروف الابدال ولو اورد اسمع واظلم لانه من باب الادغام لا من
باب الابدال المجرد وقال ابن الجبار وتبعته ابن في كتبهم ولم يتجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم
صال زط قلت لا طريق الى حصرها الا الاستقراء وقد تقدم انها اثنان وعشرون حرفا وان من حروف
هذا الباب ما هو ضروري في التسهيل والضروري في التصريف هجاء طويت دايما وهي تسعة احرف
قال هنا ن احرف الابدال هدات موطيا ن فزاد الهاء في الكافية وهدات معنى
سكنت وموطيا اسم فاعل من اوطات الرحل اذا جعلته وطيا الا انه خفف همزته بابدالها يا لاجل
الانكسار ما قبلها وانما اقتصر على هذه التسعة لانها التي لا يستغنى عن ذكرها في التصريف وما عدا هذه
التسعة فابداله اما شاذ كقولهم في اصيلال ولما لعة قليلة كابدال الجيم من اليا المشددة في الوقف
قال في شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف وانما ينبغي
ان يعد في الابدال التصريفي ما لم يبدل لوقع في الخطا او مخالفة الاكثر فالموقع في الخطا كقولك في قايل
مولد والموقع في مخالفة الاكثر كقولك في سقاه سقايه تنبيه تعرف الابدال بالرجوع في
بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول نحو جدف فان فاه بدل من ثاء جدث لانهم قالوا في
الجمع اجداث ما لا فقط والثاني نحو الطا اي افلت فان طاه بدل من التا لان التا اغلب في الاستعمال
فان لم يستدل في دليل استعمالين تكون من اصلين نحو اخ وورخ لا تقول ان الهمزة بدل من الواو لان
جميع تصاريف الكلمتين بالوجهين وقال ابن الحاجب يعرف البدل بامثلة استقاقه وكثرة
فان امثلة استقاقه ورث ووارث وموروث وقيله استعماله كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني

في الاراب **وانشد سيبويه** لها اسارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها

قال ابن جني ويحتمل ان يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم سواعي في سوايع قال والذي

قال سيبويه اولى ليكون كارانيها وايضا فان ثعالة اسم جنس ويكون مثله ونعا والحرف زايد الصوب

تصغير ضابي لانه لما علم الاصول علم ان هذه الواو مبدلة من الالف ويكون من ثعا وهو اصل كموية

فانه تصغير ماء فلما صغر على موية علم ان الهمزة مبدلة من الها ويلزم بنا مجهول كجوهراق ويعلم بان

اصله اراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه هفعل وهو بنا مجهول **فان قلت** قد علم ان حروف

البدل هي التي تبدل من غيرها فما الحروف التي تبدل هذه منها **قلت** سيعرف ما بالتفصيل الذي

يذكره الناظم **فقوله** فابدل الهمزة من واو ويا آخرا اثر الف زيد **ن ن**

شروع في ذلك التفصيل فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والالف وقليلا من الهاء والعين ولم يذكرهما

في هذا النظم لقلتهما فمثال ابدالها من الهاء ماء اصله ماه لقولهم في الجمع امواه وفي التصغير مويه

ومثال ابدالها من العين قولهم اباب في عباب وذهب بعضهم الى ان الهمزة في هذا اصل من اب

بمعنى تهيا لان البحر يتهيا لما يزخر به والى هذا ذهب ابن جني واما ابدالها من حروف اللين فمنه

واجب ومنه جايز ومنه شاذ فمن الواجب ابدال الهمزة من كل واو وياء تطرفت بعد الف زايدة

نحو كسا ورداء اصلهما كساو ورداي فابدلت الواو في الاول والياء في الثاني لما ذكر وقد فهم من

اشتراط التطرف انهما اذا لم يتطرفا لا تبدلان همزة نحو تعاون وتباين وفهم من اشتراط زيادة

الالف انهما لو تطرفا بعد الف غير زايدة لم تبدلا نحو واو واي **تنبيهات**

الاول هذا الابدال مستصحب مع ها التانيث العارضة نحو بناء وبناءة فلو كانت ها التانيث غير

عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية وعلاوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء والمعنى انها لم

تبن على مذكر قال في التسهيل وربما صحح مع العارضة وابدل مع اللازمة فالاول كقولهم في المثل

اسق رقاش فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير اشبه ما بني على ها التانيث ومنهم

من يقول فانها سقاءة بالهمزة على الاصل في غير المثل والثاني كقولهم صلاءة في صلاية الثاني حكم

علامة التثنية حكم ها التانيث في استصحاب هذا الابدال ما لم تبن الكلمة على التثنية وذلك عقلته

بثنايين وهما طرفا العقال الثالث قد اعترض ضابط الابدال المذكور بانه يرد عليه مثل

غاوي في النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوي فانك تقول يا غاو بضم الواو من غير ابدال مع اندراجه

في الضابط المذكور وانما لم يبدل لوجهين احدهما انه قد اعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلالين

والثاني

والثاني انه لما رخم على نية المحذوف شابه ما لا يعل نحو واو فصلاح اللفظ ان يقال من واو ويا هي لام او ملحق بها الرابع

اختلف في كيفية هذا الابدال فقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال الحذاق من اهل التصريف

ابدلت الواو والياء الفا ثم ابدلت الالف همزة وذلك لانه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة

ولا حاجز بينهما الا الالف الزايدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك انهما في محل التغيير

وهو الطرف فقلبتا الفا حملا على باب عصا ورحى فالتقى ساكنان فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف

الخامس ليس هذا الابدال مخصوصا بالواو والياء فان الالف تشاركهما فيه فاذا تطرفت الالف بعد الالف

الزايدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فالف التانيث فان الهمزة في هذا النوع بدل من الف مجتلبة للتانيث كالف

سكرى لكن الف سكرى غير مسبوقة بالف فسلمت والف صحراء مسبوقة بالف فحركت فرارا من التقاء الساكنين

فانقلبت همزة لانها من مخرجها وقوله في الكافية وحرف لين اخر بعد الف مزيد ابدل همزة اعم لشموله الاحرف

الثلاثة **وقوله** وفي فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي **ن ن** ذا اشارة الى ابدال الياء والواو همزة واقتفي اي اتبع

هذا الموضع بان يجب فيه ابدال الواو والياء همزة وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل اعلت في فعله

نحو قايل وبايع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوه حملا على فعله قال في شرح الكافية فابدلت الهمزة من الياء

والواو في اسم الفاعل كما ابدلت الالف منهما في الفعل حيث قالوا قام وباع واحترز بقوله اعل عينا من نحو

عور وصيد فاسم الفاعل منهما عاور وصايد بالواو والياء ولا يبدلان همزة لصحتهما في الفعل جريا في الصحة

مجرى واحدا **تنبيهات** الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعلة ولم يك اسم فاعل كقولهم جاير

وهو البستان **قال** صعدة نابتة في حاير اينما الريح تميلها تمل وكقولهم جاين وهي خشبة

تجعل في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل الثاني اختلف

في هذا الابدال ايضا فقيل ابدلت الواو والياء الفا كما قال المصنف وقيل بل قلبتا الفا ثم ابدلت الالف همزة

كما في نحو كساء ورداء وتسمى تلك الهمزة على اصل التقاء الساكنين وهذا قول الاكثر وقال المبرد ادخلت الف

فاعل قبل الالف المنقلبة في قال وباع واشباههما فالتقى ساكنان فحركت العين لان اصلها الحركة والالف

اذا حركت صارت همزة الثالث ثبت قايل وبايع بالياء على حال التخفيف لان قياس تخفيف الهمزة في ذلك ان تسهل

بين الهمزة والياء فلذلك كتب بالياء واما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على انه لحن وكذا تصحيح الياء في

بايع ولو جاز تصحيح الياء في بايع لجاز تصحيح الواو في قايل قال ابن الخباز وقد ولعت بذلك العامة واللحان من

القراء ولذلك فالوكع همزة الجمع نحو رسايل وكتايب وطلايب جمع رسالة وركوبة وحلوبة الا ان التصحيح

ما نصه عجايز وقبايل بالهمزة ولا تحرك الياء لانه لا اصل لها في الحركة وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله

المقام

الفارسي تحصيل

وركايب

وقلبها يا اجاز ابو اسحق الزجاج تخفيف الهمزة قياسا في هذا وشبهه انتهى فان قلت فقد نقل عن حمزة انه
يقف في مثل ذلك بالياء قلت لان حمزة ياخذ باتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف الهمز على ان المختار ان يوقف
لحمزة في ذلك بالتسهيل بين بين فان الرسم لا يخالفه فان قلت فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في قائل وبائع
قلت لا وجه لنقطها لان صورة الهمزة لا تسقط الا حيث يكون فيه تخفيفها البدل كما اذا انفتحت
والكسر ما قبلها نحو ميرة فانها اذا انست على نية الابدال نقطت وقال المطرزي تنقط الياء في قائل وبائع عامي
قال ومن يرى بعض تصانيف ابي الفتح ابن جني ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فوجد بين يديه
جزءا مكتوبا فيه قائل بنقطتين من تحت فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه منقوطه
وقال اضعنا خطوات في زيارة مثله وخرج من ساعته قال

ن والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل كالقلائد ن هذا موضع ثالث يجب فيه ابدال الحرف
المد وهو حرف مد ثالث زائد فانها تبدل همزة اذا جمع ما هو فيه على مثال مفاعل نحو قلايد وصحايف وعجايز
بالهمز فهن بدل من الف قلادة ويا صحيفة وواو عجوز وشمل قوله المد الالف والياء والواو واحترز به عن نحو
قسور وقساور فان الواو فيه ليست حرف مد واحترز بقوله زيد من ان يكون المد غير زائد فان الابدال لا
يجوز نحو مفازة ومفاوز ومسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب فان سمع في شي منه الابدال لم يقس عليه
نحو مصايب ومنائر والاصل فيهما مصاوب ومناور وقد نطق بهذا الاصل فيهما وشذ الهمز ايضا في معايش معايش
وروي عن نافع والمشهور عنه الياء وقوله في نحو كالقلايد اي في كل جمع على مثال قلايد في الحركات وعدد
الحروف ن كذاك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا ن هذا موضع رابع يجب فيه ابدال
الواو والياء همزة اذا وقعتا بعد الف التكسير من جمع علة وجب ابدال ثانيهما همزة بشرط ان لا ينفصل من الطرف
فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور احداها ان يكونا واوين نحو اول فتقول في جمعه اوايل بابدال الواو الثانية
همزة وهذا باتفاق والثانية ان يكونا يائين نحو نيف فتقول في جمعه نيايف بالهمز والثالثة ان يكون الواحد
واوا والاخرى ياء نحو سيد وصايد فتقول في جمعهما سيايد وصوايد بالهمز والاصل صوايد وسياود
هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمز في الواوين فقط ولا يهمز في اليائين
ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان
لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان فلا ابدال لانه اذا
اكتنفت الياءان او الياء والواو اول كلمة فلا يهمز نحو يين اسم موضع ونحو يوم واحتج ايضا بقول العرب في جمع
ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه سيبويه للقياس والسماع اما القياس

فلان

فلان الابدال في نحو اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء الشبيهة به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء
والواو فكذلك هذا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمز وهو فيعلة من ساق يسوق وحكى
الجوهري في صحاح اللغة جيد وجيايد وحكى ابو عمر عن الاصمعي في جمع عيل عيايل واما ضياون فشاذ مع انه
لما صحح في واحده صحح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين فان قلت فهل تقاس على
ضياون وما شابهه في صحة واحده اذا وجد قلت قد ذهب الى ذلك ناس والصحيح انه لا يقاس عليه تنبيهات
الاول شمل قوله لينين الواوين والياءين والواو والياء فعلم انه موافق لسيبويه الثاني فهم من قوله مد مفاعل
اشتراط اتصال المبدل بالطرف فلو فصل بمد ظاهر نحو طواويس او مقدر كقول الراجز
ن وكحل العينين بالعواور ن يريد العواوير لانه جمع عوار وهو الرمد فحذف الياء ضرورة فهذا
مفصول عن الطرف تقديرا فلو اضطر شاعر فيفصل بمد زايدة في مثال مفاعل لم تعتدها وجب الهمز
كقوله فيها عيائيل اسود ونمر ن وهو عكس عواور الثالث لا يختص هذا الابدال بالى
الف الجمع بل يثبت في القول مثل عوارض وعلت عوايل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الاخفش
والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع فان قلت فكان ينبغي للناظم ان ينبه على هذا
قلت قوله مد مفاعل شامل لذلك فانه لم يقيده بالجمعية الرابع زاد في التسهيل لابدال ثاني اللينين
في ذلك شرطا اخر وهو ان لا يكون بدلا من همزة احترازا من مثل عزوانا وذلك ان ثاني اللينين فيه كان همزة ثم
ابدل يا ومدين ذلك بقوله ن وافتح ورد الهمز يا فيما اعل لاما وفي مثل هراوة جعل واوا ن
الالف واللام في الهمز للعهد والمراد الهمز المبدل مما بعد الف الجمع المشاكل مفاعل في النوعين اعني ما
استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل فيجب في هذين
النوعين اذا اعلت لامهما ان يخففا بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها يا فيما لامه يا او واو ولم تسلم في الواحد
او همزة مثال ما لامه يا هدية وهدايا ومثال ما لامه واو ولم تسلم في الواحد مطية ومطايا ومثال ما
لامه همزة خطيئة وخطايا والاصل في جميع ذلك ان يجمع على فعايل بالهمز نحو صحيفة وصحايف والاصل
في هدايا هدايي بابدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بابدال الكسرة فتحة فصار
هداءي ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل وقوع همزة عارضة في
جمع بين المثلين وهي من مخرج الالف فصار ذلك كتوالي ثلاث الفات فابدلت الهمزة يا فصار هدايا والعمل في
مطايا كالعمل في هدايا واما خطايا ونحوه مما لامه همزة فاصله خطايئ بهمزتين الاولى مبدلة من مدة الواحد
والثانية لام الكلمة فوجب ابدال الثانية يا لاجتماع همزتين بعد الاولى ثم قلبت الثانية الفا ثم ابدلت الاولى

باعتبار ما سبق في هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مثله الواحد لا يبدل فيه همزة لئلا
يلزم اجتماع همزتين بل يقلب بتقديم الهمزة على اليا فيصير خطائي ثم يعل بما تقدم واعترض بان القياس قلب
الثانية من همزتين واذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما تقتضيه الاصول ويدل على صحة مذهب سيبويه قول بعض العرب
اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين على الاصل وهو شاذ وهذه الامثلة من النوع الاول اعني باب قلايد ومثال ذلك
من باب نيف ذوايبه وزوايا اصله زوائي بابدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل ثم خفف بالفتح
فصار زواءى ثم قلبت اليا الفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة يا فصار زوايا على نحو ما تقدم في هدايا فان قلت
لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة فانه خص ذلك بالمعل قلت قال الشارح حروف العلة
الواو واليا والالف والهمزة فادرجها في كلامه وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة اقوال احدها انها صحيحة والثاني
انها حرف علة واليه ذهب الفارسي والثالث انها شبيهة بحروف العلة وقوله

ن وفي نحو هراوة جعل واوا ص يعني ان المجموع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل
سلمت فيه لفظا كهراوة جعل موضع الهمزة المذكورة في جمعه واوا فقيل هراوى والاصل هرائو ثم قلبت الواو
هراوي ثم همزة ثم خفف بالفتح فصار هراءى ثم قلبت الواو الفا فصار هراءا فلزم هو اجتماع الفين بينهما همزة
كما سبق فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت في واحده رابعة بعد الف فقصد تشاكل الجمع
لواحده تنبيهات الاول شذ اقرار الهمزة فيما لامه يا اجرا للمعتل مجرى الصحيح في قوله
ن فما برحت اقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى ازيروا المنائيا ن وشذ ايضا ابدالها فيما لامه همزة
ومن ذلك الثاني شذ ابدال الهمزة واوا في قولهم هداوى لان لامه يا وفي مطاوى لان لامه واو واعلت في
الواحد واجاز الاخفش القياس على هداوى وهو ضعيف لانه لم ينقل منه الا هذه اللفظة الثالث
مذهب الكوفيين ان هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هداوى كما صحت في المفرد واعلت في
مطايا كما اعلت في المفرد وهذا اسهل على الاصل واما خطايا فجاءت على خطيه بالابدال والادغام وانما
ذهب البصريون الى انها فعايل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله
ن حتى ازيروا المنائيا ن ونقل بعضهم عن الخليل ان وزنها فعالى كقول الكوفيين قلت
وليس موافقا لهم من كل وجه لان الالف عندهم للتانيث وعنده بدل عن اللام المؤخرة وتقدم بيان مذهبه وقوله
ن وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الاشد ص
يعني ان كل كلمة اجتمع في اولها واوان فان اولاهما يجب ابدالها همزة بشرطين الاول ان لا تكون الثانية
بدلا من الف فاعل نحو ووفي ووري في الثاني ان لا تكون بدلا من همزة كالوولى مخفف الوءلى انثى الاوءل

لتحركهما وانفتاح ما قبلهما

اي

211

اي الاجتماع ما يجب ابداله لوجود الشرطين وذلك في جمع واصلة اواصل والاصل وواصل بواوين اولاهما فا الكلمة
والثانية بدل من الف واصلة لانها كالفاعلة ولابد من ابدالها فاجتمع واوان في الاول فابدلت الاولى همزة وكذلك
اويصل تصغير واصل واصله وويصل والاول جمع الاولى جمعه وول وكذلك لو بنيت من الوعد مثل كوثب قلت اوعد
فان كانت الثانية بدلا من الف فاعل او من همزة لم يجب الابدال ولكنه جائز تنبيهان الاول لم يذكر هنا الشرط
الثاني وذكره في الكافية الا ان عبارته في الشرط الاول غير وافية بالمراد لانه شرط ان لا تكون الثانية بدلا من
الف فاعل وذلك يوهم انها لو كانت مدة زائدة وليست بدلا من الف فاعل وجب الابدال وليس كذلك فالصحيح في
العبارة ان يقال ان لا تكون الثانية مدة غير اصلية كما في التسهيل ليندرج في ذلك ثلاث صور الاولى مسألة
ووري فانها مبدلة من زائد والثانية ان تبني من الوعد مثل فوعل ثم تبنيه الى ما لم يسم فاعله والثالثة ان تبني من
الوعد مثل طومار فتقول وواعد فهذه الصور الثلاث لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف قوم في الثالثة
فاوجبوا الابدال لاجتماع الواوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير عارضة والى
هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها
مدة زائدة فاجريت مجرى الشبيه بالالف المنقلبة الثاني زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرطا اخر وهو ان لا يكون
اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصله مثال ذلك ان تبني افوعل من وأى فتقول ايأوى واصله
اوأوي فعلت الواو الاولى لسكونها بعد كسرة وقلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا
نقلت حركة الهمزة الاولى الى اليا الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغنا عنها ورجعت اليا الى اصلها وهو
الواو لزوال الموجب قلبها فيصير اللفظ الى ووى فقد اجتمع واوان اولهما ولا يجب الابدال ولكن يجوز
الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فعلت ووى جاز الوجهان وفاقا للفارسي قيل
وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء اعلت الثانية ام لم تعل ن

ن ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن ن الهمزة حرف مستثقل في النطق
عسر فاذا اجتمعت مع اخرى في كلمة كان النطق بها اعسر فيجب ذاك التخفيف وعدد صور اجتماع
الهمزتين في كلمة ثلاث لانه لحال الاولى ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية والثاني عكسه والثالث تتحركا معا
واما الرابع وهو ان تسكنا معا فمتعذر فاذا تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب في غير ندور ابدال الثانية
حرف مد يجانس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة كآثر وواوا بعد الضمة نحو اوثر ويا بعد الكسرة
نحو ايثار واما قراءة من قرأ الذي اؤتمن والايمن بتحقيق الهمزتين ابتداء فنادر واما نحو اأمن زيد فلا يجب فيه
الابدال لان الاولى للاستفهام والثانية فا الفعل فليستا من كلمة واحدة واذا سكنت الاولى وتحركت الثانية

من قرا الذي

ابدلت الثانية يا ان كانت في موضع اللام وصحتا ان كانتا موضع العين فالاول كجبا قطر وقرا فانك تقول قراى
والاصل قرااً فالتقى همزتان فوجب ابدال الثانية يا لكونها موضع اللام والثاني نحو سال ولا لصحة الهمزة لانها
موضع العين وادغمتا الاول ولا ابدال في مثل هذا السه لان الهمزتين في موضع العين المضاعف فان قلت
فلا يمثل الناظم بان هذا القسم الملحق بسال مما الهمزة فيه موضع العين فلم ذكره لانه لا ابدال
فيه واما الملحق بقطر مما همزتاه في موضعي لامي الكلمة فقد توضح من قوله
ش مالم يكن لفظا اتم فذاك يا مطلقا ن ن ن وسياتي وقد اشار الشارح الى ذلك فان قلت
ما زعمت الهمزتان في موضع لامي الكلمة ولم يكن الثاني متطرفا فتصحح ثانيهما ام تبدل يا قلت بل تبدل يا
لانها لو صحت لزم الادغام وقد اجمعت العرب على ترك ادغام الهمزتين في كلمة اذا كانا عينين نحو سال
ما دابه من وامثل بسفرجل قلت قرايا واصله قراا اسلاف همزات فابدلت الثانية همزة لانها موضع
اللام فهذان ضربان فاما الاول منها فسياتي بيانه واما الثاني فله تسعة انواع لان الثانية اما ان تصح
او تكسر او تضم وعلى كل من هذه الاحوال الثلاث فالاول اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهذه تسعة
منها اربعة تبدل يا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وستعرف ذلك
بالتفصيل ويتضح بالتمثيل وقد مر حكم المفتوحة بقوله
ن ن ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب ش فعلم من هذا البيت حكم ثلاثة انواع
الاول المفتوحة بعد ضم نحو اويدم تصغير ادم اصله اأيدم بهمزتين فابدلت الثانية واوا لانضمام
ما قبلها فان قلت فلعل الواو في اويدم بدل من الالف في ادم لا من الهمزة فيكون كالواو في حويتم تصغير
خاتم ولا يصح التمثيل به قلت هذا وجه وقع في كلام بعضهم قال صاحب اللباب اذا صغرت ادم
او جمعته ابدلت الالف واوا فقلت اويدم واوادم كما تقول ضويرب وضوارب انتهى
والراجح ما تقدم من ان الواو بدل من الهمزة لان المقتضي لابدالها الفا في ادم زال في التصغير وفي الجمع و الثاني
المفتوحة بعد فتح نحو اوادم جمع ادم اصله اأادم بهمزتين فابدلت الثانية واوا لكونها مفتوحة بعد
فتح فان قلت ولم كانت الواو اولى بها من اليا قلت لمساواتها لها في الخفة والخفا لخفا
اليا تنبيه ذهب المازني الى ابدال الهمزة في هذا النوع يا فيقول في افعل التفضيل من ان يئن ايّن
وعلى مذهب الجمهور يقول هو اون من عمرو فان قلت فلم تصنع ياوادم جمع ادم قلت
حمل الواو فيه على الالف المبدلة في ادم لانه صار بمنزلة خاتم والثالث المفتوحة بعد كسر نحو ايم وهو
مثال اصبع بكسر الهمزة وفتح البا من ام اصله اأمم نقلت حركة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام

فصار

فصار ايم فابدلت الهمزة الثانية يا لانكسارها وما قبلها ثم بين حكم المكسورة بقوله ن ذو الكسر مطلقا كذا
يعني ان المكسورة تبدل يا مطلقا فشمل ثلاثة انواع الاول المكسورة بعد فتح نحو ايمة جمع امام اصله اأممة
على وزن افعلة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار اأمة ثم ابدلت الهمزة الثانية يا لانكسارها
والثاني المكسورة بعد كسر نحو ايم وهو مثال اثمد من ام اصله اأمم فنقل وادغم فصار ايم فابدلت الثانية يا
لانكسارها وانكسار ما قبلها والثالث المكسورة بعد ضم نحو اين مضارع اننته اي جعلته يئن فنقلت
كسرة النون الى الهمزة وادغم ثم ابدلت الثانية يا لانها كاسرة حركتها ثم بين حكم المضمومة بقوله
ن وما يضم واوا اصر ش يعني ان المضمومة تبدل واوا مطلقا فشمل ثلاثة انواع الاول المضمومة بعد فتح ايمام
نحو اوب اصله اأبب على وزن افعل فنقلت حركة عينه الى فائه توصلا الى الادغام فصار اأب ثم خففت
بابدال الثانية واوا لانها تجانس حركتها والثاني المضمومة بعد كسر نحو اوم وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وضم
البا من ام اصله اأمم فنقلت ضمة الميم وادغمت كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها والثالث المضمومة
بعد ضم نحو اوم وهو مثال أُصبُع بضم الهمزة والبا من ام اصله اأمم فنقلت ضمة الميم وادغم كما تقدم ثم ابدلت
الثانية واوا لانضمام ما قبلها تنبيه خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة احدهما المكسورة بعد ضم بعدم
فابدلها واوا والاخر المضمومة بعد كسر فابدلها يا فيقول في مضارع اننته اون وفي مثال اصبع من ام
ايم فقد بر الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلها وغيره يدبرها بحركتها وهو الصحيح واما الضرب الاول
من ضربي اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو ان تكون ثانيهما موضع اللام فقد اشار اليه بقوله
ن مالم يكن لفظا اتم فذاك يا مطلقا جا ش يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان متطرفا وجب ابداله يا سوا كان قبله
فتح ام كسر ام ضم ولا يجوز ابداله واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية وليست ضمة او ليس لها لقلبت يا
ثالثة فصاعدا ولذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتح فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا لكان ينصدق
لابدلت بعد ذلك فتعين اليا وقوله ن وام ونحوه وجهين في ثانيه ام ش
يشير به الى انه لا يجب ابدال الهمزة الثانية فيما اوله همزتيه للمضارعة نحو اؤم مضارع ام بل يجوز فيه
وجهان الابدال والتحقيق فان شئت قلت اوم بالابدال وان شئت قلت اأم بالتحقيق وكذلك تقول في
مضارع ان اين بابدالها يا لانكسارها وان شئت قلت اإن بالتحقيق للنون الاولى المضارعة وعلة ذلك
شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتا واليا ش وفهم من هذا ان الابدال
فيما اوله همزتيه لغير المضارعة واجب في غيرها وكما سبق قال في الكافية وما الى على خلاف ما مضى
فلحظ ولن عن القياس معرضا قال في شرحها اشار بقوله وما الى على خلاف ما مضى الى امه بالتحقيق وهي

قراءة ابن عامر والكوفيين وإلى قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين محققتين ونحو ذلك وقال في التسهيل
ويحقق غير السابقة مع الاتصال لغة وهو مخالف لما في الكافية وقال في إنكار التعريف ما لم يشذ التحقيق و طابق
موافقة الكافية وقوله وبا اقلب الفا كسرا تلا او يا تصغير ش يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين
أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها للجمع والتصغير لعدم سلامتها لتعذر النطق بالألف بعد غير فتحة فردت إلى
حركة الكسرة ما قبلها فصارت ياء والثاني أن تقع تلو ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل لأن ياء التصغير
لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فقلبت ياء مسكونة ثم أدغمت ياء التصغير فيها وقوله
ش بواو ذا افعل في آخر يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخرا ما يفعل بالألف من إبدالها ياء للكسر ما قبلها
أو لوقوعها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضي وغزي أصلهما رضو وغزو من الرضوان والغزو فقلبت الواو
بالكسر ما قبلها ولكونها آخرا لأنها بالتأخر تتعرض لسكون الوقف وإذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت
بما تقتضيه السكون من وجوب إبدالها توصلا إلى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسر وهي
غير متطرفة نحو عوض وعوج إلا إذا كان مع الكسر ما يعضدها كحياض وسياط والثاني كقولك في تصغير
جرو جري أصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو
ياء وأدغمت في الياء فصار جري قال الشارح وليس هذا النوع مقصودا له من قوله بواو ذا افعل في آخر
إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص
بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى قلت هذا صحيح ولذلك
قال في التسهيل تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة
أي فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة وقوله أو قبل تا التأنيث مثاله شجية أصله شجوة لأنه من الشجو
فعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال وقوله أو زيادتي فعلان ش
مثاله شجيان وهو مثال ظربان من الشجو أصله شجوان فقلبت الواو ياء لأن الألف والنون في حكم الانفصال
وقوله ذا أيضا رأوا في مصدر المعتل عينا ش يعني أن الإعلال المذكور يجب في الواو
الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما أصله صواما لكنه لما
أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء
حملا للمصدر على فعله واحترز بالمعتل عينا من الصحيح نحو لاوذ لواذا فإن مصدره لا يعل والأولى أن يقال
في مصدر المعل عينا لأن نحو لاوذ يطلق عليه معتل إذ كل ما عينه حرف علة فهو المعتل وإن لم يعل
فإن قلت من أين يؤخذ اشتراط الألف قلت من قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول ش

يعني

يعني أن ما جاء على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا قال في شرح الكافية
وشبه تصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال قلت
وفي خصوصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا واعتاد اعتيادا والأصل انقواد
واعتواد المسبوق ذلك به تنبيهان الأول ندر التصحيح في فعال مصدرا قالوا نار نوارا أي نفر وكان حقه الإعلال
قال في شرح الكافية ولا نظير له الثاني قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعال مصدرا أو جمعا فسوى
بين فعل وفعال في أن حقهما الإعلال وهذا خلاف ما يعلم من كون الغالب في فعل التصحيح ص
وجمع ذي عين أعل أو سكن فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن ش إذا وقعت الواو مكسورا ما قبلها
في عين جمع أعلت في واحده أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو فالأول نحو ديار أصله
دوار لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الإفراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فتسلطت الكسرة عليها
وقوي تسلطها وجود الألف والثاني نحو سياط أصله سواط لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الإفراد
ساكنة ضعفت أيضا فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف فإن قلت من أين يؤخذ اشتراط
الألف قلت من قوله وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالحول ش فإن ذلك
أن كل واو مكسور ما قبلها في عين جمع أعلت في واحده أو سكنت لا يخلو من أن يكون بعدها ألف وإلا فإن لم يكن
بعدها ألف لم يقع إلا في وزنين أحدهما فعل والآخر فعلة وقد بين حكمهما في هذا البيت فعلم أن وجوب إنما الإعلال م
هو في غيرهما وهو فعال والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام قسم يجب إعلاله وهو فعال نحو ديار وثياب
وقسم يتعين تصحيحه وهو فعلة نحو عود وعودة ولوز ولوزة وقسم فيه وجهان والإعلال أولى وهو فعل نحو
حاجة وحوج وحيلة وحيل وإنما وجب التصحيح في فعلة لأنها لما عدمت الألف قل عمل اللسان وخف النطق
بالواو بعد الكسرة وصحت ولم يجز إعلالها لأنه انضم إلى عدم الألف تحصين الواو وبعدها عن الطرف بسبب
هاء التأنيث وأما فعل فجاز فيه التصحيح نظرا إلى عدم الألف والإعلال نظرا إلى أنها بقربها من الطرف قد
ضعفت ونقل فيها التصحيح فأعلت تنبيهات الأول فهم من قوله وجمع ذي عين أن المفرد لا يعل نحو
خوان إلا المصدر وقد تقدم ذكره وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار الثاني احترز بقوله أعل
أو سكن من طويل وطوال فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن وندر قوله وإن أعزاء الرجال طيالها ش
وأما جواد وجياد فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد الثالث زاد في التسهيل لوجوب الإعلال شرطا آخر
وهو صحة اللام احترازا من نحو جواء جمع جو ورواء جمع ريان فإنه يصح لئلا يجتمع إعلالان إبدال العين
واللام همزة الرابع جعل في التسهيل اشتراط الألف في وجوب الإعلال مخصوصا بما سكنت الواو في واحده

فقال بما نصه أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقا أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام انتهى ومقتضاه ان
الإعلال يجب في فعلة وفعل إذا أعلت عين واحدهما نحو باب وسوق وقيمة وقيم ونيل قوله وصححوا فعلة وفي فعل
وجهان نحو صوام وما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة وثلون نحو حاجة وحوج بادئا ويدل على ذلك
قوله فيه وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا كالحول شذ إعلال فعلة في قولهم ثور وثيرة والقياس
ثورة كما قالوا عود وعودة وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور قطعة من الأقط فقالوا في
ذلك ثيرة وفي هذا ثورة وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء
وقيل قالت العرب ثورة وثيران فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجرى واحدا وذهب ابن السراج والمبرد فيما
حكى عنه المصنفان ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو ياء لأجل الألف فلما قصر وقع
بعد الياء مبقية على الأصل ن والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ن
يجب إبدال الواو ياء إذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا إلا ما هي فيه إذ ذاك لا نعلم نظيرا يستحق
الإعلال وسواء كانت في اسم كقولك المعطيان فإن أصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على
بناء الفاعل ولذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا أعطيت وأصله أعطوت حملا على أعطي **بلسه**
هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث نحو المعطاة وقوله والواو بالشبه **وقوله**
ن ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف ن يعني أنه يجب إبدال الألف واوا إذا انضم ما قبلها مثاله
مثال صويرب تصغير ضارب وبويع في بايع مبنيا للمفعول **وقوله** ويا كموقن بذا لها اعترف ن
يعني أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة في غير جمع واوا إذا انضم ما قبلها نحو موقن أصله ميقن لأنه يام
من اليقين فقلبت الواو لانضمام ما قبلها واحترز بالساكنة من المتحركة نحو هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا
تقلب الانضمام ما قبلها واحترز بالمفردة من المدغمة نحو حيض فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام واحترز
بغير جمع من أن تكون جمعا فإنها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وإلى هذا أشار **بقوله**
ن ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهيما ن أصل هيم هُيْم بضم الهاء لأنه جمع أهيم جمعُ
فهو نظير حمر أحمر فخفف بإبدال الضمة فابه كسرة لتصح الياء وإلا لم تبدل ~~[illegible]~~ ياؤه واوا كما تفعل
في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف فعدل عن إبدال عينه واوا لأنها أثقل من الياء
تنبيهات الأول سمع في جمع عائط عيط على القياس وعوط بقلب الياء واوا وهو شاذ
حكاه أبو عبيد الثاني كان ينبغي أن يستثنى أيضا فعلى صفة نحو الكيسى أنثى الأكيس فإنها ذات وجهين
عنه وقد ذكرها آخر الفصل الثالث حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها

فلما أن تكون جمعا أو في فعلى صفة أو في مفرد غير فعلى الصفة فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء وإن كانت
في فعلى جاز الوجهان وسيأتي الكلام عليهما وإن كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت ~~[illegible]~~ الياء واوا ولهذا اشتمل
نوعين أحدهما أن الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن ولا إشكال في إبدال الياء به واوا والآخر أن الواو فيه عين الكلمة وهذا
فيه خلاف فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب
الياء واوا وكلام المصنف يوافقه فإذا بنيت من البياض نحو برد قلت على مذهبهما بيض وعلى مذهب الأخفش
بوض ولذلك كان ذلك محتملا أن يكون فعلا وأن يكون فعلا وتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر وإذا بنيت مفعلة من
العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما تحتمل أن تكون
مفعلة ومفعلة وعنده تعين أن تكون مفعلة واستدل لسيبويه بأوجه أحدها قول العرب اعيش فعلت
من العيشة والعيشة مصدر كالخمرة والثاني قولهم مبيع أصله مبيوع فنقلت الضمة إلى الياء ثم كسرت لتصح
وسيأتي بيانه والثالث أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام واستدل
للأخفش بأوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر
قال الشاعر وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزري ن
والثاني أن المفرد لا يقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع تقلب عينه ما لا تقلب في المفرد الأترى أن الواو في المتطرفين
تقلب ياء في الجمع نحو جثي جمع جاث ولا تقلب في المفرد نحو عتو مصدر عتى والثالث أن الجمع أثقل
من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف وصحح الناس مذهب سيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين
أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والآخر أن أبا المرار الزبيدي روى في مختصر العين من ذوات
الواو وذكر أنه يقال ضاف إذا أشفق يضوف وروي ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بأنهما قياس
معارض للنص فلا يلتفت إليه ن وواوا اثر الضم رد اليا متى ألفي لام فعل أو من قبل تا
ن كتابان من رمى كمقدرة ن كذا إذا كسبعان صيره ن
تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوا إن كانت لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب ولم
يجي مثل ذلك في فعل متصرف إلا نادرا في قولهم نهو الرجل فهو نهي أي كامل النهية وهي العقل أو كانت
لام اسم مبني على التأنيث بالتاء نحو مثال مقدرة من رمى فلو كانت التاء عارضة بأن يكون بناء الكلمة على
التذكير ثم تعرض لها التاء وجب إبدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد وذلك نحو توان
الأصل فيه توانيٌ فأبدلت الضمة كسرة فصار توانيا فلما أنث خفف بإبدال الضمة كسرة لأنه ليس في الأسماء
المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة فإذا لحقته التاء قلت توانية لأنها عارضة فلا اعتداد بها

فان قلت من اين يعلم ان من ان غير العارضة قلت من قصد نحو مقدرة وقوله لذا اذا
كسبعان صيره يعني انه يجب ابدال الياء بعد الضمة واوا قبل زيادتي فعلان كما مثل سبعان من الرمي فيقول
رموان واصله رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا يكونان ضعيفتا لامر الياء
اللام من التحصين من الطرف ن وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى ن
اي وان تكن الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جاز فيها وجهان احدهما ابدال الضمة كسرة فتصح الياء
والاخر ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول في انثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى على الاول والكوسى
والضوقى على الثاني قال الشارح يريد ابن جابر على مدلى ما ل ومن رعاية الزنة اخرى قلت ن
الاول منهم من قوله وصفا ان فعلى اذا كانت اسما تقلب ياؤها واوا نحو طوبى وهو اسم مصدر من الطيب او
شجرة في الجنة وهو على الثاني كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من اهل التصريف من وجهين
احدهما انه اجاز في فعلى وصفا وجهين وهم جزموا باحدهما فقالوا تقلب يا فعلى اسما واوا كالطوبى
والكوسى ومن الطيب والكيس ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو مشية حيكى
من الحيك في مشيته تحكى حيوانا اذا حرك منكبيه وقسمة ضيزى اي جائرة من قولهم ضازه حقه
يضيزه اذا بخسه وجاز عليه فيه والاصل حيكى وضيزى بالضم لانه ليس في الصفات فعلى بالكسر
وفيه فعلى بالضم فابدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء على حد فعلهم في بيض وفرقا بين الاسم والصفة قال بعضهم ولم
يات من الصفات غير هذين يعني حيكى وضيزى والاخر انهم ذكروا انثى افعل في باب الاسماء فحكموا لها
بحكم الاسم اعني اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها
المصنف في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين في ذلك مسموع عن العرب قال
الشلوبين لم يحك من هذا مقلوبا الا فعلى افعل ولم يحك اسما ولا صفة دونها وهذا كله قياس من النحويين جعلوه
نظير فعلى وبني عليه انتهى وبانه لم يعتد بطوبى لوروده باسب الاطيب ن ن ن

فصل من لام فعلى اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جاد البدل

اذا اعلت لام فعلى بفتح الفاء ان كان لامها واوا او ياء يكون بان كانت واوا سلمت في الاسم كالدعوى
وفي الصفة نحو نشوى فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيا
وصديا وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والسوى والعوى فرقا بين الاسم والصفة واوثر الاسم
بهذا الابدال لانه اخف فكان احمل والى النحويين يجعلون هذا مطردا وقال بعضهم شذ من ذلك لفظة
واحدة وهي قولهم لولد البقرة طغيا لمجانب بالياء وكان القياس طغوى بالواو وزاد في شرح الكافية

لطيفين قال فيه واما قال غالبا احترازا من الريا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع
انتهى والذي ذكر سيبويه وغيره من النحويين ان الريا صفة فليس بشاذ والاصل لكونه ريا اي مملوءة طيبا قلت
ما ذكر الناظم هنا وفي الكافية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين اعني في كون ابدال الياء واوا في فعلى الاسم
مطردا وان اقرار الياء فيها شاذا وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لاما لفعلى اسما وقال
ايضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء في فعلى اسما كالتقوى والثنوى والبقوى
والاصل فيهن الياء ثم قال والنحويون يجعلون هذا مطردا والحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى
والدعوى زاعمين ان اصلها الياء والاولى عندي جعلها الاول من الواو وسد الباب الملحق من الشذوذ
ثم قال وشذ بيس ان ابدال ياءيهما واوا شاذ لتصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا ولد البقرة الوحشية
بفتح طائه وضمها وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجارية على هذا الاصل والتجنب للشذوذ دال بالقياس
عليها اسمي في تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة اما ريا فقد جعلها سيبويه صفة وقال ولو كانت اسما لقلبت
دوى واما طغيا فلا دليل فيه لانه قد نقل ضم الطاء مع فتح اوله اليا استصحابا للغة الضم واما سعيا فهو
علم يحتمل ان يكون منقولا من صفة نحو ما وصديا ن
ن بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى ن اذا اعلت لام فعلى بضم
الفاء فان كان لامها ياء او واوا يكون وان كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصيا مؤنث
الاقصى فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما
سبق وان كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا
هذا معنى قوله بالعكس وشذ من ذلك القصوى في لغة غير تميم واما تميم فيقولون القصيا على
القياس وشذ ايضا الحلوى عند الجميع قلت ما ذكر المصنف من ان لام فعلى اذا كانت واوا
تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول اهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها
واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا وقال المصنف في بعض كتبه النحويون يقولون هذا
الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة او بالدنيا فهي عارضة وهم يزعمون ان تصحيح حزوى شاذ
لتصحيح حزوى وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري
عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو
مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا واما قول
ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تانيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه

نقل والقياس ان يقال الغزيا كما يقال العليا

فصل

ن ن ان يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا فيا الواو اقلبن مدغما وشذ معطى غير ما قد رسما
حاصل هذا الفصل ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبق احدهما وسكن سابقهما وجب ابدال الواو ياء ثم الادغام
وذلك مشروط بشروط الاول ان يتصلا اعني ان يكونا في كلمة واحدة فلو كانا في كلمتين نحو يعطي يوسف وهذا فو
يريد لم يجز الابدال والادغام الثاني ان يكون سكون السابق اصليا فلو كان عارضا نحو قوي مخفف قوي
لم يبدل ولم يدغم الثالث ان يكون الساكن بدلا من غيره لازما نحو رويا مخفف رؤيا فلا يبدل لعروضه وحكى
الكسائي الادغام في رويا اذا خفف وسمع من يقرأ ان كنتم للريا تعبرون [illegible] وهو
مثال ايم من الاوم اصله ائوم فابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار اووم وهذا ابدال لازم
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايم وهذان الشرطان ماخوذان من قوله ومن عروض عريا اي من عروض
ذات او من عروض سكون ومثال ما اجتمعت فيه الشروط سيد اصله سيود لانه فيعل من ساد يسود
ومرمي اصله مرموي لانه مفعول من رمى يرمي فابدلت الواو فيهما ياء ثم ادغمت اولى الياءين في الاخرى بحسب
لوجوب الابدال في هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا وهو ان لا يكون الياء والواو الحركة لفظا في افراد
وتكسير غيور لانه تعدى التصغير كجدول فلك في تصغيره وجهان احدهما جديل بالابدال والادغام
على القياس وهو الارجح والاخر جديول بالتصحيح وقوله وشذ معطى غير ما قد رسما يشمل ثلاثة انواع
احدها ما ابدل وادغم ولم يستوف الشروط كقولهم في الرؤيا الريا وقد قرأ بعضهم ان كنتم للريا تعبرون رؤيه م
وحكى الفراء في مخفف رؤية ريه بالادغام مالي في سمع الكاملية وحكى بعضهم اطراد على لغة وقاس بعضهم
عارض السكون على عارض البدلية فقال في قوي مخفف قوي قي بالادغام وهو ضعيف الثاني ما صحح
مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون وعوى الكلب عوية ويوم ايوم والثالث ما ابدل فيه الياء
واوا وادغمت في الواو كقولهم عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر ن ن ن
ن من يا او واو بتحريك اصل الفا ابدل بعد فتح متصل ن يجب ابدال الالف من يا او واو تحركتا
بعد فتح الفا بشروط الاول ان يكون التحرك اصليا احترازا من ان يكون التحرك عارضا كجيل وتوم — احترازا من ان يكون منفصلا به
مخففي جيئل وتوءم الثاني ان يكون الفتح متصلا احترازا من نحو زاي وواو فان الالف فاصله او يكون من
كلمة اخرى نحو ان ثبير وتوقى فانه لا يؤثر الثالث ان يكون اتصاله اصليا احترازا من نحو مثل عليط من
الرمي او الغزو فيقول رمي وغزو مصوصا ولا يقلب الياء والواو الفا لان اتصال الفتحة بها عارض بسبب
حذف الالف اذا الاصل رماي وغزاو ولان عليطا اصله علابط فان قلت لا يوضح هذا الشرط من

النظم

النظم قلت بل من قوله متصل فان هذا منفصل تقديرا واتصاله عارض ويلزمه المعنى بعد فتح متصل لفظا او
تقديرا فهذه الشروط لا بد من اعتبارها في الاعلال المذكور ولا يشترط معها في اعلال اللام الا شرط واحد
وهو ان لا يتصل بهما الف ولا يا مشددة واما العين فيشترط في اعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروط اخر
اولها ان لا يسكن ما بعدها وثانيها ان لا يكون ما هي فيه فعلا على فعل ذا افعل او مصرفا منه وثالثها ان لا يكون
ما هي فيه فعلا واوا على افتعل بمعنى تفاعل او مصرفا منه ورابعها ان لا يعل ما وليها وخامسها ان لا يكون ما هي فيه
اسما كنحو ما بيان مختص بالاسما وسادسها ان لا يكون بدلا من حرف لا يعل وسياتي الكلام على هذه الشروط
مفصلا ان شاء الله تعالى فمثال ما يعل لاستيفائه الشروط ومولانا رمى ودعا اصلهما رمي ودعو فقلبت اليا
والواو الفا لما تقدم ومثال ذلك وهو عين باب وباع اصلهما بيع وقول فقلبت اليا والواو الفا لذلك وقد
اشار الى اول هذه الشروط الستة بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام ن
يعني ان اعلال الواو والياء بالاعلال المذكور اذا كانا غير لام مشروط بان يتحرك تاليهما فان سكن
منع تاليهما الاعلال ولهذا صحّا مطلقا كبيان وغيور وطويل وخورنق واما اللام فقد بين حكمها بقوله
ن وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف او يا التشديد فيها قد الف ن
لما كانت اللام محل التغيير لم يكف اعلالها الساكن مطلقا كاعلال العين بل ما لم يكن الفا او يا مشددة فانهما
يكفان اعلالها دون غيرهما من السواكن فالالف نحو رميا وغزوا والياء المشددة نحو علوي لانهم لو اعلوا
قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فلا يدرى المثنى هو ام المفرد واما
رحيان وعصوان فمحمول عليه لان من بابه واما نحو علوي فلم تبدل واوه الفا لانه موضع تبدل فيه الالف ذلك ه
واوا فان ولي اللام غير الالف والياء المشددة من السواكن اعلت كخشون اصله خشيون فقلبت الياء الفا ساكنه
لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وكذا تقول في جمع عصا مسمى به عصون ولذا
والاصل عصوون فعل به ما ذكر في خشون وعلى هذا لو سمي الرمي مثل عنكبوت قلت رميوت
والاصل رميبوت ثم قلب وحذف لالتقاء الساكنين وسهل ذلك امن اللبس اذ ليس في الكلام فعلوت وذهب
بعضهم الى التصحيح هذا النحو ما هي فيه واحدا ثم اشار الى ثانيها بقوله
ن وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا ن ما كان من الافعال على فعل وعينه
يا او واو واسم فاعله على افعل لزم تصحيحه حملا على افعل لموافقته له في المعنى لان فعل من هذا النوع مختص
بالالوان والخلق كغيد فهو اغيد وحول فهو احول ومصدر فعل هذا محمول عليه في التصحيح ايضا نحو
غيد غيدا وحول حولا واحترز بقوله ذا افعل من نحو خاف فانه فعل ولكن اسم فاعله على فاعل

ثم اشار الى ثالثها بقوله (ن) وان يبن تفاعل من افتعل والعين واوا سلمت ولم تعل (ش) اذا كان افتعل واوي
العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل الموافق معناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله
وان يبن تفاعل من ان يكون افتعل لا يدل على التفاعل وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية فانه يجب اعلاله
مطلقا نحو اختان بمعنى خان واحتاز بمعنى حاز واحترز بقوله والعين واوا من ان يكون عينه يا فانه يجب اعلاله ولو
كان دالا على التفاعل نحو امتاروا وابتاعوا واستافوا اذا تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف من الواو
فكانت احق بالاعلال منها ثم اشار الى رابعها بقوله
(ن) وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق (ش) اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان او يا ان
او واو ويا وكل منهما مستحق لان ينقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لئلا يجتمع اعلالان
والاخر احق بالاعلال فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حوي اذا اسود ويدل على ان الحوا منقلبة عن
واو ثم ليه معناه حوي وفي جمع احوى حو وفي مونثه حوى واصل الحوى الحوو فكل واحدة من الواوين
تستحق الانقلاب فلو قلبناهما الفين التقى الفان فيجب حذف احدهما لالتقا الساكنين ثم حذف الاخر لالتقائه فيبقى
اسم متمكن على حرف واحد وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع فلما امتنع اعلالهما معا وجب اعلال
احدهما وكان الثاني احق بذلك لان الطرف محل التغيير والعين محصنة بوقوعها حشوا واجتماع اليائين كالحيا
للغيث واصله حيي فاعلت اليا الثانية لما تقدم واجتماع الواو واليا كالهوى اصله هوي فاعلت اليا
على ما ذكر في الحوا وقد اتفق في ما جاء من هذا النوع الا ما شذ من نحو غاية اصلها غيية فاعلت اليا
الاولى وصححت الثانية وسهل ذلك لكون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار
يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها وطاية وهي السطح والدكان ايضا وذلك انه عند الخليل
واصلها ايية فاعلت العين شذوذا وفي اية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع
والى غاية ونحوها اشار بقوله وعكس قد يحق ثم اشار الى خامسها بقوله
(ن) وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما (ش) لما كان الاعلال فرعا والفعل فرع كان
احق به من الاسم ولهذا اذا كان اخر الاسم زيادة تختص بالاسما وجب سلامة عينه اذا كانت واوا ويا
تحركتا وانفتح ما قبلهما لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وذلك نحو الجولان والسيلان
فانهما قد ختما بزيادة تختص بالاسما وهي الالف والنون فصحت عينهما لذلك وما جا من هذا النوع معلا عد
شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد في هذا فزعم ان الاعلال هو القياس
وعليه جا داران وماهان والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه (تنبيهات) الاول زيادة تا التانيث

غير

السوبر

مقبس

غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لان تا التانيث تلحق الماضي ولا تلتفت ملحقها فما بانيه نحو قالة وباعة
واما الحوكة فتصحيحه شاذ باتفاق والثاني الحلف في الف التانيث المقصورة نحو صوري وهو اسم ماء فذهب المازني
الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لم تخرجه عن شبه
الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة الف فعلا فتصحيح صوري عند المازني قياس وعند الاخفش شاذ ولا يبنى عليه
ولو بني مثلها من القول لقيل على راي المازني قولى وعلى راي الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه
المسئلة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وجزم به الشارح واعلم ان ما ذهب
اليه المازني هو مذهب سيبويه الثالث لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس وهو ان لا يكون العين بدلا من
حرف لا يعل وقد ذكره في التسهيل واحترز به من قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لان اليا بدل من الجيم
قال الشاعر (ن) اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله من شيرات
الرابع قال في الكافية وقد يخلف سبب الاعلال ان ناب عن حرف صحيح يمنى فهذا شامل النوعين احدهما
ما هو بدل من حرف لا يعل نحو شيرة في شجرة وقد تقدم والثاني ما هو حال محل حرف لا يعل وان لم يكن بدلا
نحو ايس بمعنى يئس فيضعون الهمزة موضع اليا واليا موضع الهمزة وتصحح اليا وان تحركت وانفتح ما
قبلها لانها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو ثبتت في موضعها لم تبدل فعوملت اليا معاملتها لوقوعها
موقعها انتهى قال في شرح الكافية وهذا النوع لم يخرج بشي من الشروط الستة المتقدمة فلو لم يجعل
شرطا سابعا وذكر بعضهم ان ايس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به لان اليا في الاصل في نية التقديم
والهمزة قبلها فهي في نية التاخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة اتصال الفتحة
الخامس ذكر ابن اياز لهذا الاعلال شرطا اخر وهو ان لا يخرج منبهة على الاصل كالحركات في مثل الحيوان
والحوكة والقود انتهى وهو غير محتاج اليه لان هذا انما شذ مع استيفاء الشروط ونحو ذلك في الشذوذ في جمع
روح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش قال الشارح لان التا فيه غير مختصة بالاسما
(ن) وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا (ش) في النطق بالنون الساكنة قبل
البا عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافاة لين النون وغنتها لشدة البا فلذلك وجب ابدالها قبل البا ميما
لانها من مخرج البا ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصل والمتصل وقد جمعهما في قوله من
بت انبذا اي من قطعك فالقه عن بالك واطرحه والف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة (تنبيهات)
الاول عبر بعضهم عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر بالابدال لان القلب في الاصطلاح
انما هو في حروف العلة غالبا وقد سمع شاذا في ذلك الثاني مثل ابو علي ابن ابي الاحوص الاميا الشلوبين عن الفرا

ان النون الساكنة تخفى عند الباء ولا ينبغي ان يحمل على ظاهره فان ذلك شيء لم يقله احد من النحويين عن العرب وانما يحمل على
انه تجوز قسيم الابدال لخفا الثالث قد تبدل النون الساكنة ميما ساكنة ومتحركة دون ما وذلك شاذ في الساكنة
كقولهم حمظل في حنظل وامعوا الشاه اي انعزب والمتحرك كقولهم بنام في بنان قال روبة
يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام ن

فصل

لساكن صح انقل التحريك من   ذي لين ات عين فعل كابن

اذا كانت عين الفعل واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة
نحو يقوم ويبين والاصل يقوم بضم الواو ويبين بكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما اعني
القاف في يقوم والباء في يبين فسلمتا الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها
فاما ان تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وبان تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير بالاكثر من
تسكينها بعد النقل وذلك بان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء وتقدم تمثيلهما بيقوم ويبين
وان كانت غير مجانسة لها ابدلت بحرف يجانسها اي الحركة فاذا كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت
العين الفا نحو اقام وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الحركة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها
قلبتا الفا واذا كانت الحركة كسرة والعين واوا نقلت الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الحركة التي قبلها نحو يقيم
اصله يقوم ففعل به ما ذكر ولهذا النقل شروط الاول ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة
لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو مضارع ايس لانها معرضة للاعلال
بقلبها الفا نص على ذلك في التسهيل فان قلت لم يستثن الهمزة هنا قلت الهمزة قد عدها المصنف
من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح الثاني ان لا يكون الفعل فعل التعجب نحو ما ابين الشيء واقومه وابين به
واقوم به حملا على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل الثالث ان لا يكون من المضاعف
اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعلت عينه
بالاعلال المذكور لقيل فيه اباض وكان يظن به انه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وذلك خلاف
المراد وهو تحصين اللفظ مما يؤدي اليه الرابع ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى ولا يدخله النقل لئلا يتوالى   انه
اعلالان والى هذه الثلاثة اشار بقوله   ان لم يكن فعل تعجب ولا   كابيض او اهوى بلام عللا ن   الشروط
وزاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور
وصيد لانهما بمعنى اعور واصيد نحو اعوره الله وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله
وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا ... واصله   ومثل فعل ذا الاعلال اسم   ضاهى مضارعا وفيه وسم ن

يعني

218

يعني ان الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل
المذكور بشرط ان يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون
زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة تميز انه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فاعل ولذلك مقيم
ومبين ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح لقلت مباعة او مفعلة بالكسر لقلت مبيعة او مفعلة بالضم فعلى
مذهب سيبويه تقول ايضا مبيعة وعلى مذهب الاخفش مبوعة وسيتعرض لمذهبيهما والاخر ما وافق
المضارع في زيادته دون وزنه نحو تبيع مثل تحلئ من البيع فانك تقول تبيع بالاعلال المذكور لكونه موافقا
للفعل في عدد حروفه وحركاته وزيادته لا في وزنه لان تفعلا بكسر التاء من الابنية المخصوصة بالاسماء واذا بنيت
من البيع مثل ترتب قلت تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذهب الاخفش لان تفعلا بضم التاء ليس من
اوزان الافعال فهو من الاوزان المخصوصة بالاسم كتفعل بكسر التاء واما ما يشابه المضارع في وزنه وزيادته
معا فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود واطول منه وابين ولو بنيت من البيع مثل تضرب او تقتل لقلت تبيع وتبيع
بالتصحيح لموافقته الفعل في الامرين معا والحاصل انه لا يعل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا الا اذا خالفه
بحركة نحو تبيع مثال تحلئ من البيع او بزيادة او بهما نحو مقام فان قلت ولم كان ذلك قلت لانه اذا
شابه الفعل من كل وجه واعل توهم كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل فان قلت
يشكل هذا بنحو يزيد ويشكر علمين فانهما اعلا مع موافقة الفعل في الامرين قلت هذان ونحوهما مما نقل
من الفعل بعد الاعلال لا انه اعل بعد نقله اسما ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزنه افعل وهو اعلال حال
الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب وبهذا يعلم ان استدلال بعضهم على
انه فعال بانه لو كان افعل لم يعل لانه من قبيل الاسماء ضعيف لانه كيزيد ونحوه مما نقل بعد الاعلال
تنبيه ما تقدم من الاعلال مثال تبيع مثال تحلئ لكونه خالف المضارع كمثال له هو مذهب النحويين
كافة الا المبرد فانه يصحح ذلك ونحوه فانه ليس مبنيا على فعل فتقول تبيع بالتصحيح ويقول في مثل ترتب
من القول تقول بالتصحيح ايضا ولذلك يشترط في اعلال نحو مقام مناسبة الفعل ويقول ان مقاما
ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادته انما اعلت لانها مصادر لفعل او اسم مكان له لانها على وزن الفعل
ومدين ومريم ومكوزة عنده وارد على القياس اذ لا فعل لها يحمل عليه وهي عند غيره مما شذ من الاعلام
والصحيح مذهب الجمهور ويدل على فساد ما ذهب اليه اعلال عين معيشة ومثوبة وليسا بمصدرين
ولا اسمي مكان انما هما اسمان لما يعاش به من خير وشر ن   ومفعل صحح كالمفعال ن
كان من حق مفعل ان يعل لانه على وزن يعلم وزيادته خاصة بالاسماء اعني الميم فكان فيه موافقة الفعل

من وجه ومخالفته من وجه وذلك يقتضي اعلاله لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما استحق التصحيح وهو مفعال لانه غير
موازن للفعل لاجل الالف التي قبل لامه اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فان كلا منهما اله
نحو مخيط ومخياط وصفة يقصد بها المبالغة نحو مهذار ومحضار فسوى بينهما في التصحيح والى سبب تصحيح مفعل
كالمفعال فعلة بتصحيحه عنده شبهه بمفعال وبذلك صرح في غير هذا النظم وذكر كثير من اهل التصريف
ان علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو غير انه قصر ن ن

ن والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض ن
اذا كان المصدر على افعال او استفعال مما اعلت عينه حمل على فعله في الاعلال فنقل حركة عينه الى فائه
ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان فيحذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التانيث وذلك
نحو اقامه واستقامه اصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفا لتحركها
في الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى الفان الاولى العين والثانية الف افعال واستفعال فوجب حذف
احداهما واختلف النحويون ايهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوفة الف افعال لانها الزائدة
ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب الناظم ولذلك قال والف الافعال واستفعال
ازل وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف بدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذفت الالف عوض عنها
تاء التانيث فقيل اقامه واستقامه واشار بقوله وحذفها بالنقل ربما عرض الى ان هذه التاء التي جعلت
عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء قال الشارح واكثر ذلك
مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة نص على ذلك قوله واخلفوك عد الامر الذي وعدوا ن
وقال في شرح الكافية واسمع حذفها الا بسماع كقوله تعالى واقام الصلاة قلت
ويعلم مذهب الفراء في باب الاضافة قيل وحسن حذف التاء في الاية مقاربته لقوله وايتاء الزكاه
تنبيه قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها اعول اعوالا واغيمت السماء اغياما
واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
وذهب ابو زيد الى ان ذلك لغة يقاس عليها وحكى الجوهري عنه انه حكى عن العرب تصحيح افعل واستفعل
تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في موضع اخر تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة صحيحة وذهب
في التسهيل الى مذهب ثالث وهو ان التصحيح مطرد فيما اهمل ثلاثيه كاستنوق واستتيس لا فيما له ثلاثي نحو
استقام ن وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن ن ن ن
ن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر ن اذا بني مفعول من ثلاثي معتل

العين

العين نقل اليه ما لافعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته فاذا بني مفعول من قال وباع قيل مقول
ومبيع والاصل مقوول ومبيوع فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني
واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو
مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان
الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول فاما ذوات الواو نحو مقول فليس فيها عمل غير ذلك لانه لما حذفت
منه احدى الواوين بقي مقول على لفظه واما ذوات الياء نحو مبيع فانه لما حذفت منه احدى واوي على راي
سيبويه بقي مبوع ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة فصحت الياء واما على راي الاخفش فانه
لما حذفت الياء كسرت الفاء فقلبت الواو ياء وفرق بين ذوات الواو وذوات الياء قيل وقد خالف الاخفش اصله
في هذا لان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها [illegible] عليه ما فيه قبلها واو الانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد
قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها فمراعاتها موجودة اجدر فان قلت
فهل يظهر لخلاف الشيخين ثمرة لفظية قلت نعم قال ابو الفتح سالني ابو علي عن تخفيف مشو فقلت
اما على قول ابي الحسن [illegible] عنه واو مفعول واما على
مذهب سيبويه فاقول مسو كما تقول في جيب جب حين ثقل الواو لانها عنده مدة العين فقال ابو علي
كذا هو وقوله وندر تصحيح ذي الواو اشار به الى قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف
وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد واحد قوليه وذكر الجوهري ان بعض النحويين يقيس الاتمام
في الواو وانها لغة لبعض العرب وقال الاستاذ ابو علي حكى ذلك الكسائي وقاس عليه وقوله وفي ذي اليا
اشتهر يعني ان التصحيح في ذوات الياء كثير مشتهر بخلاف الواو وذلك لثقل الواو وخفة الياء ومثال ذلك
في الياء قولهم خط مخيوط وثوب مخيوط قال الشاعر وكانها تفاحة مطيوبة ن وتصحيح ذوات الياء لغة تميمية
حكاها المازني وغيره وقال علقمة يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم ن ن
وقال سيبويه وبعض العرب يخرجه على الاصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها
اثقل وخالف ابو العباس في تصريفه فقال انما اجازوا رد مبيع الى الاصل في الضرورة ولم يجعله لغة ن
ن وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا ن اذا بني المفعول من فعل معتل اللام لم
يخل من ان يكون لامه ياء او واوا فان كانت ياء وجب اعلاله بالابدال والادغام وتحويل الضمة كسرة نحو مرمي
والاصل مرموي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت في لام الكلمة
وكسرت الميم لتصح الياء وان كانت واوا فهو على ثلاثة اقسام قسم يجب اعلاله وقسم يختار اعلاله وقسم

يختار تصحيحه فالذي يجب اعلاله هو ما عينه واو وما ذا بنيت اسم المفعول من نحو قوي قلت مقوي والاصل مقوو
فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد
اجتمع واو ويا وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل اليا وادغمت اليا في اليا فقيل مقوي
والذي يختار اعلاله هو ما كان على فعل بكسر العين نحو رضي فهذا فيه الاعلال والتصحيح والاعلال اولى لان وفعله
فعله قد قلبت فيه الواو يا في حال بنايه للفاعل وفي حال بنايه للمفعول فكان اجرا اسم المفعول على
الفعل في الاعلال اولى من مخالفته له ولهذا جا الاعلال في القران العظيم دون التصحيح قال تعالى ارجعي
الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقال بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره
المصنف اعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره ان التصحيح في ذلك هو القياس وان
الاعلال فيه شاذ. وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الاعلال فيه والذي يختار تصحيحه هو ما كان
من فعل الذي عينه واو ولا هو على فعل بكسر العين فالمفعول من نحو عدا فانه يجوز فيه التصحيح حملا على
فعل الفاعل فيقول معدو فتصحح كما صح فعل الفاعل ويجوز فيه الاعلال حملا على فعل المفعول فيقول
معدي فتعله كما اعل فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى وروي بالوجهين

قول الشاعر وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا ه

انشد المازني معدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال **تنبيه** الاول لم يذكر الناظم
في هذا البيت الا هذا القسم الاخير اعني ما يرجح فيه التصحيح واحال على المثال المخرج بقوله من نحو عدا
ما عينه واو نحو قوي فان المفعول منه يجب اعلاله وما هو على فعل نحو رضي فان المفعول منه يترجح اعلاله
عند المصنف **فان قلت** لم لم يذكر هنا ذكر المفعول مما لامه يا نحو رمى **قلت** لان حكمه قد تقدم
بيانه اذ لا يخفى ان الاعلال مطرد في نحو معدي وان كان التصحيح اجود وقال بعض النحويين ان الاعلال
فيه شاذ لا يطرد الثالث اختلف في تعليل اعلال الواو في هذا النوع فقيل انه اعل حملا على المفعول فعله
وهو قول الفرا وتبعه المصنف وقيل اعل تشبيها بباب ادل وذلك لان الواو الاولى ساكنة زايدة
خفيفة بالادغام فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء
على حد قلبها في ادل قال الزمخشري كما فعلوا في الكسا نحو فعلهم في العصاء واعترض تعليل الفرا بوجود
القلب في المصدر نحو عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول ه

ه كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن ه

اذا كان الفعول مما لامه واو فلم يخل من ان يكون جمعا او مفردا فان كان جمعا فقد جا فيه الاعلال والتصحيح

الان

220 الا ان الاعلال اكثر نحو عصي ودلي جمع عصى ودلو واصلهما عصو ودلو فابدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب ادل
واعطيت الواو التي قبلها ما استحق مثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح الفاظ وهي ابو جمع اب
واخو جمع اخ ونحو جمع نحو تكلم على بعضها اهل السطرون في نحو لبيه ونجو جمع نحو بالجيم وهو السحاب الذي
هراق ماؤه قال ابن سيده ولم يسمع فيه الاعلال وبهو جمع بهو وذكر من ذلك بنو جمع ابن وفتو جمع فتى
على خلاف في لامها ومذهب سيبويه انها يا وقول ابن عصفور شذ من هذا الجمع لفظان وهما نحو في جمع نحو
وفتو في جمع فتى يوهم انه لم يشذ غيرهما وليس كذلك وان كان مفردا فقد جا فيه ايضا الاعلال والتصحيح الا
ان التصحيح اكثر نحو علا علوا ونما نموا وقد جا بالتصحيح قولهم عتا الشيخ عتيا اكبر وقسا قسيا اي قسوة الاعلال
فان قلت ظاهر كلام الناظم التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس بسوا لان في
الجمع اكثر والتصحيح في المفرد اكثر **قلت** سوى بينهما في مجي الوجهين من كل منهما ولم يسو بين الوجهين
في الكثرة وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب قال في الكافية ورجح الاعلال في الجمع وفي
مفرد التصحيح اولى ما قفي **فان قلت** لم كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح **قلت**
لثقل الجمع وخفة المفرد **تنبيهان** لا اشكال في اطراد الاعلال في الجمع والتصحيح في المفرد واما تصحيح
الجمع فمذهب الجمهور انه لا يقاس عليه والى هذا ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفرا انتهى وضعف
مذهب الفرا بقلة ما ورد من ذلك واما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره انه شاذ لا
يطرد الثاني ما تقدم في فعول من التصحيح مشروط بان لا يكون من باب قوي فلو بني من القوة فعول لزم ان يفعل به
ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم ه وشاع نحو نيم في نوم ونحو نيام شذوذه نمي ه ه
يعني انه قد كثر في جمع فاعل الذي عينه واو الاعلال فعال في نوم جمع نايم نيم وفي صوم جمع صايم صيم
وفي جوع جمع جايع جيع **قال** فتحلت طخيته لرهط جيع ه ه ووجه ذلك
ان العين شبهت باللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى يا
وادغمت اليا في اليا والتصحيح في ذلك هو الاصل واما فعال نحو صوام وقوام فالتصحيح فيه متعين لبعد عينه
من الطرف بسبب زيادة الالف وقد شذ الاعلال في لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نيام جمع نايم
قال الشاعر الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها ه **تنبيهان**
قوله شاع يفيد الكثرة وليس بنص على الاطراد وقد نص غيره من النحويين على انه مطرد ولاطراده شرط
لم يذكره المصنف وهو ان لا يكون معتل اللام نحو شوي وغوي جمع شاو وغاو فهذا لا يجوز اعلاله كراهة لتوالي
الاعلال الثاني يجوز في فاعل المعتل اللام الكسر والضم وهو الوجه الاولى ه ه ه ه

فصل
ن ذو اللين فا تا في افتعال ابدلا وشذ في ذي الهمز نحو ايتكلا
ش اذا كان فا الافتعال حرف لين اعني واوا او يا وجب في اللغة الفصحى ابدالها تا في الافتعال وفروعه اعني الفعل
واسمي الفاعل والمفعول مثال ذلك في الواو اتّعد يتّعد اتّعادا فهو متّعد ومثاله في اليا اتّسر يتّسر
اتّسارا فهو متّسر وانما ابدلوا الفا في ذلك تا لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسر
يا وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فلما راوا مصيرهم الى تغييرها لتغير احوال ما قبلها ابدلوا منها حرفا جلدا لا
يتغير لما قبله وهو التا وهو اقرب الزوايد من الفم الى الواو ولموافقته ما بعده فيدغم فيه تنبيهات الاول
قال بعض النحاة التحقيق البدل في اتّعد انما هو من اليا لان الواو لا تثبت مع الكسرة في ايتعاد وفي ايتعد وحمل
المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر الثاني قوله ذو اللين يشمل الواو واليا كما تقدم
واما الالف فلا مدخل لها في ذلك فلا تكون فاء ولا عينا ولا لاما الثالث من اهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال
ويجعلون الفا على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد وايتسر ياتسر فهو موتسر
الرابع حكى الجرمي ان من العرب من يقول ايتسر واتّسر بالهمز وهو غريب وقوله وشذ في ذي الهمز
اي وشذ ابدال فا الافتعال مما اصله الهمز والقياس فيه ان لا يبدل وذلك نحو اتّكل باتصال اسقاط لانه
لانه افتعل من الاكل ففا الكلمة همزة ولكنها خففت بابدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي
قبلها فاجريت على ما تقتضيه التصريف ولم تبدل لانها ليست باصل وانما هي بدل همزة والهمزة لا تدغم
فينبغي ان يكون بدلها كذلك وايضا فلان ابدالها وهي بدل من الفا يؤدي الى اعلالين وقد شذ ابدال
اليا والواو في هذا فقول بعضهم اتّزر اي لبس الازار فالتا في هذا بدل من اليا المبدلة من الهمزة وقال بعضهم
اتّمن فالتا في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة واللغة الفصيحة في ذلك عدم الاعلال تنبيهات
الاول قوله وشذ يقتضي ان الابدال في ذي الهمز ليس بلغة ولا يقاس عليه هذا هو المعروف وحكي عن البغداديين انهم
اجازوا الابدال في ذي الهمز وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتّزر واتّمن من الازار والامانة واتّهل من الاهل وسمع عن بعضهم
اتّخذ من الاخذ وقال بعضهم هي لغة رديئة مسارع في صحة نقلها قال ابو علي هذا خطا في الرواية فان صحت فانما
سمعت من قوم غير فصحا لا ينبغي ان يؤخذ بلغتهم ولم يحك هذا سيبويه ولا الايمة المتقدمون العارفون بالصيغة
ويحرى النقل قلت وفي الحديث وان كان قميصا فليتّزر به لذا الجميع رواه الموطا بالابدال والادغام
وفي حديث عايشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت ان اتّزر بالادغام فان
قلت فما يصنع بقولهم اتّخذ من الاخذ قلت خرجه على ان تاه الاولى اصلية لان
العرب قالت تخذ بمعنى اخذ قال تعالى لتخذت عليه اجرا وانشد

 وبازع الرجاجي
ن وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطوق
في وجود ماذا تخذ وزعم ان اصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب اليه الفارسي ما حكاه ابو زيد من قولهم تخذ
يتخذ تخذا وذهب بعض المتاخرين الى ان تخذ مما ابدلت فاؤه تا على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهي وخذ بالواو
وهذه اللغة وان كانت قليلة الا ان بناه عليها احسن لانهم نصوا على ان اتّمن لغة رديئة الثالث ظاهر مسلكه — الثاني م
ما سبل انه مما سمع فيه الابدال شذوذا ويحتمل ان يريد ان الابدال سمع من جنسه وان كان لم يسمع فيه نص
الشارح قال ولا يريد انه يقال في افتعل من الامر اتّمر قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع
ن طا تا افتعال رد اثر مطبق ش يعني انه اذا تلي الافتعال وفروعه مما فاؤه احد الحروف المطبقة — ظلم م
وهي الطا والظا والضاد والصاد وجب ابدال تايه طا كقولك في بنا افتعل من طعن وصبر وضرب اطّعنوا
واظّلموا واصطبروا واضطرموا والاصل في ذلك اطتعنوا واظتلموا واصتبروا واضترموا ولكن استثقل
اجتماع التا مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التا مهموسة مستفلة والمطبق مجهور
مستعل فابدل من التا حرف استعلا من مخرجها وهو الطا سم اذا ابدلت التا طا بعد الطا وجب
الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت بعد الظا في نحو اظلم ففيه ثلاثة اوجه احدها البيان فيقال اظطلم والثاني
ادغام الطا في الظا فيقول اظّلم بظا مشددة والثالث ان تجعل موضع الظا طا مهملة ثم تدغم فتقول اطّلم وقد
روي بالاوجه الثلاثة قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نايله عفوا ويظلم احيانا فيظّلم ن
واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصّبر بصاد
مشددة قال سيبويه وحدثنا هارون ان بعضهم قرأ ان يصّلحا واذا ابدلت بعد الضاد ففيه ثلاثة اوجه البيان
والادغام بوجهيه فيقال اضطجع واضّجع واطّجع وهذا الثالث قال ابن هشام الخضراوي هو نادر شاذ وقد
استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطا لما بينهما من التقارب فقلب الضاد لاما فقال الطجع وبالاوجه الاربعة
ينشد قوله مال الى ارطاة حقف فاضطجع ن وادّان وازدد وادّكر دالا بقي
يعني انه اذا تلي الافتعال ما فاؤه دال كدان او زاي كزاد او ذال كذكر وجب ابدال تايه دالا فيقال
ادّان وازداد وادّكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر استثقل مجي التا بعد هذه الاحرف فابدلت
دالا تنبيهات الاول اذا ابدلت تا الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين فليس فيه
الا وجه واحد واذا ابدلت دالا بعد الزاي ففيه وجهان الاظهار والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال
ازّجر ولا يجوز العكس لان الزاي لا يدغم فيما ليس من مخرجها واذا ابدلت دالا بعد الذال ففيه ثلاثة اوجه الاظهار
والادغام بوجهيه فيقال اذدكر وادّكر واذّكر الثاني يقتضي اقتصار المصنف على ابدال تا الافتعال طا بعد الاحرف — الناظم م

الاربعة ودالابعد الثلثة انها تقع بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ما بعد التا فقال اثرد
سامثلثة وهو افتعل من ثرد وتدغم فيها التا افتعال اثرد سامساه وقال سيبويه والسان عن حبيد يعني الاظهار
فقال اثرد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم لقولهم في اجتمعوا
اجدمعوا وفي احتزاجدز **قال الشاعر** فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا **ق ن**
وهذا الاساس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس
عليه وهذا اخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من اوجه الاعلال وقد علم مما ذكره
ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والواو
والواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من النون والتاء تبدل من حرفين
وهما الواو والياء والدال تبدل من التاء على ما سبق ذكره من التفصيل وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما
ذكر وانما قصدها هنا ذكر الضروري ولذلك لم يتكلم على ابدال الهاء مع انه ذكرها في حروف البدل لان ذكرها
ليس بضروري ولهذا مال في التسهيل والضروري في التصريف هجاء طويت دائما فاسقط الهاء وقد تقدم ان حروف
الابدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته
وان الابدال قد وقع في غيرها ايضا ولكنه ليس بشائع وقد رايت ان اذيل ما سبق ذكره باستيفا
الكلام على ابدال جميع الحروف مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج **فاقول** وبالله
التوفيق **الهمزة** ابدلت من سبعة احرف وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والعين
اما ابدالها من احرف اللين فمنه مطرد كابدال الهمزة من الالف في حمرا ومن الواو في كسا ومن الياء في ردا وقد تقدم
بيانه مستوفى ومنه غير مطرد كابدال الهمزة من الالف في خاتم والعالم ومن الواو في اشاح واحد خلافا
للمازني في اشاح فان ابدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده ومن الياء في قولهم قطع الله اديه وفي اسنانه
الله اي يلك وهو قصر الاسنان العطامها الى داخل الفم واما ابدالها او ما بعدها فمقصور على السماع فمثال
ابدال الهمزة من الهاء قولهم ماء واصله ماه ومن العين قولهم اباب بحر والاصل عباب ومن الخاء قولهم صراء
بمعنى صرخ حكاه الاخفش عن الخليل ومن العين قولهم من انه بمعنى رغنه حكاها النضر بن اسمعيل
عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا **الالف** ابدلت من اربعة احرف وهي الياء
نحو باع والواو نحو قال والهمزة نحو كاس في كاس والنون الخفيفة نحو لنسفعا **الهاء** ابدلت
من خمسة احرف وهي الهمزة نحو هياك في اياك وهو لذي والالف قولهم من هاهنا ومن هنه اي من
هنا والواو نحو قول من يحتملن احدهما هنيه تصغير هنه اصله هنيوه ويحتمل ان تكون الهاء مبدلة من

الياء

اليا المبدلة من الواو والاخر قولهم ماهناه عند ابي الفتح وفيه اقوال مشهورة والياء هذه وهنيه على احد الوجهين
والتاء في طلحه في الوقف على مذهب البصريين وابدال الهاء في جميع ذلك مطرد الا في نحو طلحه **العين**
ابدلت من حرف الحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح والهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهي عنعنة تميم **الغين**
ابدلت من حرفين الخاء لقولهم غطر بيديه لغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جني والعين كقولهم لغن في لعل
الحاء ابدلت من العين والهاء في ربع وذلك قليل **الخاء** ابدلت من حرف واحد وهو العين في
قولهم الاخن يريدون الاغن فقد وقع الطافوتهم وذلك في غاية القلة **القاف** ابدلت من
حرف واحد وهو الكاف لقولهم وكند الطائر وهو ما واه من الجبل حكاه الخليل **الكاف**
ابدلت من حرفين القاف في قولهم عربي كح اي قح وفسره الاصمعي فقال هو الخالص من اللؤم وابدال
الكاف من القاف المرة عليه والتاء في **قول الراجز** يا ابن الزبير طالما عصيكا **ق ن**
انشده ابو علي **الشين** ابدلت من ثلاثة احرف كاف المونث في نحو اكرمتك فانهم قالوا اكرمتش
والجيم فالواوا مدمش في مدمج **قال** اذا ما الوصال مدمش **ق** اي مدمج
والسين في حعشوش في حعسوس وهو اللئيم الدليل ويحح بالمهملة دون المعجمة ويدل على الابدال **الياء**
وهي اوسع حروف الابدال ذكروا انها ابدلت من ثلاثة عشر حرفا وهو الالف نحو دنينير في تصغير دينار
والواو نحو اغزيت وما انصرف منه والهمزة نحو بير في بئر والهاء نحو دهديت في دهدهت والسين
في سادي وخامي ودساها واصله سادس وخامس ودسسها والباء في الارانب والثعالي والاكاسي
الارانب والثعالب والراء في قيراط وشيراز عند بعضهم والنون في اناسي وظرابي جمع انسان وظربان
وفي تظنيت وهو من الظن والصاد في قصيت اظفاري والضاد في **قوله**
ق يقضي البازي اذا البازي كسر **ق** واللام في امليت والاصل امللت والميم في ايممت اي اممت
والعين في ضفادي اي ضفادع والدال في تصديه والتاء في ابتصلت والثاء في الثالي اي الثالث والجيم
في دياجي شجره والكاف في مكاكي **اللام** ابدلت من حرفين وهما النون في اصيلال والضاد في اطجع
الراء ابدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله وعلى بمعنى لعل **النون** ابدلت من ثلاثة
احرف وهي اللام لقولهم لعن في لعل وانا بن بعلت كذا في لابل فعلت كذا والميم لقولهم للحية ام وان
بالميم والنون حكاه الاصمعي وقال اسود قاتم وقاتن والهمزة لقولهم في النسب الى صنعا وبهرا صنعاني
وبهراني وحكى الفرا حنان في حنا وهو الذي يختضب به **الطاء** ابدلت من حرف التاء في الافتعال بعد حروف
الاطباق **والدال** الحق بعقوب عن الاصمعي مط الحرف ومده والمنعاط في الابعاد **الدال**

والاهم
اول الباب الاعلام
العليا وقيل
دماء
وقدم
وشيه في
وما تعلم ذكر

اللام

ابدلت من اربعة احرف وهي التاء في الافتعال بعد الدال والزاي والجيم في نحو اجدمعوا والطا لقولهم المردا
في المرطى وهو حسب لمرط الشعر حول السرة والدال في قولهم دكرجمع دكره **التا** ابدلت من ستة احرف
وهي الطا في فستاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فساطيط دون فساتيط والدال لقولهم ناقة تربوت
والاصل دربوت اي مدللة لانه من الدربة والواو في تراث وتجاه ونحوهما والياء في ثنتين وكيت وديت
والصاد في لصت والسين في ست قال في التسهيل وربما ابدلت من هاء ومثاله ما ماوله بعضهم في
قوله العاطفون تحين ما من عاطف انه اراد العاطفونه بها السكت ثم ابدلها تاء
وحركها للضرورة ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لانه جعل الهاء اصلا **الصاد** ابدلت من السين
في نحو صراط **الزاي** ابدلت من حرفين السين نحو يزدل في يسدل والصاد نحو يزدق في يصدق
السين ابدلت من ثلاثة احرف التاء واستحد على احد الوجهين واصله اتحد والشين في نحو مشدود في الو
مسدود واللام في اسمطه اي النقطه وهو غاية الشدود **الظا** لم اجد في ابدالها شيا **الذال**
ابدلت من الدال في قراءة من قرا فشرذ بهم بالمعجمة وهذه لحمال من الباء قولهم بلعدم الرجل اي بلعثم اذا ابطا
في الجواب **الثا** ابدلت من الفاء في معثور واصله مغفور ومن الدال في قولهم في الجدث من القبر جثوه
الف ابدلت من الياء في قولهم قام زيد فم عمرو اي ثم عمرو وحكاه يعقوب وقولهم قوم فيعني به
ومن الثاء في قولهم خف ما فانه اي بانه **الثا** ابدلت من الميم في قولهم يا اسمك يريدون يا اسمك وهي لغة
بني مازن ومن الكاف في قولهم السبط يعني المسقط **الميم** ابدلت من اربعة احرف وهي الواو في فم عند
الجميع والنون في عنبر والبنام في البنان والباء في قولهم مازال راتما على كذا وراتبا اي مقيما ويدلك
على البدل انهم قالوا رتب ولم يقولوا رتم واللام التي للتعريف في لغة حمير **الواو** ابدلت من ثلاثة احرف
الالف نحو ضويرب تصغير ضارب والياء نحو موقن والهمزة نحو مومن والله سبحانه اعلم

فصل فا امرا او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد

اعلم ان الحذف وضربان ضرب من الاعلال وهو ضربان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض له في هذا الفصل
وهو ثلاثة انواع الاول حذف الواو من مضارع ثلاثي فاوه واو اسما الا لوقوعها ساكنة بين يا مفتوحة
وكسرة لازمة كقولك في مضارع وعد يعد والاصل يوعد فحذفت الواو لما ذكر وحمل على ذي الياء
اخواته نحو اعد ونعد وتعد والامر نحو عد والمصدر الكاين على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان اصله وعد
على وزن فعل فحمل على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة لتكون نقلا بعد الفاء
دليلا عليها وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان وجا العوض هنا في الاخر والمحذوف من اوله

بعكس

223 **بقول الشاعر**

بعكس اسم وابن وتعويض التاء هنا لازم وقد اجاز بعض النحويين حذفها للاضافة مستدلا بقول الشاعر
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا يعني عدة الامر وهو مذهب الفرا وخرجه بعضهم على ان عدى جمع
عدوة اي ناحية اي واخلفوك نواحي الامر الذي وعدوا **تنبيهات** الاول فهم من قوله من كيعد
ان حذف الواو المذكور مشروط بشروط او لها ان يكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ولا
من يوعد مبنيا للمفعول الا ما شذ من قولهم يدر ويدع في لغة وثانيها ان عين الفعل مكسورة فلو كانت مفتوحة
نحو يوجل او مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو الا ما شذ من قول بعضهم يجد **قال الشاعر**
لو شيت قد نقع الفواد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا وهي لغة عامرية **فان قلت**
فقد جا الفتح فيما عينه مفتوحة نحو يقع ويسع **قلت** اما يقع فان ماضيه وقع بالفتح فقياس مضارعه
يفعل بالكسر فعدل به عن القياس ففتحت عينه لاجل حرف الحلق وكان الكسر فيه مقدرا فحذفت الواو
منه لذلك واما يسع فماضيه وسع بالكسر فقياس مضارعه الفتح فمثاله يوسع لكنه لما حذفت الواو
منه دل ذلك على انه كان مما جا على يفعل بالكسر نحو وثق يثق وولي يلي والى هذا اشار في التسهيل بقوله من
ماض يفعل مكسور العين لفظا او تقديرا ليقع ويسع الا انه جعلها مقدرا يجنيا وبالثالث ان يكون
ذلك في فعل بخلاف الاسم فلذلك قال ومثال يقطين من وعد يوعيد انتهى **الثاني** فهم من قوله كعدة ان
حذف الواو من فعلة المشار اليها مشروط بشرطين احدهما ان يكون مصدرا لعد فلو كان غير مصدر لم
يحذف واوها الا ما شذ وذلك قولهم رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ولدة وثانيهما انه لا يكون
مصدرا او صفة به ذكره الشلوبين وقوله في التسهيل وربما اعل بهذا الاعلال اسماء كرقة وصفات
هل فيه نظر لان معناه وجود اعلال الجمع من النوعين اما الاسما فقد وجد رقة وحشة وجهة
عند من جعلها اسما واما الصفات فلا تحفظ غير لدة وقد الحق سيبويه بحي صفة على حرفين وثانيهما ان
لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فانها لا تحذف فيهما وقد احترز عن هذا
في الكافية بقوله والفعلة الاصل احذف الا التي تعد وردا امام فعله المصدر المذكور وهو شاذ وقالوا
وثر ووثرة بكسر الواو وحكاه ابو علي في اماليه وقال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول
وعدة ووثبة ووجهة **قلت** اما وجهة فذهب المازني والمبرد والفارسي الى انه اسم للمكان
المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي
يظهر من كلام سيبويه ونسب للمازني ايضا فعلى هذا اثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ
لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه

لا حذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه
والمصدر الجاري عليه التوجه بحذف زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر وقال لان وجهة
وجهة بمعنى واحد ولا يمكن ان يقال في وجهة انها اسم مكان اذ لا سبق للحذف وجه الرابع ثم تخصيص هذا بما — الحذف
فاؤه واو او يا فاو يا لاحظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم يئس ييس مضارع بيئس واصله
ييئس بحذف الياء وشذ ايضا مضارع يئس ييس انتقل الى النوع الثاني فقال
وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف كما اطرد حذف همزة افعل من
مضارعه واسمي فاعله ومفعوله واليهما الاشارة بقوله وبنيتي متصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم — لازم
ومكرم وحق افعل ان يجيء مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره من
الامثلة نحو ضارب يضارب وتعلم يتعلم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة
افعل معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة اخواته واسما الفاعل والمفعول
تنبيهان الاول لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستندرة كما اشار اليها
في الضرورة بقوله فانه اهل لان يؤكرما وانشد سيبويه
وصاليات ككما يؤثفين قال وانما هي اثفية ووزن اثفية على هذا افعلت والهمزة زائدة
وقال السيرافي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفية فعلية كسلقيت وقد اجاز سيبويه في
همزة اثفية الاصالة والزيادة والكلمة المستندرة قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب
وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بان همزة ارنب وهو الاظهر الثاني
لو ابدلت همزة افعل هاء كما في قولهم اراق هراق او عينا كقولهم في انهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف — ها
فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الابل يعنهلها فهي معنهلة ثم انتقل الى النوع الثالث
فقال ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا
قال في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فان اسناده الى تاء الضمير ونونه يستعمل على ثلاثة اوجه تاما
نحو ظللت ومفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظلت انتهى وقد فهم منه فوائد الاولى — محذوف اللام
ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بانه شاذ وانه
لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ رابع من الثلاثة وهو احسست
في احسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة سليم وبذلك يرد
على ابن عصفور والثانية مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بمكسور العين وقد عمم في التسهيل
فيشمل

فيشمل المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت الثالثة مقتضى قوله على فعل
ايضا الاختصاص بذلك بالثلاثي وذكر في التسهيل يشمل الزائد على الثلاثة وتقدم تمثيله باحست الرابعة صرح
بان الحذف في ظلت وظلت لام الكلمة وصرح في التسهيل بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت
ما وجه فتح الفاء وكسرها قلت وجه فتحها ابقاء حركتها لانها مفتوحة في الاصل ووجه كسرها نقل حركة
العين الى الفاء وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله وقرن في اقررن يعني ان
هذا الحذف قد جاء في الامر ايضا بشرط ان تكون عينه مكسورة وقرأ غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن وهو من قررت بالمكان — المستقبل
اقر به بالفتح في الماضي والكسر في المضارع فلما امر اجتمع مثلان فحسن الحذف كما فعل في الماضي فان قلت
هل يطرد هذا في الامر قلت قال في الكافية وقرن في اقررن وقس معتضدا وذكر غيره ان ذلك لا يطرد
وهو ظاهر التسهيل فانه قال وربما فعل ذلك بالامر والمضارع وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن في يقررن — وذكره
وذكر في شرح الكافية فقال ولذلك يستعمل في نحو يقررن واقررن فيقال فيهما يقرن وقرن ولكن فتح القاف
من هذين وشبههما غير جائز انتهى قال الشارح الضابط وهذا التنبيه ان المضارع على يفعل اذا كان
مضاعفا يسكن الآخر لاتصاله بنون الاناث يجوز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وذلك الاعم
فيه يقول في اقررن يقرن وفي اقررن قرن وقوله وقرن نقلا يعني فتح القاف وهي قراءة نافع وعاصم
وهو امر من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع وهي لغة فصيحة ثابتة لا يبطل قول من
انكرها فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح فعمل به من حذف عينه ما فعل باحست وهذا
نادر ولا يقاس عليه لان هذا الحذف انما هو المكسور تنبيهان الاول ذهب بعضهم الى ان قرن
على قراءة الكسر من الوقار يقال وقر يقر فيكون من محذوف الفاء شاعر ورجح الاول لموافقة القراءتين
وذهب بعضهم الى ان قرن على لغة الفتح امر من قار يقار الثاني اجاز في الكافية وشرحها الحاق
المضموم العين بالمكسور فاجاز ان يقال في اغضض غض واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور
واذا جاز فك المفتوح مع عدم ثقله الى الحذف في قرن المفتوح القاف فبفعل ذلك بالمضموم احق بالجواز
قال ولم ار منقولا

الادغام

يعني الادغام اللائق بالتصريف كما فعله في الكافية والادغام في اللغة الادخال والادغام بالتشديد
افتعال منه وهي عبارة سيبويه قال ابن يعيش الادغام بالتشديد من الفاظ البصريين والادغام بالتخفيف
من الفاظ الكوفيين وحده اصطلاحا ان ياتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ويكون في المثلين
والمتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين المتحركين

في كلمة ولابد من تتميم الفايدة باستيفا الكلام على ادغام المثلين فاقول اذا التقى المثلان فالتقاوهما على ثلاثة اضرب الضرب الاول ان يسكن اولهما ويتحرك احدهما نحو اضرب بكر اجهد الجبل ادغامه بثلاثة شروط اولها ان لا يكون اول المثلين هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوي وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس وثانيها ان لا يكون همزة منفصلة على الفاء نحو اقرا اية فان الادغام في ذلك ردي الا من يحققها فلو كانتا همزتين متصلتين بالفاء وجب الادغام نحو سآل وثالثها ان لا يكون مدة في عجز كلمة ومبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة في اخرها لم تدغم نحو يعطي ياسر ويغزو واقد لئلا تذهب المدة بالادغام فان لم تكن في اخرها وجب الادغام نحو مغزو اصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر ذهاب المد في هذا لقوة الادغام فيه وان كانت مبدلة من غيرها دون لزوم في الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو اماما ورئيا في قراءة حمزة ومنع ان التبس نحو قوول ما لم يسم فاعله من قاول لانه لو ادغم لالتبس بفعل فان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو اوب وهو مثال الم من الاوب اصله ااوب ثقلت الهمزة واو الساكنة بعد ضمة ثم ادغم لزوما لوجوب الابدال والضرب الثاني ان يتحرك اولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه ادغام لان من شرط الادغام تحرك المدغم فيه ومثال ذلك في كلمة ظللت وفي كلمتين رسول الحسن والضرب الثالث ان يتحركا فان كانا من كلمتين جاز الادغام بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابيه فان الادغام في الهمزتين ردي والاخر ان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو ادغام ذلك وتاولوه على اخفا الحركة واجاز الفرا ادغامه وان كانا في كلمة واحدة فهو الذي تعرض الناظم في **قوله** اول مثلين محركين في كلمة ادغم ن فامر بادغام اول المثلين المحركين في كلمة فشمل ذلك الافعال نحو ود وظن ولب اصلها ودد وظنن ولبب والاسما نحو طب وصب اصلها فعل بالكسر والادغام في ذلك واجب بستة شروط الاول ان لا يتصدرا فان تصدرا في ذلك لا يجوز ادغامه لتعذر الابتدا بالساكن وقال المصنف في بعض كتبه الا ان يكون اولهما التا فقد تدغم بعد مدة او حركة نحو لا تيمموا وكنتم تمنون ويجوز ايضا الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تاان والثانية اصلية نحو تتابع ويوتى بهمزة الوصل فيقال اتابع ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها الثاني ان لا يكون ما هما فيه اسما على فعل نحو صفف او فعل نحو ذلل جمع ذلول او فعل نحو كلل جمع كلة او فعل نحو لبب **فان قلت** ما علة منع ادغام هذه **قلت** اما الثلاثة الاول فلانها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع على الاظهار مختص بالفعل الفرعية وسع الفعل فيه تما وازنه من الاسما دون ما لم يوازنه واما الرابع فانه موازن للفعل لكنه لم يدغم لخفته

وليكن

225 منبهة على الاصل فرعيته الادغام في الاسما حيث ادغم موازنه الفعل نحو رد ليعلم ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل واعلم انه يمتنع الادغام ايضا فيما وازن احد هذه الثلاثة بصدره لا بجملته نحو حسب العظم طلل الاذن فانه موازن بصدره نحو حفف ونحو ردد ان هو مثال سلطان من الرد فانه موازن بصدره نعل نحو ذلل ونحو حسه جمع حيب فانه موازن بصدره فعل نحو كلل ونحو الدححان بصدره ججي في فانه موازن بصدره لفعل نحو لبب ولو بنيت من الرد نحو عطفان قلت رددان بالفك هذا مذهب الخليل وسيبويه وخالف الاخفش فقال ردان بالادغام ووجهه ان الالف والنون يزادان بما حركة الدال التي يليها ما ثقل في الياء الصحيح فادغم تخفيفا فصار في ذلك نظير الفعل المبني بيحود بل هو اولى بالادغام من الفعل لان حركة الدال الاخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه لانه هو الذي ورد به السماع **انشد ابو علي القالي** يدعو بذاك الددحان الدارجا ن **وارلب** كان ينبغي ان تسمي بالخامسا يمنع الادغام فيه وهو فعل نحو ابل اللوفة فانه مخالف لاوزان الفعل ولو بنيت منه من الرد قلت ردد بالفك **قلت** العدول في عدم استثنائه انه بنا لم يرد في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل واعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين محركين لا تزيد على ... وعدتها ... اربعة منها واحد مهمل ولا كلام فيه وهو فعل بكسر الفا وضم العين لانه مستعمل وهي فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو ابل واذا بنيت من الرد نحو عضد ونحو كتف قلت رد بالادغام لانهما وافقا لوزن الفعل وليا في جمع نحو لبب فهذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك ومن راى ان فعل اصل في الفعل ينبغي ان يدغم في الثاني وفيه ... مذهب ابن كيسان الاظهار بل هو في هذا اولى والثالث ان لا يتصل باول المثلين مدغم فيه والبه اشار **بقوله** ولا كجسس وهو جمع جاس فان فيه مثلين محركين ولم يدغم اولهما في الثاني لان قبلهما مثل اخر مدغم في اول المحركين فلو ادغم المدغم فيه التقا ساكنان وبطل الادغام السابق والرابع ان لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار **بقوله** ولا كاخصص ابي ن فهذا فيه مثلان محركان ولم يدغم لان حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والاصل ولا اخصص فنقلت حركة الهمزة الى الساكن فلم يعتد بها لعروضها الخامس ان لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه اشار **بقوله** ولا كهيلل ن وذلك لئلا يفوت ما حصل فيه من الالحاق اي ابتفوا المثلين نحو هيلل اذا قال لا اله الا الله فان لامي هيلل محركان في كلمة ولا سبيل الى ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مزيد للالحاق فامتنع الادغام لئلا يفوت المقابلة والاخر ما حصل فيه الالحاق باحد المثلين نحو

جلبب فان احدى باءيه مزيدة للالحاق فلم يجز فيه الادغام لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق
والسادس ان لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا اشار
بقوله وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل وهي الالفاظ الل السقا اذا تغيرت رائحته اذا
فسدت والادهان اذا ارقت ودبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت
عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتد جعودته ولححت العين اذا
التصقت ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق
احليلها وهو مجرى لبنها فتشدد ترك الادغام في هذه كلها وترك الاعلال في القود ونحوه وقد شذ
الاظهار ايضا في كلمات من الاسماء نحو قولهم رجل ضففا لحال ومحبب وحلل بورد وطعام قضض اذا
كان فيه يبس لا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات
كقوله ابي النجم () الحمد لله العلي الاجلل ()
() وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر () يعني ان الفك والادغام جائزان في
هذه المواضع الثلاثة الاول ما عينه ولامه ياءان محركتان نحو حيي وعيي فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في
كلمة وحركة ثانيهما لازمة فحول ذلك للادغام لاندراجه في الضابط المتقدم ومن اظهر نظر الى ان اجتماع
المثلين في ذلك كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا فان
قلت اي الوجهين ارجح كلامهم قلت الفك نص على ذلك النحويون وكلاهما فصيح وقرئ
بهما في المتواتر ولعل الناظم قدم الفك لذلك تنبيه لو اتصل بالياء الثانية عارضة نحو لن
يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام واما قوله وكانها بين النسا سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعي ()
فشاذ لا يقاس عليه واجازه الفرا الثاني نحو تتجلى قال الشارح كل ما كان فيه تاان مثل ما في تتجلى فقد افيا سه
الفك لتصدر مثليه ومنهم من يدغم فيسكن اوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقول اتجلى وقال في شرح
الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في اوله تاآن زدت همزة وصل يتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت
في تتجلى اتجلى وفي هذا نظر لان تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره
غيره من النحويين ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر
لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف
احدى التاءين وسياتي وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا العدم
الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل والله اعلم الثالث نحو استتر وهو كل فعل على افتعل

اجتمع

اجتمع فيه تاءان فهذا ايضا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبنا ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل
اول المثلين الى الساكن فيقول ستر يستر ستارا تنبيهات الاول اعلم ان الادغام في استتر ونحوه توجب
طرح همزة الوصل من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل ولذلك قيل فيه ستر الماضي اذا اوثر الادغام في استتر صار
اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل مضعف العين ولكن يمتاز عنه بالمضارع والمصدر لانك تقول في مضارع
الذي اصله يفتعل يستر بفتح اوله واصله يستتر فنقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر
بضم اوله وتقول في مصدر الذي اصله يفتعل ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت
الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل الثاني يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه
اخر وهو ان يقال ستر بكسر فائه على اصل التقاء الساكنين وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت
التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر الفاء اتباعا للفاء المطلة
فتقول يستر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مشتبه على ذلك الا ان اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم
المفعول على لغة من كسر الفاء اتباعا فيصير مسترا وسنقف على مثله الرابع بما ذكره في هذا البيت
كالمستثنى من الضابط المتقدم فان حيي منضبط به وكان حقه الادغام على سبيل اللزوم فاستثناه
ليعلم انه ذو وجهين وكذلك استتر واما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين فيه والله اعلم
() وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر () اذا اجتمع في اول الفعل المضارع تاءان
جاز حذف احداهما نحو تبين العبر واصله تتبين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما
ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدي من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع
عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين تنبيهات الاول هذا الحذف كثير جدا وفي القران كثير
نحو لا تكلم نفس الا باذنه وتنزل الملائكة الثاني ابهم في قوله احداهما ومذهب سيبويه والبصريين انها
الثانية لان الاستثقال بها حصل ولان الاولى دالة على المضارعة وقد صرح بذلك في التسهيل ونسخه
مقروءة عليه فقال المحذوفة هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي
الاولى ونقله غيره عن الكوفيين الثالث اطلق في قوله وما بتاءين ابتدي وهذا انما هو في المضارع لانه
الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام الرابع ما ذكره من تعذر الادغام
في المضارع انما هو في الابتداء لا في الاصل كما سبق بيانه في الكلام على نحو تتجلى الخامس قوله في شرح الكافية
وقد يقال في تتعلم تعلم اسما لا لتوالي مثلين متحركين والادغام المحوج الى زيادة همزة الوصل وقد توهم
ان الادغام في ذلك جائز وان كان مستعملا فجوز التقاء المثلين مخرجين في ذلك وذلك قول الشارح

والاسنان صح ; المثلين صح ; ثانيه وهي

هو ما من توالي مثلين متحركين وانما امتنع ادغام نحو اجيي الى ان قال وقد صرح في التسهيل بانه يدفع هذا الوهم
فقال وقد يحذف فيحيا المفرد ادغامه يتبلون الياء الساكنة في الاظهار او لاستثقاله بتصدر الاولى
نحو السادسين وقد يفعل هذا المحذف بالحرف فيما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابو الفتح من
ونزل الملائكه تنزيلا قال في شرح الكافيه وفي هذه القراءه دليل على ان المحذوف من تاء تفعل احيانا
انما هي الثانيه لان المحذوف من نون ننزل في القراءه المذكوره انما هي الثانيه قال الشارح ومنه على الاظهار
قوله تعالى في قراءه ابن عامر وعاصم نجي المومنين اصله ننجي ولذلك سكن اخره ن ن
ن وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن ن اذا سكن اخر الفعل المدغم فيه لتصيير
الرفع وجب الفك لان تاني المثلين قد سكن فتعذر الادغام والمراد بضمير الرفع نا ونون الاناث وتاء
الضمير نحو رددت ورددنا ورددن وقد مثل ذلك بقوله نحو حللت ما حللته
فك الادغام في ذلك واجب عند جميع العرب قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغه
وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومرن وردت وهي لغه ضعيفه كانهم قدروا
الادغام قبل دخول النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله وحكى بعض الكوفيين ردن بنون ساكنه
قبل نون الاناث ... لان نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا ...
... التشديد ... لا يكون ما قبلها الا ساكنا فحافظ على بقاء الادغام فزاد الالف
قبلها وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي ن يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما او وقفا
وهو المراد بشبه الجزم جاز فيه الفك والادغام نحو لم يحل ولم يحلل وحل واحلل والفك لغه اهل
الحجاز والادغام لغه تميم وقيل لغه غير اهل الحجاز وانما ادغم بنو تميم اعتدادا بتحرك الساكن في بعض
الاحوال نحو اردد القوم ولم يرد القوم تنبيهات الاول الحق سكون الامر نحو احلل
بشبه الجزم لان الامر يعامل اخوه معامله المضارع المجزوم الثاني يعني بالتخيير استواء الوجهين
في الجواز فالمعنى تخيير في اتباع ايهما شاء وليس المراد استواءهما في الفصاحه لان الفك لغه اهل
الحجاز وبها جاء القران غالبا كقوله تعالى ان تمسسكم حسنه ومن يحلل عليه غضبي ولا تمنن واغضض
من صوتك وجاء على لغه بني تميم قراءه ابن كثير وابي عمرو والكوفيين في المايده ومن يرتد وقراءه السبعه
يشاق الله في الحشر الثالث اذا ادغم في الامر على لغه تميم وجب طرح همزه الوصل لعدم الاحتياج
اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارد واغض وانفر بهمزه الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين
الرابع اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبه نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم اهل

الحجاز

الحجاز وغيرهم من العرب لذا قالوه وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض لكا
الجزم ... يجوز فتح مدغم فيه قبل هاء غايبه نحو ردها ولم يردها والزموا ضمه نحو ردها غايبه نحو ردها ولم يرده
... الخفيه فلم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف والواو نحو ردا وردوا وحكى الكوفيون ردها
بالضم ... وردها بالفتح والكسر وكذلك في المضموم الفا وذكر ثعلب الاوجه الثلاثه قبل ها الغايب
وغلط في نحو رده بالفتح واما الكسر فالصحيح انه لغه سمعها الاخفش من ناس من بني عقيل رده وعضه
بالكسر ولزم الكسر قبل ساكن فيما لو ورد القوم لانه الحركه في التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح
وهم بنو اسد ... فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وا... فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم
... بالفعل ها الغايبه او ها الغايب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفك مطلقا نحو رد وغر وعض
... لغه كعب ونمير والاتباع لحركه الفا نحو رد وفر وعض وهذا الثلاث في كلامهم
وفك افعل في التعجب التزم والتزم الادغام ايضا في هلم ن لما ذكر جواز الفك
والادغام في المجزوم ونحوه وهو الامر استدرك بان حكم افعل في التعجب انه قد التزم الجميع فكه قال
... ابن ... اجماع العرب وان ادغامه ... مسموع في كلامهم
وا... للكسائي ... المسلمين يدغموا احب الينا ان يكون المقدم ما
... جميع النحويين فليس كذلك لان بعض النحويين حكى عن الكسائي اجاز ادغامه واما هلم فادغامه
لازم ... اجمعت العرب في هلم فهي عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر او ايت وعند
... فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه وانما ذكرها هنا باعتبار فعليتها وقد استعمل الها
... من يقول هلم فقال لا اهلم الماني التزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض
... واذا اتصل بها ها غايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح ايضا اذا اتصل بها ساكن نحو
هلم الرجل الثالث للنون هلم عند بعض بني تميم فعلا اتصلت بها الضماير المرفوعه البارزه والنون
نون التوكيد فيقال هلما وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الياء واذا اتصلت بها نون الاناث
فالقياس هلممن وحكى عن ابي عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوه بكسر الميم مفتوحه وزياده الياء
قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ على لغه بني تميم قال ابو الطيب قوله
يحضدنا له فقصد الحبيب لقاه الينا وقلنا للسيوف هلمنا ن فاذ هنا للنون الشديده الرابع
... بعض النحويين ... ولغه بني تميم اسم على فيه كان الفعل واستدل بان الهاء ... فيهما

والادغام ولو كانت ... بجوار الضم والكسر والاطباق ان اجيب بان البراء ... الجايز ... التعليم والمتم احد الكاتبين في كلامهم ... التحويين الاجماع على ان يعلم مرتبه ولتعرب وفي البسيط ومنهم من يقول ليست مرتبه وفي كيفيه التركيب خلاف قال البصريون مركبه من ها التنبيه ومن لم التي هي بمعنى اقرب ... لم الله شعثنا اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا في ... تخفيفا ونظرا الى ان ... لام لم السكون وقال الخليل ... قبل الادغام بحذف الهمزه للدرج اذا اتت همزه وصل وحذفنا الالف لالتقا الساكنين ثم نقلت حركه الميم الاولى للام وادغمت وقال الفرا مركبه من هل التي للزجر ... القاحرتها على الساكن ... والله تعالى اعلم ولما انتهى الكلام على ما قصد ذكره في قضايا الادغام وهو اخر ما يذكر في التصريف قال ... التصريف ن وما جمعته قد حل نظما على اجل المباني ... اشتمل ن فاخبر بانه ما قصد جمعه في هذا النظم واشتمل على اعظم المبانت من هذا العلم ... بكذا اي اهتم به والافصح بناوه للمفعول ... الفاعل لغه حكاها ... البواقيت ن تتمة ...
ن عار ياخر اخا طوبل السعل ن ن
والصلاه على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ...
ن فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا ن ن
ن واله الغر الكرام البرره وصحبه المنتخبين الخيره ن ن
تم الكتاب عفر الله لمصنفه ولكاتبه ولجميع المسلمين امين يارب العالمين

ولد رفاتها

اكلف نفسي كل يوم وليلة
هموم هوى من لا افوز بخيره
كما سود القصار بالشمس وجهه
حريصا على تبيض ثوب غيره

ولد رحمها

خذ من علومي ولا تنظر الى عملي
ان العلوم كانما على شجر
واقصد بذلك وجه الخالق الباري
خذ الثمار وخل العود للنار

قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اكرموا اولادكم بالكتابة فان الكتابة من اهم
من اهم الامور صدق النبي المختار سيد الابرار وسند الاخيار عليه الصلوة
والسلام ما تزينت الاشجار بالاوراق وبالله